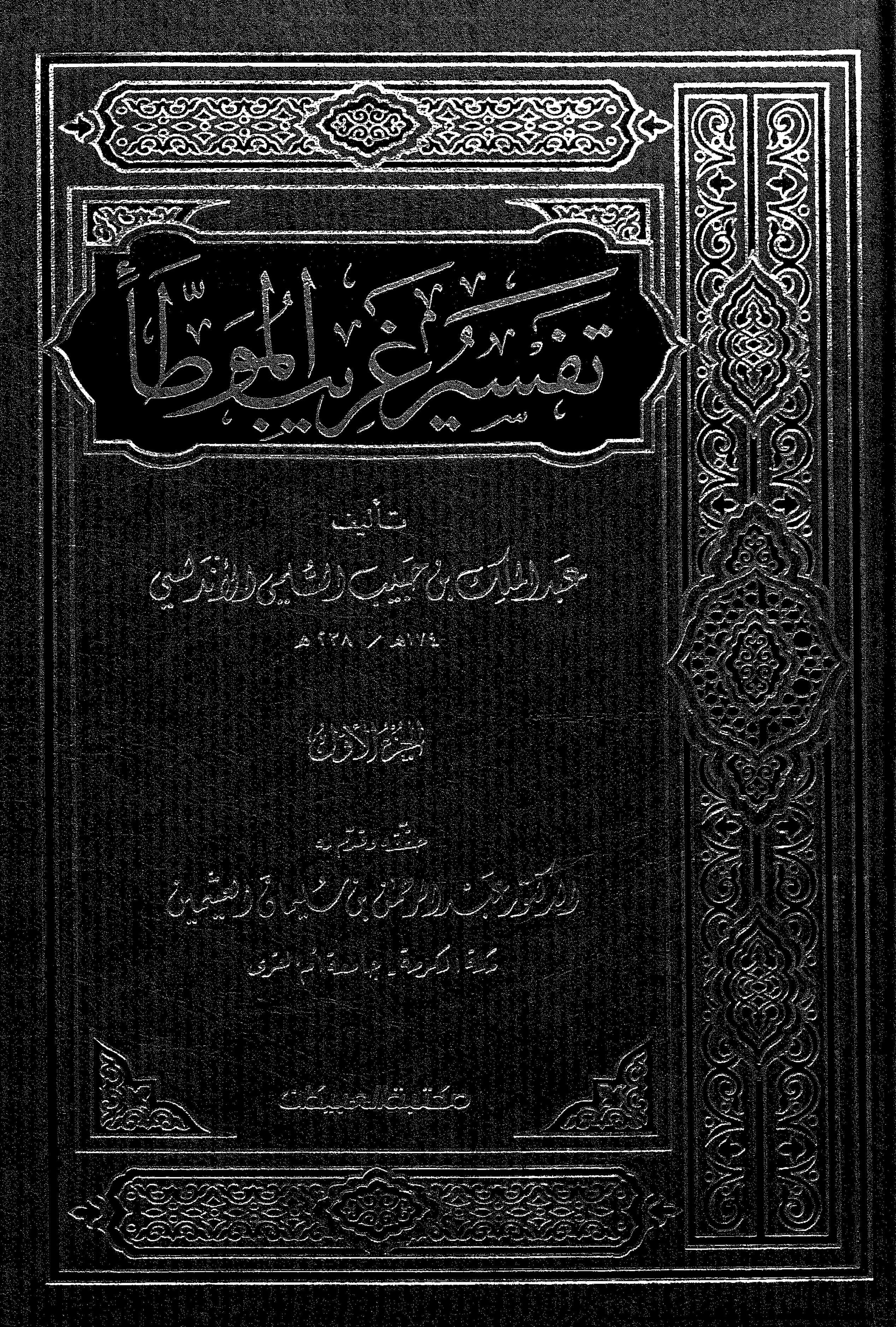

تفسير غريب الموطأ
تأليف
عبد الملك بن حبيب السلمي الأندلسي
١٧٤هـ / ٢٣٨هـ
الجزء الأول
حققه وقدم له
الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين
مكة المكرمة – جامعة أم القرى
مكتبة العبيكان







تفسير غريب الموطأ


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)



تأليف

عبد الملك بن حبيب السلمي الأندلسي

١٧٤هـ / ٢٣٨هـ

الجزء الأول

حققه وقدم له

الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين

مكة المكرمة - جامعة أم القرى

مكتبة العبيكان



ح مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن حبيب، عبد الملك بن حبيب

تفسير غريب الموطأ / تحقيق عبد الرحمن سليمان العثيمين. - الرياض.

٤٥٦ص، ١٧×٢٤سم

ردمك: ٥-٧٢٨-٢٠-٩٩٦٠ (مجموعة)

٣-٧٢٩-٢٠-٩٩٦٠ (ج١)

١ - الحديث - شرح ٢ - الحديث - مسانيد أ - العثيمين، عبد الرحمن سليمان (تحقيق) ب - العنوان

١- ديوي ٤ر٢٣٦ ٢١ / ٢٠٧٢

ردمك: ٥-٧٢٨-٢٠-٩٩٦٠ (مجموعة) رقم الإيداع: ٢١ / ٢٠٧٢

٣-٧٢٩-٢٠-٩٩٦٠ (ج١)

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ/ ٢٠٠١م

الناشر

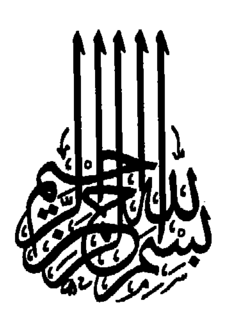
مكتبة العبيكان

الرياض ـ العليا ـ تقاطع طريق الملك فهد مع العروبة

ص.ب: ٦٢٨٠٧ الرياض ١١٥٩٥

هاتف: ٤٦٥٤٤٢٤، فاكس: ٤٦٥٠١٢٩







المقدمـة



الحمدُلله وحده، والصَّلاة والسَّلامُ علىٰ نبيِّنا محمدٍ وعلىٰ آله وَبْعُد:

فَلَقَد كتب كثيرٌ من الباحثين المعاصرين من العرب والمستشرقين عن حياة أبي مروان عبدِ الملك بن حَبِيْبٍ السُّلَمِيُّ (ت٢٣٨هـ) مؤلِّفِ هـٰذا الكتاب وأولوا ترجمته عنايةً واهتماماً؛ لذا فإنَّ هـٰذا التقديم الذي أذكره عن سيرة المؤلِّف لن ينالَ من اهتمامي شيئاً يَستحقُّ الذِّكرَ والشُّكرَ، ولقد كتب القُدماء من مؤرِّخيْ أهل الأندلس والمَشرق عن سِيْرَةِ حَياة أبي مَروان كثيراً، وحفلت كتبهم بأخباره ومناقبه، وما قيل فيه من مدَحٍ وقَدحٍ، وإن كانت هناك جوانبُ غامضةٌ في حياته وأخباره لم تنقل إلينا، فهـٰذا شأنُ كثيرٍ من العُلماء غيره، فأغلبُ المُترجمين يذكرون جانباً ويغفِلُون جوانب قد لا تسترعي اهتمامهم آنذاك، وإن كانت عندنا الآن في غاية الأهميَّة والإفادة، ومن ثَمَّ يَنقلُ متأخِّرهم عن متقدِّمهم ولا يكون لدىٰ المتأخر كبير إضافة، والملتقط للأخبار والباحث عن الجوانب التي يَغفُلُ عنها كثيرٌ من المُؤَرِّخين والمُترجمين قد يُحْصُلُ علىٰ بعضها في ثنايا مؤلَّفاتِ العالم التي قد ينثرها علىٰ شكلٍ إشاراتٍ سريعةٍ خاطِفَةٍ لكنَّها تُنيرُ الطَّريقَ وتُمَهِّدُ السَّبيْلَ إلىٰ اجتماعِ صُورةٍ أكثر وضوحاً، كما أنَّ في تَتَـبُّعِ تراجمِ مُعاصريه من شُيُوخه وأقرانه، ثم تلاميذه ومُحِبِّيه من معاصريه، في تتبع هَـٰذه التَّراجم في الكُتُبِ المختلفةِ قد يظفرُ الباحثُ بأخبارٍ جيِّدةٍ وجوانب من حياة المترجم، يكون فيها من الفوائد أضعافُ ماذكر المُتَرجِمُون في أَخباره، وقد يقعُ في كُتُب الفُقَهَاءِ وشُروح الحديثِ وغيرهما من موسَّعات ومَوسُوعات العُلماءِ وأماليهم ومجالسهم من الأخبار والآثار والفَوائد والنُّكات

من المعلومات مالا يجمعه أهل كتب التَّراجم، ولا يولونه الاهتمامَ أيضاً.

وهٰذا منهجٌ عَسيرٌ، وطريقٌ شَاقٌّ يذهب فيه وَقْتٌ وجُهْدٌ قد لا يتكافآن من حيثُ المَصلحة العامَّة للباحث نَفسِهِ مع ما توصَّل إليه من الفَوائد، وإن كان فيه للباحثين الَّلاحِقِيْن فائدةٌ أيُّ فائدةٍ! وقد حاولتُ أن أسيرَ علىٰ هٰذا المنهج في بَعض تحقيقاتي، وهُنا آثرتُ العافية، ورجوتُ المعذرةَ من سُلوك هٰذا المَنهج إزَاء أخبار أبي مَروان عبدِالمَلكِ، فرحم الله أبامَرْوَان وأرجو أن يُتاحَ لغيري ـ مِمَّن هُو أقدرُ مني ـ مثل هٰذا العمل.

وقد صرفتُ اهتمامي وجَهدي وتَنْقِيري في المصادر والمجاميع والمشيخات والأثبات، وغيرِها إلىٰ جَمْعِ شُرُوْح مُوطأ «الإمامِ مالكٍ» ـ رحمه الله ـ والتَّعريفِ بها وبمؤلِّفِيْهَا تَعريفاً مُوجزاً يليق بهٰذا التَّقدِيمِ، وآثرتُهُ علىٰ التَّوسُّع في تَرجمةِ أبي مروان؛ لأنَّني لا أَعرفُ أحداً من الباحثين تَوَجَّهَتْ هِمَّتُهُ إلىٰ ذٰلك مع أهميَّة هٰذا، لما وجده «مُوطَّأُ مالكٍ» ـ رحمه الله ـ مِنَ العناية التي لا مَثيل لها من قبل عُلماء الأندلس والمَغرب بخاصَّةٍ، فقد خَلَّفُوا ـ رحمهم الله ـ آثاراً جَليلةً تَدُلُّ علىٰ ما وَصَلُوا إليه من تَقَدُّمٍ علميٍّ وحَضَاريٍّ، وما تَمَيَّزُوا به من محبَّةٍ لهٰذا الدِّين، ونُصحٍ للإسلامِ والمُسلمين، وشفقةٍ علىٰ العِلْمِ وطُلَّابِهِ. وقد اقتَضَىٰ مَنْهَجُ هَٰذا التَّقديم أن يكونَ في ثلاثة فصول:

الفَصْلُ الأوَّلُ: في حياة المؤلِّفِ من مَولِدِهِ حتَّىٰ وَفاتِهِ وذكر آثاره والتعريف به تعريفاً مختصراً.

الفَصْلُ الثَّاني: في ذكر شُرُوح (المُوطَّأ) المَوجودة والمَفقودة والتَّعريف بمؤلفيها تعريفاً مختصراً.

الفَصْلُ الثَّالثُ: دراسة موجزة للكتابِ المُحقَّقِ وذكر ما اشتمل عليه من العلم،

وما فيه من الفوائد، علىٰ ما تراه مُفَصَّلاً إن شاء الله.

ويلي هٰذا التَّقديم النَصّ مُحقَّقاً، وخطةُ العَمَلِ في التَّحقيق سأذكرها بعد وصف النُّسخة إن شاء الله، ومن الله نَسْتَمِدُّ العَوْنَ، وهو حَسْبُنَا ونِعْمَ الوَكِيْلُ.

وكتبه الدُّكتور

عبد الرحمـٰن بن سُليمان العُثيمين

جامعة أم القرىٰ ـ مكة المكرمة

٢٨/ ٧/ ١٤١٧هـ



"Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)"

(الفصل الأوَّل)

مؤلِّفُ الكتاب (عبدالملك بن حبيب)[1]

اسمه ونسبه:

هو عبدالملك بنُ حَبِيْبِ بن سُلَيْمان بنِ هـٰرون بنِ جَاهِمَةَ[2] بنِ

---

(١) تُراجع ترجمة ابن حَبيب في: تاريخ عُلماء الأندلس: ١/ ٢٦٩، وطَبقات الفُقهاء للشِّيرازي: ١٤٨،١٦٢، وترتيب المَدارك: ٢/ ٣٠ (بيروت)، و٤/ ١٢٢ (الرِّباط)، والمُقتَبَس لابن حيَّان: ٤٥، وجَذوة المقتبس: ٢٨٢، وبُغية الملتمس: ٣٣٧، ومَطمح الأنْفُسِ: ٢٣٣، وطبقات النَّحويين واللُّغويين: ٢٨٢، ومعجم البُلدان: ١/ ٢٩٠ (إلْبِيْرَةُ)، وإنباهُ الرُّواة: ٢/ ٢٠٦، والوافي بالوفيات: ١٩/ ١٥٨، والدِّيباج المُذهَب: ٢/ ٨، وتذكرة الحفاظ: ٢/ ٥٣٧، والعبر: ١/ ٤٢٧، وسير أعلام النُّبلاء: ١٢/ ١٠٢، ودول الإسلام: ١/ ١٤٥، وتاريخ الإسلام: ٢٥٧، والمغني في الضُّعَفَاءِ: ٢/ ٤٠٤، وميزان الاعتدال: ٢/ ٦٥٢، والبَـيَان المُغرب لابن عَذَاري: ٢/ ١٦٤، والمُغرب لابن سَعيد: ٢/ ٩٦، والبداية والنِّهاية: ١٠/ ٣١٨، ومرآة الجنان: ٢/ ١٢٢، وإشارة التَّعيين: ١٩٠، وطبقات النُّحاة واللُّغويين لابن قاضي شُهبة: ٢/ ١٠٠، والإحاطة في أخبار غرناطة: ٣/ ٥٤٨، والبُلغة للفيروز آبادي: ١٢٧، ولسان الميزان: ٤/ ٥٩، ٦٠، ٦٢، ١٧٥، وتهذيب التهذيب: ٦/ ٣٩٠، وتقريب التهذيب: ١/ ٥١٨، وبغية الوعاة: ٢/ ١٠٩، وطبقات الحفاظ: ٣٣٣، وطبقات المُفسِّرين للدَّاودي: ١/ ٣٤٧، ونفح الطِّيب: ٢/ ٥، والشَّذرات: ٢/ ٩٠. وغيرها

والحديث عن مؤلفاته في فهرست ابن خَيْر: ٢٠٢، ٢٦٥، ٢٩٠، وكشف الظُّنون: ١٢٣، ٩٠٩، ١١٠٥، ١٩٠٧، ١٩٩٦. وإيضاح المكنون: ٢/ ٤٩٠، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان، وتاريخ التُّراث العربي لمحمد فؤاد سزكين ويُراجع أيضاً المقدمة التى كتبها عبدالمجيد تُركي حفظه الله تعالى لكتابه أدب النِّساء، ومنها استفدت، وأضفتُ إليها فوائد لم يذكرها ولله الحمد والمنَّة.

(٢) في بعض المصادر(جلهمة). و(الجُلهُمَةُ) ـ في اللُّغةِ ـ: شاطئُ الوَادي، كَذَا قال ابنُ دُرَيْدٍ =

عبَّاس بنِ مرداس، السُّلميُّ، العبَّاسِيُّ، المِرْدَاسِيُّ، القُرطبِيُّ، الألبيريُّ، الأندلسيُّ، أبومروان.

السُّلَمِيُّ: نسبةٌ إلىٰ «بني سُلَيْم» القَبيلة العَربيَّةِ الحجازيَّةِ المشهورةِ، وهم بنوسُليم بنِ منصور بنِ عكرمة بنِ خَصَفَة بنِ قيس عيلان ـ وهو الناس ـ ابن مُضرَ[1].

العبَّاسيُّ: نسبةٌ إلىٰ «العبَّاس بن مرداس السُّلمي» الشَّاعر الصَّحابي المشهور[2] وهو من ذُرِّيته. والعباس ابن الشَّاعرةِ الصَّحابيَّةِ الخَنْسَاء المشهورة.

والمِرْدَاسِيُّ: نسبةٌ إلىٰ والد العباس بن مِرْدَاسٍ، فلمَّا كانت النِّسبةُ السَّابقةُ قد تُلْبِسُ، أضافوا إليها هذه النِّسبة أيضاً ليتَّضِحَ المَقْصُودُ.

والقُرطُبِيُّ: لسُكناه «قُرْطُبة»، وهي معروفةٌ، واستقراره بها واتخاذها له داراً ووطناً.

= في الاشتقاق: ٥٦٦، وهو في أسماء الرِّجال مشهورٌ. قال الزَّبِيْدِيُّ في التَّاج: (جلهم) «قال أبوهِفَّان المَهْزَمِيُّ: جُلْهُمَةُ: اسمُ رَجُلٍ بالضَّمِّ، منقولٌ من الجُلْهُمَة لِطَرَفِ الوَادي» ونقلَ عن سيبويه «والعَرَبُ يسَمُّونَ الرَّجُلَ جُلْهُمَةَ والمرأةَ جُلْهُمَ» وقال: «ومما يُستدركُ عليه [على صَاحبِ القامُوس] جُلْهُمَةُ بن أَدَدٍ، هو طَيِّءٌ أبوالقَبيلةِ المشهورةِ». ويُراجع: كتاب سيبويه: ١/ ٣٤٤. أقولُ ـ وعلى الله أعتمد ـ: وَجُلْهُمَةُ أَيْضًا جدُّ الشَّاعر زهير بن عروة بن جُلهمة المازني المعروف بـ«السَّكْبِ» له ترجمة في الأغاني: ٢٢/ ٢٧٠.

وَجَدُّ صاحبنا (ابنُ حبيبٍ) الأعلى جاهمة بن العبَّاسِ له صُحْبَةٌ، ترجم له الحافظ ابن حَجَرٍ في الإصابة: ١/ ٤٤٦. وذكر الحافظ المِزِّي وغيره: ابنُهُ معاوية بن جاهمة بن العَبَّاس. . . وقال: «له صُحْبَةٌ» يراجع تهذيب الكمال: ٢٨/ ١٦٢، وطبقات ابن سعدٍ: ٤/ ٢٧٤، والإصابة: ٦/ ١٤٦.

(١) جَمْهرةُ النَّسب لابن الكلبيِّ: ٣٩٥، وجَمْهرةُ أنسابِ العرب لابن حَزْم: ٢٦١.

(٢) الإصابه: ٣/ ٦٣٣، وله ديوانٌ مطبوعٌ ببغداد سنة ١٩٦٨م بتحقيق يحيى الجُبُوري.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

والإِلْبِيْرِيُّ: نسبةٌ إلىٰ «إِلْبِيْرَةَ» بلدةٌ شَهِيرةٌ بالأندلس، قال ياقُوت في «معجم البلدان»: «ومنها عبدُالمَلكِ بن حَبِيْبِ بن سُليمان. . .»[1].

وهو من سُلَيْمٍ من أنفُسِهِم، وقال ابنُ الفَرَضِيِّ:[2] «وقيلَ: إِنَّه من موالي سُليم» ونقل عنه كثيرٌ من المُترجمين. والصَّحيحُ - إن شاءَ اللهُ - أنَّه من أَنْفُسِهِم، ودَليلُنا علىٰ ذلك أمورٌ، منها:

أولاً: أنَّ عبارَةَ ابن الفَرَضِيِّ - رَحمه الله - عبارةُ شَكٍّ لا جَزْمٍ، فلم يؤكِّد ذٰلك، والأحكام لا تُبنَىٰ علىٰ الشَّكِّ، بل علىٰ الأمر الثابت المتيقن.

ثانياً: أنَّ القاضيَ عياضاً نقل عن ابن حارثٍ أنَّه من أَنْفُسِهِم[3]، وَالأَنْدَلُسِيُّون به أدرىٰ.

ثالثاً: أنَّ مابينَه وبين جدّه العبَّاس بن مرداس مُتَّصِلٌ وقَلِيْلٌ؛ لقُرب زمانِهِ منه. فمن المستبعد أن يختلط نسبه، ولا يحفظ في تلك المدة القصيرة.

رابعاً: أنَّ ابنَ حَزْمٍ - وهو النَّسَّابَةُ النَّاقِدُ - قال في «جمهرة أنساب العرب»:[4] «ومن بني الحارث بن بُهثة بن سُلَيْمٍ: بنو ذكوان بن رفاعة بنِ الحارث بن حُيَيٍّ بن الحارث بن بُهْثَةَ بن سُلَيْمٍ. . . منهم: العبَّاس بنُ مِرداسٍ. . . وللعبَّاسِ من الوَلَد: كنانةُ وجُلْهُمَةُ. . . ومن ولدِهِ: عبدُالمَلكِ وهـٰرون ابنا حَبِيْبِ بن سُليمان. . .».

---

(١) معجم البلدان: ١/ ٢٩٠ والمعروف أنَّه من قُرْطُبة ثم تحول إلى طُلَيْطُلَةَ ثم خَرجَ منها إلى المَشرقِ وعادَ إليها، ثم إلى قُرْطُبة كما سيأتي.

(٢) تاريخُ علماءِ الأندلس: ٢٦٩.

(٣) ترتيب المدارك: ٤/ ١٢٢.

(٤) جمهرة أنساب العرب: ٢٦٣.

خامساً: أنَّ المَقَّرِيَّ قال في «النَّفح»[1] ـ لما ذكر القبائل العَربيَّة التي دخلتِ الأندلس ـ: «وأمَّا قيسُ عَيْلاَنَ بن إلياس بن مُضر من العَدْنَانيَّة ففي الأندلس كثيرٌ منهم يَنْتَسِبُون إلىٰ العُمُوم، ومنهم من يَنْتَسِبُ إلىٰ سُلَيْمِ بن مَنصُور بنِ عِكْرِمَةَ بنِ خَصَفَةَ بنِ قَيْسٍ كعبدِالمَلكِ بن حَبيْبٍ السُّلَمِيِّ الفَقِيْهِ. . .».

وأمَّا الأندلسيُّ: فمعلومٌ حيث يعدُّ ابن حَبيب في كبارِ رجالاتها، ومشاهيرِ فُضَلاَئها وعُلمائها، وعدّه ابن سَعيدٍ في «رسالته في فضائل الأندلس» من مفاخر الأندلس الذين يُبَاهَىٰ بهم عُلماء المَشرق قال:[2] «وإنَّك إذا تعرَّضت للمُفاضلة بالعُلماءِ فأَخبرني: هل لكم في الفقهِ مثلِ عبدِالملكِ بنِ حَبيْبٍ الذي يُعمَلُ بأقواله إلىٰ الآن. . ؟!»

وفي ما يَتَعَلَّقُ بنسبه أيضاً: ربما زيد في آبائه (ربيع) بين (حبيب) و(سليمان)[3]. وعرفنا من أُسرته والدَهُ، وعرفنا أنَّ ابنَ حبيبٍ متزوِّجٌ وله بنتٌ وولدان، وعرفنا زوجَ ابنته، كما عَرفنا أخاه هـٰرون بن حَبيْبٍ.

أمَّا والدُهُ حبيبُ بنُ سُليمان فذكر ابنُ حيَّان في «المقتبس»[4] أنَّه توفي سنة٢٢١هـ وأنَّه كان من فقهاء قُرطبة، وذكر القاضي عياضٌ وغيره[5] أنَّه كان عَصَّاراً، يَعْصِرُ الأدهانَ ويَسْتَخرِجُها.

أمَّا بنتُه فَيظهر أنَّها كانت الكُبرىٰ من بين أولاده؛ لأنَّها وُلِدَتْ قبل رحلته

(١) نفح الطيب: ١/ ٢٩١.
(٢) نفح الطيب: ٣/ ١٩٢.
(٣) يراجع: ترتيب المدارك: ٢/ ٣٠ (بيروت).
(٤) المقتبس: ٨٠. وترجم له ابن الأبَّار في تكملة الصِّلة: ١/ ٢٧٧.
(٥) ترتيب المدارك: ٢/ ٣٠ والدِّيباج المذهب: ٢/ ٨

إلىٰ المشرق سنة٢٠٧ أو ٢٠٨هـ ذكرها في قَصيدتِهِ التي يَتَشَوَّقُ فيها إلىٰ بلاده وأهله[١]، وذكر ابنُ الفَرَضِيِّ تاريخ وفاة ابن حَبِيْبٍ عن أبي الحسن بن مجاهد قال[٢]: «أخبرني بذٰلك ختنه أبو عبدالله محمَّد بن قَمَرٍ الزَّاهدُ الفقيهُ» وذكر العُلماء أخاه هـٰرون بن حَبِيْب في قضية تعرَّض لها بسبب أشياء بدرت منه أوجبت إقامة الحدِّ عليه، من طعن في الدِّين، وتهكم وسُخرية، فدافع عنه أخوه عبدالملك عند الأمير دفاعاً كبيراً. . .[٣] أدَّىٰ إلىٰ العَفْوِ عنه وتبرئَتِهِ وتخفيفِ عُقُوبتِهِ، وذكره أيضاً ابنُ حَزْمٍ في «جمهرة أنساب العرب» لما ذكر نسب سُليم، فذكر في نسب آل العبَّاس بن مِرْدَاسٍ: عبدَالملك وأخاه هـٰرون[٤] هـٰذا. أمَّا ابناه محمد وعبدالله فذكرهما القاضي عياضٌ ممن سمع منه[٥]. وذكروا أنَّ أُسْرَةَ ابن حَبِيْبٍ ـ رحمه الله ـ كانت تعيشُ في «طُلَيْطُلَةَ[٦]»،

---

(١) سيأتي ذكر ذٰلك في رحلته إلى المشرق إن شاء الله.

(٢) تاريخ علماء الإندلس: ٢٧٢. وذكر في ترجمة يوسف بن يَحيىٰ المغامي تلميذ ابن حَبِيْبٍ (ت ٢٨٨هـ) أنه كان زوج ابنته أيضاً.

(٣) ترتيب المدارك: ٢/ ٣٠.

(٤) جَمهرة أنساب العرب: ٢٦٣.

(٥) ترتيب المدارك: ٣/ ١٢٣. وترجم لهما في موضعيهما هو وغيره.

(٦) المَصدر نفسه، وفي الإحاطة لابن الخَطيب: ٣/ ٥٤٨ أصله من قرية قورت، وقيل: حصن واط، من خارج غرناطة «وبها نشأ وقرأ» وقال أيضاً: «قال ابن خلف أبو القاسم الغافقي: كان له أرض وزيتون بقرية بيرة من طوق غرناطه حبس جميع ذٰلك على مسجد بقرطبة، وله ببيرة مسجدٌ يُنْسَبُ إليه. وكان يَهبِطُ من قريته قورت يوم الاثنين والخميس إلى مسجده ببيرة فيُقرأ عليه ويَنْصَرِفُ إلى قريته»؟!

أقول ـ وعلىٰ الله أعتمد ـ: هذه أخبارٌ غريبةٌ لم أجدها عند غيره، ولا أدري متى كان ذٰلك؟ أي: في أي مراحل حياته؟ لذٰلك أقول: لعلها تداخلت بأخبار غيره؟!.

وأنَّ جدَّه أو أبا جَدِّهِ ـ عندَ مَنْ زاد رَبيعاً ـ هو الذي انتقل إلىٰ «قُرطُبَةَ» دارِ الخِلافةِ والمُلك، وأنَّ «حَبيْباً» والده يُعَدُّ من فُقَهَائِهَا[1]، ثم انتقلَ حَبِيْبٌ وإخوته في فتنة الرَّبض إلىٰ «إلبيرة[2]»، وفتنة الرَّبض سنة١٩٠هـ، وسنة ٢٠٢هـ في زمن الحَكَمِ الأوّل بن هِشَامٍ وعُرف بعدَها الحَكَمُ بـ«الرَّبَضِيِّ»[3] وكانت فترة حكمه ما بين(١٨٠ـ٢٠٦هـ)، وقد أُزهقت في هذه الفتنة أرواحٌ، وخُرِّبت فيها ديارٌ، وسادَ البلاد فَوضَىٰ لا مثيلَ لها في ذٰلك الزَّمان، انتُهكت فيها المَحارم، وسُلِبَتْ فيها الأموالُ، وشُرِّدَ الناسُ عن بيوتِهِمْ وديارِهِمْ، ونالَ العَلَمَاءَ وَالفقهاءَ أذىً كثيراً. نعوذ بالله من الفِتَن!

وبعدَ تَمَكُّن الحَكَمِ المَذْكُورِ من الثَّائرين، وانتصاره عليهم، وعَزْمِهِ علىٰ تتبُّعهم بالأندلس، وقتلهم حيث وجدوا، أصابَ النَّاس إرجافٌ وذُعْرٌ وخوفٌ، وَخَرَجَ النَّاسُ أفواجاً بأهليهم وأولادهم، وتفرَّقوا في البلاد، واجتَازُوا العُدوة إلىٰ المغرب، و«تفرق أهل الرَّبض [الثائر] في جَميعِ أَقطارِ الأندلس»[4] و«أكثرُ مَنْ هَرَبَ مِن أهلِ العلمِ والخَيْرِ مِمَّن اتُّهِمَ أو خافَ علىٰ نفسه إلىٰ ناحية «طُلَيْطُلة»، ثم أَمَّنهم الحَكَمُ وَكَتَبَ لهم أماناً علىٰ الأنفس والأموالِ، وأباحَ لهم التَّـفَسُّحَ في البُلدان حيثما أحبُّوا من أقطارِ مملكته حاشا «قُرطبة» أو ما يقرب منها». وكان ممن تأثَّر بهذه الفتنة ابنُ حَبِيْبٍ وعائلته كما قال القاضي عياضٌ وغيره.

---

(١) تقدم ذٰلك.

(٢) ترتيب المدارك: ٤/ ١٢٣، والدِّيباج المذهب: ٢/ ٨ وفيه: «أبوه أبو حبيب».

(٣) نفح الطيب: ٣/ ٢١٤، وغيره.

(٤) البيان المعرب: ٢/ ١١٥.

مولده:

لا نَعرفُ ـ علىٰ التَّحديد ـ متَىٰ كان مولد أَبي مَروان؟ ولا مكان ميلاده؟ ولم يتَّفقوا علىٰ سنةِ وفاتِهِ، ولا علىٰ سِنِّه يوم وفاته، وقد تحدَّث العُلَماءُ في ذلك كثيراً، وأقربُ الأقوال إلىٰ الصَّوابِ أنَّ وفاتَه سنة ٢٣٨هـ وأنَّ عمرَه يوم وفاته أربعٌ وستُّون عاماً[١]، علىٰ هٰذا أكثر العُلماء، فتكون سنةُ ميلادِهِ التَّقْرِيْبِيَّةُ سنةَ ١٧٤هـ. قال الحافظ الذَّهبيُّ في «تاريخ الإسلام»[٢]: «وُلِدَ سَنَةَ نيِّفٍ وسبعين ومائة في حَيَاةِ مالك».

طَلَبُهُ العلمَ وأشهرُ شُيُوخِهِ:

لم يُغادر ابنُ حَبيبٍ الأندلس إلاَّ سنة ٢٠٧ أو سنة ٢٠٨هـ[٣]، وهو في حدود السَّابعة والعشرين أو الثامنة والعشرين من عُمُرِه، وفي هٰذه السَّنة أو تلك غادر الأندلس إلىٰ المَشرق، وكان وقتَ رحيلِهِ قد تزوّج وأنجبَ ابنةً، قال ـ من قَصيدةٍ له كتب بها من المشرق:[٤]

فَيَالَيْتَ شِعْرِيْ هل أَبِيْتَنَّ لَيْلَةً   بَأَكْنَافِ نَهْرِ الثَّلْجِ حينَ يَصُوْبُ

---

(١) تاريخ ابن الفرضي (تاريخ علماء الأندلس): ٢٧٢.

(٢) تاريخ الإسلام: ٢٥٨ (وفيات سنة ٢٣٨هـ). وفي ترتيب المدارك: ١/ ٤٩ «وعبدالملك بن حَبِيْب إنَّما رحلَ سنةَ ثمانٍ ومائتين، بعدَ موتِ مالكٍ بنحو ثلاثين سنة، وإنما ولد بعد موت مالكٍ بسنتين على ما تراه في أخباره إن شاء الله تعالى»؟!.

أقول: لم يذكر القاضي في ترجمة المذكور شيئاً من ذلك فلعله نسي ذلك. وعلى كلام القاضي تكون سنة ميلاده ١٨١هـ؛ لأن وفاة الإمام مالك سنة ١٧٩هـ؟!.

(٣) ترتيب المدارك: ٢/ ٣١ (بيروت).

(٤) الإحاطة: ٣/ ٥٥١ وغيرها.

وَحَوْلِيَ أَصْحَابِيْ وبِنْتِيْ وَأُمُّهَا وَمَعْشَرُ أَهْلِيَ وَالرَّؤُوفُ مُجِيْبُ

ولا شكَّ أنَّه في مثل هٰذا العمر قد استكملَ أهمَّ مبادىءِ العلوم التي كانت سائدةً آنذاك، ومن أهمِّها ـ بلاشَكّ ـ حفظ كتاب الله تَعالىٰ، والتَّفقه بمعانيه، ومعرفة ضُرُوبٍ من وجوه قراءاته السَّائدة في بلاده، وكذٰلك معرفةُ معالم السُّنةِ النَّبويةِ المُطهَّرةِ، فمعرفتها ضرورةٌ ملحَّةٌ لكل طالبِ علمٍ، ثُمَّ الشُّرُوعُ في سائر العلوم من فقه وعربيَّة وتواريخ. . . ولا شكَّ أنّ والدَه يأتي في طليعة شُيُوخه ومقدِّمتهم، ولابدَّ أنَّه اعتَـنَىٰ به عناية تامةً؛ لمَّا رأىٰ عليه عَلاماتِ النَّجابةِ، وأماراتِ النُّبوغ، ومن شُيُوخه في الأندلس: صَعْصَعة بن سَلاَّمٍ الشَّامِيُّ، وزيادُ بنُ عبد الرَّحمٰن شَبَطَوْن، والغازي بنُ قَيْسٍ. وذكر الحافظ الذَّهبي[1]: أنَّه أخذَ عنهم قليلاً. ويجوزُ أن يكونَ قد أخذ في الأندلس قبل رحلته أو بعدها عن غيرهم لٰكنْ لم تُحفظ أسماؤهم، ولا شَكَّ أنَّ تَتَبُّعي لأخبارِ ابن حَبيبٍ عامةً، وشُيُوخِهِ وطُلاَّبِه ومؤلَّفاته خَاصةً تَتَبُّعٌ ناقصٌ لم يقمْ علىٰ استقراءٍ شاملٍ في المصادرِ، لكنَّه جُهْدُ المُقِلِّ، وهو مَدخلٌ لتقديمِ أثرٍ من آثارِ هٰذا الرَّجُل حَسْبُ. ولا نعرفُ شَيئا عن رحلاته داخل الأندلس لطلب العلم.

أَمَّا خارجُ الأندلس فَرَحَلَ ابن حَبِيْبٍ سنة ٢٠٨هـ، أو سنة ٢٠٧هـ[2] إلىٰ المشرق لأداء فريضة الحجِّ، وزيارة مسجد النَّبيِّ ﷺ، وللتَّزوُّد بالعلم، وسماع الحديث من كبار محدِّثي أهلِ المشرقِ، لا سيّما في المدينة الشَّريفة التي يقطنها أكثر أصحابِ مالكٍ ـ رحمه الله ـ الذي ذاع صيته، وعلا ذكره، وانتشر خبره في الآفاق، وعرفه القاصي والدَّاني من طلبة العلم المهتمين

---

(١) تاريخ الإسلام: ٢٥٨.

(٢) ترتيب المدارك: ٢/ ٣١ (بيروت).

بالحديث سماعاً وإسماعاً، وحفظاً وتلقِّياً، وكانت رحلته مروراً بمصر وعودةً إليها، وهي بلدُ العلم والعلماء، ومَحَطُّ رحال الرُّواة والفُضَلاَء، من المتفقِّهة في الدِّين، ونقلة السُّنة، فَأفاد من علمائها، لكنَّه ألقىٰ عصا التِّسيار بالمدينة الشَّريفةِ بعد أداء الحج فيما يظهر، ورَوَىٰ المَقَّرِيُّ في «نفح الطِّيب»[1] لابن حَبيبٍ قصيدةً قالها عند وصوله المدينة في مدح النَّبيِّ ﷺ؛ وأنا لا أدري مدىٰ صحَّة نسبتها إليه؛ لتضمُّنها إطراءً مما شاع في القُرون المتأخرة، منها:

لله دَرُّ عِصَابَةٍ صَاحَبْتُها نَحْوَ المَدِيْنَةِ تَقْطَعُ الفَلَوَاتِ

وَمَهَامِةٍ قد جُبْتُهَا ومَفَاوِزٍ مازِلْتُ أذكَرُهَا بِطُوْلِ حَيَاتِي

وبقي في المَشرق ما يقرُبُ من ثلاثِ سنين[2] يقرأُ ويكتُبُ، ويَسمعُ ويحفَظُ، ويُجَالِسُ العُلَمَاءَ، ويَحْضُرُ حَلَقَاتِ العِلْمِ، في مكَّة والمَدينة ومِصْرَ، ولا أعلم أنهَّ سمع في غيرها من البلاد، فحصَّل من العلم ما أهَّله للتَّصدُّرِ والزَّعامة والإمامة والسِّيادة، ولم يكن ابنُ حبيب بدعاً في ذٰلك، فأغلب علماء الأندلس يفدون إلىٰ المَشرق، ويَرْحَلُون للحَجِّ والزِّيارة، ثم للطَّلَبِ والرِّواية، فإن كان راوياً مُسنِداً مُحصِّلاً قبلَ وفوده طلبَ العُلُوِّ في الإسناد، وكثرة الرِّواية من مختلفِ البلادِ؛ فإنَّ ذينك مَطلبان مهمَّان لَدَىٰ المُحَدِّثين، تنوُّع الرِّواية وعُلُوِّ إسنادها من جهة، ثم اختلاف البلاد التي يُسمع فيها من جهةٍ ثانية.

---

(١) نفح الطيب: ١/ ٤٦. وسأذكرها في مبحث (شعره) إن شاء الله.

(٢) عاد ابن حبيب إلى الأندلس سنة ٢١٠هـ ترتيب المدارك: ٢/ ٣١ (بيروت) قال: «وانصرف إلى الأندلس سنة عشرة؟» وقوله هذا يناقض ما جاء في آخر الترجمة: «وأنشد له ابن الفرضيِّ قصيدة كتب بها إلى أهله من المشرق سنة عشرين ومائتين» إلاَّ أن يكون عاد إلى المشرق ثانية؟! فالله أعلم. والغالب على الظنِّ أنها خطأ، فلعلها سنة عشر.

والرَّحلةُ في طلبِ العلمِ؛ أو في طلبِ الحديثِ، أو في طلب عُلُوِّ الإسناد صفةٌ غالبةٌ في أكثر المحدِّثين في المَشرق والمَغرب، لكنَّ وَفْرَةَ العُلَمَاءِ وكثرةَ مَراكز الحضارة في المَشرق جعلت المَغاربةَ والأندلسيِّين أكثرَ حاجةً إليها.

والأندلسيُّون عند عودتهم إلىٰ الأندلس يعودون وقد وصلوا أسانيدهم الأندلسيَّة بأسانيدَ مشرقيَّة لكبار رواة الحديث من أهل المشرق، ويحملون معهم من الكُتُبِ والمُصَنَّفَاتِ المَشرقيَّةِ المُهمَّةِ القَديمةِ والحَديثةِ، بسَمَاعَاتٍ صَحيحةٍ، وإجازاتٍ موثوقةٍ، بخُطُوطِ كُتَّابِهَا، أو أكابرِ العُلماء، كما تَفِدُ معهم أهمُّ المُؤلَّفات الأندلسيَّة إلىٰ المَشرق، وهي في غايةِ التَّوثيق والضَّبطِ والعنايةِ؛ لهٰذا وذاك كانت رحلةُ ابن حَبِيْبٍ ـ رحمه الله ـ. ولكن نظراً لتعدُّد مناحي الثَّقافةِ عندَ ابن حَبِيْبٍ فهو الفَقيهُ، المحدِّثُ، المُفَسِّرُ، الفَرَضيُّ، النَّحْوِيُّ، اللُّغَوِيُّ، النَّسَّابةُ.. «رجع إلىٰ الأندلس بعلمٍ جمٍّ وفقهٍ كبيرٍ» لم يكن له الاهتمام التَّام بالرِّواية والحديثِ في زمنٍ وَصَلَ فيه الاهتمامُ برواية الحَديث إلىٰ الذِّروة فهو في عصر الإمام أحمد والبُخاري ومُسلم... فلم يستَثمرْ رحلتَهُ إلىٰ المَشرقِ الاستِثمارَ المَرْجُوَّ منه، ولذا كَثُرت الأحاديثُ الضَّعيفةُ في رواياته؛ نظراً لضعفِ كثيرٍ من شُيُوخه الذين التقىٰ بهم في رحلته التي دامت مايزيدُ علىٰ ثلاثةِ أعوامٍ، وغير ذٰلك من الأسباب كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ. ومن أشهر شيوخه الَّذين ذُكِرُوا في ترجمته في المصادر المختلفة، أو حدَّث هو عنهم في مؤلَّفاته التي وقفت عليها:

١ـ إبراهيمُ بنُ المُنذر بن عبدالله بن المُنذر بن المُغِيْرَةِ بن عبدالله بن خالد بن حِزَامٍ (ت٢٣٠هـ) وجدُّه الأعلىٰ خالدُ بن حِزَامٍ صحابيٌّ، هو أخو«حَكِيْمِ بن

حِزَامٍ يحدِّث المؤلِّف عنه في مؤلَّفاته بـ«الحِزَامِيِّ» وربَّما تحرَّفت إلىٰ (الحرامي) أو(الجذامِي) المقصود هـٰذا. عرَّفتُ به في أول ذكره في هامش الكتاب يراجع: (فهرس الأعلام).

٢ـ إسحـٰقُ بنُ صالحٍ(؟) حدَّث عنه في كتابه«التُّحف والظُّرف» وهو نفسه كتاب «صفة الفِرْدَوس» عن ابن لَهِيْعَةَ (ت١٧٤هـ) ولم أتبين من إسحـٰق هـٰذا؟ هل هو أخو هـٰرُون بن صالحٍ الآتي؟

٣ـ أسدُ بنُ مُوَسَىٰ بن إبراهيم بن الوَليد بن عبدالمَلكِ بن مرَوان، حفيدُ الخليفةِ الوَليد بن عبدالملك كما تَرَىٰ، يُعرف بـ«أسد السُّنة» (ت٢١٢هـ) وقد طُعِنَ علىٰ ابن حبيبٍ بأنَّه لم يَسْمَعْ من أسدٍ هـٰذا، كما سيأتي في الحديث عن أقوال العُلَمَاءِ فيه إن شاء الله تعالىٰ. وقد أكثرَ المؤلِّفُ من الرِّواية عنه في مصنَّفاته، في كتابنا هـٰذا وفي غَيره، وأَغلبُ رواياته في كتاب «التُّحَفِ» عنه. عرَّفتُ به في موضعه من الكتاب، يُراجع: (فهرس الأعلام).

٤ـ إسماعيلُ بنُ عبدالله بن عبدالله (مكرر) بن أبي أُوَيْسٍ الأَصْبَحِيُّ المَدَنِيُّ (ت٢٢٧هـ) ابنُ أختِ الإمامِ مَالكٍ، حدَّث عنه المؤلِّفُ في كتابنا هـٰذا وخرَّجتُ ترجمته في موضعه من الكتاب، يراجع: (فهرس الأعلام).

٥ـ أَصْبَغُ بنُ الفَرَجِ بنِ سَعيدِ بنِ نافعٍ الأُمَوِيُّ، مولىٰ عُمَرَ بن عبد العزيز رحمه الله، (ت٢٢٥هـ) تكرَّر ذكره في مؤلفاته، وأكثر من الرِّواية عنه، وهو من أشهر شيوخه، خرَّجتُ ترجمته في موضعه من الكتاب، يُراجع: (فهرس الأعلام)، وهو مذكور من بين (شُرَّاح المُوَطَّأ) خرَّجتُ ترجمته هُناك أيضاً كما سيأتي إن شاء الله.

٦ـ وممن نَقَلَ عنهم: حَبِيْبٌ كاتبُ الإمامِ مالكٍ، نقل عنه في كتابنا في خبر (هيت) المُخَنَّث وغيره. وهو حبيب بن أَبي حَبيب، واسم أبي حَبيب مَرْزُوق،

ويُقال: رُزَيْقٌ (ت٢٢٨هـ) عرَّفت به في موضعه، يراجع: (فهرس الأعلام).

٧ـ زِيَادُ بنُ عبد الرَّحمـٰن بن زيادٍ اللَّخْمِيُّ (ت٢٠٤هـ) المعرَوف بـ«شَبَطُوْن» وهو لَقَبٍ، يُراجع ألقاب ابن الفَرَضِيِّ: ١٠٤، وكشف النِّقاب لابن الجَوزي: ١/ ٢٨٧، ونُزْهَةِ الألباب للحَافظ ابن حَجَرٍ: ١/ ٣٩٥ قال: «بفتحاتٍ» وقد حَرَّفه ابنُ الجَوْزِيِّ ـ رحمه الله ـ إلىٰ (شطون) وليس هـٰذا خطأً من النُّسَّاخ؛ لأنهَّ وضعه بين الضَّادِ والعَيْن، وهو يُرتِّب علىٰ حروف المعجم. ومحقِّق كتاب ابن الجوزي (أراد أن يُعربه فأعجمه) عفا الله عنه فرسمه، (شَيَطون) باليَاءَ المُثنَّاة التحتيَّة، والتَّرتيبُ لا يساعده، ولا رسم اللَّفظة في النُّسخة التي اعتمد عليها وهي عندي؟!.

يُعتبر زيادٌ ـ رحمه الله ـ أوَّلَ مَنْ أدخلَ مذهبَ مالكٍ إلىٰ بلاد الأندلس[1]، وهو من تلاميذ مالكٍ، وكان أغلب أهل الأندلس آنذاك علىٰ مذهب الأَوْزَاعِيِّ، كذا قالوا. وإن كنتُ أرىٰ أنَّ المذاهبَ لم تتمايز في ذٰلك الوقت بَعْدُ، ولم يشتهر الاتباع للمذاهب فهو إذاً مهَّد الطريق إلىٰ انتشار مذهب مالك هناك، رحمهما الله، وزيادٌ المذكور من شُيُوخِهِ في الأندلس. أخباره في: قُضاة قرطبة: ٣٣، وجذوة المقتبس: ٢٠٢، وترتيب المدارك: ٣/ ١١٦، وبغيه الملتمس: ٢٩٤، والدِّيباج المذهب: ١/ ٣٧.

٨ـ صَعْصَعَةُ بنُ سلاَّمٍ الشَّامِيُّ، أبو عبدالله (ت١٩٢هـ). من أقدم شيوخِ ابنِ حَبِيْبٍ في الأندلس ذكره المؤلِّفُ، وحدَّث عنه في كتابنا هـٰذا وغيره. عرَّفتُ به في موضعه من الكتاب، يراجع: (فهرس الأعلام).

٩ـ طَلْقٌ المَعَافِرِيُّ؛ طَلْقُ بن السَّمْح بن شَرحبيل بن طَلْق بن نافعٍ اللَّخميُّ

---

(١) سيأتي أنّ أول من أدخل «الموطأ» للأندلس (غازي بن قيسٍ ت١٩٩هـ) وكلاهما من تلاميذ مالك

المَعَافِرِيُّ المِصْرِيُّ (ت ٢١١هـ). روىٰ عنه المؤلِّف في كتاب «التُّحف. .» وكتاب أدب النِّساء: ١٤٠ في الأول عن ضمامٍ، وفي الثَّاني دون سَنَدٍ.

١٠ـ عبدُالعَزيزِ بنُ عبدِالله بن يَحْيَىٰ بن عمرو بن أويس القُرشِيُّ المَدَنِيُّ (ت في حدود ٢٢٠هـ). حدَّث عنه المؤلِّف في كتابنا هـٰذا وغيره من مؤلفاته. وعرفت به في موضعه، يُراجع: (فهرس الأعلام).

١١ـ عبدالله بن صالح الجهني، كاتب الليث بن سعد، ذكره المؤلف في كتابنا، وعرف به في موضعه. راجع (فهرس الأعلام).

١٢ـ عَبدُاللهِ بنُ عَبْدِالحَكَمِ بنِ أعين بن لَيْثٍ، الفقيه، مولىٰ عثمان بن عفَّان رضي الله عنه (ت٢١٤هـ) ذكره المؤلِّف، وتكرر ذكره في مؤلَّفاته، عرَّفت به في موضعه يراجع (فهرس الأعلام).

١٣ـ عبدُالله بنُ دِيْنَارٍ؟ انفرد بذكره محمد مخلوف في شجرة النُّور: ٧٤.

١٤ـ عبدُاللهِ بنُ المُبارك؟ كذا في ترتيب المدارك: ٢/ ٣١.

١٥ـ عبدُاللهِ بنُ مُحَمَّد بنِ المُغَيْرَةِ الكُوفيُّ، ساكنُ مصرَ (ت ؟) حدَّث عنه المؤلِّفُ فربَّما قَالَ: «حدَّثني ابنُ المُغِيْرَةِ» وربما سقطت لفظة «ابن» فتبقىٰ «حدَّثني المغيرة»، أو (حدَّثني عبدالله بن المغيره) والمقصود هـٰذا، تكرر ذكره في مؤلَّفاته، وعرَّفت به عند أول ذكره، يُراجع: (فهرس الأعلام).

١٦ـ عَبْدُاللهِ بنُ مُوسَىٰ وهو غير (عُبَيْدِاللهِ بنِ مُوْسَىٰ) الآتي كلاهما من شُيُوخه، وربَّما حُرِّفت (عبيدالله) إلىٰ (عبدالله) فاختلط الأمر. وعبدالله هـٰذا ابن موسىٰ بن إبراهيم بن طلحة بن عُبَيْدالله، التَّيميُّ القُرَشِيُّ الحِجَازِيُّ، أبو محمَّدٍ. (ت ؟) حدَّث عنه في كتابنا هـٰذا وفي كتاب «التُّحف. .» ولم يَعْرِفْهُ المُحَقِّقُ وأصلحه في بعض المواضع بـ«عُبَيْدالله»؟! وهـٰذا غيرُ ذَاك،

عرَّفتُ به في موضعه من الكتاب. يراجع: (فهرس الأعلام) وإنّما استظهرت أن يكون هو المقصود استظهاراً فعسىٰ أن أكونَ مُصِيْباً. فليراجع؟!.

١٧ـ عبدُالله بنُ نافعِ بن ثابت بن عبدالله بن الزُّبير بن العوَّام، القُرَشِيُّ الأَسَدِيُّ الزُّبيريُّ، أبو بكرٍ المَدَنِيُّ، يعرفُ بـ«عبدالله بن نافع الأصغر» (ت٢١٦هـ) ذكره القاضي عياض وغيره في شيوخه. ذكره ابن حِبَّان في الثِّقات. وقال أبو بكر بن أبي خَيْثَمَةَ عن يحيىٰ بن مَعين: «صَدُوقٌ لا بأسَ به». أخباره في طبقات ابن سعد: ٥/ ٤٣٩، وجمهرة نسب قُريش: ٩٤، ٩٥، وثقات ابن حبَّان: ٨/ ٣٤٧ تهذيب الكمال: ١٦/ ٢٠٣ وسير أعلام النُّبلاء: ١/ ٣٧٤، وتهذيب التَّهذيب: ٦/ ٥٠.

١٨ـ عبدُالمَلِكِ بنُ عَبْدِالعَزِيز بن عبدالله بن أبي سلمة المَاجِشُوْنَ القُرَشِيُّ التَّيْمِيُّ مولاهم (ت٢١٢هـ) من أشهر شُيُوخ المؤلِّف، تكرر ذكره في كتابنا هـٰذا وغيره من مؤلَّفاته، عرَّفت به في موضعه من الكتاب. يراجع: (فهرس الأعلام).

١٩ـ عُبَيْدُالله بنُ مُوْسَىٰ بن أبي المختار العَبْسِيُّ الكُوفيُّ، أبو محمَّدٍ (ت٢١٣هـ) ذكره المؤلِّف في كتابنا هـٰذا، وفي كتابه «التُّحف..» وقد عرَّفت به في موضعه. يراجع: (فهرس الأعلام).

٢٠ـ عليُّ بنُ جَعفرِ بنِ محمَّدِ بن عَلِيٍّ بن الحُسين (ت٢١٠هـ)، والده جعفر الصَّادق. ذكره الضَّبِّيُّ في بغية الملتمس: ٣٦٤، وحدَّث عنه المؤلِّف في أدب النِّساء في موضعين: ٢٣١، ٢٩١.

٢١ـ عليُّ بن مَعْبَدِ بن شَدَّادٍ العَبْدِيُّ (ت٢١٨هـ)، حدَّث عنه المؤلِّف في كتابنا هـٰذا وفي كتاب «التُّحف» وعرَّفت به في موضعه من الكتاب. يراجع: (فهرس الأعلام).

٢٢ـ عيسىٰ بن رَزِيْنِ الكَلاَعِيُّ (؟) حدَّث عنه المؤلِّف هُنَا وفي كتاب «التُّحف . . » .
٢٣ـ الغازي بن قَيسٍ، أبو محَّمدٍ (ت١٩٩هـ) من أهل قُرطبة، وهو من تلاميذ الإمام مالك رحمه الله، وهو أول من أدخل «المُوطأ» إلىٰ الأندلس، ولم يكن صاحب رواية فيه، لكنَّه سمعه منه، كما سمع من الأوزاعي وابن أبي ذئب، وكان آية في حفظ «المُوَطَّأ». قال القاضي عياضٌ رحمه الله: «روىٰ عنه ابنه، وابن حَبِيْبٍ. . . » حدَّث عنه المؤلِّف في أدب النِّساء: ٢٥٠، ٢٥٨، والتُّحف. أخباره في ترتيب المدارك: ٣/ ١١٤.
٢٤ـ قُدَامَةُ بنُ مُحَمَّدٍ المَدَنِيُّ الأَشْجَعِيُّ، حدّث عنه المؤلّف في كتابنا، وعرَّفت به في موضعه يُراجع: (فهرس الأعلام) وحدّث عنه أيضاً في أدب النِّساء: ٢٠٨ وغيرهما.
٢٥ـ مُحَمَّدُ بنُ سَلاَّم الجُمَحِيُّ الأديبُ النَّاقدُ المشهورُ صاحبُ «طبقات فحول الشُّعراء» (ت ٢٣١هـ). ذكره المؤلِّف في كتابنا هٰذا وغيره. عرَّفتُ به في أول ذكره. يُراجع: (فهرس الأعلام).
٢٦ـ مُطرِّفُ بنُ عبدالله بن سُليمان بن يَسَارٍ، اليَسَاريُّ، الهِلاَلِيُّ، المَدَنِيُّ، مَوْلَىٰ ميمونة أمِّ المؤمنين رضي الله عنها. (ت٢٢٠هـ) من أشهرِ شُيُوخِ ابنِ حَبِيْبٍ تكرر ذكره في مؤلَّفاته، عرَّفتُ به في أول ذكره. يراجع: (فهرس الأعلام).
٢٧ـ مُعاذُ بنُ عبدِالحَكَم؟ ذكره المؤلِّف هنا وفي «التُّحف. . » روىٰ عنه عن مُقاتل.
٢٨ـ المَكْفُوْفُ، اسمُهُ القاسمُ بنُ عبدالله التَّلِّيُّ، منسوبٌ إلىٰ تَلِّ ماسح ـ بالسِّين والحاء المهملتين ـ من قُرىٰ حَلب، حدَّث عنه المؤلِّف في كتابنا هٰذا وعرَّفتُ به عند ذكره في هامش الكتاب يراجع: (فهرس الأعلام) وحدَّثَ عنه في كتابه صفة الفردوس(التُّحف): ٦، ٥٥، ٦٥، ٦٨، وفي أدب

النِّساء: ٣٤٩ وقال محقِّقه أحسن الله إليه: «لم نهتدِ إلىٰ التَّعريف به».

٢٩ـ هَـٰرُوْنُ بنُ صَالِحِ بنِ إبراهيم بن محمد بن طلحة بن عُبَيْدِاللهِ، القُرشِيُّ، التَّيْمِيُّ الطَّلْحِيُّ، المدنِيُّ (ت قبل ٢٢٠هـ) نقل عنه المؤلِّف في «التُّحف» ذكره أيضاً في كتابنا هـٰذا، وعرَّفتُ به في موضعه. يُراجع: (فهرس الأعلام).

٣٠ـ أَبُو مُعَاوِيَةَ المَدَنِيُّ؟ حدَّث عنه في كتابنا هـٰذا ولم أعثر عليه.

٣١ـ أَبُو الحَسَنِ الشَّامِيُّ؟ حدَّث عنه في «التُّحف. .» ولم أعثر عليه.

٣٢ـ الحَنَفِيُّ؟ هكذا حدَّث عنه في كتابنا هـٰذا. ولم أعثر عليه.

٣٣ـ التَّقِيُّ؟ هكذا حدَّث عنه في «التُّحف. .». ولم أعثر عليه.

وبعد أن حصَّلَ أبو مَرْوَان العلمَ في بلدِهِ، ورَحَلَ إليه إلىٰ بلاد المَشرقِ فأخذ عن جملةٍ من العُلماء كما أسلفنا، وساعده علىٰ التّحصيل حافظةٌ قويةٌ، وقدرةٌ علىٰ الاستيعابِ والفَهمِ، وحُبٌّ في المطالعةِ، وجَلَدٌ علىٰ المُداومةِ، وصَبرٌ وأناةٌ، مع إخلاصٍ في طلب العلم، كلُّ هـٰذا وذاك أَهَّلَهُ للتَّصدُّر، فلمَّا عاد إلىٰ بلده الأندلس التي كان في شوقٍ عظيمٍ إليها يقولُ: [1]

أُحِبُّ بِلاَدَ الغَرْبِ والغَرْبُ مُوْطِني ... أَلاَ كُـلُّ غَـرْبِـيٍّ إلـيَّ حَبِيْـبُ

وكان «قَدْ جَمَعَ علماً عظيماً» [2] «فنزل بلدة إِلْبِيْرَةَ، وقد انتشر سُمُوُّه في العلم والرِّواية» [3] ومكث فيها مُدَّة، وكان قاضي قُرطبة يَحْيىٰ بن مَعْمَرِ بن عِمْرَان بن حَنْبَلٍ الأَلْهَانِيُّ (ت ٢٢٦هـ) [4] لمَّا وَجَّهَه الأميرُ عبدُالرَّحمـٰن بن

---

(١) سيأتي في مبحث شعره إن شاء الله.

(٢) ترتيب المدارك: ٤/١٢٣.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) ترتيب المدارك: ٤/١٤٥ فما بعدها.

الحكم إلىٰ قضاء قرطبة مرّةً ثانية بعد عزله «فلمَّا قدم حَلَفَ أن لا يستبقيَ يحيىٰ ابنَ يحيىٰ، ولا وزانَ الكاتبَ[1]، ولا سَعيدَ بنَ حسَّان[2] القاضي، فبقيت الأحكام معلَّقةً إلىٰ مقدم الأمير، فَبَلَغَهُ، فأنكرَ ذٰلك، فقال له: قد أقسمتُ علىٰ ذٰلك وفي إلْبيرة رَجُلٌ من أهل العلم والتَّقدُّم ستَغْنَىٰ به عنهم، يعني عَبدَالمَلكِ بنَ حَبيْبٍ، فأقدمه وانفرد بفتياه» فقدم ابن حَبِيْبٍ قُرطبة فكان ندًّا ليَحيىٰ بن يَحيىٰ في الإفتاء والمشاورة، «وكان الذي بينهما سَيِّئاً جدًّا»[3] وتقدَّمه يَحيىٰ بن يَحيىٰ في المَمَاتِ، فبقي عبدُالملك بعده منفرداً في الإفتاء والزَّعامة والوَجاهة لدىٰ الأمراء مايقرب من أربع سنين حتىٰ لحق بربِّه.

هٰكذا عَادَ عَبدُالمَلكِ إلىٰ قُرْطُبَةَ التي أخرج منها، عادَ إليها مُعَزَّزاً مُكرَّماً وتولىٰ أعلىٰ سُلطة دينية فيها؛ الإفتاء والمشاورة. «وعرض عليه القضاء فامتنع»[4].

وكان مع هٰذا لا يفتأ من المُطالعة والمُراجعة والتَّأليف، والتصدُّر للتَّدريس، فكان من نتيجة ذٰلك سَعَةٌ في المعلومات، وتنوُّعٌ في الثَّقافة، وكثرةٌ في التَّآليف التي خلَّدت في النَّاس ذكرَه، وشهرت أمرَه، وأفادت طلبةُ العلمِ جيلاً بعد جيلٍ، حتىٰ يومنا هٰذا، وأعدادٌ كبيرةٌ من الطلبة لَهَجُوا بالثَّناء عليه، وأكثروا بعد موته من التَرحُّم عليه، وعُدَّ ابنُ حَبْيبٍ بعدَ ذٰلك من مفاخر الأندلس، ولازالت فتاواه في كتب أهلِ العلمِ مسطورةً، وعلىٰ ألسنتهم مذكورةً، يُؤنَس بها مَعَ فَتَاوىٰ كبارِ أهلِ العلمِ.

---

(١) تاريخ علماء الأندلس: ٢٦٩.

(٢) المصدر نفسه: ١٧٥.

(٣) ترتيب المدارك: ٤/ ١٢٣.

(٤) المُغرب لابن سعيد: ٢/ ٩٦.

خلافُ عبدِالمَلكِ ليَحْيَىٰ بن يَحْيَىٰ:

عَرَفْنَا فِيما سبق أنَّ القاضيَ بقُرطُبَةَ يحيىٰ بن مَعْمَرٍ الألْهَانِيَّ (ت ٢٢٦هـ) حَلَفَ أن لا يسْتَفْتِيَ يحيىٰ بن يحيىٰ. . . وأنَّه أشار علىٰ الأمير عبدالرَّحمـٰن بن الحكم باستقدام ابن حَبيبٍ من إلْبِيْرَةَ، وأنَّهُ يُغْنِيه. . . وكان ذٰلك، وقدم ابنُ حَبِيْبٍ قُرْطُبَةَ، ولم يكن قدومُهُ وَتَولِّيه هـٰذا المنصب لِيَقَعَ مَوْقِعًا حسناً عند يحيىٰ رحمه الله. وَنَقَلَ ابْنُ الفَرَضِيِّ وغيره أنَّ الذي بينهما كان سيِّئاً. ونقل الحافظُ الذَّهبيُّ[1] عن أحمدَ بن عبدالبرِّ النَّارنجيِّ[2] أنَّ ابنَ حَبِيْبٍ كان كثيرَ المُخالفةِ ليَحيىٰ، وكان قد لَقِيَ أَصبغَ بمصرَ فأكثرَ عنه، وكان إذا اجتَمَعَ مع يحيىٰ بن يحيىٰ، وسعيد بن حسَّان ونظرائهما عند الأميرِ عبدالرَّحمـٰن وقُضاتِهِ فسُئِلوا قال يحيىٰ ما عنده، ـ وكان أسنَّ القوم وأولاهم بالتقدُّم ـ يدفع عليه عبدُالملك بأنَّه سَمِعَ أصبغَ بنَ الفَرج يقولُ كَذَا، فكان يَحْيَىٰ يغمُّه مخالفته له. فلمَّا كان بعضُ الأيَّام جمعهم القاضي في الجامع فسألهم عن مسألة، فأفتَىٰ فيها يَحيىٰ بن يَحيىٰ وَسَعِيد بن حسَّانَ ونظراؤهما، فخالفهما عبدُالملك، وذكر خلافَهُ لهما روايةً عن أصبغَ. وكان عبدالأعلىٰ بن وَهْبٍ من أحداث أهل زمانه، وكان قد حَجَّ وأدركَ أصبغ بن الفَرَج بمصر، ورَوَىٰ عنه، فدخلَ يوماً بإثر شُورَىٰ القاضِي علىٰ سعيد بن حسَّان، فقال له: يا أبا وَهْبٍ: ما تقول في مسألةِ كَذَا؟ المَسألة التي سألهم فيها القاضي هل تَذكرُ لأَصْبَغَ بن الفَرجِ فيها شيئًا؟ فقال: نَعَمْ، أصبغُ يقولُ فيها كَذَا، وأفتىٰ بموافقة يحيىٰ وسَعِيْدٍ. فقال له

---

(١) تاريخ الإسلام: ٢٥٨.

(٢) منسوب إلىٰ نارنج. بلدة بالأندلس.

سَعِيْدٌ: انظر إلىٰ ما تَقُولُ؟ أنتَ علىٰ يقينٍ من هٰذا؟ قال: نَعَمْ، قال: فأْتني بكتابك. قال عبدُالأعلىٰ: فخرجت مُسرعاً، ثم نَدِمْتُ، وَدَخَلَ عليَّ الشَكُّ، ثم أَتَيتُ داري، وأخرجتُ الكتابَ من قرطاسٍ، كما رَوَيْتُهُ عن أَصْبَغَ، فسُررتُ، ومضيتُ إلىٰ سَعِيْدٍ بالكتابِ، فقال: تمضِي به إلىٰ أبي مُحَمَّدٍ، فمضَيْتُ به إلىٰ يَحْيىٰ بن يَحْيَىٰ، فأعلمتُهُ، ولم أدرِ ما القِصَّة! فاجتَمَعَا بالقاضي، وقالا: إنَّ عبدَالملكِ يُخالفنا بالكَذِبِ، والمسألة التي خالفنا فيها، عندك هنا رجلٌ قد حَجَّ وَأَدرَكَ أصبغَ، وروىٰ عنه هٰذه المسألةَ كقولنا علىٰ خلافِ ما ادَّعاه عبدالملك، فَارْدَعْهُ وَكُفَّه. فجمعهم القاضِي ثانياً، وتكلَّمُوا، فقال عبدُالملكِ: قد أَعْلَمْتُكَ ما يقولُ فيها أصبغُ، فبدر عبدالأَعْلَىٰ بن وَهْبٍ، وقال: يَكْذِبُ عَلَىٰ أَصْبَغَ، وأنا رَوَيْتُ هٰذه المسألة عنه علىٰ ما قال هٰذان، وهٰذا كتابي، فأخرجَ المسألةَ، فأخذَ القاضي الكتابَ، وقرأ المسألةَ، وقال لعبدِالمَلكِ ما ساءَهُ من القَوْلِ، وقال: تُفتينا بالكذبِ والخطأِ، وتخالفُ أصحابَكَ بالهوىٰ؟! لولا البُقيا عليك لعاقبتك. ثم قاموا. قال عبدُالأَعْلىٰ: فلمَّا خرجتُ مررتُ علىٰ دار ابن رُستُمٍ الحاجبِ، فرأيتُ عبدَالملكِ خارجًا من عِنْدِهِ، وفي وَجْهِهِ الشَّرُّ، فقلتُ: مالي لا أدخُلُ علىٰ ابن رُسْتُم؟ فدخلتُ فلم يَنْتَظِرْ جُلُوسي حتَّىٰ قالَ: يا مسكينُ، من غَرَّكَ؟ أو مَن أدخلك في هٰذا العَارضِ؟ مثلُ عبدِالملكِ بن حَبيبٍ وَتُكَذِّبُهُ؟! فقلتُ: أَصْلَحَكَ الله، إنَّما سَألني القاضي عن شَيءٍ، فأَجبتُهُ بما عندي، ثم خَرجتُ من عنده، وكان عبدُالملك قد شَكَا إليه ما وقع، وقال: إنَّ القاضي أتىٰ بِرَجُلٍ ليس من أهل العلم والرِّواية، فأُجْلِسَ معي، وكَذَّبنَي، وأَوْقَفَني موقِفاً عَجَباً. فقال له ابنُ رُستُمٍ: اكْتُبْ بطاقةً بِالقِصَّةِ، وارفعها للأمير، فَكَتَبَ يَصِفُ القِصَّة، وَيُشَنِّعُ. فأمرَ الأميرُ أن يُبعثَ إلىٰ

القاضي، فبُعثَ فيه، فَخَرَجَتْ وصيَّةُ الأميرِ يقولُ: لك في أمرك أن تُشَاوِرَ عبدالأعْلَىٰ؟! وكان عبدُالملكِ قد بَنَىٰ بطاقته علىٰ أنَّ يحيىٰ بن يحيىٰ أمره بذٰلك. فقال القاضي: ما أمرني أحدٌ بمشاورته، ولكنَّه كان يَخْتَلِفُ إليَّ، وكنتُ أعرفُهُ من أهلِ الخيرِ والعلمِ، مَعَ الحَرَكَةِ والفَهمِ، والحَجِّ والرِّحلةِ، فلم أرَ نفسي في سعةٍ من تَرْكِ مُشاورةِ مثلِهِ، وسألَ الأميرُ وُزَرَاءَهُ عن عبدِالأعْلَىٰ، فأثنَوْا عليه، ووصفُوا علمَه وولاءَه، وكان له ولاءٌ. قال عَبدُالأعلىٰ: فصبَّحتُ يوماً عِيْسَىٰ ابن الشَّهيدِ، فقال لي: قد رُفِعَتْ عَلَيْكَ بطاقةٌ رَدِيْئَةٌ، لكنْ دفعَ اللهُ شرَّهَا».

ومع ما في هٰذا الخبر من سُوءِ العلاقةِ بين الرَّجلين يحيىٰ بن يحيىٰ وعبدِالملك بن حَبِيْبٍ، إلاَّ أنَّه لا يُضْمِرُ أحدُهُما للآخرِ إلاَّ خَيْراً. فاختلافهما ـ هنا علىٰ الأقل ـ عِلْمِيٌّ خَالِصٌ، كَمَا يظهرُ من سياقِ الخَبَرِ، ولا أظنُّ أنَّ ابن حَبِيْبٍ يَتَعَمَّدُ الكذبَ علىٰ شَيخه، فلعلَّه واهمٌ في ذٰلك، أو فَهِمَ منه غير مقصوده أو يكون لأصبغَ ـ رحمه الله ـ أكثرُ من رَأْيٍ. . . والدَّليل علىٰ سَلاَمةِ السَّريرةِ في كلِّ واحدٍ منهما تِجَاه الآخرِ ما حَكَىٰ القاضي عياضٌ ـ رحمه الله ـ «أنَّ الأميرَ عبدالرَّحمٰن بن الحكم وجد علىٰ ابن حَبِيْبٍ، وقال له: تعلم يدي عندك وأريدُ أن أسألَكَ عن شيءٍ فاصدقني فيه، فقال: نَعَم، لا تَسألني عن شيءٍ إلا صدقتك فيه، فقال: إنَّه قد رُفِعَ إلينا عن يَحيىٰ والقاضِي أنَّهما يعملان علينا في هٰذا الأمر. فقال ابنُ حَبِيْبٍ: قد عَلِمَ الأميرُ ما بيني وبين يَحيىٰ، ولٰكنِّي لا أقولُ عليه إلا الحقَّ، ليس يَحيىٰ بن يحيىٰ إلاَّ مِمَّن يُحْيِي الحقَّ، وكلُّ ما رُفع عليه فبَاطِلٌ، وأمَّا القاضِي. . .»[1].

---

(١) ترتيب المدارك: ٤/ ١٣١.

وبالمُقابلِ فإنَّ يَحيىٰ بنَ يَحيىٰ عَامَلَهُ بِمِثْلِ ذٰلك في قصَّةٍ رواها القاضي عياضٌ أيضاً. قال: «وقد ذُكِرَ أنَّ بعضَ جيران ابن حَبِيْبٍ اشْتَكَىٰ إليه بأنَّ بعضَ المُتصَرفِينَ لِبَعْضِ الوُزَرَاءِ يُؤذيه ويَستطيلُ عليه، فأمرَ عبدُالملك برصده، فَجِيءَ به إليه، فَضُرِبَ بين يَديه ضَرباً مبرِّحاً، فَشَكَا إلىٰ صاحبه، فكتب إلىٰ يحيىٰ بنِ يحيىٰ، فذكر له ما صَنَعَ ابنُ حَبِيْبٍ بصاحبه وحاشيته، وَسَأَلَهُ تَأْييدَهُ عليه عندَ الأمير، فَكَتَبَ إليه يَحيىٰ: ما كنَّا نُعِيْنُكَ علىٰ العلمِ وأهلِهِ، وَأَيْمُ الله لأَقْلاَمُنَا أَنْفَذُ من سِهَامِكُمْ، فَانْصَرِفْ عن رأيكَ والسَّلام.»[١]

ففي هَـٰذين الخَبرين يَتَجَلَّىٰ خُلُوْصُ النِّيةِ، وصِدْقُ الطَّوِيَّةِ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ ـ رَحِمَهُمَا الله ـ وعفا عنَّا وعنهما.

تَصَدُّرُهُ لِلْعِلْمِ وَأَشْهَرُ تلاميذه:

لمَّا عاد ابنُ حبيبٍ إلىٰ الأندلس تَصَدَّرَ لنَفعِ الطَّلبةِ ونَشرِ العلم فَأَقْبَلَ عليه الطَّلبةُ، وهُرِعُوا للأخذ عنه؛ لما تَمَيَّزَ به من تَنَوُّعٍ في الثَّقافة، وَسَعَةٍ في الاطِّلاع، ورحابة الصَّدر؛ لذا كان «يَخْرُجُ من الجَامعِ وخلفَهُ نحوٌ من ثلاثمائة من طالبِ حديثٍ، وفرائض، وفقهٍ، وإعراب، وقد رَتَّبَ الدُّولَ عليهم كُلَّ يوم ثلاثين دَوْلةً، لا يُقْرَأُ عليه فيها شيءٌ إلاَّ تآليفه أو «مُوَطَّأ مالك»...»[٢] ولذلك لا يستغرب قول أحد طلابه: «لو رأيتَ ما كان علىٰ باب ابن حَبِيْبٍ لازدريتَ غيره»[٣] فشاع عِلْمُهُ بالأندلس حتَّىٰ عم أغلب أقطارها، فَصَارَ ـ كما قيل ـ:

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه: ١٢٤.

(٣) من كلام تلميذه يوسف المغامي. كما في المصدر السابق.

«أكثرُ فقهاء الأندلُسِ وشعرائِهِم، فعن عبدِالملكِ يأخذُ، وعن مجلِسِهِ ينهضُ»[1] وسواء في ذٰلك حُكَّامُهُم وعامَّتُهُم «فكان أكثرَ من يختلف إليه الملوكُ وأبناؤُهُم من أهلِ الأدب»[2] وكان من بين طلبته:

١ ـ إبراهيمُ بنُ خَلَّادٍ اللَّخْمِيُّ (ت ٢٧٠ هـ).

٢ ـ إبراهيمُ بنُ شُعَيْبٍ الباهليُّ (ت ٢٦٥ هـ).

٣ ـ إبراهيمُ بنُ لَبيبٍ، أبوإسحٰق بن الحائك (ت؟).

٤ ـ إبراهيمُ بنُ يزيد بن قُلزم الأُمَوِيُّ (ت ٢٦٨ هـ).

٥ ـ أحمدُ بنُ مروان الرُّصافيُّ (ت ٢٨٦ هـ).

٦ ـ بقيُّ بنُ مخلد بن يزيد القرطُبيُّ (ت ٢٧٦ هـ).

٧ ـ زكريَّا بنُ شَمُوسٍ، يُعرف بـ«ابن الطَّنجيَّة»، الإشْبِيْليُّ (ت ٣٠٠هـ) قال القاضي عياض: «وهو آخر من روىٰ عنه».[3]

٨ ـ سعيدُ بنُ نمير[4] بن سُليمان بن الحَسن الغَافِقِيُّ (ت ٢٦٩ هـ).

٩ ـ سليمانُ بنُ نَصْرٍ بن منصور المُرِّيُّ (ت ٢٦٠ هـ).

١٠ ـ صُباحُ بنُ عبدالرَّحمن بن الفضل بن عَمِيرَةَ العَتِيقِيُّ (ت ٢٩٤ هـ).

١١ ـ عامرُ بنُ معاوية بن عبدالسَّلام بن زيادٍ القُرْطُبِيُّ (ت ٢٧٧ هـ).

١٢ ـ عبدُالأعلىٰ بنُ مُعلَّىٰ الخولاني (ت ؟) ذكره القاضي عياضٌ وقال: أخذ

---

(١) ترتيب المدارك: ٤/ ١٢٥. (الرِّباط).

(٢) ترتيب المدارك: ٤/١٢٨. (الرِّباط).

(٣) قارن تاريخ وفاة المذكور بقول القاضي عياض: «كان المغامي آخرهم موتًا» وتوفي المغامي ـ رحمه الله ـ سنة ٢٨٨ هـ؟! وانظر في وفياته غيره أيضًا من تلاميذه ممن توفي بعد المغامي.

(٤) في ترجمة ابن حبيب في ترتيب المدارك «نمير»، وفي ترجمته هو سعيد بن نمر. أو «النمر».

عن ابنِ حَبيْبٍ، ثم نقل عن علي بن الحسن قوله: «أدرَكَ ابن حَبيْبٍ ولم يأخذ عنه»؟!

١٣ ـ عَبدُالجبَّار بنُ فتح بن منتصر البَلَوِيُّ (ت ٢٥٦ هـ).

١٤ ـ عبدُالرَّحمٰن بنُ محمد بن أبي مريم (ت ٢٩٠ هـ).

١٥ ـ عبدُالله بنُ الفرج النُّميريُّ (ت ٢٦٠ هـ).

١٦ ـ عبدالمجيد بنُ عفَّان البَلَوِيُّ (ت ٢٦٨هـ).

١٧ ـ عُبَيْدُ الله بنُ عبدالملك بن حَبيبٍ (ت ٢٩١ هـ) ابن المؤلِّفِ. جاء في ترتيب المدارك: ٤/ ١٢٣ (عبدالله) وفي ترتيب المدارك: ٤/ ١٤١: «خلَّف ابنين محمدًا وَعُبَيْدَاللهِ»، وذكر وفاته هنا سنة ٢٩١ كما ذكرنا، وفي ص٤٣٥ ذكر عبيد الله أيضًا. وقال: توفي سنة نيفٍ وتسعين؟!. وسنذكر أخاه محمدًا في موضعه إن شاء الله.

١٨ ـ عُبَيْدُاللهِ بْنُ قَمَرٍ الزَّاهدُ: ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٤/ ٤٣٥ هو وأخاه محمدًا، وقال: «وتزوَّج عبيدالله ابنته بعد وفاته» وفي تاريخ علماء الأندلس: ٢٧٢ «أخبرني بذٰلك ختنه أبوعبدالله محمد بن قَمَرٍ الزَّاهدُ الفقيهُ رحمه الله. فأيُّهما كان ختنه عبيدالله أو محمد؟! أو كلاهما كان ختنًا له.

١٩ ـ عُمَرُ بنُ موسىٰ الكناني الإلبيريُّ (ت ٢٥٧ هـ).

٢٠ ـ فَضْلُ بنُ فضل بن عَمِيرَةَ بن راشد (ت ٢٦٥ هـ).

٢١ ـ كُرْزُ بنُ يحيىٰ بن محرز الصَّدفي (ت في إمرة عبدالرحمن بن الحكم؟).

٢٢ ـ مَالكُ بنُ مَعْرُوفٍ (ت ٢٦٤هـ).

٢٣ ـ مُحَمَّدُ بنُ الحارث بن أبي سعيدٍ القُرْطُبِيُّ (ت ٢٦٠هـ).

٢٤ ـ مُحَمَّدُ بنُ سعيد بن حسَّان (ت ٢٦٦ هـ). والده من كبارِ الفُقَهَاء.

٢٥ ـ مُحَمَّدُ بنُ عبدالبر الكلاي (ت ٢٨٣ هـ).

٢٦ ـ مُحَمَّدُ بنُ عبدالرَّحمن بن إبراهيم بن محمد بن قيس (ت ٢٨٢ هـ).

٢٧ ـ مُحَمَّدُ بنُ عبدالملك بن حبيب (ابن المُؤَلِّف) تُراجع ترجمة أخيه (عبيدالله).

٢٨ ـ مُحَمَّدُ بنُ عمر بن يوسف الكِنْدِيُّ (ت ؟) قال القاضي عياض في ترجمته شرك أخاه يحيىٰ في أكثر رجاله إلا سحنون، وأبا زيد، وابن بُكَيْرٍ، وذكر في شيوخ أخيه يحيىٰ الآتي عبدالملك بن حَبِيْبٍ.

٢٩ ـ مُحَمَّدُ بنُ عَمِيرَةَ العَتِيقِيُّ (ت ٢٧٦ هـ).

٣٠ ـ مُحَمَّدُ بنُ قَمَرٍ الزَّاهد. يراجع ترجمة أخيه عُبَيْدِاللهِ.

٣١ ـ مُحَمَّدُ بنُ وضاحِ بن بَزِيْعٍ الأُمويُّ (ت ٢٨٧هـ).

٣٢ ـ مُطَرِّفُ بنُ عبدالرَّحمن بن إبراهيم، أبوسعيد الأُمَوِيُّ (ت ٢٨٢ هـ).

٣٣ ـ مُطَرِّفُ بنُ قَيْسٍ (ت ؟).

٣٤ ـ يَحْيَىٰ بنُ رَاشِدٍ، أبوبكر القُرْطُبيُّ (ت في حدود ٢٨٧ هـ).

٣٥ ـ يَحْيَىٰ بنُ عمر بن يوسف الكِنْدِيُّ (ت ٢٨٩ هـ).

٣٦ ـ يُوْسُفُ بنُ يَحْيَىٰ المَغَامِيُّ (ت ٢٨٨ هـ) راوي مؤلَّفات ابنِ حبيبٍ. وقيل: إنَّه زوج ابنته؟

أقوالُ العلماء فيه من مدحٍ وقدحٍ:

ابنُ حَبيبٍ ـ رحمه الله وعفا عنه ـ فيه كغيره صفاتٌ حميدةٌ تستحقُّ أن تذكرَ فتشكرَ، ويثنىٰ عليه فيها وتُنشر، وفيه صفاتٌ ذميمةٌ لا يَستطيع الباحث المُنصف أن يُغفلَها؛ لأنَّه يَجبُ أن يكونَ حاكِماً عَدْلاً ناقدًا مُنْصِفاً يَذْكُرُ المَحَاسنَ والمَسَاوِىءَ؛ وليس كلُّ ما يُقال من مَدحٍ أو قَدحٍ يلزمُ المَمْدُوح أو المقدوح فيه، بل هٰذه الأقوال خاضِعةٌ للدَّرسِ والتَّمحيصِ والتَّحليلِ، ويجبُ أن

لا يُغْفَلَ أثرُ المعاصرة في إصدارِ بعضِ الأحكامِ، وما يُصاحب ذلك من تأثرٍ نَفسيٍّ أو سياسيٍّ أو اجتِمَاعِيٍّ . .

ولقد كَثُرَتْ عبارات المَدحِ والقَدْحِ في عَالِمِنَا الإمامِ العلاَّمةِ عبدِالملكِ ابنِ حبيبٍ . فَمِمَّا جاء في مدحه :

ثناؤهم عليه في (حفظه وجودة تأليفه) :

فوصفه ابنُ الفَرَضِيِّ[1] بأنَّه «كان . . . مؤلِّفًا مُتقنًا» وقال : «كان عبدُالملكِ حافظًا للفقه علىٰ مذهب مالكٍ، نبيلاً فيه» وقال العُتْبِيُّ :[2] «ما أعلمُ أحداً ألَّفَ علىٰ مذهبِ أهل المدينةِ تأليفه، ولا لطالبٍ أنفع مِن كُتُبه، ولا أحسن من اختياره» . ويصفه ابنُ عَذَاري بقوله[3] : «وكان ابنُ حبيب أديباً، نحوياً، حافظاً، شاعراً، متصرِّفاً في فنون العلم من الأخبار والأنساب والأشعار، وله مؤلفات حسان في الفقه والأدب والتواريخ كثيرةٌ» وبنحو هٰذا وصفه ابنُ الفَرَضِيِّ في كتابه المُؤلّف في طبقات الأُدباء[4] .

وثناؤهم علىٰ كثرة قراءته، وسعة اطلاعه :

كان «جَمَّاعةً كثيرَ الكُتُبِ»[5] وقال ابنُ أبي مَريم[6] : «كان ابنُ حَبيبٍ عندنا نازلاً بمصر، وما كنتُ رأيتُ أدومَ منه علىٰ الكتاب، فدخلتُ عليه في

---

(١) تاريخ علماء الأندلس : ٢٧٠ .

(٢) ترتيب المدارك : ٤/ ١٢٦ .

(٣) البيان المغرب : ١٦٥ .

(٤) نقله القاضي عياض في ترتيب المدارك : ٤/ ١٣٠ .

(٥) قاله أحمد بن عبدالبرّ، نقله القاضي عياض في ترتيب المدارك : ٤/ ١٢٤ .

(٦) المصدر نفسه : ٤/ ١٣٠ .

القَائلةِ في شِدَّة الحرِّ، وهو جالسٌ علىٰ سُدَّةٍ، وعليه طويلةٌ، فقلت: ما هذا؟! قَلَنْسُوة في مثل هذا؟! فقال: هي تيجانُنا، فقلتُ له: فما هذا الكتاب؟ مَتَىٰ تَقرأُ هذا؟! . . .».

وقال المغاميُّ[1]: «طرقتُ عبدالملك بن حبيب يومًا بغلسٍ حرصًا علىٰ الاقتباس منه، واستأذنتُ عليه، فأذن لي، ودخلتُ فإذا هو جالسٌ في مجلسه عاكفًا علىٰ الكتب قد أحاطت به، فنظر فيها والشَّمعةُ بين يديه تَقِدُ، وطويلة عليه، فسلَّمتُ فرَّد عليَّ، وقال لي: يا يوسف، أوقد انسلخ الصُّبحُ؟! قلتُ: نعم، وقد صَلَّينا، فقامَ إلىٰ صلاةِ الصُّبح فصلاَّها، ثم رجع إلىٰ مقعده، وقال: يا يوسف ما صلَّيتُ هـٰذه الصَّلاة إلاَّ بوضوء العِشاءِ الآخرةِ».

وممَّا يَدُلُّ علىٰ سعةِ علمِهِ وثقافته، وكثرة العُلوم التي يُجيدها، وبراعته ما ذكر القاضي عياض ـ رحمه الله ـ قال[2]: «ذكر بعضُ المشيخة أنَّه لما دنا من مصر في رحلته أصابَ جماعةً من العلماء بارزين لتَلَقِّي الرُّفقة علىٰ عادتهم، فكلَّما أطَلَّ عليهم رجلٌ له هيبةٌ ومنظرٌ رجَّحوا الظَّنَّ به، وقضوا بفراستهم عليه، حتَّىٰ رأوه ـ وكان ذا منظرٍ جميلٍ ـ فقال قومٌ: هـٰذا فقيهٌ، وقال آخرون طبيبٌ، وقال آخرون: خطيبٌ، فلمَّا كثر اختلافهم تقدَّموا نحوه وأخبروه باختلافهم فيه وسألوه عن ما هو؟ فقال لهم: كلهم قد أصاب، وجميع ما قررتم أُحْسِنُهُ، والخبرة تكشف الحيرة، والامتحان يجلي عن الإنسان. . فلما حَطَّ رحله ولقي الناس شاع خبره، قصده كلُّ ذي علم يسأله عن فنِّه، وهو يجيبه جواب متحقق، وعجبوا من ثُبُوتِ علمِهِ» ووصفه ابن الفرضي بأنه «كان

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) ترتيب المدارك: ٤/١٢٥.

فقيهاً، مفتيًا، نحويًّا، لغويًّا، نسَّابةً، إخباريًّا، عروضيًّا، فائقًا، شاعرًا، محسنًا مرسلاً، حاذقًا، متقنًا»[١].

وأثنوا علىٰ فقهه ومعرفته بأقوال مالك وأصحابه:

بأنَّه «كان ذابًّا عن قول مالكٍ»[٢] وأنَّه «حافظٌ للفقه علىٰ مذهب مالك نبيلاً فيه»[٣] وأنه «كان رأسًا في مذهب مالك»[٤] وقال الحُميديُّ[٥]: «فقيهٌ مشهورٌ، متصرفٌ في فنون الآداب وسائر المعاني، كثيرُ الحديثِ والمَشَايخ». وقال عيسىٰ بن دينارٍ:[٦] «وإنَّه لأفقه ممَّن يريد أن يأخذَ عنه العلم» ووصفه الذَّهبيُّ في تاريخه[٧] بأنَّه: «أحدُ الأعلام، وأنَّه كان مشهوراً بالحذق في مذهب مالك» وقال الصَّفديُّ[٨]: «كان موصوفًا بالحذق في مذهب مالك» إلىٰ غير ذٰلك من عبارات الثَّناء من علماء عصره فمَن بعدهم. وكتابه «الواضحة» عمدةٌ عند المالكية.

وأثنىٰ عليه الوَزيرُ الفتحُ بنُ خَاقَان في كتابه «مطمح الأنفس»[٩] ـ علىٰ

---

(١) ذكره في كتابه طبقات الأدباء ونقله عنه القاضي عياض في ترتيب المدارك.

(٢) قاله إبراهيم بن القاسم بن هلال. يُراجع: ترتيب المدارك: ٤/ ١٢٤.

(٣) ترتيب المدارك: ٤/ ١٢٣. عن تاريخ علماء الأندلس: ٢٧٠.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) جذوة المقتبس ٢٦٣.

(٦) ترتيب المدارك: ٤/ ١٢٤.

(٧) تاريخ الإسلام: ٢٥٨.

(٨) الوافي بالوفيات: ١٩/ ١٥٨.

(٩) مطمح الأنفس: ٣٦، ونفح الطيب: ٢/ ٦.

طريقته المسجوعة ـ فَقَالَ: «الفقيهُ، العالمُ، أبومَرْوان عبدُالملك بنُ حَبِيْبٍ السُّلَمِيُّ، أيُّ شَرَفٍ لأهل الأندلس ومفخرْ، وأيُّ بَحْرٍ للعلوم يَزْخَرْ، خلَّدت منه الأندلس فقيهًا عالمًا، وأعاد مجاهل جهلها مَعَالِمًا، وأقام فيها للعُلُوم سُوقًا نافِقَهْ، وَنَشَرَ منها أَلْوِيَةً خَافِقَهْ، وجلا عن الألباب صدأ الكَسَلْ، وشحذها شَحْذَ الصَّوارم والأَسَلْ، وتصرَّف في فُنُون العلومْ، وَعَرَفَ كُلَّ مَعْلُومْ، وَسَمِعَ بالأندلُسِ وَتَفَقَّهْ، حتَّىٰ صَارَ أعلمَ من بها وأفقهْ، لَقِيَ أنجابَ مالكْ، وسَلَكَ في مُناظرتهم أَوْعَرَ المَسَالِكْ، حتىٰ أجمع عليه الاتفاقْ، ووقع علىٰ تفضيله الإِصْفَاقْ. ويقال: إنَّه لقيَ مالكًا آخرَ عُمُره[1] ورویٰ عنه عن سعيد بن المُسَيِّب. . ».

اتِّهَامُهُ بِالكَذب:

ومن ناحية أُخرىٰ انتقده جماعةٌ من العُلماء وذمُّوه واتَّهمُوه بالكذب وتألَّبُوا عليه، وبَعضهم حَسَدَهُ لمكانته الاجتماعية والعلمية؛ لقُربه من السُّلطان وكثرة إقبال الطَّلبة عليه. وتمكُّنه من العلوم، وسعة حفظه، وإجادته علومًا ومعارف لم تكن شائعةً عند علماء عصره ومصره. قال ابن حيَّان[2]: «وقرأت بخطِّ عُبادة الشَّاعر قال: كان يحييٰ بن يحييٰ وأَصحابه الفُقهاء يَحسدون عبدالملك بن حَبِيْبٍ؛ لتقدُّمه عليهم بعلومٍ لم يكونوا يعلمونها ولا يَشرعون فيها؛ إذ كان مع تقدمه في الفقه والحَديث عالماً بالإعراب واللُّغة، مُفتَنًّا بالعلوم القديمة، متصرِّفاً في الآداب النَّاصعة، له تواليفُ جمَّة في أكثر

---

(١) هـٰذا لا يصح بحالٍ؛ لأنه لم يرحل إلىٰ المشرق إلاَّ بعد وفاة مالك بدهرٍ، ونحن نقدر مولد ابن حبيب سنة ١٧٤ هـ، ووفاة مالك سنة ١٧٩ هـ. فهل يمكن بعد ذلك أن يلقي مالكاً، ومالكُ بالمدينة وابن حَبِيبٍ بالأندلس؟!

(٢) المقتبس: ٤٨.

الفنون، منها كتابه في «إعراب القرآن» وفي «شرح الحديث» وفي الأَنساب والنُّجوم وغيرها».

ووصفه أحمد بن عبدالبرِّ بأَنَّه طويلُ اللِّسَانِ[١]. وقال ابنُ الفَرَضِيِّ[٢]: «لم يقدم علينا أحد أفقهُ من سُحنون إلاَّ أنَّه قدم علينا مَنْ هو أطولُ منه لِسَانًا» يعني ابن حَبِيْبٍ. لذلك وقَفُوا منه موقف النِّد المخالف وأعانهم علىٰ ذٰلك ما اتصف به ابن حَبِيْبٍ ـ عفا الله عنه ـ من طُول لِسَانِهِ وردِّه علىٰ أَفاضل العُلماء بأَقبحِ رَدٍّ وأخشن عبارة، كموقفه من أبي عُبَيْدٍ القاسم بن سَلاَّمٍ، وتغليطِهِ له، ووصفِهِ الإمامَ أبا حَنِيْفَةَ بالكَذِبِ، ونَقلِهِ عن مُطَرِّفٍ عن مالكٍ أنَّه هو وأَصحابه الدَّاءُ العُضَالُ. وذكر ابن حَبِيْبٍ كلَّ ذٰلك في كتابه الذي بين أيدينا (تَفسير غَرِيْبِ المُوَطَّأ). ثم فساد ما بينه وبين مفتي الأندلس يَحيىٰ بن يَحيىٰ، وله سمعةٌ حسنةٌ في أغلب الأوساط الأندلسيَّة.

اتِّهَامُهُ بِالسَّمَاعِ:

واتَّهَمُوا ابنَ حَبِيْبٍ أيضاً بأنَّه كان يأخذُ بالرُّخصة في السَّماعِ، وكان له جَوَارٍ يُسْمِعْنَهُ، ويظهرُ أنَّ قائلَ هذا استفاده من شعرٍ بهٰذا المَعنىٰ قاله الشَّاعرُ الأندلسيُّ يَحْيَىٰ بنُ حَكَمٍ الغَزَالُ (ت ٢٥٠ هـ)[٣]، كل هذا وذاك يمكن

---

(١) تاريخ علماء الأندلس: ٢٧٢، وقارن بترتيب المدارك.

(٢) المصدر السابق.

(٣) شاعرٌ أندلسيٌّ جميلُ الصُّورة في شبابه وكُهُولتِهِ وَكِبَرِهِ، لذا لُقِّبَ بـ«الغَزَالِ»، وكان كثير الشِّعر، محسنًا، له منزلة عالية عند خلفاء بني أميَّة بالأندلس، يبعث به سَفارة إلىٰ البلاد، ثقة بحكمته وعَقله.. وكان شاعرًا هجَّاءً، وحاول الدكتور محمد رضوان الدَّاية أن يدفع ذٰلك عنه؟! ونَسَبه إلىٰ بكر بن وائل؟! ولا دليل علىٰ ذٰلك هو (البكريُّ) صحيحٌ لكن قد =

الاعتذار عنه إلىٰ حدٍّ ما، وبعضه تحاملٌ ظاهرٌ عليه ـ رحمه الله ـ مثل اتهامه بالرُّخصة في السماع كما سنوضحه إن شاء الله.

تَهَاوُنُهُ بِالرِّوَايَةِ:

ومن صفاته التي استغلَّها خُصُومه: (تَهاوُنُه بالرِّواية) وهذا عَيْبٌ لا يمكن دفعه، وقد استفاض ذكره عندَ العلماء حتَّىٰ عدُّوا ابن حبيبٍ في الضُّعفاءِ من رُوَاةِ الحَدِيْثِ، وقد أَخَذَ العلمَ عن بعضِ العُلماءِ الَّذين لا يَرْقَوْنَ إلىٰ درجةِ العَدالَةِ، وهم إلىٰ الضَّعفِ أقربُ، وبعضهم مُتَّفَقٌ علىٰ ضَعْفِهِ، فضلاً عن تهاونه هو نَفسُهُ بالرِّواية حتَّىٰ كذَّبوه. وتختلف عبارات العلماء في تجريحه من مقلٍّ ومستكثرٍ حتىٰ تصلَ إلىٰ درجة وصفه بـ «الكَذبِ» ولا أعلمُ أحداً من العُلماء نفىٰ عنه هـٰذا. ولا يَستطيع المُدافع عنه أن ينفي ما هو قائمٌ وثابتٌ في مؤلفاته، فهي لازمة له، غير مُنْفَكَّةٍ عنه ـ رحمه الله وعفا عنا وعنه ـ. وقد اتَّهمه بالتَّهاون في الرِّواية عُدُوْلُ المُحدِّثين وثقاتهم من صيارفة الحديثِ، وأكابر أهل علم الجرح والتَّعديل، خلفًا وسلفًا من أندلسيين ومشارقة من طلابه فَمَنْ بَعدَهُم، وإن كان هو «أولُ مَنْ أظهرَ الحديثِ بالأَنْدلسِ»[1] لكنَّه

= يكون من آل أبي بكر مثلاً، وقد يكونُ من بكر بن وائل بالوَلاَءِ، فكيفَ يكون عربي الأرومة؟! كما يقول الدكتور. وقد هجا القاضيَ يُحابر، وأخاه مُعاذاً، ونَصْراً الخَصِيَّ، وَزِرْيَاباً المغَنِّيَ. هـٰكذا ذكر المحقِّق فيما جَمَعَهُ من شعره، وهو قليلٌ من كثير، فإنَّ ديوان الغزال كبيرٌ، جمعه حبيب بن أحمد الشطجيري ورتَّبه علىٰ حروف المعجم. يُراجع: جذوة المقتبس: ٣٧٤، والمُطرب: ١٣٦، والبيان المغرب: ٢/ ٩٣، والمغرب: ٢/ ٥٧. ويظهر أنَّ شعره في هجاء ابن حبيب فقد مع ما فقد من شعره فلم يذكر جامع الدِّيوان أنه عثر علىٰ شيءٍ منه.

(١) تقدم مثل هـٰذا.

أظهره علىٰ غير الطَّريقة التي سار عليها أهل الحديث من التَّدقيق والتَّوثيق، وكثرة التَّحرِّي، وقوة الضَّبط، وتطبيق مبدإ الجرح والتَّعديل تطبيقًا دقيقًا، والحكم علىٰ الأحاديث التي يُوردها في مؤلفاته إلىٰ غير ذلك من المناهج المحكمة التي سار عليها علماء الحديث. فلم يكن ابن حَبِيْبٍ ـ عفا الله عنه ـ يسمع أغلب الكتب والأحاديث التي يرويها عن شيُوخه «وكان يَتَسَاهَلُ في سماعه ويحمل عن طريق الإجازة أكثر رواياته» كذا قال ابن الفَرَضِيِّ[١]، وزاد: «لم يكن لابن حَبِيْبٍ علمٌ بالحديث وكان لا يعرفُ صَحيحه من سَقيمه». وقال أحمد بن خالد بن الجَبَّاب[٢]: «لم يخرج ابن وضَّاح لابن حَبِيْبٍ شيئًا، وكان لا يرضىٰ عنه».

أقول: ابنُ وَضَّاحٍ من تلاميذ ابن حَبِيْبٍ وكان ابن وَضَّاحٍ المذكورُ يقولُ: «إنَّه لم يَسْمَعْ من أسد بن مُوسَىٰ»[٣].

وأسدُ بنُ مُوسَىٰ من شُيُوخِ ابنِ حَبِيْبٍ، وَأَكْثَرُ رواياته في كتابه «التُّحف..» عنه؟! وروىٰ ابن وضَّاحٍ قال[٤]: «قال لي الحِزَامِيُّ[٥]: أتاني صاحبكم ابن حَبيبٍ بِغِرَارَةٍ[٦] مملوءةٍ كُتُباً فقال لي: هٰذا علمك تجيزه لي؟! فقلت له:

---

(١) تاريخ علماء الأندلس: ٢٧٠.

(٢) ترتيب المدارك: ٥/ ١٧٤، ١٧٨ (الرِّباط).

(٣) ترتيب المدارك: ٤/ ١٢٩.

(٤) تاريخ علماء الأندلس: ٢٧٠.

(٥) هو إبراهيم بن المنذر سبق ذكره في شُيُوخ ابن حبيبٍ، وذكره القاضي عِياض في شيوخ ابن وضَّاحٍ أيضًا (ترتيب المدارك: ٤/ ٤٣٦ الرباط).

(٦) الغِرَارَةُ: الوعاء، بغين معجمة مكسورة.

نَعَم، ما قرأ عليَّ منه حرفًا، ولا قرأته عليه» مع أنَّ ابنَ وضَّاحٍ كان يُثني علىٰ ابن حَبِيْبٍ، فلعلَّه كان يثني عليه من جوانب، ولا يرضىٰ عنه من جانب التَّساهل بالرِّواية. وروىٰ ابنُ أبي مَريم خبرًا مثل هٰذا سبق أَنْ ذكرنا أوله، وفي آخر الخبر: «. . . قلتُ فما هٰذه الكُتُب، متىٰ تَقرأُ هٰذه؟ فقال: ما أشتغل بقراءتها، قد أجازها لي صاحبها، فخرجتُ من عنده فأتيتُ أسدَ بنَ مُوسىٰ فقلت: أيُّها الشَّيخُ تمنعنا أن نقرأ عليك وتجيزُ غَيرَنَا؟! فقال: أنا لا أرىٰ القراءة فكيفَ أجيزُ؟! إنَّما أخذ مني كُتُبي يكتبُ منها ليردَّها عليَّ»[1]. وهٰذا معنىٰ قَوْلِ ابنِ وضَّاح: «لم يَسْمَعْ مِنْ أَسَدِ بنِ مُوسَىٰ».

ونَقَلَ أبوالوَليد الباجيُّ، وابنُ حَزْمٍ عن أبي عُمَرَ بنِ عبدالبرِّ أنه كان يُكَذِّبُه[2] وقال ابنُ حَزمٍ[3]: «أمَّا أحاديثُ عبدالملكِ بنِ حَبِيْبٍ فكُلُّها هَالِكَةٌ» وعلَّقَ الحافظُ الذَّهبيُّ في تاريخه[4] علىٰ ذٰلك فقال: «وقد أضعف ابن حزم وغيره عبدالملك بن حَبِيْبٍ، ولا ريبَ أنَّه كان ضَعِيفاً» ونقل الحافظُ الذَّهبيُّ عن الصَّدفي[5]: «كان ابنُ حَبِيْبٍ كثيرَ الجمعِ، معتمدًا علىٰ الأخذِ بالحديث، ولم يَكُن يميِّزُهُ ولا يدري الرِّجالَ، وكان فقيهاً في المَسَائل، وكان يُطعن عليه بكثرةِ الكُتُبِ». وقال الصَّدَفِيُّ[6] ـ أيضًا ـ: «قلتُ لأحمد بن خالد: إنَّ

---

(١) ترتيب المدارك: ٤/ ١٣٠، ويراجع: تاريخ علماء الأندلس: ١٧٠، ١٧١ مع اختلاف العبارة.

(٢) ترتيب المدارك: ٤/١٢٩.

(٣) رسائل ابن حزم: ٤٣٤.

(٤) تاريخ الإسلام: ٢٥٨.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

«الواضحةَ» عجيبةٌ وإنَّ فيها علمًا عظيمًا، فما مدخلها؟ قال: أول شيءٍ أنَّه حَكَىٰ فيها مذاهب لم نجدها لأحدٍ من أصحابه، ولا نقلت عنهم، ولا هي في كتبهم» وقال القاضي عياض[1]: «إنَّ أحمد بن خالد لم يكن يرضىٰ عنه»، ونقل الحافظُ ابنُ حَجَرٍ عن الصَّدَفِيِّ[2]: «كَانَ يَطْعَنُ عليه أنَّه يَستجيزُ الأخذَ بالمناولةِ بغيرِ مُقابلةٍ» وَنَقَلَ الحَافظُ الذَّهَبِيُّ ـ رحمه الله ـ عن أحمد بن عبدالبرِّ النارنجي قوله[3]: «هو أول من أظهر الحديث بالأندلس، وكان لايميِّز صَحِيْحَهُ من سَقِيْمِهِ، وَلاَ يَفْهَمُ طُرُقَهُ وَيُصَحِّفُ أسماءَ الرِّجَالِ، وَيَحْتَجُّ بِالمَنَاكِيْرِ، فَكَانَ أَهلُ زمانِهِ لا يرضَون عنه وَيَنْسِبُونه إلىٰ الكَذِبِ» وقال الحُمَيْدِيُّ[4]: «ما أحاديثه إلاَّ غرائب كثيرة» ومثله قال الضَّبيُّ[5].

الدِّفاعَ عنه في بعض ما نُسب إليه:

من أبرز المُدافعين عن ابن حَبِيْبٍ ـ رحمه الله ـ الإمام العلاَّمة منذر بن سَعيدالبَلُّوطي[6] ـ رحمه الله ـ قال[7]: «لو لم يكن من فضل عبدالملك إلاَّ أنَّك

---

(١) ترتيب المدارك: ٤/ ١٢٩.

(٢) لسان الميزان: ٤/ ٦١.

(٣) تاريخ الإسلام: ٢٥٩.

(٤) جذوة المقتبس: ٢٦٣.

(٥) بغية الملتمس: ٣٦٤.

(٦) عالم أندلسيٌّ شهيرٌ، كان قاضي الجماعة بقرطبة يُنسب إلىٰ فحص البَلُّوط موضع قرب قرطبة، وكان خطيبًا بليغًا مفوَّهًا فقيهًا محققًا. (ت ٣٥٥ هـ).

أخباره في تاريخ علماء الأندلس: ١/ ١٤٤، وجذوة المقتبس: ٣٤٨ وغيرهما.

(٧) ترتيب المدارك: ٣/ ١٣١.

لاتجدُأحداً ممن تُحْكَىٰ عنه معارضَتُه وَالرَّدُّ لقوله ساواه في شيءٍ، وأكثر ماتجد أحدهم يقول: كَذَبَ عَبْدُالملك، وَأَخْطَأَ، ثم لا يأتي بدليلٍ علىٰ ما ذكره».

ومن المُدافعين عن ابنِ حَبِيْبٍ القاضي عياضٌ ـ رحمه الله ـ قال[1]:

«وقد ذكرنا في أخبار ابن وهبٍ بعد هذا قصته التي تُحُومِلَ عليه بها، وليس بها ما يقومِ به دلالة علىٰ تكذيبه وترجيحِ نقلِ غيره علىٰ نقله. وكان أحمد بن خالد سَيِّءَ الرأي فيه.» يشيرُ القاضي عياض إلىٰ قِصَّةٍ ذكرناها في مبحث الخلاف بين يحيىٰ بن يحيىٰ وابن حَبِيْبٍ.

ودافع القاضي عياض ـ رحمه الله ـ عن ابن حَبيبٍ فيما وقع فيه الشَّاعرُ يحيىٰ بن حكم الغَزَالُ الشَّاعرُ القُرْطُبِيُّ (ت ٢٥٠ هـ) حيث اتَّهَمَ ابن حَبِيْبٍ في إباحة السَّماع في شعر قاله نسج عليه ابن الفرضيِّ خيوطَ العَنكبوت فقال[2]: «كان يأخذ بالرُّخصة في السَّماع وكان له جوارٍ يُسمعنه» فقال القاضي عياض[3]: «والأشبهُ بُطلانُ هـٰذه الحكايةِ؛ فإنَّ لابن حَبِيْبٍ كتابًا في كراهية الغناء». كما دافع القاضي عياضٌ ـ رحمه الله ـ عن خبر تكذيبه قائلاً:[4] «وليس بها ما يقوم به دلالة علىٰ تكذيبه وترجيح نقل غيره علىٰ نقله، وكان أحمد بن خالدٍ سيِّءَ الرأي فيه». وردَّ القاضي عياض ـ رحمه الله ـ علىٰ ما ذكر أنَّه روي عن أسد بن موسىٰ، وإبراهيم بن المُنذر كتبهما وهو لم يَسْمَعْهَا عليهما، ولا قابلها مَعَهُمَا، ردَّ القاضي عياض علىٰ مثل هذا الاتهام وأحال إلىٰ كتابه «الإلماع» هذا ما رَدَّ

(١) المصدر نفسه: ١٢٩.

(٢) ترتيب المدارك: ٤/ ١٣٠، ١٣١.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) ترتيب المدارك: ٤/ ١٢٩.

به منذر بن سَعيدٍ، والقاضي عياض وهُما في مقدمة المدافعين عن ابن حَبِيْبٍ.

وتكذيب النُّقَّاد والمحدِّثين لابن حَبِيْبٍ إنَّما هو عائد علىٰ تَرَخُّصُه وتسامُحه في الرِّواية بـ «الوِجَادةِ» وهي من أضعف طرق الرِّواية، وهـٰذه الرِّواية الضَّعيفة لا تقبل من ابن حَبِيْبٍ الذي عاش في زمن الذّروة في المحافظة علىٰ السُّنة، في زمن كثرت فيه الفتن، وتهاون كثير من أهل البدع من المسلمين بالرِّواية وتمسَّكُوا بأحاديث ضعافٍ أو موضوعةٍ في حججهم وأقوالهم، وشنُّوا حرباً لا هوادة فيها علىٰ علماء السلَّف، فقد عاش ابن حَبِيْبٍ في ذروة القول بخلق القرآن، لذٰلك كان مذهب السَّلف الصَّالح من أهل السُّنة والجماعة هو التمسُّك الصَّحيح بالسُّنة، والتأكيد علىٰ صحَّة نقلها، ومعرفة الطُّرق والأسانيد ودراسة أحوال الرِّجال جرحاً وتعديلاً؛ للاعتصام بالسُّنة الصَّحيحة بعد الاعتماد علىٰ ظاهر القرآن؛ لردِّ شُبَهِ المخالفين، وقمع بدع المبتدعين. ونظراً إلىٰ تهاون ابن حَبِيْبٍ بالرِّواية وقد عاش في ذٰلك الزَّمن انتقدوه وكذَّبوه ووصفوه بهـٰذه الصِّفات التي سقنا بعضها، مع أنهم امتدحوه هم أنفسهم بجَودة الحفظ، وقُوة الفَهم، وحسن التَّأليف، وجلالة القدر، والذَّكاء والفِطنَةِ وتنوع المعلومات وكثرتها ونفع العامة بالفتوىٰ، والخاصة من طلبة العلم، ونصح الولاة وغيرهم. فأقوالهم فيه هي الإنصافُ بعينه وإن كنَّا لا نجهل أنَّ هناك تحاملاً شديدًا من بعض العلماء علىٰ ابن حَبِيْبٍ لا نزالُ نجهلُ أسبابه ودوافعه الحقيقية. أسأل الله تعالىٰ أن يغفر لنا وله ولهم، ويَعفو عنَّا وعنه وعنهم أجمعين.

وفـــاتـــه:

توفي ابن حَبِيْبٍ ـ رحمه الله ـ يوم السَّبت لأربعِ ليالٍ مَضَيْنَ من شهر رمضان سنةَ ثمانٍ وثلاثين ومِائتين في أَوَّل ولاية الأمير محمد ـ رحمه الله ـ كذا

قال ابن الفَرَضِيِّ[1] قال: «أخبرني بذلك أبومحمَّدٍ الباجيُّ وغيرُه، ذكره أحمد، وقال لنا أبوالحسن بن مجاهدٍ، عن أصبغَ، قال لنا سعيد بن فلحون. . . أخبرنا بذلك ختنه أبوعبدالله محمَّدُ بن قَمَرٍ الزَّاهدُ الفقيهُ ـ رحمه الله ـ وكانت عِلَّتُهُ الحَصَاة، ماتَ وهو ابنُ أَربعٍ وستين سَنَةً».

وفي «ترتيب المدارك»[2] قال القاضي عياضٌ: «وَتُوُفِّيَ ابنُ حَبِيْبٍ في ذي الحجَّةِ سنةَ ثمانٍ وثلاثين، وقيل: تسعٍ وثلاثين ومائتين، وقد بلغ ستًّا وخمسين سنةً. وقال الشِّيرازيُّ: ثلاثًا وخمسين سنةً. وصَلَّىٰ عليه أحمد بن زياد. قاله ابن الفَرَضِيِّ. وقال غَيْرُهُ: صلَّىٰ عليه ابنه يَحيىٰ. وقبرُهُ بقرطبة بمقبرة أمِّ سلمة في قبلة مسجد الضِّيافة. وقال محمَّد بن حارث: توفي سنة سبع وثلاثين ومائتين إلىٰ ستة شهور من ولايةِ محمَّد.».

وما ذكره ابن الفَرَضِيِّ هو اختيار الحافظ الذَّهَبِيِّ[3] وغيره، وهو مؤكَّد بالرِّواية فهو أولىٰ بالاختيار. قال القاضي عياضٌ: ورثاه أبوعُبادة الرَّشَّاش[4] بقوله:

لَئِنْ أَخَذَتْ مِنَّا المَنَايَا مُهَذَّبًا ... وَقَدْ قَلَّ فِينَا مَنْ يُقَالُ المُهَذَّبُ

لَقَدْ طَابَ فِيهِ المَوْتُ وَالمَوْتُ غِبْطَةٌ ... لِمَنْ هُوَ مَغْمَومُ الْفُؤادِ مُعَذَّبُ

ولأحمد بن هانيء فيه:

مَاذَا تَضَمَّنَ قَبْرٌ أَنْتَ سَاكِنُهُ ... مِنَ التُّقَىٰ وَالنَّدَىٰ يَا خَيْرَ مَفْقُودِ

عَجِبْتُ لِلأَرْضِ فِي أَنْ غَيَّبَتْكَ وَقَدْ ... مَلأْتَهَا حِكَماً فِي البِيْضِ وَالسُّوْدِ

---

(١) تاريخ علماء الأندلس: ٢٧٢.

(٢) هو وما بعده في ترتيب المدارك: ٤/ ١٤١.

(٣) تاريخ الإسلام: ١٦١.

(٤) سيأتي التعريف به إن شاء الله في مبحث (شعره).

آثــــاره:

(أ) مؤلفاته:

وُصِفَ ابنُ حَبِيبٍ بأنَّه «عالم الأَنْدَلُسِ»[1] وأنَّه «كان جَمَّاعاً كثيرَ الكُتُب»[2] يقولُ ابنُ عَذَارِي[3]: «له مؤلَّفاتٌ حِسَانٌ في الفقهِ والأدبِ والتَّواريخ كثيرةٌ». ويقول القاضي عياض[4]: «وألَّف ابنُ حَبِيبٍ كتباً كثيرةً حِسَاناً...» قال بعضُهم: قلتُ لعبدِالملكِ: كم كُتُبُك التي أَلَّفْتَ؟ قال: ألفُ كتابٍ وخمسون كتاباً. أثنىٰ العُلماءُ علىٰ كُتُبِ ابنِ حَبِيبٍ، ونالت استحسانهم وإعجابهم، وكتابه «الوَاضِحَةُ» من أكثر كتب المَذهب شُهرةً، وأعظمها قدراً. قال عبدُالأعلىٰ بن مُعلَّىٰ: «هل رأيتُ كُتُباً تحبِّب عبادة الله تعالىٰ إلىٰ خلقه وتعرِّفهم به ككتب عبدالملك بن حَبِيْبٍ؟! يريدُ كتبه في الرَّغائب والرَّهائب»[5].

والسُّؤال هنا: هل صحيحٌ أنَّه أَلَّفَ أَلْفَ كِتَابٍ وخَمسين كتاباً؟! والجوابُ: أن نقولَ: المقصودُ بالكتاب في هٰذه العبارة الملزمةُ من الكتاب أو نحو ذٰلك. وهو القِسْمُ المُشْتَمِلُ علىٰ معنىٰ خاص داخل الكتاب المجموع، مثل كتاب (الصَّلاة) وكتاب (الزَّكاة)... في كتابٍ في الفقه مثلاً. والدَّليلُ علىٰ ذٰلك قول القاضي عياض لمَّا عدَّد مؤلفاته: «وكتابُ أخبارِ قُرِيش وأخبَارها وأنسابها»

---

(١) قائله محمد بن عمر بن لبابة، يرويه عن ابن مُزَيِّن. يراجع: البيان المغرب: ١٦٤ وطبقات النُّحاة وغيرها. وتاريخ علماء الأندلس: ٢٧١.

(٢) قائله أحمد بن عبدالبر، الإحاطة: ٣/٥٤٩.

(٣) البيان المغرب: ١٦٥.

(٤) ترتيب المدارك: ٤/١٢٧.

(٥) المصدر نفسه: ٤/١٢٨.

خمسة عشر كتابًا. فإذا قدَّرنا الكتاب علىٰ تعبيره بست عشرة ورقة، فسيكون كتاب «أخيار قريش» المذكور في حدود خمسين ومائتي ورقة، وهـٰذا حجمٌ مقبولٌ في مثل هذا الموضوع ليس بالصَّغير ولا بالكَبيرِ. وعلىٰ هـٰذا فيمكن أن يقاسَ باقي مؤلَّفاته، ومن المُتَوَقَّعِ أن تكون في حُدُوْدِ خَمسين مؤلَّفاً، وإليكَ ما عرفته منها، مرتبةً علىٰ حروف المُعْجَمِ:

١ ـ أخيارُ قُرَيْشٍ وأخبارُها وأنسابُها.

٢ ـ أَدبُ النِّساءِ (الغاية والنِّهاية) طبع بتحقيق عبدالمجيد تركي بدار الغرب الإسلامي سنة ١٤١٢ هـ، وأفدت من مقدمته كثيراً. جزى الله محققه خيرًا.

٣ ـ إعراب القُرآن.

٤ ـ الباه والنِّساء.

٤ ـ التَّاريخ، في مكتبة بودليانا بأُكسفورد في بريطانيا، يظهر أنه بدأه ابن حبيب، وأتمه تلميذه ابن أبي الرِّقاع إلىٰ سنة ٢٧٤ هـ. يُراجع تاريخ الأدب العربي لبروكلمان، ومقدِّمة أدب النِّساء.

٦ ـ تفسيرُ القرآن.

٧ ـ تفسيرُ المُوَطَّأ (هو كتابنا الذي نقدم له فيما يَظهرُ) سنتحدث عنه حديثاً مفصَّلاً إن شاء الله.

٨ ـ الجامع، لعله هو (شرح الحديث) الآتي.

٩ ـ حُرُوبُ الإسلام.

١٠ ـ الحسبةُ في الأمراض.

١١ ـ الحكمُ والعمل بالجَوارح.

١٢ ـ رغائبُ القرآن والمغازي والحدثان.

١٣ ـ الرُّهونُ والمَغارمُ.

١٤ ـ السَّخاءُ واصطناعُ المعروفِ.

١٥ ـ الرِّياء بالياء المثناة التَّحْتِيَّةِ، وفي بعض المصادر بالباء المُوحدة؟!

١٦ ـ السُّلطانُ.

١٧ ـ سيرة الإمام في المُلحدين.

١٨ ـ شرح الحديث. ذكره ابن خَيْرٍ الإشبيليُّ، والرَّوداني، قال ابنُ خَيْر: «شرح الحديث لعبدالملك بن حَبِيْبٍ ـ رحمه الله ـ حدَّثني به الشيخ أبومحمد بن عتَّاب ـ رحمه الله ـ إجازةً، عن أبيه ـ رضي الله عنه ـ . . . وساق سندًا إلىٰ يوسف بن يحيىٰ المغامي تلميذ ابن حَبِيْبٍ عنه، وقال: هو عشرة أجزاء، الأول منها «شرح الموطأ» والثاني: «شرح جامع الموطأ» والجُزء الثَّالث ابتدأ فيه شرح حديث النَّبي عليه السلام، وأخذ كتب أبي عُبَيْدٍ إلاَّ أنَّه خلطها بتقديمٍ وتأخيرٍ وانتحلها وردَّ علىٰ أبي عُبَيْدٍ أكثرها وتَحامل فيها عليه، ثم ذكر علىٰ هٰذا النحو أحاديث الصَّحابة والتَّابعين وخَتَمَ كتب الشَّرح ـ وهو العاشر فيها ـ بكتاب طبقات العلماء» وشرح مَنْ زُنَّ منهم بالأهواءِ، وهو كتابٌ صغيرٌ ذَكَرَ ذٰلك كلَّه أبوعبدالله محمد بن عتَّاب رحمه الله».

١٩ ـ طبقاتُ الفقهاء والتَّابعين (طبقات المُحَدِّثين).

٢٠ ـ غريب الحديث.

٢١ ـ الفَرائضُ. ذكر بروكلمان في تاريخ الأدب العربي: ٣/ ٨٧ (الترجمة العربية) وعنوانه (التَّلخيص في الفرائض) ويُعتبر من أقدم ما وصل إلينا مما أُلِّف في هٰذا الفن إن ثبتت نسبته إلىٰ ابن حَبِيْبٍ، ولا شَكَّ أنَّ لابن حَبِيْبٍ كتاباً في هذا الفن. يراجع: ترتيب المدارك: ٤/ ١٢٨. وقد رواه ابن خير الإشبيلي

في فهرسته؛ بسنده إلىٰ ابن حَبِيْبٍ عن طريق يوسف المغامي تلميذه. لكن هل هو هـٰذا؟! لم أقف عليه بعد.

٢٢ ـ فضائل الصَّحابة.

٢٣ ـ فضائل عُمر بن عبدالعزيز.

٢٤ ـ فضائل مالك بن أنَس.

٢٥ ـ فضائل النَّبيِّ ﷺ وأصحابه.

٢٦ ـ كراهية الغناء.

٢٧ ـ مختصر الطِّبِّ. طبع بعنوان: «الطِّب النبوي» بتحقيق د/ محمد علي البار سنة ١٤١٣ هـ.

٢٨ ـ كتاب المَسجِدَيْن.

٢٩ ـ مَصَابيح الهُدَىٰ. في مكتبةِ المَلك عبدالعزيز التَّابعة للحرس الوطني في مدينة الرِّياض كتابٌ بهـٰذا الاسم، مصوَّر؟! منسوب إليه في الفهرست، وعند الاطلاع عليه ثبت أنه ليس له بأدلة لا يتسع المقام هنا لذكرها.

٣٠ ـ معرفة النُّجوم. منه نسخة في المكتبة العامة بالرّباط رقم ١٨٥ ولم أقف عليه، وهو برواية تَصِلُهُ بيوسف المَغامي إلىٰ ابن حَبِيْبٍ.

٣١ ـ مغازي رسول الله ﷺ.

٣٢ ـ المغازي. هكذا لعله سابقه.

٣٣ ـ مكارم الأخلاق. ذكره ابن خَيْرٍ الإشبيلي في فهرسته: ٢٩٠ وساق إليه سنداً عن طريق تلميذه يوسف المغامي.

٣٤ ـ النَّاسخُ والمَنسوخ.

٣٥ ـ وصف الفردوس (التُّحف والطُّرف) منه نسخة في الأزهرية، وأخرىٰ في

المكتبة المركزيّة بجامعة أم القرىٰ، وطبع في بيروت سنة ١٤٠٧ هـ، وحققه بعض طلبة الدِّراسات العليا في جامعة أم القرىٰ.

٣٦ ـ الوَاضِحَةُ. هو من أشهر مؤلفات ابن حَبِيبٍ[١]. أحال عليها في كتابنا هذا. وذكرها القاضي عياض في «ترتيب المدارك»[٢] فقال: «لم يؤلَّف مثلها» وسُئِلَ يوسف المغامي وقيل له: «لو أوضحت هذا السَّماع في واضحة ابنِ حَبِيبٍ! يريد: مالم يوضحه ابن حَبِيبٍ في كتابه؟ فقال: حاولتُ ذلك فوجدت نفسي معه كمرقِّع الخزِّ باللِّبُود»[٣] قال الضَّبِّيُّ[٤]: «وله في الفقه الكتاب الكبير المُسَمَّىٰ بـ «الواضحة في الحَديث والمسائل علىٰ أبواب الفقه..»».

أقول ـ وَعلىٰ الله أعتمد ـ: يوجد منها قطعة في مكتبة القَرويين بفاس، وأُخرىٰ في مكتبة القيروان بتونس... ولا أعلم أنها تُوجد كاملة، ولا أستَبعدُ وجودَ نُسخٍ منها في مكتبات خاصَّة أو عامَّة لشهرة الكتاب وذيوعه، وهو من الكتب التي رواها عبيدالله عن أبيه عبدالملك المؤلِّف، كما رواه المَغاميُّ عن مؤلِّفه ولم يروه ابن خير في فهرسته؟!

واختصره فضلُ بنُ سَلَمَةَ بن جَريرٍ الجُهَنِيُّ (ت ٣١٧هـ) كذا في جذوة المقتبس: ٢/ ٥٢٠. وفي ترتيب المدارك: ٥/ ٢٢٢: «ومختصر الواضحة زاد فيه من فقهه وتعقب علىٰ ابن حَبِيْبٍ كثيراً من قوله، وهو من أحسن كتب المالكيين» ووالد مؤلِّفه من تلاميذ ابن حَبِيْبٍ.

---

(١) في كشف الظنون: ٢/ ١٩٩٦ «الواضحة في إعراب القرآن» وهو خطأٌ ظاهرٌ.

(٢) ٢/ ٣٥.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) تاريخ علماء الأندلس: ٢٧٠.

٣٧ ـ الوَرَعُ في العلم. ذكره القاضي عياض ثم ذكر (الوَرَع في المال) فهل هما كتابان؟ ويُوجد من كتابه (الوَرَع) هكذا في المكتبة الوطنية بمدريد بأسبانيا رقم (٥١٤٦) ولم أطّلع علىٰ الكتاب. ولا أعلمُ مقدار ما فيه من العلم ويظهر أنه صغيرُ الحجم، حَسَب وصفهم له وأنه في إحدىٰ وعشرين ورقة، ولا أدري أيضًا هل هي نسخة كاملة أو قطعة من الكتاب؟!

هـٰذه هي مؤلَّفات ابن حَبِيْبٍ التي ذُكرت في المصادر التي اطلعتُ عليها علمًا بأنَّ كتب ابن حَبِيْبٍ قد يدخلُ بعضها في بعضٍ، وقد يَحملُ الكتابُ الواحدُ أكثرَ من عنوان.

ورحلت كُتُب ابن حَبِيبٍ إلىٰ المَشْرِقِ، فسمعها النَّاسُ علىٰ يد تلميذه الوفي ـ الذي قيل: إنَّه كان صِهْرَه ـ يوسف بن يَحيىٰ المَغَامِي (ت ٢٨٨ هـ) قال عنه أبوالعَرَبِ التَّمِيْمِيُّ في «طبقاته»[1]: «كان المغاميُّ ثقةً، إماماً، عالماً، جامعاً لفنون من العلم، عالمًا بالذبِّ عن مذهب الحجازيين، فقيه البَدَنِ، عاقلاً، وقوراً، قلَّما رأيتُ مثلَ عقلِهِ وأدبِهِ وخُلقِهِ، إن جَلَسَ جَلْسَةً لم يغيِّرها حتىٰ يقومُ. . وقال غيرُهُ: «لا أعلمُ منزلةً يستحقها عالمٌ بعلمٍ أو فاضلٌ بحسنِ مذهبٍ إلا ويوسف بن يَحيىٰ أهلها». رَحَلَ إلىٰ المشرق وأقام بها أَحَدَ عَشَرَ عاماً منها سبع سنين مجاوراً بالحَرَمَيْن، وتَصَدَّر للعِلْمِ بمصرَ، واليَمَن، والقَيْرَوَان، وعاد إلىٰ الأندلس. قال القَصْرِيُّ: «غَابَ المَغَامي إلىٰ المَشرقِ فأقامَ أَحَدَ عَشَرَ عاماً ومَضَىٰ بأَلفي دينارٍ فأَتىٰ وعليه الدَّين؛ أنفقها في طَلَبِ العلمِ».

قال ابنُ الفَرَضِيِّ: «وَرَوَىٰ عن عبدِالملك بن حَبِيْبَ مصنَّفاته» وقال

(١) يُراجع طبقات أبي العرب: والخبر وما بعده من ترجمة المغامي في ترتيب المدارك: ٤/ ٤٣٠ فما بعدها.

القاضي عياضٌ: «قال ابنُ فَنْحُون: لمَّا رَحَلَ المَغَامِيُّ إلىٰ اليمن للزُّبَيْرِيِّ ألفاه بحال محنته، فكتب إليه رسالةً وشعراً، وذكر فيه غربتَه وبُعْدَ بلده واستلطفه فيه فدخلَ عليه، فلما كلَّمه وشاهد عقله وعلمه وبيانه قال له: عزيزٌ عليَّ قصد مثلك إليَّ، وقال: يؤذن لمن أراد السَّماع في دولة يوسف المغربيِّ، فأخبره أنه من وراء أقصىٰ المغرب من جزيرة الأندلس، فاحتفل النَّاسُ، فكان المغاميُّ يقرأُ لهم بأثره بعد انصرافهم من مجلس الزُّبيريِّ فوجدوه بحراً، وسألوه أن يجعلَ لهم دولة بالعشيِّ فأجابهم فسمعوا عليه كتب ابن حبيبٍ».

(ب) شعــره:

لم يكن ابن حبيبٍ شاعراً مطبوعاً ـ وإن كان ينتمي إلىٰ أسرة عريقة في الشِّعر ـ فجده الأعلىٰ العبَّاس بن مرداس من كبار شعراء الصَّحابة ـ رضي الله عنهم ـ وجدَّتُهُ ـ من فوق ـ الخنساءُ الشَّاعرةُ المشهورةُ، وما أثر عن ابن حَبِيْبٍ هي مشاركة شعرية، تدلُّ علىٰ وُجُودِ القريحةِ والاستعداد لدىٰ الرجل لنظم الشِّعر، لكنَّه لا يعدُّ في الشُّعراء، وشعره لا يرقَىٰ إلىٰ درجةِ الإبداعِ الشِّعريِّ وإن كنَّا لا نستطيع الحكمَ علىٰ شعره حكماً قاطعاً؛ لأنَّ ما وصل إلينا من شعره قليل جدًّا لا يكفي لإصدارِ حكمٍ عامٍّ علىٰ شاعريَّته. صنَّفه ابنُ الفَرَضِيِّ مع الأُدباء في كتابه في «طَبقات الأُدباء» «وَجَعَلَهُ صَدْراً فيهم» ووصفه بأنَّه كان «عروضيًّا فائقاً، شاعراً مُحسناً، مُرسلاً حَاذِقاً..»[1] وقال الوزير الفتح بن خاقان في «مَطْمَحِ الأَنْفُسِ»: «وكان له شعرٌ يتكلَّم فيه مُتَبَحِّراً، ويُرَىٰ ينبوعُهُ فيه مُتْفَجِّراً»[2] ومن

(١) ترتيب المدارك.

(٢) مطمح الأنفس: ٣٦.

شعرِهِ ما كَتَبَ به إلىٰ الرَّشَّاش الأديب[1] يستهديه مِدَاداً، ووجه إليه بقارورة كبيرة:[2]

اَحْتَجْتُ مِنْ حِبْرٍ إِلَىٰ سَقْيَةٍ ... فَـامْـدُدْ لَنَـا مِنْـهُ فَـدَيْنَـاكَـا
وَابْعَثْ وَإِنْ قَلَّ بِهِ طَيِّباً ... وَلاَ يَكُـنْ دُونـاً فَنَلْحَـاكَـا
وَلاَ تَهُـولَـنَّـكَ قَـارُورَتِـي ... فَـإِنَّـنَـا أَقْـنَـعُ مِـنْ ذَاكَـا

قال ابنُ سَعِيْدٍ[3]: ومن شعره قولُهُ، وقد شاع أنَّ السُّلطانَ المذكورَ [عبدالرَّحمـٰن ابن الحكم] غنَّىٰ زِرْيَابٌ بين يديه بشعرٍ فأطربه فأعطاه ألف دينار:

مِلاَكُ أَمْرِي وَالَّذِي أَرْتَجِي ... هَيِّنٌ عَلَىٰ الرَّحْمَنِ فِي قُدْرَتِهِ
أَلْفٌ مِنَ الشُّقْرِ وَأَقْلِلْ بِهَا ... لِعَالِمٍ أَرْبَىٰ عَلَىٰ بُغْيَتِهِ
يَأْخُذُهَا زِرْيَابُ فِي دَفْعَةٍ ... وَصَنْعَتِي أَشْرَفُ مِنْ صَنْعَتِهِ

وكتب إلىٰ الأمير عبدالرَّحمـٰن بن الحَكَم في ليلة عاشوراء[4]:

لاَتَنْسَ لاَيُنْسِكَ الرَّحْمَنُ عَاشُورَا ... وَاذْكُرْهُ لاَزِلْتَ فِي الأَحْيَاءِ مَذْكُورَا
قَالَ الرَّسُولُ صَلاَةُ اللهِ تَشْمَلُهُ ... قَوْلاً وَجَدْنَا عَلَيْهِ الْحَقَّ وَالنُّورَا
مَنْ بَاتَ فِي لَيْلِ عَاشُورَاءَ ذَا سَعَةٍ ... يَكُنْ بِعِيشَتِهِ فِي الْحَوْلِ مَحْبُورَا
فَارْغَبْ فَدَيْتُكَ فِيمَا فِيهِ رَغَّبَنَا ... خَيْرُ الْوَرَىٰ كُلُّهُمْ حَيًّا وَمَقْبُورَا

---

(١) هو أبوعثمان سعيد بن الفرج المعروف بـ «الرَّشَّاش» مولىٰ بني أمية، وهو القائل:

إنني أكره الهجاءَ وَلَـٰكِنْ ... لِيْ إلىٰ اللهِ فِي هِجَائِكَ قُرْبَة

يراجع: جذوة المقتبس: ٢١١، والمغرب: ١/ ١١٤.

(٢) ترتيب المدارك: ٤/ ١٣٨.

(٣) المُغرب لابنِ سعيدٍ: ٢/ ٩٦. وغيره وهي مشهورةٌ.

(٤) البيان المغرب: ٢/ ١٦٥، ونفح الطيب: ٢/ ٦.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وَأَنْشَدَ له ابنُ الفَرَضيُّ قصيدة كَتَبَ بها إلىٰ أهلِهِ من المَشرقِ سنةَ عشرٍ ومائتين:[1]

أُحِبُّ بِلادَ الْغَرْبِ وَالْغَرْبُ مَوْطِني ... أَلاَ كُلُّ غَرْبِيٍّ إِلَيَّ حَبِيبُ

فَيَا جَسَدًا أَضْنَاهُ شَوْقٌ كَأَنَّهُ ... إِذَا نُضِيَتْ عَنْهُ الثِّيَابُ قَضِيبُ

وَيَا كَبِدًا عَادَتْ رُفَاتًا كَأَنَّمَا ... يُلَذِّعُها بالكَاوِيَاتِ طَبِيبُ

بَلِيتُ وَأَبْلانِي اغْتِرَابي وَنَأْيَةٌ ... وَطُولُ مَقَامي بالحِجَازِ غَرِيبُ

وَأَهْلي بأَقْصَىٰ مَغْرِبِ الشَّمْسِ دَارُهُمْ ... وَمِنْ دُونِهِمْ بَحْرٌ أَثَجُّ مَهِيبُ

وَهَوْلٌ كَرِيهٌ لَيْلُهُ كَنَهَارِهِ ... وَسَيْرٌ حَثِيثٌ للرِّكَاب دَؤوبُ

فَمَا الدَّاءُ إلاَّ أَنْ تَكُونَ بِغُرْبَةٍ ... وَحَسْبُكَ دَاءً أَنْ يُقَالَ غَرِيبُ

فَيَالَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبِيتَنَّ لَيْلَةً ... بِأَكْنَافِ نَهْرِ الثَّلْجِ حِينَ يَصُوبُ

وَحَوْلِيَ أَصْحَابي وَبِنْتِي وَأُمُّهَا ... وَمَعْشَرُ أَهْلِي وَالرَّؤُوفُ مُجِيبُ

قال المَقَّريُّ في «نَفْحِ الطِّيب»[2] وكَتَبَ إلىٰ الزَّجَّالي[3] رسالة وصلها بهـٰذه الأبيات:

كَيْفَ يُطيق الشِّعْرَ من أَصْبَحَتْ ... حَالَتُهُ الْيَوْمَ كَحَالِ الغَرِقْ

والشِّعرُ لا يَسْلُسُ إلاَّ علىٰ ... فَرَاغِ قَلْبٍ وَاتِّساعِ الْخُلُقْ

---

(١) ترتيب المدارك: ٤/١٣٩.

(٢) النفح: ٢/٧، ٨، والأبيات في طبقات النُّحاة للزُّبيدي: ٢٨٣، ومطمح الأنفس: ٢٣٣، وإنباه الرُّواة: ٢/٢٠٦.

(٣) هو محمد بن سعيد الزَّجَّالي، بربريُّ الأصل، عربيُّ الثَّقافة واللِّسان، كان ذكيًا فصيحًا حافظًا، لُقِّبَ بـ «الأصمعي» لذلك. له أخبارٌ وأشعارٌ وفوائدُ في المغرب لابن سعيد: ١/٣٣٠، ونفح الطِّيب، وغيرهما. وقوله: «بأدنىٰ العَنَقْ» العنق نوع من السَّير.

فَاقْنَعْ بِهَذَا القَوْلِ مِنْ شَاعِرٍ   يَرْضَىٰ مِنَ الحَظِّ بِأَدْنَىٰ العَنَقْ
فَضْلُكَ قَدْ بَانَ عَلَيهِ كَمَا   بَانَ لِأَهْلِ الأَرْضِ ضَوْءُ الشَّفَقْ
أَمَّا ذِمَامُ الوُدِّ مِنِّي لَكُمْ   فَهُوَ مِنَ المَحْتُومِ فِيمَا سَبَقْ

قال المَقَّرِيُّ: وحُكِيَ أنَّه قال في دخوله المَشْرِقَ ـ وحضر بعض الأكابر فَازْدَرَاهُ مَنْ رآه ـ [فقال]:

لاَ تَنْظُرَنَّ إِلَىٰ جِسْمِي وَقِلَّتِهِ   وَانْظُرْ لِصَدْرِي وَمَايَحْوِي مِنَ السُّنَنِ
فَرُبَّ ذِي مَنْظَرٍ مِنْ غَيْرِ مَعْرِفَةٍ   وَرُبَّ مَنْ تَزْدَرِيهُ العَيْنُ ذُو فِطَنِ
وَرُبَّ لُؤْلُؤَةٍ فِي عَيْنِ مَزْبَلَةٍ   لَمْ يُلْقَ بَالٌ لَهَا إِلاَّ إِلَىٰ زَمَنِ

وأنشد له المَقَّرِيُّ في «النَّفح»[1]: وما أَحْسَنَ قَوْلَ عالِمِ الأَنْدَلُسِ المالكيِّ اللَّبيبِ عبدالملك السُّلميِّ المشهور بـ «ابن حَبِيْبٍ»:

لِلّهِ دَرُّ عِصَابَةٍ صَاحَبْتُهَا   نَحْوَ المَدِينَةِ تَقْطَعُ الفَلَوَاتِ
وَمَهَامِهٍ قَدْ جُبْتُهَا وَمَفَاوِزٍ   مَازِلْتُ أَذْكُرُهَا بِطُولِ حَيَاتِي
حَتَّىٰ أَتَيْنَا القَبْرَ قَبْرَ مُحَمَّدٍ   خَصَّ الإِلَـٰهُ مُحَمَّدًا بِصَلاَةِ
خَيْرُ البَرِيَّةِ وَالنَّبِيُّ المُصْطَفَىٰ   هَادِي الوَرَىٰ لِطَرَائِقِ الجَنَّاتِ
لَمَّا وَقَفْتُ بِقُرْبِهِ لِسَلاَمِهِ   جَادَتْ دُمُوعِي وَاكِفَ العَبَرَاتِ
وَرَأَيْتُ حُجْرَتَهُ وَمَوْضِعَهُ الَّذِي   قَدْ كَانَ يَدْعُو فِيهِ فِي الخَلَوَاتِ
مَعَ رَوْضَةٍ قَدْ قَالَ فِيهَا إِنَّهَا   مُشْتَقَّةٌ مِنْ رَوْضَةِ الجَنَّاتِ
وَبِمَنْزِلِ الأَنْصَارِ وَسْطَ قِبَابِهِمْ   بَيْتُ الهِدَايَةِ كَاشِفُ الغَمَرَاتِ
وَبِطَيْبَةٍ طَابُوا وَنَالُوا رَحْمَةً   مَغْنَىٰ الكِتَابِ وَمُحْكَمِ الآيَاتِ

---

(١) نفح الطيب: ٤٦/١.

وَبِقَبْرِ حَمْزَةَ والصَّحَابَةِ حَوْلَهُ ... فَاضَتْ دُمُوعُ العَيْنِ مُنْهَمِرَاتِ
سَقْيًا لِتِلْكَ مَعَاهِدٌ شَاهَدْتُهَا ... وَشَهِدْتُها بِالخَطْوِ واللَّحَظَاتِ
لاَزِلْـتُ زَوَّاراً لِقَبْـرِ نَبِيِّنَـا ... وَمَـدِينَـةٍ زَهْـرَاءَ بِـالبَـرَكَـاتِ
صَلَّىٰ الإِلَهُ علىٰ النَّبيِّ المُصْطَفَىٰ ... هادِيْ البَرِيَّة كَاشِفِ الكُرُبَاتِ
وَعَلَىٰ ضَجِيْعَيْهِ السَّلام مُرَدَّدًا ... مَا لاَحَ نُورُ الحَقِّ في الظُّلُمَاتِ

هٰكذا أوردها المَقَّرِيُّ لابن حَبِيْبٍ، ولا أظنُّ أنَّ نسبتها إليه صَحِيْحَةٌ؟! ؛ وفي القصيدة تجاوزات شرعيَّةٌ على ما جرت به عادة المتأخرين.

منها: أنَّ النَّاظمَ خَصَّ زيارةَ القبرِ بقوله: (حتَّىٰ أَتَيْنَا القَبْرَ) وقوله: (لاَزِلْتُ زَوَّاراً لقبر) وعُلَماءُ السَّلفِ وأهلُ الحديثِ يَخُصُّونَ المَسْجِدَ بالزِّيارة ويشدُّون الرِّحال إليه لا إلىٰ القبر.

ومنها: هٰذا الإطراء للنَّبيِّ ﷺ في قوله: (كَاشِفُ الكُرُبَاتِ) وَمَعْلُوْمٌ أنَّ (كَاشِفُ الكُرُبَاتِ) لا تُقال عند الإطلاق إلاَّ لله جلَّ جلاله، ودعك من تأويلات الصُّوفية أهلِ الظاهرِ والباطنِ؛ فالحقُّ أبلجُ. ولله المنَّة.

الفَصْلُ الثَّاني
(شروح «الموطأ»)

لقد اعتنىٰ العُلَمَاءُ ـ رحمهم الله ـ بكتابِ «المُوَطَّإِ» منذُ تأليفه واستمرَّت العنايةُ به دُونَ انقطاعٍ في أغلبِ البُلدان والأصقاع حتَّىٰ يومنا هـٰذا، وستظلُّ العنايةُ به قائمةً ـ إن شاءَ الله ـ حتَّىٰ يرثَ اللهُ الأرضَ ومَنْ عليها، وكانَ منذُ تأليفه يَتَسَابقُ طُلاَّبُ مالكٍ ـ رحمه الله ـ إلىٰ روايته عنه، ويعتنون به، ويسمعونه منه، حتَّىٰ تعددَّت رواياتُهُ واختلفت ألفاظُ الرُّواة له، وكثرتْ أحاديثه وَقَلَّتْ علىٰ حَسَبِ الرِّوايةِ، وقد زَادتْ رواياتُ «المُوَطَّأ» علىٰ اثنتي عشرةَ روايةً، من أشهرها روايةُ يَحيىٰ بن يَحيىٰ، ورواية محمَّد بن الحَسَن الشَّيْبَانِي صاحب أبي حَنِيْفَةَ ـ رحمه الله ـ ورواية ابن بُكَيْرٍ، وروايةُ القَعْنَبِيِّ، وروايةُ أبي مُصْعَبٍ، وروايةُ ابن زيادٍ، وروايةُ عبدالرَّحمـٰن بن القاسِم، وروايةُ سُوَيْدٍ الحَدَثاني. . . وغيرهم، ونُسب كلُّ موطأٍ إلىٰ رَاوِيه فكان يُقالُ: (مُوطَّأُ يَحْيَىٰ)، و(مُوَطَّأُ محمَّدِ بن الحَسَن) و(مَوَطَّأُ ابن زياد). . . وهـٰكذا. كلُّ روايةٍ منها تكادُ تستقلُّ بنفسِها عن الرِّوايات الأُخرىٰ، وتَناولَ العُلماءُ الكتابَ بالدِّراسةِ والنَّظر والتَّحليل فتعدَّدتْ شُرُوحه، وكَثُرتْ المُصَنَّفات حولَ رجالِهِ، واهتمُّوا بأسانيدِهِ، ورتبُّوه علىٰ المسانيدِ، وعلىٰ الأطرافِ، وفتَّشُوا عن غريبِ ألفاظِهِ، ومُشكلِ معانيه، وجَمَعُوا بينَ رواياتِهِ المخُتلفةِ، ولا أعرفُ كتاباً من كُتُب أهلِ العلمِ في الدِّراسات الشَّرعيَّة وَجَدَ العنايةَ التي وجدها كتابُ «المُوَطَّإِ» ما خلا كتاب «الجامع الصَّحيح للإمام البُخاريِّ» رحمه الله.

وكنتُ أودُّ أن أتحدثَ عن جُهُودِ العُلماءِ علىٰ «الموطَّأ» لكنّني وجدتُ نفسي أمامَ سَيْلٍ هائلٍ من المؤلَّفات فاقتصرتُ علىٰ الشُّروحِ دونَ سواها؛ لأنَّ «المُوطَّأَ» مصدرٌ من مصادرِ المالكيَّةِ الصَّحيحةِ، وهو مَجمعُ مُعظمِ آراءِ مالكٍ الفقهيَّةِ، ومرجعُ أهمِّ رواياتِهِ الصَّحيحةِ، فهو كتابُ رأيٍ وَروَايَةٍ، وهو لَطيفُ المَحْمَلِ، سَهلٌ للحِفظِ، لا يجدُ طالبُ العلم عَنَاءً في حَملِهِ وحفظِهِ، وإمكانيَّةِ سَمَاعِهِ علىٰ الشُّيوخِ سَمَاعاً كاملاً في مَجَالِسَ مَحدودةٍ؛ لذا ولغيره كَانَ حَظُّهُ من الشُّيوعِ والذُّيوعِ والانتشارِ أكثرَ من غيره من أغلب كُتُب السُّنَّةِ. وقد جمعتُ من شُرُوحه ما يقربُ من ثلاثين ومائة شَرْحٍ، ولا شَكَّ أنّني لم استَقصِ كلَّ شُرُوحِهِ، ولا أدَّعي ذٰلك، لكنَّني بذلتُ في ذٰلك جهدي ووقتي، وحاولتُ الاستقصاءُ والتَّتَبُّعَ بحيثُ لا يَشذُّ عن هٰذه الدِّراسة إلاَّ القليلُ إن شاء الله وإن كنتُ أسَمع قول الشَّاعرِ:

قُلْ لِلَّذِيْ يدَّعي في العِلْمِ مِعْرِفَةً ... حَفِظْتَ شَيْئاًوغَابَتْ عَنْكَ أَشْيَاءُ

وقد اطَّلعتُ علىٰ بعضِ ما كَتَبَ الباحثون حتَّىٰ إعداد هٰذا، وحاولتُ تلافي ما وقعوا فيه من أخطاءٍ، ولا شكَّ أنَّني أفدتُ منهم، وشكرتُ لهم، وَرَجَوْتُ لهم من اللهِ لهم جَزيلَ الثَّواب.

نَبْنِي كَمَا كَانَتْ أوائِلُنَا ... تَبْنِي ونَفْعَلُ مِثْلَ مَا فَعَلُوا

وقد اختلفتْ مناهجُ الشُّراح حتَّىٰ لا يكادُ يخلو شرحٌ من مزيَّةٍ وَخِصِّيصَىٰ وفائدةٍ، لكنَّها تقلُّ وتكثرُ حسب جُهُودِ الشَّارح وتوفيقه في شرحِهِ. فمنهم مَنْ يتحدَّثُ عن الرِّواية والسَّندِ والرِّجالِ جَرْحاً وتَعدِيْلاً، ومتنِ الحَديثِ قُوَّةً وضَعفاً، فيكون اهتمامُهُ بالجانب الحديثيِّ. ومنهم مَنْ يتحدَّثُ عن القَضَايا

الفقهيَّة الواردةِ في الكتابِ وآراءِ مالكٍ وأصحابه، وربَّما تطرَّق إلىٰ أقوال الفُقهاء خارج المذهبِ فجاء شرحُهُ موسوعةً فقهيَّةً. ومنهم مَنْ يَتَحَدَّثُ عن لُغاتِ الكتابِ المُشكلةِ وغَريبِ ألفاظِهِ، أو إعرابِ تراكيبِهِ، فيتحدَّثُ عن المَسائل النَّحويَّةِ التي يمكن أن تُوجَّه عليها تراكيبُهُ وفق استعمال الفُصَحَاء من العرب، مستشهداً لذلك بأشعارِ العَرَبِ، وأمثالها، وأقوالها، مُحتجاً لذٰلك بأقوال المتقدِّمين من الُّلغويين والنَّحويين كالخليلِ وسيبويهِ، والكسائيِّ، والفرّاءِ، وأبي عُبَيْدَةَ، والأَصْمَعِيِّ، وأبي عُبَيْدٍ، وأبي عَمروٍ وأمثالهم. ومنهم مَنْ يتحدَّثُ عن مُشكل مَعَانيه وما اشتمل عليها من دَقائق العلم ومسائل الاعتقاد.. وبعضُ الشُّراح يجمعُ بين ذٰلك كلِّهِ فيأتي شرحُه موسَّعاً شاملاً لنواحٍ مختلفةٍ من العُلُومِ... إلىٰ غير ذلك. وإليك ما أمكن جَمعُهُ من الشُّروح مرتبة أسماءَ الشُّراح علىٰ حُرُوفِ المُعجمِ:

ـ شرحُ إبراهيم بن حَسَن بن عبدالرَّفيع الرَّبَعِيُّ (ت٧٣٣هـ) =

= يراجع: شرحُ علي بن أحمد بن سَعيد بن حَزمٍ (ت ٤٥٦هـ).

١ـ شرحُ إبراهيمَ بنِ حُسين بن مُحمَّد بن پيري زاده (ت١٠٩٩هـ)

ـ مُؤلِّفه: إمامٌ حَنَفِيُّ المَذهب، ولد بالمدينةِ الشَّريفةِ ـ علىٰ ساكنها أفضل الصَّلاة والسَّلام ـ وولي إفتاءَ مكَّة ـ شرَّفها الله ـ وله مؤلفاتٌ وشروحاتٌ جليلةٌ منها: «شرح الأشباه والنَّظائر» ورأيتُ له رسالةً سمَّاها «الإتحاف بالأحاديث الواردة في فضلِ الطَّواف» ومجموعةَ رسائل في قسم المخطوطات بجامعة الملك سُعود بالرِّياض.

أخباره في خُلاصة الأثر: ١/ ١٩.

اسم شرحه: (**الفتحُ الرَّحمَانِيّ في شرحِ مَوَطَّأ محمَّد بن الحَسَن الشَّيْبَانِي**)

له نسختان في المكتبة المَحموديَّة بالمدينة الشَّريفة (مكتبة الملك عبدالعزيز) لم أطلع عليه. قال المُحِبيُّ: «شرح المُوطَّأ ـ رواية محمَّد بن الحَسَن الشَّيْبَانِيِّ في مجلَّدين»، فلعلَّ الموجودَ نُسْخةٌ واحدةٌ كلُّ رقمٍ لمجلَّدٍ؟ فلتُراجع وهي بخطِّه. وقرأتُ أيضاً أنَّ في مكتبة (قونيَّة ـ يُوسف آغا) بتركيا نسخةً منه، وأنَّه تخريجٌ لأحاديث «الموطَّأ» في الرِّواية المذكورةِ علىٰ مذهب أبي حَنيفة.

ـ شرحُ إبراهيمَ بنِ يُوسف بن قُرقُولٍ الحَمْزِيُّ (ت ٥٦٩هـ) =

= يُراجع: شرح عياض بن موسىٰ اليَحْصُبِيِّ القاضي (ت٥٤٢هـ).

٢ـ شَرحُ أَحمَدَ بنِ خَلَفٍ؟ هَـٰكذا جاءَ ولا أعرفه إلاَّ أن يكون أحمدَ بن خلف بن محمد بن فَرتون المَديُونيِّ (ت ٣٧٧هـ) يُراجع: الصِّلة: ٦ وغيره..

واسم شرحه: (**تفسير ما استعجم من موطأ مالك بن أنس المَدَنيِّ وتفسير مُوطَّأ عبدالله بن وَهْبٍ**)

قطعةٌ منه في مكتبة القَيْرَوَان بتونس ضمن مجموعٍ نادرٍ هناك، يشتملُ علىٰ مجموعةٍ من الشُّروحِ لهـٰذا الكتاب «المُوطَّأ» بعضُها قطعٌ منها. لم أَطَّلع عليه.

٣ـ شرحُ أحمدَ بنِ طَاهرِ بن عليِّ بن عِيْسَىٰ بن رَصِيصٍ (ت٥٣٢هـ)

ـ مؤلِّفه عالمٌ أندلسيٌّ، مُحدِّثٌ، فقيهٌ يُعرف بـ«ابنِ عُبادَةَ»؛ لأنَّه من ولدِ سَعدِ بنِ عُبادَةَ رضي الله عنه. قال ابنُ عبدالملك المُراكشيُّ: «كان مُحدِّثاً ضابطاً، حسنَ التَّقييدِ، ذَا أُصُولٍ عَتِيْقَةٍ، وعنايةٍ بلقاء المشايخ،

وَرِعاً، فاضِلاً، عالِماً بالمسائل. تقلَّدَ بدانية ولايةَ خُطَّةِ الشُّورَىٰ، وأفتىٰ نيِّفاً وعشرين سنة، عُرِضَ عليه القَضاءَ فامتنعَ منه. . ». أخباره في الصِّلة: ١/ ٧٦، وتكملة الصِّلة: ١/ ٤٤، والغُنية: ١١٨، وبُغية المُلتمس: ١٨٠، ومعجم ابن الأبار: ١٤، والذَّيل والتكملة: ١/ ١٢٩، والدِّيباج المُذهب: ١/ ٣٨٤. ذكره القاضي عياض في ترتيب المَدارك: ٢/ ٨٤. وعنه في سير أعلام النبلاء: ٨/ ٧٨.

اسم شرحه: **(الإيماء إلىٰ أطراف المُوَطَّأ)**

أصلُه في أطراف المُوطَّأ، لكنَّه عَرَضَهُ علىٰ شيخه أبي عليٍّ الصَّدفي فاستَحْسَنَهُ وأمره ببَسْطه والتَّوسع فيه فزاد فيه. نُسخته في مكتبة كُوبرلي بتركيا رقم (٢٥٣)، لم أقف عليه.

٤ـ شرحُ أحمدبن عبدالرَّحيم الدَّهْلَوِيُّ الهنديُّ العُمريُّ الفَاروقيُّ (ت١١٧٦هـ)

ـ مؤلِّفه يُعرف بـ«شاه وليِّ الله» أصله من (دِهْلِي) ـ بتقديم الهَاءِ ـ بالهند، وبها ولد سنة ١١١٤هـ، وزار الحجازَ سنة ١١٤٣ـ١١٤٥هـ قال الكَتَّانِيُّ: «وأحيا الله به وبأولاده وأولاد بنته وتلاميذه الحديثَ والسُّنَّة بالهند بعد مواتها» أقول: هو صاحبُ «الحُجَّةُ البالغة» و«الإرشاد إلىٰ مُهمَّات الإسنَاد» وغيرهما من المؤلَّفاتِ المُفيدةِ. أخباره في: أبجد العلوم: ٩١٢، وفهرس الفهارس: ١١١٩، واكتفاء القَنُوع: ٩٧، ١٣٤، ١٨٥، والأعلام: ١/ ١٤٩.

واسم شرحه: **(المُسَوَّىٰ. . .)**

أتمَّه سنة ١١٦٤هـ وله نسخٌ خطيَّةٌ كثيرةٌ منها في الآصفية رقم: (٣) والمكتب الهندي رقم: ١٧٨، ورامپو رقم: ٣٦١. . . وغيرها. وطبع في مكة المكرمة طبعة قديمة.

٥ـ وللمؤلِّف نَفسه أَحْمَدَ عبدالرَّحيم (شاه وليِّ الله) شرحٌ آخرُ اسمه (المُحَلَّىٰ) بالفارسيَّة يوجد منه نسخ في الهند في الآصفية ـ وبنكيبور. . .

٦ـ شرحُ أحمد بن عِمْرَان بن سَلامةَ البَصْرِيِّ الألْهَانِيِّ المَعروف بـ«الأخفش» (ت قبل سنة ٢٥٠هـ).

ـ مؤلِّفه نَحويٌّ، لُغويٌّ، محدِّثٌ، صَدوقٌ. وليس هو أحد الأخافش الثَّلاثة النُّحاة المشاهير في النَّحو وإنْ كان قبل آخرهم. قال أبوحَاتمٍ الرَّازِيُّ: «كتبتُ عنه بمكَّةَ، وهو صَدُوْقٌ». وله أخبارٌ في الكتب قليلةٌ. منها في الجرح والتَّعديل: ١/ ٦٥، وثِقات ابن حبَّان: ٨/ ٣٤، وتاريخ بغداد: ٤/ ٣٣٣، وفهرست ابن خَيْرٍ: ٩١، ومُعجم الأدباء: ١/ ٤٠٩، وتاريخ الإسلام: ٥٠، والوَافي بالوَفَيَات: ٧/ ٢٧٠، وبغية الوُعاة: ١/ ٣٥١ وغيرها.

واسمُ شرحه: (غريبُ المُوَطَّأ) وربَّما: (تفسير غريب. . .)

له شهرةٌ واسعةٌ عند المحدِّثين. قال الحافظُ الذَّهبيُّ ـ شيخُ المُحدِّثين ـ: «مصنِّفُ «غريب المُوَطَّأ» وهو في جزأين، سَمِعناه» اطلعَ عليه ابنُ عبدُالملكِ المراكشيُّ بخطِّ أحمد بن محمَّد الأنصاريِّ المُرسيِّ المعروف بـ«ابنِ اليَتِيْمِ» (ت٥٨١هـ). . . وغير ذلك.

أعرف الآن له ثلاثَ نُسخٍ خطيَّةٍ ـ ومع هٰذا لم أطلع عليه، قدَّر الله ذٰلك عاجلاً، منها نسخةٌ جيدةٌ قديمةٌ في مكتبة صائب بتُركيا، ومنها نسخةٌ في مكتبة القيروان بتُونس. وثالثةٌ كانت في مكتبة أحمد عُبَيْدٍ في دمشق. وهومن الآثار النَّفيسة. من أقدم شروح «الموطأ» عامةً وشروح غريبة خاصَّة

وأخبرني أخِي الكريم الدُّكتور حسن بن عثمان، أحدُ طلبة العلم بمكَّة

شرَّفها الله أنه اجتمع بأحد طلبة العلم بتونس وأخبره أنَّه يعملُ علىٰ تحقيقه اعتماداً علىٰ النُّسخة التُّونسية، وطلبت من الأخ حسن مكاتبة المذكورِ وإبلاغه بالنُّسختين فلعلَّه الآن علىٰ علمٍ بذٰلك.

٧ـ شرحُ أحمد بن عَمرو بن عبدالله بن عَمْرو بن السَّرح القُرشِيِّ الأُمويِّ، أبي الطَّاهرِ (ت ٢٥٠هـ).

ـ مؤلِّفُهُ مولىٰ نهيك، مولىٰ عُتبة بن أبي سُفيان، من أهل العراق، ثم من أهل مصر، كان جدُّه الأعلىٰ (سَرْحٌ) أندَلُسِيًّا. وأبوالطَّاهر أحمد هٰذا روىٰ عنه مسلمٌ، وأبوداود، والنَّسائي وغيرهم. قال ابن فرحون: «كان صدوقاً ثقةً». أخباره في: الجرحَ والتَّعديل: ٢/ ١٥، ورجال مُسلم: ١/ ٣٣، وأخبار القضاة: ١/ ١٤٤، ١٤٥، وتهذيب الكمال: ١/ ٤١٥، وسير أعلام النُّبلاء: ١٢/ ٦٢، والدِّيباج المذهب: ١/ ١٦٦ وغيرها. وذِكْرُهُ في الكتبِ حَافلٌ وأخبارُهُ كثيرةٌ.

واسمُ شرحه: (شرح موطأ ابن وهبٍ)(١)

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٤/ ١٧٤، وابن فرحون في الدِّيباج المذهب: ١/ ١٦٦ وغيرهما. ولا أعرف عنه شيئاً، ويظهر أنَّه فُقِدَ.

٨ـ شرحُ أحمد بن القاسم بن جَسُّوسٍ الرِّبَاطِيِّ (ت ١٣٣١هـ)

ـ مؤلِّفه عالمٌ، فاضِلٌ، من أهل المغرب، قريبٌ من عصرنا كما تَرَىٰ،

---

(١) يظهر أنَّ هٰذا الشَّرح على مُوطَّأ ابن وَهْبٍ لاَ عَلَىٰ مُوَطَّأ مالك؟! فليُستدرك. وقد عُدَّ مؤلفه من شراح موطأ مالكٍ، يراجع مقدمة كشف المُغَطَّى: ٤٣.

سألتُ عنه مَنْ لَقِيْتُ من شُيُوخ المَغرب وعُلمائها فأثنوا عليه خيراً رحمه الله تعالىٰ، من أهل الرِّباط كما هي نسبته، مولده ووفاته فيها، وهو أديبٌ شاعرٌ، له ديوان شعرٍ لطيفٍ. ومن أكثر مؤلَّفاته فائدة كتابه في تَرَاجم مَنْ لَقِيَ في أسفاره من مشَارقه ومغاربه. قال الأُستاذ الزِّركلي في «الأعلام» ـ وهو بأخباره أدرىٰ ـ ولاتزال كُتُبه مخطوطةً عند أُسرته. أخباره في الإعلام بمن حلَّ مراكش من الأعلام: ٢/ ٢٨١، أعلام العُدوتين: ٢/ ٤٠، والاغتباط بتراجم أعلام الرِّباط (مخطوط)، والأعلام للزِّركلي: ١/ ١٩٩.

واسمُ شرحه: (الإغراء بمسائل الاستبراء)

تعليق علىٰ الموطأ، لم أطلع عليه، ولا أدري مكان وجوده إلاَّ أن يكون عند أُسرته كما سَلَفَ.

٩ـ شرحُ أحمدبن محمد الأصفهانيِّ، الحافظ، أبي الطَّاهر السِّلَفِيِّ (ت٥٧٦هـ) ـ مؤلِّفه حافظُ الإسكندريَّة، العلاَّمةُ، المحدِّثُ، الحافظُ، المُفتي، الثِّقَةُ شيخُ الإسلام، كان كبيرَ القدرِ جدًّا، كثيرَ الشُّيُوْخِ، قديمَ الطَّلبِ، كثيرَ المَحْفُوْظِ، طويلَ العُمْرِ؛ لذا تزاحمَ الطَّلبةُ للأخذ عنه، طلباً لفوائده، وحرصاً علىٰ علوِّ إسناده، فَرَحَلُوا إليه من المشرق والمغرب علىٰ السَّواء، ساعدهم علىٰ ذلك توسُّط محلِّ إقامته، فانهالوا عليه، وطلبوا إجازته، فأجازَ إجازةً عامةً لكلِّ من أدرك حياته غير مرَّة. تَجَاوَزَ المَائة وهو ممتعٌ بحواسِّه قال قبل ذلك:

أَنَا مِنْ أَهْلِ الحَدِيْـ ـثِ وَهُمْ خَيْرُ فِئَهْ
جِـزْتُ تِسْعِـيْنَ وَأَرْ جُوْ أَنْ أَجُوْزَنَّ المِئَهْ

وقد جاوزها بعد ذلك رحمه الله. أخباره كثيرة جدًّا منها في: مرآة الزَّمان:

٨/ ٣٦٢، ووفيات الأعيان: ١/ ١٥٠، والمختصر المحتاج إليه: ١/ ٢٠٦، والعبر: ٤/ ٢٢٧، وسير أعلام النُّبلاء: ٢١/ ٥، والوافي بالوفيات: ٧/ ٣٥١، وطبقات الشافعيَّة: ٦/ ٣٢. . . ومن أشهر مؤلفاته وأفودها: «المَشيخةُ البَغْدَادِيَّةُ» مهمٌّ إلىٰ الغاية، وفيه فوائدُ كثيرةٌ وحكاياتٌ وطرائفُ وأخبارٌ، و«معجم السَّفر» طبع ثلاث مرات وفي بعضِ نسخه «معجم الشُّعراء» وهو احتمالٌ قويٌّ. فأغلب تراجمه ينشد فيها شعراً؟! يُراجع: . . وله غير ذٰلك.

اسمُ شرحه: (الإملاَءَات علىٰ الموطأ)

منه نسخة في المكتبة المحموديَّة في المدينة الشَّريفة ـ علىٰ ساكنها أفضل الصَّلاة والسَّلام ـ لم أطلع عليها، هٰكذا هي في الفهرس.

١٠ـ وللمؤلِّف المذكور الحافظِ أبي الطَّاهرِ السِّلَفِيِّ:

(شرح مقدمة الاستذكار)

له نسخة في المكتبة الظَّاهرية بدمشق (مكتبة الأسد) لم أطلع عليه.

١١ـ شرحُ أحمد بن محمَّد بن عبدِالله، الشَّيخ أبي عُمر الطَّلَمْنكِيُّ (ت ٤٢٩هـ).

ـ مؤلِّفه أندلسيٌّ وَرِعٌ، ثِقَةٌ، صاحبُ سُنَّة وعقيدة صحيحة رحمه الله أُوذي بسببها وانتصر علىٰ خصُومه[1] فأبطل القاضي شهادة جمهور من الفقهاء شَهدُوا ضِدَّه. قال ابنُ بَشكوال: «كان سيفاً مُجرَّداً علىٰ أهل

---

(١) قاموا عليه وشهدوا أنَّه حروريٌّ، يَرَىٰ وضع السَّيفِ في صالحي المُسلمين، وكان الشُّهود خمسة عشر فقيهاً، فنصره قاضي سَرَقُسطة محمد بن عبدالله بن فَرتُون، وذٰلك سنة خمس وعشرين وأربعمائة وأشهد علىٰ نفسه بإسقاط الشُّهود.

وقد أثنىٰ عليه العلامة ابن القيِّم ـ رحمه الله ـ في النُّونيَّة (الكافية الشَّافية).

الأهواءِ والبِدَعِ، قامِعاً لهم، غَيُوْراً علىٰ الشَّريعة، شَديداً في ذاتِ الله، أقرأ النَّاسَ مُحْتَسِباً، وأسمعَ الحديثَ، والتَزَمَ للإمامة بمسجد مَنَعَةَ». وقال الحافظ الذَّهبيّ: «وصَنَّفَ كتباً كثيرةً في السُّنة يلوحُ فيها فَضْلُهُ وحِفْظُهُ وإمامَتُهُ واتِّباعُهُ للأثرِ» وقال الحافظ أيضاً: «ورأيتُ له كتاباً في السُّنَّةِ في مجلَّدين» وله«البَيَانُ في إعراب القرآن» و«الرَّوضة في القراءات» وغيرها».

قال الفقير إلى الله تعالى عبدالرحمـٰن بن سليمان العثيمين ـ عفا الله عنه ـ: وآية توفيقه ـ إن شاء الله ـ كثرةُ الآخذين عنه، والمفيدين منه، الدَّاعين له والمترحمين عليه. قال ابنُ عبدالملك المراكشيُّ: «لا نعرفُ أحداً بين علماء الأندلس يباريه في كثرة التَّلاميذ والطُّلَّاب». أخباره في جذوة المقتبس: ١١٤، وترتيب المدارك: ٤/ ٧٤٩ (بيروت) والصِّلة: ١/ ٤٤، وبغية الملتمس: ١٦٢، وسير أعلام النبلاء: ١٧/ ٥٦٦، ومعرفة القراء: ١/ ٣٠٩، والوافي بالوفيات: ٨/ ٣٢، وغاية النهاية: ١/ ١٢٠، والدِّيباج المذهب: ١/ ١٨٧، وطبقات المُفسِّرين: ١/ ٧٧، والشَّذرات: ٣/ ٢٤٣.

واسم شرحه: **(شرحُ الموطأ)** لم يتمّ

ولأبي عُمَرَ ـ رحمه الله تَعَالىٰ ـ عَمَلٌ جليلٌ حول الإمام مالك وكتابه «الموطأ» فله شَرحُهُ هـٰذا، وله كتابٌ خاصٌّ في رجاله، وثالثٌ في مناقب الإمام.

ـ شرحُ أحمد بن محمَّد بن عبدِالمُؤمن الحُسَاميِّ القَرْمِيِّ (ت ٧٨٣هـ) =

= يُراجع: شرح عياضِ بن مُوسىٰ اليَحْصُبيِّ القاضي (ت ٥٤٤هـ).

١٢ـ شَرحُ أحمد بن محمَّد بن عليٍّ الأنْصَارِيِّ، أبي جَعْفَرٍ المَلْيُوطِ (ت بعد ٦٢٧هـ).

ـ شارِحُهُ أندلسيٌّ، جَيَّانيٌّ، روىٰ عن ثابت بن خيارٍ وغيره.

أخباره في الذَّيل والتكملة: ١/ ٤٦٩، والدِّيباج المُذهب: ١/ ٢٢٦، وبغية الوُعاة: ١/ ٣٧٤.

ـ لا أعرف لشرحه اسمًا يَخُصُّه، قال ابن عبدالملك المراكشي: «له شرحٌ حَسَنٌ علىٰ «المُوَطَّأ»...».

١٣ـ شرحُ أحمد بن الحاجّ المكيِّ السَّدَارَاتيِّ السَّلَوِيِّ (ت ١٢٥٣هـ).

ـ مؤلِّفُهُ مغربيٌّ فقيهٌ، من أهل سَلاَ، له عنايةٌ بالتَّواريخ، سَجَّل أحداثَ زمانه، انتفعَ به صاحبُ الاستقصاء، كذا قال الأستاذُ الزِّركليُّ.

أخباره في: الاستقصاء: ٨/ ٤٦، والأعلام: ٢٥٩.

واسم شرحه: **(تقريبُ المَسَالِك لموطَّأ الإمام مَالك)**

يَظهر أنَّ أصله في أربع مجلداتٍ، ثم تختلف نُسخه بعد ذلك فمنها أربع مجلدات، ومنها مجلدان... منه نسخةٌ في الخزانة العامَّة بالرِّباط رقم (٢٣١٩ د) جُزءٌ، والثَّالث والرَّابع منه في المكتبة النَّاصريَّة بتامكروت بالمغرب رقم (١٠٤٢)، (٢٩٣٠)، وفي مكتبة جامعة قاريونس في ليبيا منه نسخة لا أدري هل هي تامة؟ وهناك نسخٌ أخرىٰ.

١٤ـ شرحُ أحمد بن نَصْرٍ الدّاوديِّ، أبي جعفرٍ المسيليِّ (ت ٤٠٢هـ).

ـ مؤلِّفه فقيهٌ، مالكيٌّ، من أهل المسيلة، ذكر العلماء أنه من المحدِّثين الذين لم يرحلوا إلىٰ المشرق مع أنه برز في العلم واشتهر فيه، له كتابٌ في الأموال مشهورٌ وقفت عليه، وأفدت منه، وله في الأحكام كتابٌ مشهورٌ أيضاً. أخباره في: تاريخ الإسلام: ٥٦، والدِّيباج المذهب:

١/ ١٦٦ وغيرهما.

اسم شرحه (النَّامِي)

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٣، وعنه في سير أعلام النُّبلاء: ٨/ ٧٨ كلاهما ذكره في ترجمة الإمام مالك ـ رحمه الله ـ. وذكر ابن خيرٍ الإشبيلي في «فهرست ما رواه عن شُيُوخه»: ٨٧ قال: «تفسير الموطأ» لأبي جعفر أحمد بن نصر الدَّاوديِّ، الفقيهِ، المالكيِّ، من أهل المسيلة، وسماه: «الكتاب النَّامِي» حدَّثني به أبوبكرٍ أحمد بن محمد بن طاهر...» وساق سنداً إلىٰ أبي عمر بن عبدالبرِّ إلىٰ المؤلف الدَّاوديِّ. وللشُّراح المتأخرين به اعتناءٌ، عنه ينقلون، وإلىٰ أقواله يرجعون، وإليه يحيلون. وبقيت قطعةٌ جيّدةٌ من شرح أبي جَعفر الدَّاوديِّ هـٰذا في مكتبة القرويين بفَاس رقم: ٤٠/ ١٧٥، ٥٢٧.

١٥ـ شرحُ إدريس القَابِسِيِّ؟

جاء في تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٣/ ٣٨٧ (التَّرجمة العربيَّة)، قال: «واسمه المَسَالك...». هـٰكذا قال، ولا أعرفُ هـٰذا الاسم في شُرَّاح المُوطأ، ولم أجد مَنْ تَرجم له، ولم أجد في عُلماء المَغرب ولا في عُلماء المَشرق من اسمه (إدريس القابسيِّ) فلعله (إدريس الفاسِيّ) فيكون المقصودُ: إدريسُ بن محمَّد العراقي الفاسيُّ المغربيُّ، أبوالعلاء (ت ١١٨٣هـ) ولم أجد في ترجمة الفاسيِّ هـٰذا أنَّه شرح «الموطأ»؟!، لكنْ وجدتُهُ من المُشتغلين بالحديث، ومن المكثرين من التَّأليف فيه، المهتمِّين بشروح كُتُبِهِ المشهورة، فله تعليقاتٌ علىٰ «الجامع الصَّحيح» للبخاري، وشرحٌ «لشمائل التِّرمذي»، واختصارٌ «للكامل»

لابن عديٍّ في الضُّعفاء، وفتاوىٰ حديثيةٌ، وكلامٌ علىٰ أحاديث «جمع الجوامع» للسُّيوطي، وشرحٌ «للجامع الصَّغير» للسُّيوطي أيضاً، وغيرها كثيرٌ. ومما يُرجِّحُ أنَّه المقصودُ قولهم في ترجمته: «وله طُررٌ وتعليقاتٌ علىٰ هوامش بعض كُتُب الحديث. فلعل هٰذا الشَّرح من طُرره وتعليقاته. والكتاب موجودٌ يمكن الرُّجوع إليه والتأكُّد منه. يُراجع: سلوة الأنفاس: ١/ ١٤١، وفهرس الفهارس: ٨١٨، ودليل مؤرخ المغرب: ١/ ٨١، والأمرُ عندي ظَنٌّ لا يرقىٰ إلىٰ درجة اليقين، لكنَّه يرقىٰ إلىٰ درجة غَلبة الظَّنِّ، لذٰلك أوردته، والله أعلم.

ـ ابنه عبدالرحمن بن إدريس (ت ١٢٣٤هـ) عالمٌ، فاضِلٌ. اختصر «الإصابة» و«لسان الميزان» و«الجرح والتَّعديل» وغيرها وهو كأبيه إمامٌ علاَّمةٌ، رحمه الله. والشَّيءُ بالشَّيءِ يُذْكَر.

١٦ـ شرحُ إسلامِ اللهِ بنِ شَيْخِ الإسلامِ الدَّهْلَوِيِّ (ت ؟) مؤلِّفه يعرف بـ«الرَّامبُوريِّ».
واسمُ شرحه: (المُحلَّىٰ)

ذكر بُروكلمان في تاريخ الأدب العربي: ٣/ ٢٧٩ (التَّرجمة العربيَّة) منه نسخة في بتنه بالهند رقم ٥٤٦، وغيرها. وفي مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود نسخةٌ مكتوبة سنة ١٢٤٩هـ في مجلدين كبيرين. ورأيتُ نسخةً منه مصورةً عند أحد أصدقائي من مكتبة في الهند لم أتبين من أين هي مكتوبة سنة ١٢١٥هـ وعليها تعليقات بخطٍّ مصنِّفه رحمه الله وبهٰذا ندرك أنه توفي ـ رحمه الله ـ بعدَ هٰذا التَّاريخ. وترجمةُ مؤلِّفِهِ مجهولةٌ لي الآنَ، وقد تكون في الكتب معروفة ووقتي الآن لا يُسعفني في البحث عنها والله المستعان.

١٧ـ شرحُ إسماعيل بن إسحٰق القاضي (ت ٢٨٢هـ).

ـ مؤلِّفه كان قاضيَ بغداد، وشيخ مالكيَّة العرَاق، وعالمهم كما يقولُ الحافظُ الذَّهبيُّ. قال الخطيب البغدادي: «كان عالماً مُتقناً، فقيهاً علىٰ مذهب مالكٍ، وشرح المذهب واحتجَّ له». أخباره في: الجرح والتَّعديل: ٢/ ١٥٨، والإكمال: ٣/ ٢٢٠، وتاريخ بغداد: ٦/ ٢٤٨، وتاريخ جُرْجَان: ٧٦، ١١٤، ومعجم الأدباء: ٦/ ١٢٩، وسير أعلام النُّبلاء: ١٣/ ٣٣٩، والوافي بالوفيات: ٩/ ٩١، والدِّيباج المذهب: ١/ ٢٨٢، والشذرات: ٢/ ١٧٨.

واسم شرحه: (**شَوَاهد المُوطَّأ**)

في عشر مجلدات، ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٠، وعنه نقل الحافظ الذَّهبي في سير أعلام النُّبلاء: ٨/ ٧٨ كلاهما في ترجمة الإمام مالك.

١٨ـ شرحُ أَصْبَغ بن الفَرَج بن سَعيد بن نافعٍ (ت ٢٢٥هـ)

ـ مؤلِّفه أُمويُّ النَّسب، مولىٰ عمر بن عبدالعزيز، لم يلقَ مالكاً، روىٰ عن الدَّرَاوَرْدِيّ، ويحيىٰ بن سلاَّم وغيرهما، قال القاضي عياض: «كان قد رَحَلَ إلىٰ المدينة ليسمعَ من مالكٍ فدخلها يومَ ماتَ» ولقي اللَّيثَ وتفقَّهَ علىٰ ابن وَهْبٍ، وعبدالرَّحمـٰن بن القاسم وغيرهما. قال ابنُ معين: «كان من أعلم خلق الله برأي مالكٍ، يعرفها مَسألةً مسألةً، مَتَىٰ قالها؟ ومَنْ خالَفَهُ فيها؟ قال أبوحاتم: «كان من أجلِّ أصحاب ابن وَهْبٍ». أخباره في تاريخ البخاري: ٢/ ٣٦، وتاريخ الصَّغير: ٢٢٧، وأخبار

القُضَاةِ: ١/ ١١، ١٦، ٢/ ٢١٠، ٢٢٢، والجرح والتَّعديل: ٢/ ٣٢١، وترتيب المدارك: ٤/ ١٧، وتهذيب الكمال: ٣/ ٣٠٤، وسير أعلام النُّبلاء: ١/ ٦٥٦، والوافي بالوفيات: ٩/ ٢٨١، والدِّيباج المذهب: ١/ ٣٠٠، وحسن المحاضرة: ١/ ٣٠٨، والشذرات: ٢/ ٥٦.

واسمُ شرحه: **(تفسير غريب الموطأ)**

ذكره القاضي عياض، وابن فرحون... وغيرهما.

١٩ـ شرحُ أبي بكرِ بن سابقٍ الصِّقِليِّ (؟)

مؤلِّفه مجهول الترجمة؟ لم أهتدِ الآن إلىٰ أخباره، لكن قرأتُ في ترجمة أبي القاسم أحمد بن محمد التَّميمي المعروف بـ«ابن وَرْدٍ» (ت ٤٥٠هـ) وهو عالمٌ أندلسيٌ من أهل المُرِّيَّة أنَّ من شُيُوخه أبابكر بنَ سابقٍ الصِّقليَّ، ولا شَكَّ أنَّه هـٰذا[١]..

وابن وَرْدٍ التَّمِيْمِيُّ هـٰذا له اشتغالٌ بالحديث، وذَكَرُوا أنَّ له شرحاً علىٰ البُخاري، قالوا: «ظهر فيه علمه».

واسمُ شَرْحِهِ: **(المسالك)**

هَـٰكَذَا قال القاضي عياضٌ في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٤، والحافظُ الذَّهبيُّ في سير أعلام النُّبلاء: ٨/ ٨٧، كلاهما في ترجمة الإمام مالكٍ.

---

(١) بعدَ طباعة الأُصُول وقفتُ علىٰ أخبار محمد بن سابقٍ الصِّقِلِّيِّ، أبوبكرٍ في الصِّلة لابن بشكوال: ٦٠٤، وما أَظُنُّه إلاَّ المذكور هنا، قال: روىٰ بمكة عن كريمة بنت أحمد المروزي وغيرها، وقدم الأندلس، وأخذ عنه أهل غرناطة... وتوفي بمصر في ربيع الأول سنة ثلاث وتسعين وأربعمائة. لكن هـٰذا فيه بُعْدٌ إذا تأكد لنا أنَّ ابنَ وردٍ التميميَّ (ت ٤٥٠هـ) أخذ عنه.

٢٠ـ شرحُ جَعفر بن إدريس الكتَّاني (ت ١٣٢٣هـ).

ـ مؤلفه عالمٌ من علماء المغرب، يكنىٰ أباالمواهب، فقيهٌ، محدثٌ، من كبار الصُّوفية هُناك. قال ابن أُخته عبدالحي في «فهرس الفهارس» كان معتقداً طريقَ القومِ، مُنافحاً عنهم، ناصراً لهم» سامحه الله وعفا عنه. أخباره في فهرس الفهارس: ١/ ١٨٦ وغيرها، ودليل مؤرخ المغرب: ١٢٣، ومعجم سركيس: ١٥٤٥، والأعلام: ٢/ ١٢٢. ذكروا له حواشٍ علىٰ البخاري، ومسلم، وأبي داود، والتِّرمذيِّ و(الموطأ).

٢١ـ شرحُ أبي الحَسَن الإشْبِيْليِّ (؟)

ـ مُؤلِّفُهُ مجهولُ الترجمةِ لي الآن، وذكر الشَّرح القاضي عياضٌ في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٥، وعنه في سير أعلام النُّبلاء: ٨/ ٧٨. قال القاضي عياضٌ: «وفي «الموَطَّأ» تفسيرٌ لرجل قُرطبيٍّ يُعرف بـ«أبي الحَسَن الإشبيلي» وعبارة القاضي ـ رحمه الله ـ تُوحي بأنَّه لم يَعْرِفْهُ، فإذا لم يَعْرِفْهُ القاضي مع تقدُّم زمانه، وجلالته في العلم، واختِصَاصه بمعرفة أصحاب مالكٍ ـ رحمه الله ـ فأَجْدِرْ بي أن لا أعرِفْهُ الآن، فمَنْ وَجَدَهُ من السَّادة الفُضَلاَء فليعرِّفْ به مَشْكُوراً مَأجُوراً.

٢٢ـ شَرحُ التِّهاميِّ بن المَدَني كَنُّون (ت ١٣٣١هـ)

ـ مؤلِّفُهُ عالمٌ مغربيٌّ مالكيٌّ، من أهل فاس، وسكن طنجة، وبها توفي واسمه مركبٌ (محمد التهامي) بن علي بن عبدالله، أبوعبدالله. أخباره في معجم المطبوعات: ١١٧، والأعلام: ٦/ ٦٥.

واسم شرحه: (**التَّعليق الفاتح**) وربما سُمّي (**أقرب المسالك**...)

وهو حاشية (تعليق علىٰ الموطأ) مطبوعٌ بفاس علىٰ الحجر في مجلدين.

٢٣ـ شرحُ حَرْمَلَةَ بن يَحْيَىٰ التَّجِيْبِيِّ، أبي حَفْصٍ (ت ٢٤٣هـ)

مؤلِّفه مِصرِيٌّ من أصحاب الإمام الشَّافعي ـ رحمه الله ـ روىٰ عنه مُسلم، وابن ماجه، وغيرهما. قال أبوحَاتِمٍ: «يُكتَبُ حَدِيْثُهُ ولا يُحتَجُّ به» وقال ابن عَديٍّ: «قد تَبَحَّرتُ حديث حَرْمَلَةَ وفتَّشتُهُ الكَثِيْرَ فلم أجدْ في حديثِهِ ما يجبُ أن يُضَعَّفَ من أجله». أخبارُهُ في: الوُلاة والقُضَاة: ٣٠، ١٢٣، ٤٢٩، والجرح والتَّعديل: ٣/ ٢٧٤، ورجال مُسلم: ١/ ١٧٧، وترتيب المدارك: ٤/ ١٧١، وتهذيب الكمال: ٥/ ٥٤٨، وسير أعلام النُّبلاء: ١١/ ٣٨٩، والوافي بالوفيات: ١١/ ٣٣٤، وطبقات الشَّافعية: ٢/ ١٢٧، وحُسن المحاضرة: ١/ ٣٠٧، ٣٤٧، ٣٩٨، وشذرات الذَّهب: ٢/ ١٠٣.

واسم شرحه: **(شرح الموطَّأ)**

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٣، وعنه في سير أعلام النُّبلاء: ٨/ ٧٧، وفي ترتيب المدارك: ٤/ ١٧١ قال: «وشَرح حَرملة «الموطأ» بما سأل عنه ابن وَهْبٍ».

٢٤ـ شرحُ خَازمِ بن محمَّد بن خَازمٍ، أبي بَكْرٍ المَخْزُوْمِيِّ (ت ٤٩٦هـ).

هكذا أظنُّه، والموجود في ترتيب المدارك (حازم بن محمد بن حازم) بالحاء المهملة في الموضعين. وقد فتَّشْتُ فلم أجد من اسمه حازم بن محمد بن حازم؟! وخازمٌ المَذْكُوْرُ ـ بالخاءِ المُعجمة ـ: عالمٌ أندلسيٌّ، نحويٌّ، لُغويٌّ، محدِّثٌ، يَروي عن كبار شيوخ الأندلس منهم: أبوعمرو السَّفاقسيُّ، وابنُ عَتَّابٍ، ومكيُّ بن أَبي طالبٍ، وابنُ الإفليليِّ،

وابنُ يُونس. . . وغيرهم. وروىٰ عنه قومٌ لا يُحْصَوْنَ كثرةً، ونَفَعَ اللهُ به.

قال ابنُ بشكوال: «كان قديمَ الطَّلب، وافرَ الأدبِ ـ وهو الأغلب عليه ـ، له تَصَرُّفٌ في اللُّغة وقول الشِّعرِ، سَمِعَ الناسُ منه، ولم يكن بالضَّابِطِ لما رواه، ويُخَلِّطُ في روايته وَأَسْمِعَتِهِ، وقفتُ علي ذٰلك، وقرأتُهُ في غَيرِ مَوْضعٍ بخطِّه».

يقولُ الفقيرُ إلىٰ الله تَعَالَىٰ عبدُالرَّحمٰن بنُ سُليمان العُثيمين ـ عَفَا الله عنه ـ: وقفتُ علىٰ شرح لأبيات الجُمل لأبي عبدالله بن هشام اللَّخمِيِّ اسمه: «الفُصُوْلُ والجُمَلُ. . .» ردّ في أوائله علىٰ أبي بكرٍ خَازمٍ هٰذا في كتاب له في «شرح أبيات الجمل» أيضاً، ونَصُّ كلامه: «وقول أبي بكر خَازم بنِ محمَّدِ بن خَازمٍ المَخْزُوميِّ في «شرحه لأبيات أبي القاسم» في بيت القُطاميِّ:

الضَّارِبُونَ عُمَيْراً عن بُيُوتِهِمُ بالتَّلِّ يَوْمَ عُمَيْرٌ ظَالِمٌ عَادِي

بأنَّ (عُمَيْراً) هو القُطامِيُّ؟! وليس كما ذكر إنَّما (عُمَيْرٌ) في البيت عُمَيْرُ بنُ الحُباب. . .» وغير ذٰلك، وفي هٰذا ما يؤكِّدُ ما ذَهَبَ إليه ابن بشكوال رحمه الله.

واسم شرحه (السَّافرُ عن آثار الموطأ)

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٥، والحافظ الذَّهبي في سير أعلام النُّبلاء: ٨/ ٨٩، وفي ترتيب المدارك (المسهر) ولعل صوابها (المسفر). فالمسفر قريب من السَّافر في لفظه.

٢٥ـ شرحُ الحَسَنِ بن رَشِيْقٍ القَيْرَوَانيِّ (ت ٤٦٣هـ).

ـ مؤلِّفه الأديبُ البارعُ المشهورُ صاحبُ «العُمدة» أبوعليٍّ مولده

بالمسيلة المعروفة بـ«المحمديَّة» شرقي تونس العاصمة، وانتقل إلىٰ القيروان، من أشهر شُيُوخه: القَزَّازُ القَيْرَوَانِيُّ التَّمِيْمِيُّ مُحَمَّدُ بنُ جعفرٍ، وأبومُحمَّد الخُشَنِيُّ الضَّريرُ، وأبوإسحـٰق الحُصْرِيُّ الأَدِيْبُ. . وغيرُهم.

أخباره في: الذَّخيرة: ٨/ ٥٩٧، وخرِيدة القَصْرِ: ٢/ ٢٣٠، ومعجم الأُدباء: ٨٦١ (ط) (إحسان)، وإنباه الرُّواه: ١/ ٢٩٨، ووفيات الأعيان: ٢/ ٨٥، والوافي بالوفيات: ١٢/ ١١، وكتب عن أدبه وفنّه عددٌ كبيرٌ من الباحثين.

واسم شرحه (شرح مُوَطَّأ مالكٍ)

ذكره الأُستاذ الزِّركلي في الأعلام: ٢/ ١٩١، وهو في كشف الظُّنون: ٢/ ١٩٠٧ هكذا منسوباً إلى ابنِ رشيقٍ القَيْرَوَانِيِّ الأديب هـٰذا؟!

يقولُ الفقير إلىٰ الله تعالىٰ عبدُالرَّحمـٰن بنُ سُليمان العُثيمين ـ عفا الله عنه ـ: وأخشىٰ أن يكونَ من تَأليفِ الحَسَنِ بن رَشِيْقٍ العَسْكَرِيِّ المصْريِّ (ت ٣٧٠هـ) فإنَّه كان محدّثاً، حافظاً، قال الحافظُ الذَّهبيُّ ـ رحمه الله ـ: «وكان محدِّثَ ديارِ مصرَ في زمانه» ونقلَ عن ابن الطَّحان قوله: «ما رأيتُ عالماً أكثرَ حديثاً منه». يراجع: تاريخ الإسلام: ٤٣٧، وتذكره الحفاظ: ٢/ ٩٥٩ وغيرهما.

وفي المكتبة الظَّاهرية «جُزْءٌ من حَدِيْثِهِ» عليه سَمَاعَاتٌ كثيرةٌ وتَمَلُّكاتٌ لأَصْحَابِنَا الحَنَابِلَةِ رحِمَهُمُ الله ولغيرهم.

٢٦ـ شرحُ حَسَنِ بن عبدالله بن حَسَن الكاتب المعروف بـ«الأشِيْرِيِّ» (ت بعد ٥٦٩هـ).

ـ مؤلِّفه أبوعليٍّ الكاتب، تلمسانيُّ الأصلِ، من تلاميذ حسن بن عبدالله القَيْسِيِّ الخَرَّازِ التِّلمسانيِّ، وأبي الحَجَّاج يُوسفَ بنِ يَسعُون. قال

ابنُ الأَبَّارِ: «وكان من أَهْلِ العِلْمِ بالقراءاتِ واللُّغَةِ والغَريبِ، يَغلبُ عليه الأَدَبُ، وكان ناظماً ناثراً». أخباره في تكملة ابن الأبار: ١/ ٢٧٠، وتاريخ الإسلام: ٢٣٣.

واسم شرحه: **(غَرِيبُ المُوَطَّأ)**

قال ابنُ الأَبَّارُ: «وله مَجْمُوْعٌ في غَرِيْبِ «المُوَطَّأ» وقفتُ عليه بخطِّه».

٢٧ـ شرح خَلَفِ بن فَرَج بن عُثمان الكَلاَعِيِّ الإِلْبِيْرِيِّ (ت ٣٧١هـ)

ـ مؤلِّفه عالمٌ، أندلسيٌّ، من أهل إِلْبِيْرَةَ، ولي الأحكام والقَضَاءَ بها. يُراجع: تاريخ علماء الأندلس: ١٣٥.

ـ يوجدُ قطعة من الكتاب فيها تفسير كتاب (الحدود)، وكتاب (العُقُول) و(القَسَامة) في مجموعٍ نَادرٍ بمكتبة القَيروان بتُونس.

٢٨ـ شرحُ زكريا بن يَحيىٰ الكَانْدَهْلَوِيِّ الهِنْدِيِّ (ت ١٣٤٨هـ)

ـ اسمُ مؤلِّفه هَـٰكَذَا (مُحَمَّدُ زكريا بنُ مُحَمَّد يحيىٰ) مركباً وآثرت الإفراد ليتَّفِق مع بقيَّة التَّراجم علىٰ منهج واحدٍ، وهو قريبٌ من عصرنا، شيخ الحديثِ بمدرسةِ مطاهر العُلُوم في (سهارنفور) بالهند. أخباره في الأعلام: ٦/ ١٣١.

اسمُ شَرحه: **(أوجُز المَسَالك)**

وهو شرحٌ لرواية محمد بن الحَسن الشَّيبانيِّ (ط) في الهند بستِّ مجلَّدات، ثم طبع في خمسة عشر مجلداً.

ـ شرح الزَّناتي = شرح موسىٰ بن أبي عليٍّ الزَّناتيِّ (ت بعد ٧٠٢هـ).

٢٩ـ شرحُ سُليمان بن خَلَفِ بنِ سَعْدٍ البَاجيِّ، أبوالوَليد (ت ٤٧٤هـ).

ـ مؤلِّفه العالمُ الإمامُ، العلاَّمةُ، الشَّهيرُ، الفقيهُ، الأُصُوليُّ، له

شهرة كبيرة جدًّا في الأوساط العلميَّة، وأخباره مُستفيضة في المصادر رحمه الله. يُراجع: الإكمال: ١/٤٦٨، والذَّخيرة لابن بَسَّامٍ: ١/٩٤، وقلائد العُقيان: ٢١٥، وترتيب المدارك: ٤/ ٨٠٢ (بيروت) والأنساب: ٢/ ١٩، والصِّلةِ: ١/ ٢٠٠، وبُغية الملتمس: ٣٠٢، ومعجم الأدباء: ٤/ ٢٤٦، وسير أَعلام النُّبلاء: ١٨/ ٥٣٥، وتذكرة الحفاظ: ٣/ ١١٧٨، والدِّيباج المذهب: ١/ ٣٧٧.

وله علىٰ «المُوطَّأ» ثلاثةُ شُرُوح؛ أشهرُها أوسطُها. وهي:

ـ (**الاستِيْفَاءُ**) وهو علىٰ اسمه مُستوفًى كبيرُ الحجمِ، قال القاضي عياضٌ ـ وقد ذكر «**المُنْتَقَىٰ**» ـ وكان ابتدأ كتاباً أكبر منه بلغ فيه الغاية سمَّاه «**الاستيفاء**» في هٰذا المعنىٰ لم يُصْنَعْ مثله، في مُجَلَّدَاتٍ.

٣٠ـ (**المُنتَقَىٰ**) وهو أشهرها وأكثرها تداولاً بين الناس ظهر فيه علمه ومقدرته وبراعته رحمه الله قال القاضي عياض ـ لما ذكر تصانيفه ـ «من ذٰلك في الفقه والمعاني كتابه «المُنْتَقَىٰ» في شرح الموطأ عشرين مجلداً لم يؤلف مثله...». وهو مطبُوعٌ في سبعِ مجلَّداتٍ. وقد اختَصَرَهُ بعضُ العُلماء، وجمع بعضُهُم بين «المنتقىٰ» هٰذا و«الاستذكار» لابن عبدالبرِّ، وسنذكرها في مواضعها بأرقامها؛ لأنَّ كلَّ مُخْتَصَرٍ أو جَمْعٍ نعتبره شرحاً جديداً قائماً بذاته، لما تضمنت أغلبُ مختصراتهم من التَّرتيب والتَّنسيق والحذف والإضافة.

٣١ـ (**الإيماءُ**) وهو كتاب مختصرٌ من «المُنتقىٰ» في خمس مجلَّداتٍ، كذا قال القاضي عياضٌ ـ رحمه الله ـ وغيره. ونقل الشَّيخ محمَّد بن عبدالله

التَّليدي في كتابه تُراث المغاربة: ٢٦٧ عن تذكرة الحفاظ: ٣/ ١١٨٠، أنَّ لأبي الوليد الباجي كتاب «المعاني» في شرح «الموطأ» في عشرين مُجَلَّداً، قال: «وهو أكبر شروح الموطأ». وما نقله الشَّيخ عن «التَّذكرة» صَحيحٌ، وهو كذٰلك أيضاً في تاريخ الإسلام للحافظ الذَّهبيِّ، وربما جاء ذٰلك في كتب له أُخرىٰ، وهو كذٰلك في فوات الوفيات: ٢/ ٦٤، وهو في الجميع فهمٌ خاطىءٌ لعبارة القاضي عياضٍ السَّابقة قال: «ذكر تَصَانيفه»: من ذٰلك في الفقه والمعاني كتابه «المُنْتَقَىٰ» في شرح «الموطأ» عشرين مجلداً» فحُرِّفت العبارة هكذا: «المُنْتَقَىٰ» في الفقه، و«المعاني» في شرح الموطَّأ. فزاد الحافظ الذَّهبي: «وكتاب» بين قوله: «في الفقه والمَعَاني» والدَّليل علىٰ أنَّها عبارة القاضي أنَّه ختمها بقوله: «عَدِيْمُ النَّظِيْرِ» وهي عبارة القاضي أيضاً. وقولُ الشَّيخ التِّلِيْدِيِّ ـ عفا الله عنه ـ: «وهو أكبر شُرُوح المُوَطَّأ؟!» كلامٌ غير جيِّدٍ لا يقوله إلاَّ منْ وَقَفَ علىٰ شُرُوح «المُوَطَّأ» كلِّها، وهو بكلِّ تأكيدٍ لم يفعل؟! لفقدان أغلبها، ونحنُ نَجهل أحجامَها وأجزَاءها وما اشتملت عليه من الفوائد، كما أنَّنا قد نَجهلُ أعداداً كبيرةً من الشُّروح لم نقفْ علىٰ أَسمائها في المصادر المجهولة لدينا حتىٰ الآن. فمثلاً هُناك من شُروح «المُوَطَّأ» الكبيرة جدًّا (المختار الجامع بين المُنْتَقَىٰ والاستِذْكَار) لأبي عبدالله مُحمَّد بن عبدالحقِّ اليَفرني التِّلمسانيّ (ت ٦٢٥هـ) الآتي إن شاء الله، وهو أكبرُ من «المنتقىٰ» بلاشك؛ لأنه جمع بينه وبين الاستذكار، وأضاف من عنده أشياء لم يذكراها، وقد اطلعتُ علىٰ أجزائه الموجودة المذكورة في الفهارس، والشَّيخ التَّليديُّ ـ جزاه الله خيراً ووفَّقه ـ لم يَقفْ عليه، ولا ذكره في كتابه، وتوجَدُ بعضُ أَجزائه في

خزائن المغرب العامرة بلد الشَّيخ المذكور، وهو مذكورٌ في ترجمة مؤلِّفِهِ في الذَّيل والتكملة: ٨/ ٣١٨، المطبوع بالمغرب؟! قال المراكشي ـ رحمه الله ـ: «له مُصَنَّفاتٌ كثيرة أحفلها. . ». وأنا لا أنتقد الشَّيخ ولا أستدرك عليه فهو قد بَذَلَ الجهدَ ـ جزاه الله خيراً ـ، لكنّي لا أُحبُّ منه مثل هٰذه العبارة التي تدلُّ علىٰ الجزم والتَّأكيد سواء أكانت العبارة له، أم نقلها عن غيره؟. واللهُ المسُتعانُ.

٣٢ـ شرح سُليمان بن محمد بن عبدالله العَلَوِيِّ (ت ١٢٣٨هـ).

ـ مؤلِّفه أحدُ سلاطين دولة الأشراف العلويين بالمغرب، كان محبًّا للعلم والعلماء، مجاهداً، ذا بأسٍ في الحُرُوبِ، له مُعجمُ شُيوخٍ لطيفٌ، وكتاب في نَسَبِ آل الجَدِّ مطبوعٌ. أخباره في: الاستقصاء: ٤/ ١٢٩، والأعلام: ٣/ ١٣٣.

واسم شرحه **(تعليق علىٰ الموطأ)**

يظهرُ أنَّه حاشيةٌ علىٰ شرحِ الزُّرقَانِيِّ الآتي ـ إن شاء الله ـ في شرح محمد بن عبدالباقي .

٣٣ـ شَرحُ عاصمٍ النَّحويِّ (؟). كذا ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٥، وعنه في سير أعلام النُّبلاء للحافظ الذَّهَبِيِّ: ٨/ ٧٩.

أقولُ ـ وعلىٰ الله أعتمد ـ لا أبعدُ أن يكونَ الشَّارِحُ عاصمَ بنَ أيُّوبَ البَطْلَيوسِيَّ النَّحويَّ، الوزيرَ، أبابكر (ت ٤٩٤هـ) الذي «شرح الحماسة» و«شرح أشعار السِّتَّة الجاهليين» وَأَجَادَ في هَٰذَا الأخيرِ إجادَةً تَامَّةً. يُراجع الصِّلة لابن بشكوال: ٤٥١ وغيره.

٣٤ـ شرحُ عامرِ بنِ هِشَام بنِ عبدِالله الأزْدِيِّ (ت ٦٢٣هـ)

ـ مؤلِّفُهُ عَالمٌ، أديبٌ، أندلُسِيٌّ، فقيهٌ، من بيتِ علمٍ وأدبٍ، والده القاضي هِشام: عالمٌ مُتَميِّزٌ رأيت له كتاباً في الأحكام، بديعَ الصَّنعةِ، كثيرَ الإفادة.

ـ وأخوه: الكاتب أبوبكر بن هشام ت ٦٣٥هـ له أخبارٌ في المُغرب: ١/ ٧٤.

ـ وابن عامر هـٰذا: محمَّد بن عامر عالمٌ مشهورٌ... وغيرهم.

ـ ألَّف عامرٌ مؤلَّفاتٍ في الأدب مُستجادةً منها: «مُنَشِّطُ الكَسلان ومُثَبِّطُ العَجْلَان» في الأدب، وقَصِيْدَةٌ مَقْصُورةٌ ضاهَىٰ بها مَقْصُوْرَةَ ابنِ دُرَيْدٍ، وعَارَضَ «مَلْقَىٰ السَّبِيْلِ» لأبي العَلاء المَعَرِّيِّ... وغير ذلك.

أخباره في التكملة: ٢/ ٦٩٢، والذَّيل والتكملة: ٥/ ١٠٧، والمُغرب: ١/ ٧٥، وبرنامج الرُّعيني: ١٩٧، مولده في رجب سنة ٥٥٣هـ.

واسم شرحِهِ: (**المُخَصَّصُ في غَرِيبِ المُلَخَّص**)

شرح فيه غريب «المُلَخَّص» لأبي الحَسَن عليِّ بن محمَّد القابسيِّ (ت ٤٠٣هـ) و«المُلَخَّص» تَلْخِيْصٌ لرواية ابنِ القَاسم كما هو مَعْلُومٌ، وسيأتي إيضَاح ذٰلك في ذكر شرح (علي بن محمد القَابِسِيّ ت ٤٠٣) إن شاء الله تعالىٰ.

٣٥ـ شرحُ عبدِالحقِّ بن أبي السَّداد الحكم بن عليٍّ الغَسَّانيِّ، أَبُومُحَمَّدٍ (ت ؟).

مؤلِّفه فاسِيُّ الأَصْلِ، كان نازلاً بتونس، لا أعرف عنه الآن أكثرَ من هـٰذا.

واسمُ شرحِهِ (**المنتخب الأوطىٰ في شرح الموطأ**)

انتقىٰ منه محمَّدُ بن محمَّدٍ القَيْسِيُّ (ت ؟) وَوَصَفَ مُصَنِّفَهُ بـ«الشَّيخِ،

الفقيهِ المحدِّثِ» = يراجع شرح محمد بن محمد القَيْسِيِّ.

٣٦ـ شرحُ عبدِالحَقِّ بن عبدِالوَاحد بن الهَاشِمِ العَدَوِيِّ العُمَرِيِّ(ت بعد ١٣٧٠)

ـ مؤلِّفه عَالِمٌ هِنْدِيُّ الأصلِ، ذو أُصُولٍ عربيَّة قُرَشيَّة. مولده سنة ١٣٠٢هـ، قرأ علىٰ مشاهير شيوخ عصره في بلاده من أهل الرِّواية والحديث جمعهم في «ثَبَتٍ» صَنَّفه. دَرَّسَ في الهند نحو خمسين عاماً، قدم مكة ـ شرَّفها الله ـ حاجّاً سنة ١٣٦٨هـ، فعرف الملك عبدالعزيز آل سعود ـ رحمه الله ـ قدره وفضله فعيَّنه مدرساً في الحرم. وصنَّف نحو خمسين كتاباً من أجلِّها قدراً كتابه هـٰذا، وهو والدُ الشَّيخ أبي تُرابٍ. يراجع: الأعلام: ٣/ ٢٨١.

واسم شرحه: (مشارق الأنوار في شرح ما في الموطأ والصحيحين من الأخبار)

أتمَّ منه أربعةَ عَشَرَ مُجَلَّداً. وقفتُ عليه بخطه وكان مركز البحث العلمي بجامعة أمِّ القُرىٰ بمكة المكرمة ينوي نشره لـٰكن حال دون نشره نقصه من ناحية، ومن ناحية أخرىٰ أنَّه مسوَّدةُ المؤلِّفِ فيَصعُب إعادة هوامشه وإلحاقاته في مواضعها الصَّحيحة.

٣٧ـ شَرحُ عبدالحيِّ بن عبدِالرَّحيم الأنْصَارِيِّ اللَّكْنَوِيِّ الهِنْديِّ (ت ١٣٠٤هـ)

ـ مؤلِّفه هـٰذا اسمُهُ مُركَّبٌ (محمد عبدالحي) واسمُ أبيه مُرَكَّبٌ أيضاً (محمد عبدالرحيم) مُحدِّثٌ، فقيهٌ، حَنَفِيٌّ، عالمٌ بالتَّراجم، من آثاره المطبوعة «الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» و«الفوائد البَهيَّة في تراجم الحنفيَّة». قيل في وصفه:

العَالِمُ الفَاضِلُ النِّحريرُ أفْضَلُ مَنْ بَثَّ العُلُومَ فَأَرْوَى كُلَّ ظَمْآنِ

وله إجازة من عُلَمَاءِ مكَّة منهم زيني دحلان، ومحمد بن عبدالله ابن حُمَيْدٍ النَّجْدِيُّ ثُمَّ المَكِّيُّ مَصَنِّف «السُّحب الوابلة». ومؤلفاته كثيرةٌ جدًّا تُضَاهِي مؤلفات ابن الجَوزي وَالسُّيوطي وأمثالهما. أخباره في الرسالة المستطرفة: ١١٥، وفهرس الفهارس: ٧٢٨، ومعجم المطبوعات: ١٥٩٥، ونزهة الخاطر: ٨/ ٢٥٠ (في تراجم عُلماء الهند).

واسم شرحه: **(التَّعليق المُمَجَّد علىٰ موطأ محمَّد)**

تعليقٌ علىٰ رواية «الموطأ» لمُحَمَّدِ بن الحَسَن الشَّيباني، وهو مَطْبُوعٌ.

٣٨ـ شرحُ عبدِالرَّحمـٰن بن أحمد بن القصير الغَرناطِيِّ (ت ٥٧٦هـ)

ـ مؤلفه عالمٌ، أندلسيٌّ، مالكيٌّ، من بيت علمٍ وأدبٍ، أبوه عالمٌ، وعمُّه عبدالملك عالمٌ، وهُما من شُيوخِهِ، ومن شيوخه ابن الباذش والقاضي عياض، وأبوالوليد بن رَشْدٍ، وأبوبكر بن العربي، وعبدالحقِّ بن عطية المفسِّرُ، ويونس بن مُغِيْثٍ.. وغيرهم يضمهم برنامجه (معجم شيوخه). أخباره في التَّكملة: ٢/ ٧٤٧، وصلة الصِّلة: ٣/ ١١٨، والإحاطة: ٣/ ٤٨٢، والدِّيباج المذهب: ١/ ٤٨٦، وأزهار الرياض: ٣/ ١٤، وفيه فوائد عن المذكور جليلةٌ، وجذوة الاقتباس: ٢/ ٣٩٤، وذكر الشيخ محمد بن عبدالله التَّليدي في كتابه تراث المغاربة: ٣٨ أنَّ للمذكور **(اختصار التَّمهيد)** وأحال إلىٰ شَجَرَةِ النُّورِ: ١/ ١٥٤، ولم أجد في هـٰذه الإحالة أنَّ للمذكور كتاباً في اختصار «التَّمهيد»، وذكر في «الشَّجَرَةِ» «اختصار المُوطأ» وهـٰذا ذكره التَّليديُّ في كتابه: ٤٠، وذكر له في «الشَّجرة»: «اختصار التِّرمذي» ولم يذكره الشَّيخ التليديُّ؟! فلعلَّ الشَّيخ

التَّليدي ـ وفَّقه الله ـ وقف عليه في مصدر آخر، وأخطأ في الإحالة. وقد تتبعتُ كثيراً من المراجع فلم أجد من ذكره؟! والله أعلم.

٣٩ـ شرحُ عبدِالرَّحْمـٰن بن أبي بكر السُّيُوطِيِّ (ت ٩١١هـ)

مؤلِّفُهُ العلاَّمة، ذُو الفُنُون، صاحبُ التَّصانيف المَشهورةِ.

واسم شرحه: (**تَنويرُ الحَوَالك...**)

وهومطبوعٌ مشهورٌ. وله (**إسعاف المبطَّىٰ**) في رجاله لا يَعْنِينا هُنا.

٤٠ ـ وللسُّيوطي المذكور «عبدالرَّحمـٰن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)»

شرحٌ آخرُ، اسمُهُ (**كشفُ المُغَطَّىٰ...**)

له نسخةٌ في مكتبة جور ليلىٰ علي باشا بتُركيا رقم ١٠/١٢٩، ونسخة أُخرىٰ في خزانة ابن سُودة في المغرب.

٤١ـ شرحُ عبدالرَّحمـٰن بن عبدالله بن محمد الجَوْهَرِيِّ، الغَافقيِّ، المِصريِّ المَالِكِيِّ (ت ٣٨٥هـ)

ـ مؤلِّفه فقيهٌ، كثيرُ الحديثِ عن الشُّيُوخ بالفِسطاط، وهو من كبار المالكيَّة هُناك، من شيوخ السُّنة. قال ابن الحذّاء التَّمِيْمِيُّ: «كان فقيهاً، وَرِعاً، مُنقطعاً، خَيِّراً، من جُلَّة الفُقَهَاءِ، وكان قد لزمَ بيتَه لا يخرجُ منه» من شيوخه: أبوالقَاسم العُثمانيُّ، والحُسَينُ بن رَشيق؟! (كذا) صوابها الحَسَنُ، ومن تلاميذه أبوعمر الطَّلَمَنْكِيُّ، وابنُ الحَذَّاءِ». أخباره في ترتيب المدارك: ٦/ ٢٠٤، وسير أعلام النُّبلاء: ١٦/ ٤٣٥، والدِّيباج المُذهَب: ١/ ٤٧٠، وحسن المحاضرة: ١/ ١٩١، والشذرات: ٣/ ١٠١.

واسمُ شرحه: (**مسند حديث مالك بن أنس، واختلاف ألفاظه وتفسير غريبه**)

كَذَا رَأَيْتُ عنوانه علىٰ نسخة كوبرلي رقم ٤٣٠، مرتب علىٰ المَسَانِيْدِ بِخَطِّ الشَّيخ محمَّدِ بن محمَّد بن فَهْدٍ المَكِّيِّ، تقيِّ الدِّين (ت ٨٧١هـ) منسوخة سنة ٨٣٩هـ، وللكتاب نسخة أخرىٰ بمكة المكرمة في مكتبة الحرم المكي رقم ١٦ـ حديث، مكتوبة سنة ٦٩٣هـ، وفي المكتبة المركزية بجامعة الملك سُعُود بالرِّياض الجُزء الثاني من نسخة حديثة كتبت سنة ١٣٤٩هـ. بخطٍّ نَجْدِيٍّ. وَحَقَّقَهُ أحدُ طلبة الدِّراسات العُليا بجامعة أم القُرَىٰ ولم يُطبع[1].

٤٢ـ شرحُ عبدالرَّحمـٰن بن محمَّد بن عَتَّابٍ (ت ٥٢٠هـ)

ـ مؤلِّفه عالمٌ أندلسيٌّ، من أهل قُرطبة. قال ابن بشكوال: «هو آخر الشُّيوخ الجُلَّة الأكابر بالأندلس في عُلُوِّ الإسناد» وبالغ في الثناء عليه وذكر أخباره. يراجع: الصِّلة: ١/ ٣٤٨.

ـ وشرحه زياداتٌ واختصاراتٌ لشرح مَروان بن عليٍّ البُونيِّ (ت بعد ٤٤٠هـ) الآتي ذكره إن شاء الله. قال ابنُ خَيْرٍ الإشبيليُّ في فهرسته: ٨٨. ـ عند ذكره شرح البُونيِّ المذكور ـ: «قال أبومحمَّد بن عَتَّابٍ: ولي فيه زياداتٌ واختِصَارَاتٌ ولله الحَمْدُ...».

٤٣ـ شرحُ عبدالرَّحمـٰن بن مَروان بن عبدالرَّحمـٰن الأنصَاريِّ القُرْطُبيِّ المَعروف بـ«القُنَازِعيِّ» (ت ٤١٣هـ) ونسبته هـٰذه إلىٰ صَنعته كذا قال ابن بشكوال وقال الدَّاوُدِيُّ في طبقات المفسرين: ١/ ٢٨٨ نسبة إلىٰ ضَيْعَةٍ من بلاد المغرب، ولا يَخْفَىٰ ما بين (ضَيعة) و(صنعة) من التَّشابُهِ في الرَّسم فالله أعلم.

---

(١) طبع بعد ذٰلك في دار الغرب الإسلامي سنة (١٩٩٧م).

ولا أدري ما هٰذه الصَّنعة؟! ولم تَرد هٰذه النِّسبة في كُتُب الأنساب[1]؟!.

ـ مؤلِّفُهُ عالمٌ أندلسيٌّ، فَقِيهٌ، مالكيٌّ. قال ابنُ بشكوال: «كان عالماً، عاملاً، وفقيهاً، حافِظاً، مُتقناً، دَيِّناً، وَرِعاً، فَاضِلاً... متهجِّداً بالقُرآن، عالماً بتفسيره وأحكامه، وحلاله وحرامه، بصيراً بالحديث..»

أقول: عَدَّهُ كثيرٌ من المؤلِّفين في طبقات الشافعية في رجالهم؟! أخباره في: جَذوة المقتبس: ٢٧٨، وبُغية الملتمس: ٣٧١، وترتيب المَدارك: ١/ ٧٢٦ (ط) بيروت، والصِّلة: ٢/ ٣٢٢، وسير أعلام النُّبلاء: ٣٤٢/١٧، والدِّيباج المذهب: ١/ ٤٨٥، وغاية النِّهاية: ١/ ٣٨٠، وطبقات المفسرين: ١/ ٢٨٧، وشذرات الذَّهب: ٣/ ١٩٨.

اسم شرحه (تفسير المُوطَّأ)

قال ابن حيَّان: «له في «الموطَّأ» تفسيرٌ مشهورٌ» قال ابن بشكوال: «وجمع أيضاً في تفسير «الموطأ» كتاباً حسناً، ضمَّنه ما نقله يحيىٰ بن يحيىٰ في «موطَّئه» ويحيىٰ بن بُكَيْرٍ في «موطئه»...» وقال ابن خَيْرٍ في «فهرسته»: ٧٨ «تفسيرُ «الموطأ» لأبي المُطَرِّفِ عبدِالرَّحمـٰن بنِ مَرْوَان القُنَازِعِيِّ ـ رحمه الله ـ حدَّثني به الشَّيخُ أبوالأصبغ عيسىٰ بن محمَّد... والشيخُ الفَقيهُ أبوالقاسم أحمد بن محمد بن بقيٍّ ـ رحمه الله ـ إجازةً،

---

(١) راجعت أنساب السَّمعاني، ومختصره لابن الأثير (اللُّباب)، ولبُّ اللُّباب للسُّيوطي، وأنساب الحازميّ، وأنساب الرُّشَاطي (قطع منه)، ومختصراته لعبد الحقِّ الإشْبِيْليِّ، وللبَلبيسيِّ، وللفاسيِّ، وأنساب الخيضري وهو أَوفاها واسمُه «الاكتساب» وعندي منها نُسخ ولله المنَّة وهو مما منَّ به علينا شيخُنا العلاَّمة حمد الجاسر حفظه الله ومِنَّتُهُ كثيرةٌ، وقد فهرستها جميعاً فهرساً شاملاً بخطِّ يدي، أسأل الله أن ينفعَ به، ويجزل الأجر والمثوبة. إنه علىٰ كلِّ شيءٍ قدير.

قالا: . . . » وساق سنده إليه.

يقولُ الفقيرُ إلىٰ الله تَعَالَىٰ عبدُالرَّحمـٰن بنُ سُليمان العُثيمين ـ عَفَا اللهُ عنه ـ: أعرفُ لهـٰذا الشَّرح ثلاثَ نُسخٍ خَطِّيةٍ ومع هـٰذا لم أظْفُرْ به، قدَّر الله ذٰلك عاجلاً، نُسخةٌ منه ضمن مَجموعٍ نادرٍ في مكتبة القَيْرَوَان (لعلها قطعة منه)، ونُسخَتُهُ الثَّانيةُ في الخزانة العامة بالرِّباط رقم ٦٤ج تبتدأُ من بابِ افتتاحِ الصَّلاةِ إلىٰ نهايةِ أبوابِ اللِّباسِ، هـٰذا يعني أنَّها تشتملُ علىٰ أغلب أبواب الكتاب.

والنُّسخةُ الثَّالثةُ ـ فيما يظهر ـ نُسخة ذكرها الشَّيخُ محمد بن عبدالله التَّليدي ـ حفظه الله تعالىٰ ـ في كتابه «تُراث المغاربة. . .»: ١٠٩ قال: و«قد وقف المختار السُّوسي بخزانة «تيلكات» علىٰ مخطوطة قال: لعلها شرح القُنَازِعِيِّ للموطأ، وهو شرح جمع بين روايتي يحيىٰ اللَّيثِيِّ وابن بُكَيْرٍ، وتَضَمَّنَ الكثير من أقوال أبي محمَّدٍ الأصيليِّ حسب المخطوطة التي وقف عليها السُّوسِيُّ».

أقول ـ وعلىٰ الله أعتمد ـ: نقلنا وصفَ ابنِ بشكوالٍ ـ رحمه الله ـ له وأنَّه جمع بين الرِّوايتين المذكورتين مما يُصَحِّحُ هـٰذه النِّسبة ويقوِّي احتمال المختار السُّوسي، وبمقابلة النُّسخة بالنُّسختين المذكورتين ينجلي الأمر وتثبت النِّسبة إن شاء الله، وهـٰذا الشَّرحُ من أولىٰ شُرُوح «المُوَطَّأ» بالنَّشْرِ أسأل الله تَعَالَىٰ أن يُهيِّأَ له من طلبة العلمِ مَنْ يقومُ بتحقيقه ونشره علىٰ الوجه الأكمل. إنَّه جوادٌ كريمٌ.

ـ شرحُ عبدالعزيز العَصارِيِّ =

= يراجع: شرح عياض بن موسَىٰ اليَحْصُبِيِّ (ت ٥٤٤هـ).

٤٤ـ شرحُ عبدِالكَبِيْرِ بن مُحمَّد بن عيسىٰ بن محمد بن يبقىٰ الغَافِقِيِّ (ت ٦١٦هـ).

ـ مؤلفه: مفسِّر، مُحدِّثٌ، أندَلُسيٌّ. قال أبوجعفر بن الزُّبير: «وكان شيخ الفقهاء في وقته، وولي القضاء برُنْدَةَ، وكان متقدِّماً في صناعة الوثائق وذكر الفُرُوع، مع مشاركةٍ في الطِّبِّ» قال ابنُ عبدِالملكِ المراكشيُّ: «له مصنفاتٌ جليلةٌ منها: «الجَمع بين تَفسير الزَّمخشريِّ وابن عَطِيَّة» إلىٰ زياداتٍ أشبعَ القول في آيات الأحكام، ومنها «شرح الموطأ». أخباره في برنامج الرُّعيني: ٣٧، والتَّكملة: رقم ١٨٢١، والذَّيل والتكملة: ٤/ ٢٣٣، وصلة الصِّلة: ٤/ ٤٦.

ولا أعرف لشرحه اسمًا يَخُصُّه، ولا أعلمُ له وجوداً.

٤٥ـ شرحُ عبدالله بن إبراهيم الأَصِيْلِيِّ (ت ٣٩٢هـ).

ـ مؤلِّفه من أهل (أَصِيْلَةَ) من بلادِ المَغرب قُرب طَنْجَةَ، ويقال: أزيله بالزَّاي[1] وأصلُه من كورة شَذُونة، من بلادِ الأندلس. من كبار المحدِّثين الفُقَهَاء، رحل في طلبِ الحديثِ إلىٰ المَشرقِ، وسمعَ في مصرَ والحجازِ والعراقِ وحصَّلَ علماً عظيماً، ولقيَ كبارَ المُحَدِّثين، وكَتَبَ بمكَّة عن أبي زيدٍ المروزيِّ (صحيح البخاري) وصارت روايته مُعتبرةً، وأخذ عن أبي بكر الشَّافعيِّ، والآجريِّ، وأبي عليٍّ الصَّوَّافِ، وأبي بكرٍ الأبهريِّ، وأبي الحسن الدَّارقطنيِّ، وقال عنه[2]: «حدَّثني أبومحمَّدٍ الأصيليّ ولم أرَ مثله». أخباره في تاريخ علماء الأندلس: ١/ ٢٤٩،

---

(١) قلب الصَّاد زاياً شائع لغة، قالوا: الصَّقر والزَّقر، والصِّراط والزِّراط...

(٢) وأخذ عنه الدَّارقطني أيضاً، يُسمَّىٰ عند المحدِّثين تدبيجاً.

وجذوة المقتبس: ٢٥٧، وطبقات الفُقهاء: ١٦٤، وترتيب المَدارك: ٤/ ٦٤٢ (بيروت)، وسير أعلام النُّبلاء: ١٦/ ٥٦٠، وتذكرة الحفَّاظ: ٣/ ١٠٢٤، وطبقات الحفاظ: ٤٠٥.

وشرحه اسمه **(الدَّلائل إلىٰ مُهمَّات المسائل)**

جعله دراسة مقارنة بين فقه الشَّافعيِّ وأبي حنيفة ومالك رحمهم الله. قال ابنُ فرحُون في الدِّيباج: ١/ ٤٣٣ «وألَّف كتاباً علىٰ «المُوَطَّأ» وسمَّاهُ بـ«الدَّلائل»»[1].

ـ ورتبه الشيخُ عمران بن عبد ربّه الدَّباغُ. علىٰ أبواب الموطأ.

ـ وفي مكتبة برلين نسخة من كتابٍ اسمه: «خلاصة الدَّلائل في تنقيح المسائل» رقم: ٣٥٢٤ لا أدري ما علاقته بالكتاب المذكور؟! لم أقف عليه فليُراجع.

٤٦ـ شرحُ عبدِالله بن أحمد بن يَربُوعٍ الأندلُسيِّ (ت ٥٢٢هـ).

ـ مؤلِّفُهُ عالمٌ، مُحدِّثٌ، عُمدةٌ، فاضِلٌ، شَنترينيٌّ، ثم أَشبيليٌّ، نزلَ قُرطبةَ، من تَلاميذ أبي عليٍّ الغَسَّاني، ومن شُيُوخِ ابن بشكوال. قال القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٥ «ممن لقيناهُ» ولم يكن من شُيُوخ القاضي لذا لم يَرِدْ في «الغُنية» قال ابن بشكوال: «كان حافظاً للحديث وعلله، عارفاً برجاله، والجرح والتَّعديلِ، ضابطاً، ثقةً، كثيرَ الكُتُبِ، وصَحِبَ أباعليٍّ الغسَّانيَّ واختُصَّ به، وكان أبوعليٍّ يُفَضِّله، يصفه بالمَعرفة والذَّكاء». أخباره في الصِّلة: ١/ ١٨٢، ومعجم ابن

(١) الدِّيباج المذهب: ١/ ٤٣٣.

الأبَّار: ٢١٥، وفهرست ابن خير: ٢١١، وسير أعلام النبلاء: ١٩/ ٥٧٨، وتذكرة الحفاظ: ٤/ ١٢٧١، والوافي بالوفيات: ١٧/ ٤٨، وطبقات الحفاظ: ٤٦١، وشذرات الذَّهب: ٤/ ٦٦.

واسم شرحه: **(تاجُ الحُلَّة وسراج البُغْيَة في معرفة أسانيد الموطأ)**

قال ابن خير: «في تعليل جميع آثار الموطآت»: أقول: لم أقف عليه، ولا أعرف مكان وجوده.

٤٧ـ شرحُ عبدِالله بن محمد بن السِّيد البَطْلَيُوسيِّ (ت ٥٢١هـ)

مؤلِّفُهُ الإمامُ النَّحْوِيُّ اللُّغَوِيُّ، العَلَّامةُ، صاحبُ التَّصانيف.

واسم شرحه **(القَبَسُ)**

تَحَدَّثْتُ عنه في مقدمة شرح أبي الوَليد الوَقَّشِي (ت ٤٨٩هـ) فراجعه هناك إن شئتَ.

٤٨ـ شرحُ عبدالله بن محمد بن أبي القاسم بن فَرْحُون (ت ٧٦٩هـ).

ـ مؤلِّفه تُونِسِيُّ الأصل، مَدَنِيُّ المَولدِ والنَّشأةِ، مالكيُّ المَذْهَبِ، والده من أهل العلم، وأُسرتُهُ أُسرةٌ مشهورةٌ بالعلم، ذاتُ أصولٍ أندلسيَّةٍ، وقريبُهُ صاحبُ «الدِّيباج المُذهب» يميلُ الشَّيخُ في بُحُوثِهِ ودراساتِهِ إلىٰ النَّحوِ واللُّغة، أَلَّف فيهما مؤلفاتٍ منها: «العُدَّة في إعراب العُمدة» وقفت عليه، جليلُ القَدْرِ جدًّا، و«شفاء الفؤاد في شرح بانت سُعاد» لمَّا وقف عليه الإمامُ العلامةُ أبوحيَّان الأندلسيُّ (ت ٧٤٥هـ) صاحبُ «البَحر المُحيط» قال: ما ظننتُ أنَّه يوجدُ بالحجاز مثلُ هٰذا الرَّجل، واستَعظم عِلْمَهُ وأَثنىٰ عليه...». أخباره في الدُّرر الكامنة: ٢/ ٣٠٠، وذيل

التَّقييد: ٢/ ٦١، ووفيات ابن رافع: ٢/ ٣٢٨، والدّيباج المذهب: ١/ ٤٥٧، والتُّحفة اللَّطيفة: ٣/ ٥٣، ولم يترجم له السُّيوطي في «البغية»؟!.

واسم شرحه: **«الدُّرُّ المُخَلَّصُ من التَّقَصِّي والمُلَخَّص»**

جمع فيه بين «التَّقَصِّي» لابن عبدالبَرِّ، و«المُلَخَّص» لأبي الحسن القابِسِيِّ وهما علىٰ «الموطأ» كما سيأتي.

٤٩ـ وللمؤلِّفِ المذكور: (كَشفُ المُغَطَّىٰ في شَرح مُختصر المُوطَّا) شرح فيه كتابه السَّابق، وُصِفَ بأنَّه شرحٌ عظيمُ الفائدةِ» وأنَّه «في أربعِ مُجلَّداتٍ».

٥٠ـ شرح عبدالله بن نافعٍ الصَّائغ (ت ٢٠٦هـ)

ـ مؤلِّفه مِنْ مُتَقَدِّمي أصحابِ مالكٍ ـ رحمه الله ـ قال عبدُالله: صحبتُ مالكاً أربعين سنةً، وروىٰ عن ابن أبي ذِئْبٍ، وتفقَّه بمالكٍ ونُظرائه. قال القاضي عياض: «قال أحمدُ بنُ حَنْبَلٍ [رحمه الله]: كان صاحبَ رأي مالكٍ، ومُفتي أهل المدينة برأي مالكٍ، ولم يكنْ صاحبَ حديثٍ، ولم يَكنْ في الحديث بذَاك، وكان ضَعيفاً فيه». قال الإمام البُخاري ـ رحمه الله ـ: «يُعْرَفُ حَدِيْثُهُ ويُنْكَرُ، وكتابه أَصَحُّ» وعن يحيىٰ بن معين: أنه ثقةٌ. قال أبوزرعة: «لا بأس به» وقال الشِّيرَازِيُّ: «كان أصمَّ أمِّيًّا لا يكتُبُ». أخباره في طبقات ابن سعد: ٥/ ٤٣٨، وطبقات خليفة: ٢٧٦، وتاريخ البُخاري الكبير: ٥/ رقم ٦٨٧، وتاريخه الصَّغير: ٢/ ٣٠٩، والجرح والتَّعديل: ٥/ ١٨٣، وترتيب المَدارك: ٣/ ١٣٠، وتهذيب الكمال: ١٦/ ٢٠٨، وسير أعلام النُّبلاء: ١/ ٣٧١، والعبر: ١/ ٣٤٩، والدِّيباج المذهب: ١/ ٤٠٩، وتهذيب التَّهذيب: ٦/ ٥١.

واسم شرحه (تفسير الموطأ)

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٣، وعنه في سير أعلام النُّبلاء: ٨/ ٧٧، كلاهما في ترجمة الإمام مالك ـ رحمه الله ـ، وذكره القاضي عياض ثانية في ترجمته في ترتيب المدارك: ٣/ ١٣٠ قال: «له تفسيرٌ في «المُوَطَّأِ» رواه عنه يحيىٰ بن يَحيىٰ».

٥١ـ شرحُ عبدالله بن مسلم بن وَهْبٍ القُرشيِّ (ت ١٩٨هـ)

مؤلِّفه من متقدِّمي أصحاب مالكٍ أيضاً، وثَّقه يَحيىٰ بن معين وأبوزُرعة وغيرهما. قال أبوزُرعة: «سمعتُ ابن بُكَيْرٍ يقولُ: ابنُ وهبٍ أفقهُ من ابنِ القاسم» وقال ابن عديٍّ: «عبدالله بن وَهْبٍ من أَجلَّةِ النَّاس ومن ثِقاتهم، وحديثُ الحجاز ومصر وما إلىٰ تلك البلاد يدورُ علىٰ روايةِ ابنِ وَهْبٍ». أخباره في طبقات ابن سعد: ٧/٥١٨، وطبقات خليفة: ٢٩٧، وعلل أحمد: ١/ ٣٤٥، ٤٠١، والجرح والتَّعديل: ٥/ ١٨٨، وترتيب المدارك: ٣/ ٢٢٨، والمنتظم: ٥/ ٧٧، وسير أعلام النُّبلاء: ٩/ ٢٢٣، والعبر: ١/ ٣٢٣، ٢/ ٢٨. وتذكرة الحُفَّاظ: ٣٠٤، والدِّيباج المُذهب: ١/ ٤١٧، وغاية النِّهاية: ١/ ٤٦٣، والشَّذرات: ١/ ٣٤٧.

ولا أعرف لشرحه اسماً يخُصُّه إلاَّ (شرح الموطأ)

ذكره القاضِي عياضٌ في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٣، وعنه في سيرِ أعلام النُّبلاء: ٨/ ٧٧ كلاهما في ترجمة الإمام مالك رحمه الله.

٥٢ـ شرحُ عَبْدِالمَلِكِ بنِ حَبِيْبٍ السُّلَمِيِّ (ت ٢٣٨هـ).

وهو كتابنا هـٰذا الذي نقدِّم له سأتحدث عنه مفصلاً إن شاء الله تعالىٰ.

٥٣ـ شرحٌ آخر لِعَبْدِالمَلِكِ بنِ حَبِيْبٍ السُّلميِّ (ت ٢٣٨هـ)

اسمه (**تفسير جامع الموطأ**)

سيأتي الحديث عنه إن شاء الله في (الفصل الثالث) الآتي.

٥٤ـ شرحُ عُثمان بن يَعقوب الإسلامبُولي الكماخِيِّ (ت بعد ١١٦٦هـ).

اسم شرحه: (**المُهَيَّا...**)

له نسخٌ كثيرةٌ منها في مكتبة راغب باشا بتُركيا رقم: ٣٢٧، كتبت سنة ١١٦٧ قد تكون بخطِّه، ونُسخةٌ في المتحف طوبقبوسراي كتبت سنة ١١٧٠هـ، وفي مكتبة قيلج علي باشا رقم ٢٦٠، وفي دار الكتب المصريَّة... وغيرها. ورأيتُ في مكتبة مدينة بتركيا شرحٌ باسم «المُهَيَّا شرح المُوَطَّأ» مكتوبٌ عليه: تأليف محمَّدٍ الوَاعظِ بخطِّ مؤلِّفه سنة ١١٧٠هـ في مجلَّدٍ ضخمٍ يُقارن بهٰذا الشَّرح فلعله هو؟!. فلعلَّ اسمه (محمد عثمان؟!) مركبٌ.

٥٥ـ شرحُ العَرَبيِّ بن أحمدبن سُودة المُريِّ الفَاسِيِّ (ت ١٢٢٩هـ)

ـ مؤلِّفُهُ: «ابن سُودة» بضمِّ السِّين وفتحها يعرف أيضاً بـ«التّاوديِّ» يكنىٰ أباحامدٍ توفي قبل الكهولة، فقيه مالكي مغربي، له مشاركة في الأدب واللُّغة له حاشية في شرح المكودي للألفية، وحاشية علىٰ فرائض مختصر خليل وغيرهما. أخباره في سلوة الأنفاس: ١/ ١٢٣، وشجرة النُّور: ٣٧٧، والأعلام: ٤/ ٢٢٣.

اسم شرحه: (**شرحُ المُوَطَّأ**) ولم يُكمله فلعلَّه لم يختَرْ له عنواناً.

٥٦ـ شرحُ عَقيل بن عَطِيَّة بن أحمد القُضاعِيِّ (ت ٦٠٨هـ)

ـ مؤلِّفه فقيهٌ، قاضٍ، محدِّثٌ، من بيت علمٍ، قال ابنُ الخَطيب في «الإحاطة» «وقد تقدَّم ذكر جدِّه الأستاذ. . .» وليَ عَقيلٌ قَضاءَ غَرناطةَ وسِجِلْمَاسة، له مؤلفاتٌ حِسَانٌ، ووصفه ابنُ رُشَيْدٍ بـ«القاضي المُحدِّثِ الحَافظِ» أبي طالبٍ، وأبي المجد. أخباره في الإحاطة: ٤/ ٢٣٠، والدِّيباج المُذهب: ٢/ ١٣٥، ورحلة ابن رُشَيد: ٥/ ٤٧، والحُلَل السُّندسيَّة: ٣/ ٢٨.

اسمُ شرحه (**شرحُ المُوطَّأ**)

قال ابنُ فرحون: «ورَأيتُ بخطِّ شَيخنا أبي عبدالله بن مَرزُوق أنَّه شرح الموطأ». وقال ابن رُشَيْدٍ في رحلته (مَلء العَيْبة. . .): «قال القاضي المُحدِّثُ. . . في كتابه الذي خَرَّجَ فيه أحاديث «المُوطَّأ» مفردةً ممَّا سواها مع إبقاء ما هو عليه من التَّرتيب والتَّبويب» وأورد منه نَصًّا مُطولاً مما يدلُّ علىٰ أنَّه تَجَاوَزَ فيه التَّخريجَ إلىٰ الشَّرح والإيضاح. فهل هو نفسه (شرح المُوَطَّأ) المذكور في كلام ابن فرحونَ أو هَو غيره؟! وذكر في ترجمته أنَّ له ردًّا علىٰ أبي عُمر بن عبدالبرِّ ـ رحمه الله ـ وتَنْبِيْهاً علىٰ أغَلاطه فهل رَدُّه هـٰذا علىٰ «التَّمهيد» أو علىٰ «الاستذكار» أو «التَّقَصِّي»؟ أو علىٰ غيرها من مؤلفاتِ «أبي عمر؟ فإن كان علىٰ أحدِ الكُتُب الثَّلاثةِ فهو يدخلُ في موضوعِنَا هـٰذا.

أقول ـ وعلىٰ الله أعتمدُ ـ شرحُهُ لـ«المُوَطَّأِ»، وتخريجه لأحاديث «المُوَطَّأ» يظهرُ لي أنَّهما كتابٌ واحدٌ. أمَّا ردُّهُ علىٰ أبي عُمر فهو ـ فيما أظُنُّ ـ ردٌّ علىٰ «الاستيعاب» نظراً لكثرة ردِّ العُلماء علىٰ أبي عُمر فيه، وتتبُّعهم له واستدراكهم عليه هـٰذا ظنٌّ والله أعلم بحقيقة الحال. وللمذكور

كتب أخرىٰ بعيدة عن موضوع بحثنا .

٥٧ـ شرحُ عليِّ بن إبراهيم بن عليِّ بن إبراهيم الجُذَامِيِّ الغَرْنَاطِيِّ (ت ٦٢٣هـ) .

مؤلفه : عالم ، أندلسيٌّ ، محدِّثٌ ، قال ابنُ عبدالملك المُراكشي : «كان محدثاً حافظاً ، مُتسعَ الرِّواية ، مكثراً ، عَدْلاً ، ماهراً في النحو ، شديد العناية بالعلم ولقاء حملته والأخذ عنهم ، حريصاً علىٰ إفادته» من تلاميذ السُّهَيْليِّ وابن رُشْدٍ ، وابن الفَخَّار . أخباره في : صلة الصِّلة : ٤/ ١٣٨ ، والذَّيْلُ والتكملة : ٥/ ١٨٤ ، والدِّيباج : ٢/ ج١١٥ ، والإحاطة : ٤/ ١٧٤ .

واسم شرحه : (**مختصر كتاب الاستذكار**) .

٥٨ـ شرحُ عليِّ بن أحمد بن الحسن بن إبراهيم الحَرَّاليِّ التَّجِيْبِيِّ (ت ٦٣٧هـ) .

ـ مؤلِّفه أندلسيٌّ أصلُه من حرالة من أعمال مَرسية ، ومولده ونشأته بمراكش ، ثم رَحَلَ إلىٰ المشرق ، وسكنَ حَمَاة ، وأوغلَ في التَّصوفِ وعلم الأوائل من فَلسفةٍ ومنطقٍ ، واشتُهِرَ بذلك ، ألَّف في التَّفسير وغيره مؤلَّفات ظهرَ فيها أثرُ ذلك أيضاً . قال الغُبْرِيْنِيُّ : «ما مِنْ عِلْمٍ إلاَّ وله فيه تَصنِيْفٌ وكان مَضْرِبَ المَثَلِ في الحِلْمِ . قال الحافظُ الذَّهبيُّ : «وكان شَيْخُنا ابنُ تَيْمِيَّة وغيره يَحُطُّ علىٰ كلامه ، ويقولُ : تَصَوُّفُهُ علىٰ طريقةِ الفَلاسفةِ» . أخباره في : التَّكملة لابن الأبَّار : ٦٨٨ ، وعنوان الدِّراية : ١٤٣ ، والعبر للذَّهبي : ٥/ ١٥٧ ، وتاريخ الإسلام : ٣١٥ ، ولسان المِيزان : ٤/ ٢٠٤ ، ونفح الطيِّب : ٢/ ١٨٧ ، وشذرات الذَّهب : ٥/ ١٨٩ .

اسم شرحه : (**شَرحُ المُوَطَّأ**)

وانفرد البغدادي في هدية العارفين : ١/ ٧٠٧ بذكره؟! وليس غريباً

لكثرة مؤلَّفاته. والله ـ تعالىٰ ـ أعلم.

٥٩ـ شرحُ عَلِيِّ بن أحمد بن سَعِيْدٍ، أبي محمَّد بن حَزْمٍ الظَّاهريِّ (ت ٤٥٦هـ).

مؤلِّفه الإمامُ العلاَّمةُ المشهورُ، صاحبُ التَّصانيف العَجيبةِ التي منها (المُحَلَّىٰ) و(الفِصَلُ) وغيرهما. أخباره مذكورةٌ وسيرته مشهورةٌ، ولا أرىٰ من داعٍ للتَّعريف به، ولا بذكر مصادر ترجمته؛ لشهرته ومعرفة طلبة العلم له.

واسم شرحه: **(شرح أحاديث الموطأ)**

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٢/ ٧٨، وعنه في سير أعلام النُّبلاء: ٨/ ٧٨، كلاهما في ترجمة الإمام مالك، وذكره المَقَّرِيُّ في «نفح الطيب»... وغيرهم.

٦٠ـ لأبي إسحـٰق إبراهيم بن حسن بن عبدِالرَّفيع الرَّبَعيِّ التُّونسيِّ (ت ٧٣٣هـ).

ـ مؤلَّف في الرَدِّ علىٰ ابن حَزْمٍ في اعتراضه علىٰ مالكٍ في أحاديث خَرَّجها في «الموطأ» ولم يَعْمَلْ بها. أخبارُهُ في: الدُّرر الكامنة: ١/ ٢٤، والدِّيباج المذهب: ١/ ٢٧٠.

٦١ـ شرحُ عليِّ بن أحمد بن محمد الحُرَيْشِيِّ الفاسِيِّ (ت ١١٤٣هـ)

ـ مؤلّفه إمامٌ جليلٌ، ومُحَدِّثٌ نبيلٌ، مُغرمٌ باختصار الكُتُب، فقد اختصر «الإصابة» للحافظ ابن حجر، واختَصَرَ «أنساب الرُّشاطيِّ» حققت حرف الهَمْزَةِ منه، وألحقتُهُ بمختصر عبدالحقِّ الإشبيلي للكتاب نفسه الذي فقد منه هـٰذا الحرف، واختَصَرَ «اللآلي المَصْنُوعة» للسُّيُوطي، وغيرها. وشرح «الشِّفاء» للقاضي عياض في (خزانة القَرويين وغيرها) وخرَّج أحاديثَ «النَّصيحة الكافية» لأحمد زَرُّوق، وشرح «نظم ابن زِكري» في

مُصطلح الحديث. سكن المدينة الشَّريفة وبها توفي رحمه الله. أخبارُهُ في: سلك الدُّرر: ٣/ ٢٠٥، وفهرس الفهارس: ١/ ٣٤٣، والرِّسالة المُستطرفة: ١٩٠، والإعلام بمن حلَّ مُراكش من الأعلام: ٦/ ٢٢٢، وشجرة النَّور: ٣٣٦، والأعلام للزِّركلي: ٤/ ٢٥٩.

واسم شرحه: **(إرشاد السَّالك لشرح مُقفَل موطَّأ مالك)**

وربما سُمِّيَ: **(بغية السَّالك. . .)**

في الخزانة الحمزاوية في تامكروت بالمغرب نسخةٌ كاملةٌ في ثلاثِ مجلَّداتٍ، وفي المَكتبة الملكيَّة (الحسنية) بالمغرب أيضاً منه جزآن، لا أدري أبهما يتمُّ الكتاب أم لا؟ وفي الأعلام للزِّركلي: «وشرح «الموطأ» ثمان مجلدات».

أقولُ ـ وعلىٰ الله أعتمد ـ: ربَّما كان كذلك في بعض نُسخه، فهـٰذا «لِسَانُ العرب» لابن منظور المعجم اللُّغوي المشهور في خَمْسَةَ عَشَرَ مُجَلَّداًفي كثير من نسخه الخطية قبل طبعه وقفت علىٰ نسخة منه في مجلدٍ واحدٍ بخطٍّ دقيق في غاية الإتقان، نسخت لبعض السَّلاطين. فتأمَّل؟!

٦٢ـ شرح عليّ بن أحمدبن محمَّدبن يُوسف الغَسَّانِيِّ الوادي آشيِّ(ت ٦٠٩هـ) ـ مؤلِّفه هـٰذا كان فقيهاً، حافظاً، مُستَبحراً، حَسَن النَّظر، أديباً، شاعراً، مُجيداً، كاتباً، بليغاً، فاضلاً»كذا قال عنه ابنُ عبدالملك المراكشيّ وقال: مولده سنة سبع وأربعمائة، وهو من تلاميذ السُّهيلي. شرح «صحيح مسلم» وشَرح «تفريع ابن الجَلاَّب» وله مؤلفاتٌ كثيرةٌ وشعرٌ ونثرٌ. أخباره في: التَّكملة: رقم ١٨٨٢، والذَّيل والتَّكملة: ٥/ ١٧٦، وصلة الصلة: ٤/ ١٢٥.

واسم شرحه **(نَهْجُ المَسَالك للتَّفقُّه بمذهب مالك)**

في عشرِ مجلَّدات، ولا أعلمُ له وجوداً وربَّما سُمِّي «منهج السَّالك» أو «نَهج السَّالك» أو «**بهجة السَّالك**».

٦٣ـ شرحُ عليٍّ بن سُلطان بن محمَّد الهَرَوِيِّ (ت ١٠١٤هـ)

ـ مؤلفه يُعرف بـ«مُلاَّ علي القَاري» حنفيُّ المَذْهَبِ، كثيرُ التَّأليفِ، يغلبُ علىٰ مؤلَّفاته الشَّرحُ والتَّعليقُ والحَوَاشِي والتَّقريرات علىٰ مؤلَّفات السَّابقين، مولده بَهراة، وعاش بمكَّة المشرَّفة، وبها كانت وفاته رحمه الله. في أخباره طرائف، كان يكتُب في كلِّ عام مُصحفاً عليه طُرَرٌ من القراءات والتَّفسير فيبيعه فيكفيه قوتَ العَامِ إلىٰ العام. ولما توفي صُلِّي عليه صلاةَ الغائبِ بالجامع الأزَهر، وَحَضَر الصَّلاةَ عليه هناك ما يزيدُ علىٰ أربعة آلاف» رحمه الله وغفر له. أخباره في خُلاصة الأثر: ٣/ ١٨٥، والفَوائد البَهِيَّة: ٨، والبدر الطالع... وغيرها وقلَّ أن يوجد مكتبةٌ مشهورةٌ إلاَّ وفيها الكثير من مؤلَّفاته ورسائله.

اسم شرحه: (**فَتْحُ المُغَطَّىٰ...**)

وربما سُمي: (**مشكلات الموطأ...**)

وهو شَرْحٌ لرواية محمد بن الحسن الشَّيبانيِّ رحمه الله. ونُسخة كثيرة جدًّا، ولا أعلم أنَّه طبع. وقفت علىٰ ما يزيد علىٰ ثلاثين نُسخة، أقدمها وربَّما أَجوَدُها في مكتبة أسماء خان (اسميخان) بتُركيا كتبت سنة ١٠١٣هـ قبل وفاته بعام، لعلَّها نسخته التي بخطِّه؟! ومن نوادرها نسخة في مكتبة راغب باشا بتركيا أيضاً رقم ٣٢٨، وفي مكتبة فيض الله بتركيا أيضاً رقم ٤٦٧، وفي مكتبة يوسف آغا رقم ١٤٣، وفي السُّليمانية رقم ٢٨٩، وفي دار الكتب المصريَّة... وغيرها.

٦٤ـ شرحُ عليِّ بن عبدالله بن داود، أبي الحسن اللَّمائي (ت ٥٣٩هـ).

ـ مؤلفه يُعرف بـ«المالطيِّ» أصله من أهل القَيروان، ونزلَ المُرِّيَّة بالأندلس. قال ابن الأبار: «كان فَقِيهاً مُشَارِكاً مُتْقِناً». أخباره في: تكملة الصِّلة: رقم ١٦١٢، ومعجم ابن الأبار: ٢٨١، وتاريخ الإسلام: ٥١٠، وصلة الصلة: ٤/ ٩٠.

واسم شرحه (**الجمع بين الاستذكار والمنتقىٰ**)

مذكور في مصادر التَّرجَمةِ.

٦٥ـ شرحُ عليِّ بن محمد بن خلف القابِسيِّ (ت٤٠٣هـ) صاحب «المُلَخَّص».

ـ مؤلِّفه إمامٌ مشهورٌ، عَلاَّمةٌ، قَيرَوَانيٌّ، محدِّثٌ، فقيهٌ، إمامٌ في الفَتْوَىٰ من شيوخه أبوزيد القَيرواني، ومن أشهر تلاميذه المُهَلَّبُ بن أبي صفرة التَّمِيْمِيُّ الأنْدَلُسِيُّ شارح «المُلَخَّص» و«المُوطأ» و«صحيح البخاري» الآتي ذكره إن شاء الله. ومُلَخَّصُ القَابِسِيِّ المشهور لخَّصه من رواية أبي عبدالله عبدالرَّحمـٰن بن القاسم العَتِيْقيِّ المِصْرِيِّ لِـ«لْمُوَطَّأ».

وكان القابسيُّ المذكور فاقد البَصَرِ. نافذَ البَصِيْرَةِ، عالماً، زاهداً، ورعاً، دُعِيَ للإفتاءِ فأبىٰ، وأغلَقَ عليه بابه دونَ النَّاس زُهْداً وَوَرَعاً وَخَوْفاً علىٰ نفسه من الفَتوىٰ، واحتِقَاراً لنفسه عن مرتبتها، فقال أبوالقاسم بن شبلون: اكسروا عليه بابه؛ لأنَّه قد وَجَبَ عليه فَرْضُ الفُتْيا، وهو أعلمُ مَنْ بَقِيَ بالقَيْرَوَانِ، فلمَّا رأىٰ ذلك خَرَجَ عليهم وَأَنْشَدَ: [1]

---

(١) البيتان لأبي عليٍّ البَصير. عرَّفت به في هوامش «التَّعليق علىٰ الموطأ» لأبي الوَلِيدِ الوقشيِّ، فليُراجع من شاء ذلك هنالك.

لَعَمْرُ أَبِيْكَ مَانُسِبَ المُعَلَّىٰ   إِلَىٰ كَرَمٍ وفي الدُّنيا كَرِيْمُ
وَلَكِنَّ البِلَادَ إِذَا اقْشَعَرَّتْ   وصَوَّحَ نبتها رُعِيَ الهَشِيْمُ

ثم بكىٰ وأبكىٰ الناس، وقال: «أنا الهشيم» ثلاثاً، والله لو في الدُّنيا خَضْرَاءُ مَا دُعِيْتُ أنا. أخباره في: الإكمال: ٦/ ٣٦٠، وتَرتيب المَدارك: ٧/ ٩٢، ومعالم الإيمان: ٣/ ١٣٤، ووفيات الأعيان: ٣/ ٣٢٠، والتَّكملة لابن الأبَّار: ١/ ٥٣١، وتاريخ الإسلام: ٨٥، وسير أعلام النُّبلاء: ١٧/ ١٥٨، والعبر: ٣/ ٨٥، ونكْتِ الهِمْيَان: ٢١٧، وغاية النِّهاية: ١/ ٣٥١، والدِّيباج المذهب: ٢/ ١٠١، وشذرات الذهب: ٣/ ١٦٨.

لا أعرف لأبي الحسن القابِسِيِّ شَرْحاً للمُوطَّأ، لـكن رأيتُ كتاباً حافلاً في غَريب الحديث لمؤلفٍ أندلسيٍّ مجهولٍ وفيه نقولٌ وتعليقاتٌ عن أبي الحسن من تعليق له علىٰ «الموطأ» أغلبها تعليقات لُغوية. ورأيتُ نسخةً من «المُلَخَّص» مخطوطةً وعليها تعليقاتٌ لغويةٌ كثيرةٌ في هوامشها شرحٌ لبعض الألفاظ والعبارات، وفروقٌ بين الرِّوايات، وضبطٌ لبعضِ الألفاظِ، فلعلها من إملاء المؤلِّف رحمه الله. كما يظهرُ من سياقها؟! والله تعالىٰ أعلم.

ولكتابه (المُلَخَّصِ) شروحٌ كثيرةٌ ذكرتُها ضمن شروح «المُوَطَّأ» لاتفاق القصد، ورجوع «المُلَخَّصِ» إلىٰ أصله «المُوَطَّأ».

ـ وأَلَّفَ أحمدُبن الحاجِّ بن مروان بن محمد التُّجيبيُّ يعرف بـ«ابن شابِ» رسالةً في ترجمة (المُلَخِّصِ) لأبي الحسن المذكور في الاختلاف في كسر الخاء وفتحها. وكَسْرُها رأي أبي عمرو عثمان بن سَعِيْد المقرىء الداني، وفَتْحُها رأيُ أبي القاسم المهلَّبِ بن أبي صُفرة التَّميميِّ، وكلاهما حَمَلَ الكتابَ عن مُؤلِّفه.

٦٦ـ شرح عليٍّ بن يوسف القِفْطِيِّ، الوزيرِ، جمال الدِّين (ت ٦٤٦هـ).

ـ مؤلِّفه صاحبُ «إنباه الرُّواه» و«تاريخ الحُكَمَاءِ» وغيرهما، ينتهي نسبه إلىٰ بكر بن وائلٍ، يُعرف بـ«القاضي الأكرم» وكان أبوه قاضياً مُنشئاً. مولد جمال الدِّين بِقِفْطَ بصَعيد مصر، ونشأ بالقاهرة، ثم ارتحل إلىٰ حلب، وولي بها الإنشاء والوزارة إلىٰ أن توفي بها ـ رحمه الله ـ، كان من أكثر أهل زَمَانِهِ جَمْعاً للكُتُبِ حَرَيْصاً علىٰ انتِقَاءِ نَوادرها بأَقلام أهلها، أو بخُطوط نُسَّاخٍ مَشهورين، أو عُلماء مذكورين، يُراسِلُ في طَلَبِ نوادِرِ الكُتُبِ إلىٰ الملوك والأمراء في أقاصي البلاد، له في ذلك حكايات ونوادر، وألَّفَ تآليفَ بديعةً لم يسبق إليها.

أخباره في: معجم الأدباء: ٥/ ٢٠٢٢ (ط) إحسان، ومعجم البلدان: ٣٨٣٤، والحوادث الجامعة: ٢٣٧، ومفرِّج الكروب: ٤/ ٣١٢، والطَّالع السَّعيد: ٤٣٦، والعبر: ٥/ ١٦١، وسير أعلام النُّبلاء: ٢٣/ ٢٢٧، والوافي بالوفيات: ٢٢/ ٣٣٨، وفوات الوفيات: ٣/ ١١٧، وبغية الوُعاة: ٢/ ٢١٢، وحُسن المُحاضرة: ١/ ٥٥٤، والشَّذرات: ٥/ ٢٣٦.

واسم شرحه: **(الكلام علىٰ الموطأ)**

قال ياقوت: «لم يتم». **أقولُ** ـ وعلىٰ الله أعتمد ـ: لَعلَّه أتمَّهُ بعد ياقوت؛ إذ تُوفي ياقوت سنة ٦٢٦هـ وبقي القِفْطِيُّ بعده عشرين عاماً. ونقل كثيرٌ من أصحاب التَّراجم كلام ياقوت، والله أعلم بحقيقة الحال. ولم أقف عليه، ولا علىٰ ذكر له سِوَىٰ ما جاءَ في كُتُبِ التَّراجم.

٦٧ـ شرح عِمران بن عبد ربّه الدَّبَّاغ.

لم أعرفه، اختَصَرَ «الدَّلائل» لعبدالله بن إبراهيم الأصِيْلِيِّ المتقدم ذكره.

٦٨ـ شرح عَمَر بن أَحمد الشَّماع الحَلَبِيِّ (ت ٩٣٦هـ)

ـ مؤلِّفه مُحدِّثٌ، مؤرِّخٌ، إخباريٌّ، فقيهٌ، شافعيٌّ، جوَّالٌ، كثير الأسفار في طلب العلم وتحصيله، والوقوف على نوادره. أَلَّف كتباً كثيرةً حساناً، وقفتُ على «ثَبَتِهِ» وأفدتُ منه، وهو جليلُ القدرِ جدًّا، كما وقفتُ علىٰ اختصاره للضَّوءِ اللاَّمع، فيه بعض الزِّيادات، وكتابه «عُيُونُ الأَخْبَارِ فيمَا وَقَعَ لجَامِعه في الإِقَامةِ والأَسْفَارِ» أرَّخ فيه ما بين سنة ٩٠٧ـ٩٣٥هـ وتذكرة تُعرف بـ«سَفِيْنَةِ نُوحٍ» رأيتُ الجُزء الثَّاني والعشرين منها دونَ سواه.
أخبارُهُ في الكواكب السَّائرة: ٢/ ٢٢٤، وشذرات الذهب: ٨/ ٢١٨، وأعلام النُّبلاء: ٥/ ٤٨٠.

واسم شرحه: **(الانتقاء شرح الموطأ)**

لم أقف عليه.

٦٩ـ شَرْحُ عُمَرَ بن عليّ بن يُوسف العُثمانيِّ الرِّيفيِّ الوَرْيَاغليِّ (ابنِ الزَّهراءِ) (ت بعد ٧١٠هـ)

لم أقف علىٰ أخباره، نقلتُ اسمه هٰكذا كاملاً عن فهرس خزانة القرويين، ودَليلِ مَخطوطات دار الكُتُب النَّاصريَّة بتمكروت بالمغرب إعداد الأستاذ محمد المَنوني حفظه الله تعالىٰ. أَلَّفَ ابنُ الزَّهراء: «أنوار أُولي الألباب باختصار الاستيعاب» نُسخته في الخزانة العامة بالرباط رقم ٢٣٢٤، والثاني منه في المكتبة الوطنية بمدريد و«ترتيب المسالك لرُواة مالك» نسخته في مكتبة ابن يوسف بمراكش.

واسم شرحه: **(المُمَهِّدُ الكَبِيْرُ)**

والكتابُ علىٰ اسمه كبيرٌ جدًّا يقع أصلُهُ في واحدٍ وخَمسين سفراً. والسِّفرُ: المُجَلَّدُ لا الجُزْءُ الحديثيُّ كما يُفهم منه؛ فالجزء (الخَمسون) منه موجودٌ، ويقع في (١٤٤) ورقة بخطٍّ أندلسيٍّ دقيق، وبذٰلك تُدرك ضَخَامةَ الكتابِ، ومن الكتاب أجزاءٌ متفرِّقةٌ في مكتبات المغرب بخَطِّ مؤلِّفه. ويظهر أنَّ أصلَها في القَرَوِيِّين، ثم تفرَّقت. وذكر في تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٣/ ٢٧٧ (التَّرجمة العَربيَّة) باسم (العهد. . .) والصَّواب ما ذكرته هُنا، وجاء فيه أيضاً: (ابن الزَّهْرَاوِيِّ)؟! وهو خَطَأٌ ظاهرٌ. وكَتَبَ الأُستاذ محمد المنوني ـ حفظه الله ـ مقالاً في مجلة دار الحديث الحَسَنِيَّة للعدد الثالث ص٨٠ـ٨١، عن شرح ابن الزَّهراء هذا وأماكن وجود أسفاره الباقية. جزاه الله خيراً.

٧٠ـ شرحُ عُمر بن مودي الفلاني (؟)

لا أعرفُ شَيْئاً عن حالِ مؤلِّفه.

واسمه: **(كشف الغِطَا عن معاني ألفاظ المُوطَّأ)**

ولم أقفْ عليه[1]، وقد طلبتُ نُسخةً منه لكنَّها لم تَصلني حتَّى الآن، وعندَ الوُقُوفِ عليه قد تُخْتَلِفُ جهةُ الحديثِ، لَعلِّي أتمكن من ذلك قبل طبع هذه المقدَّمة، نُسخته الوحيدة ـ فيما أعلم ـ في المكتبة الوَطنيَّة

(١) وصلتني منه نسخةٌ بعدَ طبع الأُصُول، فإذا هي الجزءُ الأول من الكتاب فقط، يشتمل علىٰ ابتداء «الموطأ» وينتهي بكتاب «الرَّضاع» ويبدأ الجزء الثاني بكتاب «البيوع» كما أشار إليه في نهاية النسخة، وهي نسخة بخط مؤلفها وهو متأخرٌ ينقل عن شرح الزُّرقاني (ت ١١٢٢هـ) وهو عديمُ الفَائدةِ، خطُّه إفريقيٌّ حديث.

بباريس رقم: ٣٩ [٥٤١٤]

٧١ـ شَرحُ عِيَاضِ بن مُوسَىٰ اليَحْصُبِيِّ (ت٥٤٤هـ)

مؤلِّفه عَلَمٌ مشهورٌ. أخبارُهُ كثيرةٌ، منها في قَلائد العقيان: ٢٢٢، والصِّلة: ٢/ ٤٥٣، وبغية المُلتمس رقم: ١٢٦٩، وإنباه الرُّواه: ٢/ ٣٦٣، والتَّكملة: ٦٩٤، ومعجم ابن الأبَّار: ٣٠٦، ووفيات الأعيان: ٣/ ٤٨٣، وسير أعلام النُّبلاء: ٢٠/ ٢١٢، والإحاطة: ٤/ ٢٢٢، والمَرْقَبَة العُلياء: ١٠١، والدِّيباج المُذهب: ٢/ ٤٦، والنُّجوم الزَّاهرة: ٥/ ٢٨٥، والشَّذرات: ٤/ ١٣٨. وألَّفَ المَقَّرِيُّ ـ رحمه الله ـ في أخباره كتاباً حافلاً مَشهوراً اسمه «أزهار الرِّياض في أخبار عياض» وهو مطبوعٌ مشهورٌ.

اسمُ شَرحِهِ: (**مَشَارِقُ الأَنْوَارِ علىٰ صِحَاحِ الأَخْبَارِ**)

وهو كتابٌ لا يَخصُّ «المُوطَّأ» وحده، بل هو شرحٌ للغَريب المُشكل من مبهمات الأسماء والألفاظ الواقعة في «صحيح البُخاري» و«صحيح مُسلم» و«المُوَطَّأ» ولما كان «المُوَطَّأ» من بين هذه الكُتُب الثَّلاثة وكانت ألفاظُهُ مشروحةً فيه رأيتُ أن يَدْخُلَ في شروح المُوَطَّأ، ولو لم يكن مختصًّا به. ولـ«المَشَارِقِ» عندَ المالكيَّة شأنٌ عظيمٌ فهو بمثابة «تهذيب الأسماء واللُّغَاتِ» عند الشَّافعية، و«المُطْلِعِ على أَبَواب المُقْنِعِ» عند الحنابلة و«طلبة الطَّلبة» عند الحَنَفِيَّة، وإن كانت هذه الكتب تَخدمُ الفِقْه، وهي له أكثرُ نفعاً في هـٰذا المجال من «المَشَارِقِ» الذي يُصَنَّف في مجموعة (غريب الحديث) أكثر مما يصنّف في غرائب الفقهاء. وقد تنبَّه العُلَمَاءُ لأهمِّية الكتاب، ونشر عدة نشرات، لكنَّه لم يَحْظَ بالعناية اللاَّئقة بأمثاله من كتب التُّراث، فلم يخرّج الكتاب ويُحقَّق على نُسخٍ خطيَّةٍ

موثَّقةٍ، ولم يذيَّل بتعليقاتٍ نافعةٍ، ولم يوضع له من الفهارس ما يخدم نَصّه، ويبرز ما اشتمل عليه من الكُنُوزِ والذَّخائر. ولـ «المَشَارِق» كثيرٌ من النُّسخ الجيِّدة الموثَّقةِ، منها نسخةٌ في كوبرلي بتركيا رقم ٤٣٢ (الجزء الأول)، ورقم ٤٣٣ (الجزء الثاني)، ورقم ٤٣٤ (الجزء الثالث). وفي خزائن الرِّباط والقرويين وتطوان، والسَّعيدية بالهند، وخدا بخش بالهند أيضاً، والجزائر، والاسكوريال وغيرها، وقد أحصيتُ منه ما يزيدُ على ثلاثين نسخة موزَّعةٍ في مكتبات العالم، ويكفي المحقِّقُ منها ثلاثَ نسخٍ جيِّدة موثَّقة. وقد اعتَنَىٰ العُلماءُ ـ قديماً ـ بالكتاب عنايةً كبيرةً:

٧٢ـ فاختصره وزاد عليه: إبراهيمُ بن يُوسف بن قُرْقُول الحَمْزِيُّ (ت ٥٦٩هـ)

واسمه: (**مَطَالع الأنوار**)

له نسخٌ كثيرةٌ أقدمها في خزانة القرويين، مكتوبةٌ سنة ٦٣٢هـ، وفي مكتبة كوبرلي نسخةٌ مكتوبةٌ سنة ٦٤٢هـ في مجلدين. . . وغيرهما.

٧٣ـ واختَصَرَ (المَطَالعَ) المذكورَ: محمودُ بن أحمد المعروف بـ«ابنِ خَطيبِ الدَّهْشَةِ» (ت ٨٣٤هـ).

واسمه: (**تَهذيبُ المَطَالعِ**)

منه نسخةٌ كتبت قبل وفاة المؤلِّف بزمنٍ، وذلك سنة ٨١٤هـ، ولا أدري فلعلَّها بخط مؤلِّفها في مكتبة البلدية بالإسكندريَّة، والكتابُ في عدة أجزاء فهو قد هذَّب وزادَ وأفاد، وأضاف من الفوائد والنُّقُول ما لا يخطر ببالٍ. وللكتاب نسخ خَطيَّة جيِّدة. ولمَّا رأىٰ مؤلِّفه أنَّه قد وسَّعه وتجاوز به الحدَّ ثُمَّ بدا له أن يختصرَهُ، ففعل.

٧٤ـ واختَصَرَهُ المُؤلِّفُ وسَمّىٰ المُختَصَرَ:

(التَّقريبَ في علم الغَريب)

منه نسخ في جامعة ييل بالولايات المتحدة الأمريكية، وأخرى في دار الكتب المصريَّة. . . وغيرهما.

٧٥ـ واختَصَرَ (المَطَالِعَ) لابن قُرقُول المَذْكُور أيضاً: ركنُ الدِّين أحمد بن محمد بن عبدالمُؤمن الحُسَامِيُّ القَرْمِيُّ أو القُرَيْمِيُّ (ت ٧٨٣هـ).

وسمَّاهُ: (مُنْتَخَبَ المَطَالِعِ)

صنَّفه سنة ٧٥٧هـ، منه نسخة في مكتبة توبنجن ٣١/ ٢.

٧٦ـ واختَصَرَ (المَطَالِعَ) لابنِ قُرقُول المذكور أيضاً: أبومحمَّد عبدُالعَزيز العصَّارِيُّ (؟)

واسمه: (مُشْكِلُ الصَّحِيْحَيْنِ)

منه نسخة في مكتبة كوبرلي بتركيا منسوخة سنة ٧٥٨هـ، وأخرى في مكتبة فيض الله بتركيا أيضاً رقم ٢٥ [٥٣٧].

٧٧ـ ونَظَمَ (المَطَالِعَ) محمَّدُ بن محمَّد المَوْصِليُّ (ت ٧٧٤هـ)

واسمه: (لوامع الأنوار نظم مطالع الأنوار)

نُسخه كثيرة جدًّا، من أهمِّها وأقدَمِها نسخةٌ في المسجد الأقصى كتبت سنة ٧٤٥هـ قبلَ وفاته بدهرٍ، ولا أدري فلعلها بخطِّه، وفي جامعة ييل بالولايات المتحدة الأمريكية نسخة كتبت سنة ٧٦١هـ قبل وفاته أيضاً، وفي دار الكتب المصريَّة نسخة كتبت سنة ٧٨٢هـ، وفي الجزائر نسخة كتبت سنة ٨١٠هـ، وفي المكتبة الأزهرية نسختان؛ إحداهما كتبت سنة ٨٣٤، والأخرى كتبت سنة ٨٧٦هـ وغيرها كثير، أوله هكذا:

قَالَ مُحَمَّدٌ فَتىٰ مُحَمَّدِ   الشَّافِعِيُّ المَوْصُلِيُّ البَلَدِ

الحَمْدُ لله عَلَى نَعْمَائِهِ   حمداً يَضُوعُ المِسْكُ من أَرجائه

وبعد أن ذَكَرَ الصَّلاة والسَّلام على النَّبيِّ ﷺ قال:

وَبَعْدُ فالحَديْثُ بحْرٌ زَاخِرٌ   تُلْفَىٰ بِهِ الجَوَاهِرُ الفَواخِرُ

لاسِيَّمَا المُوَطَّأُ المُوَطِّيءُ   سَبِيْـلَ عِلْـمٍ فَضْلُـهُ يُبَـدَّأُ

وَالجَامِعُ الجَامِعُ كُلَّ فَضْلِ   ذَاكَ البُخَارِيُّ عَدِيْمُ المِثْلِ

ثُمَّ كِتَابُ مُسْلِمِ المُسَلَّمُ   لَـهُ مَـعَ التَّـأَخُّـرِ التَّقَـدُّمُ

ثم قال:

وَكَانَ فِي عُلُوْمِهَا قَدْ صُنِّفَا   مَا فِيْهِ مِنْ دَاءِ الجَهَالَةِ الشِّفَا

مِثْلُ المَشَارِقِ إِلَىٰ المَطَالِعِ   لَكِنَّـهُ يُضْجِـرُ لِلْمُطَـالِـعِ

فِي عَصْرِنَا هَـٰذَا فَكَيْفَ الدَّارِسُ   لَهُ وَرِبْعُ العِلْمِ عافٍ دَارِسُ

فاخْتَرْتُ أَنْ أَنْظِمَ لي عُيُونَهْ   وانْتَقِـيْ أَبْكَـارَهُ لا عُـوْنَـهْ

وَلَمْ أُخِلَّ بغَرِيْبٍ يُشْرَحُ   وَاسْمٍ يقَيَّدُ ومَعْنًى يُوضَحُ

مَالَمْ يَكُنْ في غَايَةِ الوُضُوْحِ   ظَـاهِـرُهُ يَلُـوْحُ كَـالْمَشْـرُوْحِ

وَقَالَ في آخِرِهَا:

وَهَـٰذَا خَيْرُ النَّظْمِ مَا لَمْ يَسْبِقِ   إِلَيْـهِ سَـابِـقٌ وَلَمَّـا يَلْحَـقِ

كَمُلَ يَوْمَ الأَحَدِ المِكَمِّلِ   رَابِـعَ عِشْـرِيْـنَ رَبِيْـعِ الأَوَّلِ

سَنَـــةَ أَرْبَـــعٍ وَأَرْبَعِيْنَـــا   مِـنْ بَعْـدِ سَبْعِمـائـةٍ سِنِيْنَـا

ثُمَّ قَالَ:

كَتَبَهُ نَاظِمُهُ ابْنُ المَوْصِلِيْ   عَلَىٰ طَرِيْقُ ابن هِلاَلٍ أَيْ عَلَيْ

خَامِسَ عَشْرِشَهْرِ شَوَّالٍ سَنَهْ   خَمْسٍ وأَرْبَعِيْنَ مَع سَبْعِمِئَهْ

فَالحَمْدُ للهِ عَلَىٰ مَا جَمَعَا   لِيْ مِنْ فُنُونٍ قَلَّ أَنْ تَجْتَمِعَا

٧٨ـ شرحُ عيسى بن دِيْنَارٍ (ت ٢١٢هـ)

مؤلِّفه أخو عبدالرَّحمـٰن بن دينار، وهو عالمٌ أندلسيٌّ، من بيت الرِّواية قال ابنُ الفَرَضِيِّ: «كانت الفَتْوَىٰ تدورُ عليه بالأندلس، ولا يتقدَّمه أحدٌ، وكان صالحاً، ورعاً». أخباره في: ترتيب المدارك: ٤/ ١٠٥، وتاريخ علماء الأندلس: ٣٣١، وجذوة المقتبس: ٢٩٨، وبغية الملتمس: ٤٠٢، وغيرها.

ـ ولا أعرفُ لشرحه اسماً يَخُصُّه، ذكره القاضي عياضٌ في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٣، وعنه في سير أعلام النُّبلاء: ٨/ ٧٧ في ترجمة الإمام مالك ـ رحمه الله ـ. وفي مكتبة القَيْرَوَان بتُونس منه نسخةٌ، خمسُ قطعٍ ضمن مجموعٍ نادرٍ هناك، ولا أعلمُ ما اشتمل عليه من أصل الكتاب؛ لأني لم أطلع عليه.

٧٩ـ شرح أبي القاسم العُثماني (ت ؟).

لم أستطع التَّعرف على مؤلِّفه، وهو قَدِيْمُ الوَفَاةِ مذكورٌ في ترجمة أبي القاسم عبدالرَّحمـٰن بن عبدالله الجوهريِّ ت ٣٨٥هـ السَّالفِ الذِّكر في شُيُوخِهِ، وهو مصريٌّ مثلُهُ.

واسم شرحه **(غريب الموطَّأ)**

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٣، والحافظ الذهبي في سير أعلام النُّبلاء: ٨/ ٧٧. في ترجمة الإمام مالك رحمه الله.

٨٠ـ شرحُ مالكِ بن يَحيىٰ بن وَهِيْبٍ الأَزْدِيِّ الأَنْدَلُسِيِّ (ت ٥٢٥هـ)

ـ مؤلِّفه عالمٌ، أندلُسيٌّ، أشبيليٌّ، سكن مراكش، ومات بها. قال الضَّبِّيُّ:

«فقيه، حافظٌ، مشهورٌ، حسن الخَطِّ». قال ابن بشكوال: «أحدُ رجال الكمال والارتسام بمعرفة العُلُومِ على تَفَارِيْعِهَا وأبوابِهَا، إلاَّ أنَّه كان أضنَّ النَّاسِ بها» وفي الهامش: «وقد ذكرتُهُ في «طَبَقَاتِ المُحَدِّثين» وذكرت مناقبه وتآليفه». وذكر المَقَّرِيُّ في «نفح الطِّيب» مالكاً وأنشد له أبياتاً رقيْقَةً وقال: «هو أشبيليٌّ، وكان من أهل الفَلسفةِ كما في «المُسْهِبِ». وقال: وهو فيلسوفُ المَغربِ، ظاهرُ الزُّهدِ والوَرَعِ، استدعاه من أشبيليَّة أميرُ المُسلمين عليُّ بن يوسف بن تاشفين إلى حضرة مراكش، وصيَّره جليسَهُ وأنيسَهُ، وفيه يقول بعضُ أَعدائِهِ:

دَوْلَـةٌ لابـنِ تَـاشفيـنَ عَلـيٍّ   طَهُرَتْ بالكَمَالِ من كُلِّ عَيْبِ
غَيْرَ أنَّ الشَّيطَان دَسَّ إِلَيْهَا   مِنْ خَبَايَاه مَالِكَ بنَ وَهِيْبِ

وعليُّ بنُ يُوسف بن تاشفين تُوفي سنة ٥٣٧هـ. وذكر القاضي عياض مالكاً في «الغُنية»في موضعين ذكره في ترجمةابن الحصَّار، فقال: «سمع من أعيان الشُّيوخ، وذكر منهم مالكاً هذا. ومرة أخرى ذكره في ترجمة موسىٰ بن أبي تَليدٍ قال: «وكتب من قوله للفقيه مالك بن وهيب». أخبارهُ في: بُغية المُلتمس: ٤٦٤، والمُعجب: ١٨٥، وأخبار المهدي بن تومرت: ٢٧، والغُنية: ١٠٧، ١٩٦، ونفح الطِّيب: ٣/ ٤٧٩.

واسم شرحه: **(التَّبْصِيرُ في اختصارِ التَّمهيد)**

ذكره في «بُغية المُلتمس» وقال: «اختصر كتاب «التَّمهيد» لأبي عُمر ابن عبدالبرِّ اختصاراً حَسَناً، أجاد فيه، وسمّى مختصره كتاب «التَّبصير» وجعله على التَّراجم، وهو كثيرُ الفائدةِ».

٨١ـ شرح محمَّدِ بن أحمد بن إدريس الشَّرِيْفِ الإسْمَاعِيلِيِّ العَلَوِيِّ (ت ١٣٦٧هـ)

ـ مؤلِّفه من الأسرة العلويَّة المشهورة بالمغرب، ولاه المولى يوسفُ منصبَ القَضَاءِ في زرهون[1]، ثُم في فاس، ثُم في مِكْنَاس، وفيها تُوفي. وله مؤلفاتٌ كثيرةٌ. أخباره في: مُعجم المَطبوعات المغربيَّة: ٢٤٧، والأعلام: ٦/ ٢٤.

واسمُ شرحهِ (تَعليقٌ على المُوَطَّأ)

لا أعرف الآن عنه شَيْئًا.

٨٢ـ شَرحُ محمَّد بن أحمد بن أَسِيْدٍ[2] التَّمِيْمِيِّ المعروف بـ«ابن أبي صُفْرَةَ» (ت٤١٦هـ) أخو المُهلَّب الآتي إن شاء الله.

ـ مؤلِّفه قَيْرَوَانِيٌّ، أخذَ عن الأَصْيلِيِّ، قال القاضي عياضٌ: «وكان من كبار أصحابه» سمع منه أخوه المُهلَّبُ. أخباره في: ترتيب المدارك: ٢/ ٧٥٢. مقتضبة جدًّا، وسنة وفاته عن شجرة النُّور.

اسمُ شرحه: (شرحُ المُلَخَّص للقَابِسِيِّ)

قلنا فيما مضىٰ: إنَّ مُلَخَّصَ القابِسيِّ تلخيصٌ لرواية ابن القاسم للموطأ. ذكر هذا الشَّرح القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٤، وعنه في سير أعلام النُّبلاء للذَّهبي: ٨/ ٧٩، وفي ترجمته قال القاضي: «وله شرحٌ في اختصار مُلَخَّص أبي الحَسَن القَابِسِيِّ».

٨٣ـ شَرحُ محمَّد بن أحمد بن أبي بكر بن فَرْحٍ القُرْطُبِيِّ (ت ٦٧١هـ)

ـ مؤلِّفه الإمامُ، المفسِّرُ، المشهورُ، العالمُ، صاحبُ «الجامع لأحكامِ

---

(١) الأولىٰ معجمة، والثانية مُهملةٌ.

(٢) لعلها «أُسَيِّدٌ» فالَّذِي في بني تَمِيْم أُسَيِّدُ بن عمرو بن تميمٍ. يراجع: جمهرة النَّسب لابن الكلبي: ٢٦٨، وجمهرة أنساب العرب لابن حزمٍ: ٢١٠.

القُرآن» المعروف بـ«تَفْسير القُرطبيِّ» أصلُهُ من الأَنْدلُسِ، ورحلَ إلى المَشرق، وسكنَ صعيدَ مصر. أخباره في: الذِّيل والتَّكملة: ٥/ ٥٨٥ ترجم له قَبل وفاته، لذا قال: «كان حيًّا سنة ٦٥٨هـ» والوَافي بالوَفيات: ٢/ ١٢٢، وغاية النِّهاية: ٢/ ٨، والدِّيباج المذهب: ٢/ ٣٠٨.

واسمُ شَرْحِهِ **(التَّقريبُ لكتابِ التَّمهيد)**

وهو من أجود اختصاراته وأتقنها، مفيدٌ إلى الغاية، جاءَ في هامش نُسخةِ الأصل من كتاب «الذَّيل والتَّكملة» للمُراكِشي: «واختَصَرَ «التَّمْهيدَ» وزاد فيه زيادات مناسبة، وتكلَّم على الآثار في خَمْسَةِ أَسْفارٍ».

أقولُ ـ وعلىٰ الله أعْتَمِدُ ـ: الموجودُ منه بفاس في مكتبة القرويين نسختان رقم (٥١٩)، (٥٢٣) ولا أدري هل هما نسختان مختلفتان أو هما جزآن لنُسخةٍ واحدةٍ، لم أطلع عليه.

٨٤ـ شَرْحُ محمَّد بن أحمد بن خَلَف التُّجِيْبِيِّ المَعروف بـ«ابنِ الحَاجِّ» (ت٥٢٩هـ)

مؤلِّفه عالمٌ، فاضلٌ، أندلسيٌّ، كان قاصياً في قُرطبة، وكانت الفتوىٰ تدور عليه في وقته، استعفىٰ عن القَضَاءِ، ثم طُلب منه القَضَاء فامتنعَ فأجبر عليه، طُعِنَ وهو ساجدٌ في صلاة الجُمُعةِ طعنةً بحديدةٍ أودت بحياته، رحمه الله. وقَتَلَ العامَّةُ قاتِلَه بالحالِ. قال ابنُ بشكوال: «وكان معتنياً بالحديث والآثار، جامعاً لها، مقيِّداً لما أشكلَ من معانيها، ضابطاً لأسمائها ورجالِهَا ورواتِهَا، ذاكراً للغريبِ والأنسابِ، واللُّغةِ والإعرابِ، وعالماً بمعاني الأشعار، والسِّيرِ والأخبارِ، قيَّدَ العلم عمره كله، وعُنِيَ به عناية كاملةً، ما أعلمُ أحداً في وقته عُنِيَ به كعنايتِهِ. قرأتُ عليه، وسَمِعْتُ، وأجازَ لي بخطِّه». **أقول**: مُؤَلَّفُهُ في «نَوَازِلِ الأَحْكَامِ» مشهورٌ بالأندلس. أخباره

في: الصِّلة: ٥٨٠، والغُنية: ٤٧، والمُعجم: ١١٤، والوافي بالوَفَيَات: ٢/ ٩٤، وشذرات الذَّهب: ٤/ ٩٣، وأزهار الرِّياض: ٣/ ٦١، ٩٦، ١٠٢.

لا أعرف لشرحه اسماً يخصُّه إنَّما قال القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٤: «وكان شيخنا القاضي أبوعبدالله بن الحاج قد ألَّفَ في شرحِهِ تأليفاً كبيراً.» ويراجع سير أعلام النُّبلاء: ٨/ ٨٧.

٨٥ـ شرحُ محمَّد بن أحمد بن خليل بن سَعَادَةَ الخُوَيِّيِّ النّحوِيِّ (ت ٦٩٣هـ)

ـ مؤلِّفه مُحَدِّثٌ، فَقيهٌ، شَافِعِيٌّ، دِمَشْقِيٌّ، حسنُ الاعتقادِ، من مُحِبِّي شيخ الإسلام تقيِّ الدِّين أحمد بن تَيْمِيَّة الحَرَّانِيِّ ـ رحمهما الله ـ كان إلى جانب معرفته بالحديثِ والفقهِ نحَويًّا بارعاً، لديّ نسخةٌ من شرحه (فُصُول ابن مُعطي) في النَّحْوِ بخطٍّ يده ـ رحمه الله ـ في مجلّدٍ ضَخْمٍ في غاية الإفادة، وله في الحَديثِ سَمَاعٌ ورِوَايةٌ. كان قاضياً في حَلب فأصبحَ ـ كما يَقُولُون ولاَ أَقُولُ ـ قاضياً للقُضَاةِ في دمشق. قال الصَّفَدِيُّ: «سمع منه ابن الفَرَضِيِّ. والشَّيخ جمال الدِّين المِزِّي، والبَرْزَالِيِّ. أقولُ: من تلاميذه الذَّهبي ـ وذكره في مُعجمه ـ وأبوحيَّان الأندلسي. أخباره في: معجم الذَّهبي: ٢/ ١٤٤، والوافي بالوفيات: ٢/ ١٣٧، وفوات الوفيات: ٣/ ٣١٣، وشذرات الذهب: ٥/ ٤٠٢.

واسم شرحه: (**شرح المُلَخَّص**)

قال ابنُ شَاكرٍ ـ رحمه الله ـ «وشَرَحَ أوائلَ «المُلَخَّص» للقابِسِيِّ خَمْسَةَ عَشَرَ حديثاً في مُجلَّدٍ» وقال الصَّفديُّ: «قال الشَّيخُ شمس الدِّين: فلو تمَّ هذا لكان أكبرَ من «التَّمهيد» وأَحْسَنَ».

ـ شَرحُ محمدٍ حَبِيْبِ الله = شرح محمد بن عبدالله

٨٦ـ شرحُ محمَّدِ بن الحَسَنِ بن مَخْلُوفٍ الرَّاشِدِيِّ المَزِيْلِيِّ التِّلِمِسَانِيِّ (ت ٨٦٨هـ)

مؤلِّفه شُهر ـ كأبيه ـ بـ«أبركان» ومعناها باللُّغة البربريَّة: الأسود وترجمته مختصرة جدًّا مع أنَّ له تآليف جليلةً، منها ثلاثة شروح على «الشِّفاء» للقاضي عياض أثنى عليها الشَّريف التِّلمساني في مقدمة شرحه وهو معاصره، ووصف مؤلِّفها بالعَلَمِ والحَافظِ، وأكبرُها اسمه «الغنية»، وضبط رجال بعض كتب السُّنة منها: «الزَّنْدُ الوَارِي في ضَبْطِ رجال البُخاري» و«فَتح المُبهَمْ في ضَبْطِ رجال مُسلِمْ» ولا نعرفُ عن سيرته شيئاً غير ذلك، وذكر التُّمبكتي والدَه في نيل الابتهاج: ١٦١، ولم يذكر في تَرجمته ما يُفيد شيئاً يدلُّ على أنَّه من أهلِ العلمِ، واقتَصَرَ على أنَّه من شُيُوخِ الصُّوفيَّةِ المُبتدعةِ سامحه الله وعفا عنا وعنه وأطال بذكره لذلك.

اسمُ شرح محمَّدٍ (المَشْرَعُ المُهيَّا في ضَبْطِ مُشكلِ رجَال المُوَطَّا)

ولم يخله من تفسير بعض الألفاظ... لذا ذكرتُهُ

وكتُبُه الثلاثة في ضَبط رجال كُتُب (البُخاريِّ) و(مُسلِمٍ) و(المُوَطَّأِ) في مجلَّدٍ عدد أوراقه ١٢٧ ورقة في مكتبة الرِّباط رقم ٩٧ (ك) وعنه نسخة مصورة في معهد المخطوطات بالقاهرة رقمها (٢٠٢٢) تاريخ ويترجَّحُ أنَّها بخطِّه رحمه الله. وهو خَطٌّ مَغربيٌّ أنيقٌ.

٨٧ـ شرحُ محمَّدِ بن خَلَفِ بن مُوسَىٰ القُرْطُبِيِّ الأَنْصَارِيِّ (ت ٥٣٧هـ)

ـ مؤلِّفه أندلسيٌّ، سكنَ قُرطُبة، وكان من عُلماء الكلام، أشعريَّ الاعتقاد، له «النُّكت والأمالي في الرَدِّ على الغَزَالي» مع أنَّه كان مُعجباً به

وفيه يقول:

حُبَّ جَبْرٍ يُكْنَىٰ أباً للمَعَالي هُوَ دَيْنِيْ فَفِيْهِ لاَ تَعْذِلُوْنِي
أَنــا واللهِ مُغْــرَمٌ بِهَــوَاهُ عِلِّلُوْنِي بِذِكْرِهِ عَلِّلُوْنِي

هذا قَولُهُ ـ عَفَا اللهُ عنه وسَامَحَهُ ـ أَمَّا أنا فدِيْني ودَيْدَنِي واعتِقَادي محبَّةُ اللهِ جلَّ ذِكرُهُ، ثم محبَّة رسوله ﷺ عليهما أَحْيَا، وعليهما أموتُ، وعليهما أرجو أن أُبعثَ يومَ القِيَامة إن شاءَ الله. رأيتُ رَدَّه على الغَزَالي مصوراً عند بعض أصدقائي أُنسيته الآن، ولا أدري من أينَ هو؟ وله ردٌّ على أبي الوليد ابن رُشْدٍ، ومؤلفاتٌ أخرىٰ مفيدةٌ. أَخبارُه في التَّكملة: ٢/ ٤٣٩، والذَّيل والتَّكملة: ٦/ ١٩٣، وتاريخ الإسلام للذَّهبي: ٤٥١، والوافي بالوفيات: ٣/ ٤٦، والدِّيباج المُذهب: ٢/ ٣٠٢.

واسمُ شرحه: (**مُشكل ما وقع في الموطَّأ وصحيح البخاري**)

قال ابن عبدالملك المُراكشي: «وكان قد شرع في تصنيفه عام ثمانية عشر وخمسمائة في شوَّال [. . .]، وبلغ بالكلام فيه إلى النُّكتةِ الرابعةِ والخمسين لتسعٍ خلون من صفر [سنة] تسع عشرة، ثم قطعت به قواطع من المرض مختلفة وعلل جمَّة، ومطالعة كتب طِبِّيَّةٍ في مُعالجة العين لرُؤيا رآها كان يقال فيها: أَلِّفتَ في نور البصيرة فألف في نور البصر تَنفع وتنتفع، فأضرب عن إكمال النُّكت وأقبل على تأليفه النافع في مداواة العين، وهو كتابٌ جمُّ الفائدة، ثم أخطر الله بباله إكمال النُّكت في مستهلِّ ربيع الأول سنة ست وثلاثين خمسمائة فأكملها يومَ السَّبت لخمسٍ بقين من جُمَادَىٰ الآخرة من العام.

٨٨ـ شرحُ محمد بن خلف القُرْطُبِيِّ (ت ٥٥٧هـ)

واسمُ شرحه: **(الدُّرة الوُسْطَىٰ في مُشكل المُوَطَّأ)**

كذا ذكره بروكلمان في تاريخ الأدب العربي: ٣/ ٢٧٧ (الترجمة العربيَّة) وذكر نسخته الوَحيدة ـ فيما أظن ـ في المتحف البريطاني بلندن رقم ١٩١، وقد تفضَّل أخي الكريم الدُّكتور عبدالله بن حَمَد المُحارب الأُستاذ الآن بجامعة الكُويت فزوَّدني بنُسخة مصورَّة عنها أُسجل له هنا ـ ودائماً ـ شكري وامتناني جزاه الله عنِّي وعن العِلم خيراً. وبعد الاطلاع على النُّسخة وقراءتها تبين لي أنَّها هي الكِتَابُ السَّابقُ للمؤلِّفِ السَّابق أيضاً، وإنَّما يأتي الاختلاف من أمرين:

أحدهما: سنة الوفاة التي أخطأ فيها بروكلمان وجعلها سنة (٥٥٧هـ).

والآخر: عنوان الكتاب حيث جاء في المصادر (مشكل ما وقع في الموطأ وصحيح البخاري) والصَّحيح أنَّ هذا مضمون الكتاب وموضوعه، وعنوانه: (الدُّرة الوُسطَىٰ...). وأمَّا الذي جَعَلني أشكُّ أنَّه لعالمٍ آخرَ أَنَّ بُروكلمان لم يذكر إلاَّ اسمه واسم أبيه ثم نسبته (القُرطبي) وهذه النِّسبة صحيحةٌ، لكنَّه يُنسب أيضاً (الإِلْبِيْرِيُّ) وهو بها أشهرُ فلما فقدت ظننت أنه غيره.

وثمة إشكالٌ ثالثٌ: وهو أنَّ المؤلِّفَ ـ رحمه الله ـ لم يذكر أَنَّه على «صحيح البُخاري» أيضاً في مقدمته ـ وسأَتْلُوا عليك المقدِّمة إن شاء الله ـ وقد أَلَّفه في مشكل المعاني لا مُشكل الألفاظ اقتداءً بـ (مُشكل الحَديث لابن فَوْرَك) ولم يجعل له أبواباً ولا فُصولاً، وإنَّما جعله في نِكَاتٍ عدَّتها مائة نكتة، وخمسين نكتة ذكرها مُجملة في المقدمة، ثم بدأ في تفصيلها بتوسُّع كبير، ينقلُ فيها مذاهب الأشاعرة ويلحُّ عليها، ولو نقلَ مذاهب

السَّلف لكان أولى به رحمه الله وعفا عنه. ولكنْ «كلُّ إناءٍ بالَّذِيْ فيه يَنْضَحُ» هذا معتقده والله المستعان والله حسيبه.

قال في مقدمته: «قال الشَّيْخ محمد بن خَلَف الإلبيري القُرطبي وفَّقه الله تعالى بمنّه وكرمه: الحمد لله المبدىء المعيدِ، الفعَّالِ لما يُريد، المانِ على أوليائه بمعرفة وحدانيَّته بذَاته وصفاته... وصلَّى الله على محمد الصَّادق بآياته ومعجزاته، هذا ولما رأيتُ أَغْرَاضَ المُؤلِّفين، وألفيتُ مقاصِدَ المصنِّفين قد انقسمت في حديث رسول الله ﷺ إلى البحث عن الأسانيد واستنباط الفقه، وتفسير المذهب، ولم أُلْفِ أَحَداً من المُتَكَلِّمين أَلَّفَ في المُشْكِلِ منه كتاباً، ولا بوَّبَ فيه بَاباً، سِوَىٰ الشيخ أبي بكر محمد بن الحَسَن بن فَوْرَكٍ الأَصْبَهَانيِّ من أَئِمَّتنا ـ رضي الله عنه ـ فإنَّه قصدَ منه إلىٰ معنى واحدٍ ولم يزد عليه، ولا خرج منه ولا إليه... وإنِّي لَمَّا رأيتُ «مَوطَّأ مَالكِ بنِ أَنَسٍ» رضي الله عنه كثيراً ما يتناوله الكَهْلُ والصَّبِيُّ، والرَّاسِخُ والزَّكِيُّ، بحثت فيه على مائة نكتة وخمسين نكتة، كلها مشكلة تحتاج إلىٰ بيانٍ، وتفتقر إلى برهان... وجعلتها تحت هذا الكتاب الذي سميته «الدُّرة الوُسْطَىٰ في مُشْكِلِ المُوَطَّأ»... ولم أجد فيه الإشارة إلى ما ذكره المراكشيُّ من أنَّه قَطَعَ التَّأليفَ سنةَ تسعَ عشرةَ في النُّكتة الرَّابعة والخَمسين، لـٰكنْ وَجَدْتُ أنَّ نِهايةَ النُّكتةِ الرَّابعةِ والخَمسين نهاية السِّفرِ الأولِ من الكتابِ ولم يُخْتَمْ بتَاريخٍ واكتفَىٰ النَّاسخُ بقوله: «كمل السِّفرُ الأولُ بحولِ الله وقوته...» في الورقة ٨٠ ويليه في الورقة (٨١) بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على سيِّدنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه وسَلَّم تَسليماً قال الشَّيخُ أبوعبدالله محمد بن خلف الإلبيري... الكلام في

النُّكتة الخامسة والخمسين. . . ». وفي آخر النُّسخة سَجَّل النَّاسخ تاريخ نسخها، زمانه ومكانه واسم النَّاسخ، لكنَّه لم يتَّضح لتآكل النُّسخة واحتراق المداد وتداخل الأسطر، اتَّضح منه أنَّه نسخه في الثاني من ربيع أول عام عشر وثمانمائة بمدينة فاس على يد أبي عبدالله محمد بن الشَّيخ الصَّالح . . . أحمد بن عبدالرَّحيم» ويظهر أنَّه قُرِيءَ أيضاً على عالمٍ آخر. . . لم أتبين قراءته. ويقع في ١٨٣ ورقة من القطع الكبير، كلُّ صفحة ٢٩ سطراً، وفي وسط النُّسخةِ انقطاعٌ نبَّه النَّاسخ على وجود السَّقط وحدَّده بنحو من أربعين ورقة، وفي صفحاته الكثير من الطَّمس من احتراق المداد لتقادم النُّسخة مما يتعذر معه قراءة كثير منها. فلعلَّ ما ذكره المراكشي موجودٌ في النُّسخة التي اطلع عليها، أو هو مما يؤثر عن المؤلِّف من الأخبارِ دُون أن يدخلَ ويُسَجَّل في التَّأليف نفسه.

والدَّليلُ على أنَّه هو المُؤلِّف السَّابق أنَّه ذكر في هذا الكتاب ردّه على أبي المَعَالِي الجُويني في عدَّة مَباحث، وكذلك رَدّه على ابن رُشدٍ، قال في الورقة: ٨١ «وقد ذكرتُ من ذلك ما فيه كفاية حيث أوردته في الذي نقدته على محمد بن أحمد بن رُشْدٍ في الذي ذهب إليه في الاستواء في الجزء الأول من مقدماته». (وللحَدِيْثِ صِلةٌ ليس هذا موضعها).

ـ شرح محمَّد زكريا = شَرحُ زكريا بن يَحيىٰ

ـ شرح محمَّد بن سُحنون = شرحُ محمَّد بن عبدالسَّلام

٨٩ـ شرحُ محمد بن سعيد بن أحمد بن زَرْقُوْن الأَنْصَارِيِّ (ت ٥٨٦هـ)

ـ مؤلِّفه عالمٌ، أندَلُسِيٌّ، من أُسرة علمٍ، وزُهدٍ، ووَرَعٍ.

ـ فأبوه عالمٌ مترجمٌ مذكورٌ (ت ٥٢٠هـ).

ـ وابنه أبوالحُسين عالمٌ مُحَدِّثٌ، أَلَّفَ «الجَمْعَ بينَ الصَّحيحين»[1] وتوفي سنة (٥٨٦هـ).

قال ابنُ عبدِالملك المُراكشيُّ: ـ عن محمد بن سَعِيْدٍ ـ «كان محدّثاً، مسنداً، عاليَ الرِّواية، ثقةً، فقيهاً، مشاوراً، حافظاً». وبالغ في الثَّناءِ عليه، وذكرَ مؤلفاته ومنها «الجَمْعُ بين سُنَنِ أبي داود والتِّرمذيِّ» وكان من أجلِّ تلاميذ القاضي عياض سمع منه «الموطأ» ولازمه زماناً». أخباره في التَّكملة: ٥٤٠، والذَّيل والتَّكملة: ٦/ ٢٠٣، وتكملة المُنذري: ٢/ ٥٤٠، والعبر: ٤/ ٢٥٨، ودول الإسلام: ٢/ ٧٣، وسير أعلام النُّبلاء: ٢١/ ١٤٧، والوافي بالوفيات: ٣/ ١٠٢، وغاية النِّهاية: ٢/ ١٤٣.

و(زَرْقُوْنُ) ضَبَطَهَا ابنُ ناصرِ الدِّين في «التَّوضِيْحِ»: فقال: «هو بفتح أوله وسُكُون الرَّاءِ، وَضَمُّ القاف، وسُكُون الواو، وبعدها نُون، وذكر سبب التَّلقيبِ بذلك، فليُراجع من شاء ذلك هنالك.

اسمُ شرحه: (اختصارُ المُنْتَقَىٰ)

و(المُنْتَقىٰ) معروفٌ، وهو شرح أبي الوَليد سُليمان بن خَلَفٍ الباجيِّ، وقد تقدم، قال ابنُ عبدِالملك المراكشيُّ: «واختصر «المنتقى أنبلَ اختصارٍ».

٩٠ـ وللمُؤَلِّف نَفْسِهِ ابن زَرْقُوْن:

---

(١) ابنه أبوالحُسين محمَّد بن محمَّد بن سَعيد (ت ٦٢٢هـ) له كتاب «المُعَلَّىٰ في الرَّدِّ على المُحَلَّىٰ» وكتابه «الجمع بين الصَّحيحين مما يستدرك على كتاب «إتحاف القاري بمعرفة جهود العلماء على صحيح البخاري». أخباره في: التَّكملة: ٢/ ٦١٦، والذَّيل والتَّكملة: ٦/ ١٠٤، وسير أعلام النُّبلاء: ٢٢/ ٣١١، والشَّذرات: ٥/ ٩٦.

(الأنوار في الجَمْعِ بَيْنَ المُنتَقَىٰ والاستِذكار)

قَالَ عبدُالملكِ المُراكشيُّ: «وجَمَعَ بين «المُنْتَقَىٰ» [للبَاجي] و«استذكار ابن عبدالبَرِّ» وتمَّمَ فيه ما رأى تَتْمِيْمَهُ، واستدركَ ما اقتضىٰ نظره استدراكه ونبَّه على مواضع يجبُ التَّنبيه عليها . . .».

يَقُولُ الفَقِيْرُ إلى اللهِ تَعَالَىٰ عبدالرَّحمـٰن بن سُليمان العثيمين ـ عفا الله عنه ـ: يوجد من كتاب «الأنوار. . .» أَرْبَعُ قِطَعٍ لا أدري هل يَجتمعُ فيها نُسخةٌ كاملةٌ؟ وهي كالتَّالي:

ـ نسخةٌ في الأزهر رقم: ٤٢ حديث رقم ٣٠٣ يبدأ بباب الخُلْع وينتهى بباب القضاء لا أدري هل ترتيب أوراقها صَحيحٌ؟ وتشتمل على (٢٨٣ ورقة) وعَهدي بها قديم جدّاً يزيد على خمس عشرة سنة. وأَظُنُّ أَنَّ المكتوب على النُّسخة (جَوَامعُ الأنوار. . .) فهو في مذكراتي في حرف الجيم، ووقت كتابة المذكرات كنت لا أعرف إلاَّ هذه النُّسخة، وهي الجزء الثالث.

ـ ونسخةٌ في الخِزَانة العامة بالرِّباط في ١٤٥ ورقة الجزء الرَّابع.

ـ ونسخةٌ في مكتبة الأمبروزيانا بإيطاليا، كذا في الفهرس، ولم أطَّلعْ عليها ولا أدري أتامَّةٌ هي أم غير تامة؟!

ـ والنُّسخة الرَّابعة في مكتبة في حلب، لم أطلع عليها، وقد تكون النُّسخ أجزاءً تفرَّقت من نسخةٍ واحدة؟! وهذا ما أتمنَّاه؛ ليحصل بمجموعها نسخة.

٩١ـ شرحُ محمَّد بن سُليمان بن خَليفةَ، أبوعبدالله المَالِقِيِّ (ت ٥٠٠هـ).

ـ مؤلِّفه فقيهٌ، محدِّثٌ، مشهورٌ. كذا قال الضَّبيُّ. وقال ابن فرحون: وليَ قَضَاء بلده، وكان من أهلِ العلمِ والنَّظر، وألَّفَ كتاباً في شرح «الموطأ» وذكر وفاته سنة ٥٠٠هـ. وذكر الضَّبيُّ وفاته سنة (٤٩٩هـ). ترجمته في:

بغية المُلتمس: ٧٨، والصِّلة: ٢/ ٥٣٥، والدِّيباج المذهب: ٢/ ٢٤٣.

واسمُ شَرحه: (المُحَلَّىٰ)

ذكره القَاضي عياضٌ في تَرتيب المَدارك: ٢/ ٨٤، والحافظ الذَّهبيُّ في سير أعلام النُّبلاء: ٨/ ٧٨. قال ابن فَرحُون: «عُرِضَ على أبي المُطرِّف الشَّعبي فأمر أن يُجعلَ على الحَاءِ نُقطةٌ من فوق. قال: ولم ينفق هٰذا الكتاب عند النَّاسِ، ولا وقع منهم باستحسان».

أقولُ ـ وعلىٰ اللهِ أعتمدُ ـ: لا أعرفُ الآن له وجوداً.

٩٢ـ شرح محمَّدِ الطَّاهرِ بن عاشُور (ت ١٣٩٣هـ).

ـ مؤلِّفه من أفاضل الرِّجال في عَصرنا، أدركته، ولم يقدَّر لي رؤيته ـ وهو بلا شَكٍّ ـ من مَحاسِن العَصْرِ، ونَوادر الرِّجال. رئيسُ المُفتين المالكيِّين في تُونس، وشيخُ جامع الزَّيتونة بها. مولدُهُ ووفاته وتَعَلُّمُهُ وتعليمه في تونس. وهو شيخُ شيخِنا الأُستاذ الكبير محمد الحَبيب بن الخَوْجَة ـ حفظه الله تعالى ونفع بعلمه ـ عُيِّن سنة ١٩٣٢م شيخاً للإسلام، وهو من أعضاء المجمعين اللُّغويين في دمشق والقاهرة. خلّف مكتبةً حافلةً بنوادرِ المخطوطاتِ والمطبوعاتِ. وألَّفَ آثاراً جَلِيْلَةً. ترجمته في الأعلام: ٦/ ١٧٤.

اسمُ شرحِهِ: (كشفُ المُغَطَّىٰ)

صغيرُ الحَجم، عظيمُ النَّفعِ جدًّا، يغني عن المُجلَّدات، وفيه مقدمة مفيدة إلى الغاية (ط) في المكتبة التُّونسية للتَّوزيع بتونس، والشَّركةُ الوطنية للنَّشرِ والتَّوزيع بالجزائر سنة ١٩٧٦م.

٩٣ـ شَرْحُ محمَّد بن عبدالباقي بن يُوسف الزُّرْقَانِيِّ[1] (ت ١١٢٢هـ).

ـ مؤلِّفه عالمٌ، مصريٌّ، أزهريٌّ، مالكيٌّ. وكان والدُهُ عبدالباقي (ت ١٠٩٩هـ) كذلك. ألف والده شرحاً كبيراً لـ«مختصر خليل» في أربعِ مُجلَّداتٍ وغيره. ومحمَّدٌ المذكورُ له ترجمة في سلك الدُّرر: ٤/ ٣٢، والرِّسالة المستطرفة: ١٤٣، والأعلام: ٦/ ١٨٤.

واسمُ شَرحِهِ: (**أَنْوارُ كواكب نَهْجِ السَّالِكِ بمَزج مُوَطَّأ الإمام مالك**)

وقد طُبع سنة ١٣٥٥هـ باسم (شَرْحِ الزُّرْقَانِيِّ...) في أربع مُجلَّدات، فلعلَّ النَّاشرَ استطالَ عنوان الكتاب فعنون بمضمونه لئلا يقعَ في ما وقع فيه المؤلِّف من تتابع الإضافات. وهذا الشَّرحُ كغيره من شُرُوح أغلبِ المُتأخِّرين مأخوذٌ في جُملته من شَرح الجامع الصَّحيح للحافظ ابن حَجَر المَعروف بـ(فتح الباري) فرَحِمَ اللهُ الحافظَ ابنَ حَجَرٍ وأثابَه الجَنَّة بمنِّه وكرمه. وهذا الشَّرح مع تأخره كثيرُ النُّسخ جدًّا؛ فلعلَّه كان مُقَرَّراً على طلبةِ العلم من المالكية في الجامع الأزهر آنذاك، وفي المكتبة الأزهريَّة منه نسخٌ، فيها نسخةٌ كتبت في حَيَاةِ المؤلِّف سنة ١١٢٠هـ (هل هي بخطِّه؟) وفي أوقاف بغداد نسخة كتبت سنة ١١٢٢هـ في العام الذي ماتَ فيه، وفي المكتبة الأزهرية أيضاً ثلاث نُسخٍ مهمَّةٍ منه، كتبت بُعَيْدَ وفاته تواريخها كالتالي: ١١٢٣هـ، ١١٢٥هـ، ١١٢٨هـ وفي الأزهرية أيضاً نسخة كتبت سنة ١١٥٨هـ. أمَّا النُّسخ المتأخرة عن هذا التاريخ فحدِّث ولا حرج.

ـ ومما يَتَعَلَّقُ بهذا الشَّرح:

---

(١) الزُّرقاني بضمِّ الزاي منسوبٌ إلى (زُرْقَان) قرية بمصر من أعمال مُنُوف.

ـ شَرْحُ سُلَيمان بن محمَّد بن عبدالله العَلَويِّ (ت ١٢٣٨هـ) سلطان المغرب الآنف الذِّكر. فهو حاشية على شرح الزُّرقاني هـٰذا.

٩٤ـ وحَاشيةٌ مجهولةُ المؤلِّفِ في المكتبة العبَّاسيَّة بالبَصرةِ، ربَّما كانت هي نَفسها الحاشية السَّابقة؟! علماً بأنَّ للمتأخرين من أهل البَصرة والكُويت والأحساء والبَحرين. . . وغيرها من مناطق الخليج العربي تقليدًا لمذهبِ مالكٍ، ومن ثمَّ لهم عنايةٌ بالموطَّأ وغيره من آثار المالكيَّة.

٩٥ـ شرحُ محمَّد بن عَبدِالحَقِّ بن سُلَيْمَان اليَفْرُنيِّ[1] التِّلمسانِيِّ (ت ٦٢٥هـ)

مؤلِّفه من أعلام الأندلس والمغرب فاضلٌ من أهل تلمسان، وكان والده قاضيها، أخباره وآثاره كتبتها في مقدمة شرحه التَّالي.

واسمُه (**الاقتضاب في غريب المُوطَّأ وإعرابه على الأبواب**)

حققته منذ سنوات في مُجلَّدين وعرَّفتُ بالكتاب، وبمؤلِّفه تعريفاً نافعاً مفيداً إن شاء الله تعالىٰ. وأرجأت نشره حتَّى يتمَّ تحقيقُ غريبِ أبي الوليد الوَقَّشِيِّ وكتابنا هذا؛ لتُنشر الثلاثة تباعاً بحولِ الله وقوَّتِهِ. نَفَعَ اللهُ بها، وأعظمَ الأجرَ لمؤلِّفيها، وجَعَلَ عملي فيها وفي غيرها خالصاً لوجهه الكريم، إنَّه جوادٌ كريم. وكتابنا هـٰذا هو آخرُهَا وللهِ المِنَّةُ.

---

(١) (اليَفْرُنِيُّ) هكذا نسبة إلى يَفْرُن قَبِيْلَةٌ من البَرْبَرِ، وَتَحَرَّفَتْ في كثير من المصادر إلى (اليَعْرُبي) أو (اليَعفُري) وهما خطأ لا يصحُّ مناقشته، ولا ادعاء أنه قول له حظٌّ من وجاهةٍ. وينتسب هذه النِّسبة كثير من العُلماء. تراجع مقدمة «الاقتضاب». وَضَبَطْنَاهُ هُنَا، وَفِي «التَّعْلِيْقِ عَلَىٰ المُوَطَّأِ» هَـٰكَذَا: (اليَفْرُنِي) وَضَبَطَهُ الحَافِظُ السَّمْعَانِيُّ فِي الأَنْسَابِ (١٢/ ٤١٩): (اليَفُرَنِيّ) قَالَ: «بِفَتْحِ اليَاءِ المَنْقُوْطَة باثنتين من تحتها، وَضَمِّ الفَاءِ، وَفَتْحِ الرَّاءِ، وَفِي آخرها النُّون» فَالتُّصَحَّح في كل المُواضع الَّتي وردت في الكتابين فأرجو أن يكون هو الصَّوابُ.

٩٦ـ شرحُ محمَّدبن عبدالحقِّ بن سُلَيمانَ اليَفْرَنيِّ (ت ٦٢٥هـ) وهو المؤلِّف السابق.
واسمه: **(المُخْتَارُ الجَامِعُ بينَ المُنْتَقَىٰ والاسْتِذْكَار)**

في مجلَّداتٍ عِدَّة، فُقد بعضُها ووُجد بعضها، وقفت علىٰ بعض أجزائه وأفدتُ منه إفاداتٍ ظاهرةً في تَحقيق كتابه (الاقتضاب...) الآنف الذِّكر لأنَّ (الاقتضاب) إنَّما اقتُضِبَ منه، كما أوضحتُ ذٰلك في مقدِّمته.

٩٧ـ شرحُ محمد بن عبدالسَّلام (سُحنون) بن سعيد التَّنُوخيِّ القَيْرَوَانِيِّ (ت ٢٦٥هـ) والده القاضي المشهور عبدالسَّلام بن سَعِيْدٍ يُلقَّبُ (سُحْنُون) وهو بها أشهر. قرأ محمَّدٌ على أبيه، وتفقَّه عليه، وروى عن أبي مُصعب الزُّهري وطبقته، وأصبح شيخَ المالكيَّة في زمنه. قال الحافظُ الذَّهبيُّ: «كان مُحَدِّثاً بَصِيْراً بالآثار، واسعَ العلم، مُتَحَرِّياً، مُتْقِناً، عَلاَّمةً، كِبيرَ القَدْرِ، وكان يُناظر أباه». أخباره في: ترتيب المدارك: ٤/ ٢٠٧، ورياض النفوس: ١/ ٤٤٣، والعبر: ٢/ ٣١، وسير أعلام النُّبلاء: ١٣/ ٦٠، والوافي بالوفيات: ٣/ ٨٦، ولسان الميزان: ٥/ ٢٥٩، والدِّيباج المُذْهَب: ٢/ ١٦٩، والشذرات: ١٢/ ١٥٠.
واسمُ شرحه: **(تفسيرُ المُوَطَّأ)**

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٣، والحافظ الذَّهبي في سير أعلام النُّبلاء: ٨/ ٧٧، كلاهما في ترجمة الإمام مالك ـ رحمه الله ـ. قال القاضي في ترجمة محمد بن سحنون عند ذكر آثاره: «وكتاب تفسير «الموطأ» أربعة أجزاء.

٩٨ـ شرحُ محمد بن عبدالله بن أحمد الجَكَنِيِّ الشَّنْقِيطِيِّ (ت ١٣٦٧هـ)
اسمُ مؤلِّفه: محمدُ حَبيبُ اللهِ ـ مُركَّبٌ ـ بن عبدالله بن أحمد:

«عَالِمٌ بالحديث ولد وتعلَّم بشنقيط ـ موريتانيا ـ وانتقلَ إلى مُرَّاكش فالمَدينة الشَّريفة ـ علىٰ ساكنها أفضل الصَّلاة والسَّلام ـ واستَوطَنَ مكَّة، ثم استقر بالقاهرة مدرِّساً بكلية أصول الدِّين بالأزهر وفيها توفي» عن الأعلام: ٦/ ٧٩. ويُراجع فهرس الفهارس: ٢/ ٩٠٥.

اسمُ شرحه: (**دَلِيْلُ السَّالِكِ إلى مُوطَّأ مالك**)

(ط) بمصر سنة ١٣٥٤هـ.

٩٩ـ ولِلْمُؤَلِّفِ السَّابقِ محمَّد بن عبدالله الشَّنقيطيِّ:

(**إضاءَةِ الحَوَالك من ألفاظِ دليلِ السَّالِكِ**)

(ط) بمصر في حاشية الكتاب السَّابق.

١٠٠ـ شرحُ محمَّدِ بن عبدالله بن أَحمد بن محمَّد الأنصاريِّ (ت نحو ٦٣٠هـ)

ـ مؤلِّفه فقيهٌ، مُحدِّثٌ، أندلُسيٌّ. قال ابن الأبَّار: «من أهل أشبيليَّة يكنى أبابكرٍ، ويعرف بـ «القُرطبي»؛ لأنَّ أصله منها» وقال ابنُ عبدالملك المراكشيُّ: «كان مقرئاً، مجوِّداً، مُتواضِعاً، عابداً، وَرِعاً، فاضلاً، مُتقلِّلاً من الدُّنيا، عاكفاً على التَّقييد، حَرِيْصاً على استفادة العلم وأخذه عن أهله كباراً وصغاراً، لا يأبى من أخذه عن من هو مثلَه أو دونَه». أخبارُه في التَّكملة: ٢/ ٦٣٠، والذَّيل والتَّكملة: ٦/ ٢٣٩، وبرنامج الرُّعَيني: ١١.

واسم شرحه: (**مُخْتَصَرُ الاستِذْكَارِ**)

ذكره ابنُ الأبَّارِ. قال الرُّعَيْنِيُّ: «اختصر «الاستذكار» لأبي عُمَرَ بن عبدالبَرِّ اختصارًا حَسَناً، ذَاكَرتُهُ في مواضع منه، وتناولتُهُ من يَدِهِ غير مَرَّةٍ».

١٠١ـ شرحُ محمَّد بن عبدِالله بن عبدالرَّحيم البَرْقيِّ (ت ٢٤٩هـ).

ـ مؤلِّفه عالمٌ، محدِّثٌ، جَليلُ القَدْرِ، مولىٰ بَنِيْ زُهرةَ. أَلَّفَ في رجال «المُوطَّأ» وغيره تاريخاً حافلاً، رواه ابن خَيرٍ الإشبيلي في «فِهرسته». أخذَ البَرْقِيُّ المَذكورُ عن يحيى بن معين... وغيره. قال النَّسائي: «لا بأسَ به» وقال ابنُ يُونس: «كان ثِقَةً» وذكره ابن حبّان في «الثِّقات». عُرِفَ بـ«البرقي»؛ لأنَّه كان هو وإخوته يتَّجِرُون إلى بَرْقَةَ كذا قال ابن ناصر الدِّين في «التَّوضيح» ١/ ٤٦٣. أخباره في: طبقات ابن سعد: ٩/ ٢١٠، وتاريخ البخاري الكبير: ١/ترجمة رقم ٤٢١، والجرح والتَّعديل: ٧/ ٣٠١، والمعجم المُشتمل: ٢٤٩، وتَرتيب المَدارك: ٤/ ١٨١، وتَهذيب الكمال: ٢٥/ ٥٠١، وتَهذيب التَّهذيب: ٩/ ٢٦٢.

واسمُ شَرحِهِ: (غَرِيْبُ المُوَطَّأ)

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٣، والحافظ الذَّهبي في سير أعلام النُّبلاء: ٨/ ٧٨، (كلاهما في ترجمة الإمام مالك رحمه الله) وذكره القاضي عياض مرة أخرى في ترجمة البرقيِّ في ترتيب المدارك: ٤/ ١٨٢، وذكر ابن خير الإشبيلي في فهرسته: ٩٣ سنده إلى «تاريخ البَرقيِّ» ولم يذكر «غريب الموطأ» هذا مع شهرته، فهل كتابه في التَّاريخ شامِلٌ للغريب أيضاً كَمَا فَعَلَ الجَوْهريُّ الغافقي في كتابه «مسند الموطأ» الذي ذكر فيه رجال الموطأ وغريبه؟!.

١٠٢ـ شَرْحُ محمَّد بن عبدِالله بن عِيسىٰ المعروف بـ«ابن أبي زَمَنِيْن»(ت٣٩٩هـ).

ـ مؤلِّفه عالم أندلسيٌّ، أصله من نِفْزَةَ، وهي قبيلة من البَرْبَرِ

مشهورة في المغرب، تفقه بقرطبة وتوفي بإلبيرة. قال ابنُ عَفِيْفٍ: «كان من كبار المُحدِّثين، والفقهاء الرَّاسخين في العلم» له مؤلفاتٌ جليلةٌ تدلُّ على فضله، منها: «المُقَرَّب» في اختصار «المُدَوَّنة» و«مُنْتَخَبٌ» في الأحكام، واختصر «تفسير ابن سلام». أخباره في: الصِّلة: ٢/ ٤٨٢، وجَذوة المُقتبس: ٥٣، وبغية الملتمس: ٧٧، وترتيب المَدارك: ٧/ ١٧٣، والدِّيباج المذهب: ٢/ ٢٣٢، وتذكرة الحُفاظ: ٣/ ١٠٢٩، وطبقات المُفَسِّرين: ٣٤، والشَّذرات: ٣/ ١٥٦.

واسمُ شرحه: (**المُهَذَّب...**)

اختصر فيه شرح يحيى بن إبراهيم بن مُزَين (ت ٢٦٠هـ) الآتي بإذن الله كذا قال القاضي عياض وغيره.

١٠٣ـ شرحُ محمَّد بن عبدالله بن عَيْشُون، أبوعبدالله الطُّليطُلِيِّ (ت ٣٤١هـ)

ـ مؤلِّفه أندلسيٌّ، سمع بقرطبة ورَحَلَ إلى المشرق، ولقيَ جماعةً من المحدثين. قال ابن الفَرَضيِّ: «رأسَ بالعلمِ، وشُهِرَ به، وحُمِلَ عنه»

أقول ـ وعلى اللهِ أعتمدُ ـ: ابنُ عَيْشُون هـٰذا هو صاحبُ «المختصر» الفقهيِّ المَشهورِ عند العُلماءِ بـ«مُخْتَصَرِ الطُّلَيْطُليِّ». أخباره في: تاريخ علماء الأندلس: ٢/ ٦١، وترتيب المدارك: ٦/ ١٧٢، والدِّيباج المذهب: ٢/ ٢٠٤... وغيرها.

اسمُ شَرْحِهِ: (**تَوجيه حَدِيْثِ المُوَطَّأ**)

ذكره القَاضي عياض في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٤، وعنه في سير أعلام النُّبلاء: ٨/ ٧٨ كلاهما في ترجمة الإمام مالك.

١٠٤ـ شرح محمد بن عبدالله بن أبي الفَضل المُرسِيّ الأَنْدَلُسِيّ (ت ٦٥٥هـ).

ـ مؤلِّفه عالمٌ، فَذٌّ، كثيرُ التَّحصيل، مُتَنَوِّعُ الثَّقافةِ، مؤلِّفٌ، بارعٌ، تعلم بالأندلس، فأخذ عن كبارِ عُلَمَائها، واجتازَ العُدوة إلى المغرب، ودخل فاس وغيرها، ثم رَحَلَ إلى المَشرقِ فدخل مصرَ، والحجاز، والشام، والعراق، وخراسان، وما وراء النَّهر. وكان كثيرَ الحَجِّ والزِّيارة، يُغالي في شراء الكُتُبِ واقتنائها، مهما طلب منه في أثمانها دفعه، له في كلِّ بلدٍ يفدُ إليه مكتبةٌ، فلا يحتاج إلى نقل كتبه في أسفاره، وكان ـ رحمه الله ـ صالحاً، ديناً، سَلفياً متمسكاً بظاهر الكتاب والسُّنةِ، لا يحيد عنهما، وله في ذلك أبياتاً مَشهورةً. من مؤلَّفاته «ريُّ الظَّمآن» في التَّفسير و«الضَّوابِطُ الكُلِّيَّة» في النَّحو، لديَّ منه نُسخة جَيِّدة مصوَّرة من برلين[1]. وألَّف في نقدِ «المُفَصَّل» للزَّمخشريِّ كتاباً بيَّن خَطأ الزَّمخشريِّ في سَبعين مَوضعاً. وتوفي بتل الزَّعقة بين غَزَّةَ والعَرِيش مُتَوَجِّهاً إلى مِصرَ. ويظهر أنَّه لا وارثَ له؛ لذا رَسَمَ السُّلطان بِجَمْعِ كُتُبه من البلادِ وبيعها فبيعت بدمشق أشهراً رحمه الله رحمة واسعة. أخباره في: معجم الأدباء: ١٨/ ٢٠٩، وتوفي ياقوت قبله بدهرٍ سنة ٦٢٦هـ، والتَّكملة: ٢/ ٦٦٣، وذيل مرآة الزَّمان: ١/ ٦١، وسير أعلام النُّبلاء: ٢٣/ ٣١٢، والعبر: ٥/ ٢٢٤، والوافي بالوفيات: ٣/ ٣٥٤، وطبقات الشَّافعية: ٢/ ٦٩، والعقد الثَّمين: ٢/ ٨١... وغيرها.

واسم شرحه: (التَّعليقُ على المُوطأ)

---

(١) حقَّقه بعضُ طلبةِ الدِّراسات بجامعة أمِّ القُرىٰ ولم يُطبع بَعدُ.

ولا أعلم له وجوداً.

١٠٥ـ شرحُ محمَّد بن عبدالله بن محمد المَعَافِرِيِّ، الشَّهيرِ بـ«أبي بكر بن العَرَبيِّ» (ت ٥٤٣هـ)

ـ مؤلِّفه مشهورٌ، أحد قُضاة الأندلس وحفَّاظها، من أهل إشبيليَّة، صحب ابن حزم وانتفع بعلمه، ولم يكن مثله ظاهرياً، بل كان مالكياً أشعرياً عفا الله عنه وغفر له، ذكره حافلٌ، ومؤلفاتُهُ مشهورةٌ منها «أحكام القرآن». وكان والدُهُ رئيساً، عالماً، مفوّهاً، شاعراً، وزيراً لأُمراءِ الأندلس (ت ٤٩٣هـ). أخبار أبي بكرٍ في: الغُنية: ٦٦، والصِّلة: ٢٨٩، وبغية الملتمس: ٨٢، ووفيات الأعيان: ٤/ ٢٩٦، وسير أعلام النُّبلاء: ٢/ ١٩٧، والوافي بالوفيات: ٣/ ٣٣٠، والمرقبه العلياء: ١٠٥، والدِّيباج المذهب: ٢/ ٢٥٦، ونفح الطيب: ٢/ ٥٢ . . . وغيرها.

واسم شرحه: (**القَبَسُ** . . .)

حقَّقه ونَشره صَديقنا الفاضل الدُّكتور محمد ولد كريم ـ حفظه الله ـ وطبع في دار الغرب الإسلامي سنة ١٩٩٢م في ثلاثة أجزاء.

١٠٦ـ وللمؤلِّف السَّابق (أبي بكر بن العَرَبيِّ (ت ٥٤٣هـ)

شرحٌ آخر هُو: (**ترتيب المسالك إلى موطأ مالك**)

وله نسخ كثيرة ولا أعلمُ أنَّه طُبع، وهو في غاية الجَوْدَةِ والإفادة. منه نُسخةٌ في دار الكتب المصريَّة (طلعت) مكتوبة سنة ٦٩١هـ، وفي مكتبة القَرويين بفاس نسخة كتبت سنة ٧١١هـ. . . وغيرها كثيرٌ.

١٠٧ـ ويُنْسَبُ إلىٰ المؤلِّفِ المَذكور (أبوبكر بن العربيِّ) أيضاً:

(المُجْتَبَىٰ في شَرح المُوَطَّأ)

نقله الشَّيخُ محمَّد بن عبدالله التّليدي في كتابه تراث المغاربة: ٢٤٤ عن المختار السُّوسي في خلال جزولة: ٢/ ٥٧، قال: «لم أجده منسوباً إلى ابن العربي في غير هذا المَصدر. . . منه نسخة بخزانة أدوز بسوس ينقصها الكَثير والمَظنُون أنَّها جزءٌ من الكتاب»؟!

أقول: كم في خزائن الكتب من العجب، وجهلنا بالكتاب لا ينفي صحة النِّسبة، إنَّما تصحُّ النِّسبة أو لا تَصِحُّ عند الوقوف عليه وتصفُّحه والقراءة فيه قراءة مُتَدَبِّرٍ عالمٍ بأسلوبِ الرّجل وطريقته في التأليف ﴿وَمَا يَعۡقِلُهَآ إِلَّا ٱلۡعَٰلِمُونَ﴾.

ـ وللمؤلِّف المذكور (أبي بكر بن العربيِّ ت ٥٤٣هـ) أيضًا.

(التَّفَصِّي عن عُهدة التقصِّي) =

= يراجع: شرح يُوسُفَ بن عبدِالله، أبي عُمر بن عبدِالبَرِّ (ت ٤٦٣هـ) الآتي.

١٠٨ـ شَرحُ محمَّد بن عبدِالله بن يَحيىٰ بن فَرْحِ بن الجَدِّ الفِهْرِيِّ اللَّبليِّ، أبوالقاسم (ت ٥١٥هـ) وهو أخو العَلاَّمة أبي بكر الحافظ الشَّهير. قال ابن عبدالملك المراكشي: «كان من أهل التَّبريز في المعارف، والتَّحقيق بها، كاتباً بليغاً، موفور الحظ من الفقه والتكلم في الحديث». أخباره في الذَّيل والتَّكملة: ٦/ ٣٢٦.

واسمُ شَرحِهِ: (اختصارُ التَّمهيدِ)

ذكره القاضي عياض ـ رحمه الله ـ في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٣، وعنه في سِيَر أعلام النُّبلاء: ٨/ ٧٩، كلاهما في ترجمة الإمام مالكٍ رحمه الله.

قال القاضي عياض: «ولأبي القاسم بن الجَدِّ كتابٌ في اختصار «التَّمهيد» وتَحرَّفت في سير أعلام النُّبلاء إلى «ابن الحذاء» وقال القاضي: «وبعضهم ينسبه إلى أبي عبدالله بن مالك بن وَهِيْبٍ».

١٠٩ـ شرح محمد بن غَوْثٍ، قاضي بدر الدَّولة (؟)

لعلَّ مؤلِّفه من عُلماء الهِند لكنِّي لم أقف على شيءٍ من أخباره الآن.

واسمُ شرحِه: **(هدايةُ السَّالك لموطَّأ الإمام مالك)**

نسخته في المكتبة السَّعيدية بالهند في (٣٨٦) ورقة.

١١٠ـ شرح محمد بن محمد، محبّ الدِّين القَيْسِيِّ المَالِكِيِّ (ت ؟)

ـ مؤلِّفهُ يلقبُ شَمْسَ الدِّين ابن أحمدو. لا أعرف عنه إلاَّ ما دُوِّنَ علىٰ النُّسخة، ولا أعرف بلده، ولا زمنه، لا بالتحديد ولا بالتقريب إلاَّ أنّ خط نسخته ترقىٰ إلىٰ خطوط القرن العاشر ظنًّا.

اسم شرحه **(المُنْتَقَىٰ من المُنتخب الأوطىٰ في شَرْح المُوَطَّا)**

و«المنتخب الأوطىٰ» تأليف أبي محمد عبدالحقِّ بن أبي السَّدَادِ ابن عَليٍّ الغَسَّانيِّ الفاسِيِّ الدَّار، نزيلِ تُونس عمرها الله بذكره. هكذا دون علىٰ النُّسخة وقد تقدم في (شرح عبدالحق) ولم أعرفه.

وهٰذا الكتاب: (المُنتقَىٰ...) في مكتبة جامعة برنستون، في الولايات المتحدة الأمريكية، مصور في مكتبة الملك فهد بالرِّياض، ضمنَ مَجموع الكتاب فيه من ورقة ٤٢ إلىٰ ورقة ٦٧، وخَطُّه مشرقيٌّ، واضحٌ جَليٌّ، جميلٌ نسخيٌّ من خطوطِ القرنِ العاشرِ الهجري تقريباً. وقد اطلعتُ عليه، وقرأته كاملاً، ولم أجد فيه ما يستحقُّ الوصف أو التأمل،

يخلو تماماً من الفائدة. والله المستعان.

١١١ـ شَرْحُ محمَّد بن محمَّد بن عمر بن علي بن سالم مَخْلُوفٍ (ت ١٣٦٠هـ)

ـ مؤلِّفُهُ عالمٌ تُونسيٌّ، تعلَّمَ بجامع الزَّيْتُونَةَ ودرَّس فيه، ثم ولي إفتاء قابس سنة ١٣١٣هـ ثم القضاء بالمنستير وهي بَلَدُهُ سنة ١٣١٩هـ ثم الإفتاء الأكبر سنة ١٣٥٥هـ إلىٰ أن تُوفيَ، ومن أشهر مؤلفاته: (شجرة النُّور الزَّكيَّة في طبقات المَالكيَّة) أخباره في: الأعلام: ٧/ ٨٢.

واسم شرحه: **(شرح أربعين حَديثاً من ثَنَايَا المُوطأ)**

ذكره الأستاذُ الزِّركليُّ في الأعلام وأشار إلىٰ وجوده.

ـ شَرْحُ محمَّد بن محمَّد المَوْصِليِّ =

= شرح عياض بن موسىٰ اليحصبي (ت ٥٤٢هـ) وقد تقدَّم.

١١٢ـ شرح محمَّد بن المَدَنيِّ بن علي جنون[1] (ت ١٣٠٢هـ)

مؤلِّفه مغربيٌّ، فاسيٌّ، فقيهٌ، مالكيٌّ، من رجال الإصلاح الدِّيني. قال الأستاذ الزِّركلي: «كان رأس علماء المغرب في القرن الثالث عشر، مفتياً، محدِّثاً، لغوياً، قَوالاً للحَقِّ، نَزِيْهاً، دَؤُوباً علىٰ نَشرِ العِلْمِ والإرشادِ والنَّهي عن البَدَعِ، أوذي بسبب ذلك وسُجن. ونقل عن الحجوي قوله: «كان شديداً علىٰ أهلِ الطُّرق ومالهم من البِدَعِ التي شَوَّهَتْ جمال الدِّين، والمُتَصَوِّفة أصحاب الدَّعاوَىٰ التي تُكَذِّبها الأحوالُ، وما كان أحدٌ يقدُرُ

(١) كذا في بعض المصادر وفي بعضها (كَنُّون) وفي فهرس الفهارس: كنون بالكاف المعقودة وقال: «من أولاد كنون الذين بفاس».

أقول: ينتهي نسب المذكور ـ رحمه الله تعالى ـ إلى الأدارسة. ونَسبهم معروفٌ.

علىٰ الردِّ عليه مع شدَّة إغلاظه عليهم. . .». وفي شجرة النّور: «وكان الاحتفال بجنازته بالغاً». ألَّف تأليفاً ذكر فيه أشياخه وذكر في سلاسلهم في الحديث إلىٰ الإمام البُخاري، وفي الفقه إلىٰ مالكٍ، وفي النَّحو إلىٰ سيبويهِ وهكذا». رحمه الله تَعَالَىٰ ورضيَ عنه. أخباره في: الفكر السَّامي: ٤/ ١٣٦، ومعجم المطبوعات: ٧١٦، وفهرس الفهارس: ١/ ٤٩٧، وشجرة النَّور: ٤٥٢٩، وسلوة الأنفاس: ٢/ ٣٦٤، والأعلام: ٧/ ٩٤، والدَّليل: ٩٤، ٢٠٨.

واسم شرحه: (**التّعليق الفاتح**. . .)

قال الكَتَّانِيُّ في فِهرس الفهارس: «وتَعليقٌ علىٰ «الموطأ» في سفرين مطبوعٌ».

أقول ـ وعلىٰ الله أعتمد ـ طبع بفاسٍ علىٰ الحجر سنة ١٣١١هـ.

ـ شرح محمد بن مُصطفىٰ الحَمَوِيِّ (ت ؟) =

= شرحُ عياضٍ بن مُوسَىٰ اليَحْصُبِيِّ القاضي (ت ٥٤٢هـ)

ـ شرح مُحمَّد بن المكِّي الرُّباطيِّ (ت ١٣٥٥هـ) = شرح المكيّ بن محمد بن علي.

١١٣ـ شرح محمَّد بن مَنصور المَغْرَاوِيِّ السِّجلماسِي (ت ؟).

ـ مؤلفه مجهولُ التَّرجمةِ لي الآن لا أعرف من أخباره شيئاً. وفي النُّبوغ المغربي: من رجال القرن الثَّامن الهجريِّ؟! وما أَظنُّ ذلك، واضطرب كلام الشَّيخ محمد بن عبدالله التَّليديِّ في وفاته فذكره ثلاث مرات ص: ١٣٦ رقم (٤٨٠) ص١٥١ رقم (٥٣٩) وص١٨٦ رقم (٦٨٩) ففي الموضع الأول ذكر وفاته سنة ٩١٧هـ وأحال إلىٰ كشف الظُّنون:

٥٥١/١، ورجعت إلىٰ الصَّفحة المذكورة في الكشف فذكره ولم يذكر سنة وفاته؟! وفي الموضعين الآخرين نقلَ عن النُّبُوغ المغربيِّ. والسَّنة التي ذكرها الشَّيخ التِّليدي قريبةٌ من الصِّحة لكنَّها بحاجة إلىٰ التَّوثيق من المصادر، وكشف الظُّنون غير كافٍ لو كان ذكرها؟!. من آثاره: «حل أغْراض البُخاري المُبهمة» و«شرح الشِّهاب».

واسم شرحه: (**الرَّوضُ الأنيق...**)

١١٤ـ شرحُ محمَّدِ بن مَواهبٍ، أبوبكرٍ القَبْرِيِّ (ت ٤٠٦هـ).

مؤلِّفه أندلسيٌّ، من أهل (قَبْرَة) قال يَاقُوت في معجم البُلدان: ٣٤٦/٤ «بلفظ تأنيث القبر...»[1] وقال: «تتَّصلُ بأعمال قرطبة من قبليِّها...».

قال القاضي عياض: «من العلماء الزُّهاد الفضلاء... رحل إلىٰ المشرق وأخذ في طريقه عن أبي الحسن القابِسيِّ، وأبي زيدٍ القَيْرَاوَنِيِّ، وشرح «رسالته». وهو والد القاضي الشهير (أبي شاكر عبدالواحد، وكان هٰذا فقيهاً، محدِّثاً أديباً، خطيباً، شاعراً، ذائع الصِّيت، جم الفضائل. وترجم له القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٨١٨/٢ (بيروت) وله قصيدةٌ في رثاء قُرْطُبَةَ. وشيخنا المترجم (أبوبكر) هو جدُّ أبي الوليد الباجي لأُمِّهِ. أخباره في: جَذوة المُقتبس: ٩٢، وبُغية المُلتمس: ١٣٠، وترتيب المدارك: ١٨٨/٧، والصِّلة: ٤٧/٢. وغيرها.

واسمُ شرحه: (**شرح المُلَخَّص**)

---

(١) يُراجع: الإكمال: ١٣٦/٧، والتَّوضيح: ١٧٨/٧.

و(المُلَخَّصُ) تلخيص رواية ابن القاسم لـ«الموطأ» من تصنيف شَيْخِهِ أبي الحَسَن القابسيِّ(ت ٤٠٣) تقدم ذكره في(شرح علي بن محمد) ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٥، والحافظ الذَّهبي في سير أعلام النُّبلاء: ٨/ ٧٩، في ترجمة الإمام مالكٍ رحمه الله. قال القاضي عياض: «في أسفارٍ كثيرةٍ» وفي ترتيب المدارك: (العَنْبَرِي) وفي سير أعلام النُّبلاء: ٨/ ٧٩ (التيري) وكلاهُما خطأ ظاهرٌ من تحريف النُّساخ أو من سهو المؤلِّفين رحمهم الله. والصَّواب هو ما ذكرته إن شاء الله.

١١٥ـ شرح محمد بن يحيىٰ التَّمِيْمِيُّ، أبي عبدالله الحَذَّاءِ[1] (ت ٤١٦هـ)

ـ مؤلِّفُهُ عالمٌ، أندلسيٌّ، محدِّثٌ، ثقةٌ، قال القاضي عياضٌ ـ عن ابن عَفِيْفٍ ـ: كان أبوعبدالله هٰذا فقيهاً، عالماً، حافظاً، متفنِّناً في الأدب، حافظاً للرأي، مميزاً للحديث ورجاله، بصيراً بالوثائق، مرسلاً بليغاً، وكان خطيباً مجيداً، معبِّراً، من أبصر الناس بذلك، له فيه نوادرُ مشهورةٌ. . وغلب عليه الحديث فبذَّ في علومه أهلَ زمانه. أخباره في: ترتيب المدارك: ٤/ ٧٣٣، (ط) بيروت، وفهرست ابن خير: ٩٣، والصِّلة: ٢/ ٥٠٥، وبغية المُلتمس: ١٤٦، ومعجم الأدباء: ١٩/ ١٠٨، وسير أعلام النُّبلاء: ١٧/ ٤٤٤، والوافي بالوفيات: ٥/ ١٩٦، وشذرات الذَّهب: ٣/ ٢٠٦.

---

(١) (فائدة): قال القاضي عياضٌ: هٰكذا نسبه (الحذَّاء) بالذَّال المُعْجَمَةِ، وحَكَى ابنُ عَفِيْفٍ أنَّهم يأبون ذلك، ويقولون هو بدالٍ مهملة، من حِدَاءِ الإبل، وأنَّ جدَّهم الذي يُنْسَبُون إِلَيْهِ هو حادي رسول الله ﷺ قالوا: ولمَّا سَكَنَ أولنا في ربض الحَذَّائين بقُرطبة تصحَّفَ على الناس نَسَبُنا لقربِ الحِرْفَتَيْنِ».

وابنهُ أبوعمرو، ذكرته في شيوخ أبي الوليد الوَقَّشِيِّ تراجع مقدمةِ «التَّعْلِيْقِ عَلَىٰ المُوَطَّأ. . .».

واسم شرحه: **(الاستنباط لمعاني السُّنَن والأَحْكَام)**

قالَه القاضي عِيَاضٌ ـ رحمه الله ـ في تَرجمة ابن الحَذَّاء المَذكور في تَرتيب المَدارك، وفي ترجمة الإمام مالك ـ رحمه الله ـ عدَّد القاضي شروح الموطأ وقال: ٢/ ٨٥: «وكذا للقاضي أبي عبدالله بن الحَذَّاءِ» ولابن الحذاء كتابٌ آخر في رجال الموطأ ذكره القاضي وابن خيرٍ وغيرهما، واسمُه: **«التَّعريفُ بمن ذُكر في «موطَّأ مالك» من الرِّجال والنِّساء»** له نسخ جيدة؛ إحداها بمكتبة دار الكتب بمصر (طلعت) رقم (٦٦٢ ـ حديث) وأُخَرىٰ بمكتبة القَرويين رقم (١٧٩). وفي تنغملت بأزيلال بإقليم بني مَلَّال ـ المغرب رقم: (٣٢٠).

١١٦ـ شرحُ محمَّد بن يَحييٰ بن عُمر القَرَافِيِّ (ت ١٠٠٨هـ)

ـ مؤلِّفه عالمٌ، مُحدِّثٌ، مِصريٌّ، فقيهٌ. ألَّف عدة مؤلَّفات وقفتُ علىٰ بَعْضِها، وأغلبُها نُبَذٌ وخَطَراتٌ لا تَتَّسمُ بالعُمق والشُّمول، وأسلوبها فيه ضعفٌ ظاهرٌ ربما كان مَرَدُّه إلىٰ ضَعفِ الحركة العلميَّة والأدبيَّة بشكل خاص في زمنه، وانتقال الثَّقافة العربيَّة والإسلاميَّة إلىٰ عاصمة الإسلام استنبول، مقرِّ الخلافة، ومركز الدَّولة. له «توشيح الدِّيباج» كتابٌ صغيرٌ ضَعيفٌ في تراجم المالكيَّة. وحاشيةٌ مختصرة علىٰ القاموس وغيرها. أخباره في: خلاصة الأثر: ٤/ ٢٥٨، ونيل الابتهاج: ٦٠٣.

اسم شرحه **(شرح الموطأ)**

مذكورٌ في مصادر ترجمته.

١١٧ـ شرحُ محمَّدبن أبي يَحيىٰ[١] بن صَافٍ المعروف بـ«المَوَّاق»(ت ٦٤٢هـ)

ـ مؤلِّفه فقيهٌ أندلسيٌّ، محدِّثٌ، من بيت علمٍ، قال المراكشي في الذَّيل والتكملة: «كان فقيهاً، حافظاً، محدّثاً، مفيداً، ضابطاً متقناً، نبيل الخط بارعه، ناقداً، محققاً، ذاكراً أسماء الرجال وتواريخهم وأحوالهم...». وقال: «وقفتُ علىٰ جُملة من (شرح الموطأ) له في غاية النُّبل وحسن الوضع».

يقول الفقيرُ إلىٰ الله تَعَالَىٰ عبدُالرَّحمَـٰن بن سُليمان العُثيمين ـ عَفَا اللهُ عنه ـ: ووقفتُ أنا علي مؤلَّف له في الحديث اسمُهُ: «بغيةُ النُّقَّادِ...» مصورٌ من مكتبةِ الاسكوريال بأسبانيا (قطعة منه) هو أيضاً في غاية النُّبل وَحُسْنِ الوَضْعِ.

١١٨ـ شرح مروان بن علي القَطَّان القُرطبيِّ المعروف بـ«البُوني» (ت قبل سنة ٤٤٠هـ).

ـ مؤلفه عالم أندلسيٌّ، أخذ عن أبي محمد الأَصِيْلِيِّ، ثم رحل إلىٰ المشرق وأخذ في طريقه عن أبي جعفر الدَّاوديِّ، وصحبه خمسة أعوامٍ، ودخل القَيْرَوَان، وأخذ بها عن أبي الحسن القَابِسِيِّ، واستقر ببُونة، وإليها يُنسبُ. قال الحُمَيْدِيُّ: كان فقيهاً، محدّثاً». أخباره في:

---

(١) هُنا إشكالٌ فقد وَرَدَ في الإعلام بمَن حلَّ مُراكش من الأعلام: ٣/ ١٤١ (محمد بن يحيى) والصَّواب: إنَّه ابن أبي يَحيى؛ لأنَّ والدهَ (أبويحيى) هـٰكذا يُكنى، واسمه أبوبَكْرٍ، ترجم له ابن بشكوال في التكملة: ١/ ٢٢١. فقال: أبوبكر بن خَلَفٍ الأنْصَاريُّ... ويكنى أبايَحيَىٰ.

ـ وهناك شارحٌ آخر مذكور في معلمة القُرآن والحديث: ١٠٩ «ابن المواق التجيبي الفاسي (ت ٧٢٥هـ) ولم أستطع التَّعرف عليه، وأخشى أن يكون هو نفسه صاحبنا؛ لأنَّ صاحبَنَا سكن فاس ونسب إليها؛ لكنَّه أنْصَاريٌّ وهذا (تَجِيْبِيٌّ) وهناك فارق سنة الوفاة إن صَحَّتْ؟! فالله تعالى أعلم.

جذوة المقتبس: ٣٤٢، وبغية الملتمس: ٤٦١، والصِّلة: ٢/ ٦١٦، والدِّيباج المذهب: ٢/ ٣٣٩. يراجع ضبط نسبته في الأنساب: ٢/ ٣٣٧، وذكر المُترجم. ولم يذكره الأمير في الإكمال، ولا استدركه ابن نقطة عليه؟! وذكره الحافظ الذهبي في «المشتبه» وزاد عليه ابن ناصر الدِّين في التَّوضيح: ١/ ٦٤٥.

واسم شرحه: **(تفسير الموطأ) أو (توجيه. . .)**

قال السَّمعاني في الأنساب: «له شرحٌ لـ«الموطأ» مشهورٌ بالمغرب» وقال ابن بشكوال: «له كتابٌ مختَصَرٌ في تفسير «المُوَطَّأ»، وهو كثيرٌ بأيدي النَّاس» وقال الحُمَيْدِيُّ: «له كتابٌ كبيرٌ في شرح «المُوَطَّأ». . .» وأنت ترىٰ مابين هاتين العبارتين من التَّباين؟! لكنَّ الجمعَ بينهما ظاهرٌ، وذلك أنه ألَّفه مختصراً، ثم زاد عليه بعد ذلك، قال ابن بشكوال: «رَوَىٰ عنه أبوالقاسم حَاتِمُ بنُ مُحَمَّدٍ، وقال: لقيته بالقَيْرَوَان، وشهدَ معنا المجالسَ عند أهلِ العلمِ بها. . . وقرأتُ عليه تفسيرَهُ في «المُوَطَّأ» بعضَهُ، وأجازَ لي سائره، وسائر ما رواه، وحدث عنه أبوعمرو بن الحذَّاء وقال: كان رجلاً صالحاً، عفيفاً، عاقلاً، حسن اللِّسان والبَـيَان ـ رحمه الله ـ لقيته ببُونَةَ سنةَ خَمْسٍ وأربعمائة، وناولني كتابه في «شَرح الموطأ»، ثم خاطبته من طُلَيْطُلَة فَوَجَّهَ إليَّ الدِّيْوَانَ [الشَّرحَ] وأجاز لي مرةً ثانيةً، وكان قد زاد فيه بعد لقائي له. . .». فهٰذا يدلُّ علىٰ أنَّه كان مُختصراً فوسَّعه حتىٰ صار شرحاً كبيراً؛ لذا اختصره عبدالرَّحمن بن عَتَّابٍ كما سبق. ورواه ابن خير الإشبيلي في فهرست ما رواه عن شيوخه: ٨٨، وقال: «كتاب تفسير الموطأ، حدَّثني به الشيخ أبوالقاسم

أحمد بن محمد بن يبقىٰ. . . وحدثني به أبومحمدٍ بن عتاب. . .».
وجاء في ترجمة موسىٰ بن خَلَفِ بن أبي درهمٍ التَّميميِّ الوَشْقِيِّ قاضيها أنَّه حَجَّ سنة ٤٠٧هـ فسمع من أبي عبدالملك البوني هٰذا (شرحه للموطأ).

١١٩ـ شرح المَكِّيِّ مُحمَّدِ بن عليِّ البُطَّاوِرِيِّ الرِّباطيِّ (ت ١٣٥٥هـ)

ـ مؤلفه عالمٌ مغربي، قريب من عَصْرِنا، أدركه شُيُوخنا، اسمه مُركَّبٌ هٰكذا (محمد المكيّ) كان قاضياً للجماعة بالمغرب. موالياً للسُّلطة انتدبه السُّلطان إلىٰ إسبانيا، وفرنسا، وانجلترا، وكان أديباً، فقيهاً، محدِّثاً، مفسِّراً، وله تآليف كثيرة، وبعضها مطبوع. أخباره في: دليل مؤرخ المغرب: رقم: (٦٩٠)، و(١٦٠٠) والأعلام: ٧/ ١١٠، وأعلام العدوتين: ٢/ ٢١٧.

اسم شرحه: (**تَقْيِيْدٌ عَلىٰ المُوَطَّأ**)

١٢٠ـ شرحُ مُوسَىٰ بن الرَّوِيَّة الرَّنْدِيِّ، أبي عمران الأندلسي (ت ؟)

ذكره ابنُ الزُّبير الغَرناطيُّ في صلة الصلة: ٣/ ٥١، وذكر أنَّ أباالخَطَّاب ابن خليلٍ لقي أباعمران هٰذا بإشبيليَّة وارداً عليها، قال فاستجزته فأجازني، وابن خليل المَذكُور توفي عن سنٍّ عالية سنة ٦٢٥هـ، كذا قال ابن عبدالملك المراكشيُّ في الذَّيْل والتَّكملة: ٥/ ٦٣٥. وبهٰذا يُعْرَفُ عصُرُه والله أعلم.

واسم شرحه: (**الجمعُ بينَ المُنْتَقَىٰ والاستِذْكار**)

قال ابنُ الزُّبير: «مع زيادات وتتميم من أُمَّهات كتب المذهب فجاء كتاباً حسناً، وقفتُ علىٰ جملة منه بخطه».

١٢١ـ شرحُ موسىٰ بن أبي عليٍّ الزِّناتِيِّ الزّموري (ت بعد ٧٠٢هـ)

ذكره الشيخ أحمد بابا في نيل الابتهاج: ٦٠٤، وقال: «الفقيه، الصالح، المُدَرِّسُ، المذكِّرُ، أبوعِمْرَان، شارح «الرِّسالة» و«المدوَّنة» و«المقامات» أخذ عنه أبوالعباس بن البناء المراكشي» ولم يذكر شرحه علىٰ الموطأ. وفي ترجمة ابن البناء في نيل الابتهاج: ٨٥ قال: تفقَّه علىٰ أبي عمران موسىٰ الزَّناتي، وقرأ عليه «شرحه علىٰ الموطأ. . .».

١٢٢ـ شرحُ المُهَلَّب بن أبي صُفْرَةَ محمد بن أُسَيِّدٍ التَّمِيْمِيِّ الأُسَيِّدِيِّ (ت ٤٣٥هـ) وفي بعض المصادر (الأسدي) خطأٌ ظاهرٌ.

ـ مؤلِّفُهُ: مفسِّرٌ، محدِّثٌ، قاضٍ، فقيهٌ، من رجالات الأندلس ومشاهيرها، كان من أهل الذَّكاءِ المُفرطِ، والاعتناءِ التَّام بالعُلُومِ، مُتقناً للفقهِ والحَديث، له مؤلفاتٌ جليلةٌ، منها شرحه لصحيح البخاري.

يقول كاتبه الفقيرُ إلىٰ الله تَعَالَىٰ عبدُالرَّحمـٰن بن سُليمان العُثيمين ـ عَفَا اللهُ عنه ـ: أطلعتُ علىٰ شرحه هـٰذا، ولله المنَّةُ وهو في غاية الإفادة. وتقدم ذكر أخيه (أحمد بن محمد). أخباره في: جَذوة المُقتبس: ٣٣٠، وبُغية المُلتَمس ٤٥٧، والصِّلة: ٢/ ٥٩٢، والوافي بالوفيات: ٢٦/ ١١٧ (مخطوط)، والدِّيباج المذهب: ٢/ ٣٤٦.

اسم شرحه: (شرحُ المُلَخَّص)

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٤، والذَّهبي في سير أعلام النُّبلاء: ٨/ ٧٩، وكلاهما في ترجمة الإمام مالك رحمه الله. وجاء في بعض المصادر (شَرْحُ المُوَطَّأ) ولا أدري هل (شَرْحُ المُلَخَّص)

هو نَفْسُه (شرح الموطأ) أو هو غيره، فالمُلخص مُلَخَّصٌ لأحدىٰ روايات «الموطَّأ» وبالتالي هو شرح للموطأ مع أنني لا أجدُ الفرق الكبير بين (الملخص) وأصله (الموطأ) لذٰلك هَلْ يمكن أن يكون للشيخ المُهَلَّبِ في هٰذا كتابان مُختلفان؟ ولا يَزَالُ هٰذا احتمالاً حتّىٰ نعثُرَ علىٰ نَصٍّ صريحٍ في ذٰلك.

١٢٣ـ شرحُ هشام بن أحمد بن سَعِيْدٍ بن العَوَّاد (ت ٥٠٩هـ).

ـ مؤلِّفه عالمٌ، أندلسيٌّ، محدِّثٌ، فقيهٌ. من أبرز شيوخ القاضي عياضٍ رحمه الله. قال في «الغنية»: لَقِيْتُهُ بقُرطبةَ، وقرأتُ عليه في داره» وقال ابنُ بشكوال: «وكان من أجلَّةِ الفقهاء وكبارهم وعلمائهم وخيارهم». أخباره في الغُنْيَة: ٢١٧، والصِّلة: ٦٥٤، وأزهار الرِّياض: ٣/ ١٦١.

واسمُ شرحِهِ: (الجمعُ بين الاستذكار والتَّمهيد)

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٠، والحافظ الذهبي في سير أعلام النُّبلاء: ٨/ ٧٨، كلاهما في ترجمة الإمام مالك رحمه الله، قال القاضي ـ عند ذكر شروح الموطأ ـ: «وكذلك شيخنا الفقيه أبوالوليد بن العَوَّاد، وألَّف تأليفاً جمع فيه بين «الاستذكار» و«التَّمهيد» وتوفي ـ رحمه الله ـ قبل تمامه». وقال في «الغُنَيةِ»: «وشَرَعَ في جمع كتابي أبي عمر بن عبدالبر علىٰ «الموطأ» «التَّمهيد» و«الاستذكار» وتَمَّ له في ذلك قطعة قطعت بأمله في إتمامه المنيَّة رحمه الله».

١٢٤ـ شرحُ هِشَامِ بنِ أحمد، أَبوالوَليدِ الوَقَّشِيِّ (ت ٤٨٩هـ)

اسمُهُ: (التَّعليق علىٰ الموطأ...)

وقد حَقَّقْتُهُ ـ ولله الحَمْدُ ـ وتَمَّ طَبْعُه في مُجلدين، ولم يُوَزَّع بَعْدُ حَتَّىٰ يتمَّ الفَرَاغ من طباعة كتابنا هٰذا، وكتاب (الاقتضاب . . .) لأبي عبدِالله محمَّد بن عبدالحقِّ اليَفْرَنِيِّ السَّالف الذكر؛ لتصدر الثّلاثة في آن واحدٍ إن شاء الله .

١٢٥ـ شرحُ يَحيىٰ بن إبراهيم بن مُزيّنٍ الفقيهِ (ت ٢٦٠هـ)

ـ مؤلِّفه عَالِمٌ، أندلسيٌّ، من موالي رملة بنت عثمان بن عفَّان رضي الله عنه من أهل قُرطبة، وأصله من طُلَيْطُلَةَ . روىٰ عن يحيىٰ بن معين، وعيسىٰ بن دينارٍ، رحل إلىٰ المشرق ولَقِيَ بالمدينة مُطَرِّفاً صاحبَ مالكٍ ـ رحمهما الله ـ فروىٰ عنه «الموطأ» ورواه عن حبيب بن أبي حبيب كاتب مالك، ودخل العراق فسمع القَعْنَبِيَّ . . . وكان حافظاً لـ«المُوَطَّأ» فقيهاً فيه، هٰذا كله من كلام ابن الفَرَضِيِّ ـ رحمه الله ـ وقال: «لم يكن عنده علمٌ بالحديث». أخباره في: تاريخ علماء الأندلس: ٢/ ١٨١، وترتيب المدارك: ٤/ ٢٣٨، وبُغية الملتمس: ٤٩٧، وجذوة المقتبس: ٢/ ٥٩٥، وفي الجذوة أيضاً: ١/ ٢٤٤، (إبراهيم بن مزين؟!) والدِّيباج المذهب: ٢/ ٣٦١، وذكره ابن خيرٍ الإشبيليُّ في ما رواه عن شيوخه: ٨٦، ٩٢ .

ـ ولابن مُزَيِّنٍ هٰذا ـ رحمه الله ـ أعمالٌ جَليلةٌ علىٰ «الموطأ» فقد ذكروا منها: «شرح الموطأ» و«تفسير غريب الموطَّأ» و«رجال الموطأ» و«المُستَقْصِية في علل الموطأ» هكذا ذكرت هٰذه الأسماء في مصادر الترجمة المذكورة هُنا وغيرها، وأجملها القاضي عياض ـ رحمه الله ـ في كتابين هما: «تفسير الموطأ» و«المُستقصية».

يقولُ كاتبه الفقير إلىٰ الله تعالىٰ عبدالرحمن بن سُليمان العثيمين

ـ عفا الله عنه ـ: بعدَ النَّظر فيما كُتِبَ في بعض المصادر عن مؤلَّفات ابن مُزيِّن حولَ «الموطَّأ» تبيَّن لي أنَّها ثلاثة كُتُبٍ هي كالتَّالي: «تفسيرُ المُوَطَّأ» و«رِجالُ المُوَطَّأ» و«المُسْتَقْصِيَةُ في عللِ المُوَطَّأ» أمَّا «تفسير غريب الموطأ» فيَصدق عليه شرحُ المَوَطَّأ؛ لأنَّ تفسيرَ الغريب شَرْحٌ. وقد ذَكَرَ هـٰذه الكتب الثَّلاثة ابنُ خيرٍ الإشبيليُّ في فهرست ما رواه عن شيوخه بثلاثةِ أسانيد مُستقلَّة كلها تصله بالمؤلِّف فلتراجع هناك.

ـ ومن شرح ابن مُزَيِّن قطعةٌ في مكتبة القَيْرَوَان بتُونس لم أقف عليها وهي تفسيرات مما سأل عنه المؤلِّف يحيىٰ بن يحيىٰ اللَّيْثِيَّ، وأصبغ ابن الفرج، وعيسىٰ بن دينار، ومحمَّد بن عيسىٰ. وفي «تاريخ التُّراث العربي» للدُّكتور محمَّد فؤاد سزكين أنَّ الموجود بالقيروان هو «المُسْتَقْصِيَةُ» والوُقوف عليها هناك يوضح الأمر ويجليه قدَّر الله ذلك قريباً.

ـ وذكر القاضي عياضٌ ـ رحمه الله ـ: أنَّ لقاسم بن محمدٍ، رداً علىٰ كتاب «المستقصية».

ـ واختَصر محمد بن أبي زمَنِين (ت ٣٩٩هـ) شرحَ ابنِ مُزين هـٰذا.

= يراجع (شرح محمد بن عبدالله بن عيسىٰ)

١٢٦ـ شرحُ يَحيىٰ بن شَرَاحِيْل البَلَنْسِيِّ (ت ٣٧٢هـ).

ـ مؤلِّفه عالمٌ، أندلسيٌّ، محدِّثٌ، فاضِلٌ، وصفه ابن الفرضي بأنَّه «كان حافظاً للمسائل علىٰ مذهب مالكٍ، عاقداً للشروط...». أخباره في تاريخ ابن الفَرَضِيِّ، ١/ ١٩٢، وترتيب المدارك: ٢/ ٥٨٣ ط (بيروت).

واسم شرحه: **(توجيه حديث مالك في الموطأ)**

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٥، وعنه في سير أعلام

النُّبلاء: ٨/ ٧٩. قال القاضي: «ولرجُل يُسمَّىٰ «ابن شراحيل» وفي ترجمته في ترتيب المدارك قال: «وله كتابُ توجيه حديث الموطأ».

١٢٧ـ شرحُ يُونسَ بن عبدالله بن مُغيْثٍ، أبوالوَليد الصَّفارِ (ت ٤٢٩هـ).

ـ مؤلِّفه من مشاهير قُضاة وخطباء الأندلس، ومن أشهر مشايخ أبي الولَيد البَاجي، وابن عتَّابٍ، وابن سراج. قال ابن حيَّان: «آخرُ الخُطباء المعدودين وأسندُ مَنْ بَقِيَ من المحدِّثين، وأوسعهم جمعاً، وأعلاهم سنداً». وهو من أُسرة علميَّة شهيرة بالأندلس نبع فيها علماء. أخباره في: جذوة المقتبس: ٣٨٤، وترتيب المدارك: ٤/ ٧٣٩، ومطمح الأنفس: ٥٩، والصِّلة: ٢/ ٦٨٤، وتاريخ قضاة الأندلس: ٩٥، وبغية الملتمس: ٥١٢، ووفيات الأعيان: ٥/ ٢٧٥، وسير أعلام النُّبلاء: ١٧/ ٥٦٩، ودول الإسلام: ١/ ٢٥٥، والعبر: ٣/ ١٦٩، والدِّيباج المذهب: ٢/ ٣٧٤، وشذرات الذَّهب: ٣/ ٢٤٤.

واسم شَرْحِهِ **(المُوعِبُ. . .) أو (شرحُ مُسندِ المُوَطَّأ)**

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٤، ٨٥، في ترجمة الإمام مالك رحمه الله قال في الموضع الأول: «وللقاضي أبي الوليد الصَّفار كتاب (الموعب) في شرحه [الموطأ] لم يكمله. وذكره في الثانية بقوله: «وشَرْحُ مسند الموطأ» للقاضي يونس بن مغيث، وهو «شرح المُلَخَّص» ويبدو لي أنَّ القاضي يذهب إلىٰ إنَّهما رجلان؟! وأنا أتساءلُ: هل هما رجلان؟ فيكون يونس بن مُغيثٍ غيرَ أبي الوَليد الصَّفَّار؟ شرح أحدهما (مسند الموطأ) وشرح الآخر «الملخَّص» أو هو رَجُلٌ واحدٌ له شرحان؛ أحدهما للمُلخَّص، والآخر لمسند الموطأ فهما شَرحان لرَجُلٍ واحدٍ؟

مازال الأمرُ عندي مُشكلاً، والمعروف في كتب التراجم أنَّ يونس بن مُغِيْثٍ يكنىٰ (أباالوليد)، ويُنسب (الصَّفَّارَ) والله تعالىٰ أعلم.

ـ وآخرُ ما أذكره هُنَا من شُرُوحِ (الموطأ) المَنْسُوبة ثلاثة شروح مشهورة للإمام العالم العَلاَّمة أبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبرِّ النمريِّ الأندلسي (ت ٤٦٣هـ) وكلها مشهورة.

١٢٨ـ أولها (التَّمهيد لما في المُوطَّأ من المَعاني والأسانيد)

وهو مطبوعٌ مَشهورٌ، ولبعضِ العُلماء اختصاراتٌ له، وبعضهم جمعَ بينه وبين (المُنتقىٰ) لأبي الوَليدِ البَاجيِّ، وآخرون جَمَعُوا بينه وبين (الاستذكار) للمؤلِّف نفسه، وقد ذكرنا كلَّ واحدٍ منهما في موضعه علىٰ أنَّها شرُوح مستقلةٌ؛ نَظَراً لكثرة تَصَرُّف العُلماءِ فيها من حذفٍ وإضافةٍ وترتيبٍ. .

١٢٩ـ وثانيها (الاستذكار. . .) وهو أيضاً مطبوع مشهورٌ وما قيل عن (التَّمهيد) من حيث مختصراته والجمع بينه وبين (التمهيد) أو (المنتقىٰ) يقال هنا.

١٣٠ـ وثالثها (التَّقَصِّي). وهو شرحٌ مختصرٌ مطبوعٌ مشهورٌ أيضاً.

ـ وألَّفَ الشَّيخُ: محمد بن علي بن جعفر القَيْسِيُّ الأندلسيُّ (ت ٥٦٧هـ):

(التَّفَصِّي عن فَوائدِ التَّقَصِّي)

ـ كما ألَّف الشَّيخ: عليُّ بن عبدالله بن البنَّاءِ الأندلسيُّ (ت ٦١٤هـ)

(ترتيب أحاديث التَّقَصِّي)

ـ ولأبي بكر بن العَرَبيِّ المَعَافِرِيِّ الإمام المشهور (ت ٥٤٣هـ)

(التَّفَصِّي عن عُهدَة التَّقَصِّي)

هٰذا ما أمكن جَمْعُهُ حتَّىٰ الآن، وقد حاولتُ الاستقصاء بحيث لا يشذ عن هٰذه الدراسة شيءٌ مما يَصدق عليه أنه شرحٌ مما يمكن لباحث مثلي أن يقف عليه في المصادر المطبوعة المتوافرة لدينا الآن حتىٰ وقت كتابة هٰذا البحث وتبييضه في اليوم العشرين من شهر شعبان سنة ١٤١٧هـ. والله المستعان.

وهناك شروحٌ مجهولة المؤلِّف في كثير من مكتبات العالم لكن لا أستبعدُ أن تكون نسخاً من الشُّروح المذكورة، وقد تكون لعلماء لم تذكر تراجمهم، أو لعلماء ذكرت تراجمهم ولم تنسب إليهم هٰذه الشُّروح في مؤلفاتهم، إلىٰ غير ذلك من الاحتمالات الواردة والله تعالىٰ أعلم وسبحان الذي أحاط بكل شيءٍ علماً، وأحصَىٰ كلَّ شيءٍ عدداً.

ومن الشُّرُوح المَجْهُوْلَةِ مثلاً:

- شرْحٌ اسمه (النُّكت الزَّائدة) تعليقٌ علىٰ الموطَّأ في الخِزانة الحمزاوية في تمكروت بالمغرب. وهٰذا لم يتقدم له ذكرٌ فيما مضىٰ من الشروح.
- وشرحٌ مجهول في الخزانة الملكيَّة بالرباط (الحسنية).
- وشرحٌ مجهول في خزانة مكناس.
- وشرحٌ مجهول في خزانة القرويين بفاس.
- وشرحٌ مجهول في المكتبة الوطنية بتونس، في ٤١٦ ورقة.
- وشرحٌ مجهول في المكتبة الوطنية بتونس أيضاً، في ١٢١ ورقة.

. . . إلىٰ غير ذلك من الشروح المجهولة. والله تعالىٰ أعلم وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد وآله وسلم.

الفَصلُ الثَّالث

تفســـير غريب الموطأ

أولًا: اسمُ الكتاب

يُذكرُ لابن حَبيبٍ ـ رحمه الله ـ من الكتب في موضوع كتابنا هـٰذا الكُتُبِ التَّالية: «شرحُ المُوَطَّأ» و«تَفْسِيْرُ المُوَطَّأ» و«شرحُ جامع المُوطَّأ» و«غَريب الحَديث» وهـٰذه كلُّها ـ كما تَرَىٰ ـ موضُوعها واحدٌ، وهي في مَضمونها متقاربةُ المقصودِ، وليس لدينا الأدلَّة أو النُّصوص الثَّابتةُ التي تَدُلُّ علىٰ اختلاف هـٰذه المؤلَّفات بعضها عن بعضٍ في طريقة تأليفها، أو في اختلافِ منهج المؤلِّف في كلِّ كتابٍ منها؛ لذٰلك لا أدري ـ علىٰ التَّحقيق ـ ما موقعُ كتابنا هـٰذا بين هـٰذه التآليف؟ أهو أحدُها؟ أو يختلف عنها تماماً، فيكون حَبَّةً في سِلْكِ هـٰذا النظام؟

هـٰذه أسئلةٌ تَردُ علىٰ الذِّهن، وتَحتاجُ إلىٰ الجوابِ.

أقولُ ـ وعلىٰ اللهِ أَعْتَمِدُ ـ: يجبُ أن نَستبعدَ في الحسبان «غريب الحديث»، فهو يدلُّ بعنوانه المتميز الشَّامل علىٰ أنه كتابٌ مُستقلٌّ؛ لأنه في غَريب الحَديثِ عامَّةً، وغيرُ مُستنكرٍ أن يؤلِّفَ ابنُ حَبيبٍ كتاباً في هـٰذا الموضوع، ثم يؤلِّف كتاباً في غريب «الموطَّأ» ولا تعارضَ في هـٰذا؛ لاختلافِ الجهةِ والهَدَفِ. وكذٰلك يَحسُنُ بنا أنْ نَستبعدَ في الحسبان «شَرْحَ جامع المُوَطَّأ»، فهـٰذا أيضاً ـ وإن كان علىٰ «المُوَطَّأ» ـ فهو يأخذ منحىً مغايراً في تأليفه ـ فيما يظهر ـ لموضوع كتابنا. فـ «تَفْسير المُوَطَّأ» و«شرحُ المُوَطَّأ»

وكتابنا هٰذا الذي سميناه «تفسير غريب الموطأ» هٰذه الثَّلاثة ـ فيما أظنُّ ـ ثلاثةُ أسماءٍ لمُسمًّى واحدٍ، وهو الكتاب الذي بين أيدينا، فإن شئت فقل: «تفسير الموطأ» أو «شرح الموطأ» أو «تفسير غريب الموطأ» فالتَّفسير شَرْحٌ، وتفسيرُ الغَريب شَرحٌ أيضاً، والشَّرحُ تفسيرٌ. ونَصُّ كلام ابن خَيرٍ الإشبيليِّ ـ رحمه الله ـ في «فهرسته»[١] والقاضي عياض في «ترتيب المدارك»[٢] صريحٌ وواضحٌ أنَّ لابن حَبيْبٍ كتاباً في «غريب الحَديثِ» وآخر[٣] في «شرح الموطَّأ أو تفسيره» وثالث «شرح جامع المُوَطَّأ» قال ابن خيرٍ: «كتابُ (شرح الحديث) لعبدالملك بن حَبيْبٍ ـ رحمه الله ـ حدَّثني به الشيخُ أبومحمد بن عَتَّابٍ ـ رحمه الله ـ إجازةً عن أبيه ـ رضي الله عنه ـ، قال: حدَّثني أبوأيُّوبَ سُليمان بن خلف بن غمرون، عن أبي الحسن عليِّ بن معاذِ بن أبي شَيْبَةَ الرُّعَيْنيِّ البَجَّانِيِّ، عن سَعيدِ بن فَلْحُون، عن يوسف بن يَحيىٰ المَغَامِيِّ، عن عبدالملك بن حَبِيْبٍ ـ رحمه الله ـ وهو عشرةُ أجزاء، الأوَّل «شرحُ الموطأ» والثَّاني: «شرح جامع المُوَطَّأ» والجزء الثَّالثُ ابتدأ فيه شرح حديث النبيِّ عليه السَّلام[٤] وأخذ كُتُبَ أبي عُبَيْدٍ... وختم الشَّرح وهو العاشرُ منها بكتاب سَمَّاه: (طبقات العُلماء)... ذكر هٰذا كلّه أبوعبدِالله محمد بن عَتَّابٍ رحمه الله». وفي ترتيب

---

(١) فهرست ابن خير: ٢٠٢.

(٢) ترتيب المدارك: ١٢٧/٤.

(٣) سماه ابن خير «شرح الموطأ» وفي تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي: ٢٧٠، والديباج المذهب: ٨/٢، والوافي بالوفيات: ١٥٨/١٩ وغيرها «تفسير الموطأ».

(٤) لعلَّ هٰذا هو المقصود بـ«غريب الحديث» المذكور في مؤلفات ابن حَبيبٍ.

المدارك للقاضي عياض ـ رحمه الله ـ بعد أن ذكر مؤلفاته قال[1]: «قال بعضهم: قسَّم ابنُ الفَرَضِيِّ هـٰذه الكُتُب، وهـٰذه الأسماء، وهي كلُّها يجمعها كتابٌ واحدٌ لابنِ حَبِيْبٍ؛ إنَّما أَلَّفَ كتابه علىٰ عشرةِ أجزاء الأول «تفسيرُ المُوَطَّأ» حاشا الجامع، والثاني «شرح الجامع» والثَّالث والرَّابع والخامس في حَدِيْثِ النَّبيِّ ﷺ والصَّحابة والتَّابعين، وكتاب «مصابيح الهدىٰ» جزءٌ منها وذكر فيه من الصَّحابة والتَّابعين، والعاشر «طبقات الفقهاء» وتحامل في هـٰذا الشَّرح علىٰ أبي عُبَيْدٍ. . .». وبهـٰذا يُعرف أنَّ (تَفسيرَ المُوَطَّأ) هو نفسُهُ «شرح المُوَطَّأ» لأنَّهما لم يَذْكُرا غَيره وفرَّقا بينه وبين «شَرحِ جَامِعِ المُوَطَّأ». واخترتُ له اسم «تفسير غريب الموطأ» وقد اجتهدت في اختيار هـٰذه التَّسمية، وسَوَّغ لي هـٰذا الاختيار أنَّ النُّسخةَ مبتورةُ الأول سَقَطَت منها ورقةٌ واحدةٌ فيما أظنُّ، إلىٰ جانب ورقة العنوان أيضاً، مما جَعَلَ للاجتهادِ مَجَالاً في هـٰذا، وحيثُ أنَّ كُتُبَ التَّراجِمِ لا تلتَزِمُ التزاماً كاملاً في نَقْلِ عنوانات الكتب رأيت أَنْ أختارَ العُنوان المُناسبَ لمادَّة الكِتابِ ومَضمُونِهِ، هـٰذا من جهةٍ، ومن جِهَةٍ أخرىٰ فإنَّ المُؤَلِّفَ ـ رحمه الله ـ اختارَ هـٰذه العبارة في شرح أبواب الكتاب فقال: «هـٰذا شرح غريب كتاب الحج» و(غريب كتاب الجهاد). . . وغيرهما وإن كان لا يلتزم بذٰلك التزاماً كاملاً، لكنِّي عَزَوْتُ سُقُوط بعضِ هـٰذه العُنوانات إلىٰ سَهْوِ النُّساخ، ووجود مثل هـٰذه العنوانات ربَّما أَعْطَىٰ دلالةً قويَّةً لصحةِ وحسنِ هـٰذا الاختيارِ إن شاءَ اللهُ تَعَالَىٰ.

---

(١) ترتيب المدارك: ٤/ ١٢٧.

ثانياً: نسبته إلىٰ المؤلِّف:

اعتَادَ المُحَقِّقون أن يَعقِدُوا مبحثاً لإثباتِ نسبة الكتاب إلىٰ مؤلِّفه وخاصَّةً إذا كان هناك شكوكٌ تدورُ حولَ هـٰذه النِّسبةِ، أمَّا إذا كانت النِّسبةُ صحيحةً لاشك فيها فلا يلزم مثل ذٰلك، وكتابُ ابن حَبِيْبٍ هـٰذا ثابتُ النِّسبةِ إليه يكتَنِفُهُ التَّوثيقُ من جميع جَوانبه. لكنِّي رأيتُ في كتابٍ صَدَرَ عن مكتبة الملك فهد سنة ١٤١٦هـ بعنوان (مُعْجَم مؤلِّفي مخطوطات مكتبة الحرم المَكِّيِّ الشَّريفِ) ص: ٧٠ وذكر الكتابَ ونَسَبَهُ إلىٰ أحمد بن عُمر (؟) [عمران] بن سلامة الأخفش ورأيتُ أن أُصحِّحَ هـٰذه النِّسبة، وأُبين أن ما ذكره خَطَأٌ ظاهرٌ، فيظهرُ أنَّه لمَّا رأىٰ في كشف الظُّنُون أو غيره أنَّ أحمد بن عمران بن سَلامة الأخفش شَرَحَ غَرِيْبَ «المُوطَّأ» ظنَّ أنَّه هـٰذا الكتاب، دُون رَوِيَّةٍ ونَظَرٍ؛ ولذا أخطأ في أحمد بن عمران فقال: أحمد بن عُمر؟! وهـٰذا خطأٌ آخر.

والأدلة علىٰ صحَّةِ نسبته إلىٰ ابن حَبِيْبٍ أمورٌ منها:

١ـ أنَّ راويَ الكتابِ قال في رُؤُوسِ الفقرات في السُّؤال والجوابِ: (سألنا عبدَالملك بن حَبِيْبٍ) و(قال عبدُالملك بن حَبِيْبٍ) وكذٰلك في مواضع أخرىٰ عندما يطول به الحديث، أو يريد أن يُقرِّرَ شيئاً ما يَقُولُ أيضاً: (قال عبدالملك).

٢ـ أنَّ المؤلِّفَ ـ رحمه الله ـ أسندَ إلىٰ شُيُوخه رواياتٍ مختلفةً منهم: مُطرِّفُ بن عبدالله، وأصبغُ بن الفَرج، وابنُ أبي أُوَيْسٍ، وأسدُ بن مُوسىٰ، وإبراهيمُ بنُ المُنذر الحِزَامي، وابنُ الماجشون، وعَبدُالله بن موسىٰ، وعُبَيْدُالله بن موسىٰ، وصَعْصَعَةُ بن سَلاَّمٍ، وعبدُالله بن عبدالحَكَمِ وحَبيبُ بن أبي حَبيبٍ كاتبُ مالكٍ ـ رحمه الله ـ وغَيرهم، وقد تكرر أسماء هـٰؤلاء الشُّيوخ في

مؤلفاتِه الأُخرىٰ مما يدلُّ علىٰ اتحادِ المنهج، ومن ثَمَّ اتحاد المُؤلِّف.

٣ـ أنَّ المؤلِّفَ أَحال في هـٰذاالكتاب علىٰ كتابه المشهور «واضحةِ السُّنن. . .» وهـٰذا دليلٌ قَطْعِيٌّ علىٰ صِحَّةِ نسبة الكتاب إليه.

٤ـ نقلَ كثيرٌ من العُلماء في مؤلَّفاتهم عن ابن حَبِيْبٍ، وبعضهم يصرِّح بنقله عن «تفسير المُوطَّأ» أمثال أبي الوليد الباجِيِّ، وأبي عُمر بن عبدالبَرِّ، وأبي محمدٍ اليَفْرنيِّ وغيرهم كثير، وأجدُ النُّصوص في كتابنا هـٰذا بألفاظِهَا.

٥ـ ليس ثَمَّةَ في داخل الكتاب ما يُعارِضُ هـٰذه النِّسبة، فصحَّ بهـٰذه جميعاً أنَّه له وأنَّ النِّسبةَ صَحِيْحَةٌ لا لبسَ فيها. والله تعالىٰ أعلم.

ثالثاً: طريقة تأليفه ومَنهج المؤلِّفِ فيه:

يشتمل الكتاب علىٰ مسائل مشكلة من «المُوطَّأ» ابتدأها المؤلِّف من بداية «المُوَطَّأ» إلىٰ نهايته؛ أي: من كتاب (وقوت الصَّلاة) إلىٰ كتاب (أسماء النَّبيِّ ﷺ) وهو آخِرُ «المُوَطَّأ»، والتزمَ فيه روايةَ يَحيىٰ بن يَحيىٰ اللَّيثيِّ ـ غالباً ـ وهو معاصرٌ له في بَلَدِهِ الأندلس، ومَعَ فسادِ ما بينهما من علاقة الوُدِّ والصَّفاءِ، ألفه علىٰ طريقةِ السُّؤال والجَوابِ، فَيُسأَلُ المُؤَلِّف عن لفظةٍ مشكلةٍ في الحديث الوارد في «المُوطَّإِ»، فيورد الحديث بسنده كما جاءَ هناك، يُورده كاملاً ـ في الغالب ـ ويُحافظ علىٰ رجال السَّند ـ في الغالب أيضاً ـ وقد يَسْقُطُ بعض ألفاظه أو رجاله فيكون مَرَدُّ بعض ذٰلك إلىٰ النُّساخ، ويُحتمل أن يكونَ إيراد الحَديثِ بسنده ليس من صُنْع المؤلِّفِ أصلاً، بل هو من صُنْع راوي الكِتَابِ الذي أورد السُّؤال علىٰ المؤلِّف، فيرد السُّؤال هكذا: «وسألنا عبدالملك بن حبيب عن (الالتفاع) في حديثِ مالكٍ الذي رواه عن يَحيىٰ بن سَعيدٍ عن عَمرة بنت عبدالرَّحمـٰن عن عائشة أنَّها قالت: إنْ كانَ رسولُ الله ﷺ لَيُصَلِّي الصُّبحَ

فَيَنْصَرِفُ النِّساءُ ـ بَعْدَ فَرَاغِهِ ـ مُتَلَفِّعَاتٍ بِمُرُوْطِهِنَّ ما يُعْرَفْنَ من الغَلَسِ» هٰكذا يردُ السُّؤال علىٰ المؤلِّف في الغالب، فهل يا تُرَىٰ وَرَدَ السُّؤال في الأصل عن لفظة (الالتفاع) فأورد السَّائلُ الحديث بنصِّه وسنده ليُعرف موضعُ اللَّفظة من الحديث؟ أو أنَّ السُّؤال عن اللَّفظة فحسب، فأورد المؤلِّف الحديثَ كلَّه بإسناده للغَرَضِ نَفْسِهِ؟ كلاهما محتملٌ. والمرجَّح أنَّها الأولىٰ لا الثانية. ويأتي جَوابُ المؤلِّفِ هٰكذا: «قال عبدُالملكِ: المُرُوْطُ ـ واحدُها مُرْطٌ ـ: أَكْسِيَةٌ صُوفٍ رِقاقٌ. . .» وقد التزم المؤلِّف بهٰذا المَنْهَجِ حتَّىٰ نهايةِ كتابِ «الموطأ»، ثم ذكر في آخر الكتاب أحاديث عن مالكٍ ـ رحمه الله ـ بإسنادها، شرحها بالطَّريقة نفسها (السُّؤال والجَواب) ولم يلتزم فيها بترتيب أبواب (كتب) «الموطأ» وبعضها ليس من «الموطأ» وإنَّما هي من «الجامع». ولا أدري من السَّائل الذي أورد علىٰ المؤلِّف هٰذه الأسئلة، وإن كنت أرجح أنه تلميذه المغامي.

ومما سبقَ يتبيَّنُ أنَّه لم يَشرحْ من أحاديث «المُوطَّأ» إلاَّ ما وَرَدَ فيه لفظٌ مُشكلٌ يُسْأَلُ عنه؛ لذا لم يَشمل الشَّرحُ أحاديثَ «المُوطَّإِ» كلَّها، ولا أغلبها؛ فإطلاقُ «تفسير غريب المُوطَّأ» فيه تَجَوُّزٌ، لكنَّ هٰذا منهجُ شُرَّاحِ المُشكلِ والغَريبِ دائماً سَوَاءً أكان في الحَديث أم في القُرآن أم في غيرهما؛ ويختلف تحديد اللَّفظ المُشكل من عالم إلىٰ عالم.

ومفهوم المُشكل والغَريب عندَ ابن حَبيْبٍ أوسعُ مما يُظَنُّ، فهما ـ كما يفهم من كلامه ـ يُقصدُ بهما غريب أو مشكل اللَّفظِ والمَعْنَىٰ، كذا أظنُّ؛ لذٰلك تطرَّق إلىٰ شَرحِ مَسائِلَ فقهيَّةٍ لا إشكال فيها من حيث اللُّغةِ؛ ولعلَّ الذي جرَّه إلىٰ ذٰلك سيطرة تَخَصُّصه الأصليِّ عليه، فالمؤلِّفُ معدودٌ في الفقهاءِ والمُفتين، أكثر مما هو مَعدودٌ في النُّحَاةِ واللُّغويين، وقد أبدعَ في عرضِ

المسائل الفقهيَّة وأجادَ وأفادَ، بينما هو في اللُّغة لا يَعدُو أن يكونَ مُختلساً لكلام أبي عُبَيْدٍ القاسم بن سَلاَّمٍ ـ دون غيره ـ مُفْسِداً قَصدَ أبي عُبَيْدٍ في ذٰلك؛ إذْ جرَّده من أغلبِ الشَّواهدِ التي امتاز بها الكتاب، وأسقَطَ عَزْوَ النُّصوص التي نقلها أبوعُبَيْدٍ عن أبي عُبَيْدَةَ، والأصمعيِّ، وأَبي عَمْرٍو الشَّيبانيِّ وأمثالِهم، فجاءَتِ اللُّغةُ في كتابِ ابنِ حَبِيْبٍ مُبْتَسَرَةً غيرَ موثَّقةٍ وكأنَّه هو الذي نَقَلَهَا، وليس الأمرُ كذٰلك؟!

وكان المأمولُ من رجلٍ متقدِّمٍ رَحَلَ إلىٰ الحِجَازِ وَأَقَامَ فيها مُجاوراً، يسمعُ من العُلماءِ ويَروي عن الفُضلاءِ، في زمنٍ مازالت اللُّغةُ فيه أقربَ إلىٰ الفَصاحةِ، ومازالت مشافهةُ العَرَبِ ـ في غيرِ الحَوَاضِرِ ـ مُمكنةً، والسَّماعُ منهم والنَّقلُ عنهم غيرَ مُتَعَذِّرٍ، فكان الأجدَرُ به ـ رحمه الله وعفا عنه ـ أن يشافهَ العَرَبَ ويَنْقُلَ اللُّغةَ عنهم، ويُضيف إلىٰ المحفوظ من كلام العربِ أكثر مما نقله غيرُهُ؛ لحرصه علىٰ العلمِ، ولجدِّه في التَّحصيلِ، ولحدَّةِ ذكائه، ولندرةِ فطنتِهِ وتيقُّظِهِ. لكنَّنا وجدنا في كتابِ ابنِ حَبيبٍ خلافَ ذٰلك تماماً، فلا نقلَ ولا تَوثيقَ، ولا تَمحيصَ ولا تَحقيقَ، ولم يذكر أحداً ممن تقدَّمه من أهلِ اللُّغة كالأصمعيِّ وأبي عُبَيْدَةَ، والكِسائيِّ والفَرَّاء، والخَليل وسيبويهِ، وحمَّادٍ والمُفَضَّل وأبي عمرو بن العَلاء، وأضرابهم من أئمة هٰذا الشأن، كلُّ ما صَنَعَ هو الإغارةُ علىٰ كلامِ أبي عُبَيْدٍ ونَقْلِهِ وإفسادِهِ؟! والردُّ عليه أحياناً.

وقد أدرك القاضي عياضٌ وابنُ خيرٍ الإشبيليُّ وغيرهما ذٰلك، فقال القاضي[1]: «وتَحَامَلَ في هٰذا الشَّرح علىٰ أبي عُبَيْدٍ والأصمعيِّ وغيره،

---

(١) ترتيب المدارك: ٤/ ١٢٧.

وانتحل كثيراً من كلام أبي عُبَيْدٍ، وكثيراً ما يقول فيه: أخطأ شارح العراقيين، وأُخِذَ عليه فيه تَصْحِيْفٌ قبيحٌ. . .».

وقالَ ابنُ خيرٍ[1]: «وأَخَذَ كُتُبَ أبي عُبَيْدٍ إلاَّ أنَّه خَلَطَهَا بتقديمٍ وتأخيرٍ، وانتَحَلَها، وردَّ علىٰ أبي عُبَيْدٍ في أشياءَ أكثرُها تَحَامَلَ فيها عليه».

ومع أنَّ المؤلِّفَ معدودٌ من النُّحاة، ومترجمٌ في طبقاتهم، وله كتاب في (إعراب القرآن) لا يكادُ يَظهَرُ أثرُ النَّحو في كتابه، ولا تراهُ يُوجِّه لفظةً في الحديث توجيهاً نحوياً إلاَّ ما نَدَرَ، ولعلَّ لزومه المنهج الذي سار عليه أبوعَبَيْدٍ وهو الشَّرحُ والتَّفسيرُ اللُّغويُّ لا يحيدُ عنه هو السبب في ذٰلك، ولا شكَّ أنَّ التَّفسيرَ اللُّغويَّ يَتَّجهُ للمعاني، والإعراب مُرتبطٌ بالمَعنىٰ فكان ينبغي للمؤلِّف أن يُولي هٰذا الجانب بعضَ اهتمامه ـ رحمه الله وعفا عنه ـ لٰكنَّه لم يَفْعَلْ فكان ذٰلك مما يُؤخذُ عليه.

رابعاً: من فوائد الكتاب:

لم يقتصرِ ابن حَبيبٍ في مباحثه اللُّغوية علىٰ ما نقله عن أبي عُبَيْدٍ فقد ضَمَّنه بعضَ الفوائدِ اللُّغوية التي أفادَها من شُيُوخه، وحُضُوره في مجالس العلم ومطالعاته في الكتب، لٰكنَّها فوائدُ قليلةٌ عامةٌ، غيرُ معزَّوةٍ؛ لذٰلك قلَّت فائدتها بالنَّظر إلىٰ تقدُّم عصره، وكان المرجو منه ومن أمثاله أن يضيفَ أضعافَ ذٰلك كما سبق أن أشرنا.

ومن فوائد الكتاب النَّادرة: مباحثُه الفقهيَّة التي نقلها عن شيوخه وخاصَّة من تلاميذ الإمام مالك ـ رحمه الله ـ الذين شافهوه ونقلوا آراءه التي أفتىٰ بها

(١) فهرست ما رواه عن شيوخه: ٢٠٢.

في مَجالسه ودُروسه، التي لا يضمها كتاب، وإنَّما رُويت عنه، حكاها ابنُ حَبيبٍ عنهم، فكتابُ ابنِ حَبيبٍ سجلٌ حافلٌ لمثل هـٰذه الآراء، وهي ـ وإن كانت قليلة نظرًا لصغر حجمه ـ فهي نادِرَةٌ ومُفيدةٌ، وقد أَسهمَ في حفظها وروايتها، ويمكن مقارنتها بالأقوال المَنقولة عن الإمامِ في مصادر الفقه المالكي المختلفة، فتُصحِّحُ، وتُضِيْفُ، وتَشْرَحُ وتُوْضِحُ.

ومن فوائده أيضاً: ما نَقَلَهُ من آراء شُيُوْخِهِ المعزوَّة إليهم، مما لا يَتَضَمَّنُهُ كتابٌ من كتبهم إن كانوا من أهلِ التَّأليف، أو تكشِفُ جوانب من علمهم وقدرتهم علىٰ الاستنباط، إن لم يكونوا من أهلِ التَّأليف.

ومن فوائده أيضاً: ما ورد فيه من أسانيد الرِّوايات المختلفة للأحاديث فهو ـ وإن كان ضعيفاً في الحديث ـ فرواياته يمكن أن يؤنَس بها، وأن يجمعَ بينها وبين روايات أخرىٰ.

وَمَعَ هَـٰذَا وَذَاكَ: يكشِفُ هـٰذا الكتاب عن جانبٍ مُهمٍّ بحاجة إلىٰ إبراز؛ وهو اهتمام عُلماء الأندلس بفنٍّ (غَريب الحديث) الذي وصل فيه كتاب «الدَّلائل في غَريب الحديث» لمؤلِّفه قاسم بن ثابت السَّرَقُسْطِيِّ (ت ٣٠٢هـ) إلى دَرَجَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ من الإتقانِ، وَهُوَ مُحَدِّثُ ابنُ مُحَدِّثٍ، طَلَبَا العلمَ بالأندلسِ ورَحَلاَ معاً إلىٰ المَشْرِقِ واشتَرَكَا في أغلبِ شُيُوخهما، وَيُقَالُ: إِنَّهما اشتراكا في تأليفه، وقيلَ: إنَّ قَاسِمًا مَاتَ قبل إتْمَامِهِ فأتمه أبُوه. وللأندلسيين عنايةٌ كبيرةٌ في هـٰذا الفَنِّ قد لا تَقِلُّ عن عنايةِ أهلِ المَشْرِقِ ـ وإن كان الفضلُ للمُتَقَدِّم ـ فلهم طُرُقُ رواياتٍ مختلفة لـ«غَرِيْبِ الحَديثِ» لأبي عُبَيْدٍ، و«غريب الحديث» لابن قُتَيْبَةَ، و«غريب الحديث» للحَربي، و«غريب الحَديث» للخَطَّابِي و«الغريبين» للهَرَوِيِّ. . . واحتَفَلَ أهلُ الأندلسِ بهـٰذه التآليف،

ودرسوها واعتنوا بها روايةً وقراءةً واختصاراً، وذكروا في مؤلفَاتهم التَّاريخيَّة المعنيَّة بالتَّراجم أَولَ من أَدخلَ كلَّ كتابٍ منها إلىٰ الأندلس[1] ولهم علىٰ كلِّ كتابٍ منها أسانيدُ مشهورةٌ، وكانت تحظىٰ بعنايتهم بالسَّماع والقراءة، وعند وفودهم إلىٰ المَشرقِ يجلبون نسخَها المُوثَّقةَ إلىٰ الأندلس، يحرِصُون أشدَّ الحِرْصِ علىٰ تَصحيحها تَصحيحاً دقيقاً، ويَعتنون بها عنايةً كبيرةً رحمهم الله.

ـ ومن فَوَائِدَ الكِتَابِ: أنَّه مُؤلَّفٌ بشكلٍ مُختصرٍ مفيدٍ فليس بالطَّويل المُملِّ، ولا القصير المُخلِّ؛ مما يَسهل حملُه وتكثرُ فوائده.

ـ ومن فوائده: قلَّةُ الاستطراد، فلا تكاد تجد المؤلِّف يخرج عن قصده فيه، ولا تستهويه حادثةٌ أو نادرةٌ، وهـٰذا منهجٌ علميٌّ سليمٌ من مناهج الدِّراسات الحَدِيْثَةِ، فأغلبُ القُدَمَاءِ من المُؤَلِّفين لا يلتزمون بهـٰذا المنهج، فيخرجون عن القصد إلىٰ فوائد قد تكون أكثرَ أهميَّةً من مباحث الكتاب الأصليَّة، لكنَّها وُضِعَتْ في غيرِ موضعها، وإذا وُضعت في غير موضعها لم تُلفت النَّظر، ولم يهتدِ إليها كثيرٌ من الباحثين، ولو اهتدىٰ إليها لا تَقَعُ في نفسِ المُطالع الموقع المؤثِّر كما لو وَجَدَهَا في مظنتها، ومكانها الذي نَشَدَها فيه، فيفوتُ اقتناصها علىٰ كثير مِمَّن قصد أمثالها.

ـ ويظهرُ في الكتاب: اهتمامُ المؤلِّفِ بالقراءات فقد تكرر ذكرها في كتابه فهو ـ وإن لم يكن يلحُّ عليها إلحاحَ المُتَخَصِّصِ ـ تَكْشِفُ جانباً مُهِمًّا من

---

(١) هـٰذا كله مبثوث في طبقات علماء الأندلس وتراجم رجالها، وقد جَمَعْتُ من ذٰلك قدراً كبيراً أثناء مطالعتي، وكنتُ علىٰ عزم أن أثبت شيئاً من ذٰلك في هـٰذا التَّقديم تحت عنوان (جهود الأندلسيين في غريب الحديث) لكنَّ المقدمة طالت بكثرة شروح (الموطأ) فرأيت الاقتصار عليها، فلعلها تتاح الفُرصة لنشرِ هـٰذا البَحثِ مُستقبلاً إن شاء الله.

هٰذا الاهتمام، وتُبرز إجادته لهٰذا الفَنِّ من فُنُونِ المَعْرِفَةِ.

خامساً: العُثُور علىٰ النُّسخة:

لا أَعْرِفُ أَحَداً سَبَقَنِي إلىٰ الكَشْفِ عن هٰذا الأثر من آثار ابنِ حَبِيْبٍ ـ رحمه الله ـ فقد بقي الكتابُ مَجْهُوْلاً لدىٰ الباحثين عن التُّراث من بداية نهضتنا العلميَّة المباركة في البلاد العربيَّة والإسلامية، منذ ما يزيد علىٰ قرن من الزَّمان بل أكثر من ذٰلك، منذ اهتمام المستشرقين بالتُّراث العربي، فلا أعرف أحداً ذكره أو دلَّ علىٰ وجوده؛ لذا يُعتبر هٰذا التَّعريف أوَّل تعريفٍ بهٰذا الكتاب، وهٰذا يُبشِّرُ بخيرٍ عظيمٍ، وأملٍ كبيرٍ، بأنْ يُكشَفَ مُسْتَقْبَلاً عن كُنُوزِ هٰذا التُّراث التي ما زالت مجهولةً لدىٰ كثير من الباحثين، وهي مَوجُودةٌ في زوايا المكتبات هُنا وهُناك، وهي بحاجةٍ إلىٰ جهود المُخلصين الغيورين علىٰ تُراث هٰذه الأمة، وسَبَقَ لي ـ ولله الحَمْدُ ـ أن كَشَفْتُ عن كثيرٍ من الآثار لا أعلمُ أحداً سبقني إليها، وذٰلك بفَضْلِ اللهِ تَعالىٰ وتَوفيقه، ثم بالنِّيَّةِ الصَّادقة إن شاءَ الله لخدمة هٰذا العلم وطلَّابه؛ لذا أمدُّ يدَ الضَّراعة إلىٰ الله تَعالىٰ أن يُعظِمَ الأجرَ والثَّوابَ ويُخلِصَ النيَّةَ له سبحانه. وأنا لم أقل هٰذا من قبيل المُفاخرةِ والمباهَاة وإن كان الشَّاعرُ العَرَبِيُّ يقولُ:

* تِلْكَ المَفَاخِرُ لاَ قُعْبَانَ مِنْ لَبَنِ *

لكنِّي أستَنْهِضُ هِمَمَ الباحِثين المُخْلِصِين في الكَشْفِ عن آثار سلفنا الصَّالح رحمهم الله، لاسيَّما في الآثار المَجهولةِ المؤلِّفِ، والقِطَعِ من الكُتُبِ التي قد تَبْدُو عديمةَ الفائدة، وهي ربَّما تكونُ من أَهمِّ الكُنُوزِ وأنفسِها.

وفي صَيْفِ عام ١٤١٧هـ عَلِمْتُ بوجودِ نسخةٍ من شَرحٍ من شُروحِ «الموطَّأ» في مكتبةِ الحرم المَكيِّ الشَّريفِ، وَصَلَتْ حديثاً إلىٰ المكتبة إهداءً

ـ كما علمت من مُدير المَكتبةِ ـ واتصلتُ به هاتفيًا، وأبديتُ رغبتي في الحُصُولِ علىٰ صورة من الكتابِ، فكان مديرُ المكتبةِ ـ الدُّكتور يُوسف بن عبدالله الوابل ـ حفظه الله تَعالىٰ ـ صديقاً عزيزاً، وهو معروفٌ بخدمةِ الباحثين في هـٰذه المَكتبةِ العامرةِ، فأسرعَ في تلبية طلبي وأحضرَ النُّسخةَ إلىٰ مَنزلي فله منِّي الشُّكرُ والتَّقديرُ، ومن الله جزيلُ الأَجرِ والثَّوابِ.

وَحَالَ ما تَصَفَّحتُ الكتابَ أدركتُ أَهَمِّيَّتَهُ وَعَرَفْتُ مُؤَلِّفَهُ في الحَالِ، وَأَنَّه عبدُالملكِ بن حَبِيْبٍ السُّلَمِيُّ الأندلُسيُّ (ت٢٣٨هـ)، وكان اشتغالي منذ زمن بـ«الاقتِضَابِ في غَرِيْبِ المُوَطَّأ وإعرابِهِ علىٰ الأَبْوَابِ» لأبي عبدالله محمد بن عبدالحَقِّ اليَفْرَنِيِّ التّلمساني (ت ٦٢٥هـ) وفيه نصوصٌ كثيرةٌ عن ابن حَبيبٍ هـٰذا، ثم اشتغالي بكتاب «التَّعْلِيْقِ عَلَىٰ المُوَطَّأ في معرفة غَوَامضِ إعرابه وغَريبِ لُغاته ومَعانيه» لأبي الوَليد هِشام بن أحمد الوَقَّشِيِّ الأَنْدَلُسِيِّ (ت ٤٨٩هـ). لذٰلك لم يَكُنْ من الصَّعب عليَّ إدراكُ أَنَّ هـٰذا الكتاب لابن حَبِيْبٍ ـ رحمه الله ـ لاسيَّما والدَّلائل في داخل الكتاب واضحةٌ صَرِيْحَةٌ بصحَّة هـٰذه النِّسبة.

سادساً: وَصفُ النُّسخة الخطيَّة:

قُلْتُ: إنَّ هـٰذه النُّسخة أُهدِيَتْ إلىٰ مكتبةِ الحرمِ المكيِّ الشَّريف حديثاً من رجلٍ ليس من المصلحة التَّصريح بذكر اسمه جزاه الله خيراً، فلعلَّ دعوةً صالحةً له في أفضلِ بُقعةٍ علىٰ وجهِ الأرضِ ـ مكَّة شرَّفها الله ـ خيرٌ له من التَّنويه به، نسأل الله لنا وله جزيل المَثُوبةِ، وعَظِيْمَ الأَجرِ، وأن يجعلَهَا في ميزانِ حسناته. ورقم الكتاب في المكتبة المذكورة (٤٦١٢ ـ عام) ينقص من أوله ورقةٌ واحدةٌ ـ فيما أظنُّ ـ يبدأ المَوجود منه أثناء الحديث الأول من «المُوَطَّأ» يقع في ١٨٨ صفحة وفي الصفحة (٢٥) سطراً، هـٰذا في الصَّفحات

التي تخلو من عنوانات رؤوس الفقر ذات الخَطِّ العَرِيض وإن كانت هـٰذه الثانية هي أغلبُ صفحات الكتاب؛ لذٰلك يتراوح متوسط الأسطر بين (٢٢ـ٢٥) سطراً وكلمات السَّطر الواحدِ بينَ (١٥/١٨) كلمة، وقد انفرطَ عِقدُ نظامِ صَفَحَاتِ الكتاب فتقدَّمَ بَعضُ أوراقِهِ وتأخَّرَ بعضُها، وكان فضلُ إعادتها إلىٰ نظامها يَرجعُ إلىٰ أحدِ الفُضلاءِ من مُطالعي الكتاب، فقد دَلَّل في كلِّ صفحة فيها انقطاعٌ علىٰ بداية الصَّفحة التي تليها بعد عدةِ صفحاتٍ، وقد تتبَّعتُها حتَّىٰ عادَت كلُّ صفحةٍ إلىٰ مكانها، ولم يُفقد منها شيءٌ، والنُّسخة مكتوبة بخطٍّ أندلسيٍّ قديمٍ دقيقٍ هو إلىٰ الجودة والإتقان أقربُ، جاء في آخره: «وصلىٰ الله علىٰ محمَّدٍ وآله وسلم تسليماً، نسخه عبدالرَّحمـٰن بن عيسىٰ بن منغفارد (كذا) لنفسه بيده الفانية، ثم لمن شاء الله تَعَالَىٰ بعده فالله يفهِّمه ما فيه... وكان الفراغُ منه عشيَّة السَّادس والعشرين من [ر]جب الفَرد عام ثمانيةٍ وستِّمائة. والنُّسخَةُ مقروءةٌ ومُصَحَّحَةٌ بعض التَّصْحيحات علىٰ هامشها، قليلةُ الضَّبط بالشَّكل، وعنوانات رؤوس الفقر بخطٍّ كبيرٍ في وسط السَّطر بشكلٍ بارزٍ وخَطٍّ جميلٍ، وعلىٰ النُّسخة أثرُ رطوبةٍ وتقطيع أرضةٍ ذهبت ببعضِ الكلمات خاصةً في الأوراق الأخيرة، أمكن ـ ولله المنَّة ـ قراءة أغلبها، واستغلق منها القليلُ. وكتب علىٰ الورقة الأولىٰ منه (شَرْحُ غريبِ المُوَطَّأ) لكنَّها بخطٍّ مُغايرٍ لخطِّ الأصلِ وهو خطٌّ حديثٌ لا يُعتمد عليه.

ثامناً: عملي في التَّحقيق:

من بَدِهيِّ القَول أنَّ التَّحقيقَ علىٰ نُسخةٍ واحدةٍ شاقٌّ وعَسيرٌ، وهو كمن يسيرُ:

* عَلَىٰ لاَحِبٍ لا يُهْتَدَىٰ بِمَنَارِهِ *

لذٰلك توقَّفتُ في كثيرٍ من المواطن في قراءة بعض الكلمات لم أهتد إلىٰ

وجه الصَّواب فيها، مع أنِّي بذلت في ذٰلك وقتاً وجُهداً، وسألتُ أهلَ الخبرةِ في ذٰلك، وزاد ذٰلك تعقيداً أنَّ النُّسخةَ تكادُ تكونُ خاليةً من الضَّبطِ بالشَّكلِ، والضَّبطُ بالشَّكل في بعضِ الألفاظِ مَدَارُ مادَّةِ البَحْثِ، وبه يُفهم المَقصود، ويكون أحياناً هو موضوعُ بحثِ اللَّفظةِ، والمُؤَلِّفُ ـ رحمه الله ـ لا يُقَيِّدُ اللَّفظةَ بالحُرُوفِ ولا بالنَّظَائِرِ، ومما أعانَ علىٰ قراءة النُّسخة ـ بعد تَوفيق اللهِ ومنِّهِ وعَونِهِ ـ قِلَّةُ التَّصحيفِ والتَّحريفِ، فالنَّاسِخُ ماهرٌ في الكِتابة إلىٰ حِدٍّ بَعِيْدٍ، مُجيدٌ لها حسن الخَطِّ، لٰكن تداخلت بعض الكلمات، وأتت الأرضة علىٰ بعضها، واحترق المدادُ من القدم. . .وفيه أسقاط غير ملحوظة إلاَّ بمقارنة نصوصه بالمصادر التي نقلت عنه، كالنُّصوص التي نقلها أبوعمر بن عبدالبرِّ وأبوالوليد الباجي، وغيرهما، وَحَاوَلْتُ إبراز النَصّ كما تَرَكَهُ مؤلِّفه لذا أضفت بعض عنوانات الكتب التي لم يذكرها النَّاسخ مثل [شَرحُ غريبِ كتاب الطَّهارة]. . . وأمثال ذٰلك؛ لأنَّ الناسخ ذكرَ قوله: (شَرحُ غريبِ كتابِ الحَجِّ) و(شَرْحُ غريبِ كتاب الزَّكاة). . . فأردت أن يكون الكتاب علىٰ نسقٍ واحدٍ؛ لأنَّه غَلَبَ علىٰ ظنِّي أنَّها سقطت سهواً من النَّاسخ، وكلُّ إضافة غلب علىٰ ظنِّي أنها سقطت من الناسخ وضعتها بين قوسين هكذا [ ] ولم أعلِّق عليها بشيءٍ غالباً؛ لأنَّ القوسين يدلان علىٰ المقصود دون تعليق، إلاَّ إِذَا كَانَت الزِّيَادَة منقولةً من مصدرٍ آخَر فإنِّي أعلق بما يفهم منه مصدر الزيادة، وأضفتُ رقم الصفحات من الكتاب المخطوط بين قوسين أيضاً ليُستدلَّ بها علىٰ أصله كما هي عادة المُحَقِّقين وأضفتُ رقم الجزء والصَّفحة ورقم الحديث من «الموطأ» مع ذكر الحديث في الأصل تخفيفاً للهوامش.

وفي التَّعليق علىٰ النَّصِّ حاوَلتُ الرَّبطَ بينَ هـٰذا الكِتَابِ وبَين الرِّوايات

المُختلفةِ لـ«المُوطَّأ» المَشهورةِ المُتَدَاولةِ، وكذٰلك ربطتُ بينه وبينَ أهمِّ شروحِ «المُوَطَّأ» عند ذكر كلِّ كتاب من كتب «الموطأ» فأُحيل في هامشه علىٰ أماكن وجود هٰذا الكتاب فيها؛ لِيَسْهُلَ الرُّجوعُ إليها لمن أرادَ ذٰلك؛ ونظراً إلىٰ أهميَّة اللُّغةِ في هٰذا الكتاب، وأنَّها مدارُ البَحْثِ، وموضوعَ الكتاب، فقد خرَّجت الألفاظ اللُّغوية المشروحة من المصادر اللُّغوية المختلفة، مُبتدئاً بكُتُب غَريب الحَديث، جاعلاً غريب أبي عُبيد ـ رحمه الله ـ في المقدمة وأضفت إليها ما تيسَّر من المصادر، وعَزوتُ الآيات القُرآنيَّة إلىٰ سُورها وأرقام آياتها من كتاب الله عزَّ وجلَّ. أمَّا الأحاديث التي أوردها المؤلِّفُ في ثنايا الكتاب فلم أُخرِّجها؛ لأنَّ أغلَبَهَا أحاديثُ ضِعَافٌ؛ فالمُؤَلِّفُ لم يلتزمْ بطريقة المُحدِّثين في التَّوثيقِ، فيلزم لتخريجها والحُكمِ عليها جُهدٌ كبيرٌ مما يثقلُ هوامش النَصِّ، فيكون بمثابة تأليفٍ جديدٍ، هٰذا من ناحية، ومن ناحية أُخرَىٰ فالكتابُ مؤلّفٌ في الغَريبِ اللُّغويِّ خاصةً. وأمَّا المسائل الفقهية فلم أعتَنِ بتخريجها؛ لأنَّها خارجةٌ عن موضوع الكتاب الأصلي أيضاً وهو غريبُ الحديثِ خاصَّةً. وخرَّجتُ الشَّواهد الشِّعريَّة ونسبتها إلىٰ قائليها إن لم تكنْ منسوبةً، وصحَّحتُ نسبة الأبيات التي عَزَاهَا المؤلِّفُ إلىٰ غير قائليها، ودلَّلتُ عليها في دواوين الشُّعراء، ومَجاميع الشِّعر، والمَصادر المُختلفة، وأَتممتُ الشَّواهد التي وردت مقطوعةً في الأصل عن سَوَابِقِهَا، ولواحِقِهَا مما يتمُّ به مَعناها أو إعرابها، أو تَرْتَبِطُ به ارتباطاً وَثيقاً؛ وذٰلك لارتباطها بموضوع الكتاب، وعرَّفتُ بالمَجاهيل من أعلام النَصِّ تَعريفاً مُختصراً، وأوليتُ شيوخ المُؤَلِّفِ مزيدَ عنايةٍ وَدَلَّلْتُ علىٰ مصادر تَراجمهم، وعرَّفتُ بالمواضع الواردة في النَّصِّ؛ لدخولها في غَريب الألفاظِ، والله تعالىٰ أعلمُ وهو حسبُنا ونعم الوَكيل، وآخرُ دعوانا أن الحمدُ لله ربِّ العالمين.

الصفحة الأولى من المخطوط

الصفحة الأخيرة من المخطوط



تفسير غريب الموطأ

تأليفُ
عَبدِالمَلكِ بنِ حَبيّبٍ السُّلَمِيِّ الأَنْدَلُسِيِّ
(١٧٤ ـ ٢٣٨هـ)

حققه وقدَّم له
الدكتور/ عبدالرحمن بن سليمان العُثيمين
مكة المكرمة ـ جامعة أمّ القُرَىٰ



[شرحُ غَريبِ كتاب وُقُوت الصَّلاة][1]

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله][2]

. . .][3] نبيُّ اللهِ بجبريل، ثم خلَّىٰ عنهم حتَّى إذا غابَ الشَّفقُ وابتطأ العِشَاءُ نُودِيَ فيهم: الصَّلاةُ جامعةٌ، فاجتمعوا، فصلَّىٰ بهم العِشاءَ أربعَ ركعاتٍ يُعلن في الرَّكعتين الأوليتين، ولا يُعلِنُ في الرَّكعتين الأخيرتين، جبريلُ بين يدي نبيِّ الله، ونبيُّ الله بين أَيدي النَّاسِ، يقتَدي الناسُ بنبيِّهم، ويقتَدي نبيُّ الله بجبريل، ثم يأتي الناسُ ولا يدرُون أيزادون على ذٰلك أم لا؟ حتَّى إذا طلعَ الفجرُ نُوْدِيَ فيهم: الصَّلاةُ جامعةٌ، فاجتمعوا، فصلىٰ بهم الصُّبحَ ركعتين، أطالهما، وأعلنَ فيهما القراءةَ جبريلُ بين يدي نبيِّ الله، ونبيُّ الله بينَ أَيدي

(١) الموطأ رواية يحيىٰ: ١/ ٣، ورواية أبي مُصعب: ١/ ٣، ورواية محمد بن الحَسن: ٣١، ورواية سُويد: ٤١، والاستذكار: ١/ ٢٦، والمُنتقىٰ لأبي الوليد الباجي: ١/ ٣، والتَّعْلِيْقُ عَلَىٰ المُوَطَّأ لأبي الوليد الوَقَّشيِّ: ١/ ٣، والقَبَس لابن العَرَبِيِّ: ٧٥، وتَنوير الحَوالك: ١/ ١٣، وشرح الزُّرقاني: ١/ ١١، وكشف المُغَطَّىٰ: ٤٩.

(٢) كثير من العُنوانات من عَمَل المُحقِّق ـ عفا الله عنه ـ وذٰلك أنَّ النَّاسخ أو المؤلف وضع عنوانات لبعض الكتب وأهمل بعضها، فما أهمله النَّاسخُ ألحقه المحقِّق كما هو هُنا بالأسلوب الذي اتُّبعَ في الكتاب دون زيادة ولا نقصان؛ ليكون علىٰ سَنَنٍ واحدٍ.

(٣) أول النُّسخة مخرومٌ سقطت منه أوراق لانستطيع معرفة مقدار السَّقط إلاَّ أنَّ المؤلِّفَ مازال في بداية الكتاب، فهو يشرحُ الحديث الأول من «المُوطأ» ثم يستمر إلىٰ آخر النُّسخةِ، كلُّه موجودٌ لم يُفقد منه شيءٌ، ماعدا تقديم وتأخير في بعض الصَّفحات، استطعتُ بحمد الله إصلاحه، وقد نبَّهتُ عليه في مواضِعِه، وفي وصف النُّسخة كما تقدم.

النَّاسِ، يقتدي النَّاسُ بنبيِّهم، ويقتدي نبيُّ الله بجبريل.

قال عبدُالملك: فهٰذا تفسيرُ قَولِهِ: «فَصَلَّىٰ فَصَلَّىٰ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ]، ثُمَّ صلَّىٰ فَصَلَّىٰ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ».

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرحِ حديثِ مالكٍ

الَّذي رواه ابنُ شهابٍ، عن عُرْوَةَ بنِ الزُّبير، عن عائشةَ زوجِ النَّبيِّ [ﷺ]: «أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ كان يُصلِّي العصرَ والشَّمْسُ في حُجرتها قبلَ أن تظهَر» [١/ ٤ رقم (٢)].

قال عبدُالملك: أمَّا قَوْلُهُ: «والشَّمسُ في حُجرتها» فإنَّ الحُجْرةَ الدَّارُ[١]، وإنَّما اشتُقَّتْ الحُجْرَةُ من التَّحجيرِ، تقولُ: حَجَّرتُ نفسي: إذا أحطتَ عليك بجدارٍ، فالجِدَارُ هو التَّحجيرُ، ومُبتدأُ داخلِ الجِدَارِ هو الحُجرةُ. وقد استَعْمَلَ

---

(١) في اللِّسان (حجر): «الحجرةُ في البُيُوتِ معروفةٌ». قال أبوالوليد هشام الوَقَّشيُّ في كتابه «التَّعليق علىٰ المُوطَّأ»: «وكلُّ بناءٍ أحاطَ به حائطٌ فهو حُجرةٌ، وهو مشتقٌّ من قولهم: حجرتُ الشَّيء إذا منعتُه» ومثله قال محمدُ بنُ عبدُالحَقِّ اليَفْرُنِيُّ في كتابه «الاقتضاب في غريب الموطأ...» وعن أبي الوليد نقل وبه اقتدىٰ.

والحُجْرَةُ ـ في غير هٰذا ـ النَّاحِيَةُ، كذا قال أبوعُبَيْدٍ في غَريب الحديث: ٤/ ١٨٤، وأنشد [لعروة بن زيد الخيل الطَّائي، شعر طيِّيء: ٦٥١]:

بِجَيْشٍ تَضَلُّ البُلْقُ في حُجُراتِهِ تَرَىٰ الأُكْمَ فِيْهَا سُجَّداً للحَوَافِرِ

يقول الفقيرُ إلىٰ الله تعَالىٰ عبدُالرَّحمٰن بنُ سُليمان العُثيمين ـ عفا الله عنه ـ: رأيتُ هٰذا البيت مفرداً في تذكرة ابن حمدون البَغدادي: ٥/ ٣٦٦ منسوباً إلىٰ والده زَيدالخيل، ولم يخرِّجه المُحقِّقُ، وهو مُخرَّجٌ في شعرِ طيِّيءٍ فليراجع هناك، وهو أيضاً مذكورٌ في شعر زيد الخيل الذي جمعه الدُّكتور نوري حَمُّودي القَيْسَيّ: ١٧٩ (شعراء إسلاميون) وقد صحَّح نسبته إلىٰ زيدٍ فالله تعالىٰ أعلم.

النَّاسُ ببلدنا كلامهم في الحُجْرَةِ على أنَّها [من وسط] بُيُوت الدَّار، وذٰلك منهم خَطَأٌ. وأمَّا قولُها: «والشَّمسُ في حُجْرَتِهَا قبلَ أَنْ تَظْهَرَ» فتعني: قبل أن تعلُو الجُدُرَ ويرتفعُ ظلُّها عن قاعةِ الحُجرةِ.

قَال عبدُالمَلكِ: وكلُّ شَيءٍ قد عَلاَ شَيْئًا فقد ظَهَرَهُ[1]، ومنه قولُهُ عزَّ وجَلَّ:[2] ـ في ردم يأجوج ومأجوج ـ: ﴿فَمَا ٱسْطَـٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ﴾ يعني: أن يعلوه، ﴿وَمَا ٱسْتَطَـٰعُواْ لَهُۥ نَقْبًا﴾.

قال عبدُالملكِ: وإنَّما عَنَىٰ بهذا الحديثِ تعجيلَ صلاةِ العَصرِ؛ لأنَّ الحُجْرَةَ يومئذٍ كانت ضَيِّقةً ليست واسعةً، والشَّمسُ لا تكون في قاعة الحُجْرَةِ الصَّغيرةِ إلاَّ وهي قائمةٌ مرتفعةٌ في وسطِ السَّماءِ، من قبل أن تعلوَ الجُدُرَ محدقةً بها، وأنَّ ظِلَّها يتغشَّاها سَرِيْعًا.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيْبٍ عن شرحِ (الالتِفَاعِ)

في حديث مالكٍ الذي رواه عن يَحيىٰ بن سَعيْدٍ، عن عَمْرَةَ بنتِ عبدِالرَّحمـٰنِ، عن عائشة: أنَّها قالت: «إنْ كان رَسُوْلُ اللهِ ﷺ لِيُصَلِّي الصُّبحَ فَينصرِفُ النِّساءُ ـ بَعْدَ فَرَاغِهِ ـ مُتَلَفِّعاتٍ بمُرُوطهنَّ ما يُعرفنَ من الغَلَسِ» [١/ ٥ رقم (٤)].

قال عبدُالملك: [المُرُوْطُ] ـ واحدُها مُرْطٌ[3] ـ: أَكْسِيَةُ صُوْفٍ رِقَاقٌ

---

(١) كذا في غريب الوَقَّشِيِّ والاقتضاب لليَفْرَنِيِّ.

(٢) سورة الكهف: الآية: ٩٧. وفي الأصل: «استطاعوا» في الموضعين.

(٣) غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٢٧، وغريب الخَطَّابي: ٢/ ٥٧٦، والفائق: ٣/ ٣٥٩، والغريبين: ١٧٤٤، والتَّعْلِيْق على المُوطأ لأبي الوليد الوَقَّشِيِّ: ١/ ١١ والنِّهاية: ٤/ ٣١٩.

خِفَافٌ مُرَبَّعةٌ، كان النِّساءُ يلتفعنَ بها ويأتزرنَ بها في ذٰلك الزَّمان، قال: وَالمُتَلَفِّعُ [١]: الذي يُلقي الثَّوبَ على رأسِهِ ثم يلتفُّ به، لا يكون الالتفاعُ إلاَّ بتغطية الرَّأسِ(١)، وقد قال شارحُ العراقِيِّين(٢): الالتفاعُ مثلُ الاشتمالِ، أَمَا

= ويراجع: تهذيب اللُّغة: ١٣/٣٤٤، والاستذكارُ ١/٥٢، والتَّمهيد: ٢٣/٣٩٠، والصِّحاح واللِّسان والتاج (مرط).

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٤/١٩٢، وغريب ابن قتيبة: ٢/٢٤١، والغريبين: ١٦٩٦، والفائق: ٣/٣٢٣، وغريب ابن الجوزي: ٢/٢٧٨، والنِّهاية: ٤/٢٦٠.
ويُراجعُ: العين: ٢/١٤٥، ومختصره: ١/١٧٥، وجمهرة اللُّغة: ٩٣٧، وتهذيب اللُّغة: ٢/٤٠٢، والمُحكم: ٢/١١٧، والاستذكار: ١/٥٢، والتَّمهيد: ٢٣/٣٩٠، والتعليق على الموطأ لأبي الوليد الوقشي: ١/١٠، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (لفع).

(٢) هو أبوعُبَيْدٍ القاسِمُ بن سَلاَّم الهَرَوِيُّ (ت٢٢٤هـ) الإمامُ العَلاَّمةُ صاحبُ «غريب الحديث» والنَصُّ في كتابه الغريب: ٤/١٩٢، والمؤلِّف ينقل عن كتابه كثيراً ولم يُصرِّح بذكره أبداً، ولا أعلمُ لذٰلك سبباً إلاَّ المُعاصرةَ، فهو قد عاصره ولا أعلم أنه اجتمعَ به، ولم يسمع منه كتابه، ولا رواه عنه، فلذا كره أن يُصرِّحَ بذكره في مواضع النَّقل؛ لأنَّ وسيلة الرِّواية مفقودةٌ مع إمكانها؛ فأبنُ حَبيبٍ معاصرٌ لأبي عُبَيْدٍ، ولذٰلك يصحُّ قولُ العُلماءِ: إنَّ ابن حبيبٍ لم يكن يهتمُّ بالرِّواية. ولم يوفَّق ابن حَبيبٍ في رده علىٰ أبي عُبَيْدٍ، فما قاله أبوعُبَيْدٍ معروفٌ عندَ كثيرٍ من أهلِ اللُّغة، نقله أصحابُ المعاجم، وكُتُبُ غريبِ الحديثِ، ولو انفرد به أبوعُبَيْدٍ لقُبل منه ذٰلك؛ لأنه ثقةٌ في نقل الحديث والرِّواية، مُجْمَعٌ علىٰ توثيقه، قال أبونَصْرٍ الوائِليُّ السِّجزي: «سمعتُ محمدَ بنَ عبدِالله الحافظ يقول: كان أبومحمد ـ يعني ابن قتيبة ـ يتعاطىٰ التقدُّم في عُلُومٍ كثيرةٍ، ولم يرضَهُ أهلُ علمٍ منها، وإنَّما الإمامُ المقبولُ عند الكُلِّ أبوعُبَيْدٍ القاسمُ بنُ سَلاَّمٍ».
وذكر أحمد بن كامل بن خلف فضلَه وعلمَه والعلومَ التي يجيدها ثم قال: «ولا أعلمُ أحداً من الناس طَعَنَ عليه في شيءٍ منها». وهٰذا يحيىٰ بن معين ـ شيخ المحدِّثين وإمام النُّقاد ـ يُسأَلُ عن الكتابة عن أبي عُبَيْدٍ والسَّماع منه فيقول: «مثلي لا يُسأَلُ عن أبي عُبَيْدٍ؟! =

سَمِعَ قولَ عَبِيْدِ بن الأَبْرَص: (١)

= أبوعبيد يُسألُ عن النَّاسِ». وغير هٰذا كثير، تجده في تهذيب الكمال: ٢٣/ ٣٥٤، وسير أعلام النبلاء: ١٠/ ٤٩٠ وغيرهما، فإِذَا كان كذٰلك في الحديث مَعَ شِدَّةِ تحفُّظ المحدثين وحرصهم، فكيفَ لا يكونُ كذٰلك في اللُّغة وهو بها اشتهر؟!.

ونَصُّ كلام أبي عُبَيْدٍ: «و[أمَّا] الالتفاعُ بالثَّوبِ فهو مثلُ الاشتمالِ، وقال الأصمعيُّ: هو أن يتجلَّلَ بالثَّوْبِ كُلِّه...».

وابنُ حَبيبٍ في رده هٰذا أخطأ في رواية البيت فنسبه إلىٰ عَبِيْدِ بن الأبرص، وليس له. كما سيأتي

(١) هو عَبِيْدُ بن الأبرص بن عوف بن جشم الأسديُّ، شاعر، جاهلي، قتله النعمان يوم بؤسه، له ديوان طبع قديماً، ثم أعاد طبعه الدكتور حسين نصار سنة ١٩٥٧م في القاهرة. أخباره في الشِّعر والشُّعراء: ٢٦٧، والمؤتلف والمختلف: ٦٣، والخزانة: ١/ ٣٢٣. وأخطأ المؤلِّف ـ رحمه الله ـ في نسبته إلىٰ عَبِيْدٍ، وإنَّما هو لسُوَيْدِ بن أبي كاهلِ اليَشْكُرِيُّ شاعرٌ، جاهليٌّ، مُقِلٌّ، له ديوانُ شعرٍ صغيرٌ، جمعه شاكر العاشور، وطبع في البصرة سنة ١٩٧٢م، ومن أشهر شعره عينيَّته التي منها الشَّاهد أولها:

بَسَطَتْ رَابِعَةُ الحَبْلَ بِنَا ... فَوَصَلْنَا الحَبْلَ مِنْهَا مَا اتَّسَعْ
حُرَّة تَجْلُو شَتِيْتاً وَاضِحاً ... كَشعَاعِ الشَّمْسِ فِيْ الغَيْمِ سَطَعْ

أوردها صاحبُ المفضَّليات: ١٩٩. يراجع: شرحها لابن الأنباري: ٤٠٤، وشرحها للمَرْزُوقي، وشرحها للخطيب التَّبريزي، وفي المفضَّليات: (سقاطي) و(لاح في الرأس) ولا شاهدَ فيه علىٰ هٰذه الرِّواية، قال ابن الأنباري: «غيره:

* لَمَعَ الرَّأْسُ بِشَيْبٍ وَصَلَعْ *

يراجع: الدِّيوان: ٣٢، والشِّعر والشُّعراء: ٢٣٥، والجَمهرة: ٨٣٦، ومقاييس اللُّغة: ٣/ ٨٦، ومجمل اللُّغة: ٤٦٦، والأغاني: ١١/ ١٧٠، والخزانة: ٢/ ٥٤٧. ونقل اليَفْرُنِيُّ في «الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه» عن ابنِ حَبيبٍ مصرِّحاً به لكنَّه لم يَتَفَطَّن إلىٰ نسبته للبيت فتابَعه عليها وأنشَده لعَبِيْدٍ؟! وأسقط قوله: «قال شَارحُ العِرَاقيِّين» وحسناً فَعَل.

كَيْفَ يَرْجُوْنَ سُقُوْطِي بَعْدَمَا لَفَّعَ الرَّأْسَ بَيَاضٌ وَصَلَعْ

يقولُ: غطَّىٰ الرَّأسَ. فاللِّفَاعُ: ما التُّفعَ، واللِّحَافُ[1] فيما التُحِفَ[2].

قال عبدُالملكِ: والغَلَسُ والغَبَسُ والغَبَشُ واحدٌ، كلُّ ذٰلك من بقايا ظلمة اللَّيل. وقد رُوي حديث مالكٍ عن أبي هُرَيْرَةَ حين قال لعبدِالله بن رافعٍ ـ وصلَّىٰ الصُّبح بغبس ـ بالسِّين والشين[3].

---

(١) في الأصل: «اللحافة».

(٢) قال الوَقَّشِيُّ في تعليقه ١ / ١٠: «وقع في رواية يحيىٰ بفاءين، ورواه أكثرُ الرُّواة بالفاء والعين غير معجمة والمعنىٰ واحدٌ» ومثله تماماً في الاستذكار: ١/ ٥٢، والتمهيد: ٢٣/ ٣٩٠.

(٣) هٰذه اللَّفظة مشروحةٌ في غريب الحديث للحربي: ٦٦٣، والغريبين: ١٣٨٥، والتَّعليق على المُوطَّأ لأبي الوليد الوَقَّشِيِّ: ١/ ١٦، والفائق: ٣/ ٤٧، والنهاية: ٣/ ٣٣٩.

ويراجع: العين: ٤/ ٣٦١، ٣٧٩، ومختصره: ١ / ٤٨٨، ٤٩٤، والجمهرة: ٣٣٨، ٣٤٤، ٨٤٥، وتهذيب اللُّغة: ١٦/ ١٨٣، والمحكم: ٥/ ٢٣٧، ٢٥٧، ٢٦٧، والفرق بين الأحرف الخمسة لابن السِّيد: ٥٦١، ٥٦٢. والاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه لأبي عبدالله اليَفْرَنِيِّ، وفيه: «إلاَّ أنَّ الغَلَسَ لا يكون إلاَّ آخر اللَّيْلِ» وفي الفائق: «الغَبَشُ والغَطَشُ والغَبَسُ والغَلَسُ أخواتٌ، وهي بقية اللَّيْل».

وفي تهذيب اللُّغة: «أخبرني »أبوإسحٰق البزاز، عن عثمان، عن القعنبيِّ، عن مالكٍ ـ في حديث رواه عن أبي هريرة ـ، قال في صَلاَةِ الصُّبح: «صَلِّها بغَبَشٍ» ورُوي: «بغَلَسٍ»، قال مالكٌ: والغَبَشُ، والغَلَسُ والغَبَسُ واحدٌ. قلتُ: معناها: بقيةُ ظلمةِ آخرِ اللَّيلِ يُخالطها بَيَاضُ الفَجَر الثَّاني، فيتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود. وقال: والغبشُ وقيل: الغَبَسُ والغَلَسُ بعد الغَبَسِ، وهي كلها في آخر اللَّيل، ولا يجوز الغبش في أول اللَّيلِ. أبوعُبَيْدٍ عن أبي عُبَيْدَةَ غبش اللَّيلُ وأَغْبَشَ: إذا أظلم..».

(فائدة): وفي كتاب فعلت وأفعلت لأبي إسحٰق الزَّجاج ٦٩: «ويُقالُ: غَبَسَ اللَّيلُ وأَغْبَسَ وغَسَقَ وأَغْسَقَ، وغَسَىٰ وأَغْسَىٰ، وغطش وأغطش، وغَبَشَ وأَغْبَشَ: كلُّ هٰذا إذا أظلم».

ـ وسألنا عبدَالملك بن حَبِيْبٍ عن شَرْح (الفَرْسَخ)

في حديث مالك الذي رواه عن هشام بن عُروة، عن أبيه: «أنَّ عُمر بن الخطَّاب كتبَ إلى أبي مُوسَىٰ الأَشْعَرِيِّ أنْ صلِّ العَصْرَ والشَّمسُ بيضاءُ [نَقيةٌ] قدرَ مايسيرُ الراكبُ ثلاثةَ فراسخَ[(1)] قبلَ غُرُوْبِ الشَّمْسِ[(1)]» [١/ ٧ رقم (٨)].

قال عبدُالملكِ: الفرسخُ: ثلاثةُ أميالٍ[(2)]، والميلُ ألفا ذراعٍ، وهي ألفُ باعٍ، وهي عشرُ غِلاَءٍ، والغَلْوَةُ: مائتا ذراعٍ[(3)]. وقد زاد الحِزَامِيُّ[(4)] عن عمِّه

(١) ـ(١) العبارة غير موجودة في «الموطأ» رواية يحيىٰ.

(٢) يراجع: الفائق: ٢/ ٤٦٩. وفي التَّعْلِيْقِ عَلَى المُوَطَّأ لأبي الوليد الوقَّشيِّ: «وزعم بعض اللُّغويين أنه قد يكون أربعة وليس ذلك بمعروفٍ»، والمُنتقىٰ لأبي الوليد الباجي: ١/ ١٢ ونقل عن ابن حبيبٍ.

(٣) الغَلْوَةُ: قدر رمية بسَهْمٍ، النِّهاية: ٣/ ٣٨٣، وفي المحكم: ٦/ ٣٨ «غَلاَ السَّهمُ نفسُه: ارتفع في ذهابه وجاوز المَدَىٰ، وكذلك الحَجَرُ، وكلُّ مرماةٍ غلوة، وكلُّه من الارتفاعِ والتَّجاوُزِ».

(٤) الحِزَامِيُّ هـٰذا تكرر ذكره في كتابه هـٰذا وفي غيره من مؤلَّفاته، وتحرَّفت نسبته هـٰذه هنا إلىٰ (الجُذامي) و(الحَرامي) وحيثُ تأكدت لي نسبته علىٰ الوجه الصَّحيح فإنَّني صحَّحتُها في المواضع التالية دون إشارة إلىٰ ذٰلك، مكتفياً بما ذكرته هُنا، وقد صرَّح المؤلِّفُ باسمه كاملاً في بعض المواضع كما سيأتي. اسمه إبراهيم بن المُنذر بن عبدالله بن المنذر بن المغيرة بن عبدالله بن خالد بن حزامٍ القُرشي، وخالد بن حزام جدُّه الأعلىٰ أخو حكيم بن حزام الصَّحابي المشهور، وخالدٌ صحابي أيضاً مختلف في صحبته، وذكر أنَّه من السَّابقين إلىٰ الإسلام، وأنَّه هاجر إلىٰ الحبشة فنهشته حيَّة فمات في الطَّريق فنزَل فيه: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ...﴾ النِّساء: الآية: ١٠٠. علىٰ خلافٍ في ذٰلك علىٰ أنَّ المشهورَ في سببِ نُزُولِ هـٰذه الآية أنَّها نزلت في حَبِيْبِ بن ضَمْرَةَ اللَّيْثِيِّ... يراجع أسباب النُّزول للواحدي: ١٧٠.

أخبار خالد رضي الله عنه في طبقات ابن سعد: ٤/ ٨٩، والاستيعاب: ٢/ ١٥، =

الضَّحاك بن عُثمان[1] في هٰذا الحديثِ: «أنَّ عُمَرَ قال: قدرَ ما يَسِيرُ الرَّاكبُ على الجَمَلِ الثَّفالِ فَرْسَخَيْنِ أو ثلاثةً قبلَ أن تغربَ الشمسُ».

قال عبدُالملك: والجَمَلُ الثَّفالُ: هو الشَّارفُ الكبيرُ الثَّقيلُ الحركةِ في سيره[2]. وإنَّما عَنَىٰ عُمر بذٰلك تعجيلَ العصرِ؛ لأنَّه لا يسيرُ الرَّاكبُ من بعد الفَرَاغ مِن صلاةِ العصرِ تسعةَ أميالٍ على الجَمَلِ الثَّفالِ إلاَّ إذَا صُلِّيتْ والشَّمْسُ بيضاءُ مرتفعةٌ قبل أن تنحطَّ إلى الأفقِ الغربيِّ.

= والإصابة: ٢/ ٢٢٩، ومعلومٌ أنَّ عمَّه هٰذا غير ابن أخيه (خالد بن حكيم بن حزام) صحابيٌّ أيضاً. وتوفي إبراهيمُ بنُ المنذر الحِزَاميُّ سنة ٢٣٠هـ. وذُكر أنَّه ممن لقيَ مالكاً وإن كان الحافظ ابن حجرٍ يقول: «وما أظنُّه لَقِيَ مالكاً». فإن كان كما قال فقد لقي كبار أصحابه كعبدالله بن وهبٍ، وابن نافع وغيرهما، وأخذ عن ابن عُيَيْنَة وغيره. يراجع: تاريخ بغداد: ٦/ ١٨١، والجَرح والتَّعديل: ١/ ١٣٩، وتهذيب الكَمال: ٢/ ٢٠٧، والأنساب: ٤/ ١٢٩ . . . وغيرها.

(١) هو الضَّحاكُ بن عثمان بن الضَّحاك بن عُثمان بن عبدالله بن خالد بن حزام القُرشي، عرف بـ«الأصغر» لأنَّ جدَّه الضَّحاك بن عثمان كان محدِّثاً كبيراً ثِقَةً. قال المِزِّيُّ عن الضَّحاك الأصغر هٰذا: يروي عن مالك بن أنسٍ، وعن جدِّه الضَّحاك بن عثمان (الكبير)، وموسىٰ ابن إبراهيم، ويروي عنه إبراهيم بن المنذور الحِزَامِيُّ. قال الخَطيب: «كان علاَّمةَ قريشٍ بالمَدينة بأخْبَارِ العَرَبِ وأيَّامها وأشعارها، وأحاديث النَّاس، وكان من كُبَرَاءِ أصحابِ مالك ابن أنس». يراجع: طبقات ابن سعد: ٥/ ٤٢٢، وجمهرة نسب قريش: ٤٠١، وتهذيب الكمال: ١٣/ ٢٧٥، وتهذيب التهذيب: ٤/ ٧٧٨.

(٢) الثَّفَالُ: بالفاء ويقال: بالقاف (الثُّقالُ) يراجع هامش تعليق الوَقَّشي: ١/ ١٤، ١٥، وغريب الحديث لابن قتيبة: ١/ ٥٣٨، والنِّهاية: ١/ ٢١٥، وغريب الحديث لابن الجوزي: ٢/ ١٢٥، ويراجع: إصلاح المنطق: ٤٨، وجمهرة اللُّغة: ٢/ ٦٦٤، والمخصَّص: ٩/ ١٢٨، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (ثفل) و(ثقل).

ـ وسألنا عبدَالمَلك بن حَبيْبٍ عن شَرح (طَنْفَسَةَ عَقِيْلٍ).

في حديثِ مالكٍ الذي رواه عن عَمِّه أبي سُهيلِ بن مالكٍ، عن أبيه: أنَّه قال: «كنتُ أرىٰ طَنْفَسةً لعَقيْلِ بن أبي طَالبٍ يومَ الجُمُعَةِ تُطْرَحُ إلى جِدَارِ المَسْجدِ الغَربيِّ، فَإِذَا غَشِيَ الطَّنْفَسَةَ كلَّها ظلُّ الجِدَارِ خَرَجَ عمرُ بنُ الخطَّابِ فَصَلَّىٰ الجُمُعَةَ، قال:[1] ثمَّ نَرجِعُ بعدَ صَلاَةِ الجُمُعَةِ فنقِيْلُ قائلةَ الضَّحَاءِ» [١/ ٩ رقم (١٣)].

قال عبدُالملكِ: لم تكن الطَّنْفَسَةُ[2] تُطْرَحُ لِمَعْرِفَةِ الوَقْتِ، وَلَـٰكِنَّهَا كَانَتْ تُطرح للجُلُوس عليها، ثم تُتركُ بحالها بعد ارتفاع الجالس عليها عنها، فكان

---

(١) في الموطأ: «قال مالكٌ، والدُ أبي سُهَيْلٍ».

(٢) النِّهاية: ٣/ ١٤٠، وفي كتاب الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه لأبي عبدالله اليَفْرُني ـ رحمه الله ـ كلامٌ جيِّد يحسن نقله لتتمَّ الفائدة بكلام المؤلِّف ـ رحمه الله ـ قال: «الطَّنافسُ: هي البُسُط كُلُّها، واحدتها طِنْفَسَةٌ، وكذٰلك رويناه علىٰ ما حدَّثني به الأُستاذ العلاَّمة أبوعليٍّ حسن بن عبدالله القيسي، عن الفقيه الحافظ الزَّاهد أبي جعفر بن غَزْلُون، عن أبي الوليد الباجي. قال أبوالوليد: ووقع في كتابي مُقيَّداً (طِنْفِسَة) بالكسر و(طُنْفُسَةٌ) بالضمِّ. وقال أبوعليٍّ: (طَنْفَسَةٌ) بالفتح لا غير. قال الشيخ ـ أيَّده الله بتوفيقه ـ: [اليفرني] ثلاثُ لغاتٍ فيها معروفات؛ الفتحُ فيهما، والكسرُ فيهما، وكسرُ الطاءِ وفتحُ الفاءِ. عُرْضُ الغالبِ منها والأكثر من جنسها ذراعان» ويراجع: المُنتقىٰ لأبي الوَليد الباجي: ١/ ١٨٩، وزاد الباجي رحمه الله في كتابه: «إنَّما كانت تُطرح يَجْلِسُ عليها عقيلُ بن أبي طالبٍ ويُصَلِّي عليها الجُمُعة، ويُحتمل أن يكون سُجُودُهُ علىٰ الحَصَبِ، وجُلُوْسُهُ وقيامُهُ علىٰ الطِّنْفَسَةِ. وقد روىٰ في «العُتْبِيَّة» عن مالكٍ أنَّه رأىٰ عبدالله بن الحسن بعد أن كَبُرَ يصلِّي علىٰ طِنْفَسَةٍ في المسجد، يقوم عليها ويَسْجُدُ ويضعُ يديه علىٰ الحَصَبِ...». وفي «تاج العروس» «وقيل: الطَّنَافِسُ: البُسُطُ والثِّيابُ، والحَصِيْرُ من سَعَفٍ عرض ذراعٍ...».

مقدارُ خُرُوج عُمَرَ وجُلُوسِهِ على المِنْبَرِ للخُطبةِ والتَّأذينِ عندَ غشيان ظلِّ الجدارِ الغربيِّ عرضَ الطَّنْفَسَة فقط. وإنَّما كانت تُطرَحُ من داخل المَسْجدِ عند أصلِ الجدارِ مستقبل الشَّرقِ؛ لأنَّ الشَّمسَ إذا زالت تحوَّلَ ظلُّ كلِّ شيءٍ إلى [الشَّرق] فدلَّ قوله: أنَّ عُمَرَ إنَّما كان يخرجُ للخُطبةِ عند غِشْيَان ظِلِّ الجدارِ عرضَ الطَّنْفَسَةِ، على أنَّ ذلك إنَّما كان عند زوال الشَّمسِ قبلَ امتدادِ الظِّلِّ؛ لأنَّ عرض [٢] الطَّنفسة لا يكون إلاَّ مقدارَ ذِراعين؛ أَنْ كان لا يكون ظِلّ جدار[١] المسجد وهو سُورٌ في عُلُوِّه وارتفاعه مقدار ذراعين فقط إلاَّ عند الزَّوالِ؛ لأنَّ ظلَّ الطَّنْفَسَةِ ليس هو كلُّه من ظِلِّ الزَّوال، بل هو الظِّلُّ الأول الذي عليه زالتِ الشَّمسُ، والَّذي زاد زوالها في امتداد الظِّلِّ، فإنَّما ذُكرت الطَّنفَسَةُ ليعتبرَ بها ما فَسَّرتُ لَكَ مع قوله: «ثُمَّ نَرْجِعُ بَعْدَ الصَّلاةِ فنَقِيْلُ قائلةَ الضَّحَاءِ» ويدلُّ على ذٰلك أيضاً حديث مالكٍ الآخر: عن عَمرو بن يَحيىٰ المازني[٢]، عن ابن أبي سَلِيْط أنَّه قال: «كنَّانُصَلِّيْ الجُمُعَةَ مع عُثمان، ثم نَنصرفُ وماللجُدُرِ ظِلٌّ» يعني: جُدُرُ الدُّورِ والبُيُوتِ التي لا ارتفاعَ لها كارتفاعِ جدارِ المَسْجِدِ؛ لأنَّ ذٰلك سُورٌ، فلذٰلك كان يَغشى ظِلُّه عرضَ الطَّنْفَسَةِ في وقتِ الصَّلاةِ.

ـ وسألنا عبدَالملك بن حَبِيْبٍ عن شرحِ مسافةِ ما بينَ (المَدِيْنَةِ) و(مَلَلْ)[٣]

---

(١) في الأصل: «الجدار».

(٢) في الأصل: «المُزَنِيّ» والصَّحيح أنَّه المازني كما أثبَتُّ، وهو كذٰلك في الحديث الآتي بعده.

(٣) موضعٌ معروفٌ قُرب المدينةِ الشَّريفة، يُراجع معجم ما استعجم: ٤/ ١٢٥٧، ومعجم البُلدان: ٥/ ٢٢٥، والمغانم المطابة: ٣٩١، ووفاء الوفاء: ١٣١٢. وفي مَلَل حكايةٌ لطيفةٌ ذكرتها في هامش التَّعليق علىٰ الموطأ: ١/ ٢٩ فلتراجع.

في حديثِ مالكٍ.

الَّذي رواه عن عَمْرِو بن يَحيىٰ المَازِنيِّ، عن ابن أبي سَلِيْطٍ: «أنَّ عثمان ابن عفَّان صلَّىٰ الجُمُعَةَ بالمدينةِ وصلَّىٰ العَصْرَ بمَلَل» [١/ ١٠/ رقم (١٤)].

قال عبدُالملكِ: بينهما ثمانيةَ عَشرَ ميلاً، وإنَّما كان ذٰلك للتَّهجيرِ بالجُمعةِ مع سُرعةِ السَّيرِ.

قال عبدُالملكِ: وهي السُّنةُ في وقتِ الجُمُعة أن تُصَلَّىٰ في الشَّتاءِ والصَّيف في أوَّلِ الوقتِ حين تَزُوْلُ الشَّمسُ، أو بعدَ أن تَزُوْلَ بقليلٍ.

وكذٰلك حدَّثني ابنُ أبي أُوَيْسٍ[1]، عن حُسين بن عبدالله بن ضُمَيْرَةَ، عن أبيه، عن جدِّه، عن علي بن أبي طالبٍ، أنَّه قال: «كان رَسُوْلُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي

(١) ابن أبي أويس هٰذا لعلَّه عبدالعزيز بن عبدالله بن يحيىٰ بن عمر بن أُوَيْس بن سعد بن سَرح القرشيُّ الأُويسيُّ، أبوالقاسم المَدَنِيُّ (ت في حدود ٢٢٠هـ) كذا حدث عنه المؤلِّف وسمَّاه (عبدالعزيز) في مواضع لاحقة في كتابه هٰذا، وفي غيره من مؤلفاته كما سيأتي، وعبدالعزيز الأُوَيْسِيُّ هٰذا صَدُوْقٌ، وَثَّقه ابن حبَّان وغيره، وقال ابن أبي حاتم سُئِلَ أبي عنه فقال: صدوقٌ. سمع الكثيرَ من «الموطأ» علىٰ مالكٍ، وروىٰ له أبوداود، والتِّرمذي، والنَّسائي، وابن ماجة. روىٰ عنه البخاريُّ، وَالجَوهريُّ، وأبوحَاتِمٍ الرَّازيُّ، وعليُّ بنُ حرب الطَّائيُّ، ومحمدُ بنُ ذُهْلٍ الشَّيبانيُّ، وأبوزُرعة الرَّازيُّ، وغيرهم من كبار المحدِّثين. وذكر الحافظ المِزِّيُّ أنَّ ممن حدَّث عنه صاحبنا عبدالملك بن حبيب الفقيه المالكي. قال الحافظ الذَّهبي: «الإمام، الحُجَّة، أبوالقاسم، من نُبلاء الرِّجال... ولم أظفر له بوفاة، وبقي إلىٰ حدود العشرين ومائتين، روىٰ له البخاري ولم يلحقه، ومسلم». وذكرالمُؤلِّفُ هنا إسماعيل بن عبدالله بن أبي أويس (ت٢٢٦هـ) وسيأتي ذكره. أخبار عبدالعزيز في تاريخ البخاري: ٦/ ١٣، والجرح والتَّعديل: ٥/ ٣٨٧، وتهذيب الكَمال: ١٨/ ١٦٠، وسير أعلام النُّبلاء: ١٠/ ٣٨٩، وتهذيب التَّهذيب: ٦/ ٣٤٥.

الجُمُعَةَ حينَ تَزُوْلُ الشَّمْسُ».

ـ وسألنا عبدَالمَلِكِ بن حَبِيْبٍ عن شَرحِ (كَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ)

في حديث مالكٍ الذي رواه عن نافع، عن ابن عُمر: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «الذي تَفُوتُهُ صلاةُ العَصْرِ كأنَّما وُتِرَ أهلَه ومالَه» [١/ ١١ رقم (٢١)].

قال عبدُالملكِ: يعني كأنَّما انتُقِصَ أَهلَه ومالَه، كأنَّما أُصِيْبَ بهم في عظم المُصيبةِ بما فاتَهُ من وقتِها المَرغُوب في الصَّلاة فيه، وهو الوقتُ الذي وقَّتَهُ رَسُوْلُ الله ﷺ ما بينَك وبينَ أن يكونَ ظلُّك مِثْلَيْكَ وبعده بقليلٍ، فإذا لَهَا عنها حتَّى يُجاوزَ ذَلكَ الوقتَ، وإن صلَّىٰ قبل أن تَصفرَّ الشَّمسُ فتلك المُصيبة التي وَصَفَ، ولم يُرد أن لا يُصَلِّيَها، كذٰلك فسَّر لي مُطَرِّفٌ[1] عن مالكٍ.

---

(١) هو مُطَرِّفُ بن عبدالله بن مُطرِّف بن سُليمان بن يَسَارٍ اليَسَارِيُّ الهِلاَلِيُّ، أبومُصْعَبٍ المَدَنِيُّ، مولىٰ أمِّ المؤمنين مَيمونةَ زوج النَّبي ﷺ، وكان ابنُ أختِ الإمامِ مالكِ بن أنسٍ رحمه الله، قال الحافظ المزي: ويُقال: إنَّ مُطرفاً لقبٌ.

فائدة: يقول الفقيرُ إلىٰ الله تعالىٰ عبدالرحمـٰن بن سُليمان العُثيمين ـ عفا الله تعالىٰ عنه ـ: راجعت الكُتُب المؤلَّفة في الألقاب منها كتاب ابن الفَرضيِّ، و«كشف النِّقاب» لابن الجوزي، و«نُزهة الألباب» للحافظِ ابنِ حجرٍ، و«ذات النِّقاب» للحافظ الذَّهبي... وغيرها فلم يذكروا أنَّ مطرِّفاً هـٰذا لقبٌ، وذكر الحافظ الذَّهبي، والحافظ ابن حجرٍ (مُطَرِّفاً) لقب عبدالله بن عمرو بن عُثمان بن عفَّان، وهـٰذا غيرُ المذكورِ. وذكر الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في نُزهة الألباب: ١/ ٨٠. فيمن يُلَقَّب (الأَصَمّ) فقال: منهم... «ومُطَرِّفٌ صاحبُ مالك بن أنس، الفقيهُ» روىٰ عن مالكٍ وغيره، وكانوا يقدِّمونه علىٰ أصحاب مالك. مولده سنة سبع وثلاثين ومائة، ووفاته سنة ٢٢٠هـ وقيل: ٢٢٤. وهو ثقةٌ، ضعَّفه ابن عَديٍّ، وفي التَّقريب: ٢/ ٢٥٣: «ثِقةٌ لم يُصب ابن عديٍّ في تضعيفه».

أخباره في: طبقات ابنُ سعدٍ: ٥/ ٤٣٨، وكان ابن سعد من تلاميذه، والجرح =

قال عبدُالملك: وقوله: «كأنَّما وُتِرَ..» وهو مثلُ حديثِ مالكٍ [٣] عن يحيىٰ بن سعيد قال: «إنَّ المُصَلِّيَ لِيُصَلِّيَ الصَّلاةَ وَمَا فَاتَتْهُ، وَلَمَا فَاتَهُ مِنْ وَقْتِهَا أَعْظَمُ وَأَفْضَلُ مِنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ» [١/ ١٢ رقم (٢٣)] وسواءٌ فاتَهُ أن يُصَلِّيَهَا مع إمامٍ أو مَعَ غيرِ إمامٍ إذا جاوزَ وقتَها المُستحبَّ المَرغوبَ فيه.

قال عبدُالملك: قولُهُ: «كأنَّما وُتِرَ أَهْلَهُ ومالَهُ» مأخوذٌ من الوِتْرِ، [و]العَرَبُ تقولُ: وَتَرَ فُلانٌ فُلاَنًا أهلَهُ ومالَهُ، ومنه قولُهُ عزَّ وَجلَّ[١]: ﴿وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ﴾ يقولُ: لن ينقُصَكم. ومنه قولك: قد وتَرْتَهُ حَقَّهُ: إذا انتَقَصْتَهُ حقَّه.

- **وسَألنا عبدَالملك بن حَبيبٍ عن شرح (التَّطْفيفِ)**

في حديث مالك الذي رواه عن يحيىٰ بن سَعِيْدٍ: «أنَّ عُمَرَ بن الخَطَّابِ انْصَرَفَ من صلاةِ العَصْرِ فَلَقِيَ رَجُلاً عندَ خاتِمَةِ البَلاَطِ لم يَشْهَدِ العَصْرَ، فَقَالَ له: ما حَبَسَكَ عن صلاةِ العَصْرِ؟ فَذَكَرَ له الرَّجُلُ شَيْئًا، فقال عُمر: طَفَّفْتَ» [١/ ١٢ رقم (٢٢)].

= والتَّعديل: ٨/ ٣١٥، وثقات ابن حبان: ٩/ ١٨٣، وتهذيب الكمال: ٢٨/ ٧٠، وتهذيب التهذيب: ١٠/ ١٧٥.

(١) سورة محمد (ﷺ): الآية: ٣٥، وأنشدَ الحافظُ ابن عبدالبر في «بَهجة المَجالس»: ٢/ ٦٦٩، ٦٧٠، لصالح بن عبدالقدوس:

إذَا وَتَرْتَ امْرَءاً فاحْذَرْ عَدَاوَتَهُ ... مَنْ يَزْرَعِ الشَّوْكَ لايَحْصُدْ به عِنَبَا

إنَّ العَدُوَّ وإنْ أَبْدَىٰ بَشَاشَتَهُ ... إذَا رَأَىٰ مِنْكَ يَوْماً فُرْصَةً وَثَبَا

وهما بمعنىٰ قول أَكْثَمَ بن صَيْفِيٍّ: «إنَّكَ لاَ تَجْنِيْ مِنَ الشَّوْكِ العِنَبَ» يراجع: أمثال أبي عُبَيْدٍ: ٢٦٤، ٢٧٠... وغيره.

قال عبدُالمَلك: التَّطْفِيفُ: النُّقْصَانُ. أَلاَ تَرَىٰ أَنَّه يُقالُ: لكلِّ شيءٍ وفاءٌ وتَطْفِيْفٌ، ومنه قولُ الله عزَّ وجَلَّ[1]: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ يعني: للنَّاقصين الكيلَ والميزانَ، فإنَّما معنى قولِ عُمر للرَّجُل: طَفَّفتَ، أي: نقصت نفسَكَ حظَّها من الأَجرِ إِذْ أَخَّرتها إلى هذا الوقت، وإنَّما لقيَه في قُرْبِ المَسْجِدِ، وهو يريدُ الصَّلاة معه، وهو في وَقْتِهَا بَعْدُ. فرأىٰ أنَّه مُطفِّفٌ لوقتها تاركٌ لوفائِها، فالوَفَاءُ ـ هَاهُنا ـ التَّعْجِيْلُ لها، والتَّطفِيْفُ: التأخيرُ لها وإن كانَ في وقْتها، وذلك أنَّ سُنَّتَهَا تَعْجِيْلُها في أولِ وَقْتِها في الشَّتاءِ والصَّيفِ لِلأَئِمةِ والجَمَاعَاتِ في المَسَاجِدِ وللعَامَّةِ جَميعاً، به كان العملُ وجاءَ الأَثرُ.

قيلَ لعبدِالمَلكِ: ما تَفْسِيْرُ خاتِمَةِ البَلاطِ؟

قال: آخر الزُّقَاقِ المُبَلَّطِ فأوَّله من بابِ المَسْجِدِ، وآخرُهُ وهو خاتِمَتُهُ عند الدَّارِ البَيْضَاءِ بسُوقِ الزَّوراءِ[2].

---

(١) سورة المطففين: الآية: ١.

(٢) الزَّوراءُ: سوق المدينة الشَّريفة علىٰ ساكنها أفضل الصَّلاة والسَّلام، قال الفرزدق [ديوانه: ٢/ ٣٠٧]:

تَحنُّ بزَوْرَاءِ المَدِيْنَةِ نَاقَتِي ... حَنِيْنَ عَجُولٍ تَرْكَبُ البَوَّ رَائِمِ
وَيَالَيْتَ زَوْرَاءَ المَدِيْنَةِ أَصْبَحَتْ ... بأَحْفارِ فَلْجٍ أو بِسِيْفِ الكَوَاظِمِ

قال ياقوت في معجم البلدان: ٣/ ١٧٥ «والزَّوْرَاءُ: موضعٌ عند سوق المدينة قرب المَسجِدِ. قَالَ الدَّاودي: هو مرتفعٌ كالمنارة، وقيل: بل الزَّوْرَاءُ: سوقُ المدينةِ نَفْسُهُ». وأنشد بيتي الفَرَزْدَقِ. وفي المغانم المطابة: ١٧٣ نقل كلام ياقوت مختصراً ثم قال: والزَّوراء أيضاً: اسم دار عُثمان بن عفَّان رضي الله عنه». والدَّاوُديُّ الذي نقل عنه ياقوت هو شارح الموطأ أحمد بن نصر (ت٤٠٢هـ) واسم شرحه (النَّامي) لديَّ قطعةٌ منه مصورة، يراجع الحديثَ عن شرحِهِ في المُقدِّمة في مبحث (شروح الموطَّأ)، ويُراجع عن الموضع وفاء الوفاء: =

قيل لعبدالملكِ: فمَنِ الرَّجُل الذي لقيه عُمَرُ عندَ خَاتِمَةِ البَلاَطِ لم يَشْهَدِ العَصْرَ معه؟ قال: أَخبرني مُطرِّفٌ وغيرُهُ أنَّه عُثمان.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيْبٍ عن شرحِ فعلِ رسول الله (ﷺ)

في حديث مالكٍ الذي رواه عن زَيْدِ بْنِ أَسْلَم: «أنَّ رَسُولَ الله ﷺ عرَّسَ ليلةً بطريق مكَّةَ، فأمرَ بلالاً أن يَكْلأَ لهم الصُّبْحَ فنامَ حتَّىٰ طَلَعَتِ الشَّمسُ، فأمرَ رَسُوْلُ الله ﷺ [٤] أن يقتادُوا حتَّىٰ خَرَجُوا من ذٰلك الوادِي، فقال: هٰذا وادٍ به شَيطانٌ، ثم تَوَضَّأَ وتَوَضَّؤُوا وَصَلَّىٰ بهم» [١/ ١٤ رقم (٢٦)]. أَيلزمُ النَّاسَ إِذَا ابتلُوا بمثلِ ذٰلك أن يَفْعَلُوا فعلَه؟

فقال: سَمِعتُ مُطرِّفًا وابنَ المَاجِشُونَ[1] يقولان: لا يلزمُ النَّاسُ فعلَ

= ١٢٢٨، وفيه: «وقال البُرهان بن فرحون ـ عن ابن حَبِيْبٍ ـ: كان النبيُّ ﷺ إذا رقىٰ المنبر جَلَسَ ثم أذَّن المؤذِّنون وكانوا ثلاثةً يؤذِّنون علىٰ المنابر، واحداً بعد واحدٍ، فإذا فرغ الثالث قام فخطب، ثم استمر ذٰلك، فلما كان عثمان وكثر النَّاس أمر أن يؤذن بالزَّوراء عند الزَّوال، وهو موضعٌ بالسُّوق ليرتبع النَّاس منه، وهو إلىٰ ناحية البقيع. .».

(١) من أُسرة علميَّة لها قدمٌ في الرِّواية، والمذكور هُنا: عبدالملك بن عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سَلَمَةَ المَاجِشُوْنَ، القُرشيُّ، التَّيمِيُّ مولاهم، أبومروان، المدنيُّ، الفقيهُ، صاحبُ مالكٍ رحمه الله (ت٢١٢هـ) وقيل: (٢١٣هـ). روىٰ عن مالكٍ، ومسلم بن خالد الزِّنجيِّ، وإبراهيم ابن سعدٍ، وعبدالرَّحمٰن بن أبي الزِّناد، ووالده عبدالعزيز الماجشون، وخاله يوسف بن يعقوب الماجشون. وذكر الحافظ المزي أنَّ ممن أخذ عنه صاحبنا عبدالملك بن حبيب السُّلميُّ، والزُّبيرُ بنُ بَكَّارٍ، ومحمَّدُ بنُ يَحيىٰ الذُّهليُّ، ويعقوبُ بنُ سفيان الفارسي. . . وغيرهم.

قال أبوبكر بن أبي خيثمة، عن مُصعب بن عبدالله الزُّبيريّ: «كان في زمانه مفتي المدينة». وقال أبوعمر بن عبدالبر: «كان فقيهاً، فصيحاً، دارت عليه الفُتْيَا في المدينة في زمانه إلىٰ موته، وعلىٰ أبيه قبله. وهو فقيهٌ ابنُ فقيهٍ، وكان ضريرَ البَصَرِ، وقيل: إنه عَمِيَ =

ذٰلك؛ لأنَّهم لا يَعلمُون من ذٰلك ما عَلِمَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ]، ومن ابتُلِيَ بمثلِ ذٰلك في ذٰلك الوادي أو غيره صلَّىٰ فيه ولم يَخْرجْ منه ليصليَ في غيره.

قال عبدُالملك: والتَّعرِيْسُ: النُّزُوْلُ باللَّيلِ[1]، لا يُسَمَّىٰ نُزُولُ المُسَافِرِ

= في آخر عُمُرِه. وذكره ابنُ حبَّان في الثِّقات. وقال أبوعُبَيْدٍ الآجُرِّي: سمعتُ أباداود يقول: «كان عبدالملك بن الماجشون لا يعقل الحديثَ» وقال البَرْقِيُّ: دعاني رجلٌ إلىٰ أن أمضيَ إليه، فجئناه فإذا هو لا يدري الحديثَ أيْشٍ هو؟!. وَرَوَىٰ له أبوداود في حديث مالك، والنَّسائي، وابن ماجه.

و«الماجشُون»: لقبٌ معرَّبٌ (ماه كون) سُمِّي به لحُمرة وَجْنَتَيْهِ، وهو لقبٌ لجدِّه، قال ابنُ الفَرَضِيِّ في الألقاب: ١٨٩ «ذكر بعضُ أهلِ الأخبار أنَّ سُكَيْنَة بنت الحسين لقَّبته الماجشون، وقال البخاري: الماجشون بالفارسيَّة الأبيض والأحمر، وقاله ثعلبٌ أيضاً» وزاد ابن الجَوزي في كشف النِّقاب: ٢/ ٣٨٩ «قال عمر بن أبي ربيعة: [ديوانه: ٢٨٨]

سَحَرَتْنِيْ الزَّرْقَاءُ بالمَاجِشُونِ ... إنَّمَا السِّحْرُ عِنْدَ زُرْقِ العُيُونِ

ونُقِلَ عن إبراهيم الحربي نحو ما تقدَّم. وفي ديوان عمر: «من مارون» ولا شاهدَ فيه علىٰ هٰذه الرِّواية، ونقل المُحِبِّي في قصد السَّبيل: ٢/ ٤٢٩ أنه لقبٌ معرَّبٌ معناه: لون القمر

يراجع: نزهة الألباب للحافظ ابن حجر ٢/١٤٦، وذات النِّقاب للحافظ الذَّهبي: ٥٤. قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ: «هو عبدالله بن أبي سلمة المدني، وأولاده عبدالعزيز، ويعقوب، وعبدالملك، ويوسف. ويجوز في جيم (الماجشون) الفتح والضَّمُّ والكسر ويراجع (تاج العروس). والماجشونيَّةُ: موضعٌ بالمدينةِ الشريفةِ. وفاء الوفاء: ١٢٩٨.

أخباره في: طبقات ابن سعد: ٥/٤٤٢، وتاريخ البخاري الصغير: ١/ ٢٥٩، ٢/ ٣٢٩، والمعرفة والتاريخ: ١/ ٣٦٣، وتهذيب الكمال: ١٨/ ٣٥٨، وسير أعلام النبلاء: ١/ ٣٥٩، والعبر: ١/ ٣٦٣، وتهذيب التهذيب: ٦/ ٤٠٧، وشذرات الذَّهب: ٢/ ٢٨.

(١) يراجع: العين: ١/٣٢٨، ومختصره: ١/١٢٩، وتهذيب اللُّغة: ٢/ ٨٤، والمحكم: ١/ ٢٩٨، والنهاية: ٣/ ٢٠٦، والصِّحاح واللِّسان والتاج: (عرس).

بالنّهار تَعْرِيْساً، وكذٰلك السُّرَىٰ: هو سَيْرُ اللَّيلِ، ولا يكونُ سَيْرُ النَّهارِ سُرىً.

ـ وسألنا عبدَالملك بن حَبْيبٍ عن شرح (الصُّنَابِحِيِّ)

في حديثِ مالكٍ إلى ماذا نُسب؟ [١/ ٣١رقم ٣٠].

قال [عبدالملك]: نُسِبَ إلى قَبِيْلٍ [يُقال] له صُنَابح، من قبائل اليَمَنِ، وليس باسم رَجُلٍ ولا بَلَدٍ، قيلَ لَهُ: فالمخدجي؟ قال: لَقَبٌ[1].

ـ وسألنا عبدَالمَلك بن حَبيبٍ عن شرح (الفَيْحِ) في حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن زَيْدِ بن أَسلم، عن عطاء بن يَسَارٍ: «أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: إنَّ شدَّةَ الحَرِّ من فَيْحِ جَهَنَّم، فإذا اشتدَّ الحرُّ فأَبْرِدُوا عن الصَّلاةِ» [١/ ١٥ رقم (٢٧)].

قال عبدُالملك: الفَيْحُ: شِدَّةُ حرِّ النَّارِ، وشدَّةُ حرِّ الشَّمسِ، والفَيْحُ من اللَّفْحِ تقولُ: قد فاحَتِ الشَّمْسُ، وهي تَفِيْحُ فَيْحاً، وقد فاحَ الطِّيبُ، وهو يَفُوْحُ[2] فَوْحاً، فهما في اللَّفْظِ والمَعنىٰ مُختلفان، وإنَّما عَنَىٰ بالحَديثِ أنَّه أَمَرَ بتأخيرِ صَلاَةِ الظُّهرِ في الصَّيفِ.

---

(١) اسمه: عبدالرَّحمٰن بنُ عُسَيْلَةَ بن عُسْلِ بنِ عَسَّالٍ المُراديُّ أبوعبدالله الصُّنَابِحِيُّ، والصَّنابحُ بطنٌ من مُراد من اليَمن. رحل إلىٰ النَّبي ﷺ فقُبِضَ النَّبيُّ ﷺ وهو بالجُحْفَةِ، فقَدِمَ المدينةَ، ثم رَحَلَ إلىٰ الشَّامِ وأقامَ بها، وماتَ بدمشق. أخباره في: طبقات ابن سعد: ٧/ ٤٤٣، ٥٠٩، وقال: «كانَ ثقةً، قليلَ الحديثِ وعدَّه في الطبقة الأولىٰ من تابعي أهلِ الشَّام، وفي الطبقة الأولىٰ من تابعي أهل مصر، وتاريخ الدُّوري: ٢/ ٣٥٣، وتاريخ خليفة: ٢٩٣، والجرح والتَّعديل: ٥/ ٦٢، والاستيعاب: ٢/ ٨٤١، والإكمال: ٥/ ١٩٩، ٧/ ١٧٤، وتهذيب الكمال: ١٧/ ٢٨٢، وسير أعلام النُّبلاء: ٣/ ٥٠٥، والإصابة: ٥/ ١٠٥.

(٢) في الأصل: «يفيحُ».

[شرح غريب كتاب الطَّهارة][1]

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]

ـ وسألنا عبدالملك بن حبيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الَّذي رواه عن ابن شهابٍ، عن أبي إدريس الخَولاني، عن أبي هُريرة: «أنَّ رسول الله ﷺ قال: من توضَّأ فليَسْتَنْثِرْ، ومن استَجْمَرَ فليُوترْ» [١/ ١٩رقم ٣].

قال عبدُالملك: أمَّا قَوْلُهُ: «مَنْ تَوَضَّأَ فليسْتَنْثِرْ» فالاستنثارُ: أنْ يَسْتَنْشِقَ الماءَ ثُمَّ يَنْثُرُهُ، فالاستِنْشَاقُ جَبْذُهُ الماء بِجَرِّ نَفَسِ مِنْخرِيْهِ إلى خَيْشُوْمِهِ، والاستِنْثَارُ: نثرُهُ إيَّاه من خَيْشُوْمِهِ بِدَفْعِ نَفَسَ مِنْخِرَيْهِ إِلَىٰ خارجٍ. وأمَّا قولُهُ: «وَمَنْ استَجْمَرَ فَلْيُوتِرْ» فإنَّه يَقُوْلُ: مَنْ تَمَسَّحَ بالحِجَارةِ من الغائطِ فليَجْعَلْهَا وِتْراً، يعني ثلاثًا، قال: وقد كان عبدُالله بن عُمر يتأوَّلها في إجمارِ ثِيابهِ بالمِجْمَرِ، فَكَانَ يجمِّرُها بوِتْرٍ[2].

---

(١) الموطأ رواية يحيىٰ: ١/ ١٨، ورواية أبي مُصْعَب: ١/ ٢٠، ورواية محمد بن الحسن: ٣٥، ورواية سُويد: ١/ ٥٣، ورواية القعنبيِّ: ٩٥، والاستذكار: ١/ ١٥٦، والتَّعْلِيْقُ عَلَىٰ المُوَطَّأ لأبي الوليد الوَقَّشِيِّ: ١ /٥١، والمنتقىٰ لأبي الوَليد: ١/ ٥٤، والقبس لابن العربي: ١/ ١٣٨، وتنوير الحَوالك: ١/ ٣٩، وشرح الزُّرقاني: ١/ ٤٢.

(٢) جاء في الاقتضاب في غريب الموطأ.. «قال القاضي أبوالحسن: يجوز أن يُقال: أُخذ من الاستجمار بالبخور الذي يُطَيِّبُ الرَّائحة، وهٰذا يزيل الرَّائِحَةَ القَبِيْحَةَ».

وللتَّجمِيْرِ معنىً ثالثٌ غيرُ مقصودٍ هُنا. قال أبوعمر بن عبدالبر في التَّمهيد: ١١/ ١٦ «والتَّجميرُ أيضاً في لسان العَرب: أنْ يُرْمَىٰ بالجُندِ في ثغرٍ من ثُغُورِ المُسلمين، ثم لا يُؤْذَنُ لهم في الرُّجوعِ، قال حُمَيْدٌ الأرقطُ:

فَاليَوْمَ لاَ ظُلْمٌ ولاَ تَنْبِيْرُ

قال عبدُالملكِ بن حَبيبٍ: [٥] ونحن نستحبُّ الوترَ في الوَجهين جميعًا.

قال عبدُالملك بن حبيبٍ: إنَّما اشتُقَّ الاسْتِجْمَارُ بالمِجْمَرِ من الجَمْرِ الَّذي يُطْرَحُ عليه العُوْدُ أو غيرُهُ من البُخُور، واشتُقَّ الاستجمارُ في الغائطِ من الجَمَرَاتِ، وواحدها: جَمْرَةٌ وهي الحِجَارةُ المُدَوَّرة[١] التي يُستَنْجَىٰ بها التي تُشبِهُ [. . .][٢] أو فوقها قليلاً، فلذٰلك كان ابنُ عُمَرَ يتأوَّلها في الوَجهين جميعاً؛ لاستعمالِ الكلمةِ في هٰذا وهٰذا.

ـ وسألنا عبدالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الذي رَواه عن يَحيىٰ بن محمَّد بن طَحْلاَء، عن عُثمان بن عبدالرَّحمٰن عن أبيه: «أنَّه رَأَىٰ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ يَتَوَضَّأُ بالمَاءِ وَضُوْءًا لِمَا تَحْتَ إِزَارِهِ» [١/ ٢٠ رقم (٦)].

قال عبدُالملكِ بن حَبيبٍ: يعني أنَّه كان يَسْتَنْجِيْ بالماءِ؛ وإنَّما سُمِّيَ الإِزَار هَاهُنا؛ لأنَّ الرَّجُلَ منهم كان يَتَأَزَّرُ بالإزارِ مَكَانَ السَّرَاوِيْلِ.

= وَلاَ لِغَازٍ إنْ غَزَا تَجْمِيْرُ

وقال بعضُ الغُزَاةِ المُجمَّرين:

مُعَاوِيَ إمَّا أن تُجَمِّرَ أَهْلَنَا ... إِلَيْنَا وَإِمَّا أن نَـؤُوبَ مُعَاوِيَا

أَجَمَّرتَـنَا إجْمَارَ كِسرَىٰ جُنُوْدَهُ ... وَمَنَّيْتَـنَا حَتَّىٰ مَللْنَا الأَمَـانِيَا

(١) يُراجع: الزَّاهر لابن الأنباري: ١/ ١٣٧، والزَّاهر للأزهري: ٤٦، ومعاني (جَمَرَ) ص١٨٢، ٣٩٠، والاستذكار: ١/ ١٧٣، والتَّمهيد: ١١/ ١٤ ـ ١٦، ويراجع: الصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (جمر).

(٢) كلمة غير واضحة في الأصل.

ـ **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيْبٍ عن شرح حديث مالكٍ**

الَّذي رواه عن أبي الزِّناد، عن الأعرجِ، عن أبي هُرَيْرَةَ: «أنَّ رَسُولَ الله ﷺ قال: إِذَا اسْتَيْقَظَ أحدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَه قبلَ أن يُدخِلَهَا في وَضُوئِهِ فإِنَّ أَحَدَكُمْ لا يَدْرِي أينَ بَاتَتْ يَدُهُ؟» [١/ ٢١ رقم (٩)].

قال عبدُالملكِ: معناه: إِذَا نامَ جُنُبًا، يقولُ: لا يَدْرِي إِذَا نامَ جُنُبًا أين باتت يَدُهُ؟ لا يَدْرِيْ أَوَضَعَهَا على موضعِ الجنابةِ أم لا؟ فذٰلك الَّذي لا يجوزُ له أن يدخلَ يدَه في إناءِ وَضُوئِهِ إذا أصبحَ حتَّى يغسلَهَا، فإن فَعَلَ فقد أفسدَ عليه وَضُوْءَهُ، فأمَّا من باتَ على غير جنابةٍ فيستحبُّ له أن يغسلَ يده قبل أنْ يُدخلها في وَضُوئِهِ استحباباً من غيرِ إيجابٍ، فإن أدخلَ يَدَهُ في وَضُوئِهِ قبلَ أن يغسلَهَا فليس يفسدُ ذٰلِكَ وَضوءَهُ، ولا يضرَّه شيئًا.

ـ **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (الفَرَطِ)**

في حديثِ مالكٍ الَّذي رواه عن العَلاء، عن أبيه، عن أبي هُريرة: «أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قال: أنا [٦] فَرَطُكُمْ عَلَىٰ الحَوْضِ» [١/ ٢٨ رقم (٢٨)].

قال عبدُالملكِ: الفَرَطُ والفَارِطُ: هو المُتَقَدِّمُ القَوْمِ إلى أيِّ شيءٍ أرادوا إليهِ، فهو في هٰذا الحديث فَرَطُهُم إلى الحَوْضِ ليَشْرَبُوا منه، وكذٰلك كلُّ متقدِّمِ قومٍ إلى الماء فهو فَرَطُهُم وفارِطُهُم إليه. والفَرَطُ ـ أيضًا ـ: ما أُصِيْبَ به الرَّجُلُ من ولده وَحَمِيْمِهِ.

أخبَرَنِي مُطَرِّفٌ، عن مالكٍ، أنَّه قيل لِرَسُوْلِ اللهِ ﷺ ـ حينَ أُصِيْبَ بابنه إبراهيم ـ: أينَ نحفرُ له يارَسُوْلَ اللهِ؟ فقال: مَعَ فَرَطِنَا عُثمان بنِ مَظْعُون، وكان

قد مَاتَ قبله بِيَسْيرٍ، فدُفِنَ في قُربِهِ بمكانٍ من البَقيع يُقالُ له: الرَّوحاء[1].
فَجَعَلَ رَسُوْلُ الله [ﷺ] عثمان فَرَطَهُ حينَ تَقَدَّمَهُ إلى الآخِرَةِ.

وأخبرني الحِزَامِيُّ، عن سَعِيْدِ بن سالمٍ: أنَّ رَسُولَ الله ﷺ قال: «مَنْ لم يَكُنْ له من نَفْسِهِ فَرَطٌ لم يَدخل الجنَّةَ إلاَّ تَصْرِيْراً»، يعني: الولدَ والحَمِيْمَ فقالوا: يارَسُوْلَ الله ما لِكُلِّنا فَرَطٌ؟ فَقَالَ رَسُوْلُ الله [ﷺ]: إنَّ من فرطِ المُسلمِ أخاهُ المُسلمُ [في الله يُصَابُ به»] فالفَرَطُ ـ هَـٰهُنا ـ: مَا تَقَدَّمَ الرَّجُلَ من أهله وذوي مَوَدَّتِهِ إلى الآخرةِ، ومنه قيلَ في الصَّلاة على الصَّبِيِّ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا فَرَطاً» يعني: مُتَقَدِّماً نُؤجَرُ عليه. وقد سُمِّيَ السَّلفُ الفَرَطَ أيضًا؛ لأنَّهم تَقَدَّمُوا. وقد يكونُ الفَرَطُ ـ أيضًا ـ فيمن تقدَّمَ القومَ إلى حفرِ القَبْرِ، أو إلى ارتيادِ المَنزلِ وما أشبَهَ ذٰلك[2]، كذٰلك سَمعتُ محمَّدَ بنَ سَلاَّمٍ البَصْرِيَّ[3] يقولُ، وأَنْشَدَنِي

---

(١) هـٰذا الموضع من البقيع الذي يُعرف بـ«الرَّوحاء» غير القرية المشهورة من قُرىٰ المدينة المعروفة بـ«الرَّوحاء» أيضاً، وقد تردد ذكرها في الحديث. يُراجع وفاء الوفاء: ٨٩٢، ١٢٢٣. وذكر أنَّ الرَّوحاء بوسط البقيع.

(٢) تفسير معنىٰ الفَرَطِ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/٤٥، والغريبين: ٥/١٤٣٦، وغريب ابن الجَوزي: ٢/١٨٧، والنِّهاية: ٣/٤٣٤، ويُراجع: العين: ٧/٤١٨، ومختصره: ٢/٢٧٤، والتَّقفية في اللُّغة للبَنْدَنيجيِّ: ٥١٤، والجمهرة لابن دريد: ٧٥٤، والزَّاهر لابن الأنباري: ١/٤١٢، وتهذيب اللُّغة للأَزْهَرِيِّ: ١٣/٣٣١، ومجمل اللُّغة: ٧١٦، والتَّمهيد: ٢٠/٢٥٥، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (فرط).

(٣) هو الإمامُ، النَّاقدُ، الأديبُ، العلاَّمةُ، الإخباريُّ، البارعُ محمَّد بن سلاَّم بن عبيدالله البَصْرِيُّ الجُمحيُّ، مولاهم، وولاؤه لقُدامة بن مظعون. حدَّث عن أبي عَوَانَةَ، وَحَمَّادِ بن سَلَمَةَ وغيرهما، وَحَدَّث عنه أحمد بن زُهير، وثعلبٌ، وأبوخَليفة وغيرهم. وفاته سنة ٢٣١هـ. وألَّف «طبقات الشُّعَرَاءِ» ليس له نظيرٌ في فنِّه. طبع بتحقيق وشرح أستاذنا العلاَّمة المحقِّق =

لأبي ذُؤَيْبٍ الهُذَلِيِّ ـ وهو يَذْكُرُ حَفَّارَ قَبْرِهِ، وَوَصَفَ قبلَ ذٰلك حُلُوْلَ المَوْتِ بِهِ ـ فَقَالَ:[1]

وَقَدْ قَدَّمُوا فُرَّاطَهُمْ فَتَأَثَّلُوا   قَلِيْباً سَفَاهَا كَالإِمَاءِ القَوَاعِدِ

يعني بالفُرَّاطِ: المُتقدِّمين إلى القَبْرِ لِيَحفروهُ. والقَلِيْبُ: القَبْرُ، وإِنَّما شَبَّه القَبْرَ بها، والسَّفَىٰ: المَدَرُ[2]، فالفَرَطُ: المُتَقَدِّمُ من كلِّ شيءٍ، وقال القُطاميُّ:[3]

= محمود محمد شاكر ـ حفظه الله ـ وطبعه في سفرين في مصر أجزل الله له المثوبة، فاتفق للكتاب تجويد تأليفٍ، وتجويد شرح وتحقيق ﴿نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ﴾. أخباره في: الجرح والتَّعديل: ٧/٢٧٨، وتاريخ بغداد: ٥/٣٢٧، والأنساب: ٣/٢٩٩، وإنباه الرُّواة: ٣/١٤٣. وسير أعلام النُّبلاء: ١٠/٦٥١، والوافي بالوفيات: ٣/١١٤، ١١٥. وله أخٌ، محدِّثٌ، فاضلٌ، صَدُوقٌ، اسمه عبدالرَّحمٰن بن سلَّامٍ، توفي في العام الذي مات فيه أخوه محمد رحمهما الله تعالىٰ. قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب: ٦/١٧٤ «قلت: وحكىٰ الحاكمُ في «تاريخه» قال: سُئِلَ صالح بن محمد يعني (جَزَرَةَ) عن عبدالرَّحمٰن ومحمد ابني سَلَّام الجُمَحِيَّين فقال: صَدُوقان، ورأيتُ يَحيىٰ بن مَعين يختلف إليهما».

(١) شرح أشعار الهذليين: ١/١٩٢، ويراجع: تهذيب اللُّغة: ١٣/١٤، ٤١١، والمُجمل: ٨٧، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج.. وغيرها.

(٢) في شَرح أشعار الهُذَلِيِّين: «وسفاها: تُرابها» وفي اللِّسان: (سَفَي) «والسَّفَىٰ: التُّرابُ، وخصَّ ابنُ الأعرابيِّ به التُّرابَ المُخرجَ من البِئْرِ أو القَبرِ، وأنشدَ ثعلبٌ لكثيِّر: [ديوانه: ٣٢١]

وَحَالَ السَّفَىٰ بَيْنِي وبَيْنَكِ وَالعِدَا   وَرَهْنُ السَّفَىٰ غَمْرُ النَّقِيْبَةِ مَاجِدُ

قال: السَّفَىٰ هُنا: تُرابُ القَبرِ، والعِدَا: الحجارةُ والصُّخورُ تُجْعَلُ علىٰ القَبرِ...» ثم أنشد بيت أبي ذُؤيب المذكور هُنا وشَرَحَهُ شرحاً مفصَّلاً فليراجع هنالك.

(٣) القُطامِيُّ عُمير بن شُيَيْم بن عَمرو بن عبَّادٍ، من بني جُشم بن بكرٍ، شاعرٌ، أمويٌّ، كان من نصارىٰ تَغلب بالعراقِ، ثم أسلم. (ت١٣٠هـ).

=

فَاسْتَعْجَلُوْنَا وكانُوا مِنْ صِحَابَتِنَا ... كَمَـا تَعَجَّـلَ فُـرَّاطٌ لِـوُرَّادِ

وقال غيره: (١)

= أخباره في: الشِّعر والشُّعراء: ٧٢٣، والمؤتلف والمختلف: ٢٧١، والخزانة: ١/ ٣٩١، وهو صاحبُ البيتِ السَّائرِ المَشهورِ علىٰ الأَلْسُن:

قَدْ يُدْرِكُ المُتَأَنِّي بعضَ حَاجتِهِ ... وَقَدْ يَكُونُ مَعَ المُسْتَعْجِلِ الزَّلَلُ

ويجوز ضمُّ القاف وفتحُها في (القطامي) وهما لغتان، وهو في الأصل اسمُ الصَّقر نُقِلَ إلىٰ التَّسمية (لقب) لهـٰذا الشَّاعر ولغيره، كما في المؤتلف والمختلف، ولم يذكره المؤلِّفون في الألقاب، وأشهرهم ابن الجوزي والحافظ ابن حجر، ذكرا القُطامي، والد الشَّرقي بن القُطامي الإخباري الأديب النَّسابة، ولا شك أنَّ الشاعرَ هـٰذا أكثرُ شُهرةً.

والبيت الذي أورده المؤلِّف في ديوانه: ٩٠ أنشده الوَقَّشِيُّ واليَفْرُنِيُّ في كتابيهما، وهو في غريب أبي عبيد: ١/ ٤٥، والتَّمهيد: ٢/ ٢٢٥، والاستذكار: ١/ ٢٤١. وأنشده السُّيوطي في الهمع: ١/ ٩ (لنُزَّال) وهو خطأٌ ظاهرٌ، وليست روايةً أخرىٰ؛ لأنَّ البيت من قصيدة دالية هي من أشهر شعره يمدحُ بها زُفَرَ بنَ الحارث الكِلاَبيَّ؛ أوَّلُها:

مااعتَادَ حُبُّ سُلَيْمَىٰ حينَ مُعْتَادِ ... وَلاَ تَقَضَّىٰ بِوَادِيْ دَيْنَهَا الطَّادِيْ

إلاَّ كَمَا كُنْتَ تَلْقَىٰ من صَوَاحبِها ... وَلاَ كَيَوْمِكِ مِنْ غَرَّاءَ ورَّادِ

بَيْضَاءُ مَحْطُوْطَةُ المَتْنَيْنِ بَهْكَنَةٌ ... رَيَّا الرَّوادِفِ لم تُمْغَلْ بِأَوْلاَدِ

مَا للكَوَاعِبِ وَدَّعْنَ الحيَاةَ كما ... وَدَّعْنَنِي واتَّخَذْنَ الشَّيبَ مِيْعَادِ

أَبْصَارُهُنَّ إِلَىٰ الشُّبان مَائِلَةٌ ... وَقَدْ أُراهُنَّ عنِّي غَيْرَ صُدَّادِ

ثم قال في آخرها:

حتَّىٰ إِذَا كانَتِ النِّيرانُ بَيْنَهُمْ ... لِلحَرْبِ يُوْقَدْنَ لا يُوْقَدْنَ للزَّادِ

واستَعْجَلُونا .... والبيـــت

نَقْرِيْهِمُ لَهْذَمِيَّاتٍ نَقُدُّ بها ... مَا كَانَ خَاطَ عَلَيْهِمْ كُلُّ زرَّادِ

أَبْلِغْ رَبِيْعَةَ أَعْلاَهَا وَأَسْفَلَهَا ... أَنَّـا وَقَيْسـاً تَـوَافَيْنَـا لِمِيْعَـادِ

(١) هو طَرَفَةُ بن العَبد البكريُّ، والبيت في ديوانه: ١٦٦ وفيه (أصواتهم) ويراجع: غريب =

فأثَارَفَارِطُهُمغَطَاطاًجُثَّماً أصواتُهُ كتَرَاطُنِ الفُرْسِ

يعني أنَّه لم يجد في الرَّكِيَّةِ ماءً، إِنَّما وَجَدَ غَطَاطاً، وهو القَطَا.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ قوله في حديثِ مالكٍ «هَـٰذَا فَلَا يُذَادَنَّ [رِجَال][1] عَنْ حَوْضِيْ».

قال [عبدُالملكِ]: يقولُ: فلا يُطْرَدَنَّ رجلٌ عن حَوْضِي كقولِهِ: فليحذر [٧] رجلٌ أن يُطردَ عن حَوضِيْ، يعني بتبديلِ العملِ بعده وفِراقِ ما فارقهم عليه من الاستقامة في دينهم.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حبيبٍ عن شرح (الطَّوافين) و(الطوَّافات)

في حديث مالك الذي رواه عن إسحـٰق بن عبدالله بن أبي طَلْحَةَ، عن حُمَيْدَةَ بنتِ أبي عُبَيْدَةَ[2] بن فَرْوَةَ، عن خالتهاكَبْشَةَبنتِ كَعْبِ بنِ مَالكٍ ـ وكانت تَحتَ ابنِ أبي قَتَادَةَ ـ: «إنَّ أباقَتَادةَ دَخَلَ عليها فسَكَبَت له وَضُوءًا، فجاءت هِرَّةٌ لتَشربَ منه فأصْغَىٰ لها الإناءَ حتَّىٰ شَرِبَتْ، قالت كَبْشَةُ: فرآني أنظر إليه فقال: أتَعْجَبِيْنَ يابنةَ أخي، فقلتُ: نَعَم، فقال: إنَّ رَسُولَ الله ﷺ قال: إنَّها لَيْسَتْ بِنَجَسٍ، إنَّما هِيَ مَنِ الطَّوَّافِيْنَ عَلَيْكُمْ أَوْ الطَّوَّافَاتِ» [١/ ٢٢، ٢٣ رقم (١٣)].

= الحديث لأبي عُبيد: ١/ ٤٥، وتهذيب اللُّغة: ١٣/ ٣٣١، ورواية المؤلِّف في مقاييس اللُّغة: ٢/ ٤٠٤، ٤/ ٣٨٤، ومجمل اللُّغة: ٣٨٢. وعن أبي عُبَيْدٍ في التَّمهيد: ٢٠/ ٢٥٥، والاستذكار: ١/ ٢٤١.

(١) في الأصل: «رَجُلٌ» والتَّصحيح من الموطَّأ: ١/ ٢٩رقم ٢٨.

(٢) في الأصل: «عُبَيْدٍ».

قال عبدُالملك: يعني بقوله: «الطَّوافِيْن أو الطَّوَّافَاتِ» خَدَمَ البَيْتِ الذُّكورِ والإنَاثِ، يَقولُ: هي في اختلاطها[1] بأَهْلِ البَيْتِ وتَطوافها عليهم كبَعضِ الخَدم. ومنه قوله ـ عزَّ وجلَّ ـ:[2] ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسۡتَـٔۡذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ وَٱلَّذِينَ لَمۡ يَبۡلُغُواْ ٱلۡحُلُمَ مِنكُمۡ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٖۚ مِّن قَبۡلِ صَلَوٰةِ ٱلۡفَجۡرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعۡدِ صَلَوٰةِ ٱلۡعِشَآءِۚ ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٖ لَّكُمۡۚ لَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ وَلَا عَلَيۡهِمۡ جُنَاحُۢ بَعۡدَهُنَّۚ طَوَّٰفُونَ عَلَيۡكُم بَعۡضُكُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۚ ﴾ فإنَّما عَنَىٰ المَماليك. وقال فِي آيةٍ أُخْرَىٰ:[3] ﴿ يَطُوفُ عَلَيۡهِمۡ وِلۡدَٰنٞ مُّخَلَّدُونَ ﴾ يعني الذين يخدمونهم. ولذلك قال إبراهيمُ النَّخعِيُّ[4]: إنَّما الهِرَّةُ كبعضِ أهلِ البَيتِ، ومثلُهُ قولُ ابنِ عَبَّاسٍ: إنَّمَا هي من مَتَاعِ البَيْتِ، يعني أنَّها لا تُنْجِسُ مَا شَرِبَتْ منه.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيْبٍ عن شرح حديث مالكٍ:

الذي رَواه عن محمَّد بن عُمارة، عن محمد بن إبراهيم، عن أمِّ ولدٍ

---

(١) في الأصل: «أخلاطها».

(٢) سورة النُّور: الآية: ٥٨.

(٣) سورة الواقعة: الآية: ١٧.

(٤) هو الإمام الحافظ العلاَّمة المُفتي الفقيه إبراهيم بن يزيد بن قيس... النَّخَعِيُّ اليَمَانيُّ الكُوْفِيُّ أبوعِمْرَانَ (ت٩٦هـ) عن تسع وأربعين سنة. تابعيٌّ أدرك جماعة من الصَّحابة ورأىٰ أمَّ المُؤمنين عائشةَ ـ رضي الله عنها ـ وكان مُحدِّثاً، ثقةً، صاحبَ سُنَّة. أخباره في: طبقات ابن سعد: ٦/ ٢٧٠، وتاريخ البخاري: ١/ ٣٣٣، ووفيات الأعيان: ١/ ٢٥، وسير أعلام النُّبلاء: ٤/ ٥٢٠، وشذرات الذَّهب: ١/ ١١١.

لإبراهيم بن عوف: أنَّها سألت أمَّ سَلَمَةَ زوجَ النَّبي ﷺ فقالت: إنِّي امرأةٌ أُطِيْلُ ذَيْلِيْ وَأَمشِيْ في المَكَان القَذِرِ؟ فقالت أمُّ سَلَمَةَ: قال رَسُوْلُ الله ﷺ: «يُطَهِّرُهُ ما بعدَه» [١/ ٢٤ رقم (١٦)].

قال عبدُالملكِ بن حَبِيْبٍ: إنَّما معناه في القِشْبِ(١) اليَابسِ فذٰلك الذي يُطهِّره ما بَعده من الأرض النَّقيَّةِ، يعني أنَّه ليس بنَجِسٍ [٨] ما مسَّ اليابس من النَّجاسةِ، فأمَّا ما كان من ذٰلك رَطْباً فليس يُطهِّرُهُ إلاَّ الغَسْلُ بالماءِ.

ـ وسألنا عبدالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (الاستطابة) في حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن هشام بن عُرْوَةَ عن أبيه: «أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ سُئِلَ عن الاستِطَابَةِ فَقَاْلَ: أَوَلاَ يَجِدُ أَحَدُكُمْ ثَلاَثَةَ أَحْجَارٍ؟!» [١/ ٢٨ رقم (٢٧)].

قال عبدُالملكِ: الاستطابةُ: هي الاستنجاءُ بالحِجَارَةِ، وإنَّما اشتُقَّت من الطِّيْبِ؛ لأنَّه يُطيِّبُ جَسَدَهُ بالاستِنْجَاءِ مما عليه من الخَبَثِ، تقولُ منه: قد استَطَابَ الرَّجلُ فهو مُسْتَطِيْبٌ، وقد أَطَابَ نَفْسَهُ فهو مُطِيْبٌ، قال: أعَشىٰ بكرٍ يَذْكُرُ رَجُلاً:(٢)

يَا رَخَماً قَاظَ عَلَىٰ مَطْلُوْبِ
يُعْجِلُ كَفَّ الخَارِىءِ المُطِيْبِ

ـ وسألنا عبدَالملك بن حَبيبٍ عن شرح (المَكَارِهِ) في حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن العَلاَءِ، عن أَبِيْهِ، عن أبي هُرَيْرَةَ: أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قال: «ألاَ أُخْبِرُكُمْ بِمَا يَمْحُو اللهُ بِهِ الخَطَايَا ويَرفَعُ به الدَّرَجَاتِ؛ إِسْبَاغُ الوُضُوْءِ على

(١) في اللسان: (قشب): «القَشِيْبُ: اليَابِسُ الصُّلْبُ».

(٢) يهجو وائل بن شرحبيل بن عمرو بن مرثد، كذا في ديوانه (الصُّبح المنير): ١٨٤. ويراجع: غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ١/ ١٨١، وتَهْذِيْبِ اللُّغةِ: ١٤/ ٤٠ وغيرهما.

المَكَارِهِ، وكثرةُ الخُطَا إلى المَسَاجِدِ، وانتِظَارُ الصَّلاَةِ بَعْدَالصَّلاَةِ، فَذٰلِكُمُ الرِّبَاطُ».

قال عبدُالملكِ: يعني بقولِهِ: «إسباغُ الوُضُوْءِ على المَكَارِهِ» إكمالُهُ وإتمامُهُ في شدَّةِ البردِ والرِّيحِ، أو في جَوْفِ اللَّيلِ، والأحايين التي يَثْقُلُ فيها مَسُّ الماءِ، حاضراً كان أو بادياً أو مُسافراً.

- **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ (الغُرِّالمُحَجَّلِيْنَ) في حديث مالك**

الذي رواه العلاء، عن أبيه، عن أبي هُريرة: أنَّهم قالوا: يارَسُوْلَ الله كيفَ نَعْرِفُ من يأتي بعدك من أُمَّتِكَ يومَ القيامةِ؟ قال: يأتُون غُرًّا مُحَجَّلِيْنَ من الوضُوءِ» [١/ ٢٨ رقم (٢٨)].

قال عبدُالملكِ: يعني بالغُرةِ وَالتَّحْجِيْلِ: غِشْيَانَ النُّوْرِ وَجُوْهَهُمْ وَأَطرَافَهُم في المَحْشَرِ، وفي المَوقِفِ عندَ الحساب [٩].

- **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيْبٍ عن شَرح حَديث مالكٍ**

الذي رواه عن رَسُوْلِ الله ﷺ أنَّه قال: استَقِيْمُوا وَلَنْ تُحْصُوا، واعمَلُوا. وخَيْرُأَعْمَالِكُمُ الصَّلاَةُ، ولايُحافظُ على الوُضُوءِ إلاَّ مُؤمِنٌ» [١/ ٣٤ رقم (٣٦)]

قال عبدُالملك: يعني بقولِهِ: «وَلَنْ تُحْصُواْ» ولن تُطِيْقُوا كلَّ الاستقامةِ وهو مثلِ قولُ اللهِ حين كان فَرَضُ قيامِ اللَّيْلِ:[1] ﴿عَلِمَ أَلَّن تُحْصُوهُ﴾ يقول: علم أَنْ لَنْ تُطِيْقُوه ﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾.

- **وسألنا عبدَالملكِ بن حبيبٍ عن شرح حديثِ مالكٍ**

[الذي رواه] عن يحيى بن سَعِيْدٍ: «أنَّه سمع رجلاً يَسْأَلُ سعيد بن المسيّب عن الوُضُوْءِ من الغائط بالماءِ، فقال سعيدٌ: إنَّما ذَلِكَ وُضُوْءُ النِّسَاءِ»

---

(١) سورة المزمل: الآية: ٢٠.

[١/ ٣٣ رقم (٣٤)].

قال عبدُالملكِ: يعني بالوُضُوءِ من الغائطِ بالمَاء: الاستِنْجَاءَ، ويعني سَعِيْدٌ بقوله: «إنَّما ذٰلك وُضُوْءُ النِّسَاءِ» أنَّ نَسَاءَهُمْ[١] كُنَّ يَسْتَنْجِيْنَ بالماءِ فيما مَضَىٰ، وأنَّ الرِّجالَ كانُوا يَكْتَفُونَ بالتَّمَسُّحِ بالحِجَارة، ثُمَّ رَجَعَ الأمرُ في الرِّجال والنِّساءِ في الاستِنْجَاءِ بالماءِ، فلسنا نجيزُ الاستِنْجَاءَ بالحِجَارةِ اليومَ إلاَّ لمَنْ لم يَجِدِ المَاءَ، فأمَّا مَنْ وَجَدَ الماءَ فلا نُجيزُ ذٰلك له، ولا نبيحُ الفُتيا به، ولا رُخْصَةَ لأحدٍ أن يقولَ: إنَّ مَنْ مَضَىٰ كانُوا يَفْعَلُونَ ذٰلك؛ لأنَّه أمرٌ قد تُرِكَ وَجَرَىٰ العَمَلُ بِخِلاَفِهِ.

وقد حدَّثني أسدُ بنُ مُوسَىٰ[٢] وغيرُهُ، عن السَّرِيِّ بن يَحْيَىٰ، عن أَبَانِ بن

---

(١) في الأصل: «نُساءَهُنَّ».

(٢) هو أحدُ شيوخِ المؤلِّف، أكثر من الرِّواية عنه في مؤلفاته، وأكثر من إسناده إليه في كتابه «الذَّخائر والتُّحف» أو «وصف الفردوس». وهو مشهورٌ عند المُحدِّثين بـ«أسد السُّنَّة» من أحفاد الوليد بن عبدالملك (الخليفة) اسمه كاملاً: أسدُ بن موسىٰ بن إبراهيم بن الوليد بن عبدِالمَلكِ بنِ مَرْوَان المَرْوَانيُّ، الأمويُّ، القُرشيُّ، المِصريُّ، المحدِّثُ (ت ٢١٢هـ). روىٰ عن سفيان بن عُيينة، وسُليمان بن المُغيرة، وأبي الأَحوص سلاَّم بن سليم، وشريك ابن عبدالله، وشعبة بن الحَجَّاج، ووكيع بن الجَرَّاح.. وغيرهم. روىٰ عنه أحمد بن صالح المصري، وابنه سعيد بن موسىٰ، وعبدالملك بن حبيب المالكي (صاحبنا) ومحمد بن عبدالله بن عبدالرحيم البرقي. وثَّقه النَّسائي وقال: «ولو لم يُصنِّفْ كان خيراً له» وضَعَّفه ابنُ حَزْم، وردَّ تَضعيفه. ويُقال: إنه أوَّل من صَنَّف المُسند. أخباره في: التاريخ الكبير للبخاري: ٢/ ٤٩، والجرح والتَّعديل: ٢/ ٣٣٨، وجمهرة أنساب العرب: ٩٠، وسير أعلام النُّبلاء: ١٠/ ١٦٢، وميزان الاعتدال: ١/ ٢٠٧، وتهذيب التَّهذيب: ١/ ٢٦١، وحسن المُحاضرة: ١/ ٣٤٦، والشَّذرات: ٢/ ٢٧ وغيرها.

أبي عيَّاشٍ قال: لَمَّا نَزَلَتْ هذه الآية: [1] ﴿ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا۟ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُطَّهِّرِينَ ﴿١٠٨﴾ ﴾ قال رسولُ الله [ﷺ]: «يامَعْشَرَ الأَنْصَارِ لقد أثنىٰ الله عليكم في الطُّهرِ فما كُنتم تَصْنَعُونَ؟ قالوا: يارَسُولَ الله إنَّا كُنَّا نَسْتَنْجِي بالماء من الحَاجَتَيْنِ كلتيهما، وَيكْتُمُ ذٰلك بَعضُنا عن بَعْضٍ».

قال عبدُالملكِ: فلذٰلك قال رَسُوْلُ الله ﷺ: «استَنْجُوا بالماءِ فإنَّه أَطْيَبُ وأَطْهَرُ».

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرحِ اختلافِ روايةِ مالكٍ [١٠] في (المَذِي)

رُوِيَ عن أبي النَّضر، عن سُليمان بن يَسارٍ، عن المِقْدَادِ بن الأَسْوَدِ: «أنَّه سأل رَسُوْلَ اللهِ ﷺ عن الرَّجل إِذَا دَنَا من أهله فَخَرَجَ منه المَذْيُ ماذا عليه؟ فقال: إذا وجدَ ذلك أحدُكم فَلْيَنْضَحْ فَرْجَهُ وَلْيَتَوَضَّأْ وُضُوءَهُ للصَّلَاةِ» [١/ ٤٠ رقم (٥٣)].

وروى عن يحيى بن سَعيدٍ: أنَّه سَمِعَ رَجُلاً يسألُ سعيد بن المُسيّبِ فقال: إنِّي أجدُ البَلَلَ وأنا أُصلِّي أفأنْصَرِفُ؟ فقال له سَعيدٌ: لو سالَ على فَخِذيَّ ما انصرفتُ حتَّىٰ أقضيَ صَلَاتِيْ». [١/ ٤١ رقم (٥٦)].

وروي عن الصَّلتِ بن زُيَيْدٍ[2] أنَّه قال: «سألتُ سليمان بن يَسَارٍ عن البَلَلَ أجده؟ فقال: انضَحْ ما تَحْتَ ثوبِكَ بالمَاءِ، والْهُ عنه» [١/ ٤١ رقم (٥٧)].

قال عبدُالملكِ: ليس هٰذا باختلاف من الرِّواية ولٰكنَّه على تأويلٍ ومعنىً؛ فتأويلُ حديثِ المقدادِ أنَّه في غير المُستنكح الذي إنَّما يُصيبُهُ عندَ دنوه

---

(١) سورة التوبة: الآية: ١٠٨.

(٢) زُيَيْدٌ تصغيرُ زَيْدٍ، وهو ابن الصَّلْت المدني، أَبُوْه الصَّلت صحابيٌّ. يراجع: الإصابة: ٣/ ٤٤٤، وَضَبْطُ زُيَيْدُ في الإكمال: ٤/ ١٧١، عن طبقات ابن سعدٍ: ٥/ ١٣، ويراجع: توضيح المشتبه: ٤/ ٢٧٠، ٢٧١، وربما صحف إلى «زُبَيْدٍ».

إلى أهله، أو ما أشبهَ ذٰلك من مقاربة الشَّهوة، فذٰلك الذي يوجبُ الوُضوءَ، وتأويل حديث سعيد بن المُسَيّب وسُليمان بن يَسارٍ؛ أنَّه في المُستنكح الذي يَسْلَسُ ذٰلك منه على غير مقاربةِ شهوةٍ، ولا تعرُّضٍ للَّذةٍ؛ فذٰلك الذي ينقضُ وضوءًا، ولا يقطعُ صلاةً إن عرضَ [له] ذٰلك فيها؛ لأنَّه كَمَرَضٍ من الأمراضِ، إلاَّ أنَّ مالكًا كان يَسْتَحِبُّ له أن يُجَدِّدَ وُضُوءَهُ لِكُلِّ صَلاَةٍ، كما يَسْتَحِبُّ ذٰلك للذي يسلَسُ منه البَولُ، وللمُستحاضة، وذٰلك فيهم ثلاثتهم استحبابٌ وليس إيجابًا.

قيل لعبدِالمَلكِ: فما معنى النَّضْحُ الذي أَمَرَ به رسولُ الله [ﷺ] المِقْدَادَ في حَديثه؟ فقال: معناه: الغَسْلُ بالماءِ، لا يُجْزِىءُ في مثل ذٰلك إلاَّ الغَسْلُ بالماءِ.

قيل لهُ: فما النَّضْحُ الذي يُجزىءُ الثَّوْبَ إذا أصابته الجنابةُ فَغَسَلَ ما رَأَىٰ ونَضَحَ ما لم يَرَ؟ فقال: هو الرَّشُّ، أن يَرُشَّ الثَّوبَ رشًّا خَفِيْفاً.

قيل له: فَمنْ جَهِلَ فصَلَّىٰ فلم يَنْضَحْ وقد غَسَلَ ما رأى؟ قال: صلاته تجزؤُهُ؛ لأنَّ النَّضحَ في هـٰذا اسْتِظْهَارٌ من بعدِ الغَسلِ لتَطِيْبَ النَّفْسُ عليه، فمن جَهِلَهُ وَتَرَكَهُ لم يَنْقُضْ ذٰلك صَلاَتَهُ، وكذٰلك سَمِعْتُ مُطرِّفاً وابنَ نافعٍ يقولان.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (الفَرَقِ) في حديث مالكٍ

الذي رواه عن ابنِ شهابٍ، عن عُرْوَةَ، عن عائشةَ: «أنَّ رَسُولَ الله ﷺ كان يغتَسِلُ من إناءٍ هو الفَرَقُ من الجَنَابَةِ» [١/ ٤٤ رقم (٦٨)].

قال عبدُالملكِ: سألتُ مُطرِّفًا عنه وعن قَدْرِهِ فقال لي: كان مِكْيَالاً من خَشَبٍ يُكالُ بِهِ ويُغْتَسَلُ به، وكان مالكٌ يُصَغِّرُهُ ويقولُ: كان كقَدْرِ الصَّاعِ أو فَوْقَهَ قليلاً.[١]

---

(١) اللَّفْظَةُ مَشروحةٌ في غريب الحديث للحربي: ٢/٣٤٨، وغريب ابن قتيبة: ١/١٦٣، وغريب الخطَّابي: ١/٦٧٤، والغريبين: ٥ /١٤٤١، والنِّهاية: ٣/٤٣٧. ويراجع: =

قال عبدُالملكِ: وتَصديقُ قولِ مالكٍ أنَّه كان كالصَّاع أو أكثرَ منه قليلاً: أنَّ أسدَ بن موسى وعبدَالله بن المُغيرة[1] حدَّثاني عن الرَّبيع بن صُبَيْحٍ، عن الحَسَن: «أنَّ رَسُولَ الله

= وتهذيب اللُّغة للأزهري: ٩/ ١٠٣، والزَّاهر له: ٢١٠، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (فرق).

قال الحربي: «مكيالٌ مقداره ثلاثة آصع، والصَّاع كيلاً كَيْلَجةٌ...». وقال ابن الأثير في النِّهاية: «الفَرَقُ ـ بالتَّحريك ـ مكيالٌ يسع ستة عشر رطلاً، وهو اثنا عشر مُدًّا، أو ثلاثة آصُع عند أهل الحجاز، وقيل: الفَرَقُ: خمسةُ أقساطٍ، والقِسْطُ نصفُ صاعٍ، فأمّا الفَرْق ـ بالسُّكون ـ فمائةٌ وعشرون رطلاً». وأغلبُ العُلماءِ علىٰ أنَّ الفَرَقَ ثلاثةُ أصوعٍ، ولم يَقُلْ أحدٌ منهم أنَّه صاعٌ سوىٰ المؤلِّفِ رحمه الله وغفر له، ولا أدري ما صِحَّةُ ذٰلك؟! قال الحافظ ابن عبدالبَرِّ في الاستذكار: ١/ ٣٣٦ «أمّا الفَرَقُ فبتَحْريكِ الرَّاءِ، وقد رُوِي عن يحيىٰ وغيره بإسكان الرَّاءِ، قال الخليلُ بن أحمد: الفَرَقُ مكيالٌ. وقال ابنُ وهبٍ: الفَرَقُ: مكيالٌ من خشبٍ. وكان ابنُ شهابٍ يقول: إنَّه يسع خمسة أقساطٍ بأقساط بني أميَّة. وقد فسَّر محمد بن عيسىٰ الأعشىٰ الفَرَقَ بثلاثة أصوع، قال: وهي خمسة أقساطٍ. قال: وفي الخمسة أقساط اثنا عشر مُدًّا بمدّ النَّبيِّ ﷺ. قال ابنُ مُزَيْنٍ: قال لي عيسىٰ بن دينارٍ: قال لي ابن القاسم وسفيان بن عيينة: الفَرَقُ يحمل ثلاثة أصوع، وهٰذا كلُّه قريبٌ بَعْضُهُ من بعضٍ». **أقول**: ابن مزين وابن دينار من شرَّاح الموطأ.

يراجع: العين: ٥/ ١٤٨، ومختصره للزُّبيدي: ١/ ٥٧٠ وضبطه فيه بإسكان الرَّاء ولعلَّها من سهوِ المُحَقِّقِ أو علىٰ لغة؟! كما مرَّ في نصِّ الحافظِ ابنِ عبدالبَرِّ.

(١) عبدالله بن المُغيرة هٰذا من شُيُوخِ المؤلِّف أسندَ عنه روايات أخرىٰ هٰكذا: «حدَّثني ابن المغيرة». وربما جاء في بعض كتبه (حدَّثني المغيرة) وسياق السَّند يدلُّ علىٰ أنه ابن المغيرة هٰذا، وفتَّشت عنه في الكتب فلم أجده، إلاَّ أن يكون عبدالله بن محمد بن المغيرة الكوفي. قال ابن أبي حاتم: سكن مصر، وروىٰ عن عمّه حمزة بن المغيرة، وروىٰ عنه الفضل بن يعقوب الرُّخامي، سمعت أبي يقولُ: هو عمُّ علان بن المغيرة المصري، وليس بالقوي. الجرح والتَّعديل: ٥/ ١٥٨. ويُراجع: الكامل لابن عدي: ١٥٣٣، ولسان الميزان: ٣/ ٣٣٢. ومما يرجح أنَّه المقصود؛ روايته عن مِسْعَرٍ في كثير من أحاديثه التي رواها ابن =

ﷺ: كان يَتَوَضَّأُ بِقَدْرِ المُدِّ» [١١]. وَيَغْتَسِلُ بِقَدْرِ الصَّاعِ».

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (مَسّ الختانِ الختانَ) في حديث مالكٍ الذي رواه عن ابن شهابٍ، عن سَعِيْدِ بن المُسَيّب: «أَنَّ عُمَرَ بنَ الخطَّاب، وَعُثْمانَ بنَ عفَّان، وعائشةَ زَوْجَ النَّبيِّ ﷺ كانوا يَقُولُونَ: إذا مَسَّ الخِتَانُ الخِتَانَ فقد وَجَبَ الغُسْلُ» [١/ ٤٥ رقم (٧١)].

قال عبدُالملكِ: معناه أن يمسَّ الختانُ الختانَ معتدلاً في الثُّقب، فأمَّا أنْ يَمَسَّ الختانُ الختانَ من ظاهرٍ وهو زاهق إلى أسفل أو إلى فوق ولم تغب الحَشَفَةُ فلا يجبُ الغُسلُ. هٰكذا فسَّره لي مُطرِّفٌ وابنُ الماجشون وغيرُهُمَا عن مالك.

قال عبدُالملك: ومسُّ الختانِ الختانَ معتدلاً في الثُّقب مثل قولهم: «إذا جَاوَزَ الختانُ الختانَ وَجَبَ الغُسْلُ» ومثل قولهم: «إذا التقَىٰ الختانان وَجَبَ الغُسلُ»؛ لأنَّ الخِتانين لا يَلتقيان ولا يَمَسُّ الخِتَانُ الخِتَانَ مُعتدلاً في الثُّقبِ إلاَّ بعدَ المُجَاوَزةِ وَغَيْبُوْبَةِ الحَشَفَةِ، فَإِذَا كَانَ كَذٰلك فقد وَجَبَ الغُسْلُ عليهما جَمِيْعًا أَكْسَلاَ[1] أَوْ أَنْزَلاَ.

= حبيب في مؤلفاته، وقد أسند إليه ابن عدي أحاديث عن مِسْعَرٍ، وذكر الحافظُ المزيُّ في ترجمة (مسعر) في تهذيب الكمال: ٢٧/ ٤٦٤ من بين الآخذين عنه عبدالله بن محمد بن المغيرة.

يقول الفقير إلىٰ الله تعالىٰ عبدالرَّحمٰن بن سُليمان العُثيمين ـ عفا الله عنه ـ: «رأيت ترجمته في كتاب «طبقات علماء إفريقيَّة» لأبي العَرَبِ التَّمِيْمِيِّ: ٨٠ قال: «ومن القادمين إلينا عبدُالله بن المُغيرة الكوفيُّ. سمع سفيان الثَّوريَّ، ومن كبارٍ من الكوفيِّين: مسعر بن كدامٍ، وعمر بن ذَرٍّ، وفطر بن خليفة، روىٰ عنه من أهل إفريقية جماعة، منهم سُليمان بن عمران. وهو الذي يحدِّث عنه ابن حَبِيْبٍ في «واضحته» وذكر أخباراً غير حَسَنَةٍ عنه والله تعالىٰ أعلم.

(١) الإكسالُ: الفُتُوْرُ عن الجِمَاعِ.

مغيبُ الحشفةِ يوجبُ سبعًا من السُّنة؛ يوجب الغُسلَ، ويُوجِبُ الحَدَّ، ويُوجِبُ المَهْرَ، ويُوجِبُ الحِصْنَ، ويُفسدُ الحَجَّ، ويُفَطِّرُ الصَّائِمَ، ويُحِلُّ المُطَلَّقةَ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرْحِ حَدِيثِ مَالكٍ

الذي رواه عن إسماعيل بن أبي حَكِيْمٍ، عن عَطَاءِ بن يسارٍ: «أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ كَبَّرَ في صَلاَةٍ من الصَّلَوَاتِ، ثُمَّ أشارَ إليهم بِيَدِهِ أَنِ امْكُثوا، فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ وعلى جِلْدِهِ أثرُ الماءِ فأتمَّ الصَّلاَةَ بالنَّاس» [١/ ٤٨ رقم (٧٩)].

قال عبدُالملكِ: كان هـٰذا خاصًّا لِرَسُوْلِ الله [ﷺ] وليس بجائزٍ لغَيْرِهِ وهـٰذا من خاصِّ حديثه فإنَّ من حديثه صَلواتُ اللهِ عليه خاصًّا وعامًّا، وناسخاً ومنسوخاً، ومن أصابه مثل هـٰذا من الأئمة قدَّم مَنْ يُتِمُّ بهم، وقد أخطأ من حَكَىٰ عن ابن نافعٍ أنَّ ذٰلك جائزٌ لمَنْ بعدَه، ومن الدَّليل على خطئه أنَّ الإمامَ الذي يَذْكُرُ وقد أَحرمَ وأحرمَ الناسُ خلفَهُ أنَّ عليه غُسْلاً أو وُضُوْءًا فَرَجَعَ فاغتَسَلَ أو تَوَضَّأَ قد انتقضَ عليه إحرامه الأول، وصارَ أن رَجَعَ إلى إمامةِ القوم مُحْرِماً بعدهم، فكيفَ يجوزُ لقومٍ أن يكونَ إحرامُهُم قبلَ إحرام إمامِهِم إذنْ تكونُ صلاتُهم فاسِدَةً مُنْتَقِضَةً، إنَّما كان هـٰذا خاصًّا لرَسُوْلِ [١٢] الله ﷺ، ولعلَّه قد أمرَهُم بنقضِ إحْرَامِهِم الأوَّلِ، وابتدأَ الإحرامَ بعد إحرامِهِ الثَّاني، وهـٰكذا فسَّره لي مُطرِّفٌ وابنُ الماجشون وغيرُهُمَا من قولِ مالكٍ أيضًا.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (تَرِبَتْ يَمِيْنُكَ) في حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن ابن شهاب، عن عُرْوَةَ: أنَّ أمَّ سُلَيْمٍ قالت لرَسُولِ اللهِ ﷺ: المرأة تَرَىٰ في المَنَام مثلَ مايرىٰ الرَّجُلُ أتَغتَسِلُ؟ فقال لها رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: نَعَمْ فلتَغْتسلْ. فقالتْ لها عائشةُ: أفٍّ لَكِ، وهل تَرَىٰ ذَلِكَ المَرْأَةُ؟! فقالَ لها

رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ]: تَرِبَتْ يَمِيْنُكِ، وَمِنْ أَيْنَ يَكُوْنُ الشَّبَهُ؟» [١/ ٥١ رقم (٨٤)].

قال عبدُالملكِ: أَمَّا قَوْلُهُ: «تَرِبَتْ يَمِيْنُك» فإنَّ مالكًا كان يقولُ: معناه: استَغْنَتْ يَمِيْنُكِ، ذَهَبَ إلى أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ لم يكنْ يَدعُو على عائشةَ ولٰكن دُعَاءٌ لَهَا.

قال عبدُالملك: وأصلُ الكلمةِ في كَلَامِ العَرَبِ أنَّ الرَّجلَ إذا استَغْنَىٰ قالوا: أَتْرَبَ فُلَانٌ بالألفِ[1]، ومنه قولهم: غَنِيٌّ مُتربٌ، معناه: كثيرُ الغِنَىٰ، وإذا افتَقَر قالُوا: تَرِبَ فلانٌ بغيرِ الألفِ، ومنه قولُ اللهِ عزَّ وجلَّ:[2] ﴿أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ يقول: ذا مَسْكَنَةٍ وحاجَةٍ فمعنىٰ قولِهِ: «تَرِبَتْ يَمِيْنُكَ» افتقرتْ يَمِيْنُكَ، ولو أرادَ الغِنَىٰ لقالَ: أَتْرَبَتْ يَمِيْنُكَ، فوجهُ الحَديثِ عندنا:[3] أنَّ رسولَ الله ﷺ لم يَتَعَمَّدْ الدُّعَاءَ عليها بالفقرِ، ولم يَقْصُدْ قَصْدَ ذٰلك ولٰكنَّها كلمةٌ جاريةٌ على أَلْسنَةِ العَرَبِ يَقُولونَها وهم لا يريدون وقوعَ العُقُوبةِ، يدلُّ على ذٰلك قَوْلُهُ في زَوْجَتِهِ صفيَّة:[4] ـ حين قيل له يومَ النَّفرِ بمنىً في حَجَّةِ الوَدَاعِ وقد حَجَّ معه أزواجه يومئذٍ ـ إنَّ صَفيَّـةَ حائضٌ فظنَّ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ أنَّها لم تَكُنْ أَفَاضَتْ بالبَيتِ قبلَ أَنْ تَحيضَ فقال مُغْضَبًا: ـ حين خافَ أن تحبِسَهُ عن النَّفْرِ حتَّى تطْهُرَ فتُفِيْضَ بالبَيْتِ ـ «عَقْرَىٰ حَلْقَىٰ ما أُراها إلاَّ حابِسَتَـنا، قيلَ

---

(١) اللَّفظةُ مفسَّرةٌ في غَريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ٩٣، ٩٤، وغريب ابن الجَوزي: ١/ ١٠٥، والنِّهاية: ١/ ١٨٤، ويراجع: فعلت وأفعلت للزَّجاج: ١٣، وتهذيب اللُّغة: ١٤/ ٢٧٢، والاستذكار: ١/ ٣٦٩، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (ترب).

(٢) سورة البلد: الآية: ١٦.

(٣) هو توجيه أبي عُبَيْدٍ في غريب الحديث.

(٤) هي أمُّ المؤمنين صَفِيَّةُ بنتُ حُيَيِّ بن أَخطب ـ رضي الله عنها ـ كذا في المصادر.

له: إنَّها قد فاضَت قبل أَنْ تَحِيْضَ، قال: فَلاَ بأسَ إذاً».

قالَ عبدُالملك: وهٰذه الكَلِمَةُ جاريةٌ على أَلْسِنَةِ العَرَبِ عندالغَضَبِ على المرأة أن يقولوا عَقْرَىٰ حَلْقَىٰ[1]، أي: عَقَرَها الله، حَلَقَها الله، فَقَالَ لهَا رَسُوْلُ اللهِ ﷺ وهي منه بالمَكَان الذي به الزَّوجةُ، فلم يُحْمَلْ ذٰلك منه على إرادةِ وُقُوعِ ذٰلك بها، إلاَّ علىٰ ما قد جَرَىٰ من كلامِ العَرَبِ، غيرَ مُريد إنزالَ ذٰلك بها، أولاَ تَرَىٰ أنَّ مِنْ كَلاَمِ العَرَبِ الجَارِيْ على أَلْسِنَتِهِمْ في الحَبيبِ، والبَغيضِ، والقَرِيْبِ والبَعيدِ، وعندَ المَدْحِ والذَمِّ، لا أَمَّ لَكَ، لا أبَ لَكَ، لا أرضَ لَكَ، وهو في أشعارِهم كثيرٌ قال كعْبُ بنُ سَعْدٍ الغَنَوِيُّ ـ يَرثِي أَخَاهُ[2] ـ: [١٣]

---

(١) قال أبوعُبَيْدٍ في غَريب الحديث: ٢/ ٩٤ «قال أبوعُبَيْدٍ: إنَّما هو عندي: عقراً وحلقاً وأصحابُ الحديث يقولون: عَقْرَىٰ حَلْقَىٰ» وعنه في الفائق: ٣/ ١٠ وزاد: «أي: عُقِرَ جسدُها وأصيبت بَداءٍ في حَلْقها، وقال سيبوية: يقال: عقَّرته أي: قُلت له: عقراً، وهٰذا نحو سقَّيتُهُ وفدَّيتُهُ. ويُحْتَمَلُ أن يكونا مصدرين علىٰ (فَعْلَىٰ) بمعنىٰ العَقْرِ والحَلْقِ كما قيل: الشَّكْوَىٰ للشَّكوِ، ودَعْوَىٰ لا صَفَّىٰ، بمعنىٰ، اذغروا [ذغراً] ولا تُصافُّوا صَفًّا...».

(٢) البيتُ من قصيدة له في رثاء أخيه أَبي المِغْوَارِ، أوردها الأَصْمَعِيُّ في الأصمعيات: ٩٣ فما بعدها، قال: «قال أبوسَعِيْدٍ: عن حَبِيْبَ بن شَوْذَبٍ ـ رجلٌ من أهل نَجدٍ مُسِنٌّ ـ عن أبيه قال: أنشدنيها كعبُ بنُ سَعْدٍ الغنويُّ موافقاً لي براذان:

أَخِيْ ماأَخِيْ لا فَاحِشٌ عِنْدَ بيْتِهِ ... ولا وَرَعٌ عنـدَ اللِّقـاءِ هَيُـوْبُ
هُوَ العَسَلُ الماذِيُّ حِلْماً ونَائِلاً ... ولَيْثٌ إِذَا يَلْقَىٰ العَدُوَّ غَضُوْبُ
لَقَـدْ كَـانَ أَمَّـا حِلْمُـهُ فمُـرَوَّحٌ ... عَلَيْنَـا وَأَمَّـا جَهْلُـهُ فعَـزِيْـبُ
حَلِيْمٌ إذَا مَا سَوْرَةُ الجَهْلِ أُطلِقَتْ ... حُبَىٰ الشَّيْبِ للنَّفسِ اللَّجُوْجِ غَلُوْبُ
هَوَتْ أُمُّهُ .... البيت

والشَّاهدُ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ٩٥، وتَهذيب الأَلفاظ: ٥٧٦، وجمهرة اللُّغة: ١/ ٢٢٩، وتهذيب اللُّغة: ٦/ ٤٩٢، ١٤/ ٢٧٤، ١٥/ ٦٠٢، ٦٤١، واللَّآلي: ٧٧٣، والمخُصَّص: =

هَوَتْ أُمُّهُ مايَبْعَثُ الصُّبحَ غَادِياً ... ومَاذَا يُؤَدِّيْ اللَّيلُ حِيْنَ يَؤُوْبُ

ومثلُهُ في كَلاَمِ العَرَبِ وأَشْعَارِهِمْ كثيرٌ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح قول مالك في «موطَّئه»

«لا بأسَ بالصَّلاة في السِّباخ والتَّيَمُّمُ منها» [١/ ٥٧ رقم (٩٢)].

قال عبدُالملكِ: السِّباخُ من الأَرضِ: الأرضُ المالحَةُ التي لا تنبتُ شيئًا، وواحدتها سَبِخَةٌ، وليست الرَّدَغَةُ ولا الرِّداغ كَمَا يَقُولُ مَنْ ليس يَعرِفُ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح حديث مالك

الذي رَوَاهُ عَنْ زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ: «أنَّ رجلاً سألَ رسولَ الله ﷺ فقال: مايَحِلُّ لي من امرأتي وهي حائضٌ؟ فقال رَسُولُ اللهِ ﷺ: لِتَشُدَّ عَلَيْهَا إِزَارَهَا ثُمَّ شَأْنَكَ بِأَعلاَهَا» [١/ ٥٧ رقم (٩٣)].

قال عبدُالملكِ: يعني: عُكَنَهَا وبَطْنَهَا وصَدْرَهَا وفَمَهَا يَصْنَعُ بذٰلك ما شاءَ من قُبَلٍ، أو التِصَاقٍ، أو عِنَاقٍ، أو مُباشَرَةٍ، أو جَسٍّ، أو مُعالَجَةٍ مَا بَدَا له، ولا يَقْرَبُ الأَسْفَلَ مِنْ مَوْضِعِ الإِزَارِ، لاَ عَلَىٰ الإِزَارِ ولا مِنْ تَحْتِهِ، وَإِنِ اجتَنَبَ الفَرْجَ؛ وذٰلك للتَّقِيَّةِ والحَذَرِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح(القَصَّةِ البَيْضَاءِ)في حديث مالك

الذي رَوَاهُ عَنْ عَلْقَمَةَ بن أبي عَلْقَمَةَ، عن أُمِّه مولاةِ عائشةَ أنَّها قالتْ: «كان النِّساءُ يَبْعَثْنَ إلى عَائِشَةَ [أمِّ المُؤْمِنِيْنَ] بالدِّرَجَةِ[1] فيها الكُرْسُفُ، فيه

= ١٢/ ١٨٢، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (هوىٰ). قال أبوعمربن عبدالبرِّ: «وأمَّا قوله: (تَرِبَتْ يَمِيْنُكَ)فمعلومٌ من دُعَاءِالعرب بعضهم علىٰ بعضٍ مثل: «قاتله الله» و«هَوَتْ أمُّه» و«ثَكِلَتْهُ أمُّه» و«عَقْراً وحَلْقاً» و«لليَدَيْن وللفَمِ» ونحو هٰذا».

(١) الدِّرَجَةُ: جَمْعُ دُرْجٍ: وعاءٌ تَضَعُ فيه المرأةُ ما خَفَّ من متاعها.

الصُّفْرَةُ من دَمِ الحَيْضَةِ يَسْأَلْنَهَا عن الصَّلاةِ، فَتَقُوْلُ لَهُنَّ: لا تَعْجَلْنَ حَتَّىٰ تَرَيْنَ القِصَّةَ البَيْضَاءَ [تريدُ بذٰلك الطُّهْرَ مِنَ الحَيْضَةِ»] [١/ ٥٩ رقم (٩٧)].

قال عبدُالملكِ: يعني حتَّى تَرَيْنَ الطُّهرَ؛ وذٰلك أنَّ الدَّمَ إذا انقَطَعَ عن الحائضِ أَدْفَقَتِ الرَّحِمُ ماءً أبيضَ كالرِّيقِ، فشُبِّه بياضُهُ بالقِصَّةِ، والقِصَّةُ يعنى الجُص. وحديث مالكٍ: «أنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَىٰ عن تَقْصِيْصِ القُبُورِ» يعني: عن أن تُبَيِّضَ بالقِصَّة، فإنَّما عَنَتْ عائشةُ بقولها: «حتى تَرَيْنَ القِصَّة البَيْضَاءَ» حتى تَخْرُجَ القُطْنَةُ أو الخِرْقَةُ التي تحتَشِيْ بها المَرْأَةُ كأنَّها قِصَّةٌ في بَيَاضِ الماءِ الذي فيها، الذي تَدْفُقُهُ الرَّحِمُ على أثرِ [١٤] الدَّم، لايُخالِطُهُ حُمْرَةٌ ولا صُفْرَةٌ، فمنَ النِّسَاءِ مَنْ ذلك عَلَامَةُ طُهرِهَا، ومِنهنَّ من لا تَرَىٰ ذلك ولا تَعرِفُهُ، وعلامةُ طُهرِهَا الجُفُوفُ، وهو أن تستدخلَ الخِرقةَ أو الكُرْسُفَةَ فتُخرجَها جافَّةً كما أدخلتها، فإذا كانت علامةُ طُهرِ المرأةِ الجُفُوفَ، فَرَأَتِ القِصَّةَ البَيْضَاءَ، فلا تَغْتَسِلُ حتى تَرىٰ الجفوفَ، وإذا كانت علامةُ طُهرها القصَّةَ البيضاءَ فرأَت الجُفُوفَ قبلَ أن تَرَىٰ القِصَّةَ البَيْضَاءَ فلتغتسلْ وتُصلِّي، وذٰلك أنَّ الجُفُوفَ أبرأ للرَّحِمِ، وأذهبُ للحَيْضِ من القِصَّة؛ لأنَّ الحَيْضَ يكونُ أولاً دمًا، ثم يصيرُ صُفرةً، ثم ترية، ثم كُدرة، ثم يكون ريقًا كالقِصَّة، ثم ينقطعُ، فإذا انقَطَعَ قبلَ هذه المَنَازِلِ وجَفَّ أصلاً فذٰلك أبرأُ وأوعبُ من عَلَمِ القِصَّةِ، ولم تَنْتَظِرْ شَيئاً؛ لأنَّ الدَّمَ والعَلَمَ قد انْقَطَعَا جميعاً.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرْحِ قوله ـ في المُسْتَحَاضَةِ ـ: «تَسْتَذْفِرُ[1] بثَوبٍ» في حديث مالكٍ

---

(١) في المُوَطَّأ: «لتَسْتثفر».

الذي رواهُ مالك عن نافعٍ، عن سُليمان بن يَسَارٍ، عن أمِّ سلمة زَوْجِ النَّبيِّ ﷺ: «إنَّ امرأةً كَانَتْ تُهْرَاقُ الدِّمَاءَ في عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فاستَفْتَتْ لها أمُّ سَلَمَةَ رَسُولَ الله ﷺ فقال: لِتَنْظُرَ إلى عَدَدِ اللَّيَالِيْ والأيَّام الَّتِيْ كانَتْ تَحِيْضُهُنَّ مِنَ الشَّهْرِ قبلَ أَنْ يُصيبَهَا الذي أَصَابَهَا، فلتَتْرُكِ الصَّلاَةَ قَدْرَ ذَلِكَ من الشَّهْرِ، فَإِذا خَلَّفَتْ ذَلِكَ فلتَغْتَسِلْ، ثم لتَسْتَذْفِرْ[1] بثَوبٍ ثُمَّ لتُصَلِّي» [١/ ٦٢ رقم (١٠٥)]

قال عبدُالملكِ: اختلف اللَّفظ في هذه الكلمةِ بالذَّالِ والثَّاءِ فأمَّا مطرِّفٌ فأخبرني بها مُشافهةً عن مالكٍ أنَّه قال له: (تستدفر) بالدَّالِ. وأمَّا غيرُ مُطرِّفٍ فَرَواهُ عن مالكٍ وغيره بالثاء (تستثفر).

قال عبدُالملكِ: كلتاهما [جائِزَتَانِ] فمن قال: (تَستدفر) بالدَّالِ فمعناه: تَتَجَفَّفُ من الدَّم بالخرقةِ أو بالكُرسُفَةِ، الاستدفارُ: التَّجفُّفُ. أمَّا من قال: (تستثفر) بالثَّاءِ فالاستثفارُ فيه معنيان[1]؛ أمَّا أحدُهما: فمأخوذٌ من الثَّـفَرِ؛ لأنَّه يكون تحتَ ذَنَبِ الدَّابةِ فشبَّه به، وأمَّا الآخرُ: فمأخوذٌ من الثَّفرِ، والثَّفْرُ: حَيَا البَهِيْمَةِ من الدَّوَابِّ والسِّباعِ، قالَ الأَخْطَلُ[2]:

---

(١) المعنيان في غَريب الحديث لأبي عُبيد: ١/ ٢٧٩، وعنه في غريب الحديث لابن الجوزي: ١/ ١٢٤، وهناك معنيان آخران هما: الاستثفارُ بالثَّوب، وهو أن يدخلَ مؤخرة ذيله بين رجليه. أو من استثفارِ الكَلْبِ، وهو أن يدخلَ ذيله بينَ رجليه. يُراجع غريب الحديث لابن قتيبة: ٢/ ١٥٥، وتعليقُ أبي الوليد الوَقَّشيِّ: ١/ ١٠٧، والفَائق: ١/ ١٦٨، والنِّهاية: ١/ ٢١٤ قال أبوالوَلِيْدِ الوَقَّشِيُّ: «ورُوِيَ (استدفر) بدالٍ مُهملةٍ وغيرِ مُهملةٍ، مأخوذٌ من الذَّفْرِ وهو النَّتن أو الدَّفر وهو مثله؛ لأنَّه يُقالُ: دفرٌ بدَالٍ مهملةٍ ساكنةِ العين للنَّتْنِ خاصةً، وبذالٍ مُعجمة وفتح الفاء لكلِّ رائحة ذكيَّةٍ من طِيبٍ أو نَتَنٍ» نقل ذلك عن أبي عُبَيْدٍ في غريب الحديث: ٣/ ٢٣٦، ٢٣٧.

(٢) البيتُ في شعر الأخطل: ٥٠٦، وغريب أبي عُبيد: ١/ ٢٨٩، ٢/ ٨، وتهذيب اللُّغة: =

جَزَىٰ اللهُ عَنَّا الأَعْوَرَيْنِ مَلاَمَةً ... وَفَـرْوَةَ ثَفْرِ الثَّـوْرَةِ المُتَضَـاجِـمِ

وقال النَّابغةُ الجَعْدِيُّ: (١)

أَلاَ حَيِّيَا لَيْلَىٰ وقُولاَ لها هَلاَ ... فقَـدْ رَكِبَـتْ أمـرًا أغَـرَّ مُحَجَّـلاَ

بُرَيْذِيْنَةٌ حَكَّ البَرَاذِيْن ثِفْرَهَا ... وَقَدْ رَكِبَتْ فِيْ أَوَّلِ الدَّهْرِ أَيِّلا

= ١٥/٨٦، واللِّسان: (ثفر) جاء في شرح هـٰذا البيت في شعره: «هـٰؤلاء تغلبيُّون ولم يكونوا أعانوه علىٰ حمالته. والثَّفْرُ: الحياءُ، والمتفاجمُ: المائلُ، يُقَالُ: ثورٌ وثورةٌ، وبرْذَوْنٌ وبرْذَوْنةٌ ورَجُلٌ ورجلةٌ، وغلامٌ وغلامةٌ...».

(١) ديوان النَّابغة الجَعْدِيِّ: ١٢٣، ١٢٤ وبيهما في الدِّيوان:

دَعِي عَنْكِ تَهْجَاءَ الرِّجالِ وَأَقْبِلِيْ ... عَلَىٰ أَذْلَغِيٍّ يَمْلأُ استِكِ فَيْشَلاَ

وهما من قصيدة يهجو بها ليلَىٰ الأخيليَّة الشَّاعرة، وقد ردت عليه بقصيدة منها [ديوانها: ١٠٢]:

أَنَابِغُ لَمْ تَنْبُغْ وَلَمْ تَكُ أَوَّلا ... وَكُنْتَ صُنِيًّا بَيْنَ صُدَّيْنِ مَجْهَلاَ

أَنَابِغُ إن تَنْبُغْ بلُؤْمِكَ لا تَجِدْ ... لِلُؤْمِكَ إلاَّ وَسْطَ جَعْدَةَ مَجْعَلاَ

أعيَّـرتَنِـي دَاءً بـأُمِّـكَ مثلُـهُ ... وأيُّ جَـوَادٍ لا يُقَـالُ لَـهُ هَـلاَ

واستعدَىٰ عليها بنو جَعْدَةَ أميرَ المدينة فقالت [ديوانها: ١٠٠]:

أَتَانِيْ مِنَ الأَنْبَاءِ أَنَّ عَشِيْرَةً ... بِشَورَانَ يُزْجُوْنَ المَطِيَّ المُنَعَّلاَ

يَرُوْحُ ويَغْدُو وَفْدُهُمْ بِصَحِيْفَةٍ ... لِيَستَجلدُوا لِيْ سَاءَ ذٰلِكَ مَعْمَلاَ

عَلَىٰ غَيرِ جُرْمٍ غيرَ أَنْ قُلْتُ عَمُّهُمْ ... يَعِيْشُ أَبُوهُمْ فِيْ ذَرَاهُ مُغَفَّلا

وأَعْمَى أَتاهُ بالحِجَازِ نَثَاهُمُ ... وكانَ بأَطرافِ الجِبَالِ فَأَسْهَلاَ

فَجَاءَ بِهِ أَصْحَابُهُ يَحمِلُونَهُ ... إِلَىٰ خَيْرِ حَيٍّ آخِرِيْنَ وأَوَّلاَ

وخبرها معه مشهورٌ مذكورٌ في «الأغاني» وغيره. ومن جيِّد شعرها قولها [ديوانها: ٦٩]:

نَحْنُ الأَخَايِلُ مَايَزَالُ غُلامُنَا ... حَتَّىٰ يَدِبَّ عَلَىٰ العَصَا مَذْكُورَا

تَبْكِيَ الرِّمَاحُ إِذَا فَقَدْنَ أكفَّنا ... جَزَعاً وتَعْلَمُنَا الرِّفَاقُ بُحُورَا

والسَّيْفُ يَعْلَمُ أَنَّـنَا إِخْوَانَهُ ... حَـرَّانَ إِذْ يَلقَـىٰ العِظَـامَ بَتُـوْرَا

وَلَنَحْنُ أَوثَقُ فِيْ صُدُوْرِ نِسَائِكُمْ ... مِنكُمْ إِذَا بَـكَرَ الصُّراخُ بُـكُوْرَا

فقيل للمرأة: استثفِرِيْ من هـٰذا، كناية عن الفرج وذكره.

قال عبدُالملكِ: وقد حدَّثني أبومعاوية [١٥] المَدَنِيُّ، عن شَريك بن عبدالله، عن محمد بن عبدالله بن عقيل، عن عمران بن طلحة، عن أُمِّهِ حَمْنَةَ[١] بِنْتِ جَحْشٍ: أنَّها استَحاضت فَسَأَلَتْ عن ذٰلك رَسُوْلَ اللهِ ﷺ فقال لها: «احْشِيْ كُرْسُفًا، قالت: إنَّه أكثرُ من ذٰلك، إِنِّيْ أَثُجُّهُ ثَجًّا، قال: تَلَجَّمِيْ وتحيضيْ ستًّا أو سبعًا، ثم اغتَسِلِيْ وصَلِّيْ».

قال عبدُالملكِ: فالكُرْسُفُ: القُطنُ، أمرها باستدخاله والتَّجفُّفِ به، وهو الاستدفارُ، فلمَّا قالت: إني أثجُّه ثجًّا، وهو مأخوذٌ من الماءِ الثَّجاجِ وهو السَّائلُ المُندفعُ قال لها: «تَلَجَّمي» وهو مأخوذٌ من اللِّجام، وهو مثل قوله: استثفري، فشبَّهه باللِّجام كما شبَّهه باللَّفظةِ الأُخْرَىٰ بالثَّفَرِ، وكلٌّ هـٰذا كنايةٌ عن الفَرجِ وذكره، وهو كلُّه كلامٌ جيِّدٌ من كلامِ العرب مشروحُ المعاني. وأمَّا قوله: «تَحِيْضِيْ» فيعني أُقعدِيْ أيَّام حَيْضَتكِ افعلِيْ فِيها ما تَفعلُ الحائضُ، أي: أنت فيها حائضٌ ولست مُستحاضةٌ، فدَعِيْ فيها الصَّلاةَ والصِّيامَ والمَسِيْسَ فذٰلك التَّحَيُّضُ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح حديث مالك

---

(١) جاء في التَّوضيح لابن ناصر الدين: ٣/ ٣٢٤: «حَمْنَةُ بفتح المهملة، وسكون الميم، وفتح النُّون، تليها هاءٌ، ... صحابيَّةٌ مشهورةٌ، أختُ أمِّ المؤمنين زينب، وأمِّ حَبِيْبَةَ بناتُ جَحْشٍ، كان الثَّلاثةُ يستحضنَ، وقيلَ: لم يستحِضْ منهنَّ إلَّا أمُّ حَبِيْبَةَ. ذكره ابن عبدالبرِّ». وفي الاستيعاب لابن عبدالبرِّ: ٤/ ٤٤٢: «الصَّحيحُ عندَ أهلِ الحديثِ أنَّهما (يعني حَمْنَةَ وأمَّ حبيبة) كانتا تستحاضان جميعاً».

الذي رواه عن سُمَيٍّ مولَىٰ أبي بكرٍ [بن عبدالرَّحمـٰن][1]، أنَّ القَعْقَاعَ بن حَكِيْمٍ، وزيدَ بن أَسْلَمَ أَرسلاهُ إلى سَعْيدِ بن المُسيَّب يَسألُهُ: كيفَ تَغْتَسِلُ المُسْتَحَاضَةُ؟ فقال: «تَغْتَسِلُ من طُهرٍ إلى طُهرٍ، وَتَتَوضَّأُ لكلِّ صَلاَةٍ، فإنْ غَلَبَهَا الدَّمُ استَثْفَرَتْ» [١/ ٦٣ رقم (١٠٧)].

قال عبدُالملكِ: أمَّا روايةُ مالكٍ: «فمن طُهْرٍ إلى طُهْرٍ» يعني من صَلاَةِ طُهْرٍ إِلَىٰ صَلاَةِ طُهْرٍ، إلاَّ أنَّ مالكًا قال: ما أرىٰ الذي حدَّثني هـٰذا الحديث إلاَّ وَاهِماً، وَلاَ أَرَىٰ سَعِيْدَ بنَ المسيَّبِ كان يريدُ إلاَّ الإِطِّهارَ، يعني مثلَ قولِ رَسُوْلِ الله ﷺ للَّتِي سألته وقد استُحِيْضَتْ فقال لها: إِذَا أقبلتِ الحيضةُ فَدَعِيْ الصَّلاةَ فَإِذَا أَدْبرتْ فَاغْتَسِلِيْ، وعليه فُتيا مالكٍ وجَمِيْعِ أَصْحَابِهِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح حديث مالك

الذي رواه عن هشام بن عُروة، عن أبيه، عن عائشةَ: أنَّها قالَتْ: «أُتِيَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ بِصَبِيٍّ فَبَالَ عَلَىٰ ثَوْبِهِ فدَعَا رَسُولُ الله ﷺ بمَاءٍ [فأَتْبَعَهُ إِيَّاهُ]»[2]. وفي حَدِيْثِ أمّ قَيْسٍ أيضاً: «فَدَعَا بِمَاءٍ فَنَضَحَهُ ولم يَغْسِلْهُ» [١/ ٦٤ رقم (١٠٩)].

قال عبدُالملكِ: قد جاءت هـٰذه[3] [١٦] الرِّوايةُ هـٰكذا واللهُ أعلمُ بها. فأمَّا العَمَلُ، والمَعْمُولُ به، وفُتْيَا مالكٍ وأَصْحَابِهِ، فأَنْ يُغْسَلَ، أَكَلَ الصَّبِيُّ الطَّعامَ أو لم يَأْكُلْهُ، ذَكَراً كان أو أُنثىٰ، وبولُ الصَّغيرِ كبولِ الكَبيرِ في وُجُوبِ غَسْلِهِ.

وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (الذَّنُوبِ) في حديثِ مالكٍ

الَّذي رَواه عن يَحيىٰ بن سعيد أنَّه قال: دَخَلَ أَعْرَابِيٌّ المَسْجِدَ فكشفَ عن

---

(١) عن «الموطأ».

(٢) في الأصل: «فنضحه».

(٣) تأخرت بقية الصفحة في الأصل إلىٰ أوائل ص٢٥ من الأصل.

فَرْجِهِ ليبولَ، فَصَاحَ الناسُ به حتَّىٰ علاالصَّوتُ، فَقَالَ رَسُوْلُ اللهﷺ: اترُكُوْهُ فتركوه فبال، ثم أمرَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] بذَنُوْبٍ من ماءٍ فصُبَّ علىٰ ذٰلكَ المكان». [١/ ٦٤رقم (١١١)].

قال عبدُالملكِ: الذَّنُوْبُ: الدَّلوُ[1]، وكانت فوقَ دلوِ النَّاس اليوم. وَالسَّجْلُ: الدَّلوُ أيضًا، وهي أَصْغَرُ من الذَّنوبِ. وَالغَرْبُ: الدَّلوُ أيضًا، وهي أكبرُ من الذَّنوبِ.

[شرحُ غريب كتاب الصَّلاة][2]

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرحِ حديثِ مالكٍ

---

(١) اللَّفظةُ مشروحة في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٣٤٥، وغَريبِ ابن قُتيبة: ١/ ٣٨٨، والغَريبين: ٢/ ٣١٦، والنِّهاية: ٢/ ١٧١. وقال: «الذَّنوبُ: الدَّلْوُ الكبيرةُ، ولا تُسمَّىٰ ذنوباً إلاَّ إذا كان فيها ماءٌ» وفي تعليقِ أبي الوَلِيْدِ الوَقَّشيِّ: «الذَّنوبُ: الدَّلْوُ المَمْلُوءَةُ ماءً، وإن كانت فارغةً لم تُسمَّ ذنوباً، ويُضربُ مثلاً للحَظِّ والنَّصيبِ، وإن لم يكن هُناكَ دلوٌ، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ذَنُوبًا مِّثْلَ ذَنُوبِ أَصْحَٰبِهِمْ﴾ [الذَّاريات: الآية: ٥٩]. أقولُ ـ وعلىٰ اللهِ أعتَمِدُ ـ: ومنه أيضاً قول علقمةَ الفَحلِ التَّميميِّ:

وَفِي كُلِّ حَيٍّ قد خَبَطْتَ بِنِعْمَةٍ ... فَحُقَّ لِشَأْسٍ مِنْ نَدَاكَ ذَنُوْبُ

وهٰذه اللَّفظةُ أيضاً مفسَّرةٌ في مُفردات القرآن وغرائبه ومعاجم اللُّغة.. وغيرها.

والغَرْبُ مَعروفٌ، وهو بلُغةِ العامَّة الآن بنجدٍ كذٰلك، وفي شعرِ ابن الدُّمَيْنَة:

وَقَفْتُ بِهَا أَصْرَىٰ الدُّموعَ كَمَا صَرَىٰ ... بِغَرْبَيْنِ مِنْ خِرْزِ العِرَاقِ شَعِيْبُ

(٢) الموطأ رواية يحيىٰ: ١/ ٦٧، ورواية أبي مصعب: ١/ ٧٠، ورواية محمد بن الحسن: ٥٤، ورواية سويد: ٧٧، ورواية القعنبي: ١٣٢، والاستذكار: ٢/ ٧٤، والتعليق على الموطأ لأبي الوليد الوقشي: ١/ ١١١، والمتقىٰ لأبي الوليد: ١/ ١٣٠، والقبس لابن العربي: ١/ ٢٥٢، وتنوير الحوالك: ١/ ٨٦، وشرح الزُّرقاني: ١/ ١٣٤، وكشف المغطى: ٨٨. وفي «الموطأ» رواية يحيىٰ: «عن العلاء بن عبدالرحمٰن ابن يعقوب، عن أبيه وإسحٰق بن عبدالله، أنهما أخبراه أنهما سمعا أباهريرة..».

الذي رواه عن العلاء، عن أبيه[١]، عن أبي هُرَيْرَةَ: «أنَّ رَسُولَ الله ﷺ قال: إِذَا ثُوِّبَ بالصَّلاةِ فلا تأتُوها وأنتم تَسعَوْنَ، وأتُوها وَعَلَيْكُمُ السَّكِيْنَةُ فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوْا وما فَاتكُمْ فأتمُّوا، فإنَّ أحدَكُمْ في صَلَاةٍ ما كان يَعْمَدُ إلى الصَّلاةِ[٢]، وأنَّه تُكْتَبُ له بإحدَىٰ خُطْوَتَيْهِ حَسَنَةٌ وتُمْحَىٰ عنه بالأُخْرَىٰ سَيِّئَةٌ، فإِذَا سَمِعَ أَحَدُكُمُ الإِقَامَةَ فَلا يَسْعَ[٢]» [١/ ٦٨ رقم (٤)].

قال عبدُالملكِ: مَعْنَىٰ التَّثْوِيْبِ في هٰذا الحَدِيثِ[٣]، وفي الآخر الذي

---

(١) في المُوَطَّأ: «وإسحٰق بن عبدالله أنهما أخبراه أنَّهما سمعا أباهُرَيْرَةَ».

(٢) ـ(٢) لم يرد في «المُوطَّأ» رواية يحيىٰ.

(٣) اختلف العلماءُ بالمقصود بالتَّثويب، فذهب أبوعمر بن عبدالبر في «الاستذكار» و«التَّمهيد» إلىٰ أنَّها الإقامةُ كما ذكر المؤلِّفُ ـ رحمه الله ـ ومثله في «غريب الوَقَّشِيِّ» و«النِّهاية» لابن الأثير. وقال الأزهري ـ رحمه الله ـ في «الزَّاهر»: التَّثويبُ قولُ المُؤذِّن: «حيَّ علىٰ الفَلَاحِ» و«الصَّلاةُ خيرٌ من النَّوم» وذٰلك في صلاة الفجر، وفي غير صلاة الفجر: «الصَّلاة يَرحَمُكُمُ اللهُ». وقال ابن قُتَيْبَةَ: التَّثويبُ: «الصَّلاةُ خيرٌ من النَّوم» وفي «الزَّاهر» لابن الأنباري التَّثويبُ: قول المؤذِّنِ «الصَّلاةُ خيرٌ من النَّوم» ومثله في «الفائق» للزَّمخشري. قال أبوعمر ابن عبدالبَرِّ: «التَّثويبُ هٰهُنا الإقامةُ ولا يُحتملُ غير هٰذا التَّأويل عندي والله أعلم. وإنَّما سُمِّيَتِ الإقامةُ في هٰذا الموضع تَثويباً؛ لأنَّ التَّثويبَ في اللُّغةِ معناه العَوْدَةُ يقالُ منه ثابَ إليَّ مالي بعدَ ذهابه، أي: عادَ... وإنَّما قيل للإقامة: تثويبٌ؛ لأنَّها عودةٌ إلىٰ معنىٰ الأذان..» ثم قال: «ولا خلاف ـ علمته ـ أنَّ التَّثويب عندَ عامَّة العلماءِ وخَاصَّتهم قول المؤذِّنِ: «الصَّلاة خَيْرٌ من النَّوم» ولهٰذا قال أكثرُ الفقهاءِ: لا تثويبَ إلاَّ في الفَجْرِ. وقال الحسن بن حي يثوِّب في الفَجْرِ والعِشَاءِ. وقال حمَّادٌ، عن إبراهيم: التَّثويبُ في صَلاةِ العِشَاءِ والصُّبحِ لا في غيرهما» ونقل عن ابن الأنباري سبب تسميته تثويباً فليراجع هناك.

فبذٰلك يتبين أنَّ كلَّ ماتقدَّم صحيحٌ لاتعارض فيه؛ لأنَّ معناه علىٰ حسب السِّياق في الحديث؛ وكلها تحمل معنىٰ التَّثويب اللُّغوي وهوالعودةُ وذكر نحو ماتقدَّم إمَّابلفظه أو معناه. =

ذُكِرَ فيه إدبارُ الشَّيطانِ عندَ التَّثْوِيْبِ بالصَّلاةِ: الإِقامةُ، وليس الأذانُ كَذَلِكَ.

قال [عبدُالملك][1]: وأمَّاقولُهُ: «فلاتَأْتوُها وأنتُم تَسْعَوْنَ» فمعناه: وأنتُم تَجرُون، السَّعْيُ هاهنا: الجَرْيُ والخَبَبُ هو الذي نُهِيَ عنه، ولا بأسَ بالإِسرَاعِ والحَرَكَةِ في ذٰلك، ما لم يكن خَبَباً أو جَرْياً. وقد رُوِيَ عن مالكٍ[2] عن نافعٍ: أنَّ عبدَالله بن عُمَرَ سَمِعَ الإقامةَ وهو بالبَقِيْعِ فأسرَعَ المشيَ إلى المَسْجِدِ.

وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ (القَسِّيِّ) في حديث مالكٍ

رواه عن نافعٍ، عن إبراهيم بن عبدالله بن حُنَيْنٍ، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب: «أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ نَهَىٰ عن لُبْسِ القَسِّيِّ وعن تَخَتُّمِ الذَّهبِ، وعن قراءةِ القُرآن في الرُّكُوعِ» [١/ ٨٠ رقم (٢٨)]. وعن شَرْحِ ما [٢٥] أشبه القَسِّيَّ من الثِّيابِ التي جَرَىٰ ذِكْرُها في أَحَاديثِ مَالكٍ وغَيرِهِ من الخَمَائصِ، والمَطَارِفِ، والمَسَاتِقِ، والمَيَاثِرِ، والمُرُوْطِ، والمَنْطِقِ، والحُلَّةِ السِّيَرَاءِ، والبُرُودِ، والمُمَشَّقِ، والمُمَصَّرِ، ومثلُ الأَتْرَبِيِّ والزِّيْقَةِ، والسَّبَايِبِ، ومَاأَشْبَهَ هذا.

فقال: أمَّا القَسِّيُّ[3]: فَثِيَابٌ مُضَلَّعةٌ بالحَريرِ كانت تُعْمَلُ بالقَسِّ وهو

= يراجع: غريب الحديث لابن قتيبة: ١/ ١٧٣، والنِّهاية لابن الأثير: ١/ ٢٢٦، وجمهرة اللُّغة: ٢٦٢، ٢٦٣، والزَّاهر لابن الأنباري: ١/ ١٤٣، والزَّاهر للأزهريّ: ٧٩، ٨٠، وتهذيب اللُّغة له: ١٥/ ١٥١، وَتَعْلِيْقُ الوَقَّشِيِّ: ١/ ١١٢ ومثله في «الاقتضاب» لليفرُني، والفائق للزمخشري: ١/ ١٨٠، والصحاح واللِّسان والتاج: (ثوب).

(١) في الأصل: «قال مالكٌ».

(٢) التَّمهيد: ٢٠/ ٢٨٢.

(٣) اللَّفْظَةُ مشروحةٌ في: غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٢٦، وغريب الوَقَّشِيْ: ١/ ١١٤، والفائق: ٣/ ١٩٢، وغريب ابن الجَوزي: ٢/ ٢٤٢، والنِّهاية: ٤/ ٥٩، ويراجع التَّمهيد: ١٦/ ١١٦، والاستذكار: ٢/ ١٤٧، ومعجم البلدان: ٤/ ٣٩٣، وفتح الباري: ١٠/ ٢٩٢، وفي غريب =

المأخود[1] (؟) الذي يَلِي الفَرَما بِمصْرَ فنُسَبَتْ إليه.

قال: وأمَّا **الخمائصُ**[2] التي رَوَىٰ مَالكٌ، عن عبدالله بن أبي بكر بن حَزْمٍ أنَّه قَال: «مَا أَدْرَكْتُ النَّاسَ إلاَّ وَهُم يَغْدُوْنَ في البَرَانِسِ وَيَرُوحون في الخَمَايِصِ» فإنَّها أَكْسِيَةُ الصُّوفِ والمَرْعزاء المُعْلَمَةِ بالصَّنائف.

قال: وأمَّا **المَسَاتِقُ**[3] في الحَديثِ الَّذي حَدَّثني ابنُ المُغِيْرَةِ، عن مَنْدَلِ بن عَليٍّ، عن إبراهيم النَّخَعيِّ: «أنَّه كانَ يؤمُّهُم في المُسْتُقَةِ» فإنَّها فِرَاءٌ مُغَشَّاةٌ طِوَالُ الأكمَّةِ، كان النَّاسُ يَلبَسُونها فيما مَضَىٰ، وأصلُها فارسيَّةٌ، وهي بالفَارسيَّةِ بالشِّين المنقوطة فعرّبتها العربُ بالسِّين[4].

قال: وأمَّا **المُرُوْطُ**[5] في حديثِ مالكٍ الذي رواه عن يَحْيَىٰ بن سَعِيْدٍ، عن عَمْرَةَ، عن عائشةَ أنَّها قالت: «إنْ كان رَسُولُ الله ﷺ ليُصَلِّي الصُّبحَ

= الوَقَّشِيِّ: «وقيل: بالصَّعيد». وفي الفَائِق: أنَّ القَسِّيَّ القَزِيُّ أبدلت الزَّاي سِيناً؟!

(١) في التعليق على الموطأ لأبي الوليد الوقشي: ٢/ ١٣٣: «خور الفرما».

(٢) اللَّفظة مشروحةٌ في: غريب أبي عُبَيْد: ١/ ٢٢٦، والتَّمهيد: ٢٠/ ١٠٩، قال: «من لباس أشراف العَربِ»، والفائق: ٣/ ١٢٥، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٣٠٨، والنِّهاية: ٢/ ٨٠، ٩١.

(٣) اللَّفظة مشروحةٌ في: غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٢٧، والفائق: ٣/ ٣٦٧. وفيه «تفتح التَّاء وَتُضَمُّ» وهو تعريب مُشْتَه.

(٤) عن أبي عُبَيْدٍ، ويُراجع: المُعرَّب للجَواليقي: ٣٠٨ وأنشد:

إذَا لَبِسَتْ مَسَاتِقَهَا غَنِيٌّ ... فَيا وَيْحَ المَسَاتِقِ مَا لَقِيْنَا

قال ابنُ الأعرابي: هو فروٌ طويلُ الكمِّ، وكذلك قال الأصمعيُّ. وقال النَّضر: هي الجُبَّةُ الوَاسِعَةُ». ويراجع: قصد السبيل: ٢/ ٤٦٦.

(٥) تقدَّم ذكرها في أول كتاب(وقوت الصَّلاة)، ويراجع: غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٢٧، والتَّمهيد: ٢٣/ ٣٩٠، والفائق: ٢/ ٢٤٧، ٣/ ٣٢٣.

فينْصَرِفُ النِّساءُ مُتَلَفِّعات بمُرُوطِهِنَّ ما يُعْرَفْنَ مِنَ الغَلس» فإنَّ المُرُوْطَ: أَكسيةُ صُوفٍ رِقاقٌ خِفَافٌ مُرَبَّعةٌ، كان النِّساءُ يَتَلَفَّعْنَ بها ويَأْتزِرْنَ بها في ذٰلك الزَّمان.

قال: وأَمَّا المَطَارِفُ[1] فأَكسِيَةُ الخَزِّ، كان مَنْ مَضَىٰ مِنْ أَهْلِ الفَضلِ والعِلْمِ من قُرَيشٍ وَغَيرِهِم يَلْبَسُونَهَا، وكانت مُرَبَّعةً، لها أعلامٌ، وواحدُها مِطْرَفٌ، وبعضها كانت مُدَوَّرَةً عَلَىٰ هيئةِ الطَّيْلَسَانِ، كان النِّسَاءُ يَلْبَسْنَهَا، وكانت تلك المُدَوَّرَةُ تُسمَّىٰ خَبِيَّةً[2].

[قَالَ] وأَمَّا القَراقِلُ[3] فَقُمُصُ النِّساءِ التي لا جُيُوبَ لها، وواحدُها: قُرْقُلٌ، وهي باللَّام وليست بالرَّاءِ.

قال: وأَمَّا الثِّيَابُ المُمَشَّقةُ[4]: فهي المَصْبُوْغَةُ بالمِشْقِ، وهي المَغْرَةُ.

قال: وأَمَّا الثِّيَابُ المُمَصَّرةُ[5]: فهي الَّتي فيها شَيْءٌ من صُفْرَة ليس بالكَثِيرِ

قال: وأَمَّا الحُلَّةُ السِّيَرَاءُ[6]: فكانت مَسَيَّرةً بالحَرِيْرِ، السِّيَرَاءُ وَالمُسَيَّرَةُ

---

(١) غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/٢٢٧، والنَصُّ له، والفائق: ٢/٣٥٨، والنِّهاية: ٣/١٢١. والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (طرف). وأَنْشَدَ النَّحويُّون:

نَفَىٰ الخَزُّ عَن رَوْحٍ وأنكَرَ جِلْدَهُ وَعَجَّتْ عَجِيْجاً مِنْ حُذَامَ المَطَارِفُ

(٢) في الأصل: «جنيه» والتَّصحيح من غريب أبي عُبَيْدٍ.

(٣) في الأصل باللام كما أثبت، ويُراجع: غريب أبي عُبَيْدَ: ١/٢٢٧، وفيه: «هو الذي يُسَمِّيه النَّاسُ قُراقِراً».

(٤) غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/٢٢٧، وغريب ابن الجوزي: ١/٣٦٠، والمُغرُة يأتي شرحها: ص٣١٧.

(٥) غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/٢٢٨، وغريب ابن الجوزي: ٢/٣٦١.

(٦) غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/٢٢٨، وغريب ابن الجوزي: ١/٥١١، والتَّمهيد: ١٤/٢٤٠، ٢٤١، والفائق: ٢/١٤، والنِّهاية: ٢/٤٣٣. وحُلَّة عُطَارِدِ المذكورة، جاء ذكرها في حديثٍ رواه الحافظ ابن عبدالبَرِّ في التَّمهيد: ١٤/٢٤٠، ٢٤١، قال: «أمَّا أهلُ اللُّغة فإنَّهم يقولون: =

= الحُلَّةُ السِّيَرَاءُ: هي التي يخالطها الحرير، قال الخليل بن أحمد: السِّيَرَاءُ: برودٌ يخالطها حريرٌ، وقال غيره: هي ضروبٌ من الوَشي والبُرُودِ. وأمَّا الحُلَّةُ عندهم فثوبان اثنان لا يقع اسم الحُلَّةِ علىٰ واحدٍ، وأمَّا الحُلَّةُ المذكورة في الحديث فحريرٌ كُلُّها بنقل الثِّقات لذٰلك، ومن الدَّليل علىٰ ذٰلك «أيضاً ما حدَّثناه عبدالوارث بن سُفيان، قال: حدَّثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدَّثنا مُضَرُ بن محمدٍ، قال: حدثنا محمد بن خالد بن عبدالله الواسطي، قال أخبرنا أبي، عن هشام بن حسَّان، عن محمد بن سِيْرين، عن ابن عُمر، عن عُمر أنَّه خَرَجَ من بيته يريد النَّبيَّ ﷺ فمرَّ بالسُّوق فرأىٰ عُطَارِدَ يُقَيمُ حُلَّةً من حَرير ـ وكان رجلاً يَغْشَىٰ المُلُوكَ ـ فأتىٰ النَبيَّ ﷺ فقال: هـٰذا عُطارد يُقَيمُ حلَّةً من الحَرِيْرِ فلو اشتريْتَهَا فلبستَهَا إذا أتاكَ وفودُ النَّاسِ؟ فقال رسولُ الله ﷺ: «إنَّما يَلْبَسُ الحَرِيْرَ من لا خلاقَ له في الآخرة».

وعُطَارِدُ المذكور هُنا هو: عُطارد بن حاجب بن زُرارة بن عُدس بن زَيد بن عبدالله بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تَميم، أبوعكرمة. كذا قال الحافظ ابن حجرٍ ـ رحمه الله ـ وقال: وفدَ علىٰ النَّبيِّ ﷺ، واستعمله علىٰ صَدَقَاتِ بني تَميم، ثبت ذكره في الصَّحيح من طريق جرير بن حازم، عن نافع، عن ابن عمر، قال: «رأىٰ عُمر بن الخَطَّاب عُطارداً التَّمِيْمِيَّ يبيعُ في السُّوق حُلَّةَ سِيَرَاءَ، وكان رجلاً يَغْشَىٰ المُلُوكَ، ويُصِيْبُ منهم. .».

ولعلَّ هـٰذه الحُلَّة هي التي أهداها كِسْرَىٰ إلىٰ عُطَارِدٍ حين طَالَبَ بقوس أبيه حاجبِ بن زُرَارَةَ التي رَهَنَهَا ثم ماتَ قبل أخذها، فوفدَ عطارد إلىٰ كِسْرَىٰ وطلبَهَا منه، فردَّها عليه وكَسَاهُ حُلَّةً، وكان ذٰلك بعد الإسلام وقبل إسلام عُطارد، ثم ارتدَّ عطارد مع من ارتَدَّ من قبائل العرب، وتبع سَجَاحِ التي تَنَبَّأَتْ واتبعها جماعةٌ من قومها منهم عُطاردٌ، لـٰكنَّه نَدِمَ علىٰ ذٰلك ورَجَعَ إلىٰ الإسلام. وقال:

أَضْحَتْ نَبِيَّتُنا أُنثىٰ نُطيفُ بهَا	وأَصْبَحَتْ أَنْبِيَاءُ النَّاسِ ذُكْرَانَا
فَلَعْنَةُ اللهِ رَبِّ الناسِ كلِّهِمُ	علىٰ سَجَاحِ ومن بالكُفْرِ أَغْوَانَا

له أخبار في: الاستيعاب: ٣/ ٣١٠، وأسد الغابة: ٣/ ٤١١، والإصابة: ٤/ ٥٠٧.

وأمَّا سَجَاحِ فذكر الحافظ ابن حَجَرٍ أنَّها تَزَوَّجَتْ مُسيلمة، وبعد مقتله عادَت إلىٰ

والمُشَطَّبَةُ واحدٌ؛ وهي المُخَطَّطَةُ[1] بالحَرِيْرِ أو بغيره، غير أنَّ تلك التي في الحديثِ، وهي حُلَّةُ عُطَارِدٍ كانت حَرِيْراً.

قالَ: وأمَّا المَيَاثِرُ[2] الحُمْرُ التي جاء فيها النَّهيُ في الحديث، وواحدها مَيْثَرَةٌ: فإنَّها كانت من ديباجٍ أو حَريرٍ، وكانت من مَرَاكِبِ العَجَمِ.

قال: وأمَّا الحُلَلُ:[3] فإنَّها بُرُوْدُ اليَمَنِ من المُوشية، ولا يكونُ الثَّوبُ الواحدُ حُلَّةً حتى يكونَ رَداءً وإزاراً يؤتَزَرُ به، أو رداءً وجُبَّةً كما جاء في الحَديثِ: «مَنْ جَمَعَ الحِلْمَ والمُرُوْءَةَ فقد استَجَادَ الحُلَّةَ سِرْبَالَهَا وَرِدَاءَهَا» ومما يَدُلُّ على ذٰلك حديثُ عمر إذْ بَعَثَ إلى أُسَيْدِ بن الحُضَيْرِ[4] بحلَّةٍ فباعها، واشترى بثمنها خَمْسَةَ أَرؤُسٍ فأعتَقَهُمْ، ثم قالَ: «إنَّ رَجُلاً آثرَ قِشْرَتَيْنِ يلبسهما على عِتْقِ هٰؤُلاء لَغَبِيْنُ الرَّأي» فقوله: «قِشرتين» يَدُلُّ على أنَّهما ثَوبان، وقد

= الإسلام فأسلمت، وعاشت إلىٰ خلافة معاوية قال: ذكر ذٰلك صاحب «التاريخ المظفري». الإصابة: ٧/ ٧٢٣. أقول: «التاريخُ المظفريُّ» لإبراهيم بن عبدالله بن أبي الدَّمِ الهَمْدَانِيِّ الحَمَوِيِّ (ت ٦٤٢هـ).

وذكر أبوعُبَيْدٍ في غريب الحديث: ١/ ٢٢٨ بعد الحُلة السِّيراء (القَهْزُ): «ثيابٌ بيضٌ يخالطها حَرِيْرٌ أيضاً، قال ذو الرُّمَّة ـ يصف البُزاةَ والصُّقورَ بالبَيَاضِ ـ: [ديوانه: ٢/ ٧٩٠]

من الزُّرْقِ أو صُقْعٍ كأنَّ رُؤُوْسَهَا ... من القَهْزِ والقُوْهِيِّ بِيْضُ المَقَانِعِ

(١) كذا جاء في الأصل: «المُخطَّطة» ولعلَّ صوابَها «المُخَلَّطة» جاء في غريب أبي عُبَيْدٍ: «برودٌ يُخالطها حرير» والمؤلِّف إنَّما نقل عن أبي عُبَيْدٍ فَرَحِمَ اللهُ أباعُبَيْدٍ.

(٢) في غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ١/٢٢٨، والاستذكار: ٢/ ١٤٧، والتَّمهيد.

(٣) تقدَّم تخريجها في (الحُلَّة السِّيَرَاءِ).

(٤) في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٢٨ «ومن ذٰلك حَديثُ مُعَاذ بن عَفْرَاءَ: أنَّ عُمر بَعَثَ إليه بحُلَّةٍ فباعها واشتَرَىٰ بها خمسةَ أرؤسٍ...» وأُسَيْدُ بنُ حُضَيْرٍ، ومُعاذ بن عفراء، صحابيان معروفان رضي الله عنهما، لهما أخبارٌ: الأول في الإصابة: ١/ ٨٣، والثاني فيها: ٦/ ١٤٣.

سَمَّاهُما حُلَّةً في صَدْرِ الحَدِيْثِ.

قال عبدُالمَلكِ: وأمّا الأَتْرِبِيُّ فثِيَابٌ تُعملُ بقَرِيةٍ من قُرَىٰ [٢٦] مِصْرَ[١] يُقَال لَهَا: أَتْرِيْبُ[٢].

قال: وأمّا الزِّيقةُ[٣]: فالصَّعيْديُّ الغَلِيْظُ من الثِّيابِ.

قال: وأمّا الشقائقُ[٤]: فالأُزُرُ الضَّيِّقَةُ الرَّدِيْئَةُ.

قال: وأمّا السَّبائِبُ[٥]: فهي العَمَائِمُ.

ثم قال: وأمّا المُعصفرُ[٦]: الذي نُهِيَ عَنْهُ في الحَدِيْثِ فهو المُفدَّمُ الشَّديدُ الحُمْرَةِ، ذٰلك مَكروهٌ للرِّجال إظهارُهُ في المساجِدِ والجَمَاعاتِ. وقد بَلَغَنَي أنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّاب رأىٰ ثوبًا مُعَصْفَراً مُفَدَّمًا عَلَىٰ رَجُلٍ في المَسجدِ

---

(١) تكملة الكلام هنا يعود إلىٰ ص١٧ من صفحات الأصل.

(٢) في معجم البلدان: ١/ ١١١: «بالفتح ثم السُّكون»، وفي تاج العروس: (ترب) كَإِزمِيْل.

(٣) في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٢٤٢: «قال أبوزيد: المُزَوَّرُ من الكلام والمزوَّق واحدٌ، وهو المُصلح المُحسَّن، وكذٰلك الخَطُّ» ويُراجع النِّهاية: ٢/ ٣١٩، ولم أجد من ذكر أنَّها الثِّيابُ.

(٤) النِّهاية: ٢/ ٤٩٢ «جنسٌ من الثِّياب».

(٥) الغريبين: ٨٥٢، وفي النِّهاية: ٢/ ٣٢٩ «السَّبائب: جمع سَبِيْبَةٍ، هي شُقَّةٌ من الثِّيابِ أيَّ نَوْعٍ كان، وقيل: هي من الكَتَّانِ».

(٦) يظهر أنَّه الثَّوبُ المصبوغُ بالعُصْفُرِ، و«العُصْفُرُ: نباتٌ سلافته الجريال، وهي معربة». كذا في العين: ٢/ ٣٣٥، ومختصره: ١/ ٢٢٢، وجمهرة اللُّغة: ١١٥٣، وتهذيب اللُّغة: ٣/ ٣٣١ وفي «الجمهرة»: «عربيٌّ معروفٌ، وقد تكلَّمت به العَرَبُ، قال الرَّاجزُ:

قد كنتُ حَذَّرتُكِ لقطَ العُصْفُرِ

باللَّيْلِ قبلَ تُصْبِحِيْ وتُسْفِرِيْ

أقول: لم يذكره الجواليقي ـ رحمه الله ـ في «المعرَّب» فلعله متأثرٌ بكلام ابن دُرَيْدٍ وهو كثير النَّقل عنه والإفادة منه. وذكره المحبي في قصد السبيل: ٢/ ٢٩٤، وأحال إلى (الجريال): ١/ ٣٨٣.

فضَرَبَهُ بالدِّرَّةِ حتَّى أخرجَه من المَسجدِ، ثم قال: ذَرُوا هـٰذه البرَّاقاتِ للنِّساءِ.

قال عبدُالملكِ: ولا بأسَ بالمُوَرَّد وفوقَه قَليلاً للرِّجالِ في المَسَاجِدِ وَالجَمَاعَاتِ، قَالَ: ولا بأسَ للرِّجالِ أيضًا بالمُفَدَّمِ في الأَفنيةِ والدُّورِ.

قال عبدُالملكِ: وأمَّا قولُهُ في الحديثِ: «وعن تَخَتُّمِ الذَّهب» فهي أن يَتَّخِذَ الرَّجُلُ خَاتَماً من ذَهَبٍ، الذَّهبُ حليةُ النِّساءِ، والفِضَّةُ حليةُ الرِّجالِ، والحَديدُ لأهلِ النَّارِ، التَّحلِّي به مَكْرُوْهٌ، هـٰكذا سَمِعْتُ مَنْ لَقِيْتُ من أهلِ العِلْمِ يَقُوْلُوْنَ في ذٰلك كلِّهُ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (الخِداجِ) في حديث مالكٍ

الذي رواه عن العلاءِ بن عبدِالرَّحمـٰنِ، عن أبي السَّائبِ، عن أبي هُرَيْرَةَ: أنَّهُ سَمِعَ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ يقولُ: «مَنْ صَلَّىٰ صَلاةً لم يَقْرَأ فيها بأمِّ القُرآن فهي خِدَاجٌ غيرُ تمامٍ» [١/ ٨٤ رقم (٣٩)].

قال عبدُالملكِ: الخِدَاجُ[١]: النَّاقصةُ، مثلُ النَّاقة أو الشَّاةِ إذا ولدت ولداً ناقصَ الخَلْقِ، أو لغير تَمامٍ فهو خِدَاجٌ، تقولُ منه: أَخْدَجَ الرَّجُلُ صَلاَتَهُ فَهو مُخْدِجٌ صَلاَتَهُ، وَصَلاَتُهُ مُخْدَجَةٌ، والفِعْلُ منه الخَدْجُ، ومنه قيل لذي الثُّدَيَّةِ[٢]: مُخْدَجُ اليَدِ، أي: مَنْقُوْصُ اليَدِ، تقولُ: خَدَجَتِ النَّاقةُ أو الشَّاةُ: إذا

---

(١) اللَّفظة مشروحة في غريب أبي عبيد: ١/ ٦٥، وغريب ابن قتيبة: ١/ ٤٠٦، وتَعليق الوَقَّشِيِّ: ١/ ١٢٦، وعنه في غريب اليفرني، والفائق: ١/ ٢٥٦، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٤٧، ١٧٥، والنِّهاية: ٢/ ١٢. ويُراجع: العين: ٤/ ١٥٧، ومختصره: ٤٢١، وتهذيب اللُّغة: ٧/ ٤٥، والجمهرة: ٤٤٣، والتَّمهيد: ٢٠/ ٨٧، والاستذكار: ٢/ ١٤٣، والصِّحاح واللِّسان، والتَّاج: (خدج).

(٢) ذو الثُّدية هـٰذا من أوائل الخَوارج، خَرَجَ في زمنِ أميرِ المُؤمنين عليِّ بنِ أبي طالبٍ ـ رضي =

أَلْقَتْ وَلَدَهَا قَبْلَ أَوَانِ النِّتَاجِ وإنْ كان تامَّ الخَلْقِ، وأَخْدَجَتْهُ: إذَا أَلْقَتْهُ ناقِصَ الخَلْقِ وإن كان لِتَمَامِ الحَمْلِ هٰكذا تفرِّقُ العَرَبُ بَينَهُمَا في كلامها[١].

قال عبدُالملك: وإنَّما أدخلوا الهاء في الثُّدَيَّةِ والثَّديُ مذكرٌ؛ لأنَّهم كأنَّهم أَرادوا لَحْمَةً من ثَدْيٍ، أو قِطْعَةً من ثدي فَصَغَّرُوها على هَٰذَا المَعْنَىٰ فأنَّثوا[٢].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

الذي رواه ابنُ شهابٍ، عن ابن أُكَيْمَةَ اللَّيْثِيِّ، عن أبي هُريرة: «أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ انصرفَ من صلاةٍ جَهَرَ فيها بالقِراءَةِ، فَقَالَ: هَل قَرَأَ مَعِي أَحَدٌ منكم فَقَالَ رَجُلٌ: نَعَم أنا يارَسُوْلَ اللهِ، فقال رَسُولُ الله [ﷺ] إنِّي أَقُوْل: ما لي أُنازِعُ القُرآن فانتَهَىٰ النَّاسُ عَنِ القِرَاءَةِ» [١/ ٨٦ رقم (٤٤)].

قال عبدُالملكِ: يُريدُ [١٧] إذا جَهَرْتُ بالقِرَاءَةِ أَنَا فإنْ قَرَأْتُم وَرَائِي

= الله عنه ـ واسمُهُ نافعٌ، وقيل: حرقوص ولعلَّ الأوَّلَ اسمٌ والثَّاني لَقَبٌ، وعرف بـ«ذو الثُّدَيَّة» روىٰ ابنُ الجَوْزِيِّ بسنده في كتابه «كشف النِّقاب في الألقاب» قال: «... قال أبوجُحَيفة: قال عليٌّ رضي الله عنه ـ حين فرغنا من الحَروريَّة ـ: إنَّ فيهم رَجُلاً مُخدَجاً ليس في عضده عظم، عضده كحلمةِ الثَّدْيِ عليها شَعَرَاتٌ طوالٌ غففٌ، فالتَمَسُوه مراراً فوَجَدُوه قال: فنظرتُ في عَضُدِهِ ليس فيها عَظْمٌ، وعليها حلمةٌ كحلمةِ ثدي المرأة عليها شعرات طوال غفف» تخريج ذٰلك في صحيح مُسلم وغيره في هامش كشف النِّقاب: ١/٢٠٦، ونزهة الألباب: ١/ ٢٨٢. وله ذكرٌ في جمهرة أنساب العرب: ١٦٨، وتاريخ الطبري: ٥/٤٨، والمرصَّع: ١١٧، والإصابة: ١/ ٤٨٤، وغيره.

(١) كله عن أبي عُبَيْدٍ ـ رحمه الله ـ إلا هٰذه العبارة الأخيرة.

(٢) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٤٤٦. والثَّدْيُ مذكَّرٌ دَائِماً، ومثله الصَّدْرُ، وَالبَطْنُ، والظَّهْرُ... بخلافِ الكَتفِ، وَالعَضُدِ، والذِّرَاعِ، والكَفِّ، واليَدِ.

فكأنَّما تُنَازِعُوني في القُرآن الذي أقرأ، ولـٰكن أَنْصِتُوا.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (التَّحيَّاتِ للهِ) في حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن ابن شهابٍ، عن عُروةَ بنِ الزُّبيرِ، عن عبدِالرَّحمـٰن بن عَبْدٍ القَاري، أنَّه سَمِعَ عُمَرَ بن الخَطَّاب وهو على المِنْبَرِ يُعَلِّمُ الناسَ التَّشَهُّدَ يَقُوْلُ: قُولُوا: التَّحِيَّاتُ للهِ، الزَّاكياتُ [لله] الطَّيِّباتُ الصَّلَوَاتُ للهِ، السَّلاَمُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ ورَحْمَةُ اللهِ، السَّلاَمُ عَلَيْنَا وَعَلَىٰ عبادِ اللهِ الصَّالحين، أشهدُ أنْ لا إلـٰه إلاَّ الله وأنَّ مُحمَّداً عَبْدُ اللهِ وَرَسُوْلُهُ» [١/ ٩٠ رقم (٥٣)].

قال عبدُالملكِ: تفسيرُ «التَّحِيَّاتِ لله»: أَنَّها جِمَاعُ التَّحيَّةِ[1]، تَحِيَّةُ السَّلَامِ تَقُوْلُ: السَّلَامُ للهِ.

وقد حدَّثني عبدُالله بنُ مُوسىٰ،[2] عن الأعمش، عن أبي وَائلٍ، عن عبدِالله بنِ مَسْعُوْدٍ أنَّه قال: «كنَّا إذَا صَلَّينا خَلْفَ رَسُولِ الله ﷺ قُلنا في موضعِ التَّشَهُّدِ: السَّلامُ على الله. فَقَالَ لَنَا رَسُوْلُ الله [ﷺ]: قُولُوا: التَّحيَّاتُ للهِ الزَّاكِيَاتُ للهِ، الطَّيِّبَاتُ الصَّلَوَاتُ للهِ، السَّلاَمُ عَلَيْكَ أَيُّها النَّبيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ إلى تَمَامِ التَّشهُّدِ».

قال عبدُالملكِ: وتَفسيرُ «الزَّاكيات لله» أنَّها الأعمالُ الصَّالحةُ التي تَزْكُو

---

(١) الزَّاهر لابن الأنباري: ١/ ٥٤، والتَّعليق على المُوَطَّأ: ١/ ١٣٢، وفيهما فوائد.

(٢) من شيوخ المؤلِّف وهو عبدالله بن مُوسىٰ بن إبراهيم بن طلحة بن عبيدالله القُرشِيُّ، التَّيميُّ، الطَّلْحِيُّ، أبومحمد الحجازِيُّ. قال الوليد بن أبي الجارود، عن يحيىٰ بن معين: «صدوقٌ، وهو كثيرُ الخطأ». له أخبارٌ في: الجرح والتَّعديل: ٥/ ١٦٦، والمجروحين لابن حبان: ٢/ ١٦، وتهذيب الكمال: ١٦/ ١٨٤، وتهذيب التَّهذيب: ٦/ ٤٤. وغيرها، وهو غير عُبَيْدِالله بن مُوسَىٰ الآتي.

لِصَاحِبِهَا بِالثَّوابِ في آخرتِهِ، تقولُ الأعمالُ الصَّالحةُ لله، وَكَذٰلِكَ تَفسيرُ «الطَّيباتُ لله» يعني: طَيباتِ القَولِ، تَقُوْلُ: الكَلِمَاتُ الطَّيِّبَاتُ للهِ، وهي التَّسْبِيحُ، والتَّحْمِيدُ، والتَّمْجِيدُ، وَالتَّهْلِيْلُ، وَالتَّكْبِيْرُ، وَالكَلامُ الحَسَنُ أيضاً من كلامِ النَّاسِ بعضِهِمْ لبَعْضٍ، تَقُوْلُ: هو كُلُّه للهِ، وهو مثلُ قَوْلِهِ [عَزَّ وَجَلَّ][1]: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾.

قال عبدُالمَلِكِ: والتَّحيَّةُ أيضًا في كلامِ العَرَبِ: المُلْكُ قالَ زُهَيْرُ بنُ جَنَابٍ الكَلْبِيُّ[2]:

مِنْ كُلِّ مَا نَالَ الفَتَىٰ ... قَـدْ نِلْتُـهُ إلاَّ التَّحِيَّـهْ

---

(١) سورة فاطر: الآية: ١٠.

(٢) سَيِّدُ بَني كَلْبٍ وقائدهم في الجاهليَّة، شاعرٌ معمَّر، ملَّ عمره فشرب الخَمْرَ صِرْفاً حتَّىٰ مات.
أخباره في: الشِّعر والشُّعراء: ١/ ٣٧٩، والمؤتلف والمختلف: ١٩٠، وحماسة البُحتري: ١٠١، والأغاني: ١٩/ ٢٢ (دار الكتب)، والرَّوض الأنف: ١/ ٦٦... وغيرها.
والبيتُ من قصيدةٍ رواها أبوالفرج في الأغاني، ومنها:

أَبَنِيَّ إنْ أَهْلَكْ فَإنِّـ ... ـي قد بنيتُ لكم بنيَّهْ
وجَعَلْتُكُمْ أولادَ سَا ... داتٍ زِنَادكُمُ وَرِيَّهْ
مِنْ كُلِّ مَانَالَ... ... . البيت
والمَوْتُ خَيْرٌ لِلْفَتَىٰ ... فَلْيَهْلِكَنْ وَبِهِ بَقِيَّهْ

ويُراجع: أمثال أبي عكرمة: ٢٤، والمعمَّرون: ٢٦، وحماسة البحتري: ١٤٦، والزِّينة: ١/ ٨٨، والفاخر: ٢، والزَّاهر: ١/ ١٥٥، وشرح القصائد السَّبع: ٢٩٧، ونُسب الشاهد في المزهر: ٢/ ٤٧٦ إلىٰ لُجَيْم بن صَعْبٍ. وهو من شواهد إصلاح المنطق: ٣١٦، يُراجع: تهذيبه: ٦٧٠، وترتيبه (المشوف المعلم..): ٢٢٦، وشرح أبياته: ٥١٧، وتهذيب الألفاظ: ٥٨٤، وشرح أدب الكاتب للجواليقي: ١٥٣.

يعني: المُلْك، وَقَالَ عَمْرُو بنُ مَعْدي كَرب:[1]

أُسَيِّرُهَا إلىٰ النُّعمانِ حَتَّى أُنِيْخَ على تَحِيَّتِهِ بِجُنْدِ

يعني: على مُلكهِ، إلاَّ أنَّ مَعْنَىٰ التَّحِيَّاتِ لله في التَّشهُّدِ إنَّما هي تَحِيَّاتُ السَّلَامِ، وَمَنْ جَعَلَهَا في معنىٰ المُلكِ للهِ لَمْ يُخْطِيءْ؛ لأنَّ ذٰلك كُلَّه للهِ.

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (ذي الشِّمالين) في حديث مالك الذي رواه ابن شِهَابٍ، عن أبي بكر بن سُليمان بن أبي حَثْمَةَ: «أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ رَكَعَ[2] [١٨] ركعتين من إحدىٰ صلاتي النَّهارِ، الظُّهرِ أو العَصْرِ، فسلَّم من اثنتين فقال له ذوالشِّمالَين - رَجُلٌ من بني زُهرة بن كِلابٍ -: أقُصِرتِ الصَّلاةُ يَارَسُوْلَ اللهِ أَمْ نَسِيتَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ما قُصِرتِ الصَّلاةُ ولا نَسِيْتُ، فقال له ذُو الشِّمالَين: قد كان بَعْضُ ذٰلك يَارَسُوْلَ اللهِ فَأَقْبَلَ رَسُوْلُ اللهِ

---

(١) شاعرٌ، فارسٌ، مُخَضْرَمٌ، مُعمَّرٌ، مَشهورٌ بالشَّجاعة والإقدام، له سَيفٌ مَشهورٌ اسمُهُ الصَّمصَامةُ، أدرك الإسلامَ فأسلمَ، وله صُحبةٌ، وشهدَ القادسيَّة... أخباره في: المحبَّر: ٣٠٣، والمؤتلف والمختلف: ٢٣٣، ٢٣٤، والشِّعر والشُّعراء: ١/ ٢٤٠، والأغاني: ١٤/ ٢٥، والإصابة: ٤/ ٦٨٦، والخزانة: ٢/ ٤٤٤. وله شعر جمعه هاشم الطَّعان وطبع في بغداد سنة ١٣٩٠هـ وجمعه أيضاً مُطاع الطرابيشي وطبع في مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٣٩٤هـ. والبيتُ في شعره طبع دمشق ص٨٠، وطبع بغداد ص٧٥، وروايته فيهما.

أوْمُّ بها أباقابُوس حَتىٰ أحلّ علىٰ تحيَّته بجُنْدِ

و(جُنْدُ) المذكور في البيت - بضَمِّ أوله وإسكان ثانيه وبالدَّال المُهملة - جَبَلٌ باليَمَنِ، كذا قال البكريُّ في معجم ما استعجم: ٣٩٧، وأنشد لعمرو بن معدي كرب أيضاً:

لِمَنْ طَلَلٌ بِتَيْمَاتٍ فجُندِ كأنَّ عرَامَهَا تَوْشِيْمُ بُرْدِ

وأنشد البيت المذكور هنا، وأنشد له أيضاً غيرهما. ويراجع: معجم البلدان: ٢/ ١٩٧، وهي غير (الجَنَدِ) بالتحريك من بلاد اليمن أيضاً.

(٢) تأخرت بقية الصفحة إلىٰ ص٤٣.

[ﷺ] على النَّاس فَقَالَ: أَصَدَقَ ذُو اليَدَيْنِ؟ فقالوا: نَعَمْ، فَأَتَمَّ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ مَا بقيَ من الصَّلاةِ ثُمَّ سَلَّمَ» [١/ ٩٤ رقم (٦٠)] [1]وَسَجَدَ سَجْدَتَيْن بعد السَّلامِ[1]. لِمَ يُسمَّىٰ في الحَدِيْثِ باسمَيْنِ؛ بذِي الشِّمَالَيْنِ وَبذِي اليَدَيْنِ[2]؟

---

(١) ـ(١) لم يرد في الموطأ رواية يحيىٰ، وهو موجودة في التَّمهيد وغيره.

(٢) ما قال المؤلِّف ـ رحمه الله وعفا عنه ـ غيرُ صَحِيْحٍ فـ«ذو الشِّمالين» الذي قال إنَّه من بني زهرة بن كلاب؟! (حليف بني زهرة) هو ذو الشِّمالين، وهو غير مقصودٍ هنا؛ لأنَّ ذا الشِّمالين قتل ببدر، وحديث السَّهو بعد ذٰلك بزمنٍ، والمؤلِّفُ متابعٌ في ذٰلك الزُّهريَّ ـ رحمه الله ـ وقد أخطأ فيه الزُّهْريُّ. أمَّا ذو اليَدِيْنِ المَقصود بهٰذا الحَدِيثِ فهو رَجُلٌ من سُليم، اسمُهُ الخِرْباقُ. وأنا أذكر لك ما قال الحافظ ابن عبدالبر ـ رحمه الله تعالىٰ وأثابه الجنَّة بحوله وقوته ـ في «الاستذكار» ٢/ ٢٣٢ ففيه بيانٌ ظاهرٌ: «قال أبوعمر: ذُو اليَدَيْنِ غيرُ ذي الشِّمالين المقتولِ ببدرٍ، بدليل ما في حديث أبي هُريرة ومن ذكرنا معه من حضورهم تلك الصَّلاة، ممن كان إسلامه بعد بدر، وكان المتكلم يومئذٍ رجلاً من بني سُليمٍ، ذكر ذٰلك يحيىٰ بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هُريرة. وقال عمران بن حُصين: رَجُلٌ طويلُ اليَدين يُقالُ له: الخِرْباقُ، وممكن أن يكونَ رجلان أو ثلاثة أو أكثر يُقال لكلِّ واحدٍ منهم: ذو اليدين، وذو الشِّمالين، ولكنَّ المقتولَ ببدرٍ غيرُ المُتكلم في حديث أبي هُريرة حين سلَّم رسول الله [ﷺ] من اثنتين. وقال أبوبكرٍ الأثرمُ: سَمِعْتُ مُسَدّد بن مُسرهدٍ يقول: الذي قتل ببدر إنَّما هو ذو الشِّمالين بن عبدعمرو حليف بني زُهرة، وذو اليدين رَجُلٌ من العَرَبِ كان يكون بالبادية فيجيء فيُصلِّيَ مع النَّبي ﷺ.

قال أبوعُمر: وقول مُسَدّدٍ هٰذا قول أئمةِ الحديثِ والسِّيَر، وهٰذا علىٰ ما ذكرنا عنهم. أمَّا قولُ الزُّهريِّ في هٰذا الحديث إنَّه ذو الشِّمالين فلم يتابع عليه، وحمله الزُّهري علىٰ أنَّه المقتولُ يومَ بدرٍ فوهِمَ فيه وغَلطَ، والغَلَطُ لا يَسلمُ منه أحدٌ، وقد اضطرب الزُّهري في إسناد حديث أبي هريرة في قصة ذي اليدين اضطراباً كثيراً، قد ذكرناه في «التَّمهيد» يراجع التَّمهيد: ١/ ٣٥٧ فما بعدها، ١١/ ٢٠٤ فما بعدها.

=

قال عبدُالملكِ: كان رَجُلاً من بني سُلَيْمٍ وحَلِيْفاً لبني زُهْرَةَ، وكان يَبْطِشُ بِيَدَيْهِ جَمِيْعًا، فَكَانَ يُقالُ له: ذُو الشِّمالين، فكَرِهَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] أن يَقُوْلَ ذٰلك؛ لأنَّ أَحَداً لا يكون ذا شَمالين. فَقَالَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] «أَصَدَقَ ذو اليَدَينِ؟» فكان أولَ مَنْ سُمِّيَ ذَا اليَدين. وقد كَانَ آخرُ يُقالُ له: ذُو اليَدَين قُتِلَ

= وبهٰذا يبدو الأمرُ ظاهراً ومن أراد المزيد من البَسطِ والتَّحقيقِ والاستدلالِ فليُراجع «التَّمهيد» ففي كلامه طولٌ واستيفاءٌ. وكان مما قاله: «قال أبوعُمر: ولا أعلم أحداً من أهلِ العلمِ والحديثِ المُصنِّفين فيه عوَّلَ علىٰ حديثِ ابن شِهَابٍ في قصَّة ذي اليدين لاضطرابه فيه، وأنَّه لم يتم له إسناداً ولا متناً، وإن كان إماماً عظيماً في هٰذا الشَّأن، فالغَلَط لا يَسْلَمُ أحدٌ منه، والكمال ليس لمخلوقٍ، وكلُّ أحدٍ يؤخذ من قوله ويترك إلاَّ النَّبي ﷺ، فليس قول ابنُ شهابٍ أنَّه المقتولُ يومَ بَدْرٍ حجَّةً؛ لأنَّه قد تبيَّن غَلَطُهُ في ذٰلك...».

ثم قال: «قال أبوعمر: ذو الشِّمالين المقتول يوم بدرٍ خزاعيٌّ، وذو اليدين الذي شهد سهو النَّبي عليه السلام سُلَمِيٌّ، ومما يدلُّ علىٰ أنَّ ذا اليَدين ليس هو ذا الشِّمالين المقتولَ ببدرٍ ما أخبرناه عبدالله بن محمد...» وذكر جُملةً من الأحاديث والرِّوايات ثم قال: «وفيما قدَّمناه من الآثارِ الصِّحاحِ كفايةٌ لمن عُصِمَ من العَصَبيَّة. وقد قيل إنَّ ذا اليَدين عُمِّر إلىٰ خلافة معاوية و«أنه توفي بذي خَشَبٍ».

أقول: ذو خَشَبٍ من مخاليف اليَمن. يراجع: معجم البلدان: ٢/٤٢٦.

وذو الشِّمالين المقتول ببدر ـ رضي الله تعالىٰ عنه ـ له أخبار في جمهرة أنساب العرب: ٣٣٤، والاستيعاب: ٣/١٩٧، وأسد الغابة: ٢/١٧٥، والإصابة: ٣/٩٣. ويراجع: ألقاب ابن الفرضي: ٦٩، وكشف النِّقاب لابن الجَوْزي: ١/٢١١، ونُزهة الألباب للحافظ ابن حجر: ١/٢٩٦.

وذُو اليَدين: له أخبارٌ في: الاستيعاب: ٢/٤٠، وأسدُ الغابة: ٢/١٧٩، والإصابة: ٢/٤٢٠. ويُراجع: التُّحفة اللَّطيفة: ٢/٤٩، والعقد الثمين: ٤/٣٦٥، ألقاب ابن الفرضي: ٦٩، وكشف النِّقاب لابن الجوزي: ١/٢٢٢، ونزهة الألباب للحافظ ابن حجر: ١/٣١٣.

يومَ بَدْرٍ، كان اسمُهُ عُمَيْرَ بنَ عَبْدِ عَمْرٍو، من خُزَاعَةَ[1].

قال عبدُالملكِ: ومن عرضَ له اليوم مثل هٰذا فجائزٌ له العملُ بما عَمِلَ به رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] وَذٰلكَ مالم يَكْثُرِ الكَلاَمُ من الإمامِ وَمِمَّنْ كَلَّمَهُ من النَّاسِ وَالتَّراجُعُ به حَتَّىٰ يَقَعَ اللَّغطُ والمِراءُ، وَكَلاَمُ بَعْضِهِم بَعْضًا، فَلاَ يَجُوْزُ له عند ذٰلكَ البِنَاءُ عَلَىٰ مَا كَانَ صَلَّىٰ، بَل يَجِبُ عليه وَعَلَىٰ مَنَ وَرَاءَهُ الابتداءُ لِصَلاَتِهِمْ

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (التَّوخِيْ) في حديث مالكٍ

الذي رواه عن عمر بن محمد بن زيدٍ، عن سالم بن عبدالله بن عُمر، عن أبيه: أَنَّه كان يقولُ: من شَكَّ في صلاةٍ فليتوخَّ الذي يظنُّ أَنَّه نَسِيَهُ في صلاته فَلْيُصَلِّهْ [ثم][2] لِيَسْجُدْ [سَجدتَي السَّهوِ][2] وهو جَالسٌ» [١/ ٩٥ رقم(٦٣)]

قال عبدُالملك: التَّوَخِّي[3]: هو التَّحرِّيْ، وسجودُهُ بعدَ السَّلامِ.

وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الأَنْبِجَانيَّة) في حديث مالكٍ

الذي رَواه عن هشام بن عُروة، عن أبيه: «أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ لَبِسَ خَمِيْصَةً لَهَا عَلَمٌ، ثم أعطاها أباجَهْمٍ، وأخذَ من أبي جَهْمٍ أَنْبِجَانيَّةً له، فقالَ: يَارَسُوْلَ اللهِ ولِمَ؟ فقالَ: إِنِّي نَظَرْتُ إلى عَلَمِهَا في الصَّلاَةِ فَكَادَ يَفْتِنُنِيْ» [١/ ٩٨ رقم (٦٨)].

قال عبدُالملكِ: الخَمِيْصَةُ[4]: كِسَاءُ صُوْفٍ أو مَرْعِزٍ معلَّمُ الصِّفةِ.

---

(١) هٰذا هو الذي كان حليفاً لبني زُهْرَةَ، لا السُّلَمِيَّ كما أوضحنا.

(٢) في الأصل: «حتىٰ» و«سجدتين» والتَّصحيحُ من الموطأ.

(٣) تهذيب اللُّغة: ٧/ ٦١٧، والأفعال للسَّرقسطي: ٤/ ٢٨٤.

(٤) ويراجع: العين: ١/ ٢٢٦، ومختصره: ١/ ٤٣٣. والتَّمهيد: ٢٠/ ١٠٨، ١٠٩، ٢٢/ ٣١٥، والاستذكار: ٢٥٦، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (خمص).

والأَنْبَجَانيَّةُ[1]: الكِسَاءُ الغَلِيْظُ الذي يُشْبِهُ الشَّمْلَةَ، يكونُ سُداهُ قُطْناً غَلِيْظاً أو كتَّانًا غَلِيْظًا، وَطُعْمَتُهُ صُوْفٌ لَيِّسَ بالمُبْرَمِ فِي فَتْلِهِ ليِّنٌ غَلِيظٌ، فتِلْكَ الأَنْبِجَانيَّةُ تُلتَحَفُ في الفِراشِ، وقد [٤٣] تُشْتَمَلُ من شِدَّةِ البَرْدِ.

وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الدُّبْسِيِّ) في حديث مالكٍ

الذي رواهُ عن عبدِاللهِ بنِ أبي بكرٍ، أنَّ أباطَلْحَة الأَنْصَاريَّ: كان يُصلِّيَّ في حَائطه فطارَ دُبْسِيٌّ فَطَفِقَ يَتَرَدَّدُ يَلْتَمِسُ مَخْرَجاً، فأَعْجَبَهُ ذٰلِكَ فَجَعَلَ يُتْبِعُهُ بَصَرَهُ سَاعةً، ثمَّ رَجَعَ إلى صَلاَتِهِ، فَإِذَا هُوَ لا يَدْرِيْ كَمْ صَلَّىٰ؟ فقال: لَقَدْ أَصَابَتْنِي في مَالي هذا فِتْنَةٌ فجاءَ إلى رَسُوْلِ ﷺ فقال: يَارَسُولَ اللهِ: هُوَ صَدَقَةٌ لله فَضَعْهُ حَيْثُ شِئْتَ» [١/ ٩٨ رقم (٦٩)].

قال عبدُالملك: الدُّبْسِيُّ: هُوَ اليَمَامَةُ بِعَيْنِهَا[2]، وَإِنَّما تَرَدَّدَتْ تَلْتَمِسُ

---

(١) أدب الكاتب: ٤١٧، وشرحه الاقتضاب: ٢/ ٢٣٣، والتَّمهيد: ٢/ ١٠٩، ١١٠، والاستذكار: ٢/ ٢٥٦.

قال الوَقَّشِيُّ في تعليقه ١/ ١٣٠ «كان الأَصْمَعِيُّ يُنكرها ويقولُ: لا يُقالُ: كِسَاءٌ أَنْبِجَانِيٌّ، وإنَّما يُقالُ: مَنْبِجَانِيٌّ منسوبٌ إلىٰ مَنْبِجَ، وفُتحت باؤُهُ في النَّسبِ؛ لأنَّه خُرِّجَ مخرج مَنظراني ومَخبراني يُريد: إنه جاء علىٰ غير قياسٍ، وأجاز غيره أنبجاني، وأنشد المبرِّدُ ـ في لحيَةٍ ـ: [الكامل: ٦٥٣]

كالأَنْبجَانِيِّ مَصْقُوْلاً عَوَارِضُهَا   سَوْدَاء فِيْ لِيْنِ خَدِّ الغَادَةِ الرُّوْدِ

وحكىٰ ثعلبٌ: أَنْبِجَانِيَّة وأَنْبَجَانِيَّة [بكسر الباء وفتحها]، كلما كثف والتَفَّ، قالوا: شاةٌ أنبجانيةٌ أي: كثيرة الصُّوف مُلْتَفَّتُهُ، ووقع في بعض نسخ «الموطأ» (إنبجانيَّةٌ) ولا أعرفُ أحداً حكاه، ولا أبعدُ أن تكونَ لغةً؛ لشُذوذ هٰذه الكلمةِ عن القِياسِ في النَّسبِ؛ لأنَّها منسوبةٌ إلىٰ مَنْبِجٍ، والقياسُ فيها: مَنْبِجِيَّةٌ».

وحكايةُ ثَعْلَبٍ في الاستذكار: ٢/ ٢٥٧، وشرح الزُّرقاني . . . وغيرهما.

(٢) يراجع: جمهرة اللُّغة لابن دريد: ١/ ٢٩٨، وتهذيب اللُّغة: ١٢/ ٣٧٣، ومجمل اللُّغة: ٣٤٥، والتَّمهيد: ١٧/ ٣٩٥، والاستذكار: ٢/ ٢٦١، والتَّعليق على المُوَطَّأ: ١/ ١١٤، =

مَخْرَجاً من خِلالِ النَّخل، لالتِفَافِهَا، والتِفَافِ جَرَائِدِهَا وَسَعَفِها.

وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن عبدِالله[1]. بن أبي بكرٍ: أنَّ رَجُلاً من الأنْصَارِ كان يصلِّي في حائِطِهِ والنَّخْلُ قد ذلَّلَتْ فهي مُطوَّقةٌ بثَمَرِها، فنَظَرَ إليها فأعْجَبَهُ ما رَأَىٰ من ثَمَرِهَا، ثُمَّ رَجَعَ إلى صَلاَتِهِ، فإذَا هُوَ لا يَدْرِيْ كَمْ صَلَّىٰ؟ فقَالَ: لقد أَصَابَتْنِي في مالي هـٰذا فِتْنَةٌ، فَجَاءَ عُثمانَ وهو يَوْمَئِذٍ خَلِيْفَةٌ فَذَكَرَ ذٰلك لَهُ، وَقَالَ: هُوَ صَدَقَةٌ فاجْعَلْهُ في سُبُلِ الخَيْرِ، فَبَاعَهُ عُثمانُ بخَمْسِينَ أَلْفًا فَسُمِّي ذٰلك المالُ الخَمْسِيْن» [١/ ٩٩ رقم (٧٠)].

قال عبدُالملك: أمَّا قوله: «والنَّخْلُ قدذَلَّلتْ»فتذليلُها أنَّها في زَمَان ثَمَرِهَا إِذَا طابَ وَدَنَا جِدَادُها، يُصْعَدُ فيها فتُفْتَلُ عَراجينُها بمافيها من قِنْوَانهَا فيُذَلَّلُ الثَّمَرُ من ذٰلك الفَتْلِ فَيَصيرُثَمَراً، فَإِذَا فُتِلَتِ العَراجين تَقَطَّعَتْ[2] وَتَدَلَّتْ قِنْوَانُهَا بالتَّمْرِ حَوْلَ جَرائدِ النَّخْلِ مُستديرةً بِهَا فَذٰلِكَ تَطويقُها. وأمَّا قوله: «فسُمِّي ذلِكَ المالُ...» فإنَّما يعني بالمالِ: الحائطَ، يقولُ: سُمِّي ذٰلك الحائطُ الخمسين

= والنِّهاية: ٢/ ٩٩، والصِّحاح واللِّسان والتاج: (دبس).

(١) في الأصل: «عبدالملك».

(٢) كذا في الأصل: «تقطعت»، فلعلَّ فيها تحريفاً لم يظهر لي؟! وفي المنتقىٰ لأبي الوليد الباجي: ١/ ١٨١: قال محمد بن عيسىٰ: معنىٰ ذلَّلتْ: مالَت الثمرة بعراجينها فبرزت وصارت كالطَّوقِ للنَّخلةِ. وقال ابن مُزَيِّن: معنى ذٰلك: أنَّ النَّخلَ تجمع عراجينها بحبل أو شيء فتبرز الثمرة فتبين للخرْصِ وغير ذٰلك. وقيل: معناهُ: إن الثمرة تفتل عراجينها لتثمرَ. وروىٰ عيسىٰ أنهم كانوا يفعلون ذٰلك ليتمكن الخَرْصُ. قال القاضي أبوالوليد رضي الله عنه: والأظهر عندي في ذٰلك أنَّ الثَّمرةَ إذا عظمت وبلغت حد النُّضج ثقلت فمالت بعراجينها، فهو معنىٰ تذليلها وهو فيما يقع في نفسي معنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا﴾.

لبلوغُ ثمنه خمسين ألفاً، كما سُمِّي (الفَيُّوم) لخَرَاجِهِ كل يومٍ ألفَ دينارٍ.

[شرحُ غريبِ كتابِ الجُمُعة][1]

[من موطَّأ مالكِ بن أنسٍ رحمه الله]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح حديث مالكٍ الذي رَوَاه عن سُمَيٍّ، عن أبي صَالحٍ، عن أبي هُرَيْرَةَ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «مَنِ اغتَسَل [٤٤] يومَ الجُمُعَةِ ثم رَاحَ في السَّاعَةِ الأُولىٰ فكأنَّما قَرَّبَ بَدَنَةً، وَمَنْ رَاحَ في السَّاعةِ الثَّانيةِ فكأنَّما قَرَّبَ بَقَرَةً، وَمَنْ رَاحَ في السَّاعةِ الثَّالثةِ، فكأنَّما قَرَّبَ كَبْشًا أَقْرَنَ، ومَنْ رَاحَ في السَّاعة الرَّابعةِ فكأنَّما قَرَّبَ دَجَاجَةً، وَمَنْ راحَ في السَّاعةِ الخَامسةِ فكأنَّما قَرَّبَ بَيْضَةً، فإذَا خَرَجَ الإمامُ حَضَرَتِ المَلاَئِكَةُ يَسْتَمِعُوْنَ الذِّكْرَ» [١/ ١٠١ رقم (١)].

قال عبدُالملك: قد كان بَعضُ العُلماء[2] يقولُ: إنَّماعَنَىٰ بهٰذه السَّاعات

(١) الموطأ رواية يَحيىٰ: ١/ ١٠١، ورواية أبي مُصْعَب: ١/ ١٦٦، ورواية محمد بن الحسن: ٨٦، ورواية سُوَيْدٍ: ١٢٣، والمُنتقىٰ لأبي الوليد: ١/ ١٨٣، والاستذكار: ٢/ ٢٦٥، والقَبس: ١/ ٢٥٩، وتنوير الحوالك: ١/ ١٣١، وشرح الزُّرقاني: ١/ ٢٠٦.

(٢) يقصدُ به الإمام مالك بن أنس ـ رحمه الله ـ، قال أبوالوَليد الباجي في المنتقىٰ: ١/ ١٨٣ «ذهب مالكٌ ـ رحمه الله ـ إلىٰ أن هٰذا كله في ساعة واحدةٍ وأنَّ هٰذه أجزاء من السَّاعة السَّادسة، ولم يَرَ التَّبكير لها من أول النَّهار، رواه ابنُ القاسم وأشهبُ عن مالكٍ في «العُتبيَّة». وذهبَ عبدُالملك بن حَبيبٍ والشافعي إلىٰ أنَّ ذٰلك في السَّاعات المعلومات. . . والدَّليل علىٰ صحة ما ذهب إليه مالك. . .

وقال الحافظ أبوعمر بن عبدالبَرِّ في الاستذكار: ٢/ ٢٦٦: «قال ابن وَهْبٍ: سألت مالكاً عن هٰذا فقال: أما الذي يقع في قلبي فإنَّه إنَّما أراد ساعةً واحدةً تكون فيها هٰذه =

ساعةً واحدةً تكون فيها هـٰذه السَّاعاتُ، وذٰلك في قُرْبِ الزَّوال مَنْ راحَ في أَوَّلِ تِلكَ السَّاعةِ أو الثَّانيةِ أو الثَّالثةِ، وزَعَمَ في قَوْلِهِ هَـٰذَا أن لو لم يَكُنْ ذٰلِكَ كذٰلك ماصُلِّيَتِ الجُمُعَةُ حَتَّى يكونَ النَّهارُ تِسْعَ سَاعَاتٍ، ويَحْضُرُ وَقْتَ العَصرِ.

قال عبدُالملك: هذا من التَّفسير مُحالٌ من وُجُوهٍ[1]؛ من ذٰلك قَوْلُهُ: «إنَّما هِيَ سَاعةٌ واحدةٌ تَجْتَمِعُ فيها هَـٰذه السَّاعاتُ كلُّها» فكيفَ تكونُ ساعات في ساعةٍ واحدةٍ، هَـٰذَا لا يتكوَّن على حَالٍ، ومن ذٰلك قوله: «ولو لم يكن هَـٰكَذَا ما صُلِّيت الجُمُعَةُ حتَّى يَمضيَ من النَّهارِ تسعُ ساعاتٍ؟!»، وكيفَ، وإنَّما ذَكَرَ في الحَديثِ خَمْسَ سَاعَاتٍ فقط؟ ثمَّ ذَكَرَ خُرُوْجَ الإِمَامِ في السَّاعةِ السَّادِسَةِ، وكذٰلك تَزُولُ الشَّمْسُ في السَّاعةِ السَّادِسَةِ منَ النَّهارِ وهو وقتُ الأذَان وخُرُوجِ الإمامِ إلى الجُمُعةِ، بل إنَّما عَنَىٰ بالحَدِيْثِ السَّاعَاتِ كلَّها الَّتي ذَكَرَ كُلَّ سَاعةٍ فيها على حِدَةٍ، فبدأ بأوَّلِ سَاعَاتِ اليَوْمِ فَقَالَ: «مَنْ رَاحَ في السَّاعَةِ الأُولَىٰ فكأنَّما قرَّبَ بدنةً»، ثُمَّ في الثانيةِ بَقَرَةً، ثُم في الثَّالثةِ كَبْشاً أقرنَ،

= السَّاعات...» وذكر ما ذكره المؤلِّف هنا ثم قال: «وكان ابن حبيب ينكر قول مالك هـٰذا، ويميل إلىٰ القول الأول، وقال: قول مالك هـٰذا تحريف في تأويل الحديث ومحال من وجوه...» ونقل أبوعمر كلام ابن حبيب من كتابنا هـٰذا ثم قال: «قال أبوعُمر: هـٰذا كلُّه تحاملٌ منه علىٰ مالكٍ فهو الذي قال القول الذي أنكره وجعله خُلفاً من القول وتحريفاً من التأويل، والذي قاله مالك تشهد له الآثار الصِّحاح من رواية الأئمة، ويشهد له أيضاً العمل بالمدينة عنده، وهـٰذا مما يصح فيه الاحتجاج بالعمل؛ لأنه أمر متردد كل جمعة، لا يخفىٰ علىٰ عامَّة العلماء» وأورد الآثار التي يحتج بها مالك وفصَّلها واحتجَّ لها أكثر في التَّمهيد: ٢٢/ ٢١، ٢٢.

(١) في الأصل: «من وُجُوه غير واحدة».

ثُمَّ فِي الرَّابعةِ دجاجةً، ثم في الخامسة بَيْضَةً، ثم انقطعَ التَّهجيرُ وحانَ وقتُ الأذانِ، وخُروجِ الإمامِ في السَّادسة، فشرحُ الحَديثِ [بَيِّنٌ] في لَفْظِهِ، وإنَّما حُرِفَ عن وجهه، وشُرِحَ بالخلفِ [مِنَ القَوْلِ] وبما لا يتكونُ، وزَهَّدَ شَارِحُهُ، [النَّاسَ] فيما رَغَّبَ فيه رَسُوْلُ اللهِ ﷺ من التَّهْجِيْرِ من أوَّلِ النَّهارِ، وَزَهَّدَ هو فيه، وَزَعَمَ أنَّ ذٰلكَ كلَّه إنَّما يَجتَمِعُ في سَاعةٍ وَاحدةٍ عند زَوَالِ الشَّمسِ، وزهَّد في التَّهجيرِ قبل تلك السَّاعةِ، وقد جاءتِ الآثار بالتَّرغيبِ في التَّهجير من أولِ النَّهارِ إلى وقتِ الزَّوالِ وقد سُقنا ما بَلَغَنَا من ذٰلك في موضِعِهِ من كتابِ «واضِحِ السُّنَنِ في الصَّلاَةِ».[(1)] [لِمَا فيه بَيَانٌ وكِفَايَةٌ][(2)].

- **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ**

الذي رواه عن أبي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هُريرة: «أنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: إذا قُلتَ لأَخِيْكَ يومَ الجُمُعَةِ والإمامُ يَخْطُبُ أنْصِتْ فَقَدْ لَغَوْتَ» [١٠٣/١ رقم (٦)].

قال عبدُالملكِ: معناه [٤٥]: فَقَدْ تَكَلَّمْتَ بِلَغْوٍ، واللَّغْوُ: الكَلاَمُ المَنْهِيُّ عنه، وكذٰلك الكَلاَمُ والإمامُ يَخطُبُ مَنْهِيٌّ عنه، فَمَنْ تَكَلَّمَ فِي ذٰلِكَ الوَقْتِ فقد لَغَىٰ، أي: تكلَّمَ بمالا يَنْبَغِي له أن يتكلَّمَ به. وقد رَوَىٰ ابنُ وَهْبٍ:[(3)] أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَخَطَّىٰ رِقَابَ النَّاسِ عندَ الخُطبةِ أو لَغَىٰ

---

(١) يقصد كتابه: «الواضحة..» تُراجع المُقدِّمة.

(٢) عن الاستذكار.

(٣) هو عبدالله بن وَهْب بن مُسلم القرشيُّ بالولاء (ت ١٩٧هـ). روىٰ عن مالكٍ، واللَّيْث، وابن أبي ذئب، والثَّوري، وابن عُيَيْنَةَ، وابن جُريج وغيرهم من مصريين، وشاميين، وعراقيين، وطالت صحبته لمالكٍ، وكان يدعوه بـ«فقيه مصر» وله تآليف منها الجامع المنسوب إليه: =

عندَ الذِّكْرِ كَانَتْ لَهُ ظُهْراً، ولم تَكُنْ له جُمُعَةٌ».

قال عبدُالملكِ: وقد بَلَغَنِي[1] ذٰلك عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ في غيرِ حَدِيْثٍ، وقد بَلَغَنِي ذٰلِكَ أيضاً عن عَلِيٍّ، وابن عُمَرَ، وأُبيٍّ بن كَعْبٍ، وعُبَادَةَ بنِ الصَّامِتِ، وعَبدِاللهِ بنِ مَسْعُودٍ، وعنِ الحَسَنِ وَغَيْرِ وَاحِدٍ.

قالَ عبدُالملكِ: وإنَّما معناه: أَنَّ اللاَّغيَ والإمامُ يَخْطُبُ يَحْبَطُ عنه أجرُ الجُمْعَةِ ويُصِيْرُ أَجْرُهُ كَأَجْرِ مَنْ شَهِدَ ظُهْراً ولم يَشْهَدْ جُمْعَةً، وليسَ مَعْنَىٰ قَوْلِهِ: «فَلاَ جُمْعَةَ لَهُ» أَنْ يُعِيْدَ صَلاَتَهُ ولٰكن لا جُمْعَةَ له في الثَّوَابِ الَّذي يكونُ لمَنْ لم يلغ.

وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الذي رَواه عن أبي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هُريرة: «أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ ذَكَرَ يَوْمَ الجُمُعَةِ فَقَالَ: فيه سَاعَةٌ لا يُوافقها عَبْدٌ مُسْلِمٌ وهو قائمٌ يُصَلِّي يَسأَلُ الله شَيْئًا إلاَّ أَعْطَاهُ إِيَّاهُ، وأشارَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] بيَدِهِ يُقَلِّلُها» [١٠٨/١ رقم (١٥)].

قال عبدُالملكِ: يعني بتقلِيْلِهَا: سُرْعَةَ انقِضَائِهَا، يَقُوْلُ: إنَّما هي سُوَيْعَةٌ.

قال عبدُالملكِ: وقد رَوَىٰ مالكٌ أنَّ عبدَالله بن سَلاَمٍ كان يَقُوْلُ: هِيَ آخرُ

= «جامع ابن وَهْبٍ» (مطبوع) و«المُوطَّأ» من روايته يوجد منهما قطع جيِّدة (مطبوع)، وله شرحٌ حافلٌ للمُوطَّأ. وثَّقه يحيىٰ بن معين، وأبوزُرعة وغيرهما. قال أبوزُرعة: سمعتُ ابنَ بُكيرٍ يقول: «ابنُ وَهْبٍ أفقهُ من ابن القاسم» وقال ابنُ عديٍّ: «عبدالله بن وَهْبٍ من أجلة النَّاسِ ومن ثقاتهم، وحديث الحجاز ومصر وما إلىٰ تلك البلاد يدورُ علىٰ رواية ابن وهبٍ». أخباره في: طبقات ابن سعدٍ: ٥١٨/٧، وطبقات خَلِيْفَة: ٢٩٧، وعلل أحمد: ٣٤٥/١، ٤٠١، والجرح والتَّعديل: ١٨٨/٥، وترتيب المدارك: ٢٢٨/٣، والمنتظم: ٧٧/٥، وسير أعلام النبلاء: ٢٢٣/٩ . . . وغيرها.

(١) مكررة في الأصل.

ساعةٍ من يومِ الجُمُعةِ.

قال عبدُالملكِ: وقد جَاءَ عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ فيها تَصْرِيْحٌ أَغْنَىٰ عن قَوْلِ عبدِالله بنِ سَلَامٍ. حدَّثني إسماعيل بن أبي أُوَيْسٍ المَدَنيُّ[1]، عن كثير بن عبدالله المُزَنِيِّ، عن أبيه، عن جَدِّهِ، عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ أنَّه قال: «في يومِ الجُمُعَةِ سَاعةٌ مِنْ نَهارٍ لا يَسألُ فيها عَبْدٌ مُسلِمٌ شَيْئاً إلاَّ أُعْطِيَ سُؤْلَهُ، فقيل لِرَسُولِ اللهِ: أيَّةُ سَاعةٍ هيَ يارَسُولَ اللهِ؟ قال: هِيَ من حينِ تَحِيْنُ صَلاَةُ الجُمُعَةِ إلى انْصِرَافٍ مِنْهَا.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (المُصِيْخَةِ) في حديثِ مالكٍ

الذي رَوَاهُ عن يزيدَ بنِ [عبدِالله بنِ] الهادي [عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التَّيْمِيِّ] عن أبي سَلَمَةَ، عن أبي هُريرةَ: «أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قال: ما مِنْ دَابَّةٍ إلاَّ وهي مُصِيْخَةٌ يومَ الجُمُعةِ من حِيْنِ تُصْبِحُ حتَّىٰ تَطْلُعَ الشَّمْسُ شَفَقاً [٤٦] من السَّاعةِ إلاَّ الجِنَّ والإِنْسَ». [١/ ١٠٨رقم (١٦)].

---

(١) إسماعيل بن عبدالله بن عبدالله بن أُويس بن مَالِكِ بن أبي عامرٍ الأَصْبَحِيُّ، أبوعَبدالله المَدَنِيُّ حليفُ بَنِي تَيْم بْنِ مرَّةَ، وهو أخوعبدالحميد بن أبي أويس، وابن أخت مالكِ بن أنسٍ رحمه الله. روى عنه المؤلِّف ابن حَبِيْبٍ في كتابنا هـٰذا وغيره من مؤلَّفاته وربَّما قال: حدَّثني الأويسي، أو حدَّثني ابن أبي أويس، فيشكلُ الأمرُ؛ لأنَّ في شُيُوخه (عبدالعَزيز بن أبي أويس) تقدَّم ذكره، ويلقب أيضاً (الأويسي) و(ابن أبي أويسٍ) روىٰ إسماعيل هـٰذا عن والده، وعبدالعزيز بن الماجشون، وعبدالعزيز الدَّراوردي، ورویٰ عنه البُخاريُّ، ومسلمٌ، وإبراهيم الجوهري، والحارث ابن أبي أسامة وغيرهم. وذكر الحافظ المزي ـ رحمه الله ـ أنَّ ممن أخذ عنه صاحبنا عبدالمَلكِ بن حَبِيْبٍ المَالِكِيّ. واختلف فيه عند المحدِّثين، وهم إلىٰ تَضعيفه أقربُ. (توفي سنة ٢٢٦هـ). تراجع ترجمته في: تاريخ البخاري: ٦/ ١٣، والجرح والتَّعديل: ٥/ ٣٨٧، وتهذيب الكمال: ٣/ ١٢٤، وسير أعلام النُّبلاء: ١٠/ ٣٨٩، وتهذيب التَّهذيب: ٦/ ٣٤٥.

قال عبدُالملكِ: المُصِيْخَةُ: المُستمعةُ[1] استماعَ إطراقٍ وشَفَقَةٍ وحَذَرٍ من قيام السَّاعةِ؛ لأنَّها إنَّما تقومُ يومَ الجُمُعة، وكذلك قال رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ]: «تقومُ السَّاعة يومَ الجُمُعة».

قال عبدُالملكِ: فالمُصِيْخُ من كلِّ شيءٍ: المُستمعُ استماعَ إطراقٍ وشفقةٍ وحَذَرٍ من شيءٍ يُفاجِئُهُ، قال الشَّاعِرُ:[2]

أَصَاخَ كَذِيْ القُوْبَىٰ وكلُّ صَنِيْعَةٍ ... مِنَ النَّاسِ حَتَّى مَايَمَرُّ وَمَايَحلُو

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديثِ مالكٍ

أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قال: «إِنِّي لأنْسَىٰ أو أُنَسَّىٰ لأسُنَّ»[3]. [١/ ١٠٠رقم (٢)]

قال عبدُالملكِ: تفسيرُهُ: أنِّي لأَنْسَىٰ أو يُنَسِّيْنِيْ رَبِّي لأعْمَلَ من أجْلِ ما نَسيتُ عَمَلاً يَكُونُ سُنَّةً.

[شَرْحُ غَرِيبِ كتابِ صَلاةِ الجماعة][4]

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (سَهْمِ جَمْعٍ) في حديث مالكٍ

الذي رواه عن عَفِيْفِ بنِ عَمْرٍو السَّهْمِيِّ، عن رَجُلٍ من بني أَسَدٍ: أنَّه سأل أباأيُّوبَ الأنصاريَّ فقال له: إنِّي أُصَلِّي في بَيْتِي، ثُمَّ آتي المَسْجِدَ فَأَجِدُ

---

(١) يراجع: تهذيب اللُّغة: ٧/ ٤٧٩، والنهاية: ٦٤.

(٢) لم أجده في مصادري.

(٣) من كتاب السَّهو.

(٤) الموطأ رواية يحيىٰ: ١/ ١٢٩، ورواية أبي مُصعب: ١/ ١٢٦، ورواية محمدبن الحسن: ٨٦، ورواية سُويد: ٩٩، والمنتقىٰ: ١/ ٢٣٤، وتنوير الحوالك: ١/ ١٥٤، وشرح الزُّرقاني: ١/ ٢٦٣.

الإمامَ يُصلِّي أَفَأُصَلِّي مَعَهُ؟ فقالَ له أَبُوأيُّوبَ: نَعَمْ فَصَلِّ مَعَهُ، فإِنَّ من صَنَعَ ذٰلكَ فإِنَّ له سَهْمَ جَمْعٍ، أو مثلَ سَهْمِ جَمْعٍ» [١/ ١٣٣ رقم (١١)].

قال عبدُالملكِ: يعني: يُجْمَعُ له الأجرُ مرَّتين[(١)].

وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ (فجُحِشَ شِقُّهُ) في حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن ابن شهابٍ، عن أَنس بن مالكٍ: «أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ رَكِبَ فَرَساً فصُرِعَ عنه فجُحِشَ شِقّه الأَيمنِ، فَصَلَّىٰ صَلاَةً من الصَّلَوَاتِ، وهو قاعِدٌ». [١/ ١٣٥ رقم (١٦)].

قال عبدُالملكِ: الجَحْشُ: كالخَدْشِ[(٢)] أو فوقه قليلاً، وكثيرُهُ: جُحُوشٌ مثل خُدُوشٍ، وخُمُوشٍ، ومُرُوش، وكُدُوحٍ، وكلُّه من الخَدشِ والمَرشِ وما أشبَهَهُ، ويكادُ معناهُ أن يكونَ وَاحِدًا[(٣)].

قال عبدُالملك: وقد حدَّثني مُطرِّفٌ وغيرُهُ، عن سُفيان، عن ابن سَعِيْدٍ، عن الشَّعبيِّ: أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قَالَ: «لاَ يَؤُمَّنَ أحدٌ بَعْدِيْ جَالِسًا».

قال عبدُالملك: فَكَأَنَّ هَـٰذا الحَدِيْثَ ناسخٌ للحَدِيْثِ الأَوَّلِ. وَكَذٰلِكَ قَالَ صَلَوَاتُ الله [وَسَلاَمُهُ عليه]: «إِنَّ مِنْ حَدِيْثِيْ نَاسِخاً ومَنْسُوخاً فخُذُوا بآخرِ حَدِيْثِيَّ فَبِذٰلِكَ أُمِرْتُ».

---

(١) النِّهاية: ١/ ٢٩٦ قال: «أي: له سهم من الخير جمع فيه حظَّان، والجيمُ مفتوحةٌ. وقيل: أراد بالجمع: الجيش؛ أي: كَسَهْمِ الجيش من الغَنِيْمَةِ».

(٢) غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ١٤٠، وعنه في غريب ابن الجوزي: ١/ ١٣٩، وتهذيب اللُّغة: ٤/ ١٢٢، والنِّهاية: ١/ ٢٤١. وفي تعليق الوَقَّشِيِّ: ١/ ١٨٣: «الجَحْشُ: الخَدْشُ والأَلَمُ يحدثُ في العُضْوِ عن صَدْمةٍ وضَغْطٍ». ويراجع الصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (جَحَش).

(٣) كذا في الأصل، والأجود حذف «أن» من خبر «كاد».

قال عبدُالملكِ: فمَنْ جَهِلَ اليومَ وَأَمَّ قوماً جَالِساً من عِلَّةٍ أعادُوا الصَّلاة في الوقت وبعده، ولم يُعدِ الإمامُ إلاَّ أن تكونَ حالةُ القوم [٤٧] في العلَّةِ كحالةِ إمامِهِمْ، مثل أن يكونُوا كلُّهم مَرْضَىٰ أو قَيْدَىٰ فلا بأسَ أن يؤمَّهم واحدٌ منهم جالساً؛ لأنَّ حالتَهُمْ قد استوَتْ، كذٰلك سَمِعْتُ عبدَاللهِ بن عبدِالحَكَمِ[١]، وأَصبغَ بن الفَرج[٢] يقولان.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (المَرْمَاتَيْنِ) في حديث مالكٍ

---

(١) هو عبدُالله بن عبدالحَكَم بن أعين بن لَيث، أبومحمدٍ المِصْريُّ الفَقِيْهُ، مولىٰ عثمان بن عفّان (ت٢١٤هـ) سمع مالكاً، ومسلم بن خالد الزّنجي، وابن وَهْبٍ، وابن القاسم. وكان شَيخ مصر، ثقةً، ممَّن يعقلُ مذهبَ مالكٍ، وفرَّعَ علىٰ أصوله، وُصِفَ بأنه كان «مُتحشماً، نَبيلاً، متمولاً، رفيعَ المنزلةِ» وأنَّه أعلم أصحاب مالكٍ بمُختلف قوله، أفضت إليه الرئاسة بمصر بعد أشهب، له أربعة أولاد، سمعوا عليه وتميَّزوا بالعلم. أخباره في: طبقات ابن سَعدٍ: ٧/ ٥١٨، والتَّاريخ الكبير: ٥/ ١٤٢، والجرح والتَّعديل: ٥/ ١٠٥، والولاة والقضاة: ٤٣١، ٤٣٣، ٤٣٦، ٤٤٠، ٤٤١، وترتيب المدارك: ٢/ ٥٢٣، وتهذيب الكمال: ١٥/ ١٩١، وسير أعلام النبلاء: ١٠/ ٢٢٠، والدِّيباج المذهب: ١/ ٤١٩، حسن المحاضرة: ١/ ٣٠٥، والشَّذرات: ٢/ ٣٤.

(٢) هو أصبغُ بن الفَرَج بن سَعيدِ بن نافعٍ الأُمويُّ، مولىٰ عمرَ بن عبدالعزيز، لم يلقَ مالكاً، ولقي اللَّيث، وتفقَّه علىٰ ابن وَهْبٍ، وعبدالرَّحمـٰن بن القاسم وغيرهما (ت٢٢٥هـ). قال يحيىٰ بن معينٍ: «وكان من أعلم خلق الله برأي مالك، يعرفها مسألةً مسألةً، متىٰ قالها؟ ومَنْ خالفه فيها؟» وقال أبوحاتم: «كان من أجلّ أصحاب ابن وهبٍ». أقول: شَرَحَ أصبغُ هـٰذا غريب «الموطأ» ولم أقف عليه بَعدُ. يُراجع شروح الموطأ في المقدمة. أخباره في: تاريخ البخاري الكبير: ٢/ ٣٦، وأخبار القضاة: ١/ ١١، ١٦، ٢/ ٢٠١، ٢٢٢، والجرح والتَّعديل: ٢/ ٣٢١، وترتيب المدارك: ٤/ ١٧، وسير أعلام النُّبلاء: ١/ ٦٥٦...

الذي رواه عن أبي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ: ذَكَرَ التَّخَلُّفَ عن صَلاَةِ العشاءِ فَقَالَ: والذي نَفْسِي بِيَدِهِ لو يَعْلَمُ أَحَدُهُم أنَّه يَجِدُ عَظْمًا سَمِيْنًا، أو مِرْمَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ لَشَهِدَ العِشَاءَ» [١/ ١٢٩ رقم (٣)].

قال عبدُالمَلِكِ: العَظْمُ: عَظْمُ اللَّحْمِ، وَالمِرْمَاتَيْنِ: السَّهْمَانِ[١].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (المُنَافِقِينَ) في حديثِ مالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن عبدِالرَّحمـٰن بن حَرْمَلَةَ، عن سعيدِ بن المُسَيَّبِ: «أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: بَيْنَنَا وَبَيْنَ المُنَافقين شُهُوْدُ العِشَاءِ وَالصُّبحِ، لا يَستَطِيْعُونَهُمَا، أو نَحْوِ هـٰذَا» [١/ ١٣٠ رقم (٥)] ما تَفسيرُ المُنَافِقِيْنَ؟ ومن أينَ اشتُقَّ اسمُ النِّفاقِ

---

(١) شرح المؤلف ـ رحمه الله ـ قاصرٌ لا يَفِي بالمَطلوب، يراجع: غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٢٠٢، وغريب الحديث للحربي: ١١١٤، والتَّعليق عَلَىٰ الموطأ: ١/ ١٨١، والنِّهاية: ٢/ ٢٦٩، والعين: ٨/ ٢٩٣، ومختصره: ٢/ ٣٩٨، وتهذيب اللُّغة: ١٥/ ٢٧٦، ومجمل اللُّغة: ٣٩٧، والتَّمهيد: ١٨/ ٣٣٩، والمخصَّص: ٧/ ١٩٢، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (رمىٰ).
قال أبوعُبَيْدٍ: «ويُقال: إنَّ المِرماةَ ما بينَ ظلفي الشَّاة. قال أبوعُبَيْدٍ: وهـٰذا حرفٌ لا أدري ما وجهه، إلاَّ أنَّه هكذا يُفَسَّرُ والله أعلم». وفي «النِّهاية» لابن الأثير: «المِرماةُ ظلفُ الشَّاة، وقيل: ما بين ظلفيها، وتُكسَرُ ميمُهُ وتُفْتَحُ. وقيل: المِرماةُ ـ بالكسر ـ السَّهمُ الصَّغير الذي يُتَعَلَّمُ به، وهو أحقرُ السِّهام وأدناها» وفي هامش «النِّهاية» عن «الدُّر النَّثير» وهو مختصر النِّهاية السَّابقِ الذِّكرِ: «وقيل: هي لعبةٌ يلعبون بها بنصال محدَّدةٍ يرمونها في كومِ تُرابٍ، فأيُّهم أثبتها في الكوم غَلَبَ. حكاه ابنُ سيِّد النَّاسِ في «شرح التِّرمذيِّ» عن الأخفش».
ونقل الوقَّشِيُّ في تعليقه ما قال أبوعُبَيْدٍ وزاد: «وقال بعضهم: حديدةٌ شبهُ السِّنانِ كانوا يجعلونها غَرَضاً، وهـٰذا غيرُ معروفٍ، والمَشْهُورُ في هـٰذه اللَّفظة أنَّها السَّهمُ الذي يُرمَىٰ به. والمَرْمَاةُ ـ بالفتح ـ الغَرَضُ الذي يُرْمَىٰ إليه وهو المَرْمَىٰ أيضاً».
ونقل اليَفْرُنِيُّ في غريبه «الاقتضاب» مثل ما تقدم ثم قال: «ويروىٰ بفتح الميم وكسرها مثل مَدْحَاةٍ ومَذْكاة فعلىٰ هـٰذا الميم أصليَّةٌ. وقال الدَّاودي: «هما بِضْعَتَا لَحْمٍ. .».

واسمُ الكُفرِ؟ ولِمَ افترَقَا في اللَّفظِ وكلاهُما كافرٌ؟

قال عبدُالملكِ: سُمِّيَ المنافِقُ منافقًا[1]؛ لاستِسْرارِهِ بالكُفرِ وإعلانِهِ بالإِسْلامِ، وإنَّما هو مأخوذٌ من النَّفَقِ، والنَّفَقُ السَّرَبُ، وهو الحُفَيْرَةُ تحتَ الأرضِ الَّذي يُسْتَتَرُ فيه. وسُمِّي مُنافقًا حينَ صارَ يُسرُّ غيرَ ما يُعلِنُ. وسُمِّيَ الكافرُ كافرًا[2]: حين أَسَرَّ الكُفْرَ وأعلَنَهُ فَصَارَ كالمُتَكَفِّرِ به، ومنه قيل للرَّجُلِ: ـ إذا لَبِسَ السِّلَاحَ وغَمَرَ بِهِ جَسَدَهُ ولم يُوَارِهِ بغيرِهِ ـ مُتَكَفِّرٌ بالسِّلاحِ فكَذٰلِكَ سُمِّي الكافرُ كافرًا حينَ أظهرَ الكُفْرَ وأسرَّه، وبدا منه ولم يَسْتَتِرْ به.

وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ (المِنْطَقَ) في حديثِ مالكٍ

الذي رَواه عن هشامِ بنِ عروةَ، عن أبيه: «إِنَّ امرأةً استفتتهُ فقالَتْ: إنَّ المِنْطَقَ يَشُقُّ عليَّ أفَأُصَلِّي في دِرْعٍ وَخِمَارٍ؟ فقال: نَعَمْ، إِذَا كَانَ الدِّرْعُ سَابِغاً.

قَالَ عبدُالملك: المِنْطَقُ: هو الإِزارُ الذي [٤٨] تَأتَزِرُ به المَرْأَةُ، فَأَرخصَ لها في الصَّلَاةِ بغيرِ إِزَارٍ، وقد صَلَّىٰ بغير إِزَارٍ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبيِّ ﷺ.

---

(١) اللَّفظةُ في: غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ١٣، وغريب ابن قُتيبة: ١/ ٢٤٩، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٤٢٧، والنِّهاية: ٥/ ٩٦ ويراجع: العين: ٥/ ١٧٧، ومختصره: ١/ ٥٧٧، وجمهرة اللُّغة: ٩٦٧، وتهذيب اللغة: ٩/ ١٩٢، ومجمل اللُّغة: ٨٧٧، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (نفق) والمشهور أنَّ المنافق مأخوذٌ من نافقاء اليَربوع وهي معروفة.

(٢) اللَّفظةُ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ١٣، وغريب ابن قُتيبة: ١/ ٢٤٧، وغريب ابن الجَوزي: ٢/ ٢٩٥، والنِّهاية: ٤/ ١٨٦، ويُراجع: تهذيب اللُّغة ١٠/ ١٩٣، والصِّحاح واللِّسان، والتَّاج: (كفر). والكفر ـ في اللُّغة ـ: السَّتر والتغطية، ومنه سُمِّي الزُّارع كُفَّاراً لتغطيتهم الأرض بالزَّرع.

[شرحُ غريب كِتَابِ قَصْرِ الصَّلاَةِ في السَّفَرِ][1]

[من موطَّأ مالكِ بنِ أَنَس رحمه الله]

وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (البَصِيْصِ) في حديث مالكٍ الذي رواه عن رَسُوْلِ الله ﷺ «حينَ نزلَ على العَيْنِ بطريقِ تَبُوك وهي تَبِصُّ بَشْيءٍ من مَاءٍ» [١/ ١٤٣ رقم (٢)] ما البَصِيْصُ؟

قال [عبدُالملك]: هو السَّيلانُ[2] الرَّقيقُ من الماءِ الضَّعيفِ في تَدَفُّقِهِ،

---

(١) الموطَّأ: رواية يحيىٰ: ١/ ١٤٣، ورواية أبي مُصعب: ١/١٤٨، ورواية محمد بن الحسن: ٨١، ورواية سُويد: ١١٢، ورواية القعنبيُّ: ١٩١، والاستذكار: ٧/ ٩، والتَّعليق على الموطأ: ١/ ١٨٧، والمنتقىٰ لأبي الوَليد: ١/ ٢٥٢، والقَبس لابن العربي: ٣٢٧، وتنوير الحوالك: ١/ ١٦٠، وشرح الزُّرقاني: ١/ ٢٩١، وكشف المغطى: ١١٧.

(٢) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٤/ ٣٣٣، وغريب ابن قتيبة: ٢/ ٤٩٩، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٧٣، ويراجع: العين: ٧/ ٩٧، ومختصره: ٢/ ١٧٤، وجمهرة اللُّغة: ١/ ١٧١، وتهذيب اللغة: ١٢/ ١٢٥، ومجمل اللُّغة: ١/ ١١٢، والتَّمهيد: ١٢/ ١٠٨، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (بَصَبصَ).

قال أبوالوليد الوَقَّشِيُّ: «تبصُّ: بصادٍ مهملةٍ، وبضَادٍ مُعجمةٍ وهو الصَّوابُ ومعناه: أنَّه كان ينبعُ منها ماءٌ قليلٌ، يُقال: بضَّ الحَجَرُ يَبِضُّ: إذا رشح منه الماءُ، وكذٰلك: بضت البئر، وبَضَّ الجرح. قال ابنُ القاسم ـ رحمه الله ـ: قال لي مالكٌ: هو البضض والبَصَصُ أيضاً، فمن روىٰ تبضُّ بضادٍ معجمة أراد تجري، وبصادٍ مهملةٍ أراد لَمَعَان الماءِ وقلَّته. ورواه القَعْنَبِيُّ بضادٍ معجمةٍ». وفي «التَّمهيد» للحافظ ابن عبدالبر نحو ذٰلك، قال: «وأمَّا قوله في الحديث: «والعينُ تبضُّ بشيءٍ من ماءٍ» فمعناه: أنَّها كانت تسيلُ بشيءٍ من ماءٍ ضَعيفٍ، قال حُمَيْدُ بن ثَوْرٍ [ديوانه: ١٧]:

=

وإنَّما شُبِّه ببصيصِ الحُوتِ، وبَصيصِ الحَيَّة في تَحرُّكِها وَتَقَلُّبِهَا إِذَا سَعَتْ. وهي بالصَّاد غَيْرِ المَنقُوطةِ. وَالوَبيْضُ: البَرِيْقُ[1]، وإنَّمَا يَكُوْنُ الوَبِيْضُ من النَّارِ والبَصِيْصُ من الماءِ قالَ الشَّاعرُ:[2]

أَرَىٰ خَلَلَ الرَّمَادِ وَبِيْضَ جَمْرٍ　　　أُحَاذِرُ أَنْ يَكُوْنَ لَهَ اضْطِرَامُ

وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن مسافة ما بين (العَقِيْقِ) و(ذاتِ الجَيْشِ) في حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن يَحيى بن سَعيدٍ، حينَ قَالَ لسَالمِ بنِ عبدِالله: «[ما] أشدَّ ما رأيتَ أباكَ أَخَّرَ المَغْرِبَ في السَّفرِ. فَقَالَ سَالِمٌ: غَرَبَتْ الشَّمْسُ وَنَحْنُ بِذَاتِ الجَيْشِ فَصَلَّىٰ المَغْرِبَ بِالعَقِيْقِ» [١/ ١٤٦ رقم (٩)].

قال عبدُالملكِ: سَمِعْتُ مُطَرِّفَ بنَ عبدِالله يقولُ: العَقِيْقُ[3] من المَدِيْنَةِ

= مُنَعَّمَةٌ لو يُصْبِحُ الذَّرُّ سَارِياً　　　عَلَىٰ جِلْدِهَا بَضَّتْ مَدَارِجُهُ دَمَا

وتقول العربُ للموضع حين يندىٰ: قد بَضَّ...» وذكر الرِّوايتين في «الموطأ» ولم ينسبهما ونقل اليَفْرُنِيُّ في غريبه (الاقتضاب) عنهما وفيه فائدة قال: «ويقال منه بَضَّ وضَبَّ، وهو من المقلوب..».

(١) تُراجع المصادر في المادة السابقة (بَصَصَ) و(بَضَضَ).

ويراجع: غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣٣٤، وغريب ابن قتيبة: ٢/٦١١، وتهذيب اللُّغة: ١٢/ ٢٥٥، والغريبين: ١ / ١٨٥، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٤٥٠، والنِّهاية: ٥/١٤٦، واللِّسان: (وَبَصَ).

(٢) هٰذا البيتُ نَسَبه ابن بَرِّي ـ كما جاء في اللِّسان (ضرم) ـ لأبي مريم، وأبومريم هٰذا لا أعرف عنه شيئاً، والبيت دون نسبة في تهذيب اللُّغة: ١٢/ ٣١، وفيه: «وميض جَمْرٍ».

(٣) معجم ما استعجم: ٩٥٢، ١٣٢٤، ومعجم البلدان: ٤/ ١٥٦، ١٥٧، والرَّوض المعطار: ٤١٦، والمغانم المطابة: ٢٦٦، ووفاء الوفاء: ١٠٣٧.

على ثلاثةِ أميالٍ. وَذَاتُ الجَيش[1] من المَدينةِ عَلَىٰ ثَلاَثَةَ عَشَرَ مَيْلاً، فَأَمدُ ما بينَ العَقِيْقَ وَذَاتِ الجَيشِ عَشَرَةُ أميالٍ، وإنَّما فَعَلَ ذٰلِكَ لابتِغَائه الماءَ لوُضُوئِهِ، وقد بَلَغَنِي أنَّ رَسُولَ الله ﷺ غابت له الشَّمسُ بسَرِفَ[2] وصَلّىٰ المَغْرِبَ بمكَّةَ وَبَيْنَهُمَا تِسْعَةُ أَمْيَالٍ، ولم أظنُّ رَسُوْلَ الله ﷺ فَعَلَ ذٰلِكَ إلاَّ لِطَلَبِ الماءِ وما أشبهَ ذٰلك مَعَ جِدِّ السَّير وسُرْعَتِهِ، وكَانُوا عَلَىٰ الرَّوَاحِلِ وهي أَسْرَعُ سيْراً.

وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرْحِ حديثِ مالكٍ

الَّذي رواه عن إسحٰق بن عَبدِاللهِ بن أبي طَلْحَةَ، عن أَنَسِ بن مالكٍ: أنَّ جدَّتَهُ مُلَيْكَة دعتْ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ لطعام صَنَعَتْهُ فأكلَ منه ثُمَّ قالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ قُومُوا فَلأُصَلِّيَ [٤٩] لَكُمْ، قال أَنَسٌ: فَقُمْتُ إلى حَصِيْرٍ لَنَا قَدِ اسْوَدَّ من طولِ ما لُبِسَ فنَضَحتُهُ بماءٍ، فقامَ عليه رَسُوْلُ اللهِ ﷺ فَصَفَفْتُ أَنَا، وَاليَتِيمُ وَرَاءَهُ، وَالعَجُوزُ من وَرَائِنا، فَصَلَّىٰ لَنَا ركعتين ثُمَّ انصَرَفَ» [١/ ١٥٣ رقم (٣١)].

قال عبدُالملكِ: أمَّا قوله: «فقمتُ إلى حَصِيرٍ[3] لَنَا قَدِ اسوَدَّ من طُولِ ما لُبِسَ» يَقُوْلُ: من طول ما ابتُذِلَ، ابتِذَالُهُ هو لباسُهُ، وإنَّما نَضَحَهُ بالمَاءِ [لِيُلَيِّنَهُ][4] لِيَنْبَسِطَ إِذَا ابْتُلَّ من غَيْرِ نَجَسٍ كان عَلِمَهُ فيه، ولِتَطْيِيْبِ النَّفْسِ عَلَيْهِ.

قال عبدُالملكِ: واليَتِيمُ هو ضُمَيْرَةُ[5] جدُّ حُسَيْنِ بن عبدِالله بنِ ضُمَيْرَةَ.

---

(١) معجم ما استعجم: ٤٠٩، ٤١٠، وذكر حديث مالكٍ عن ابن قتُيبة، والمغانم المطابة: ٩٧، ٩٨، ووفاء الوفاء: ١١٨٠. وراجع تعليقنا عليها في «تعليق الوَقّشيِّ».

(٢) معجم ما استعجم: ٣٧٥، ومعجم البلدان: ٣/ ٢٣٩، والرّوض المعطار: ٣١٢.

(٣) غريب الحديث لابن قتيبة: ٢/ ٣٥٣، وتهذيب اللُّغة: ٤/ ٢٣٠، والنِّهاية: ١/ ٣٩٥.

(٤) في الأصل: «ليلبسه» وفي المنتقى: ١/ ١٧٣: «قال القاضي أبوإسحاق: وإنما غسله ليلتين».

(٥) ضُمَيْرَةُ هٰذا صحابيٌّ ذكره الحافظ ابن حجر في الإصابة: ٣/ ٤٩٥. وقال: جد حسين بن =

قَالَ عبدُالملكِ: يَعْنِي بِقَوْلِهِ: «مَنْ كَلَامِ النُّبوَّةِ» من كَلَامِ النَّبيِّينَ وَبِقَوْلِهِ: «إذا لم تَستَحيي فَاصْنَعْ ما شِئْتَ» [١/ ١٥٨رقم (٤٦)] أنَّ مَنْ لم يَستَحيي صَنَعَ ما شاءَ على جهةِ الذَّمِّ لتركِ الحَيَاءِ، ولم يُرِدْ بقَوْلِهِ: «فاصْنَعْ مَا شِئْتَ» أن تَأْمُرَهُ بذٰلك أَمْراً، وَلَـٰكنَّه أمرٌ عَلَى مَعْنَىٰ الخَبَرِ، وهو مثلُ قَوْلِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عليَّ مَتَعَمِّداً فَلْيَتَـبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» لَيْسَ وَجْهُهُ أنَّه أمرَهُ أنْ يَتَـبَوَّأَ مِنَ النَّارِ مَقْعَدَاً، إنَّمَا معناهُ: منْ حَدَّثَ عَليَّ مُتعمِّداً تَبَوَّأَ مقعَدَهُ منَ النَّارِ، إنَّما هِيَ لَفْظَةُ أَمْرٍ على مَعْنَى الخَبَرِ وتأويلِ الجَزَاءِ. [٥٠].

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن زَيد بن أسلَمَ: أنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ قال: «لا يُصَلِّيَنَّ أحدُكم وهو ضَامٌّ بينَ وَرِكَيْهِ» [١/ ١٦٠ رقم (٥٠)].

قال عبدُالملكِ: يعني: لا يُصَلِّيَنَّ وهو يُرِيدُ بَوْلاً أو غَائِطاً، فَيَضُمّ فخذيه لئلاَّ يَسْبِقَهُ بَوْلٌ أو رِيْحٌ فيكون ذٰلك يُشغلُهُ عن صَلَاتِهِ، هَـٰذَا مَعْنَاهُ، وإذَا لَمْ يَـكُنْ بِهِ مَا يَخْشَىٰ منه[1] أن يَشغلَهُ من صلاتِهِ فلا بأسَ أن يُصَلِّيَ قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّأَ.

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ (الحَدَثِ) في حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن أبي الزِّناد، عن الأعرجِ، عن أبي هُريرة: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «إنَّ المَلَائِكَةَ تُصَلِّيْ على أَحَدِكُم مادَامَ في مُصَلَّاهُ الَّذِي صَلَّىٰ فِيْهِ مَا لَمْ يُحْدِثْ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ» [١/ ١٦٠ رقم (٥١)].

قال عبدُالملكِ: قَدِ اختُلفَ في تأويلِ[2] الحَدَثِ في هـٰذا الحَدِيْثِ فأمَّا

= عبدالله وقيل: إنه ابن سعيد الحميري. وقال ابن حبان: ضميرة بن أبي ضميرة الضمري الليثي».

(١) في الأصل: «منه يخشىٰ».

(٢) في الأصل: «الحديث...».

أَبُوهُريرةَ فكانَ يَقولُ: هو حَدَثُ البَطْنِ. وَحَدَّثَنِي ابنُ المُغِيْرَةِ[1] عن مِسْعَرِ بنِ كِدَامٍ عن إبراهيم النَّخَعِيِّ: أنَّه سَمِعَ عبدَاللهِ بنَ أبي أَوفىٰ صاحبَ [النَّبي ﷺ] يقولُ: حَدَثُ الإِثمِ، وبه أقولُ.

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (التَّصْفِيْحِ) في حديث مالكٍ الذي رواه عن أبي حازم [سَلَمَةَ][2] بن دِيْنَارٍ، عن سَهلِ بن سَعدٍ السَّاعِدِيِّ: أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ نابَهُ في صَلاتِهِ شيْءٌ فلْيُسَبِّحْ، فإنَّه إِذَا سَبَّحَ إِلْتُفِتَ إِلَيْهِ، وإِنَّمَا التَّصْفِيْحُ لِلنِّسَاءِ» [١/ ٦٣ رقم (٦١)].

---

(١) ابنُ المُغِيْرَةِ هٰذا هو عبدالله بن محمَّد بن المُغِيْرَةِ الذي سبق ذكره ص٢١٥، فربَّما ذكره المؤلِّف بـ«عبدالله ابن المغيرة» وربَّما ذكره بـ«ابن المُغِيْرَةِ» وتَسْقُطُ كلمة «ابن» من النُّساخ فيبقىٰ: «حدَّثني المُغِيْرَةِ» كما جاء في كتابه: «صفة الفردوس» ص٦١ بإسناده هٰذا نفسه. وفي شُيُوخ شيوخِ المؤلِّفِ: المُغِيْرَةُ بن عبدالرَّحمٰن بن الحارث المَخْزُوْمِيُّ روىٰ عنه عن طريق (قُدامة بن محمد). و(مِسْعَرُ بنُ كدام) جاء ذكره في سند المؤلِّف إليه أيضاً عن طريق ابن المُغِيْرَةِ في كتابه صفة الفردوس: ٣٥، ٦١. وربما تحرف إلىٰ (سعد) أو إلىٰ (مسعد) وهو: مِسْعَرُ بن كِدَامِ بن ظُهيرِ بن عُبَيْدَة بن الحارث بن هلال بن عامر بن صَعْصَعَةَ الهلاليُّ، العامريُّ، الكوفيُّ، أبوسلمة (ت ١٥٥هـ) وذكر الحافظ المِزِّي في تهذيب الكمال: ٢٧/ ٤٦٤ ممن أخذ عنه عبدالله بن محمد بن المُغِيْرَةِ هٰذا. وهو راوٍ ثقةٌ قال عبدالله بن داود الخُرَيبِيُّ: قال سُفيان الثَّوريُّ: «كنَّا إذا اختلفنا في شيء سألنا مِسْعَراً عنه. قال: وقال شعبة: كنا نُسمِّي مِسْعَراً المُصْحَفَ» وقال إبراهيم بن سعيد الجوهريُّ: «كان شعبة وسُفيان إذا اختلفا قال: اذهب بنا إلىٰ الميزان مِسْعَرٍ» وقال أبوزُرعة الرَّازي: «سمعتُ أبانُعيمٍ يقول: مِسْعَر أثبتُ، ثم سفيان، ثم شُعبة» ووثَّقه العجليُّ ويَحيىٰ بن مَعينٍ.. وغيرهما. أخباره في: طبقات ابن سعد: ٦/٣٦٤، وتاريخ خليفة ٤٢٦، وطبقاته: ١٦٨، وسير أعلام النُّبلاء: ٧/١٦٣، وتهذيب التَّهذيب: ١٠/١١٣ وغيرها.

(٢) عن «الموطأ» رواية يحيىٰ، والحديث هنا مختصرٌ جدًّا اقتصر فيه علىٰ موطن الشَّاهدِ.

قال عبدُالملكِ: التَّصْفِيْحُ: التَّصْفِيْقُ[1]، وليس معناه: أنْ يكونَ أَمَرَ النِّساءَ إِذَا نَابَهُنَّ في صَلاَتِهِنَّ شَيْءٌ أن يُصَفِّقْنَ بأيديهنَّ، إنَّما كان [الرِّجالُ] يُصَفِّقونَ بأيديهم إذَا نابَهُم في صَلاَتِهِم شَيْءٌ فَنَهاهُم رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] عن ذٰلك، وقال: إنَّما التَّصْفيحُ للنِّساءِ، أي: إنَّما هٰذا من عَمَلِ النِّساءِ، يعني في غير الصَّلاةِ، إنَّما شأنُهُنَّ التَّصْفِيْقُ على جِهَةِ الذَّمِّ لذٰلك الفعلِ، وليسَ عَلَىٰ جِهَةِ أنَّه أمَرَ به النِّساءَ في الصَّلاة، بل النِّساءُ في التَّسْبِيْحِ إِذَا نَابَهُنَّ شَيْءٌ في صَلاَتِهِنَّ بمنزلةِ الرِّجَالِ في لُزُومِ ذٰلك لهُنَّ. [٥١].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الدَّبيب في الرُّكُوعِ) في حديثِ مالكٍ الذي رواه عن زيدِ بن ثَابتٍ، وعبدالله بن مَسْعُودٍ: أنَّهما كانا يدبَّان في رُكُوعِهِمَا» [١/ ١٦٥ رقم (٦٤، ٦٥)].

قال عبدُالملك: إنَّما مَعنى جَوَازِ ذٰلك إذَا قاربَ الصَّفَّ، فأمَّا على بُعدٍ من الصَّفِّ فَلاَ يَجُوْزُ ذٰلك. وقد حَدَّثَنِي هـٰرُونُ الطَّلْحِيُّ[2]، عن عبدالرَّحمـٰن ابن زيدِ بنِ أَسْلَمَ، عن أبيه: أنَّ أبابكرةَ الأَنْصَارِيَّ دَخَلَ المَسْجِدَ ورَسُولُ الله ﷺ رَاكِعٌ بالنَّاس فَرَكَعَ أبوبَكْرَةَ، ثُمَّ دَبَّ راكعاً حَتَّى بَلَغَ الصَّفَّ، فَلَمَّا انصرفَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ من صلاتِهِ قال: «مَنِ الدَّابُّ رَاكِعاً آنفاً؟ قال أَبُوبَـكْرَةَ: أنا يَارَسُوْلَ اللهِ. قَالَ رَسُولُ اللهِ: زَادَكَ اللهُ عَلَىٰ الخَيْرِ حِرْصاً، ولا تَعدْ ياأبابَكْرَةَ

---

(١) الغريبين: ١٠٨١، غريب ابن الجَوزي: ٢/ ٥٩٢، والنِّهاية: ٣/ ٣٣.

(٢) هو هـٰرون بن صالح بن إبراهيم بن محمَّد بن طلحة بن عُبَيْدالله القُرشيُّ التَّيميُّ الطَّلْحِيُّ المدنيُّ (ت بعد ٢١٦هـ). روىٰ عنه أبوحاتم الرَّازي، وقال: صدوقٌ. وذكره ابن حبّان في الثِّقات. وقد تكرر ذكره في هٰذا الكتاب، وفي مؤلفات ابن حبيب الأخرىٰ. يراجع: الجرح والتَّعديل: ٩/ ٩١، وثقات ابن حبان: ٩/ ٢٣٩، وتهذيب الكمال: ٣٠/ ٩٤، وتهذيب التَّهذيب: ١١/ ٨.

حتَّى تَبْلُغَ الصَّفَّ أو تُقَارِبَهُ»

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الصَّلاة على النَّبيِّ) وعن (شرح آل النَّبيِّ) في حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن نُعيم بن عبدالله المُجْمِرِ، عن مُحَمَّدِ بنِ زَيْدٍ[1]، الأَنْصَارِيِّ: «أَنَّهم قَالُوا: يَارَسُوْلَ اللهِ: أَمَرَنَا اللهُ أن نُصَلِّيَ عليكَ فكيفَ نَقُولُ؟ فعلَّمَهُم أن يَقُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ على مُحَمَّدٍ وعلى آلِ مُحمَّد، كما صَلَّيتَ علىٰ إبراهيمَ، وبارِكْ على مُحمَّدٍ وعلىٰ آلِ مُحمَّدٍ، كما باركتَ علىٰ إبراهيمَ في العَالَمِيْنَ إنَّك حَمِيْدٌ مَجِيْدٌ» [١/ ١٦٥ رقم ٦٧].

قال عبدُالملكِ: أمَّا تفسيرُ الصَّلاة عَلَىٰ النَّبِيِّ فإنَّها مِنَ اللهِ مَغْفِرَةٌ وَرَحْمَةٌ ومن المَلاَئِكَةِ وَالعِبَادِ دُعاءٌ واستغفارٌ واستِرْحَامٌ. والصَّلاةُ بعينها: الدُّعاءُ. ألاَ تَرَىٰ أنَّكَ تقولُ: صَلَّيْنا على فُلانٍ، وإنَّما هُوَ دُعَاءٌ للمَيِّتِ، ومنه الحَديثُ الذي حدَّثني المَكْفُوْفُ[2]، عن هشامِ بنِ حسَّان، عن ابنِ سِيْرِيْنَ عن أَبي هُرَيْرَةَ: أنَّ

(١) كذا جاء في الأصل، وفي «الموطأ»: «... محمد بن عبدالله بن زيد، أنَّه أخبره عن أبي مسعودٍ الأنصاري، أنه قال: أتانا رسول الله ﷺ في مجلس سعد بن عبادة، فقال له بشير بن سعدٍ: أمرنا الله...» ولم يلتزم المؤلِّف ـ عفا الله عنه ـ بمتن الموطأ فحذف كثيراً من ألفاظه، كما حذف بعض رجال الإسناد، وهـٰذه طَرِيْقَتُهُ ـ رحمه الله ـ، وإنَّما نبَّهتُ هنا؛ لأنَّه لمَّا اختصر الإسناد بقيٰ محمد بن زيدٍ الأنصاري، ومحمد بن عبدالله بن زيد ليس أنصاريًّا؛ إنما الأنصاري أبو مسعودٍ الذي يليه في الإسناد.

(٢) المكفوفُ المذكورُ هُنا اسمُهُ القاسمُ بنُ عبدِالله. ذكره الحافظُ العِرَاقِيُّ في ذيل الميزان، وقال ذكر ابن حَزْمٍ أنه رویٰ عن طريق ابن حبيب، عن المكفُوفِ، عن أيوب بن خَوْطٍ... وفي معجم البلدان: ٢/ ٥٠ ذكره في (تل ماسح) قال: «قرية من نواحي حلب، ينسب إليها القاسمُ بنُ عبدِالله المَكْفُوْفُ».

رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قالَ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُم إلى طَعَامٍ فَلْيُجِبْ، فإنْ كانَ مُفطراً فَلْيَأكُلْ، وإنْ كان صائِماً فليُصَلِّ» يقولُ: فليدعُ لهم بالبركةِ والخيرِ فَكَذٰلك كلُّ داعٍ فهو مُصَلٍّ، ومنه الحَديثُ الذي جَاءَ في الصَّائِم إذا أُكِلَ عندَه الطَّعَامُ صَلَّتْ عليه المَلاَئِكَةُ حتَّى يُمْسِيَ، إنَّما هُوَ الدُّعَاءُ والاسْتِغْفَارُ، ومنه الحَديثُ الآخر: «إنَّ الملائكةَ تُصلِّي على أحدِكُم مادَامَ في مُصَلاَّه ما لم يُحدِثْ» إنَّما هو الدُّعاءُ والاسْتِغْفَارُ، وهو مَعْرُوْفٌ في شِعْرِ العَرَبِ وَكَلاَمِهَا، قَالَ أَعْشَىٰ بَكْرٍ:[1] [٥٣]

تَقُوْلُ بِنْتِي وقد قَرَّبتُ مُرْتَحلاً ... يَاربِّ جَنِّبْ أَبِيْ الأَوْصَابَ والوَجَعَا

عَلَيْكِ مِثْلِ الَّذِيْ صَلَّيْتَ فَاغْتَمِضِيْ ... عَيْناً فإنَّ لِجَنْبِ المَرْءِ مُضْطَجعَا

قال عبدُ الملكِ: وأَمَّا تفسيرُ آلِ محمَّدٍ فإنَّه يدخُلُ في آل محمَّدٍ أزواجُهُ وذُرِيَّتُهُ وكُلُّ من اتَّبعَ دِينَه[2]. فَأَمَّا أَزْوَاجُهُ وَذُرِيَّته فقد بَيَّنَهُم في الحديثِ الآخرِ حيثُ قَالَ: «قولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَعَلَىٰ أَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّـتِهِ» وقد سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بنَ سَلاَّم البَصْرِيَّ يُحدِّثُ ابنَ المَاجِشُون قَالَ: بَعَثَ أَبوجَعْفرٍ إلى مُقاتِلٍ فقالَ له: مَنْ آلُ مُحَمَّدٍ الَّذين شركوا في الصَّلاة معَه؟ ورَجَا أَبُوجَعْفرٍ أن يكونَ ذٰلك لذُرِّيَّـتِهِ وقَرَابَتِهِ بِخَاصٍّ. فقال له مُقَاتِلٌ: آلُ مُحمَّدٍ مَنِ اتبَعَ دينَهُ وهَدَىٰ

---

(١) ديوان الأعشىٰ (الصُّبح المنير): ٩٣. ويراجع: غريب الحديث لأبي عُبَيدٍ: ١/١٧٩ وفيه (نوماً)، والتَّقفية للبَندنيجي: ٦٦٧، وتهذيب اللُّغة: ١٢/٢٣٦، وتعليق الوَقَّشيِّ: ١/١١٨، واللِّسان، والتَّاج: (صَلَّى).

(٢) ذكر ابن خالويه في شرح مقصورة ابن دُريدٍ: ٢١٣ أنَّ للآل خمسةً وعشرين وجهاً فلتراجع هناك، وذكر أنَّه أفرد لها كتاباً خاصاً اسمه كتاب (الآل) ذكره ياقوت الحموي في معجم الأدباء عند ذكر مؤلفات ابن خالويه: ٩/٣٠٤، وقال: «ذكر في أوله أنَّ الآل ينقسمُ إلىٰ خمسةٍ وعشرين قسماً...».

بهَديهِ كما [أنَّ] آل فِرْعَوْنَ من عَمِلَ عَمَلَهُ فأتبعه أثره.

قال عبدُالملكِ: وحدَّثنا مُحمَّدُ بنُ سَلاَّم أنَّ الحَسَنَ البَصْرِيَّ قَالَ ذٰلك أيضاً، واحتجَّ بقَوْلِ اللهِ [عَزَّ وَجَلَّ] في إسْمَاعِيْلَ: ﴿ وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُۥ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ﴾(١) يعني بـ«أهله» أتبَاعَهُ.

قال عبدُالملكِ: وحدَّثني عَلِيُّ بنُ مَعْبَدٍ البَصْرِيُّ(٢)، عن خالدِ بنِ حِبَّان، عن حَفْصِ بنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ زَيْدُ بنُ الأَرْقَمِ لرَسُوْلِ اللهِ [ﷺ]: يارَسُوْلَ اللهِ من آلُ مُحَمَّدٍ؟ قَالَ: «لَقَدْ سَأَلْتَنِي عن شَيْءٍ مَا سَأَلَنِي عَنْهُ أَحَدٌ قَبْلَكَ، آلُ مُحَمَّدٍ كُلُّ تَقِيٍّ» قَالَ: وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بنُ مَعْبَدٍ، عن الحَسَنِ بنِ دِيْنَارٍ، عن الحَسَنِ البَصْرِيِّ، أنَّه قال: «آلُ مُحَمَّدٍ المُتَّقُونَ».

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن ابنِ شهابٍ، عن عامر بن سَعد بنِ أبي وَقَّاصٍ؛ أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «إنَّما مثلُ الصَّلاةِ كَمَثَلِ نَهْرٍ عَذْبٍ غَمْرٍ ببابِ أحدِكُم يَقْتَحِمُ فيه كلَّ يومٍ خَمسَ مَرَّاتٍ فَمَا تَرونَ ذٰلك يُبقي من دَرَنِهِ» [١/ ١٧٤ رقم (٩١)].

قال عبدُالملك: الدَّرَنُ: الوَسَخُ(٣)، يقولُ: كَمَا يُنَقِّي النَّهرُ العَذْبُ

---

(١) سورة مريم: الآية: ٥٥.

(٢) هو عليُّ بن مَعْبَد بن شَدَّادٍ العَبْدِيُّ الرّقيُّ (ت ٢١٨هـ). حافظٌ، محدِّثٌ، ثِقَةٌ، من كبار الفقهاء الحُفَّاظ. يَروي عن اللَّيث بن سَعْدٍ، وابن المبارك، وابن وَهْبٍ. روىٰ عنه إسْحٰقُ الكَوْسَج، ودُحَيْمٌ، وأبوحاتِمٍ الرَّازي، وعبدالملك بن حبيب الفقيه (صاحبنا). كذا في ترجمته أخباره في: التاريخ الكبير: ٦/ ٢٩٧، وثقات العجلي: ٣٥١، والجرح والتَّعديل: ٦/ ٢٠٥، والولاة والقُضاة: ١٢٧، ٤٢٩، ٤٤٢، وتهذيب الكمال: ٢١/ ١٣٩، وتهذيب التهذيب: ٧/ ٣٨٤، وحسن المحاضرة: ١/ ٢٨٦... وغيرها.

(٣) تهذيب اللُّغة: ١٤/ ٩٢، النِّهاية: ٢/ ١١٥، واللِّسان، والتَّاج: (درن).

العَمِيْقُ مَنْ اغتَسَلَ فيه في اليوم واللَّيلة خمسَ مرَّاتٍ فلا يُبْقِيْ من وَسَخِهِ شَيْئاً فكذٰلكَ لا تُبْقِيْ الصَّلَوَاتُ الخَمْسُ في اليومِ واللَّيلةِ من ذُنُوبِ المُؤمنِ شَيْئاً[1] تُذهِبُ الصَّلاةُ ذُنُوبَهُ كما يُذْهِبُ الماءُ وَسَخَهُ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ (اللَّغطِ) في حديث مالكٍ

الذي رواه عن أبي النَّضر، عن سالم بن عبدالله: أنَّ عمرَ بن الخطَّاب بَنَىٰ رَحْبَةً في مُؤَخَّرِ المسجدِ تُسمَّىٰ البُطَيحاءَ[2] وقال: من كان يُرِيْدُ أَنْ يَلْغَطَ أو يُنشدَ شِعْراً أو يَرْفَعَ صَوتَهُ فَلْيَخْرُجْ إلى هٰذِهِ الرَّحْبَةِ» [١/ ١٧٥ رقم (٩٣)].

قال عبدُالملك: اللَّغَطُ: من المِرَاءِ والمُنَازَعَةِ[3] واختِلاطِ الكَلامِ غيرِ المُسْتَحْسَنِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ (قافيةِ الرَّأْسِ) في حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن أبي الزِّناد، عن الأعْرج، عن أبي هُريرة: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «يَعقِدُ الشَّيطانُ على قافيةِ رَأسِ أحدِكُم إذَا هو نامَ ثلاثَ عُقَدٍ، يضربُ مكانَ كلِّ عُقدةٍ عليكَ ليلٌ طويلٌ، فَارْقُدْ، فإن استيقظَ فذكرَ اللهَ انحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فإنْ تَوضَّأ انحلَّتْ عُقْدَةٌ، فإن صلَّىٰ انحلَّتْ عُقدةٌ فَأَصْبَحَ نَشِيْطاً طَيِّبَ النَّفْسِ، وإلاَّ أَصْبَحَ خَبِيْثَ النَّفْسِ كَسْلاَنَ» [١/ ١٧٦ رقم (٩٥)].

قال عبدُالملكِ: قافيةُ الرَّأسِ:[4] وَسَطُ الرَّأسِ، وهيَ أَعلاهُ وأعلَىٰ

---

(١) في الأصل: «شيءٌ».

(٢) ستأتي البُطَيحاء في الجزء الثاني ص١٨٨.

(٣) تهذيب اللُّغة: ٨/ ٥٨، وغريب ابن الجَوزي: ٢/ ٣٢٥، والنِّهاية: ٤/ ٢٥٧.

(٤) غريب الحديث لأبي عُبيد: ٣/ ١٧١، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٢٥٩، ويُراجع: النِّهاية: ٤/ ٩٤، وتهذيب اللُّغة: ٩/ ٣٢٥، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (قفو).

الجَسَدِ، فبذٰلك سُمِّيت قافيةً، كما يُسمَّىٰ آخرُ البيتِ من الشِّعرِ قافيةً. قال: وأمَّا تفسيرُ «يَعْقِدُ الشَّيطانُ عَلَىٰ قافيتِهِ ثلاثَ عُقَدٍ» يعني: من عُقَدِ سِحْرِهِ لِيُثْقِلَهُ عن القيام، وقد كانَ رَسُوْلُ الله ﷺ يَقُوْلُ في تَعَوُّذِهِ: «اللَّهمَّ إنِّي أعُوذُ بِكَ من الشَّيْطَانِ، من هَمْزِهِ وَنَفْثِهِ وَخَبَلِهِ» فأمَّا هَمْزُهُ: فالخَبْطَةُ، وأمَّا نَفْثُهُ فالسِّحْرُ، وأمَّا خَبَلُهُ: فالجُنُوْنُ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (العَطَنِ) و(المُرَاحِ) في حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن هشام بنِ عُروة، عن أبيه: «أنَّ رَجُلاً سألَ عبدَاللهِ بنَ عَمْرِو بنِ العَاصِ فَقَالَ: أأُصَلِّيَ في عَطَنِ الإبلِ؟ فَقَالَ: لا، وَلَٰكِنْ صلِّ في مُراحِ الغَنَمِ» [١/ ١٦٩ رقم (٧٩)].

قال عبدُالملكِ: عَطَنُ الإبل: مَنَاخُهَا[١] وَمَوْضِعُهَا الَّذي تَأوِي إليه وتكونُ فيه، وكذٰلك مُرَاحُ الغَنَمِ.[٢]

قال عبدُالملكِ: وإنَّما نَهَىٰ عن الصَّلاة في عَطَن الإبل لاستِتَارِ النَّاسِ بجُنُوبِ الإبلِ في عَطَنِهَا عندَ البَوْلِ وَالغَائطِ، فرأَىٰ أنَّ عطنَها لذٰلك غيرُ طاهرٍ، كذٰلك فسَّره لي مَنْ أرضى من علمائنا، وليس لأنْ تكونَ أبوالُهَا وَأَبْعَارُها نَجَساً ذٰلك منها، ومن الغَنَمِ طاهرٌ.

---

(١) غريب الحَديث لابن قُتيبة: ١/ ٣٨٨، وتهذيب اللُّغة: ٢/ ١٧٥، والنِّهاية: ٣/ ٢٥٨.

(٢) تهذيب اللُّغة: ٥/ ٢١٦.

[شرح غريب كتاب الكُسُوف][1]

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (العَشير) في حديث مالكٍ

[الَّذي رَوَاهُ] عن زيدِ بنِ أسلمَ، عن عطاءِ بنِ يَسَارٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ في حديث خُسُوْفِ الشَّمْسِ حين قال: «رَأَيْتُ[2] [٥٤] النَّارَ فَلَمْ أرَ كاليومِ مَنْظَراً قَطُّ [أَفْظَعَ]، ورأيتُ أَكثَرَ أَهلِها النِّساءَ، قالُوا: لِمَ يَارَسُوْلَ اللهِ؟ قَالَ: لِكُفْرِهِنَّ، قيل: أَيَكْفُرْنَ بالله؟ قَالَ: وَيَكْفُرْنَ العَشِيْرَ، وَيَكْفُرْنَ الإِحْسَانَ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَىٰ إحدَاهُنَّ الدَّهرَ كُلَّه ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيئاً قَالَتْ: مَارَأَيْتُ مِنْكَ خَيْراً قَطُّ» [١/ ١٨٦ رقم (٢)].

قال عبدُالملك: العَشِيْرُ: الزَّوجُ، كَذَا سَمِعْتُ مُطرِّفاً وابنَ المَاجِشُوْنَ يقولان، وكان ابنُ نافعٍ يَجعله عَشِيْرَ القَبِيْلَةِ، وليسَ بِهِ، إِنَّما هُوَ الزَّوْجُ، سُمِّيَ عَشِيْراً؛ لأَنَّه يُعاشرُها وتُعاشِرُهُ، ومنه قولُ اللهِ عزَّ وجلَّ:[3] ﴿لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ﴾ سمَّاه عَشِيْراً من المُعَاشَرَة، وَكَذٰلكَ سُمِّيتِ امرأَةُ الرَّجُلِ حَلِيْلَةً، وسُمِّيَ الزَّوْجُ حَليلاً[4]؛ سُمِّيا بِذلك لأَنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يُحَالُّ

---

(١) الموطأ رواية يحيىٰ: ١/ ١٨٦، ورواية أبي مُصعب: ١/ ٢٥٣، ورواية محمد بن الحسن: ١٦٥، ورواية سُوَيْدٍ: ٣٢٦، ورواية القعنبي: ٢٦٥، والمُنْتَقَىٰ لأبي الوليد: ١/ ٣٧٩، والتَّعليق على المُوَطَّأ لأبي الوليد الوَقَّشيِّ: ١/ ٢١٧، والقَبَس لابن العَرَبيِّ: ١/ ١٩٦، وتنوير الحوالك: ١/ ٣٧٣، وشرح الزُّرقاني: ١/ ٣٦٩.

(٢) هنا انقطاع في الأصل بقيَّتُهُ في ص١٩.

(٣) سورة الحج: الآية: ١٣.

(٤) في الأصل: «حليلها».

صاحبَه، يعني أنَّهما يحلَّان في منزلٍ واحدٍ، وَكَذٰلكَ مَنْ نَازَلَكَ أو جَاوَرَكَ فهو حَلِيْلُكَ، قال الشَّاعرُ:[1]

وَلَسْتُ بأطْلَسِ الثَّوْبَيْنِ يُصْبِيْ حَلِيْلَتَـهُ إِذَا هَـدَأَ النِّيَـامُ

فهو هَاهُنا لم يُردْ بالحليلةِ امرأَتَهُ؛ لأنَّه لَيْسَ عليه بأسٌ أنْ يُصْبي امرأتَهُ؛ إنَّما أرادَ جَارَتَه[2]؛ لأنَّها تُحَالُّهُ في المَنْزِلِ، وقد تكون الزَّوجة وإنَّما سُمِّيتْ حليلةَ زَوْجِهَا، وسُمِّيَ الزَّوْجُ حَلِيْلَهَا؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يَحُلُّ إزارَ صَاحِبِهِ، ومن كِلاَ المَعْنَيَيْنِ مِن الحِلِّ وَالحُلُوْلِ اشتُقَّ الاسمُ. وَكَذٰلك الخَليلُ؛ إنَّما سُمِّيَ خَليلاً؛ لأنَّه يُخَالُّ صاحبَه، من الخُلَّةِ وهي الصَّداقةُ، تقولُ منه: خاللتُ الرَّجُلَ خِلالاً وَمُخَالَّةً، ومنه قولُ امرىءِ القَيْسِ:[3]

* وَلَسْتُ بِمقْلِّي الخِلاَلِ وَلاَ قَالِ *

يريدُ بالخِلاَلِ: المُخَالَّةَ، ومنه الحَديثُ الذي حدَّثنيه أسدُ بن مُوسَىٰ[4]، عن زُهَيْر بن محمَّدٍ، عن موسى بن وَرْدَان، عن أبي هُريرة: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «إنَّما المَرْءُ على دينِ خَليله فلينْظُر امرؤٌ مَنْ يُخَالُّ» يعني: مَنْ يَتَّخذُ خليلاً، وكذٰلك القَعِيْدُ؛ إنَّما سُمِّيَ قَعيداً من المُقَاعَدَةِ، كَمَا سُمِّيَ الجَلِيْسُ

---

(١) البيت لأوس بن حجر في ديوانه: ١١٥. وهو في غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ٢/ ٢٤٧، وتهذيب اللُّغة للأزهري: ٣/ ٤٤٠، وغيرهما.

(٢) في الأصل: «جارية».

(٣) ديوان امرىء القيس: ٥٣، وصدره:

* صَرَفْتُ الهَوَىٰ عَنْهُنَّ من خَشْيَةِ الرَّدَىٰ *

وينظر: غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ٢/ ٢٤٨.

(٤) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «حدَّثنيه ابنُ مَهْدِي، عن زِهير بن محمَّد، عن موسىٰ بن وردان عن أبي هُريرة...».

جَلِيْساً من المُجَالَسَةِ، وكذلك سُمِّيَ الشَّرِيْبُ شَرِيْباً، والأَكيلُ أكيلاً؛ من المُشاربةِ والمُواكلةِ، كما سُمِّيَ الصَّديقُ صَديقاً؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يُصَدِّقُ صَاحِبَهُ، ومثلُهُ من كلامِ العَرَبِ كثيرٌ.[1]

ـ قيل لعبدالملكِ بن حَبِيبٍ: فما الخُسُوف من الكُسُوف؟

قال: الكُسُوفُ:[2] تَغَيُّرُ الَّلونِ، تقولُ: كَسَفَ لونُ الرَّجُلِ، وهو رَجُلٌ كَاسفُ الَّلوْنِ: إِذَا تَغَيَّرَ وَحَالَ، وَلاَ تَقُلْ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ وهي كاسِفَةٌ، ولا كَسَفَ لَوْنُ الرجُلِ، لا تُوقعُ الفعلَ عَلَيْهِمَا إلاَّ بإثباتِ الألفِ أُكْسِفَتِ الشَّمْسُ، وأُكْسَفَ لونُ الرَّجل، وكلُّ ما كان الفعل له وجازَ فيه أن تقولَ قد فَعَلَ، مثل قَوْلِكَ: قَدْ عَتَقَ العَبْدُ وهو يَعْتَقُ، فإذَا أوقعتَ الفعلَ عليه قلتَ: أُعتِقَ بإثباتِ الألفِ فيه، ولم تَقُلْ عُتِقَ وَأَمثالُهُ في كلامِ العَربِ كثيرٌ.

قَالَ: والخُسُوْفُ[3] غيرُ الكُسُوفِ، إنخِسَافُ الشَّمْسِ في غمرِ لُجَّةِ البَحْرِ

---

(١) في الأصل: «كثيراً».

(٢) العين: ٥/ ٢٩٧، ومختصره: ٢/ ١٧، وجمهرة اللُّغة: ٧٧٤، وتهذيب اللُّغة: ١٠/ ٧٥، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (كَسَفَ).

(٣) العين: ٤/ ٢٠١، ومُختصره: ١/ ٤٣٦، وجمهرة اللُّغة: ٥٩٧، وتهذيب اللُّغة: ٤/ ٣٢٣، والنِّهاية: ٤/ ١٧٤، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (خَسَفَ).
قال في النِّهاية: «تكرر في الحديث ذكر الكُسُوف والخُسُوف للشمس والقمر، فرواه جماعة فيهما بالكاف، ورواه جماعة فيهما بالخاء، ورواه جماعة في الشمس بالكاف، وفي القمر بالخاء، . . . والكثير في اللُّغة ـ وهو اختيار الفرَّاءِ ـ أن يكون الكسوف للشَّمس والخُسُوفُ للقَمَرِ، ويقال: كسفت الشمس وكسفها الله وانكسفت، وخَسَفَ القَمَرُ وخَسَفَهُ الله وانخسف»
وجاء في الاقتضاب في غريب الموطأ لليفرني: «الخُسُوْفُ والكُسُوْفُ سَوَاءٌ يكونان في الشَّمس والقَمرِ جميعاً، ولا وجه لقول مَنْ فرَّق بينهما. وروي ذٰلك عن جماعة من السَّلف =

الذي تجري فيه إذا زالت عن مجرىٰ فلكها وذهب ضِيَاؤُها، وكذلك [١٩] تقولُ في عَين الأعور: قد خَسَفَت عيْنُهُ؛ إذا انْخَسَفَتْ وغَارَت في جَفْنِ العين وذهب نُوْرُهَا وضِيَاؤُها، ولا تقول: خُسِفَتْ إلاَّ بإثبات الألفِ كما فَسَّرتُ لك في كَسَفَتْ.

[شرح غريب كتاب الاستسقاء][١]

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الانْجِيَابِ) في حديثِ مالكٍ الذي رَوَاهُ عن شَرِيْكِ بن عبدالله بن أبي نَمِرٍ، عن أنسِ بنِ مالكٍ: أنَّه

= وأهل اللُّغة منهم عُروة بن الزُّبير قالوا: الخُسُوْفُ في الشَّمس، والكُسُوْفُ في القمر، وقد سوَّىٰ مالكٌ ـ رحمه الله ـ بينهما في هٰذا الباب؛ لأنَّه ذكر في التَّرجمة الكُسُوف وخرَّج الحَديثَ الذي أورده فيه بالخاء، لكنَّ الاشتقاق يوجب أن يكون الخسوف أشدَّ من الكسوف؛ لأن الخُسُوفَ: الغُؤُوْرُ وأصلُ الكُسُوف: التَّغَيُّرُ، وتصريفُ الفعل منهما بالفتح في الماضي والكسرِ في المستقبل، وهما من الأفعال التي إذا نقلت عن فاعلها لم تدخل عليها أداة النَّقل كما تدخل في الأفعال في نحو قولك: دخل وأدخلته، ولٰكنك تقول: كسفت الشمس وكسفها الله، وخسفت الشَّمس وخسفها الله، ولهٰذا جاز في الحديث هُنَا: «لا يَخْسِفان» و«لا يُخْسَفَانِ» بفتح الياء وكسر السين، وبضمّ الياء وفتح السِّين، ولهٰذا قالوا: شمسٌ كاسفةٌ ومكسوفةٌ، وخاسفةٌ ومخسوفةٌ قَالَ جَرِيْرٌ:

والشَّمسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بكاسِفَةٍ [تَبْكِيْ عَلَيْكَ نُجُومَ اللَّيْلِ والقَمَرَا]»

(١) الموطأ رواية يحيىٰ: ١/ ١٩٠، ورواية أبي مُصْعَب: ١/ ٢٣٩، ورواية محمد بن الحَسَن: ١٠٥، ورواية سُوَيْدٍ: ١٦٩، ورواية القعنبيِّ: ٢٦٩، والاستذكار: ٧/ ١٢٥، والمُنْتَقىٰ لأبي الوَلِيد: ١/ ٣٣١، والتَّعليق على المُوَطَّأ للوقَّشيِّ: ١/ ٢٢٧، والقَبَس لابن العَرَبيِّ: ١/ ٣٨٦، وتنوير الحَوَالك: ١/ ١٩٧، وشرح الزُّرقاني: ١/ ٣٨٣، وكشف المغطى: ١٢٧.

قال: «جَاءَ رَجُلٌ إلى رَسُوْلِ اللهِ ﷺ فقال: يارَسُولَ الله هَلَكَتِ المَوَاشِي، وَتَقَطَّعَتِ السُّبُلُ، فَادعُ اللهَ، فَدَعَا رَسُولُ الله [ﷺ] فَمُطِرْنَا مِنَ الجُمُعَةِ إِلَىٰ الجُمُعَةِ، [قَالَ:] فَجَاءَ رَجُلٌ إلى رَسُوْلِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: يَارَسُوْلَ الله تَهَدَّمَتِ البُيُوْتُ، وَانْقَطَعتِ السُّبُل، وَهَلَكَتِ المَوَاشِي، فَقَالَ رسولُ اللهِ [ﷺ]: اللَّهُمَّ ظُهُوْرَ الجِبَالِ وَالآكامِ، وَبُطُوْنَ الأوْدِيَةِ، وَمَنَابِتَ الشَّجَرِ، قال: فَانْجَابَتْ عن المَدِيْنَةِ إنْجِيَابَ الثَّوبِ.» [١/ ١٩١ رقم (٣)].

قال عبدُالملك: يَقُولُ: فتكشَّفتْ عن المَدينة وتَجلَّتْ، ومنه قولُ الشَّاعِرِ:[١]

* . . . وانْجَابَ عنها غِمَارُها *

يعني السَّحاب. قالَ: وأمَّا الآكَامُ فَهِيَ الكُدَىٰ، واحدُها أكَمَةٌ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الأنواءِ) في حديث مالكٍ

الذي رَواه عن صَالح بن كَيْسَان، عن عُبَيْدالله بنِ عبدِالله [بنِ عُتبة بنِ مَسْعُودٍ]، عن زَيْدِ بنِ خَالِدٍ الجُهَنِيِّ قال: «مُطِرْنا بالحُدَيبية على إثرِ سَمَاءٍ كَانَتْ من اللَّيْلِ، فلمَّا انْصَرَفَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ من صَلاة الصُّبْحِ قَالَ: أَتَدْرُوْنَ ماذا قال رَبُّكم؟ قَالُوا: اللهُ وَرَسُوْلُهُ أعلمُ. قالَ: قالَ: أصبحَ من عبادِي مُؤْمِنٌ بي وكافرٌ بي، فأَمَّا مَنْ قالَ: مُطرنا بنوءِ كَذَا وَكَذَا فذٰلك كافرٌ بي مُؤْمِنٌ بالكَوْكَبِ، وأمَّا منْ قَالَ: مُطِرْنَا بِرَحْمَةِ اللهِ فذٰلك مُؤْمِنٌ بي كافرٌ بالكَوْكَبِ» [١/ ١٩٢ رقم (٤)].

قال عبدُالملك: أمَّا قولُهُ: «مطرنا بنوءِ كَذَا وكَذَا» فيعني بنوءٍ: نَجْمَ كَذَا

(١) لم أجده في مصادري.

وكَذَا؛ وذٰلك أنَّها ثمانيةٌ وعشرونَ نَجْماً، وهي منازلُ القَمَرِ، معروفَةُ الطَّبائع في الأزمنة الأربعة من السَّنة كُلِّها؛ الصَّيفِ، والخَريفِ، والشِّتاءِ، والرَّبيع يَسقُط منها في كلِّ ثلاثَ عْشَرَةَ ليلةٍ نَجْمٌ في المغربِ من طلوع الفَجر، ويَطلُع آخرُ يُقابلُهُ في المشرقِ من سَاعَتِهِ، وكلاهما معلومٌ مُسمىً، وانقضاءُ هٰذه الثمانيةِ والعشرين كُلِّها مَعَ انقضاءِ السَّنةِ، ثم يرجعُ الأمرُ إلى النَّجمِ الأولِ مع استئنافِ السَّنةِ المُقْبِلَةِ، فكانتِ العَرَبُ في الجاهليَّة إذا سَقَطَ منها نجمٌ وطَلَعَ آخرُ قَالُوا: لا [٢١] يُؤمَنُ أن يكونَ عندَ ذٰلك مَطَرٌ وَرِيَاحٌ فَيَنْسِبُوْنَ كُلَّ مَطَرٍ يكونُ عندَ ذٰلك إلى ذلك النَّجمِ الذي يَسْقُطُ حينئذٍ، فيقولُون: مُطرنَا بنوءِ الثُّريا، بنوءِ الدَّبران، بنوء السِّماك وَمَا أشبه هَـٰذا من النُّجوم، فَهَـٰذا قوله: «مُطرنا بنوء كذا وكَذا».

وَقَدْ ذَكَرَتِ العَرَبُ الأنواءَ في أَشْعارِهَا فأكثَرَت[1] حتَّى جاءَ فيه النَّهي عن النَّبيِّ ﷺ ومضىٰ على ذٰلك مِنَ النَّاسِ مَنْ لا حَظَّ له في الإسلامِ، ومَنْ غَلَبَ عليه أمرُ الجَاهِلِيَّةِ.

قد حدَّثني إسماعيلُ بنُ أبي أُوَيْسٍ، عن سُليمان بن بلالٍ، عن العَلاَءِ بنِ عبدالرَّحمـٰن، عن أبيه، عن أبي هُرَيْرَةَ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «ثلاثٌ من أَعْمَالِ الجَاهليَّة لا يتركُهَا الناسُ أبداً؛ الطَّعْنُ في النَّسبِ، والنِّياحةُ على الميِّتِ، والاستِمْطَارُ بالنُّجومِ».

وحدَّثني ابنُ أَبِي أُوَيْسٍ[2]، عن سُليمان بنِ بلالٍ، عن عمرِو بنِ دينارٍ،

---

(١) يُلاحظ أنَّ المؤلِّفَ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ أطال في حديثه عن النُّجوم هنا؛ لأنه قد خَصَّ هـٰذا الموضوع بمؤلفٍ اسمه: «معرفة النُّجوم» تراجع المقدمة.

(٢) هنا لا ندري هل هو عبدالعزيز بن أبي أويس، أو إسماعيل بن أبي أويس؟ لـٰكن المرجَّح أن =

عن ابن عبَّاسٍ في قوله تعَالىٰ:[1] ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ قال: هو الاستِمْطَارُ بالأنواءِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (عين غُدَيْقَةٍ) في حديث مالكٍ

الذي رواه عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ قَالَ: إِذَا أَنْشَأَتْ بَحْرِيَّةٌ ثم تَشَآءَمَتْ فتِلك عَيْنٌ غُدَيْقَةٌ» [١/ ١٩٢ رقم (٥)].

قال عبدُالملكِ: إذا أنشأت سحابةٌ من ناحيةِ البَحرِ من المدينةِ ـ وناحيةُ البَحْرِ منها الغَرْبُ ـ فإنَّما أرادَ ابتداءَ السَّحابةِ من ناحيةِ الغَربِ، ثم تشآءمت ـ والشَّآمُ من المَدِيْنَةِ من ناحية الجَوْفِ ـ يقولُ: ثم مالَتْ من الغَربِ إلى الجَوْفِ فتلكَ عينٌ غُدَيْقَةٌ، يَقُوْلُ: فتلكَ السَّحابةُ يكونُ منها مَطَرٌ غَزِيرٌ [و]الغَدَقُ: الغَزِيْرُ[2] من الماءِ ومن المَطَرِ، وإنَّما صَغَّرَهَا على جهةِ المَدْحِ

= يكون إسماعيل؛ لأنَّه صاحبُ الإسنادِ السَّابقِ كَمَا تَرَىٰ.

(١) سورة الواقعة: الآية: ٨٢.
ويراجع: المُحرَّر الوجيز: ١٤/ ٢٧٢، وزادالمسير: ٨/ ١٥٣، وتفسير القرطبي: ١٧/ ٢٢٨.

(٢) في الأصل: «والغرير» ويراجع: النِّهاية: ٣/ ٣٤٥، والفائق: ٣/ ٥٦، ٤٢٩.
قال الحافظ أبوعمر بن عبدالبرّ في التَّمهيد: ٢٤/ ٣٧٨ «الغَدَقُ: الغزيرُ، وغُدَيْقَةٌ تصغير غدقةٍ، وسُمِّي الرجل الغيداق؛ لكثرة سخائه، ومن هـٰذا قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا﴾ [سورة الجنّ] أي: غزيراً كثيراً، قال كُثيِّر: [ديوانه: ١٥٢].

[لتَرْوَىٰ به سُعْدَىٰ ويَرْوَىٰ محلُّها] وتُغْـدِقُ أَعْـدَادٌ بـه وَمَشَـارِبُ

يقول: يكثر المطرُ عليه. وأعدادُ: جمعُ عِدٍّ، وهو الماءُ الغَزِيْرُ، ومنه الحديث في الماء العِدِّ وقال عُمَرُ بنُ أبي ربيعة:

إِذَا مَا زَيْنَبُ ذُكِرَتْ سَكَبْتُ الدَّمْعَ مُتَّسِقَا

=

لَهَا، كَمَا تَقُوْلُ: بُنَيُّ أُمِّكَ، وأُخَيُّكَ(١) وَمَا أَشْبَهَ ذٰلك.

[شرحُ غريب كتاب القبلة](٢)

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الكَرَابِيْسِ) في حديث مالكٍ

= وفي كتاب«الاقتضاب في غريب الموطأ»لليَفْرُنِيِّ - رحمه الله تعالىٰ -: «غُدَيْقَةٌ: تصغير غَدَقَةٍ، فالغَدَقَةُ: الكثيرةُ الماءِ، قال تَعالىٰ: ﴿مَّآءً غَدَقًا﴾. وقال سُحنون في كتاب «التَّفسير» لابنه: معنىٰ ذٰلك أنَّها بمنزلة ما يفور من العين. وقال ابنُ الأنباريِّ: الغَدَقُ: المَطَرُ الكثيرُ القَطرِ. قديكون التَّصغير أريد به التَّعظيم ،كما قال عمر في ابن مسعود: «كُنَيِّفٌ مُلِىءَ علماً». . . وقال غيره: «غَدِيْقَةٌ» مفتوحة العين مكسورة الدَّالِ علىٰ مثال طريقة، قال: والفقهاء يروونه: «غُدَيْقَةٌ» بضمّ الغَين وفتح الدَّال علىٰ لفظ التَّصغير، ولا يعرف ذلك اللُّغويون. قال الشيخُ - وفقه الله تعالىٰ - وقال الباجيُّ - فيما أخبرنا به أستاذي أبوعلي بن غزلون عنه - أهلُ بلدنا يروونه: «غُدَيْقَةٌ» علىٰ التَّصغير، وقد حدَّثنا أبوعبدالله الصُّوْرِيُّ الحافظُ وضبطه لي «غَدِيْقَةٌ»بالفتح، وقال: هٰكذا حدَّثني به عبدالغني، عن حمزة الكنانيِّ».
يقول الفقيرُ إلى الله تعالى عبدالرحمٰن بن سليمان العثيمين - عفا الله عنه -: نَصُّ اليَفْرُنِيِّ عن الاستذكار: ٦/ ١٦٤، والمنتقى: ١/ ٣٥٥. وبيتا عمر بن أبي ربيعة لم يردا في ديوانه، ويغلبُ علىٰ الظَّنِّ أنَّهما من شوارد القصيدة التي مطلعها في الديوان: ٤٤١

أَلاَ يَا بَكْرُ قَدْ طَرَقَا خَيَالٌ هَيَّجَ الرُّفَقَا

وهما في «الأغاني».

(١) في الأصل: «وأُختك».

(٢) الموطَّأ رواية يحيىٰ: ١/ ١٩٣، ورواية أبي مُصعب: ١/ ١٩٧، ورواية محمد بن الحسن: ١٠١، ورواية سُوَيْد: ١٤٥، ورواية القعنبيِّ: ٢٨٤، والاستذكار: ٦/ ١٩٦، والتَّعليق على المُوَطَّأ: ١/ ١٣٣، والمُنْتَقَىٰ لأبي الوليد: ١/ ٣٣٥، والقَبَس: ١/ ٣٨٩، وتَنوير الحَوَالك: ١/ ١٩٩، وشرح الزُّرقاني: ١/ ٣٩٠، وكشف المُغَطَّىٰ: ١٢٩.

الذي رَوَاهُ عن إسحـٰقَ بنِ عبدالله بن أبي طلحة، عن رافع بن إسحـٰقَ[1]، أنَّه سَمِعَ أباأيُّوب الأنصاريَّ صاحبَ رَسُولِ الله ﷺ، وهو بمصرَ يقولُ: «والله ما أدري كيفَ أَصْنَعُ بهذه الكَرَابِيْسِ؟ وقد قال رَسُولُ الله ﷺ: إذا ذَهَبَ أحدُكم [إلى] الغائطِ أو البَولِ فلا يَستقبلِ القبلةَ ولا يَسْتَدْبِرْهَا؟» [١/ ٩٢ رقم (٤)].

قال عبدُالملكِ: الكَرَابِيْسُ: هي المَرَاحِيْضُ، واحدُها كِرْبَاسٌ.[2]

قيل لعبدِالملكِ: وهل يُكْرَهُ [٢١] استقبالُ القبلةِ واستدبارُها بالمراحيضِ؟ وما تفسيرُ النَّهي الذىٰ نَهَىٰ عنه رَسُوْلُ الله ﷺ عن ذٰلك؟

قال عبدُالملكِ: قد رَوَىٰ مالكٌ، عن ابن عُمر أنَّه قال: «إنَّ ناساً يَقُولُونَ إذا قعدتَ على حاجتك فلا تَسْتَقْبلِ القبلةَ ولا بيتَ المَقْدِسِ، وقد ارتَقَيْتُ على ظَهرِ بيتٍ لنا فرأيتُ رَسُوْلَ الله ﷺ على لَبِنَتَيْنِ[3] مُستقبلَ بيتِ المَقْدِسِ لحَاجَتِهِ».

قال عبدُالملك: وإنَّما تفسيرُ النَّهيِ عن ذٰلك الَّذي رَوَاهُ أبوأيُّوبَ في الصَّحراءِ، وتفسيرُ جَوَازِ ذٰلك الذي رواه ابن عُمر في الكُنُفِ المَبنيَّةِ، وأصلُ ما نُهِيَ عنه في الصَّحَارَىٰ وفي غَيْرِ الكُنُفِ؛ من أجلِ أنَّ للهِ مَلاَئِكَةً سَيَّاحين، فضلاً عن الحَفَظَةِ، يُصَلُّون للهِ في الأرضِ فَنَهَىٰ عن استقبالِ القِبْلَةِ واستِدْبَارِهَا بالبَوْلِ والتَّغَوُّطِ من أَجْلِ صَلاَتِهِم. والكُنُفُ بُيُوتٌ بُنِيَتْ للنَتَنِ لَيْسَتْ مُصَلًّى لأَحَدٍ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

---

(١) بعده في «المُوَطَّأ»: «مَوْلًى لآل الشِّفَاءِ، وَكَانَ يُقَالُ له: مَوْلَىٰ أَبي طَلْحَةَ».

(٢) قال الحافظ أبوعمر بن عبدالبرِّ في التَّمهيد: ١/ ٣١٢ «وأمَّا قوله في الحديث: كيف أصنع بهـٰذه الكرابيس؟ فهي المراحيض، واحدها كرباس مثل سربال وسرابيل، وقد قيل: إن الكرابيس مراحيض الغُرف، وأمَّا مراحيض البيوت فإنَّه يقال لها: الكُنُفُ».

(٣) مفردها: لَبِنَةٌ وجمعها: لَبِنٌ.

[الذي رواه] عن زيد بن رباحٍ [وَعُبَيْدِاللهِ بن أبي عبدِاللهِ][1]، عن أبي عبدِالله[2] الأغرِّ، عن أبي هُرَيْرَةَ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «صَلاةٌ في مَسجدي هَـٰذا خيرٌ من ألفِ صَلَاةٍ فِيْمَا سِوَاهُ إلاَّ المَسْجدَ الحَرَامَ» [١/ ١٩٦ رقم (٩)].

قال عبدُالملك: كان مالكٌ يَقُولُ: تفسيرُهُ أنَّه يُفْضُلُ المَسجدَ الحرامَ دُوْنَ فَضْلِهِ على غَيْرِهِ من المساجد، وذٰلك أنَّ مالكاً وغَيرَهُ من أهلِ المدينةِ يفضِّلُون الصَّلاةَ في مسجدِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ عَلَىٰ الصَّلَاةِ في المَسجدِ الحَرامِ، وأهلُ مكَّةَ يفضِّلُونَ الصَّلاة في المَسجد الحَرَامِ عَلَىٰ الصَّلاةِ في مَسجِدِ رَسُوْلِ الله ﷺ.

قال عبدُالملك: وليس الأمرُ في ذٰلك عندي عَلَىٰ مَا قَالَ مالكٌ وأهلُ المَدِينةِ، بل الصَّلَاةُ في المَسجدِ الحَرَامِ أفضلُ من الصَّلاةِ في مَسْجدِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ بمائة صَلَاةٍ، وفي غَيْرِهِ من المَسَاجِدِ بمائةِ أَلْفِ صَلاةٍ، والصَّلاةُ في مسجدِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ أفضلُ من الصَّلاةِ فيما سِوَاهُ[3] من المَساجِدِ بألفِ صَلَاةٍ، والصَّلاةُ في بيتِ المَقْدس أفضلُ من الصَّلاةِ فيما سِوَاهُ من المساجدِ بخمسمائة صَلاةٍ، والصَّلاةُ في المَسجدِ الجامعِ من مَسَاجِدِ الأَمْصَارِ أفضلُ من الصَّلاة فيما سِوَاهُ من مساجدِ الحَاراتِ وَالعَشَائِرِ بخمسٍ وَسَبعين صَلَاةٍ، والصَّلاةُ في مَسجدٍ من مَسَاجدِ الحَارَاتِ وَالعَشَائرِ أفضلُ من صَلَاةِ الرَّجُلِ في بَيْتِهِ بخمس وعشرين صَلَاة، بهـٰذا جاءت الآثارُ، وأنَّ في حَدِيْثِ مالكٍ الأولِ الذي ابتدأنا بشَرْحِهِ مَا يَدُلُّ على فَضْلِ المَسْجِدِ الحَرَامِ عَلَىٰ مَسْجِدِ رَسُولِ اللهِ [٢٢] ﷺ

---

(١) عن «المُوَطَّأ» رواية يحيىٰ.

(٢) في «الموطأ»: «سلمان الأغرّ» وفي طبعة الدكتور بشَّار من «المُوَطَّأ»: ١/ ٢٧٢ قال: «ولفظة «سلمان» وإن كانت صحيحةً لـٰكنَّها لم ترد في شيء من النُّسخ ولا في التَّمهيد..».

(٣) في الأصل: «سواها».

حينَ قال: «صلاةٌ في مَسْجديْ هـٰذا خيرٌ من ألفِ صَلاَةٍ فيما سِوَاهُ إلاَّ المَسْجدَ الحَرَامَ» فقد أبان أنَّ المَسْجِدَ الحَرَامَ ـ حين استثناهُ ـ لا فضلَ لمَسْجدِهِ عليه.

وحدَّثني أصبغُ بنُ الفَرَجِ، عن ابن وَهْبٍ، أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «صَلاةٌ في المَسْجِدِ الحَرَامِ خَيْرٌ من مائةِ ألفِ صَلاَةٍ فيما سِوَاهُ من المَسَاجِدِ».

[شرحُ غريبِ كتابِ القُرآن][1]

[من مُوَطَّأ مالكِ بنِ أَنَسٍ رحمه الله]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن ابنِ شِهَابٍ، عن عُروةَ بنِ الزُّبيرِ، عن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ: أنَّه سَمِعَ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ يقولُ: «أُنْزِلَ القُرآن على سَبْعَةِ أحْرُفٍ فَاقْرَؤُاْ ما تيسَّرَ منه[2]» [١/ ٢٠١ رقم (٥)].

قال عبدُالملكِ: معنى قَوْلِهِ: «على سَبْعَةِ أحْرُفٍ»[3] علىٰ سَبْعَةِ أَوْجُهٍ في اللَّفْظِ وَمَعْنَاهَا واحدٌ، مثل أن يكونَ الحَرفُ ينصرفُ في لَفْظِهِ على سَبْعَةِ أوجهٍ ومعناها واحدٌ مثل قولِكَ للرَّجُلِ: قِيلَ ويُقَالُ، وهَلُمَّ وجِىءْ، واتِ، وإلينا، وهَـٰهُنا، فاللَّفظُ في هـٰذا كلِّه مُختلفٌ، وَمَعناهُ وَاحِدٌ، وما أَشْبَهَ هَـٰذَا من الكَلاَمِ فَهُوَ مِثْلُهُ.

---

(١) الموطَّأ رواية يحيىٰ: ١/١٩٩، والاستذكار: ٨ /٩، والتَّعليْق على الموطأ لأبي الوليد الوقَّشيِّ: ٢/ ٢٣٧، والمُنْتَقَىٰ لأبي الوَليد: ١/ ٣٤٣، والقَبَس: ١/ ٣٩٧، وتَنوير الحَوَالك: ١/ ٢٠٣، شرح الزُّرقاني: ٢/ ٧، وكشف المُغَطَّىٰ: ١٣٢.

(٢) في الأصل: «منه ما تَيَسَّر».

(٣) لشيخ الإسلام الإمام القُدوة العلاَّمة تقي الدِّين ابن تَيْمِيَّةَ ـ رحمه الله ـ رسالة في تفسير هـٰذا الحديث وشرح معناه منشورة مفردة، وهي موجودة في كتابه الشامل (الفتاوىٰ)،ولدي نسخة خطيَّة منها بخطه رحمه الله.

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (الإِبلِ المُعَقَّلَةِ) في حديث مالكٍ

الذي رواه عن نافع، عن ابنِ عُمر: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «إِنَّما مَثَلُ القُرآن كَمَثَلِ الإِبلِ المُعَقَّلةِ إِنْ عَاهَدَ عَلَيْهَا صَاحِبُها أَمْسَكَهَا، وَإِنْ أَطْلَقَهَا ذَهَبَتْ» [١/ ٢٠٢ رقم (٦)].

قال عبدُالملكِ: أَمَّا قَوْلُهُ: «كَمَثَلِ الإِبلِ المُعَقَّلةِ» فيَعني الإبل المَعقُولةَ بعُقُلِهَا كالدَّوابِّ المقيَّدةِ بقُيُودِهَا. وأمَّا قَوْلُهُ: «إنْ عَاهَدَ عَلَيها» فيعني: إِنْ تَعَاهَدَهَا. فمعنى الحَديثِ: مَن تَعَاهَدَ قراءةَ القُرآن وَتَرَدَّدَ به، ولم يُعْرِضْ عنه حِفظَهُ، كَمَا أنَّ من تَعَاهدَ حِفْظَ إِبلِهِ المُعَقَّلة أَمْسَكَهَا عَلَىٰ نَفْسِهِ، ومَنْ أغفَلَ قِرَاءَةَ القُرآن وَأَعْرَضَ عنه نسيَهُ وَتَفَلَّتَ منه حِفْظُهُ، كَمَا أَنَّه إن غَفَلَ عن هـٰذه الإِبلِ المُعَقَّلَةِ ولم يَتَعَاهَدْهَا قَطَعَتْ عُقُلَها فذهبتْ عنه، فإنَّما هو مثلٌ ضَرَبَهُ في تَعاهُدِ القرآن.

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (الصَّلْصَلَة) و(الفَصْمِ) [٢٣] في حَديثِ مالكٍ

الذي رواه عن هشام بن عُروة، عن أبيه، عن عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبيِّ [ﷺ] «أنَّ الحَارِثَ بنَ هِشَامٍ سَأَلَ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ: كيفَ يَأْتيكَ الوَحْيُ؟ فقال له رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ]: أحيَاناً يأتيني في مِثْلِ صَلْصَلَةِ الجَرَسِ، وهو أشدُّهُ عَلَيَّ، فَيَفْصِمُ عَنِّي وقد وَعَيْتُ مَا قَالَ، وَأَحْيَاناً يَتَمَثَّلُ لي المَلَكُ رَجُلاً فيُكلِّمُنِي فأَعِيْ ما يَقولُ، قالتْ عَائِشَةُ: وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ يَنزِلُ عليه في اليَومِ الشَّدِيْدِ البَرْدِ فَيُفْصَمُ عنه، وإنَّ جَبِيْنَهُ لَيَتَفَصَّدُ عَرَقاً» [١/ ٢٠٢ رقم (٧)].

قال عبدُالملكِ: أمَّا قوله: «في مِثْلِ صَلْصَلَةِ الجَرَسِ» فيعني في مثلِ

ضَرْبِ الجَرَسِ. وأمَّا قَوْلُهُ: «فيُفْصَمُ عَنِّي»[1] فيَعني: فَيَتَجَلَّىٰ عَنِّي. وأمَّا قوله: «فَيَتَفَصَّدُ عَرَقاً» فيعني: فيسيلُ عرقاً.

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الدِّماء) في حديث مالكٍ الذي رواه عن هشام بن عُروةَ، عن أبيه: «حينَ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يقولُ للرَّجلِ المُشركِ وهو يدعوه إلى الإسلامِ: هَلْ تَرَىٰ بِمَا أَقُوْلُ بَأْساً؟ فيقولُ: لا وَالدِّماءِ» [١/ ٢٠٣ رقم (٨)][2].

قال عبدُالملكِ: منهم مَنْ يرويه: «لا والدِّماءِ» بكسرِ الدَّالِ على معنى جِمَاعِ الدَّمِ. ومنهم مَنْ يقولُ: «لا والدُّمَىٰ» برفعِ الدَّالِ على معنى جِمَاعِ الدُّمْيَةِ وهي التِّمثالُ، وإنَّما كان مُشْرِكاً فَكَانَ يَحلِفُ بأَيْمَانِ أَهْلِ الشِّرْكِ.

---

(١) في تَعْلِيْقِ أبي الوَليد الوَقَّشِيِّ: «فينفصم عنِّي» أي: يَزُولُ، فَصَمْتُ الشَّيءَ عنِّي وقَصَمْتُهُ بالفاء والقاف، وانْفَصَمَ وانْقَصَمَ: إذا انكسرَ، وقيل: بالفاء: إذا انصدع ولم يَبِنْ، وبالقاف إذا بانَ بعضُه عن بعضٍ». وفي «الاقتضاب» في غريب الموطَّأ لأبي عبدالله اليَفْرُنِيِّ: «فينفصمُ عَنِّي» أي: يَزُولُ وينفرجُ، وكلُّ عقدةٍ حللتها فقد فَصَمْتها قال الله تعالىٰ: ﴿فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا﴾ [سورة البقرة: الآية: ٢٥٦] وانفصام العروة: أن تَنْفَكَّ عن موضعها، وأصلُ الفصم عند العرب: أن ينفَكَّ الخلخالُ ولا يبين كسره فإذا كسرته فقد قَصَمْتَهُ بالقاف، قال ذو الرُّمة [ديوانه: ٣٩١]:

كـأنَّهـا دُمْلـجٌ مِـنْ فِضَّـةٍ نَبَـهٌ ... في مَلْعَبٍ مِنْ عَذَارَىٰ الحيِّ مَفْصُومُ

هـٰذا قولُ بعضِ اللُّغويين. وقال بَعضُهُم: انفصمَ الشَّيءُ وانقصمَ ـ بالفَاءِ والقَافِ ـ: إذا انكسرَ، وقد فَصَمْتُهُ وقَصَمْتُهُ». ويُراجع: العين: ٧/ ١٣٨، ومختصره: ٢/ ١٨٧، وجمهرة اللُّغة: ٨٩٢، وتهذيب اللُّغة: ١٢/ ٢١٣، وأساس البَلاغة: ٣٤٢، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (فَصَمَ). وكذٰلك يراجع: العَين: ٥/ ٧٠، ومُختصره: ٥٤٥، والجمهرة: ٨٩٥، وتهذيب اللغة: ٨/ ٣٨٥، وأساسَ البَلاغة: ٣٦٩، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (قَصَمَ).

(٢) هـٰذا اختصار للحديثِ الواردِ في «المُوطَّأ» وليس بلفظه.

قال عبدُالملكِ: وروايتي: «لا والدِّماءِ» بكسرِ الدَّالِ، يعني دِمَاء الذَّبائحِ والبُدْنِ التي كانُوا يَذْبَحُونَها ويَنْحَرُونَها في جَاهليَّـتهم للهِ ولأوثَانِهِمْ.

ـ وسألنا عبدَالمَلكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ (الرَّمِيَّـةِ) في حديثِ مالكٍ الذي رَواه عن يَحيىٰ بن سَعِيْدٍ، عن مُحَمَّدِ بنِ إبراهيم بن الحَارثِ التَّيْمِيِّ، عن أبي سَلَمَةَ بن عبدالرَّحمـٰن، عن أبي سَعيدٍ الخُدْريِّ[1]، أنَّه قال: سَمعتُ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ يَقُوْلُ: «يخرجُ فيكم قومٌ تحقِرُون صَلاَتَكُمْ مَعَ صَلاَتِهِمْ، وَصِيَامَـكُمْ مَعَ صِيَامِهِمْ، وَأَعْمَالَكُمْ مَعَ أَعْمَالِهِمْ، يَقْرَؤُوْنَ القُرآنَ لا يُجاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ من الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، تنظرُ في النَّصْلِ فلا ترَىٰ شَيْئاً، وتَنظرُ في القِدْح فلا تَرَىٰ شَيْئاً، وتنظرُ في الرِّيشِ فلا تَرَىٰ شَيْئاً، وَتَتَمَارَىٰ في الفُوْقِ» [١/ ٢٠٤ رقم (١٠)].

قال عبدُالملكِ: الرَّمِيَّةُ: هي الطَّرِيْدَةُ التي يَرميها الصَّائدُ بسَهْمٍ، وهي كقولِكَ: مَرْمِيَّةٌ. وَقَوْلُهُ: «تَنْظُرُ في كَذَا وَتَنْظُرُ في كَذَا فلا تَرَىٰ[2] [٢٤] شيئاً» يعني: أنَّه أَنْفَذَهَا سَهْمُهُ حتَّى خَرَجَ ونَدَرَ فلم يَعْلَقْ به من دمها شيءٌ من سرعتِهِ، فكذٰلِكَ الخَوَارِجُ وَأَهْلُ الأَهْوَاءِ المُخَالِفَةِ للسُّنَّةِ، وَلِمَا عليه جَمَاعَةُ هَـٰذه الأُمَّة يمرُقُونَ من الدِّينِ مُرُوْقَ ذٰلك السَّهمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ، يعني دُخُوْلُهُم في الإسلام ثُمَّ خُرُوْجُهُمْ منه بالرَّأي السَّوْءِ الذي خَرَجُوا إليه، لم يَتَمَسَّكُوا من الإسلام بشيءٍ.

وقد حدَّثني أسدُ بنُ مُوْسَىٰ، عن حمَّاد بن سَلمة، عن مُحمَّد بنِ عَمرو، عن أبي سَلَمَةَ بنِ عبدالرَّحمـٰن، عن أبي سَعيدٍ الخُدْريِّ أنَّه قال: «سمعتُ

---

(١) في «المُوَطَّأ»: «عن أبي سَعِيْدٍ، قال: . . .».

(٢) بقيَّته في ص٢٧ من الأصل.

رَسُوْلَ اللهِ ﷺ ذَكَرَ قَوْماً يَتَفَقَّهُوْنَ في الدِّين يَحْقِرُ أحدُكُم صَلاتَهُ عندَ صَلاَتِهِ، وصيامَه عند صيامه، يَمْرقُون من الدِّين كما يَمْرُقُ السَّهمُ من الرَّمِيَّة، فَأَخذَ الرَّامي سَهْمَهُ فَنَظَرَ في نَصْلِهِ فلم يَرَ شَيْئاً، ثم نَظَر في الرِّصافِ فلم يَرَ شيئاً، ثم نَظَرَ في القُذَذِ فلم يَرَ شَيْئاً، ثُمَّ نَظَرَ في الفُوقِ فلم يَرَ شَيْئاً، ثم نَظَرَ فتَمَارَىٰ أَيَرىٰ شَيْئاً أم لا؟».

قَالَ عبدُالملكِ: والرِّصَافُ:[1] العِقَبُ الذي فَوْقَ الرُّعْظِ، وَالرُّعظُ:[2] مَدْخَلُ النَّصْلِ في السَّهْمِ. وواحدةُ الرِّصَافِ: رِصْفَةٌ. وَالقُذَذُ:[3] ريشُ السَّهمِ واحدُها: قُذَّةٌ، ومنه قَوْلُ رَسُولِ الله ﷺ: «هذه الأُمةُ أشبَهُ الأُمَمَ ببني إسرائيل يَتَّبِعُوْنَ آثارَهم حَذْوَ القُذَّةِ بالقُذَّةِ» يعني: كَمَا تُقَذَّذُ كلُّ واحدةٍ منهنَّ على صَاحِبَتِهَا.

قالَ عبدُالملكِ: وقد حدَّثني أسدُ بنُ موسىٰ، عن قَيْسِ بنِ الرَّبيعِ، عن عبدِالرَّحمـٰن بن أبي نُعيمٍ، عن أبي سعيْدٍ الخُدْرِيِّ، قال: «بعثَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ

(١) غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ٢/٢٦٦، وغريب المُصنَّف: ١/٣٠٠، جمهرة اللُّغة: ٤٧٩، وتهذيب اللُّغة: ١/١٦٤،. والتَّمهيد: ٢٣/٣٢٧، وغريب الحديث لابن الجَوزي: ١/٣٩٦، والنِّهاية: ٢/٢٣٤، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (رصف).

(٢) غريب الحديث لأبي عبيد: ٢/٢٦٦، وغريب المصنَّف: ١/٣٠٠، وجمهرة اللُّغة: ٧٦٢، وتهذيب اللُّغة: ٢/٢٩٧، والتَّمهيد: ٢٣/٣٢٧، والنِّهاية: ٢/٢٣٤، والصّحاح واللِّسان والتَّاج: (رعظ).

(٣) غريب الحديث لأبي عُبيد: ٢/٢٦٢، وغريب المصنف: ١/٣٠١، والنَّبات لأبي حنيفة: ٣٥١، وجمهرة اللُّغة: ١١٨، ٧٠٠، وتهذيب اللُّغة: ٨/٢٨٧، والتمهيد: ٢٣/٣٢٧، وغريب الحديث لابن الجوزي: ١/٢٢٦، والفائق: ٣/٣٥٢، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (قذذ).

عليًّا إلى اليَمَنِ فَبَعَثَ عليٌّ إلَيه بذَهَبٍ، فَقَسَمَهَا رَسُوْلُ الله [ﷺ] يومئذٍ بين أربعة نَفَرٍ مِنَ العَرَبِ ليستَألفَهُم وَعَشَائِرَهُم إلى الإسْلَامِ؛ عَلْقَمَةَ بنِ عُلاثة القَيْسِيِّ ثُمَّ الكِلَابيِّ،[1] وعُيَيْنَة [بنِ حُصْنِ بنِ حُذَيْفَةَ] بنِ بَدْرٍ القَيْسِيِّ[2] ثُم الفَزَارِيِّ، وَالأَقرَعِ بنِ حابسٍ التَّمِيْمِيِّ[3]، وَزَيْدِ الخَيْلِ الطَّائِيِّ[4]، فَغَضِبَتْ

---

(١) هو علقمة بن عُلاثة بن عوف بن الأحوص بن جعفر بن كلاب، وهو كما ذكر المؤلِّف كلابيٌّ عَامريٌّ، قَيسيٌّ، مُضريٌّ. كان سيِّدَ قومِهِ في الجاهليَّةِ، حليماً عاقلاً، لكنَّه لم يكن كريماً. تراجع أخباره في الاستيعاب: ٣/ ١٩٥، والثِّقات: ٣/ ٣١٥، والإصابة: ٤/ ٥٥٣.

(٢) عُيينة بن حصن هـٰذا يكنىٰ أبامالك، أسلم قبل الفتح، وقيل: بعده، وكان من سادات قومه في الجاهلية، مطاعاً فيهم، وفد علىٰ النَّبي ﷺ وكان فيه جفاء الأعراب فوصفه النبي ﷺ بـ«الأحمق المُطاع» وكان من المؤلَّفة قُلُوبهم، تزوَّج عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ ابنته. تراجع أخباره في الاستيعاب: ٣/ ٣١٦، والثِّقات: ٣/ ٣١٢، والإصابة: ٤/ ٧٦٧.

(٣) الأقرع لقبُهُ، واسمُهُ فِراسُ بنُ حابس بن عِقَالٍ المُجاشعيُّ الدَّارميُّ، التَّميميُّ، من سادات العَرَب، وكبراء بني تميم في الجاهلية، وكان حكماً من حكام العرب، وحكيماً من حكمائها، قدم علىٰ النَّبيِّ ﷺ في وفد بني تميم وأسلموا، وشهدَ حُنيناً وفتح مكة، وشارك في الفُتُوح واستشهد سنة ٣١ ـ رحمه الله ورضي عنه ـ. لُقِّبَ الأقرعَ لقرعٍ كان في رأسه، وهو انحسارُ الشَّعرِ، وقيل غير ذٰلك. تُراجع أخباره في الاشتقاق: ٣٣٦، وأسد الغابة: ١/ ١٢٨، والإصابة: ١/ ١٠١. ولقبه في: كشف النُّقاب: ١/ ٩٤، وذات النُّقاب: ١٩، ونزهة الألباب: ١/ ٩٥.

(٤) زيدُ بن مُهلهل الطَّائي. شاعرٌ، فارسٌ، شجاعٌ، جاهليٌّ، أدرك الإسلام، ووفد علىٰ النبيِّ ﷺ في وفد طَيِّىءٍ سنة ٩ من الهجرة، فلقَّبه رسول الله ﷺ زيد الخير، وأثنىٰ عليه، وأقطعه، وهو موصوفٌ بجمال جسمه وكماله، وطول قامته. له شعر جيِّدٌ جمعه الدكتور نوري حمودي القيسيُّ وطبع ببغداد سنة ١٩٦٧م. أخباره في: الاستيعاب: ٢/ ١٢٧، والأغاني: ١٦/ ٤٦ (ساسي) والإصابة: ٢/ ٦٢٢، ومقدمة شعره.

قريشُ والأنصارُ فقالوا: يُغني صَنَاديد العَرَبِ ويَدَعُنا؟! فَأَتَاهُ رَجُلٌ من بَني تَمِيْمٍ[(١)]، كان يَتَعبَّدُ. أَسْوَدُ الوَجْهِ، كثُّ اللّحْيَةِ، غائرُ العَيْنين ناتىءُ الوَجْنَتَيْن، مُشرفُ الجَبين، مَحلوقُ الشَّعرِ، بينَ عينيه أثرُ السُّجودِ، فقال: يامُحَمَّدُ ما عَدَلتَ منذُ اليومِ في القِسمَةِ فاتقِ اللهَ واعدِلْ، فغَضِبَ [رَسُولُ الله] صَلواتُ الله عليه غضباً شديداً، ثمَّ قَالَ: وَيْحَكَ، مَنْ يُطعِ الله إذا أنا عَصَيْتُهُ؟! ومَنْ يَعدِلْ في القِسْمَةِ إِذَا أنا لم أَعدِل؟! يأمنني أهلُ السَّماء ولا تأمَنُوني؟! ثُمَّ ولَّىٰ الرَّجُلُ، فقال لَهُ خَالدُ بنُ الوَليدِ: دَعْنِي أَقتُلْهُ يَارَسُوْلَ اللهِ، فَقَالَ: لا، إنَّه سَيَخْرُجُ من ضِئْضِىءِ هـٰذا قَوْمٌ من قِبَلِ المَشْرِقِ يَقرَؤُون القُرآن لايُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُون من الدِّين مُرُوْقَ السَّهْمِ من الرَّمِيَّة، لايَعُوْدُوْنَ إليه أبداً حتَّىٰ يَعُوْدَ السَّهْمُ عَلَىٰ فُوقِهِ، يَقتُلُوْنَ أهلَ الإسلامِ، ويَدَعُونَ أَهْلَ النَّارِ، لا يَزَالُوْنَ يَخْرُجُون حتَّىٰ يَخْرُجَ آخِرُهُم مَعَ المَسيحِ الدَّجَّالِ واللهِ لَئِنْ [٢٧] أَدْرَكْتُهُمْ لأَقْتُلَنَّهُم قتلَ عادٍ وَثَمُوْدَ، فَإِذا رَأَيْتُمُوْهُمْ فَاقتُلُوْهُمْ فَإِنَّهم شرُّ الخَلْقِ وَالخَلِيْقَةِ ورَدَّدَهَا ثَلاَثَ مَرَّاتٍ، قَالُوا: يارَسُوْلَ الله ما سِيمَاهُمْ؟ فقال: التَّسْبِيْدُ فِيهِم فاشٍ».

قال عبدُالملكِ: التَّسبيدُ: التَّحْلِيْقُ[(٢)]، وقد يُقال: التَّسْمِيْدُ بالباء

(١) هو المعروف بـ«ذي الخويصرة» ويعرف أيضاً بـ«ذي الثُّدية» وقد تقدم ذكره.

(٢) قال أبوعُبَيْدٍ في غريب الحديث: ١/٢٦٧ «سألتُ أباعُبَيْدَةَ عن التَّسبيد فقال: هو تركُ التَّدهين وغسلُ الرَّأس. وقال غيرُهُ: إنَّما هو الحَلقُ واستئصالُ الشَّعرِ. قال أبوعُبَيْدٍ: وقد يكون الأمران جميعاً» وذكر بيت النَّابغة.. ثم قال: «وقد رَوىٰ في الحديث ما يثبت قول أبي عُبَيْدَةَ؛ حديث ابن عبَّاس حدَّثنيه يحيىٰ بن سعيدٍ وحجَّاج، وكلاهما عن ابن جُريج، عن محمد بن عبَّاد بن جعفر، قال: رأيتُ ابنَ عبَّاسٍ أنَّه قدم مكة مُسَبِّداً فأتىٰ الحجرَ فقبَّلَهُ ثم سجدَ عليه» قال أبوعُبَيْدٍ: التَّسبيدُ هاهُنا ترك التَّدهين والغَسْلِ، وبعضهم يقول: التَّسميدُ =

والمِيْمِ، وَهُما لُغتانِ، قَالَ النَّابِغَةُ الذُّبْيَانِيُّ[1] ـ وهو يَذْكُرُ فَرخَ القَطَا حينَ حمَّمَ رِيْشُهُ ـ:

* فِيْ حَاجِبِ العَيْنِ من تَسْبِيْدِهِ زَبَبُ *

يعني بالتَّسبيدِ: ما تَساقطَ من زَغَبِهِ، والزَّبَبُ: كَثْرَةُ الشَّعرِ أو الزَّغب، ومنه اشتق الأَزَبُّ[2].

= بالميم ومعناهما واحدٌ». ويُراجع: الغَرِيْبَين: ٨٥٥ ، والفائق: ٢/ ١٥٢، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٤٥٥، والنهاية: ٢/ ٣٣٣، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (سبد).

(١) ديوان النَّابغة: ١٧٨ وصَدْرُهُ هُناك:

* مُنْهَرِتَ الشِّدقِ لم تَنْبُت قَوَادِمُهُ *

وهو في غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٦٧ مركبٌ عجزه مع صدر البَيت الذي قبله وهو في الدِّيوان هـٰكذا:

تَدْعُو القَطَا بقَصِيْرِ الخَطْمِ لَيسَ لَهُ ... أَمَامَ مَنْخَرِهَا رَيْشٌ ولا زَغَبُ

حَـذَّاءُ مُـدْبِـرَةً سَكَّـاءُ مُقْبِلَـةً ... للمَاءِ في النَّحْرِ فيها نَوْطَةٌ عَجَبُ

تَدْعُو القَطَا وبه تُدْعَىٰ إِذَا انْتَسَبَتْ ... يا صِدْقُها حينَ تَلْقَاها فَتَنْتَسِبُ

تَسْقِي أُزَيْغِبَ تُرْوِيْهِ مُجَاجَتُها ... وذَاكَ من ظِمْئِهَا في ظِمْئِهِ شَرُبُ

مُنْهَرِتَ الشِّدقِ لم تَنْبُتْ قَوَادِمُهُ ... في جَانِبِ العَيْنِ... البيت

وفي شرح الدِّيوان: «السَّبَدُ: حين يَطلعُ الشَّعرُ بعدَ حلقِهِ» وذكر حديث ابن عبَّاسٍ.

(٢) جاء في العين: ٧/ ٣٥٢: «الزَّبَبُ مَصدرُ الأَزَبِّ، وهو كثيرُ شعرِ الذِّراعين والحاجبين والعَين، والجمعُ: الزُّبُّ». ويراجع مختصره للزُّبيدي: ٢/ ٢٤٩، ومثله في تهذيب اللُّغة: ١٣/ ١٧٢، وفي جمهرة اللُّغة: ٦٨: «يقالُ: بعيرٌ أزبُّ: إذا كان كثيرَ شعرِ الوَجْهِ والعُثْنُونِ، ومن أمثالهم: «كلُّ أَزَبَّ نَفُورٌ».. ورجلٌ أزبُّ: كثيرُ الشَّعْرِ، قال الشَّاعرُ: [الأخطل شعره: ٦٦٤]

أزبُّ الحاجِبَيْنِ بعَوْفِ سُوْءٍ ... مـن النَّفَـرِ الَّـذيـن بـأَزْقَبَـانِ

أزقبانٌ: موضعٌ، وهو أزقباذ فلم يستقم له الشِّعر، وقال آخر:

=

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ قول عُمر في حديثِ مالكٍ «ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ نَزَّرْتَ رَسُوْلَ اللهِ» مَا مَعْنَىٰ هـٰذه الكَلِمَةِ؟

قال عبدُالملكِ: مَعناه أَلْحَحْتَ عَلَىٰ رَسُوْلِ اللهِ [ﷺ] وَكَرَّرْتَ عليه الكَلامَ[1].

= أزبُّ القَفَا والمَنْكِبَيْنِ كأنَّه　　من الصَّرْصَرانِيَّاتِ عَوْدٌ مُوَقَّعُ»

يقول الفقير إلىٰ الله تعالىٰ عبدالرَّحمـٰن بن سليمان العثيمين عفا الله عنه: قوله: «كلُّ أزبَّ نَفُورٌ» مثلٌ ذكره أبوعُبَيْدٍ في الأمثال له: ٣١٧، وهو في جمهرة الأمثال: ٢/ ١٥٤، والدُّرة الفاخرة: ٢/ ٣٩٨، وذكره الميداني والزَّمخشري، وهو في تمثال الأمثال، واللِّسان وغيرها

وقول ابن دُريد: «أزقبان: موضع...» هـٰذا قول السُّكري أيضاً، يراجع: نقائض جرير والفرزدق: ٣٩ ومعجم البُلدان: ١/ ٢٠١. وفي شعر الأخطل قال للمُنذر بن الجارود [شعره: ١٧٧]:

يَمْشُوْنَ حَوْلَ جِنَابَيْهِ وبَغْلَتِهِ　　زُبُّ العَثَانِيْنِ مما جَمَّعَتْ هَجَرُ

أقول: هجر: الأحساء، والمنذر بن الجارود سيِّدُ بني عبدالقَيْس، وهي ديارهم. وللنَّابغة صاحبِ الشَّاهد أيضاً في ديوان: ١١٢

أَنَرْتَ الغَيَّ ثُمَّ نَزَعْتَ عَنْهُ　　كَمَا حَادَ الأَزَبُّ عَنِ الطِّعَانِ

ويراجع في (زبب) إضافة إلىٰ ما سبق: تهذيب الألفاظ: ٥٨٠، وخلق الإنسان لثابت: ١٠٦، والمُخصَّص: ١٢/ ١١٨، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج (زَبَبَ) وعكسُ الأزبِّ ـ وهو كثير شعر الحاجبين ـ (الأنمصُ) قليلُ شعرهما.

(١) اللفَّظة في الفائق: ٣/ ٤٢٠، والنِّهاية: ٥/ ٤٠. ويُراجع: تهذيب اللُّغة: ١٣/ ١٨٧، واللِّسان، والتَّاج: (نزر). وأنشدَ الأزهريُّ ـ رحمه الله ـ في التَّهذيب لكُثَيِّرٍ في ديوانه: ٢٧٤:

لاَ أَنْزُرُ النائِلَ الخَلِيْلَ إِذَا　　ما اعتَلَّ نَزْرُ الظُّئُوْرِ لَمْ تَرِمِ

وأنشد أيضاً:

فَخُذْ عَفْوَ ما آتاكَ لا تَنْزُرَنَّهُ　　فعِنْدَ بُلُوْغِ الكَدْرِ صَفْوُ المَشَارِبِ

=

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ (أهلِ الصُّفَّةِ) في أحاديثِ مالكٍ وغيره

قال عبدُالملكِ: الصُّفَّة: مُؤَخّر المَسْجدِ[1]، فإنَّما سُمِّيَ أهلُ الصُّفَّةِ لِجُلُوسِهِم في مُؤَخّرِ المَسْجدِ.

= وفي تعليق الوَقَّشِيِّ: ١/ ٢٣٨، ٢٣٩: «التَّنزيرُ: أن يلحَّ الرَّجُلُ علىٰ المَسؤُول حتَّىٰ يَشُقَّ عليه سؤاله أو ينقطعَ عن الجوابِ، أو لا يجدَ ما يُعْطِي، واشتقاقه من نَزَرَ الشيءُ نَزَارَةً ونزراً، قال ذُو الرُّمة [ديوانه: ٥٧٧]:

لَهَا بَشَرٌ مثلُ الحَريرِ ومَنْطِقٌ رَخِيْمُ الحَوَاشِي لا هُرَاءٌ ولا نزرُ

أي: لا كثيرٌ ولا قَليلٌ». ومثله في غريب اليَفْرُنيِّ (الاقتضاب في غريب الموطأ. . .) وزاد: «ويقالُ: نَزَرْتَ البئرَ: إذا أكثرتَ الاستقاءَ منها حتَّىٰ يقلَّ ماؤُها». وثَمَّتَ فائدةٌ وقفتُ عليها في تاج العَروس (نزر) تتعلَّقُ بهٰذا الحرف وهي قوله: «وهكذا ضَبَطَهُ الرُّواةُ بالتَّخفيف، وضَبَطَهُ الأصِيْلِيُّ وحدَهُ بالتَّشديد [نَزَّرْتَ] وكأنَّه علىٰ المُبالغةِ. وقال أبوذَرٍّ أحدُ رواة الكتاب: سألتُ عنه من لقيتُ أربعين سنةً فما قرأته قَطُّ إلاَّ بالتَّخفيف، كذا قال ثَعْلَبٌ».

وفي حاشية مكتوبةٍ علىٰ غَريب الحديث لمُؤلِّف أندلسيٍّ مجهولٍ جاءَ فيها: «قالَ الأصْمَعِيُّ في «نوادره» يقال للرَّجُل إذا ألحَّ في أمرٍ يطلبه ويسأل عنه قد نَزَرَ فلانٌ فلاناً. . . وأنشد لسُوَيْدِ بن كُرَاع:

أَلَمْ تَعْلَمِيْ يَا قَعْدَكِ الله أَنَّما سُؤَالِي بتَعْرِيْضٍ وَمَا هُوَ بالنَّزْرِ

(فائدة): وهٰذا البيت لم يردفي شعر سويدٍ المنشور؟ وكتاب «النَّوارد» للأصمعيِّ غَريبٌ.

(١) النِّهاية: ٣/ ٣٧ «أهل الصُّفَّة: هم فُقراء المُهاجرين، ومن لم يكن له منهم منزل يسكنونه فكانوا يأوون إلىٰ موضع مُظلل في مسجد المدينة فيسكنونه».

(وهذا شرحُ غريبِ كتابِ الزَّكاة)[1]

(من موطأ مالك بن أنس رحمه الله)

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ حديث مالكٍ

الذي رواه عن عَمْرِو بن يحيىٰ المازنيِّ، عن أبيه، عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِيْمَا دُوْنَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيْمَا دُوْنَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيْمَا دُوْنَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ» [١/ ٢٤٤ رقم (١)].

قال عبدُالملكِ: أمَّا قولُهُ: «لَيْسَ فِيْمَا دُوْنَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ» فهو كقولك: لَيْسَ فِيْمَا دُوْنَ خَمْسٍ من الإِبلِ صَدَقةٌ. الذَّوْدُ من الإِبلِ: الثَّلاثةُ والأربعةُ والخَمسةُ ونَحوها إلى السَّبعةِ[2]، وما فوقَ السَّبعةِ فهي شِنْقٌ إلى أربع

---

(١) الموطأ رواية يحيىٰ: ١/ ٢٤٤، ورواية أبي مصعب: ١/ ٢٤٩، ورواية محمد بن الحسن: ١١٤، ورواية سويد: ١٧٨، ورواية القعنبيِّ: ٢٧٧، والاستذكار: ٩/ ٧، والتَّعليق على الموطأ: ١/ ٢٧١، والمُنْتَقَىٰ لأبي الوليد: ٢/ ٩٠، والقبس لابن العَرَبيِّ: ١/ ٤٣٠، وتنوير الحوالك: ١/ ٢٤٠، وشرح الزُّرقاني: ٢/ ٩٣، وكشف المغطى: ١٤٨.

(٢) المَشهورُ في كتب اللُّغة: أنَّ الذَّوْدَ من الثلاث إلىٰ العشر هـٰذا هو الكثيرُ المشهُور الذي عليه أغلبُ العُلماء من فقهاء ولغويين. وللعُلماء خلافٌ في ذٰلك، ونُقِلَ عن ابن الأعرابي أنَّه قال: ما بين الثلاثة إلىٰ خمسة عشر، وهو قول النَّضر بن شُميل أيضاً، وقال الفَرَّاءُ: الذَّوْدُ يطلقُ علىٰ الواحِدِ، وأَنْشَدَ:

* فإنَّ عدَّتها ذودٌ وسَبْعُونَا *

وقيل: من الثَّلاثة إلىٰ التِّسعة، أو من الاثنين إلىٰ التّسع، وقيل: من الثَّلاث إلىٰ العشرين أو الثَّلاثين أو الأربعين، وقيل: من العشر إلىٰ العشرين. وهو في الغالب يُطلق علىٰ الإناث دونَ الذُّكورِ في الإبلِ خاصةً، وأنشد الأزهري في التهذيب: ١٤/ ١٥٠ عن شمر عن أبي عبيدة:

ذَوْدُ صَفَايا بينها وبيني
مَا بَيْنَ تِسعٍ وإلىٰ اثنتين
يُغْنِيْنَنا مِنْ عَيْلَةٍ وَدِيْنِ

=

= هٰكذا؟ ولعلها: «يَقِيْنَنَا»، واطَّلعتُ علىٰ كتاب في غريب الحديث مرتَّبٍ علىٰ حُرُوف المُعجم علىٰ تَرتيب المَغاربة والأندلسيين مؤلِّفُهُ أندلسيٌّ بلا شَكٍّ من أهل القرن السَّابع الهجريِّ، مشتملٌ علىٰ فرائد في غاية الإفادة، بل علىٰ نوادر قلَّ أن تُوجد في كتابٍ وقد تحدَّثَ عن الذَّوْدِ في الورقة رقم ٥٥ (بترقيمي) ونظراً إلىٰ أهميته أنقله لك كاملاً. قال ـ رحمه الله ـ: «وقوله: «ليس فيما دون خمس ذَوْدٍ صدقةٌ. ابنُ مُزَيِّن: قال عيسىٰ بن دينارٍ: الذَّودُ (. . .) واحد (خ) الذَوْدُ القَطِيْعُ من الإبل ما بين الثلاث إلىٰ العشر، فإذا جاز ذٰلك قلت: الإبلُ والغَنَمُ، ويُقال للعَشرِ فما فوقه إلىٰ العشرين. والذَّود لا يكون إلاَّ إناثاً. أبوحاتم: جماعة الذَّودِ من الإبل قليلةٌ مؤنثةٌ، ولا يقال: ذَوْدٌ من الإبل، والتَّصغير: ذُوَيْدٌ إلاَّ أنها أشبهت المصادر كما أشبهتها حَرْفٌ وقَوْسٌ قالوا ـ تاركين لقياس الجمع ـ لك ثلاثُ ذودٍ من إناث الإبل وأربعُ ذودٍ وعشرُ ذَوْدٍ كما قالوا: ثلاثمائة وأربعمائة علىٰ غير قياسٍ، والقياس: ثلاث مئين أو مئات. وقد قالوا: أذوادٌ كثيرةٌ في الشعر، ولا يكادون يقولون: ثلاث مئين وقد قال الغَطَفَانِي:

بِعَشْرِ مِئِيْنٍ للمُلُوكِ وَفَىٰ بِهَا لِيَحْمُدَ سَيَّارِ بن عَمْرِو فأسْرَعَا

وقال أَوسُ بنُ حَجَرٍ:

فَخُلِّيَ لـلأَذْوَادِ بيـنَ عُـوَارضٍ وبَيْنَ عَرَانيينَ اليَمَامَةِ مَرْتَعُ

أبوزَيْدٍ: الكلابيُّون يقولون: هؤلاء ذودُ فلان، لثلاث أينق إلىٰ خمس عشرة، ولم يجمعوا الذَّودَ وقالوا: له ثلاث؛ ذود لثلاث أينق، وأربع ذود؛ لأربع أينق، وليس لها واحِدٌ. أبوعُبَيْدَةَ قال: الذَّود ما بين الثنتين وما بين التسع من الإناث دون الذُّكور، وقولهم في المثل: «الذَّوْدُ إلىٰ الذَّوْدِ إبلٌ» يدلُّ علىٰ أنَّها موضع اثنتين؛ لأنَّ الثنتين إلىٰ الثنتين جميعٌ. قال: والأذواد: جمعُ ذودٍ فهنّ أكثر من الذَّود ثلاث مرات أقل من ذٰلك. وقال (ص) الذَّوْدُ من الإبلِ من ثلاثٍ إلىٰ عشر. قال أبوحاتم في «التَّذكير والتَّأنيث» ومما شذَّ ثلاث ذَوْدٍ لثلاث من النُّوق، وأربع ذَوْدٍ لأربع من الإبل، والقياسُ: أذوادٌ، وقال بعضهم: أذودٌ».

أقولُ ـ وعلىٰ الله أعتمدُ ـ: قوله: و(خ) هو الخليل بن أحمد والنَّصُّ في كتاب العين:

وعشرين، ثم ينقطعُ منها اسم الشِّنق[1] ويجملها اسمُ الإبل. وليس يتبعَّضُ الذَّودُ، ولا يكون الذَّوْدُ وَاحِداً، كما لا يتبعَّضُ النَّفَرُ من الرِّجال، ألاَ تَرَىٰ أنَّه ليس [٢٨] للنَّفرِ واحدٌ، والنَّفَرُ أيضاً إنَّما هُم من الثَّلاثة إلى السَّبعةِ، وما فَوقَ السَّبعةِ إلى العشرةِ [فهم رَهْطٌ][2] وما فوقَ العَشَرَةِ إلى الأربعين فهم عُصْبَةٌ، وما فوقَ الأربعين إلى المائة إلى ما فوقَ ذلك فهم أُمَّةٌ[3].

= ٨/ ٥٥، ومختصره: ٢/ ٣١٥. و(ص) الصِّحاح للجوهري يراجع (ذود) وفيه النَّصُّ. والمثل: «الذَّودُ إلىٰ الذَّودِ إبلٌ» قائله أُحيحةُ بنُ الجُلاَّح الأوسيُّ، سيِّد جاهلي من سادات الأوس وقبله: «التمرة إلىٰ التمرة تمرٌ والذَّود. . .» وهو مشهورٌ بالبُخل. يراجع أمثال أبي عُبَيْدٍ: ١٩٠ وشرحه فصل المقال: ٢٨٢ وهو مذكورٌ في أغلبِ كتب الأمثال والمعاجم.

ويراجع في تفسير الذَّود: غريب الخطَّابي: ١/ ٨٨، والغريبين: ٢/ ٣٦٧، والفائق: ٣/ ١١١، والنِّهاية: ٢/ ١٧١، وهو في: تعليق الوَقَّشيِّ: ١/ ٢٧٢، وغريب اليَفْرَنِيِّ وفيهما فوائد.

ويُراجع: العين: ٨/ ٥٥، ومختصره: ٢/ ٣١٥، وجمهرة اللُّغة: ٦٢٧، والمُذكَّر والمُؤنَّث لابن الأنباري: ٤٣٦، والتَّمهيد: ٢٠/ ١٣٦، وتهذيب اللُّغة: ١٤/ ١٢٩، وما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشَّجري: ١٥٩، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (ذود).

(١) اللَّفظة في غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢١٦، ٤/ ١٤٢، وأنشد للأخطل:

قَرْمٌ تُعَلَّقُ أشنَاقُ الدِّياتِ به ... إذَا المِئُونَ أُمِرَّتْ فَوْقَهُ حَمَلاَ

(٢) غير واضح في الأصل، وما كتبته محلُّ اتفاق في المعاجم.. وغيرها جاء في اللِّسان (رهط): «والرَّهطُ: عدد يجمع من ثلاثة إلىٰ عشرة، وبعضٌ يقول: من سبعة إلىٰ عشرة، وما دون السَّبعة إلىٰ الثلاثة: نفرٌ، وقيل: الرَّهطُ: ما دون العشرة من الرِّجال لا يكون فيهم امرأة، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [سورة النَّمل: ٤٨] فجَمَعَ ولا واحد له من لفظه مثل ذَوْدٍ. . .».

(٣) في كتاب غريب الحديث للخَطَّابي: «الذَّود من الإبل: ما بين الثلاثة إلىٰ العشرة، والصِّرمة ما بين العشرة إلىٰ الأربعين، فإذا بلغت ستين فهي الصَّدغة، والهجمة، أولها أربعون إلىٰ ما =

قال عبدُالملكِ: أمَّا قولُهُ: «ولَيْسَ فيما دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ» فيعني من الوَرِقِ، والأوقيةُ في هذا الحديث أربعون دِرْهَماً، فالخَمْسُ أَوَاقٍ مائتا درهمٍ، وهي أدنى ما تجبُ فيه الزَّكاةُ، ففيها رُبعُ عُشْرِهَا وهي خمسةُ دراهمَ، ثم ما زادَتْ من قليلٍ أو كثيرٍ ولو دِرْهَماً واحداً ففيه ربعُ عشره.

قال عبدُالملكِ: وأمَّا قولُهُ: «ليس فيما دُونَ خمسةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ» فيعني من القَمحِ والشَّعيرِ والحُبُوبِ كلِّها التي هي قوتٌ للعِبَادِ، وعَلُوفَةٌ للدَّوابِّ، ومِنَ الثِّمارِ كلِّها.

قال عبدُالملكِ: وكيلُ الخَمسةِ الأَوْسُقِ ثلاثمائة صَاعٍ، والوَسْقُ الواحدُ: ستُّون صاعاً، والصَّاعُ: أربعةُ أمدادٍ بمُدِّ النَّبيِّ ﷺ، وهي ثلاثون قفيزاً بالقفيز القُرْطِبيِّ، على أنَّ فيه عَشَرَةَ آصُعٍ، وهي أربعون مُدًّا، فإن زاد أو نَقَصَ فعلىٰ ذٰلِكَ مِنَ الحساب في الزِّيادةِ والنُّقصانِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ (الحَرْثِ) في حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن عُمَرَ بنِ عبدِالعَزيزِ: أنَّه كَتَبَ إلى عَامِلِهِ على دِمَشقَ في الصَّدقةِ في الحَرْثِ والعَيْنِ والمَاشِيَةِ» [١/ ٢٤٥ رقم (٣)].

قال عبدُالملك: أمَّا العَيْنُ فَالذَّهبُ والوَرِقُ. وأمَّا الحَرْثُ فالزَّرعُ والشَّجَرُ والكُرُوْمُ ذٰلك كلُّه في كلامِ العَربِ حَرْثٌ، ومنه قَوْلُ اللهِ عَزَّ

زادت، وهُنَيْدَةُ المائة قطُّ. وأخبرني أبوعُمَر: (أنا) ثعلبٌ، عن ابن الأعرابي، قال: هُنَيْدَةُ: المائة من الإبل ولا تصرفها، وهندٌ: مائتان من الإبل واصرفها. قال أبوعمر: (صَرْعَيْنَا) إبلٌ كثيرةٌ من غير ألف ولام، قال: وهو نادرٌ جدًّا، وأنشدنا ـ يصفُ سائلاً شَبَّهَهُ بالقُرادِ ـ:

مِثْلَ البُرامِ غَدَا في أُصْدَةٍ خَلَقٍ ... لم يَسْتَعِنْ وحَوَامِيْ المَوْتِ تَغْشَاهُ
فَرَّجتُ عنه بِصِرْعَيْنَا لأرْمَلَةٍ ... أو بَائِسٍ جَاءَ مَعْنَاهُ كَمَعْنَاهُ»

وجلَّ[1]: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ﴾ إنَّما كانَ كَرْماً، فسمَّاه حَرْثاً[2].

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (الرِّكازِ) في حديث مالكٍ

الذي رواه عن ابن شهابٍ، عن سعيد بن المُسَيِّب، عن أبي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «في الرِّكاز الخُمُسُ» [١/ ٢٤٩ رقم (٩)].

قال عبدُالملكِ: الرِّكازُ: المَالُ المَدْفُوْنُ العَادِيُّ الَّذي دُفِنَ قَبلَ الإِسْلام ذٰلك الرِّكازُ، وفيه الخُمُسُ للهِ، يُوْضَعُ في مواضع الخَيْرِ، وأربعةُ أخماسِهِ لِمَنْ وَجَدَهُ في أرضٍ حُرَّةٍ، أو عنويةٍ، أو ذميَّةٍ، وكذٰلك سمعتُ ابنَ الماجشون، ومُطرِّفاً، وابنَ نافع، وأصبغَ بنَ الفَرَجِ، يقولون. رواه ابنُ وَهْبٍ عن عليٍّ بن أبي طالبٍ، وعُمَرَ بنِ عبدِالعزيز، وَمَكْحُوْلٍ. [٢٩] و[اللَّيثِ] بن سَعْدٍ، وهو قولُ العَامَّة في الرِّكاز الخُمس حيثُ ما وُجِدَ، وسائرُهُ لِصَاحِبِهِ الَّذي وَجَدَهُ.

قال عبدُالملكِ: وذٰلك إذا كانت الأرضُ له، أو كانت فلاةً. وإن كانت الأرضُ ملكاً لغيره فالأربعةُ الأَخْماسِ لصاحبِ الأرضِ؛ لأنَّهَا ومَا في جَوْفها لَهُ، وليس للذي وَجَدَه فيها شَيْءٌ، مثل أن يكونَ أجيرٌ يحفرُ لرَجُلٍ في دارِهِ أو أَرضه فيجدُ في حَفرِهِ رِكازاً فذٰلك لصاحِبِ الأَرضِ أو الدَّارِ، وليسَ هو للأجيرِ الحافرِ، وفيه الخُمس. قال: وأمَّا المَعَادِنُ ففيها رُبعُ العشرِ بسبيلِ الرِّكَازِ وكذٰلك قال مالكٌ ورَواه عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ في مَعَادِنِ القَبَلِيَّةِ[3] وأخذَ منها ربعَ

---

(١) سورة الأنبياء: الآية: ٧٨.

(٢) يراجع: المحرَّر الوجيز: ١٠/ ١٧٦، وزاد المسير: ٥/ ٣٧١، وتفسير القرطبي: ١١/ ٣٠٧

(٣) معجم ما استعجم: ١٠٤٧، والجبال والأمكنة للزَّمخشري: ١٨٨، ومعجم البلدان: ٤/ ٧٠٣، والمغانم المطابة: ٣٣٢، ووفاء الوفاء: ١٢٨٦. وضبطها البكريُّ - رحمه الله - =

العُشرِ إذا بلغَ ذٰلك مائتي درهمٍ من الفضَّةِ، أو عشرين مثقالاً من الذَّهبِ، وما زاد فبحسابِ ذٰلك.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الضِّمار) في حديث مالكٍ

الذي رواه عن أيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ: أنَّ عُمَرَ بنَ عبدالعزيزِ كَتَبَ في مالٍ أخذه بعضُ الوُلاَة ظُلْماً يَأمُرُه بردِّه إلى أَهْلِهِ ويأخُذُ زَكَاتَهُ فيما مَضَىٰ من السِّنين، ثم عقَّب بعد ذٰلك بكتابٍ أن لا يُؤْخَذَ منه إلاَّ زَكَاةٌ واحدةٌ فإنَّه كان ضِمَاراً». [١/ ٢٥٣ رقم (١٨)].

قال عبدُالملكِ: وقد قَالَ مالكٌ في تفسيرِ الضِّمَارِ: إنَّه المَالُ المَحْبُوْسُ عن أَهلِهِ، وَسَمِعْتُ عليَّ بنَ مَعْبَدٍ يقولُ في تفسيره: إنَّه المُستَهلك.

قال عبدُالملكِ: والضِّمارُ في كَلاَمِ العَرَبِ الغَائِبُ الغَيبةُ الطَّويلةُ التي لا تُرجىٰ[1]

= بقوله: «بفتح أوله وثانيه، وكسره اللاَّم، وتشديد الياء أخت الواو، علىٰ لفظ المنسوب، قال أبوعُبَيْدٍ: من ناحية الفُرُع» قال الزَّمخشريُّ: «قال الشَّريف عُلَيٌّ: سَرَاةُ ما بين المدينة ويَنْبُع، فما سال منهاإلىٰ يَنْبُع يُسمَّىٰ بالغَوْرِ، وما سال في أودية المدينة يُسَمَّىٰ بـ«القَبَلِيَّة»، وحدُّها من الشَّام ما بين الحتِّ وهو جَبَلٌ من جَبال بني عراك من جُهينة، وما بين شرف السَّيَّالة أرضٌ تطؤها طريقُ الحاجِّ». والقَبَلِيَّة مأخوذة من القَبَلِ، وهو النَّشَزُ من الأرضِ يستقبلُكَ، قال النَّابغةُ الجَعْدِيُّ ديوانه: ٩٦:

مَنَعَ الغدْرَ فلم أَهْمُمْ به ... وأَخُو الغَدْرِ إِذَا هَمَّ فَعَلْ
خَشْيَـةُ الله وأنِّـي رَجُـلٌ ... إِنَّمـا ذِكْـرِيْ كنـارٍ بقَبَـلْ

(١) تفسير اللَّفظة في: غريب أبي عُبيد: ٤/ ٤١٧، والغريبين: ١٤١١، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ١٨، والفائق: ٢/ ٣٤٨، والنِّهاية: ٣/ ١٠٠، والعين: ٧/ ٤٢، والصحاح، واللسان، والتاج (ضمر).

مالاً كان أو غيره، وما رُجي فليس بضمارٍ، قال الشَّاعِرُ[1]:

أَهْدِيْ لَنَا عِدَةً وإنْ لَمْ تُنْجِزِي   لَسْنَا نُبالِيْ أَنْ تَكُوْنَ ضِمَارا

يقول: [لاَ نُبَالِي] أن تكونَ عِدَةً مؤخَّرةً بعيدةً لا يُرتَجَىٰ اقتضاؤُها، وَقَالَ الرَّاعِي النُّميريُّ[2]:

طَلَبْنَ مَزَارَهُ فَأَصَبْنَ مِنْهُ   عَطَاءً لَمْ يَكُنْ عِدَةً ضِمارا

وقال الرَّاجزُ ـ وهو يَذُمُّ رَجُلاً ـ:[3]

* وعَيْنُهُ كالكَالِيءِ الضِّمَارِ *

[عَيْنُهُ] يعني حاضِرُهُ وشَاهِدُهُ، يقولُ: فالحاضِرُ من عطيَّتِهِ كالغائبِ الذي لا يُرجَىٰ، وقال أَعْشَىٰ بَكْرٍ:[4]

أُرَانَا إِذَا أَضْمَرَتْكَ البِلاَ   دُ نُجْفَىٰ وتُقْطَعُ فِيْنَاالرَّحِمْ

يعني: إذا طَالَتْ غَيْبَتُكَ عن البِلاَدِ، ولم تُرْجَ أَوْبَتُكَ.

---

(١) لم أجده في مصادري.

(٢) ديوان الرَّاعي: ١٤٥، وغريب الحديث لأبي عُبَيْد: ٤/ ٤١٨ وهو مصدره، ويراجع: العين: ٧/ ٤٢، وتهذيب اللُّغة: ٢/ ٣٧، والمُخصص: ٣/ ٨٣، والفائق: ٢/ ٣٤٨، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (ضمر). ورواية الدِّيوان: (حمدن مزاره . . .).

(٣) غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٠، ٤/ ٤٨٣ ـ وهو صاحب العبارة ـ. وتهذيب اللُّغة: ٣/ ٢٠٧، والفائق: ٣/ ٢٧٣، وفيه (المضمار) ومقاييس اللُّغة: ٥/ ١٣٢، والأفعال: ٢/ ١٥٩، واللِّسان: (عين) و(كلأ) وقال: قاله الشاعرُ يذمُّ رجلاً، يقول: الحاضرُ من عطيته كالغائبِ الذي لا يُرتجىٰ، والمِضْمَارُ خلافُ العيان» وفيه أيضاً: «نقدُهُ كالنَّسيئةِ لا يُرتجىٰ».

(٤) البيت في ديوانه: ٣٣، وغريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢١، وتهذيب اللُّغة: ١٢/ ٣٧، واللِّسان (ضَمَرَ). وجاء في الأصل: «أرانا إذا أضمرتك تجفىٰ اللِّيلان» وهو تحريف.

قال عبدُالملكِ: وقد كان مالكٌ يَرَىٰ في مثلِ هـٰذا المالِ الزَّكاةَ ولا لسنةٍ واحدة؛ لأنَّه كان في ضَمَان الظَّالِمِ، وما أدْرِي كَيفَ رَوَىٰ هـٰذا عن عُمرَ؟! .

وقد حدَّثني عليُّ بنُ مَعْبَدٍ[1]، عن أبي المليح، عن مَيْمُون بن مِهْرَان، وكان عاملاً لعُمَرَ بنِ عبدِالعَزيزِ: «أنَّ عُمَرَ كَتَبَ [٣٠] إليه بعد كتابه الأول: أنْ لا يؤخذ من ذٰلِكَ المالِ إلاَّ زكاةُ عامٍ؛ فإنَّه كان مالاً ضِمَاراً. يعني بقَولِهِ: إلاَّ زكاةَ عامِهِ المُستقبل، وهـٰذا الذي عليه العَمَلُ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

الذي رَواه عن يحيىٰ بن سعيد، عن زُرَيْقِ بنِ حَيَّان، وكان زُرَيْقٌ على جَوَازِ مصر في زمان الوليدِ، وسُليمان، وعُمرَ بنِ عبدِالعَزِيْزِ، فَذَكَرَ زُرَيْقٌ أنَّ عمرَ بنَ عبدِالعزيز كَتَبَ إليه أنْ انظِرْ مَنْ مرَّ بكَ من المُسلمين، فخُذْ ممَّا ظَهَرَ من أموالِهِم مما يُديرون من التِّجارات من كلِّ أربعين دينارٍ ديناراً فَمَا نَقَصَ فبحساب ذٰلك حَتَّى يَبْلُغَ عشرين ديناراً، فإن نَقَصَتْ ثُلُثَ دينارٍ فَدَعْهَا وَلاَ تَأخذْ منها شَيْئاً، وَمَنْ مرَّ بك من أهل الذِّمةِ فخُذْ مما يُديرون من كلِّ عشرين دينارٍ ديناراً فما نقص فبحساب ذٰلك، حتى تبلغَ عَشَرَةَ دنانير، فإن نَقَصَتْ ثلثَ دينارٍ فَدَعْهَا ولا تأخذْ منها شَيْئاً، واكتُبْ لهم بمَا تَأْخُذُ منهم كِتاباً إلى مِثْلِهِ من الحَوْلِ». [١/ ٢٥٥ رقم (٢٠)].

قال عبدُالملكِ: أمَّا قولُهُ: «خُذ مِمَّا ظَهَرَ من أَمْوَالِهِمْ» فيَعنِي ممَّا أقرُّوا أنَّه قد وَجَبَتْ عليهم فيه الزَّكاةُ، والسُّنةُ أن يُصَدَّقَ الناسُ فيما عليهم من زَكَاتِهِمْ إذا ادَّعوا في ذٰلك ما يُسقِطُ الزَّكاةَ عَنهم بوَجهِ الصَّوَابِ والسُّنَّةِ مثل أن

---

(١) غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢١، وقد ساقه المؤلِّف هنا بسنده، وفي غريب أبي عبيد: «ومن الضِّمار قول عمر بن عبدالعزيز في كتابه إلىٰ ميمون بن مِهْرَان».

يقولوا: (١) لم يَحِلِ الحولُ على ما ظَهَرَ لكم من هـٰذه الأموالِ، وإنَّما استفدناها منذُ أشهرٍ، أو يكون عبدٌ عَتَقَ فمرَّ بهم من قبل أَن يحولَ عليه الحَوْلُ من يوم عَتَقَ، أو ما أشبَهَ هـٰذا فالناسُ فيه مُصَدَّقون، ومن كان منهم من أهلِ التُّهمَةِ والظِّنةِ أحلفَ على ما ذكرَ وتُركَ وما تَحَمَّلَ. قال: وأمَّا قولُهُ: «فإذا نَقَصَتْ من عشرين ديناراً ثلثَ دينار فلا زكاةَ فيها» فكذٰلك قال مالكٌ إذا نَقَصَتِ الذَّهبُ من وزنِ عشرين ديناراً ثلثَ دينارٍ سَقَطَتْ منها الزَّكَاةُ، وَإِذَا نَقَصَتِ الدَّرَاهمُ من مائتي درهمٍ دِرْهَماً وَاحِداً، أو كانت فِضَّةً فَنَقَصَتْ من وزنِ مائتي دِرْهَمٍ دِرْهَماً وَاحِداً سَقَطَتْ منها الزَّكَاةُ، وإِذَا كَانَ الذَّهبُ دنانيرَ مضروبةً، والفضَّةُ دراهمَ مضروبةً، فكانت ناقصةً، فإن كانت تجوزُ بنقصانِهَا بجَوازِ الوازنةِ ففيها الزَّكاةُ، وإن نَقَصَتْ من جُـمْلَةِ الوَزْنِ وَزْنَ ثُلُثِ دينارٍ من الدَّنانيرِ، وَوَزْنَ درهمٍ من الدَّراهم أو أكثر قال: وإذا كانت لنُقْصَانِهَا لا تَجُوْزُ بجَوَازِ الوازنةِ فردَّها إلى الوزنِ الذي وصفنا فوقَ هـٰذا، واحمِلْهَا مَحْمَلَ الذَّهَبِ والفِضَّةِ التي لم تُضْرَبْ، فافهم هـٰذا فإنه خَفِيٌّ حَسَنٌ وكذٰلك فسَّره لي عن مالكٍ مَنْ لقيتُهُ من أَصْحَابِ مالكٍ.

قال عبدُالملكِ: وأمَّا قَولُهُ: «من أهلِ الذِّمَّةِ خُذْ مما تجرُوا [٣١] به من عشرين دينارٍ ديناراً إلى أن تَبْلُغَ عشرةَ دنانير، فإن نَقَصَتْ ثلثَ دينارٍ فلا تأخذْ منها شَيْئاً، فإنَّ مالكاً قال: ليسَ العملُ على ما كَتَبَ به عمرُ بنُ عبدالعزيز في ذٰلك ورُوِيَ عن ابن شِهَابٍ: أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ كَانَ يأخذُ منهم العُشُرَ من قليلِ ما معهم وكَثِيْرِهِ مِن تِجَارتهم.

قال عبدُالملكِ: وَذٰلك في تَفسيرِ مالكٍ إِذَا خَرَجَ الذِّمِّيُّ من بلدِهِ الَّذي

---

(١) في الأصل: «يحولوا».

صالحَ عليه إلى غيرِهِ من البُلدانِ بتِجَارةٍ، فعند ذٰلك يُؤخَذُ منه عُشُر ما باعَ به قلَّ ذٰلك أو كثُرَ، ولا يُلتفتُ في عدد ذٰلك إلى ماذكر عُمَرُ بنُ عبدالعزيز في كتابه من العشرةِ دنانير مثل أنْ يخرجَ أهلُ ذِمَّةِ الشَّامِ إلى مصرَ فيُؤخذُ منهم بمصرَ عُشرَ ما باعوا به، أو يخرجُ أهلُ ذِمَّةِ مِصرَ إلى الشَّامِ، وأهلُ ذِمَّةِ الشَّامِ إلى العراقِ فكسبيلِ ذٰلك. وأمَّا ما تَجِرَ به أهلُ ذِمَّةِ الشَّامِ في جميع الشَّامِ، فلا شيءَ عليهم فيما تَجِرُوا به، وكذٰلك أهلُ ذمةِ العراقِ إذا تَجِرُوا بالعراق، وأهلُ ذِمَّةِ مِصْرَ إذا تَجِرُوا بِمِصْرَ.

قال عبدُالملكِ: وكذٰلك الأندلسُ هي بلدةٌ واحدةٌ، ليس عَلَىٰ ذمَّتها فيما تِجِرُوا به في جميعها شيءٌ، وقد سألتُ عن ذٰلكَ غيرَ واحدٍ من أصحابِ مالكٍ ووصفتُها لهم فقالُوا لي ذٰلك.

قال عبدُالملكِ: وإن قدمَ الذِّمِّيُّ بمالٍ ناضٍّ[1] لم يؤخذْ منه عُشْرُهُ حتَّى يشتَرِيَ به تِجَارَةً، فإذَا اشتَرَىٰ أُخذَ منه عُشْرُ ما اشترىٰ.

قال عبدُالملكِ: وأمَّا قولُ عُمَر في أهلِ الذِّمَّةِ: واكتُبْ لهم بما تأخذُ منهم كتاباً إلى مثلِهِ من الحَوْلِ، فإنَّ مالكاً قال: ليس العَمَلُ على ذٰلك، وكلَّما خَرَجُوا من بلادِهِم التي صَالَحُوا عليها إلى غيرِهَا بتجارةٍ أُخذ منهم العُشْرُ، وإن خَرَجُوا في السَّنةِ مراراً، وأمَّا ما أُخِذَ من زكاةِ المُسلمين فإنَّه يَنبغي أن يكتبَ لهم بذٰلك كتاباً إلى مثله من الحَولِ؛ من أجل أنَّه لا زكاةَ على المُسلمِ

---

(١) النَّاضُّ، هي الدَّراهم الصَّامتة، والنَّاضُّ من المَتَاع: ما تَحوَّلَ وَرِقاً أو عَيْناً. الأَصْمَعِيُّ: اسمُ الدَّراهم والدَّنانير عند أهلِ الحِجَازِ: الناضُّ والنَضُّ، وإنَّما يسمُّونه نَاضًّا؛ إذا تَحَوَّلَ عيناً بعد ما كان متاعاً؛ لأنَّه يقال: ما نضَّ بيدي منه شيءٌ». يُراجع: تهذيب اللُّغة: ١١/٤٦٨، والصِّحاح، واللِّسان والتاج: (نضض).

في ماله إلاَّ مرَّة في السَّنة، تَجِرَ أو لم يَتْجَرْ.

قال عبدُالملكِ: أمَّا تجارُ العدوِّ، فإن كان فيهم يَهود؛ لأنَّهم من أَهْلِ دَارِ الحَرْبِ، فالسُّنَّةُ أن يؤخذَ منهم ما صَالَحَهُم عليه وَالِيْ ذٰلك الثَّغر، أو ذٰلك السَّاحل الذين ينزلون فيه، من قليل ما معهم أو كثيره، إنْ أَحَبَّ أن لا يقبلَ منهم العُشرَ، وأن يمنَعَهُمْ من النُّزولِ إلاَّ على الخُمُسِ، أو مَا أَحَبَّ من كثيرِ ذٰلك أو قَلِيْلِهِ فذٰلك إليه، وإن رأىٰ أنْ ينزلَهُم على أقلَّ من العُشر إذَا أبرأ من العشر فذٰلك له جائزٌ، وكذٰلك فسَّر لي عن مالكٍ مَنْ لَقِيْتُ من أَصْحَابِ مالكٍ.

قال عبدُالملكِ: وإن كان فيهم أحدٌ من تُجَّارِ المُسلمين فلا يَحِلُّ أَنْ يؤخذَ مما معه قليلٌ ولا كثيرٌ، ولٰكن حقٌّ على والي ذٰلك الثَّغرِ أو ذلك السَّاحل أن يمنعَ المُسلمين من التِّجارةِ إلى دارِ الحَربِ، أو الدُّخولِ إليهم على حالٍ، وأن يُعظمَ العقوبةَ في ذٰلك، إلاَّ أن يدخلَ داخلٌ لفداءِ مُسلمٍ فلا بأسَ بذٰلك.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الشُّجاع [٣٢] الأقرع ذي الزَّبيبتين) في حديث مالكٍ

الذي رواه عن عبدِالله بن دينارٍ، عن أبي صَالحٍ [السَّمَّانِ]، عن أبي هُرَيْرَةَ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ كان يقولُ: «مَنْ كَان عِنْدَهُ مَالٌ لَمْ يُؤدِّ زكاتَه مُثِّلَ لَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ شُجَاعاً[1] أقرعَ له زَبِيْبَتَانِ يَطْلُبُهُ حتَّى يُمْكِنَهُ، يَقُوْلُ: أنَا كَنْزُكَ» [١/ ٢٥٦ رقم (٢٢)].

قال عبدُالملكِ: الشُّجاعُ: الحَيَّةُ الذَّكرُ[2]، الأقرعُ: الذي لا شَعْرَ على

---

(١) في الأصل: «شجاعٌ».

(٢) غريب الحديث للحَرْبيِّ: ٣/ ١٠٢٠، قال: وأنشَدنا أبوعمرو:

كأنَّ شُجَاعاً أَقْرَعَ الرَّأْسِ يَتَّقِيْ ... إِذَا مَا تَلاَقَىٰ الخَيْلُ أو جِلْدَ أَجْرَبَا =

رأسه؛ لأنَّه يَقْرِيْ السُّمَّ ويَجمَعُهُ في رَأْسِهِ حَتَّى يَتَمَعَّطَ منه شعْرُهُ، قَالَ الشَّاعِرُ ـ وهو يَصِفُ الشُّجَاعَ ـ:[1]

قَرَىٰ السُّمَّ حَتَّى انْمَازَ فَرْوَةُ رأْسِهِ   عَنِ العَظْمِ صِلٌّ فَاتِكُ اللَّسْعِ مَارِدُهْ

أمَّا الزَّبِيْبَتَانِ[2] فسَمِعْتُ فيها ثلاثةَ أَوْجُهٍ؛ سمعتُ مُطَرِّفَ بنَ عَبْدِاللهِ يقولُ: له

= وقال أبوالوَلِيدِ الوَقَّشِيُّ: «الشُّجاعُ: الحَيَّةُ التي تُواثِبُ الفارسَ أو الرَّاجِلَ، ويقُوم علىٰ ذَنَبِهِ، وقيل: الثُّعبان». قال الحافظ ابن عبدالبرِّ في «التَّمهيد»: ١٧/١٥٣: «الشُّجاع: الحيَّةُ، وقيل: الثُّعبانُ، وقيل: الشُّجاع من الحيَّات الذي يواثبُ الفارسَ والرَّاجلَ، ويقومُ علىٰ ذنبه، وربما بلغ رأس الفارس، وأكثر ما يكون في الصَّحارىٰ، قال الشَّماخُ أو البَعِيْثُ:

فأطرقَ إطْرَاقَ الشُّجاعِ وَقَدْ جَرَىٰ   عَلَىٰ حدِّ نَابَـيْهِ الذُّعَافُ المُسَمَّمُ

وقال المُتَلَمِّسُ: [ديوانه: ٣٤]:

فأطرق إطْرَاقَ الشُّجاعِ وَلَوْ يَرَىٰ   مَسَاغاً لِنَابَيْهِ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا

يقولُ الفقيرُ إلىٰ الله تعالىٰ عبدُالرَّحمـٰن بنُ سُليمان العُثيمين ـ عَفَا الله عنه ـ: قول الحافظ ابن عبدالبرِّ ـ رحمه الله ـ «قال الشمَّاخُ أو البَعِيثُ» هي عبارة الجاحظ في الحيوان: ٤/ ٢٧٠. والبيتُ منفردٌ في شعر البعيث الذي نشره ناصر رشيد محمد حسين، وطبع في مجلة كلية الآداب/ جامعة البصرة عدد ١٤ السنة الثانية عشرة مع أنَّ الدكتور صلاح الدِّين الهادي محقق ديوان الشَّماخ المطبوع في دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٨م ص٤٦١ يقول: «إنَّماهو للبَعيثِ ضمن أبياتٍ له مروية في مَسَالك الأبصار. . . » فأين هـٰذه الأبيات في شعره؟!.

(١) البيتُ لذي الرُّمة في ديوان: ١٨٦٦ (ملحق الدِّيوان) عن اللِّسان: (قرع).
وهو في تهذيب اللُّغة: ١/٢٣١، عن أبي عُبَيْدٍ في غريب الحديث: ١/١٢٣، وهو في: غريب الحربي: ٣/١٠٢٠، والفائق: ٢/٢٢٢، ويُراجع: مقاييس اللُّغة: ٥/٢٨٩، واللِّسان والتَّاج: (قرع).

(٢) غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ١/١٢٣، وتهذيب اللُّغة: ١٣/١٧٢ عن أبي عُبَيْد. والتَّمهيد: ٧/١٥٣، والفائق: ٢/٢٢٣، والنِّهاية: ٢/٢٩٢، واللِّسان والتاج: (زبب).
قال الحافظ ابنُ عبدِالبرِّ في «التَّمهيد»: «والزَّبيبتان: نُقطتان مُنتفختان في شِدْقَيْهِ =

زبيبتَان في حَلْقِهِ بمنزلةزَنَمَتَي العَنْز. وسَمِعْتُ بعضَ أهلِ العلمِ يقولُ: هما النُّكْتَتَان السَّوْدَاوَانِ فوقَ عَيْنَيْهِ، وهو أَوْحَشُ ما يكون من الحيَّات وأَخبَثُهُ، وكان ابنُ وَهْبٍ يقولُ: هُما الزَّبَدَتَان الَّلتان تكونانِ عندَ الغَضَبِ بِجَانِبَي الفَمِ.

قال عبدُالملكِ: وهو أشبهُ ذٰلك عندي، وقد يكونُ في الحيَّاتِ، وقد تكونُ الزَّبدتان أَيْضاً من الرِّجالِ عندَ الغَضَبِ قال الرَّاجزُ: [(١)]

= كالزُّغوتين. وقيل: نُقطتان سَوْدَاوان، وكل ما كَثُرَ سُمُّه ـ فيما زَعَمُوا ـ ابيَضَّ رَأْسُهُ، وهي علامةُ الحيَّة الذكر المُؤذي».

وقال اليَفْرُنِيُّ في «الاقتضاب في غريب الموطأ»: «زيادتان في جانبي شدقيه من السُّمِّ كما يكون في الإنسان من كثرة الكلام. وقال الدَّاوديُّ: هما نابان يخرجان فيه. وقيل: هما نقطتان سوداوان علىٰ فوق عينيه، وهي علامة ذكرانه، ولا يعرفه أهل اللُّغة».

(١) الأبيات في البيان والتبيين: ١/ ١٢٥ لأبي الحَجْنَاءِ، شَاعرٌ عَبَّاسِيٌّ، مولىٰ المَهْدِيِّ، عبدٌ نشأ باليمامة، واشْتُرِيَ للمهديِّ في حياةِ المنصورِ فلمَّا سمعَ شعرَه قال: والله ما هو بدون نُصَيْبٍ شَاعرِ بني مَروان فَلُقِّب بذٰلك، وأعتقه وزوَّجه أمةً له يقال لها جَعْفَرَةُ، وكنَّاهُ أبا الحجناء، وهي بنته، وأقطعه ضَيْعَةً بالسَّواد، وعمَّر بعده. وعرف بـ«نُصيب الأصغر». ذكره أبوالفرج الأصبهاني في الأغاني: ٢٣/ ١ فمابعدها (دار الكتب) وذكر طرفاً من أخباره وأشعاره. وذكر أبياتاً من قصيدةٍ مَدَحَ بها الرَّشيد من جيِّد شعره أولها:

خَلِيْلَيَّ إِنِّي مَايَزَالُ يَشُوقُني ... قَطِيْنُ الحِمَىٰ والظَّاعِنُ المُتَحَمِّلُ
فأقسمتُ لا أنْسَىٰ ليالِيَ مَنْعِجٍ ... ولا مَأْسَلاً إِذْ منزلُ الحيِّ مأسَلُ
أَمِنْ أَجْلِ آيَاتٍ ورَسْمٍ كأنَّه ... بَقِيَّةُ وَحْيٍ أو رِدَاءٌ مُسلْسَلُ
جَرَىٰ الدَّمعُ من عَيْنَيكَ حتَّىٰ كأنَّه ... تَحَدُّرَ دُرٍّ أو جُمَانٌ مُفَصَّلُ
فيا أيُّها الزِّنجيُّ مَا لَكَ والصِّبا ... أَفِقْ عن طِلاَبِ البيضِ إنْ كُنْتَ تَعْقِلُ
فمِثْلُكَ مَنْ أُحْبُوشَةِ الزِّنجِ قُطِّعَتْ ... وَسَائِلُ أَسْبَابٍ بهِ يَتَوَسَّلُ
قَصَدْنَا أميرَ المُؤْمِنِيْنَ ودُوْنَهُ ... مَهَامِهُ مَوْمَاةٍ مِنَ الأَرْضِ مَجْهَلُ

=

إنِّي إِذَا مَا زَبَّبَ الأَشْدَاقُ

وَكَثُرَ الضِّجَاجُ واللَّقْلاَقُ

ثَبْتُ الجَنَانِ مِرْجَمٌ وَدَّاقُ

وَقَدْ بَلَغَنِي[1] عَنْ أُمِّ غَيْلاَنَ بنتِ جَرِيْرِ بنِ الخَطَفَىٰ أَنَّها قَالَتْ: رُبَّما أَنْشَدْتُ أَبِي حَتَّى يُزَبِّبُ شِدْقَايَ.

= عَلىٰ أَرْحَبِيَّاتٍ طَوَىٰ السَّيْرُفانْطَوَتْ ... شَمَائِلُهَا مِمَّا تُحَلُّ وتُرْحَلُ

إلىٰ مَلِكٍ صَلْتِ الجَبِيْنِ ... ... الأبيات

وقال وهو مسجونٌ، ودُخلت إليه ابنتُهُ حَجْنَاءُ فلمَّا رَأَتْ قُيُودَه بكت فقال:

لَقَدْ أَصْبَحَتْ حَجْنَاءُ تَبْكِي لِوَالِدٍ ... بِـدُرَّةِ عَيْـنٍ قَـلَّ عَنْـهُ غِنَـاؤُهَـا

أَحَجْنَاءُ صَبْراً كلُّ نَفْسٍ رَهِيْنَةٌ ... بمَوتٍ ومَكْتُوْبٌ عَلَيْهَا بلاؤُهَا

أَحَجْنَاءُ أَسْبَابُ المَنَايَا بمَرْصَدٍ ... فإلاَّ يَعاجِلْ غَدوُهَا فَمَسَاؤُهَا

أَحَجْنَاءُ إنْ أُفْلِتْ من السِّجن تَلْقَنِي ... حُتُوْفُ مَنَاياً لا يُرَدُّ قَضَاؤُهَا

أَحَجْنَاءُ إنْ أَضْحَىٰ أَبُوكِ ودَلْوُهُ ... تَعَرَّتْ عُرىً مِنهَا وَرَثَّ رِشَاؤُهَا

لَقَدْ كانَ يُدْلِي في رِجَالٍ كَثِيْرَةٍ ... فَيَمْتَحُ مَلأىٰ وهي صُفرٌ دِلاَؤُهَا

أَحَجْنَاءُ إنْ يُصبِحْ أَبُوْكِ ونَفْسُهُ ... قَلِيْـلٌ تَمَنِّيْهَـا قَصِيـرٌ عَـزَاؤُهَـا

لَقَدْ كَانَ فِي دُنْياً تَفَيَّأَ ظِلُّهَا ... عَلَيْـهِ وَمجْلُـوْبٌ إِلَيْـهِ بَهَـاؤُهَـا

والشَّاهد في غريب الحديث: ١/١٢٣، وتهذيب اللُّغة: ٨/٢٩٢، ١٠/٤٤٧، ١٣/١٧٢، وهو في هٰذا الموضع عن أبي عُبَيْدٍ فلله دَرُّ أبي عُبَيْدٍ. واللِّسان والتاج: (زبب) و(لقق). ونسبها المحقِّقُ في هامش غريب أبي عُبَيْدٍ إلىٰ أبي مِحْجَنِ الثَّقَفِيِّ؟ ولم تَرِدْ في شعره، وديوانه مَروِيٌّ روايةً، ولم يُجمع جَمْعاً. فالله أعلم.

(١) في غَريب الحَديث لأبي عُبَيْدٍ: ١/١٢٣ «قال أبوعُبَيْدٍ: وحدَّثني شيخٌ من أهل العلم عن أمِّ غيلان بنت جرير...» وعن أبي عُبَيْدٍ في تَهذيب اللُّغة: ١٣/١٧٢، ومن ثَمَّ في اللِّسان (زبب).

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرح كتابِ عُمر بن الخطَّابِ في الصَّدَقَةِ الذي رَوَاهُ مالكٌ حينَ قَالَ: «قرأتُ كتابَ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ في الصَّدقةِ فوجدتُ فيه: بسم الله الرَّحمـٰن الرَّحيم: هـٰذا كتابُ الصَّدقةِ: في أربعٍ وعشرين من الإبلِ، فدونها الغنمُ في كلِّ خَمْسٍ شاةٌ، وفيما فوقَ ذٰلك إلىٰ خمسٍ وثلاثين بنتُ مَخَاضٍ، فإنْ لم تكنْ بنتُ مَخَاضٍ فابنُ لَبُونٍ ذكرٌ، وفيما فوق ذٰلك إلىٰ خمسٍ وأربعين ابنةُ لَبونٍ، وفيما فوقَ ذٰلك إلىٰ ستِّين حِقَّةٌ، طروقَةُ الفَحْلِ، وفيما فوقَ ذٰلك إلىٰ خَمسٍ وسبعين جَذَعَةٌ، وفيما فوقَ ذٰلك إلىٰ التِّسعين ابنتا لَبُون، وفيما فوق ذٰلك إلىٰ عشرين ومائة حِقَّتان، طَرُوقَتَا الفَحلِ، فما زاد علىٰ ذٰلك من الإبل ففي كلِّ أربعين ابنةُ لبون، وفي كلِّ خَمسين حِقَّةٌ.

وفي سَائِمَةِ الغَنَم إِذَا بَلَغَتْ أربعينَ إلىٰ عشرين ومائة شاةٌ، وفيما فوقَ ذٰلِكَ إلىٰ مائتين شاتان، وفيما فوقَ ذٰلك إلىٰ ثلاثمائة ثلاثُ شياهٍ، فما زاد علىٰ ذٰلك ففي كُلِّ مائةٍ شاةٌ، ولا يُخْرَجُ في الصَّدقةِ تَيْسٌ ولا هَرِمَةٌ، ولا ذاتُ عَوَارٍ إلاَّ ما شاء المُصَّدِّقُ، ولا يُجمَعُ بين متفرِّق ولا [٣٣] يُفَرَّقُ بين مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ. وما كان من خَلِيْطَين فإنَّهما يتراجعان بينهما بالسَّوِيَّة، وفي الرِّقَةِ[١] إِذَا بَلَغَتْ خَمْسَ أواقٍ رُبُعُ العُشْرِ» [١/ ٢٥٧ رقم (٢٣)].

قال عبدُالملكِ: سألتُ رَجُلَيْنِ من أَعَاريبِ الحِجَازِ من قَيسٍ وَغَيْرِهِم[٢]

---

(١) في الأصل: «الوقت».

(٢) إذا أَحْسنَّا الظَّنَّ بالمؤلِّف قلنا: إنَّه مقلِّدٌ لأبي عُبَيْدٍ حيث قال في غريب الحديث: ٣/ ٧٠: «قال الأَصْمَعِيُّ وأبوزيادٍ الكلابي، وأبوزيد الأنصاري وغيرهم دخل كلام بعضهم في بَعْضٍ قالوا: أول أسنان الإبل إذا وضعت الناقة فإن كان ذٰلك من أول النتاج فولدها: رُبَعٌ، =

عن أسنانِ الإبلِ في الصَّدَقةِ التي وَصَفَهَا عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ في هذا الحديثِ وأَهَمَّنِي كَشْفُهُمْ عن ذٰلك فكلُّهم قال لي: إذا وَضَعَتِ الناقةُ فإن كان ذٰلك في أولِ النِّتَاجِ فولدها رُبَعٌ والأُنثىٰ رُبَعَةٌ[1]، وإن كان في آخرِ النِّتَاجِ فهو هُبَعٌ والأنثىٰ هُبَعَةٌ[2]، وهو في ذٰلك ـ رُبَعاً كان أو هُبَعاً ـ حوارٌ حَولاً، ثم هو بعدَ الحولِ فَصِيْلٌ؛ لأنَّه يُفصَلُ عن أُمِّهِ، والفِصَالُ: هو الفِطامُ[2]، فإذا استكملَ الحَوْلَ وَدَخَلَ في الثَّاني فهو ابنُ مَخَاضٍ، والأُنثىٰ ابنةُ مَخَاضٍ، وهي التي تُؤْخَذُ في زَكَاةِ خَمْسٍ وعشرين إلىٰ خَمْسٍ وثلاثين من الإبلِ، وإنَّما سُمِّي ابنُ مَخَاضٍ؛ لأنَّه حين فُصِلَ عن أُمِّه لَحِقَتْ أُمُّه بالمَخَاضِ، وهو حَمْلُ الحَوَامِلِ فهي في حدِّ المَخَاضِ وإن لم تَكُنْ حَامِلاً؛ لأنَّها في وقتَ ذٰلك، فلايزالُ ابنَ مَخَاضٍ في السَّنة الثَّانية كِلِّها، فإذا اسْتَكْمَلَهَا وَدَخَلَ في الثَّالثة فهو ابنُ لَبُونٍ،

= والأنثىٰ: رُبَعَةٌ، وإن كان في آخره فهو هُبَعٌ، والأنثىٰ: هُبَعَةٌ، . . » والعبارة بَعْدَ ذٰلكَ هي نفسها عبارة أبي عُبَيْدٍ؟! ويراجع: الأمالي لأبي علي القالي: ١/ ٢١عن الأصمعي. وحكى نحو ذلك الأزهريُّ في «تهذيب اللُّغة» عن ابن الأعرابي.

(١) جاء في اللِّسان: (ربع): «وقولهم: «ماله هُبَعٌ ولا رُبَعٌ» فالرُّبَعُ: الفَصِيْلُ الذي يُنتَجُ في الرَّبيع، وهو أول النِّتاج؛ سُمِّي رُبَعاً لأنَّه إذا مشىٰ ارتبع وربع، أي: وسَّع خطوه وعَدَا، والجمعُ: رِبَاعٌ وأَرْبَاعٌ، مثل رُطَبٌ ورِطَابٌ وأرطابٌ، قال الرَّاجزُ:

وعُلْبَةٌ نازعتُها رِبَاعِي
وعُلْبَةٌ عِنْدَ مَقِيْلِ الرَّاعِي

والأنثىٰ: رُبَعَةٌ، والجمع: رُبَعَاتٌ. فإذا نُتِجَ في آخرِ النِّتَاجِ فهو هُبَعٌ، والأنثىٰ: هُبَعَةٌ. . . ».

وقوله: «ما له هُبَعٌ وَلاَ رُبَعٌ» ظاهره أنَّه مثلٌ، وقد جاء في جمهرة الأمثال: ٢/ ٢٦٧: «قولهم: ما له سَبَدٌ ولا لَبَدٌ، أي: ما له شيءٌ، ومثله: ما له هُبَعٌ ولا رُبَعٌ» ولم يشرَحْهُ.

(٢) بعده في غريب الحديث: «ومنه الحديث: «لا رضاعَ بعد فصالٍ» ويستمرُّ الكلامُ مثل ما هو هنا تماماً: «فإذا استكمل الحول ودخل في الثَّاني. . . ».

والأنثىٰ ابنة لَبُونٍ، وهي التي تُؤخَذُ في زكاةِ الإبلِ إذا جَاوَزَتْ خَمْساً وثلاثين إلىٰ خمسٍ وأربعين، وإنَّما سُمِّي ابْنَ لَبُوْنٍ؛ لأنَّ أمَّه أَرْضَعَتْهُ في السَّنَةِ الأولىٰ، ثم كانَتْ في حَالِ المَخَاضِ في السَّنة الثَّانية، ثم وَضَعَت في الثَّالثة فصارَ لها لبنٌ فهي لَبُونٌ، وهو ابنُ لَبُونٍ، فلايزالُ كذٰلك السَّنة الثَّالثة كلَّها، فإذا مَضَتِ الثَّالثةُ وَدَخَلَتِ الرَّابعةُ فهو حِيْنَئِذٍ حِقٌّ، والأنثىٰ حِقَّة، وهي التي تُؤخذ في صَدَقَة الإبل إذَا جَاوَزَتْ خَمْساً وأربعين إلىٰ ستِّين، وإنَّما سُمِّيَ[1] حقًّا؛ لأنه قد استَحَقَّ أن يُحْمَلَ عليه ويُركبَ، فقيل:[2] هو حِقٌّ بيِّن الحِقيَّةِ، وكذٰلك الأُنثىٰ [حِقَّةٌ][3]، فلاتزال كذٰلك حتَّىٰ تستكملَ السنةَ الرَّابعةَ وتَدْخُلَ في السَّنةِ الخامسةِ فهو حِيْنَئِذٍ جَذَعٌ، والأنثىٰ جَذَعَةٌ، وهي التي تُؤخَذُ في زكاةِ الإبلِ إذا جَاوَزَتْ ستِّيْن إلىٰ خمسٍ وسَبعين، ثم ليس في الزَّكاة شَيْءٌ من أسنان الإبل فوقَ الجَذَعَةِ فلايزالُ كذٰلك حتَّىٰ تَمضيَ السَّنةُ الخامِسَةُ وتدخُلُ السَّنةُ السَّادِسَةُ فهو حِيْنَئِذٍ ثَنِيٌّ، والأُنثىٰ ثَنِيَّةٌ، وهو أَدْنَىٰ ما يَجوزُ من أسنانِ الإبلِ في النَّحرِ[4].

أمَّا الدِّياتُ فإنَّه يدخُلُ فيها بناتُ المخاضِ، وبَنَاتُ اللَّبُون والحِقاقُ

---

(١) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «ويُقال: إنَّما سُمِّي...».

(٢) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «ويُقال...».

(٣) عن غريب أبي عُبَيْدٍ وأسقط المؤلِّف هنا: «قال الأعشىٰ: [ديوانه: ١٦]:

بِحِقَّتِهَا رُبِطَتْ في اللَّجِـ ـيْنِ حتَّىٰ السَّدِيْسُ لَهَاقَدْ أَسَنْ

واللَّجِيْنُ: ما يُلجَنُ من الوَرَقِ، وهو أن يُدَقَّ حتَّىٰ يتلزجَ ويلزَقَ بَعضُهُ بِبَعْضٍ»ثم استمر كما هو هنا: «فلايزال كذٰلك...».

(٤) أسقط المؤلِّف سطرين من كتاب أبي عُبَيْدٍ ثم استمرَّ في النَّقْلِ دون هوادةٍ.

والجِذاعُ[1] وذٰلك في دِيَةِ العَمْدِ؛ لأنَّه أرباعٌ، ويَدخُلُ السِّنُّ الخامسُ وهو بنو اللَّبُونِ؛ لأنَّها أخْماسٌ. أمَّادية التَّغليظ فإنَّماهي أثلاثٌ، ثلاثون حِقَاقٌ، وثلاثون جِذَاعٌ، وأربعون خَلِفَاتٌ ما بين ثنيَّةٍ إلىٰ بَازِلِ عامها. والخَلِفَةُ: الحاملُ[2]

ثم لايزالُ الثَّنِيُّ من الإبل ثنيًّا حتىٰ تمضيَ السَّنةُ السَّادسةُ، فإذا مَضَتْ ودخلَ في السَّابعةِ فهو حِينَئِذٍ رَبَاعٌ، والأُنثىٰ رَبَاعِيَةٌ، فلايزالُ كذٰلِكَ حتىٰ تَمْضِيَ السَّنةُ السَّابعةُ، فإذا مضتْ وَدَخَلَ في الثَّامِنَةِ فهو حِينَئِذٍ سَدِيسٌ وسَدَسٌ لُغَتَان، وكذٰلك الأُنثىٰ لفظُهُما في هـٰذه السِّنِّ واحدٌ، فلايزالُ كَذٰلِكَ حتَّىٰ تَمْضِيَ السَّنةُ

(١) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «هـٰذا في الخطأ، وأمَّا في شبه العمد فإنَّها حِقاقٌ وجذاعٌ وما بين ثنيَّةٍ إلىٰ بازل عامهاكلهاخَلِفَةٌ، والخَلِفَةُ: الحَاملُ، وتفسير ذٰلك أن الرَّجُلَ إِذَا قَتَلَ الرَّجُلَ خطأً وهو أن يتعمَّدَ غيره فَيُصيبَهُ فتكن الدِّيَةُ علىٰ العاقلة أرباعاً، خمساً وعشرين بنت مخاضٍ، وخمساً وعشرين بنت لبون، وخمساً وعشرين حِقَّة، وخمساً وعشرين جذعة. وبعض الفقهاء يجعلها أخماساً، عشرين بنت مخاضٍ، وعشرين بنت لبون، وعشرين ابن لبون ذكراً، وعشرين حِقَّة، وعشرين جذعة، فهـٰذا الخطأ، وأمَّا شبهُ العَمْدِ، فإن يتعمَّد الرَّجُلُ الرَّجُلَ بالشَّيءِ لا يقتل مثله فيموت منه ففيه الدِّيَةُ مغلَّظة أثلاثاً، ثلاث وثلاثون حقَّة، وثلاث وثلاثون جذعة، وأربع وثلاثون ما بين ثنيَّةٍ إلىٰ بازل عامها كلها خَلِفَةٌ والأنثىٰ ثنيَّةٌ. ثم لايزالُ. . ».

(٢) جاء في اللِّسان: (خَلَفَ): «والخَلِفَةُ: النَّاقةُالحامِلُ، وجمعُها: خَلِفٌ بكسراللاَّم وقيل: جمعها مخاضٌ علىٰ غير قياسٍ، كماقالوا لواحدة النِّساءِ أمرأةٌ، قال ابن بَرِّي: وشاهدُهُ قولُ الرَّاجِزِ:

* مَالَكِ تَرغِيْنَ وَلاَ تَرْغُو الخَلِفْ *

وقيل: هي التي استكملت سنة بعد النِّتاج، ثم حُمِلَ عليها فلقحت. وقال ابن الأعرابي: إذا استبان حملها فهي خَلِفَةٌ حتَّىٰ تُعشِرَ. . ». وقال في اللِّسان أيضاً: «الخَلِفَةُ بفتحِ الخَاءِ وكسرِ اللاَّم: الحامِلُ من النُّوقِ وتجمعُ علىٰ خَلِفَاتٍ وخَلاَئِفَ، وقد خَلِفَتْ: إِذَا حَمَلت، وأخلفت: إذا أحالَتْ».

أقول ـ وعلىٰ الله أعتمد ـ: هـٰذا الحرف لم يذكره الزَّجاج في كتابه فعلت وأفعلت؟!

الثَّامنةُ، فإذَا مضتْ وَدَخَلَ في التَّاسعةِ فَطَرَ نَابُهُ وَطَلَعَ فهو حِيْنَئِذٍ بازلٌ، وكذٰلكَ الأنثىٰ بَازِلٌ [٣٤] لَفْظُهُمَا وَاحِدٌ، فَلاَيَزَالُ بازلاً حتَّىٰ تَمْضِيَ التَّاسعةُ، فإذا مَضَتْ وَدَخَلَ في العَاشِرَةِ فهو حِيْنَئِذٍ مُخْلِفٌ، ثم لَيْسَ له اسمٌ بعدَ الإخلاف، لٰكن يقالُ له: بازلُ عامٍ وبازلُ عامين، ومُخْلِفُ عامٍ وَمُخْلِفُ عامين، إلىٰ ما زادَ علىٰ ذٰلِكَ، فإذَا كبر فهو عَوْدٌ، والأنثىٰ عَوْدَةٌ، فإذا هَرِمَ فهو قَحْرٌ. وأمَّا الأنثىٰ فهي النَّابُ والشَّارفُ[١]. وفي أسنانِ الإبلُ أشياءٌ كثيرةٌ، وإنَّما قَصَدْتُ منها إلىٰ ما جَرَىٰ ذكرُهُ منها في أحاديثِ العلمِ.

قال عبدُالملكِ: سألت مُطَرِّفَ بنَ عبدالله وابنَ المَاجِشُون عن مثل ما سألتُ عنه هٰؤلاءالأعَارِيْبَ[٢] عن أسنانِ الإبلِ فقالا: عليكَ بأبي مِسْوَرٍ الكِلاَبِيِّ فإنَّه أعلمُ أهلِ المَدينةِ بأسنانِ الإبلِ وكَلاَمِ العَرَبِ، وهو أهلٌ أن يُحمَلَ عَنه، ويُوثَقُ بناحِيَتِهِ، فسألتُهُ عن ذٰلك كُلِّه، فقال لي فيه أجمع مثل الذي فسَّرتُ عن أَعاريبِ الحِجَازِ الذين كشفت عن ذٰلك، لم يُخالِفْهُمْ في شَيءٍ منه، وَأَعْلَمْتُ بذٰلِكَ مُطرِّفاً وابنَ المَاجِشُون فاستَحْسَنَاهُ ولم يُنكِرَاهُ. وسألتُ عن ذٰلك مُحَمَّدَ ابنَ سلاَّمِ البَصريَّ ـ وكان عالماً بذٰلِكَ وبكلامِ العَرَبِ ـ فقال لي مثلَ ذٰلك كلِّهُ. قَالَ: وإنَّما يُؤخَذُ هٰذا ويُحْمَلُ عن الأعَارِيْبِ فانْتَهِ في ذٰلك إلىٰ ما قالُوا لَكَ.

قال عبدُالملكِ: أمَّا قولُ عُمَرَ: «حِقَّةٌ طَرُوقةُ الفَحْلِ[٣]»فإنَّما يعني بالطَّروقةِ

---

(١) بعده في غريب أبي عُبَيْدٍ: «ومنه الحَدِيْثُ في الصَّدَقَة: «خُذ الشَّارِفَ والبكرَ» والعبارة التي بعد ذٰلك: «وفي أسنان الإبل. . . » هي عبارة أبي عُبَيْدٍ أيضاً.

(٢) تبيَّن من مقابلة النَصِّ بكلام أبي عُبَيْدٍ أنَّ المؤلِّفَ ـ عفا الله عنه ـ لم يسألْ أعراباً، وإن كان قد فعل فقد عبَّر عن مقتضىٰ كلامهم بعبارة أبي عُبَيْدٍ نفسها.

(٣) في الأصل: «الجَمَلِ» في الموضعين.

الَّتي قَدْ بَلَغَتْ أَنْ يَطرُقَهَا الفَحْلُ، مَعْنَاهُ: أَنْ يَضْرِبَهَا، وَهُوَ أَوَّلُ مَا تَحْمِلُ.

قال عبدُالملكِ: أمَّا قَوْلُ عمَرَ: «وما زادَ علىٰ العِشْرِيْنَ ومائة من الإبل ففي كلِّ أَربعين ابنةُ لَبُونٍ، وفي كلِّ خَمسين حِقَّةٌ» فقد اختلفَ القَوْلُ فيها إِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً علىٰ العِشْرِيْن ومائة، إلىٰ أن تبلغَ ثلاثين ومائة، علىٰ ثلاثةِ أَقاويل، فكانَ ابنُ شِهَابٍ يَقُولُ: فيها ثَلاثُ بَنَاتِ لَبُونٍ فَقَط، وَلَيْسَ للسَّاعِي أَنْ يُخَيِّرَ الحِقَّتين، وَبِهِ أخذَ ابنُ القاسِمِ[1]، وَكَانَ المُغِيْرَةُ[2] يَقُوْلُ: فيها حِقَّتَانِ وَلَيْسَ

---

(١) ابن القاسم هـٰذا هو صاحب مالكٍ ـ رحمه الله ـ عبدالرَّحمـٰن بن القاسم بن خالد بن جُنَادة العَتِيْقِيُّ المصريُّ (ت١٩١هـ) أصله من الرَّملة بفلسطين، وسكن مصر، روىٰ عن مالك وابن عُيَيْنَةَ وغيرهما. قال أبوزرعة: مصريٌّ، ثقةٌ، ووثَّقه النّسائيُّ، والخطيبُ البَغْداديُّ وغيرهم. قال الحافظُ أبونُعَيْم: «سمعتُ أبابكر بن المقرىء يحكي عن بعضِ شيوخه، عن ابن القاسم صاحب مالك قال: خَرَجتُ إلىٰ مالك بن أنس اثنتي عشرة خَرجَةً أنفقتُ في كلِّ خرجَةٍ ألفَ دينار» ﴿وَفِي ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ ٱلْمُتَنَافِسُونَ﴾. وابنُ القاسمِ هـٰذا هو صاحبُ الرِّواية عن مالكٍ وجامعُ مسائله، وروايته عنه، تُعرَفُ بـ«مُوَطَّأ ابن القَاسم» توجد منه قطع واختَصَرَهُ الإمام العلاَّمةُ أبوالحَسَنِ عليُّ بنُ محمَّدِ بن خَلَفٍ المَعَافِريُّ القَيْرَوَانِيُّ المَعْرُوْفُ بـ«القابِسِيِّ» (ت٤٠٣هـ) عُرِفَ بـ«المُلَخَّصِ» ولهم في لامِهِ الكسرُ والفتحُ. قال ابنُ عبدِ المَلك المُراكشيُّ في كتابه الذَّيل والتكملة: ١/ ٥٣٨ «أحمد بن الحاجّ بن مروان بن محمد التجيبي يعرف بـ«ابن شاب» له كَلاَمٌ حَسَنٌ في ترجمة «المُلخص» لأبي الحسن عليِّ بنِ مُحَمَّدٍ القَابِسِيِّ في الاختلاف في كسر الخَاءِ وهو رأيُ أبي عمرو عثمان بن سعيد المقرىء [الدَّاني] وفتحها وهو رأي أبي القاسم المُهلَّبِ بنِ أبي صُفرة [التَّميميِّ] وكلاهما حَمَلَ الكتابَ عن جامِعِهِ». أخبارُ ابن القاسم في: الجرح والتَّعديل: ٥/ ٢٧٩، ووفيات الأعيان: ٣/ ١٢٩، وتهذيب الكمال: ١٧/ ٣٤٤، وسير أعلام النُّبلاء: ٩/ ١٢٠، وتهذيب التَّهذيب: ١/ ٤٩٥، والشَّذرات: ١/ ٣٢٩.

(٢) لا أدري من المقصود بـ«المُغِيْرَة» هـٰذا، لـٰكنَّ الذي يَتَرَجَّحُ عندي أنَّه: المُغيرة بن =

للسَّاعي أنْ يُخَيِّرَ مكانها بناتِ لَبُونٍ، وبه أخذَ ابنُ المَاجشُون، وكان مالكٌ يقولُ: الخيارُ للسَّاعِي، إنْ شاءَ أَخَذَ حِقَّتين، وإنْ شَاءَ أخذَ ثَلَاثَ بَنَاتِ لَبُونٍ، كَمَا جَاءَ الحَدِيْثُ. وقال عبدُالعزيز بنُ أبي سَلَمَةَ[1]، وعبدُالعَزِيْز بنُ أبي حَازِمٍ[2]، ومُحَمَّدُ بنُ إبراهيم بنِ دِيْنَارٍ[3] مثلُ قولِ مالكٍ، وبه أَخَذَ مُطَرِّفٌ

= عبدِالرَّحمـٰن بن عبدالله بن خالد بن حَكِيْم بن حِزَام، الحِزَامِيُّ الأَسَدِيُّ القرشيُّ المَدَنِيُّ.
ومما يُرَجِّحُ أنَّه المقصود قول الحافظ ابن عبدالبرِّ: «كان مدارُ الفتوىٰ بالمدينة في آخر أزمان مالكٍ وبعده علىٰ المُغيرة بن عبدالرَّحمـٰن، ومحمد بن إبراهيم بن دينار». وهو الآتي ذكره.
أخباره في: طبقات ابن سعد: ٥/ ٤٢١، وتهذيب الكمال: ٢٨/ ٣٨٧، وسير أعلام النُّبلاء: ٨/ ١٤٨ وغيرها.

(١) هو عبدالعزيز بن أبي سلمة بن عُبَيْدالله بن عبدالله بن عمر القرشيُّ العَدَوِيُّ العُمَرِيُّ، أبوعبدالرَّحمـٰن المَدَنِيُّ، نزيلُ بغداد، محدِّثٌ، فقيهٌ. قال الحافظ الخطيب: «رواياته مستقيمةٌ» وقال الدَّارقُطني: «لا بأس به». يراجع: تاريخ بغداد: ١٠/ ٤٤٧، وثقات ابن حبان: ٨/ ٣٩٦، وتهذيب الكمال: ١٧/ ١٤١، وتهذيب التهذيب: ٦/ ٣٣٩.

(٢) هوعبدالعزيز بن أبي حازم سلمة بن دينار المخزوميُّ، مولاهم، أبوتمام المَدَنِيُّ (ت١٨٢هـ) وقيل: ١٨٤. محدِّثٌ، فقيهٌ، ثقةٌ، وثَّقه يحيىٰ بن مَعين، وقال أبوطالب: سُئل أحمد بن حنبل عن عبدالعزيز بن أبي حازم فقال: «لم يكن يَعرِفُ بطلب الحديث إلاَّ كتبَ أبيه فإنَّهم يقولون: إنه سمعها، وكان يتفقَّه، لم يكن بالمدينة بعد مالك أفقه منه...». أخباره في: طبقات ابن سعد: ٥/ ٤٢٤، وطبقات خليفة: ٢٧٦، وتاريخ أبي زرعة: ٤٤٠، وتهذيب الكمال: ١٧/ ١٢٠، وسير أعلام النبلاء: ٨/ ٣٢١.

(٣) محمد بن إبراهيم بن دينار المَدَنِيُّ، أبوعبدالله الجُهني، ويقال: الأنصاريُّ، يلقب: «صَنْدَل». وقال أبوحاتم: كان من فقهاء المدينة نحو مالك، وكان ثقةً. وذكر ابن حبَّان في «الثِّقات» وقال أبوعمر بن عبدالبر: كان مفتي أهل المدينة مع مالك، وعبدالعزيز بن أبي سلمة، وبعدهما، وكان فقيهاً فاضلاً له بالعلم رواية وعناية. أخباره في: الجرح والتعديل: =

وأَصْبَغُ، وبه نأخُذُ، وهو أتبعُ للحَدِيْثِ وإنَّما هَـٰذَا الاختِلاَفُ فيها إلىٰ أن تبلغَ ثلاثين ومائة، فإذا بَلَغَتْهَا كَانَتْ فِيْهَا حِقَّةٌ، وابنتا لَبُونٍ مُجْتَمَعٌ عليه منهم.

قَالَ عبدُالملكِ: وأمَّا قَوْلُهُ: «وفي سَائِمَةِ الغَنَمِ الزَّكَاةُ» فإنَّ السَّائِمَةَ هي الرَّاعِيَةُ، قليلةً كانت أو كثيرةً، وقد تُسمَّىٰ الواحدةُ سائمَةً، ومنه قَوْلُ اللهِ عزَّ وجَلَّ(١): ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ﴾ يعني: تَرْعَوْنَ ماشِيَتَكُمْ.

قالَ عبدُالملكِ: وأمَّا قولُهُ: «ولا يُخْرَجُ في الصَّدقَةِ تَيسٌ ولا هَرِمَةٌ ولا ذاتُ عَوَارٍ» فإنَّ العَوَارَ بِفَتْحِ العَيْنِ هُو العَيْبُ، والعُوَارُ برفعِ العَيْنِ هو مِنَ العَوَرِ(٢)، والتي أَرَادَ عُمَرُ هَـٰهُنا بِفَتْحِ العَيْنِ [٣٥] يعني ذَاتَ العَيْبِ والنَّقْصِ، من ذٰلك الكَسِيْرَةُ والمَرِيْضَةُ البيِّن مَرَضُهَا، والعَوْرَاءُ البَيِّنُ عَوَرُها، والعَرْجَاءُ

= ٧/ ١٨٤، والثقات: ٩/ ٣٩، وتهذيب الكمال: ٢٤/ ٣٠٦... وغيرها. ولقبه في ألقاب ابن الفرضي: ١١٢، وكشف النِّقاب لابن الجوزي: ١/ ٣٠٢، ونُزهَة الألباب للحافظ ابن حجر: ١/ ٤٢٩.

(١) سورة النَّحل: الآية: ١٠.

(٢) في النِّهاية: ٣/ ٣١٨ «العَوَارُ ـ بالفتح ـ العَيْبُ، وقد يُضَمُّ». ورأيتُ في كتابٍ في غريب الحديث لمؤلِّفٍ مجهول أندلسي من أهل القرن السَّابع الهجري تقريباً مرتب علىٰ حروف المعجم ورقة: ١١٢ قال: «قوله: ذوات عَوَارٍ» قال أبوحاتم: يُقَالُ: في الثَّوب وغيره عُوَارٌ، يريد العَيْبَ، وقال أبوزَيْدٍ: يقال: هـٰذا ثوبٌ به عُوَارٌ وعَوَارٌ». وفي تعليق الوَقَّشِيِّ مثل ذٰلك، وقال: «والعَرَبُ تسمِّي كلَّ مستقبحٍ أعورَ، والكلمةُ القَبيحةُ: العَوْرَاءُ». وجاء في كتاب «الاقتضاب في غريب الموطأ لليَفْرُنِيِّ»: «قال ابنُ حبيبٍ: العَوَارُ ـ بالفتح ـ: العَيْبُ، وهو الذي في الحديث. وأمَّا برفعِ العينِ فهو من العَوَرِ. وقيل: بالعكس».

التي لا تَلْحَقُ الغَنَمَ، فَهَـٰذِهِ كُلُّها تَدْخُلُ في ذاتِ العَوَارِ، لا يُجُوزُ للمُصَدِّق أن يأخذَ شيئاً منها إلاَّ ما كان منها يبلغ في سِمَنِهِ وَكَثْرِةِ لَحْمِهِ ما هو أكثرُ من الجَذَعَةِ أَوِ الثَّنِيَّةِ أَوْ مثلها، فيَجُوْزُ له أخذُهُ إنْ رأىٰ ذٰلِكَ، وإنْ كَانَ ذٰلِكَ أَوْضَعُ فليس له أَنْ يأخذَهُ. قال: وكذٰلك الهَرِمَةُ وهي الكبيرةُ الشَّارِفَةُ فسبيلُ ذاتِ العَوَارِ، لا يجوزُ للمُصَدِّق أن يأخذَها[1] فيما فسَّرتُ لك. قالَ: وأمَّا التَّيْسُ الذي نَهَىٰ عُمَرُ[2] عن أخذه فهو الذَّكَرُ من المَعْزِ، لا يُؤْخَذُ شيءٌ من ذُكُوْرِ المَعْزِ في صَدَقَتِها لدَنَاءَتِهَا، وإنَّما تُحسَبُ في ذات العَوَارِ، إلاَّ أن يكون التَّيْسُ فَحْلاً مُسِناً من كرام المَعِزِ فيُلحَقُ بالفُحُول، فلاَ يَجُوزُ أيضاً للمُصَدِّقِ أن يأخذَهُ إذا كانَ كذٰلِكَ لفَضْلِهِ؛ لأنَّ عُمَرَ بنَ الخطَّابِ قد قَالَ للمُصَدِّقِ: ولا تَأْخُذْ فَحْلَ الغَنَمِ.

قال عبدُالملكِ: إلاَّ أن يَطَّوَّعَ بذٰلك صاحبُ المَاشيةِ فلا بأسَ علىٰ المُصَدِّقِ أن يأخذَه إذا رَأىٰ في ذٰلِكَ الحَظَّ للصَّدَقَةِ في سَمَانَتِهِ وَكَثْرةِ لحمِهِ أو ثَمَنِهِ. وأمَّا الضَّأنُ فذُكُوْرُهَا وإِنَاثُها تُجْزِىءُ في الصَّدَقةِ والضَّحِيَّةِ إذا بَلَغَتْ أن تكونَ جِذاعاً صِحَاحاً فقط.

قال عبدُالملكِ: وليس ذكرُ الضَّأن كذكرِ المَعْزِ؛ لأنَّه لا يُقتنىٰ لصُوفٍ كما يُقتنىٰ ذَكَرُ الضَّأنِ. وقد بلغني أنَّ سَعْدَ بنَ أَبي وقَّاصٍ صار له في سَهْمِهِ من بعض المَغْنَم تَيْسٌ فمَضَىٰ به يَسُوْقُهُ إلىٰ رَحلِهِ وهو يَقُوْلُ: لقد اجتَمعَ فيكَ الشَّرُّ كُلُّه، فلَيْتَـكَ إذ كُنْتَ ذَكَراً كُنْتَ كَبْشاً، ولَيتَـكَ إذ كُنْتَ مِعزىً كُنْتَ أُنثىٰ.

قال عبدُالمَلكِ: أمَّا قولُ عُمَرَ: «ولا يَجْمَعُ بينَ متفرِّقٍ ولا يُفرق بينَ

---

(١) في بالأصل: «يأخُذْ».

(٢) في الأصل: «عن عمر عن».

مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ» فمَعْنَىٰ قَوْلِهِ: «لا يَجْمَعُ بين مُتَفَرِّقٍ» فهو أن يكونَ لرجُلٍ أربعونَ شَاةً علىٰ رَاعٍ علىٰ حِدَةٍ، وللآخرِ مثلها علىٰ رَاعٍ علىٰ حِدَةٍ، فإذا طَلَبَهُمَا المُصَدِّق جَمَعَا غَنَمَهُمَا لِكَيْلاَ يَكُونَ عَلَيْهِمَا فِيْهَا إلاَّ شَاةً وَاحِدَةً، فنَهىٰ عن ذٰلك.

قال: وَمَعْنىٰ قَوْلِهِ: «لاَ يُفرِّقُ بينَ مُجْتَمِعٍ» فَهُوَ أَنْ يَكُوْنَ الرَّجُلانِ خَلِيْطَيْنِ في مَاشِيَتِهِمَا فيكون لأَحَدِهِمَا مائةُ شَاةٍ وَشَاةٌ، وللآخرِ مائةُ شاةٍ فَعَلَيْهِمَا فيها ثلاثُ شِيَاهٍ، فإذا أظلَّهما المُصَدِّقُ فرَّقا غَنَمَهُما لِئَّلاَ يكونَ عليهما إلاَّ شاتان، فَنَهَىٰ عن ذٰلك.

قال عبدُالملكِ: وأمَّا قولُ عُمرَ: «وما كان من خَلِيْطَيْنِ فإنَّما يَتَرَاجَعَانِ بَيْنَهُمَا بالسَّويَّة» فهو أن يكونَ الرَّجُلان لهما ماشِيَةٌ، وفي ماشيةِ كُلِّ واحدٍ منهما أربعونَ شاةً فَصَاعِداً، فكان رَاعِيْهِمَا وَمَرْعَاهُمَا واحداً، ومَسْعَاهُما ومُرَاحَهُما وَاحِداً، خليطان تركا ماشِيَتَهُمَا كما تَرَكَا ماشِيَةَ الرَّجُلِ الوَاحِدِ، مثل أن يكون لأَحَدِهِمَاأَربَعُوْن شَاةً، وللآخر مثلها فإنَّما يؤخذُ منهما شاةٌ واحدةٌ تكون بينهما علىٰ كلِّ واحدٍ نِصْفُها، وكذٰلك لو كان للواحدِ ثَمانون شاةً، وللآخر أربعون، لم يكن عليهما إلاَّ شاةٌ، ويكون علىٰ صاحبِ الثَّمانين ثُلُثَاهَا، وعلىٰ صَاحِبِ [٣٦] الأَربعين ثُلُثُهَا، ولو لم يكونا خَليطين كان علىٰ كلِّ واحدٍ منهما شَاةٌ.

قال عبدُالملكِ: وَأَمَّا قولُهُ: «وفي الرِّقَةِ إذَا بَلَغَتْ خَمْسَ أَوَاقٍ ربعُ العُشرِ» فإنَّ الرِّقةَ الوَرِقُ[١]، وقد فُسِّرتُ الأُوقيةَ فوقَ هَـٰذَا.[٢]

---

(١) جاء في تعليق أبي الوليد الوَقَّشِيِّ: «الرِّقةُ: الوَرِقُ، وأصلها: ورقةٌ فحذفت الواو كما حذفت من عِدَةٍ وزِنَةٍ» ومثله في غريب اليفرني «الاقتضاب».

(٢) تراجع ص: ٢٧٤.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ (التَّبِيْعِ) في حديث مالكٍ الذي رواه عن حُمَيْدِ بنِ قَيْسٍ، عن طَاوُسٍ اليَمَانيِّ: أنَّ مُعَاذَ بنَ جَبَلٍ الأنْصَاريَّ أخذَ من ثلاثين بَقَرَةٍ تَبِيْعاً، ومن أربعين بَقَرَةٍ مُسِنَّةً» [١/ ٢٥٩ رقم (٢٤)].

قال عبدُالملكِ: التَّبِيْعُ من البَقَرِ: العِجْلُ الجَذَعُ[1]، وهو ابن سنتين، وهو يَجوزُ أنْ يُؤخذَ ذكراً وأنثىٰ، والمُسِنَّةُ من البَقَرِ ابنةُ أربعِ سنين[2]، ولا يجوزُ أن يؤخذَ مكانها ذَكَرٌ، كذٰلك أخبرني في سنِّ التَّبِيْعِ والمُسنَّةِ مَنْ سألتُ عنه من أَعَارِيْبِ الحِجَازِ، وأَخْبَرَني ذٰلِكَ أَيْضاً أبومِسْوَرٍ الكِلاَبيُّ، وَمُحَمَّدُ بنُ سَلاَّمٍ البَصْرِيُّ، وأعلمتُ به مُطَرِّفاً وابنَ الماجشون فلم ينكراه.

---

(١) الغريبين (ط) مصر: ١/ ٢٤٦، والنِّهاية: ١/ ١٧٩، ويُراجع: العين: ٢/ ٧٨، ومختصره: ١/ ١٥٥، والزَّاهر للأزهري: ١٤٠، ١٤١، وتهذيب اللُّغة له: ٢/ ٢٨٣، والصِّحاح واللِّسان والتاج: (تبع). قال أبوالوليد الوَقَّشِيُّ في التَّعليق علىٰ الموطأ: «يُقال لولد البقر في أول سنة: تَبِيْعٌ، وتِبِيْعٌ في لُغة بني كلاب، فإذا دخل في الثانية فهو جَذَعٌ...». ونقل اليَفْرُنِيُّ في «الاقتضاب» كلام الوَقَّشِيِّ ثم قال: «وإنَّما يقال له: تبيعٌ؛ لأنَّه لا يقوىٰ علىٰ اتباع أُمِّه». كذا قال، ولو قال: لأنه يتبع أمه فلا يفارقها لكان أولىٰ. ثم قال: «أبوالوليد [الباجي]: وإنَّما يكون كذٰلك إذا دخل في السَّنة الثانية. وقال ابنُ حَبِيْبٍ: التَّبِيعُ: هو الجَذَعُ من البَقَرِ، وهو ابن سنتين. وقال ابنُ نافع: التبيعُ: هو الجَذَعُ من البَقَر وهو الذي في سنتين ودخل في الثَّالثة، فإذا دخل في الثَّالثة فهو جَذَعٌ...».

(٢) نقل اليفرني في «الاقتضاب» في غريب الموطأ عن المؤلِّف هنا فقال: «قال عبدُ الوَهَّاب: هي التي دخلت في السنة الثالثة، وقال ابنُ حبيبٍ وابن المَوَّازِ: هي التي أتت عليها ثلاثُ سنين». ويُراجع: الزَّاهر للأزهريِّ: ١٤٠، والنِّهاية: ٢/ ٤٢١.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن قولِ مالكٍ في «المُوطَّأ» :[1]

«الإبلُ العِرَابُ والبُخْتُ تُجْمَعَانِ في الصَّدَقةِ علىٰ ربِّهِمَا، والبَقَرُ والجَوَامِيْسُ بِمَنْزِلَةِ ذٰلك أَيْضاً» [١/ ٦٠ رقم (٢٤)].

قال عبدُالملكِ: البُخْتُ من الإبلِ: صِنْفٌ[2] منها جِسَامٌ غِلاَظٌ ثَقِيْلَةٌ

---

(١) في الأصل: «موطأ».

(٢) النِّهاية: ١/ ١٠١، ويُراجع: العين: ٤/ ٢٤١، ومختصره: ١/ ٤٤٨، وجَمهرة اللُّغة: ١/ ٢٥٢، وتهذيب اللُّغة: ٧/ ٣١٢، والزَّاهر: ١٤٦، ومُجمل اللُّغة: ١١٨، ومقاييس اللُّغة: ١/ ٢٠٨، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج (بخت). والإبل الخُراسانية هٰذه التي تُسَمَّىٰ بـ«البُخت» هٰذه أصلها متولدة من الفَوَالج وهي فحول إبل سنديَّة ترسل في الإبل العراب، فتُنتج البُخت، كذا قال الأزهري وغيره. واختلف في لفظ البُخْتِيِّ هل هو عربيٌّ أو مُعرَّبٌ قال الأزهريُّ في تهذيب اللُّغة: ٧/ ٣١٢: «ويقال: جَمَلٌ بختيٌّ وناقةٌ بُختيةٌ، وهو أعجميٌّ دخيلٌ عرَّبته العَرَب» وقال مثل ذٰلك ابن الأثير في «النِّهاية» ويراجع : قصد السَّبيل: ١/ ٢٥٥، واللسان والتاج (بخت). وفي جمهرة ابن دُرَيْدٍ: ١/ ٢٥٢: «البُخْتُ: جمعُ بُخْتِيٍّ عَرَبِيٌّ صَحِيْحٌ وَقَالَ الشَّاعِرُ:

يَهَبُ الأَلْفَ والخُيُولَ ويَسْقِي   لَبَنَ البُخت في قِصَاعِ الخَلَنْجِ»

وهٰذا لا يُصلح أن يكونَ دليلاً علىٰ عربيَّتها لذا جاء في قصد السَّبيل: «وفي دلالة هٰذا البيت علىٰ عربيته خَفَاءٌ».

أقول ـ وعلىٰ الله أعتمد ـ: الذي يترجح عندي أن تكون هٰذه اللَّفظة أعجميَّة الأصلِ معرَّبة، هٰذا مع أنَّ قائلَ البيت شاعرٌ عربيٌّ قرشيٌّ، هو عبيدالله بن قيس الرُّقيات، يراجع ديوانه: ٢٨٣، ومما يرجِّح هٰذا أنَّ الشَّاعرَ استعمل في آخر البيت نفسه لفظاً معرَّباً قطعاً هو (الخَلَنْجُ) شَجَرٌ تُتَّخذُ منه الأواني كالقصاع ونحوها. وهو فارسيٌّ مُعَرَّبٌ دون شكٍّ (يراجع: المعرَّب للجواليقي: ١٣٦) وهٰذا يدلُّ علىٰ استعمال الشَّاعر للمُعرَّبات في لغته وشعره. ونظراً إلىٰ أن هٰذه الإبل فارسيَّةٌ خُراسانيَّةٌ، وخراسان بعيدةٌ عن بلاد العرب فالأصل أن يكون اسمها كذٰلك ثم عرِّب. وربما كانت التَّسميةُ مأخوذة من (البَخْتِ) بالفتح بمعنىٰ الجَدِّ =

الحركةِ، وهي إبلُ فارس. والجَوَاميسُ: صِنْفٌ من البَقَرِ جِسَامٌ عِظَامُ الخَلْقِ، فوقَ خَلْقِ بَقَرِنَا هَـٰذِهِ، وهيَ بَقَرُ مِصْرَ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن يَحيىٰ بنِ سَعيدٍ، عن القَاسِمِ بنِ مُحَمَّدٍ، عن عَائِشَةَ أَنَّها قَالَتْ: مُرَّ عَلَىٰ عُمَرَ بنِ الخَطَّاب بغَنَمٍ من الصَّدَقَةِ فرأىٰ فيها شَاةً حافلاً؛ ذات ضَرْعٍ عَظِيْمٍ، [فقال عُمَرُ: ما هَـٰذِهِ الشَّاةُ؟ فقالُوا: شَاةٌ من الصَّدَقَةِ،] فَقَالَ: ما أَعْطَىٰ هـٰذه الشَّاةَ أهلُهَا وَهُمْ طَائِعُونَ، لا تَفْتِنُوا النَّاسَ، لا تَأْخُذُوْا حَزَرَاتِ المُسْلِمِيْنَ، نَكِّبُوا عَنِ الطَّعامِ» [١/ ٢٦٧ رقم (٢٨)].

قال عبدُالملكِ: أَمَّا قولُهُ: «نَكِّبُوا عَنِ الطَّعام» فيعني: نكِّبوا عن ذَوَاتِ اللَّبَنِ الغِزَارِ التي هِيَ طَعَامُ أَهْلِها وعَيشُهُمْ لا تأخذُوها. أمَّا قَوْلُهُ: «لا تأخُذُوا حَزَرَاتِ المُسْلِمِيْنَ» فإنَّ الحَزَرَاتِ ضَنَائِنُ المَاشِيَةِ وخِيَارُها[1] التي تُحْزَرُ إنَّها

= والحَضّ والنَّصيب وهو فارسيٌّ معرَّبٌ أيضاً لا خلاف فيه.

(١) غَريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ٩٠، وعنه في غريب ابن الجَوْزِيِّ: ١/ ٢٠٣، والغربيين: ٢/ ٥٢، والنِّهاية: ١/ ٣٧٧، والفائق: ١/ ٢٧٨. ويراجع: العين: ١/ ١٥٧، ومختصره: ١/ ٢٧٩، والجمهرة: ٤٨٣، والزَّاهر للأزهريِّ: ١٤٤، والتَّهذيب له: ٤/ ٣٥٧، والمحكم: ٣/ ١٦٢، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج (حزر). وفي «الاقتضاب في غريب الموطأ» لليَفْرَنِيِّ: «ويقال أيضاً حَرْزَاتٌ بتأخير الزاي، والأول أكثر . . . وهي مشتقة من حَزَرَ اللَّبَنُ: إذا اشتدَّت حُمُوضَتُهُ وحَزَرَ القَوْمُ: إذا مَاتَ خيارُهُم، وكذلك قال ابنُ بكيرٍ عن اللَّيث. والحَرَزَاتُ: وجعُ القَلْبِ، وأنشدَ الأصمعيُّ:

* الحَرَزَاتُ حَرَزَاتُ النَّفْسِ *

والثَّاني: مشتقٌ من الإحراز؛ كأنَّ صاحبَها يُحرزُها، أي: يَحْفَظُها ويَمْنَعُها».

خيرُها، وواحدتُها: حَزْرَةٌ وبها سُمِّيَ مَنْ سُمِّيَ: حَزْرَةُ[1]. وأمَّا [٣٧] قولُهُ «لا تَفْتِنُوا النَّاس» فَيَعْنِي لا تُكرِهُوْهُمْ وَلاَ تُضَيِّقُوا عَليهم. وأمَّا قولُهُ: «فَرَأَىٰ فيها شاةً حافلاً» فالحَافِلُ: المُحَفَّلَةُ المُمْتَلِئَةُ الضَّرعِ، الكَثِيْرَةُ اللَّبنِ[2].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الذي رواه عن ثَوْرِ بنِ زَيْدٍ الدِّيْلِيِّ، عن ابنٍ لعبدِاللهِ بنِ سُفْيَان الثَّقَفِيِّ، عن جَدِّه سُفيان: أنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّاب بَعَثَهُ مُصَدِّقاً فكانَ يَعُدُّ عَلَىٰ النَّاسِ بالسَّخَلِ، فَقَالُوا: أَتَعُدُّ عَلَيْنَا بالسَّخْلِ ولا تأْخُذُ منه شَيئاً؟ فلمَّا قَدِمَ علىٰ عُمرَ ذكر ذٰلك لَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: نَعَمْ نَعُدُّ عَلَيْهِمْ بالسَّخْلَةِ يَحْمِلُهَا الرَّاعي ولا نأْخُذُهَا، ولا نَأْخُذُ الأَكُوْلَةَ وَلاَ الرُّبَّىٰ، ولا المَاخِضُ، ولا فَحْلُ الغَنَمِ، وَنَأْخُذُ الجَذَعَةَ والثَّنِيَّةَ، وذٰلك عَدْلٌ بين غِذَاءِ الغَنَمِ وخِيَارِهِ» [١/ ٢٦٥ رقم (٢٦)].

(١) قال ابن ناصر الدِّين في التَّوضيح: ٣/ ٢١٥: «قال: حَزْرَةُ في الكُنَىٰ: قلتُ: ويأتي في الأسماء أيضاً. وذكر منهم: مُحَمَّدُ بن حَزْرَةَ بن عبدِالوَهَّاب الأندلسيُّ. عن ابن وَضَّاح (ت٣٠٧هـ) ومحمدُ بنُ حَزْرَةَ بن عبدالوَارثِ المُهْرِيُّ، ووالده حَزْرَةُ بنُ عبدِالوَارِثِ، وحَزْرَةُ ابنُ محمَّد بن حَزْرَةَ بن عبدالوَارِثِ (ت٣٣٠هـ). وذكر الحافظ ابن حجر في التَّبصير: ١/ ٤٣٥ في الكنىٰ: «أبوحزرة يَعقوب بن مُجاهدٍ».

أقول ـ وعلىٰ الله أعتمد ـ: وأبوحزرة قَيْسُ بن سالم المؤذِّنُ، تابعيٌّ، روىٰ عن سَهل ابن حُنيف الأنصاري، ذكره أبوأحمد الحاكم في الأسامي والكُنَىٰ: ٤/ ١٤٥. وهي أيضاً كنية جريرٍ الشاعرِ قال [ديوانه: ٨٨]:

تَعَزَّتْ أمُّ حَزْرَةَ ثُمَّ قَالَتْ ... رَأَيْتُ المُوْرِدِيْنَ ذَوِيْ لَقَاحِ

(٢) غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ٢/ ٢٤٢، وعنه في غريب ابن الجوزي: ١/ ٢٢٤، والغريبين للهروي: ٢/ ١٠٠، ١٠١، والفائق: ١/ ٢٩٦، والنِّهاية: ١/ ٤٠٩. ويراجع: تهذيب اللُّغة: ٥/ ٧٦، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (حَفَلَ).

قال عبدُالملكِ: الأكُولَةُ: شاةُ اللَّحْمِ التي يُسَمِّنُهَا أَهْلُهَا لِيَأْكُلُوْهَا، سائمةً كانت أو غيرَ سائمةٍ، فقد يقعُ اسمُ الأكولةِ علىٰ العَلِيْفِ من الغَنَمِ وعلىٰ غيرِ العَلِيْفِ إذَا سُمِّنَتْ لتُأكلَ، وَتُعُوْهِدَتْ بالرِّعي وَالكَلأ وما أشبَه ذٰلك، وإنَّما وقع عليها[1] اسمُ الأكُوْلَةِ لكَثْرَةِ أَكْلِهَا، والأَكُولَةُ تَكُوْنُ ذَكَراً وأُنثىٰ مثلُ الفَرُوْقَةِ من الرِّجَالِ: وهو الشَّدِيْدُ الفَرَقِ، الضَّعِيْفُ القَلْبِ؛ العَرَبُ تُسمِّيه فَروقاً وفَرُوقَةً، وكذٰلك الأكُولةُ، والأكولُ: من الغَنَمِ ومن غيرِ الغَنَمِ. والأَكِيْلَةُ: التي قد أُكِلَتْ أو تُؤْكَلُ، غير الأكُوْلَة، الأكُوْلَةُ الكَثِيْرَةُ الأَكْلِ كَمَا فَسَّرتُ لَكَ. والأَكِيْلَةُ: التي قَدْ أُكِلَتْ، تقولُ: هَـٰذِهِ[2] أَكِيْلَةُ الأسَدِ، وَأَكِيْلَةُ الذِّئْبِ، للتي قد أَكَلَهَا الذِّئْبُ، وللَّتِي يُخْشَىٰ أَنْ يَأْكُلَها الذِّئبُ، وَهِيَ مثلُ قَوْلِكَ: شَاةٌ عَلِيْفٌ ولا تَقُلْ عَلُوْفٌ، والعَلُوْفُ: الرَّجُلُ الذي يَعْلِفُهَا، والشَّاةُ نَفسُها التي تُعلَفُ هي العَلِيْفُ، وَأَصْلُ هَـٰذا أنَّ المَعْلُوْفَ بِهَا هِيَ فَعِيْلٌ، وَالفَاعِلُ هو فَعُوْلٌ، فالشَّاةُ مَعْلُوْفَةٌ وَعَلِيْفٌ، وَمَأْكُوْلَةٌ وَأَكِيْلٌ، مثلُ مَقْتُوْلَةٍ وَقَتِيْلٌ، والرَّجُلُ: عَالِفٌ وَعَلُوْفٌ، وآكِلٌ وَأَكُوْلٌ، مِثْلُ قَاتِلٍ وَقَتُوْلٍ وَأَشْبَاهُ هَـٰذَا مثل هـٰذا، فافهم وجه إعرابِ ذٰلك.

قَالَ عبدُالملكِ: أَمَّا الرُّبَّىٰ فَهِيَ ذَاتُ الوَلَدِ القَرِيْبَةُ العَهْدِ بالوِلاَدَةِ[3]، التي لَمْ يَسْتَغْنِ عنها وَلَدُها بعدُ، وليسَ كَمَا قَالَ شَارِحُ العِرَاقِيِّين:[4] أنَّ الرُّبَّىٰ:

---

(١) في الأصل: «أهلها».

(٢) في الأصل: «هـٰذا».

(٣) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ٩١، غريب الحَربي: ١٢٠٦، والنِّهاية ١/ ١٨٠. ويراجع: تهذيب اللُّغة: ١٥/ ١٨٠، ١٨١.

(٤) يقصدُ به أباعُبَيْدٍ القاسم بن سلام، قال في غَرِيْبِ الحَدِيْثِ: «ويقال: هي في ربابها ما بينها وبين خمس عشرة ليلة، قال: وأنشدني الأصمعيُّ...» ونقله الأزهريُّ في «التَّهذيب» عن أبي عُبَيْدٍ =

ما بينها وبينَ خمس عشرة لَيْلَةٍ من ولادتها، لا بل إنَّما هي ذاتُ الوَلَدِ الذي لم يَسْتَغْنِ عن أُمِّه؛ لأنَّ المُصَدِّقَ لَوْ أَخَذَهَا من أَهْلِهَا في الصَّدَقَةِ لَكَانَ ذٰلِكَ مُضِرًّا

= بأوسع مما جاء في «غريب الحديث» فلعله نقله عن «غريب المصنَّف» قال الأزهريُّ: «أبوعُبَيْدٍ عن الأصمعيِّ: إذاولدت الشَّاةُ فهي رُبَّىٰ. وإن مات ولدها أيضاً فهي رُبَّىٰ بينة الرِّباب، قال: وأنشدنا مُنْتَجِعُ بن نَبْهَان:

* حَنِيْنَ أمّ البَوِّ في رِبابِهَا *

وقال الأُمَوِيُّ: ربابها: ما بينها وبين عشرين يوماً من ولادتها، وقيل: شهرين. قال أبوزيد: الرُّبَّىٰ من المعز، ومثلها في الضَّأن: الرَّغوث. وقال الأصمعيُّ: جمعُ الرُّبَّىٰ: رِبابٌ وأنشدَ:

خَليل خَودٍ غرَّها شَبَابُهُ   أَعْجَبَهَا إِذْ كَبِرَتْ رِبَابُهُ»

والرَّغُوث لازالت تُطلق علىٰ الشَّاة ذات اللَّبن حديثة العهد بالولادة عند العامة في نجدٍ سواءً كان معها ولدها أو لم تكن كذٰلك. وإن كان هـٰذا ليس بحجَّة لكنَّه يُؤْنسُ به.

أقول: هـٰكذا جاءَ الجمعُ بكسرِ الرَّاء في المَطبوعِ من «التَّهذيب» وصوابها الضَّمُّ، قال ابنُ الأثير في النِّهاية: «الرُّبَّىٰ: التي تُرَبَّىٰ من الغَنَم لأجل اللَّبن، وقيلَ: هي الشَّاةُ القريبةُ العهدِ بالوِلَادةِ، وجمعُها رُبَابٌ بالضمِّ». وفي «الاقتضاب في غريب الموطأ» لليفرني: «الرُّبَّىٰ: القريبةُ العهدِ بالولادة فهي تُربِّي ولدَهَا. وقيل: لا يقالُ ذٰلك إلاَّ للنَّعجة خاصةً. وقيل: إنَّما يقال: في الناقة والبقر والمعز، ولا يقال في النَّعجةِ. وقيل: الرُّبَّىٰ: هي التي يحملُ عليها الرَّاعي أداته. والأولُ أعرفُ. وجمعها: رُبابٌ بضمِّ الرَّاءِ. فأمَّا الرِّباب بكسر الرَّاءِ فإنَّها المدةُ التي يقعُ عليها هـٰذا الاسمُ، وذٰلك ما بينَ ولادتِهَا إلىٰ تَمَام خَمْسَ عَشْرَةَ ليلةٍ، يقال: هي في رِبَابِهَا».

وفي غريب الحديث للأندلسيّ المجهول: «قوله: «ولا تُؤخذ الرُّبَّىٰ» ذكر الحربيُّ، عن ابنِ القاسم، عن مالكٍ. التي وضعت. وذكر (ص) التي وضعت قريباً، وجمعها رِبَابٌ (كذا؟). وقال أبوخيرة: الرُّبَّىٰ للعَنزِ والبقرةِ والناقةِ، ولا تكونُ للنَّعجةِ» و(ص) الصِّحاح، وفيه (حَدِيْثاً) بدَل (قريباً) والمعنىٰ واحدٌ.

بهم في وَلَدِهَا البَاقِي عندَهم بعدَها، فلذٰلك نَهىٰ عُمَرُ عن أخذِهَا، ولو كانت لا تكونُ رُبَّىٰ إلاَّ خَمْسَ عَشْرَةَ ليلةً لجازَ للمُصَدِّقِ أن يأخذَها بعدَ خَمْسَ عَشْرَةَ ليلةٍ، وإن أضرَّ ذٰلك بوَلَدِهَا، ألاَ تَرَىٰ أنَّها لو كانَتْ خِلْوَةً من الوَلَدِ مثل أن يكونَ وَلَدُهَا [٣٨] قد أَكَلَهُ أَهْلُهُ، أو ماتَ كانت كغيرِهَا من الغَنَمِ لجَازَ للمُصَدِّقِ أن يأخذَها، كان ذٰلك قبل خَمْسَ عَشْرَةَ أو بعدها. قال: والمصدر من الرُّبَّىٰ: الرُّباب، تقولُ: هي في رُبابِهَا بَعْدُ، قال الرَّاجزُ: [١]

* حَنِيْن ذَاتِ البَوِّ فِي رُبَابِها *

قَالَ عبدُالملكِ: وأمَّا الماخِضُ فَهِيَ الحَامِلُ المُقرِّبُ الَّتي قَدْ دَنَا وِلاَدُها، وَالاسْمُ منه المَخَاضُ[٢]، وَقَدْ تَكُوْنُ المَاخِضُ أَيْضاً: مَخَاضٌ، وَالكَثِيْرُ مِنْهَا يُقَالُ لَهَا: مَخَاضٌ.

قَالَ عبدُالملكِ: وأمَّا قَوْلُهُ: «تَعُدُّ عَلَيْهِمْ بِالسَّخْلَةِ» فإنَّ السَّخْلَةَ المَوْلُوْدَةَ من الخِرْفَانِ والجِدْيَانِ، وَالكَثِيْرُ: سِخَالٌ. [٣]

قال عبدُالملكِ: أمَّا قَوْلُهُ: «ذٰلكَ عَدْلٌ بينَ غِذَاءِ[٤] المَالِ وَخِيَارِهِ» فإنَّه

---

(١) الشَّاهد مجهول القائل، وهو موجود في بعض مصادر تخريج (الرُّبَّىٰ). وفي غريب أبي عُبَيْدٍ وتهذيب اللُّغة، والصِّحاح واللِّسان وغيرها (أُمُّ البَوِّ) ورواية (ذات البَوِّ) أجودُ يشهدُ لهُ قولُ دُرَيدِ بنِ الصِّمَّةِ: [ديوانه: ٤٨]

* وكُنْتُ كَذَاتِ البَوِّ رِيْعَتْ فَأَقْبَلَتْ *

(٢) في الأصل: «مخاض».

(٣) لاتزالُ تنطقها العَامَّةُ بنجد هٰكذا، مع قَلْبِ السِّين صاداً، وقلبُ السِّين صَاداً مشهورٌ في اللُّغة كثيرٌ كالصَّقر والسَّقر، والصِّراط والسِّراط، لٰكنَّهم يريدون بها بنات الماعز خَاصَّةً.

(٤) غريبُ أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ٩٢، والنِّهاية: ٣/ ٣٤٨، ويراجع التَّهذيب للأزهري: ٨/ ١٧٥، والزَّاهر له: ١٤٣، واللِّسان والتَّاج: (غذا).

عَنَىٰ بالمَالِ هَـٰهُنا: المَاشِيَةَ، وَالغِذَاءُ: صِغَارُها، وَالخِيَارُ: كِبَارُهَا يَقُوْلُ: فَذٰلِكَ عَدْلٌ بينَ صِغَارِ المَاشِيَةِ وكِبَارِهَا، وواحِدُ الغِذَاءِ: غِذْيٌ.

قَالَ عَبدُالملكِ: وقد بَلَغَني[1] أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ: «بَعَثَ مُصَدِّقاً فَأَتَاهُ بشَاةٍ شَافعٍ فَلَمْ يَأْخُذْهَا وَقَالَ: ائْتِـنِي بِمُعْتَاطٍ».

قال عبدُالملكِ: وَالشَّافعُ: التي مَعَهَا ولدُهَا، وإنَّما سُمِّيتْ شَافِعاً؛ لأَنَّها شَفَعَتْ وَلَدَهَا، وَشَفَعَهَا وَلَدُهَا فَهِيَ ثانيةٌ، يقولُ: أَتَىٰ بِهَا وَبِولَدِهَا فَصَارَا شِفْعاً؛ لأَنَّ الشَّفْعُ: الزَّوْجُ من كُلِّ شَيْءٍ، وَالوِتْرَ: الفَرْدُ من كُلِّ شَيْءٍ. قَالَ: وأَمَّا المُعْتَاطُ: فالتي قد ضَرَبَهَا الفَحْلُ وَلَمْ تَحْمِلْ فَهِيَ مُعْتَاطٌ وَعَائِطٌ، وَمُحْتَالٌ وَحَائِلٌ، وَجِمَاعُ العَائِطِ: عُوْطٌ. وجِمَاعُ الحَائِلِ: حُوْلٌ. والمَصْدَرُ في العائطِ: عُوطَطٌ. وفي الحَائِلِ: حُوْلَلٌ علىٰ مثال سُؤْدَدٍ. [2]قَالَ: وَجِمَاعُ الرُّبىٰ: رُبَيَاتٌ، وجِمَاعُ الأَكُوْلَةِ: أَكَايِلُ. وَجِمَاعُ المَاخِضِ: مَوَاخِضُ[2].

قال عبدُالملكِ: والجَذَعَةُ من الغَنَمِ[3]: ابنةُ سَنَةٍ، والثَّنِيَّةُ: ابنةُ سنتين هَـٰكَذَا فَسَّرَ لي مَنْ سألتُ عَنْ ذٰلِكَ من الأعرابِ وَأَهلِ العِلْمِ بِذٰلِكَ من عُلَمَاءِ المَدينةِ وَالعِرَاقِ.

ـ وسألناعبدَالمَلكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ(العِقَالِ)في حديثِ أبي بكر الصِّديق

---

(١) الحديث في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ٩٢. وتفسير الشَّافع والمُعتاط فيه حرفاً حرفاً، مع تقديم وتأخير يسير. ويراجع: الفائق: ٢/ ٢٥٤، والنِّهاية وغيرهما.

(٢) ـ(٢) لم يرد في كتاب أبي عُبَيْدٍ.

(٣) لعله يقصد من الماعز خاصةً؛ لأنه من الضَّأن ما تم له ستة أشهر إلىٰ تسعة أشهر يُسمَّىٰ جَذَعاً ويُجزىء في الأضحيَة وهـٰذا معروفٌ مفصَّلٌ في كُتُبِ غريب الحديثِ وكتب اللُّغةِ وكتب الفِقْهِ.. وَيُراجع: الزَّاهر للأزهري: ١٤٢.

الذي رواه مالكٌ وَغيرُهُ من أهلِ العِلْمِ حين مَنَعَتِ العَرَبُ الزَّكَاةَ بَعْدَ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ فقيلَ له: اِقْبَلْ ذٰلِكَ منهم ما أَقَرُّوا بشَهادةِ التَّوحِيْدِ وَصَلُّوا فَقَالَ: «وَاللهِ لأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلاَةِ والزَّكَاةِ، واللهِ لَوْ مَنَعُونِيْ عِقَالاً[1] كَانُوا يُؤَدُّوْنَهُ إلىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَىٰ مَنْعِهِ» [١/ ٢٦٩ رقم (٣٠)].

قال عبدُالملكِ: اختَلَفَ العُلَمَاءُ في تأويلِ (العِقَال) الَّذِي أَرَادَ أَبُوبكرٍ في هَـٰذَا الحَدِيْثِ، وَذٰلِكَ أَنَّ اسمَ العِقَالِ يَجْرِي فِي زَكَاةِ الإبلِ علىٰ ثلاثةِ أوجُهٍ كُلُّها تُسمَّىٰ عِقَالاً.

فمنها: أَنَّه الفَرِيْضَةُ التي تودّىٰ في زكاة الإبل مثل ابنة مَخَاضٍ، وابنةِ لَبُوْنٍ وما أشبهها تُسمَّىٰ عقالاً، فكانَ مالِكٌ يُأَوِّلُ حديثَ أبي بكرٍ علىٰ هـٰذا في قَولِهِ: «لَوْ مَنَعُوْنِي عِقَالاً كانوا يُؤَدُّوْنَهُ إلىٰ رَسُوْلِ الله [٣٩] ﷺ» علىٰ هَـٰذَا العِقَالِ الَّذِي فَسَّرْتُ لَكَ أَنَّه البَعيرُ الذي يُؤَدّىٰ في الزَّكاة، يقولُ: لو مَنَعُوْنِي بَعِيْراً كَانُوا يُؤَدُّونَهُ إلىٰ رَسُوْلِ اللهِ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَىٰ مَنعِهِ، هَـٰذا كان تأويلُ مالِكٍ.

ومنها: أنَّ صَدَقَةَعامٍ واحدٍتُسمَّىٰ عِقالاً[2]، وصَدَقَةُ عامين تُسمَّىٰ عِقَالين، وصَدَقَةُ ثَلاَثةِ أَعوامٍ تُسمَّىٰ ثلاثةَ عُقُلٍ، يَقُوْلُوْنَ: سَعَىٰ فُلاَنٌ علىٰ عِقَالٍ وَاحِدٍ، أَيْ: عَلَىٰ صَدَقَةِ عامٍ وَاحِدٍ، وسَعَىٰ عَلَىٰ عِقَالَيْنِ، أَيْ: عَلَىٰ صَدَقَةِ عَامَيْنِ. هَـٰذَا من كَلاَمِ العَرَبِ مَعْرُوْفٌ. وقد رَوَىٰ أهلُ الفقهِ أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ أَخَّرَ الصَّدَقَةَ عَامَ الرَّمَادَةِ[3]، فَلَمَّا أَحْيَا النَّاسُ بَعَثَ السُّعَاةَ فقال: اعْقِلُوا النَّاسَ

---

(١) قال أبوعُبَيْدٍ في غَريب الحديث: ٢/ ٢٠٩: «ويروىٰ: لَوْ مَنَعُوْنِي عَنَاقاً لَقَاتَلْتُهُم عَلَيهِ». قال الخطابي في غريب الحديث: ٢/ ٤٩: «وفي أكثر الرِّوايات أنه قال: «والله لَوْمَنَعُوْنِيْ عَنَاقاً..»

(٢) حكاه أبوعُبَيْدٍ عن الكسائي.

(٣) عام الرَّمادة سنة ١٧ وقيل سنة ١٨، سُمِّي بذٰلك؛ لأنَّه هلكت فيه النَّاسُ والأموال كثيراً. =

عِقَالَيْنِ، يعني صَدَقَتَيْنِ، صَدَقَةَ العَامِ المَاضِي، وصَدَقَةَ العَامِ الَّذِي بَعَثَهُمْ فيه.

وقد اسْتَعْمَلَ مُعَاوِيَةُ ابنَ أَخِيْهِ عَمْرَو بنَ [عُتْبَةَ بن أبي سُفيان][1] علىٰ صَدَقَاتِ كَلْبٍ فاعتَدَىٰ عليهم، فقال عَمْرُو بنُ العَدَّاء الكَلْبِيُّ في ذٰلك:[2]

سَعَىٰ عِقَالاً فَلَمْ يَتْرُكْ لَنَا سَبَداً ... فَكَيْفَ لَوْقَدْ سَعَىٰ عَمْرٌو عِقَالَيْنِ

لأَصْبَحَ الحَيُّ أَوْبَاداًوَلَمْ يَجِدُوْا ... عِنْدَ التَّفَرُّقِ في الهَيْجَا جِمَالَيْنِ

فمن العُلماءِ وأهلِ المعرفةِ بكَلاَمِ العَرَبِ مَنْ أَوَّلَ قولَ أبي بكرٍ: «لو مَنَعُوني عِقَالاً كَانُوا يؤدُّونَهُ إلىٰ رَسُوْلِ اللهِ [ﷺ] لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَىٰ مَنْعِهِ» علىٰ تأويلِ هٰذا العِقَالِ أنَّه صَدَقَةُ عامٍ واحدٍ.

ومنها: أنَّه كان يُؤْخَذُ بعَهْدِ رَسُوْلِ اللهِ [ﷺ] مَعَ البَعيرِ من الصَّدَقَةِ عِقَالٌ يُعقَلُ بهِ، وَمَعَ البَعيرين، قِرانٌ يقرنان به، كان هٰذا يجبُ علىٰ كلِّ مَنْ وَجَبَتْ عليه في إبله، والعِقَالُ مثلُ قيدِ الصُّوفِ، وَالقَرانُ: حَبْلٌ يُقرنُ به البَعيرانِ، فإذا قُرنا سُمِّيا قرينين، جَاءَ ذٰلكَ عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ في غيرِ حَدِيْثٍ: أنَّ سُعَاتَهُ

= وقيل: هو لجَدْبٍ تتابع فصيَّر الأرضَ والشَّجَرَ مثل لَوْنِ الرَّماد. والأول أجود». كذا قال الزَّبيديُّ في تاج العروس: (رمد).

(١) في الأصل: «عَمرُو بن مُعاوية» وهو سبقُ قلمٍ من النَّاسخ، إنَّما هو عمرو بن عُتبة بن أبي سُفْيان، كذا في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/٢١١، وهو مصدر المؤلِّف وفي غيره من المصادر أيضاً.

(٢) عمرُو بن عُرْوَةَ بن العدَّاء الأَجْدَارِيُّ الكَلْبِيُّ، وقال المرزباني: عمرو بن عروة بن العداء، وأخباره وأشعاره قليلةٌ جدًّا. شاعرٌ إسلاميٌّ، له أخبارٌ في: معجم الشعراء: ٦٣، ومن اسمه عمرو من الشُّعراء: ٩٩، ومعجم البلدان: ٤ / ٨٧٤، والخزانة: ٥٨٥. والشَّاهد في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/٢١١، ومجالس ثعلب: ١٤٢، والزَّاهر: ٢٨٩، والأغاني: ١٨/٤٩، وأنشده أصحاب الغريب منهم الخطابي في غريبه: ٢/٤٧، والزمخشري في الفائق: ٣/١٤، وأصحاب المعاجم منهم صاحبُ اللِّسان والتاج (عقل) وغيرهما.

مُحَمَّدَ بنَ مَسْلَمَـةَ الأنْصَـارِيَّ[1] وغَـيْرَهُ كانُـوا يَعْمَلُونَ بِهَـٰذَا بِعِلْمِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ وَأَمْرِهِ. وجَاءَ ذٰلِكَ عن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ[2] أنَّه كَانَ يأخُذُ مَعَ كِلِّ فَرِيضةٍ عِقَالاً، وَمَعَ كلِّ فَرِيضَتين رِوَاءٌ، والرِّوَاءُ: القِـرَانُ الَّـذِي يُقرَنُ به البَعيران، وهو الحَبْلُ، وكثيرُها: أَرْوِيَةٌ، فَإذَا جَاءَتْ إبِلُ الصَّدقةِ إلىٰ المَدِيْنَةِ باعَهَا إن احتاجَ إلىٰ بَيعها، أو حَمَلَ عليها في سَبِيْلِ اللهِ، ثُمَّ تَصَدَّقَ بِتِلكَ العُقُلِ والأرْوِيَةِ، فكانَ يَحْيَىٰ بنُ سَعيدٍ[3]، وَاللَّيثُ بنُ سَعْدٍ[4]، وَمُحَمَّدُ بنُ أبي

---

(١) حديث محمد بن مسلمة في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢١٠ وفيه: «وذكرالواقديُّ» وهو محمد بن مسلمة بن سلمة الأنصاريُّ، صحابيٌّ قديمُ الإسلام، شهد مع النبي ﷺ بدراً فمابعدها إلاَّ تبوك فإنَّ النبيَّ ﷺ أذن له أن يقيمَ بالمدينة. وهو ممن سُمِّي في الجاهلية محمداً. وكان ممن ذهب إلىٰ قتل كعب بن الأشرف، وإلىٰ ابن أبي الحقيق، وكان أيضاً ممن اعتزل الفتنة فلم يشهد الجمل ولا صفِّين. مات بالمدينة سنة ٤٦هـ. أخباره في: طبقات ابن سعد: ٣/ ١٨، والاستيعاب: ٣/ ١٣٧٧، والإصابة: ٦/ ٣٤.

(٢) حديث عمر في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٢١٠، والنِّهاية: ٢/ ٢٨٠، والتَّعْلِيْقُ على الموطأ لأبي الوليد الوَقَّشيِّ: ١/ ٢٨٩.

(٣) هو يحيىٰ بن سعيد بن فَرُّوخ القَطَّان التَّميميُّ، أبوسعيدٍ البصريُّ (ت١٩٨هـ) حافظ ثقةٌ. قال عبدالله بن الإمام أحمد: سمعتُ أبي يقول: حدَّثني يحيىٰ القَطَّان، وما رأت عيناي مثله. وتكرر مثل ذٰلك من الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ. يراجع طبقات ابن سعدٍ: ٧/ ٢٩٣، والجرح والتعديل: ٩/ ١٥٠، ومقدمة الجرح والتعديل: ٢٣١، وتاريخ بغداد: ١٤/ ١٣٥، وتهذيب الكمال: ٣١/ ٣٢٩، وسير أعلام النُّبلاء: ٩/ ١٧٥، وتهذيب التَّهذيب: ١١/ ٢١٦.

(٤) هو ليثُ بنُ سَعدِ بنِ عبدِالرَّحمـٰن، أبوالحارث المصريُّ، مولىٰ عبدالرَّحمـٰن بن خالد بن مسافرٍ، وقيل: مولىٰ جده ثابت بن ظاعن، وأصله من الفُرس من أهل أصبهان. قال ابن سَعْدٍ: في الطبقة الخامسة من أهل مصر، قال: وكان قد استقل بالفتوىٰ في زمانه، وكان ثقةً، كثير الحديث، صحيحَهُ، وكان سريًّا من الرِّجالِ، نبيلاً، سخياً، له ضيافة. وقال عنه =

ذِئْبٍ[1]، وَعبدُالله بنُ وَهْبٍ، وَمُطَرِّفُ بنُ عبدِالله، وَابنُ الماجشون وغيرُهُم من أهل العِلْمِ يُؤَوِّلُونَ قولَ أبي بَكْرٍ: «لَوْ مَنَعُوني عِقَالاً كانُوا يُؤَدُّونَهُ إِلَىٰ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ لَجَاهَدْتُهُمْ عَلَىٰ مَنْعِهِ» عَلَىٰ تأوِيْلِ العِقَالِ الَّذِي يُعْقَلُ بِهِ البَعِيْرُ يُؤَدَّىٰ في الصَّدَقَةِ.

قال عبدُالملكِ: وبه أَقُوْلُ[2]؛ لأنَّ أَبَابكرٍ ـ رحمة الله عليه ـ حِيْنَ سُئِلَ

= الإمام أحمد: ثقةٌ ثبتٌ، وكانت وفاته سنة ١٧٦هـ.

يراجع: طبقات ابن سعد: ٥١٧/٧، وتاريخ خليفة: ٤٤٩، وطبقاته: ٢٩٦، والجرح والتَّعديل: ١٧٩/٧، وتهذيب الكمال: ٢/ ٢٥٥، وسير أعلام النُّبلاء: ١٣٦/٨، وتهذيب التَّهذيب: ٤٥٩/٨، والشَّذرات: ١/ ٨٥.

(١) محمد بن عبدالرَّحمٰن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب، واسم أبي ذئب هشام بن شُعبة (ت١٥٩هـ). قال الإمام أحمد: «كان يُشَبَّهُ بسعيد بن المُسَيِّبِ، فقيل لأحمد: خلّف مثله؟ قال: لا...». يراجع: التاريخ الكبير للبخاري: ١٥٢/١، ومشاهير علماء الأمصار: ١٤٠، وتاريخ بغداد: ٢٦٩/٢، وسير أعلام النُّبلاء: ١٣٩/٧، والشَّذرات: ٢٤٥/١. ومابعده من الأعلام سبق التعريف بهم. رحمهم الله جميعاً.

(٢) أيَّد أبوعُبَيْدٍ ما قاله الكسائي إنَّها صَدَقَةُ عامٍ وردَّ علىٰ القول بأنَّ العقال ما يعقلُ به البعيرُ وقال: «وكان الواقديُّ يزعمُ أنَّ هٰذا رأي مالكٍ، وابن أبي ذئبٍ. قال الواقديُّ: وكذٰلك الأمرُ عندنا. قال أبوعُبَيْدٍ: فهٰذا ما جاء في الحديثِ، والشَّواهدُ في كلام العَرَب علىٰ القَولِ الأولِ أكثرُ، وهو أشبهُ عندي بالمعنىٰ. قال الخطَّابي في غريب الحديث: ٤٧/٢: «قال أبوسُليمان: وقد خُولفَ أبوعُبَيْدٍ في هٰذا التَّفسير، وَذَهَبَ غيرُ واحدٍ من العُلماء في تفسيره إلىٰ غير وجهٍ. وأنا أحكي أقاويلهم، وأعزي كلاًّ منها إلىٰ قائله بمشيئة الله وعونه...» ثم ذكر أقوالهم مفصَّلة تجدها هُناك.

وقال أبوالوَليد الوَقَّشيُّ في التَّعليق على المُوَطَّأ: ٢٨٨/١: «وقيل: أراد بالعقال =

أَنْ يَتَجَاوَزَ لَهُم عَنْ مَنْعِهِمُ الزَّكَاةَ إنَّمَا ذَهَبَ إلىٰ أَطَفِّ شَيْءٍ وَأَتفَهِهِ من الزَّكَاةِ فَقَصَدَ قَصْدَهُ، قَالَ: وَاللهِ لو مَنَعُوني عِقَالاً كَانُوا يُؤَدُّوْنَهُ إلىٰ رَسُوْلِ [٤٠] اللهِ لَجَاهَدْتُهُمْ عَلَىٰ مَنْعِهِ. يَقُوْلُ: وإنْ كانَ طَفِيْفاً تَافِهاً، هَـٰذا الَّذي يَخرجُ إليه مذهبُ كَلاَمِهِ، وصَدْرُ حَدِيْثِهِ، وبِسَاطُ أَمرِهِ، وَلَوْ كَانَ مَعْنَىٰ العِقَالِ هُنا صَدَقَةَ العَامِ الوَاحِدِ، أَوِ الفَرِيْضَةَ نَفْسَهَا المَأْخُوْذَةَ في الصَّدَقَةِ لَكَانَتْ هِيَ الزَّكَاةُ التي سُئِلَ أن يَتَجَاوَزَ لهم عَنها، ولاستَحَالَ إِذَنْ كَلاَمُهُ أَنْ يقولَ: لو مَنَعُوني زكاةً كانُوا يؤدُّونها إلىٰ رَسُوْلِ اللهِ لَجَاهَدْتُهُم عَلَىٰ مَنْعِهَا؛ لأنَّهم قَدْ كَانُوا مَنَعُوا الزَّكاةَ، وفي مَنْعِهَا كَلَّمُوْهُ، ولـٰكنَّه لَمَّا مَنَعُوْهُ الزَّكاةَ ذَهَبَ فيماحَلَفَ عليه، وفيما اسْتَبْصَرَ فيه من قِتَالِهِمْ عَلَىٰ مَنْعِهَا إلىٰ أَدَقِّ ما يكونُ مما يَجِبُ مع الزَّكاة فقال: لو أعطوني الزَّكاة ومنعوني ذٰلك العِقَال علىٰ تَفَاهَتِهِ، وطَفَافَتِهِ، ويَسَارَةِ خَطْبِهِ، لقاتَلْتُهُم علىٰ مَنْعِهِ، هـٰذا ظاهرٌ بَيِّنٌ شَاهِدُهُ منه، ما يَحتاجُ إلىٰ شاهدٍ من غَيرِهِ.

قال عبدُالملكِ: وإنَّما ذَهَبَ أبوبكرٍ ـ رحمه الله ـ في هـٰذا المَعْنىٰ إلىٰ قَوْلِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ: «مَنْ كذَّبَ بحَرْفٍ من القُرآن فَقَدْ كَذَّبَ به كلِّه» فكذٰلك تأوَّل أبوبكر منعهم للعِقَال من زكَاتِهِم لو مَنَعُوهُ وإنْ كان تَافِهاً؛ لأنَّه تَكْذِيْبٌ بالزَّكاة كلِّها إذا صَارَ العقالُ منها ومَعَهَا، وَكَانَ ذٰلِكَ مثل تَكْذِيْبِ مَنْ كَذَّبَ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ من القُرآنِ وهو مُؤْمِنٌ بِجَمِيْعِهِ مَاعَدا ذٰلِكَ الحَرْف، أنَّه به مكذِّبٌ بجمِيْعِهِ، وغيرُ مشفَّعٍ بما آمنَ به منه مَعَ تكذيبِهِ بذٰلِكَ الحَرْفِ، فكذٰلِكَ مَنْ مَنَعَ

= مايعقلُ به البعيرُ وهو الصَّحيح. .» وأورد اليفرُني في «الاقتضاب» أقوالهم في ذٰلك ولم يرجح ولم يختر، ومن أغربها قوله: «روىٰ عيسىٰ عن ابن القاسم أنه قال العقال: القَلُوْصُ. ورواه القاسم وابن وهب عن مالكٍ». ويراجع: مشارق الأنوار للقاضي عياض: ٢/ ١٠٠ .

شَيْئاً مِنَ الزَّكاةِ وإنْ كان تافهاً جُوْهِدَ عليه، وَإِنْ أَدَّىٰ مِنْهَا مَا هُوَ أَكْبرُ من الَّذي مَنَعَ مِنْهَا.

- وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ (البَعْلِ) في حَدِيْثِ مالكٍ

الذي رَوَاهُ عن سُليمان بنِ يَسَارٍ، عن بُسرِ بن سَعِيْدٍ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «فِيْمَا سَقَتِ السَّمَاءُ والعُيُونُ والبَعْلُ العُشْرُ، وفيما سُقِيَ بالنَّضْحِ نِصْفُ العُشْرِ» [١/ ٢٧٠ رقم (٣٣)].

قال عبدُالملكِ: البَعْلُ: ما شَرِبَ بِعُرُوْقِهِ ثَرىً من الأَرْضِ من غَيْرِ سَقْيِ سَمَاءٍ وَلاَ غَيْرِهَا(١)، فإذَا سَقَتْهُ السَّماءُ فهو عِذْيٌ، وفي البَعْلِ قَالَ النَّابغَةُ - في

---

(١) غريبُ أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٦٧، وإصلاح غلط أبي عبيدٍ: /٥٢، والغَريبين: ١/ ١٨٨ (ط مصر، والفائق: ١/ ١١٨، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٨٠، والنِّهاية: ١/ ١٤١. ويُراجع العين: ٢/ ١٥٠، ومختصره: ١/ ١٧٦، وجمهرة اللغُة: ٣٦٥، وتهذيب اللُّغة للأزهري: ٢/ ٤١٣، والزَّاهر له: ٢٥٤، ٤٢٢، ومجمل اللغة: ١٢٩، والمحكم: ٢/ ١٢٣، والصِّحاح واللِّسان والتاج: (بعل).

وَنَقَلَ ابنُ قُتَيْبَةَ نَصَّ كلامِ أَبي عُبَيْدٍ وَعَقَّب عليه بِقَوْلِهِ: «قال أبومُحَمَّدٍ: وقد تدبَّرتُ هٰذا التفسيرَ وناظرتُ فيه الحجازيين وغيرهم فلم أرَ له وجهاً؛ لأنَّ الحَدِيْثَ الأولَ: «ما سُقِيَ منه بَعْلاً» وذكر هو أنَّ البعلَ لا تَسقيه السَّماءِ ولا غيرها. وهٰذا نقضٌ لذٰلكَ؛ ولأنَّ البَعْلَ من النَّخْلِ وغيرَ البَعلِ وجميعَ الشَّجرِ يَشربُ بعُرُوقِهِ لا بأَعاليه؛ ولأنَّ الغِذْيَ والمَسْقِيَّ جميعاً تسقيها السَّمَاءُ، فأينَ هٰذا النَّخل الذي لا تَسقيه السَّماء ولا غيرها؟! أفي أرضٍ لم تُمطر قطُّ؟! أم في كِنٍّ؟ هٰذا ما لايُعرفُ، ولم أراهم يختلفون في البَعْل أنَّه الغِذْيُ بعَينه..».

وَرَدَّ الأزهريُّ علىٰ ابن قُتَيْبَةِ في هَٰذَا فنقل كلامهما ثم قال: «قلتُ: وقد ذكر القُتَيْبِيُّ هٰذا في الحروف التي ذكر أنَّه أصلحَ الغَلَطَ التي وقع فيها [أبوعُبَيْدٍ]، وأَلْفَيْتُهُ يتعجَّبُ من قول الأَصْمَعِيِّ: «البَعْلُ: ما شَرِبَ بعُرُوْقِهِ من الأرضِ من غيرِ سَقْيِ السَّماءِ ولا غيرِها» وقال: «ليت شعري أينما يكونُ هٰذا النَّخلُ الذي لا يُسقىٰ من سماءٍ ولاَ غَيرِهَا؟!» وتوهَّم أنَّه =

صِفَةِ النَّخلِ ـ(١):

= يُصْلِحُ غَلَطاً فجاءَ بأَطَمِّ غَلَطٍ، وجَهِلَ ما قَالَهُ الأصمعيُّ، وَحَمَلَهُ جَهْلُهُ علىٰ التَّخَبُّطِ فيما لا يَعْرِفهُ، فرأيتُ أن أذكرَ أصنَافَ النَّخْلِ لتقف عليها فيصحَّ لَكَ ما حكاهُ أبوعُبَيْدٍ عن الأصمعيِّ. . .» وذكر أصنافاً ثلاثةً ثم قال: «وقد رأيتُ في جذيمةِ عبدالقيس نَخْلاً كثيراً عُروقُها راسخةٌ في الماءِ، وهي مُستَغْنِيَةٌ عن السَّقي وعن ماء السَّماءِ تُسَمَّىٰ بَعْلاً». وذكر القاضي عياضٌ ـ رحمه الله ـ في ترتيب المدارك: ٦/ ٢٥ أنَّ يوسف بن عبدالله القِفْصِيَّ التَّمِيْمِيَّ (ت ٣٣٢هـ) أَلَّفَ كتاباً نَصَرَ فيه أباعُبَيْدٍ بن سَلَّامٍ علىٰ ابن قُتَيْبَةَ، ولغيره مؤلفاتٌ بهـٰذا المعنىٰ.

وَنَقَلَ أَبُوالوليد الباجيُّ في المُنْتَقَىٰ: ٢/ ١٥٨ عن ابن حَبِيْبٍ فقال: «قال ابن حَبِيْبٍ: «البَعْلُ ما شربَ بعروقه من غير سَقي سَمَاءٍ ولا غيرها، والسَّيْحُ ما سقته السَّماء. [قال]: وهـٰذا شيءٌ لا أراه يكون إلاَّ بمطر؟ [بمصر] لأنَّها علىٰ كلٍّ يأخذُها سَقْيُ النِّيلِ. .» وعنه في «الاقتضاب» لليفرُنيِّ.

(١) البيت من قصيدة للنَّابغةِ الذُّبيانيِّ في ديوانه: ٩٩ يَنْهَىٰ النُّعمان بن المُنْذِرِ أن يغزُوَ بني حُنٍّ بن حرامٍ من عُذرة أولها:

لَقَدْ قُلْتُ للنُّعْمَانِ يومَ لقيتُهُ	يُرِيدُ بني حُنٍّ ببُرْقَة صَادِرِ
تَجَنَّبْ بَنِي حُنٍّ فَإِنَّ لِقَاءَهُمْ	كَرِيهٌ وَإِنْ لَمْ تَلْقَ إلاَّ بِصَابِرِ
عِظَامُ اللُّهَا أَوْلادُ عُذْرَةَ إنَّهُمْ	لَهَامِيمُ يَسْتَلْهُونَهَا بالحَنَاجِرِ
هُمُ مَنَعُوا وَادِيْ القُرَىٰ مِنْ عَدُوِّهِمْ	بجَمْعٍ مُبِيْرٍ للعَدُوِّ المُكَاثِرِ
مِنَ الوَارِدَاتِ المَاءِ. . . .	. . . . البيـــت
بـزاخيَـةٍ أَلْـوَتْ بلِيْـفٍ كـأنَّـه	عِفَاءُ قِلاصٍ طَارَ عَنْهَا تواجِرُ
صِغَارِ النَّوىٰ مَكْنُوْنَةٍ لَيْسَ قِشْرُها	إِذَا طَارَ قِشْرُ التَّمْرِ عنها بطَائِرِ
هُمُ طَرَدُوا عَنْهَا بَلِيًّا فأصْبَحَتْ	بليٌّ بوَادٍ مِنْ تِهَامَةَ غائِرِ
وَهُـمْ مَنَعُوْهَا من قُضَاعةَ كلِّها	ومِنْ مُضَرِ الحَمْرَاءِ عِنْدَ التَّغَاوُرِ

=

مِنَ الوَارِدَاتِ المَاءَ بالقَاعِ تَسْتَقِيْ   بِأَذْنَابِهَا قَبْلَ استِقَاءِ الحَنَاجِرِ

فأخبرَ أنَّها تَشْرَبُ بعُرُوقِهَا، وإيَّاهَا أراد بأَذْنَابِهَا، أَيْ: بعُرُوقِها، وَقَالَ عبدُاللهِ بنُ رَوَاحَةَ: (١)

هُنَالِكَ لاَ أُبَالِيْ سَقْيَ نَخْلٍ   وَلاَ بَعْلٍ إِذَا عَظُمَ الإِتَاءُ

وَالإِتاءُ: الغَلَّةُ والخَرَاجُ، وهي الإِتَاوَةُ أيضاً.

قال عبدُالمَلكِ: وما سَقَتِ العُيُونُ والأنهارُ فهو [٤١] سَيْحٌ وغَيْلٌ، يَقولُ: فهو يَشْرَبُ غَيْلاً، وَيَشْرَبُ سَيْحاً؛ لأنَّه يَسِيْحُ في الأرضِ يَجري عليها. قال: وَالعِذْيُّ: هُوَ العَثَرِيُّ أَيْضاً. قال عبدُالمَلِكِ: وهو يَتَصَرَّفُ علىٰ ثلاثةِ أَوجهٍ؛ بَعْلٌ، وعِذْيٌ، وسَقْيٌ، وكذٰلِكَ صَدَقَةُ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ في الحَدِيْثِ علىٰ ثَلاَثَةِ أَوْجُهٍ قال: «فيما سَقَتِ السَّمَاءُ والعُيُونُ والبَعلُ العُشْرُ»، فما سَقَتِ السَّماءُ فهو عِذيٌ وعَثَرِيٌّ، وما سَقَتِ العُيُوْنُ والأَنهَارُ فهو غَيْلٌ وسَيْحٌ وسَقيٌ. والبَعْلُ: مَا شَرِبَ بِعُرُوْقِهِ من ثَرَىٰ الأرضِ.

قال عبدُالملكِ: وأمَّا النَّضْحُ فَمَا سُقِيَ بالسَّوانِي، أو الزَّرَانِيقِ، وَالدَّلوِ باليَدِ، هوكلُّ ماسُقِيَ بالعِلاَجِ والمَؤُونةِ، فلذٰلك جعَلَ زكاتَهُ نِصْفَ العُشْرِ تَخْفِيْفاً لِمَؤُونَتِهِ.

= وَهُمْ قَتَلُوا الطَّائِيَّ بالحِجْرِ عَنْوَةً   أَبَاجَابِرٍ وَاسْتَنْكَحُوا أُمَّ جَابِرِ

قوله: (بالحناجر) في البيت الثالث تروىٰ: (بالجَرَاجِرِ) وهي الحلوقُ أيضاً، وهٰذه الرِّوايةُ الأَخِيْرَةُ أولىٰ؛ لئلا تكرر القافية. والشَّاهد في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٦٧، وتَهذيب اللُّغة: ٢/ ٤١٣ وغيرهما من مصادر التَّخريج السَّابقة وغيرها.

(١) ديوان عبدالله بن رواحة: ١٥١ (وليد قصَّاب) ويُراجع: غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٦٩، وتهذيب اللُّغة: ٢/ ٤١٣ وغيرهما. ويروىٰ: (رواء).

(شرحُ غريبِ كتابِ الحَجِّ)[1]

(من موطَّأ مالك بن أنَسٍ رحمه الله)

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرحِ (الإهلالِ بالحجِّ) في أحاديثِ مالكٍ في كتابِ الحَجِّ

فقال: معنىٰ الإهلالِ بالحَجِّ: التَّلبِيَةُ، فأمَّا نَفْسُ الكَلِمَةِ فإنَّ الإهلالَ الاستفتاحُ[2]، وكذٰلك التَّلبيةُ، بها يُستفتحُ الحَجُّ، وكلُّ مُسْتَفْتِحٍ شيئاً بكلامٍ فهو مُهِلٌّ، ومنه الحَدِيْثُ في المَوْلُوْدِ[3]: «لا يُصَلَّىٰ عليه، وَلاَ يَرِثُ ولا يُوْرَثُ حتَّىٰ يَسْتَهِلَّ صَارِخاً» يقولُ: حتَّىٰ يَسْتَفْتِحَ صائِحاً، الصَّارِخُ: الصَّائحُ، ويَستهلَّ: يستفتحُ بالصِّياحِ، ومنه قَوْلُ اللهِ عزَّ وجلَّ - في الذَّبيحةِ -:[4] ﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ يعني: مَا ذُبِحَ للأَوْثَانِ، وَذٰلِكَ أنَّ الذَّابِحَ يَسْتَفتِحُ عند الذَّبحِ،

---

(١) الموطأ رواية يحيىٰ: ١/ ٣٢٢، ورواية أبي مُصعب: ١/ ٤٠٧، ورواية محمد بن الحسن: ١٣٣، ورواية سُويد: ٣٧٩، والاستذكار: ١١/ ٧، والتَّعليق على الموطأ: ١/ ٣٥٣، والمُنتقىٰ لأبي الوليد: ٢/ ١٩٢، والقبس: ٢/ ٥٣٩، وتنوير الحوالك: ١/ ٣٠١، وشرح الزُّرقاني: ٢/ ٢٢٢.

(٢) الإهلالُ: رفعُ الصَّوتِ كذا قال أبوالوليد الوَقَّشِيُّ وغيره.

وشرح اللَّفظة في: غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٨٥، وغريب ابن قُتيبة: ١/ ٢١٨، وغريب ابن الجَوزي: ٢/ ٥٠٠، والفائق: ٤/ ١٠٩، والنِّهاية: ٥/ ٢٧١. ويراجع: العين: ٣/ ٣٥٣، ومختصره: ١/ ٣٤١، وما اتفق لفظه واختلف معناه لليزيديِّ: ٢٣٦، وجمهرة اللُّغة: ١٦٩، والزَّاهر للأزهري: ١٧١، وتهذيب اللُّغة: ٥/ ٣٦٥، والتَّمهيد: ١٣/ ١٦٦، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (هلل).

(٣) النِّهاية: ٥/ ٢٧١.

(٤) سورة المائدة: الآية: ٣.

فأمَّا المُؤمنُ فيَستفتِحُ باسمِ اللهِ، وأمَّا الكَافِرُ فَيَسْتَفْتِحُ باسمِ ما يَعبُدُ من دُونِ الله، وَقَالَ النَّابغةُ الذُّبيانيُّ ـ يذكر دُرَّة أَخْرَجَهَا الغَوَّاصُ من البَحْرِ ـ: فقال:(١)

أَوْ دُرَّةٌ صَـدَفِيَّـةٌ غـوَّاصُهَـا ... بَهِجٌ مَتَىٰ يَرَهَا يَهِلُّ ويَسْجُدِ

يعني يَسْتَفْتِحُ عندَ رُؤْيَتِهَا بالصِّياحِ. بحَمْدِ اللهِ والاسْتِبْشَارِ بِهَا، وَقَالَ الفَرَزْدَقُ:(٢)

---

(١) ديوان النَّابغة الذُّبياني: ٩٢ من قصيدته المشهورة في وصف المُتَجَرِّدةِ أولها:

أَمِنَ آلِ ميَّة رائحٌ أو مُغْتَدِي ... عَجْلَانَ ذَا زَادٍ وَغَيْرَ مُزَوَّدِ

وقبل البيت وما بعده مما يتصل بمعناه هٰكذا:

مَحْطُوطةُ المتَنين غيرُ مُفَاضَةٍ ... ريَّ الرَّوادِفِ بَضَّةُ المُتَجَرَّدِ

قَامَتْ تَرَاءَىٰ بين سَجْفَيْ كَلَّةٍ ... كالشَّمسِ يومَ طُلُوعِهَا بالأسعدِ

أو درةٍ صَدَفيَّةٍ ... ... البيـــت

أو دُمْيَةٍ من مَرْمَرٍ مَرْفُوعَةٍ ... بُنِيَتْ بآجُرٍّ يُشادُ وقَرمَدِ

نَظَرَتْ إليكَ بحَاجَةٍ لم تَقْضِهَا ... نَظَرَ السَّقيمِ إِلَىٰ وُجُوه العُوَّدِ

سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ ... فَتَنَـاوَلَتْـهُ واتَّقَتْـنَـا بـاليَـدِ

بِمُخَضَّبٍ رَخْصٍ كأنَّ بَنَانَهُ ... عَنَمٌ يكادُ من اللَّطَافَةِ يُعْقَدِ

والشَّاهد في غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٨٥، وتهذيب اللُّغة: ٥/ ٣٧٦، والتَّمهيد: ١٣/ ١٦٨... وغيرها.

(٢) البيت ليس للفَرزدق كما ظَنَّ المؤلِّفُ، وإنَّما هو لعَمْرو بن أحمر الباهلي في ديوانه: ٦٦ من قصيدة طويلة، وقبله:

كَمْ دُوْنَ لَيْلَىٰ من تَنُوْفِيَّةٍ ... لمَّاعَةٍ تُنْذرُ فيها النُّذُرْ

يَهِلُّ بالفَرْقَدِ ... ... البيت

وكذا أنشده له أبوعُبَيْدٍ في غريب الحديث: ١/ ١٨٦، وهو مصدرُ المؤلِّفِ، وعنه في تهذيب اللُّغة: ١٠/ ٢١٧. وهو أيضاً في: التَّمهيد: ١٣/ ١٦٧، واللِّسان: (ركب) و(عَمَرَ) و(هَلَلَ) وفي هٰذه الأخيرة: قال: قال الرَّاجِز، والبيتُ من السَّريع لا من الرَّجز، لكنَّ =

يُهِلُّ بالفَرْقَدِ رُكْبَانُها كَمَا يُهِلُّ الرَّاكِبُ المُعْتَمِرْ

يعني يَسْتَفْتِحُ بالنِّداءِ بالفَرْقَدِ؛ لأنَّه به يُهْتَدَىٰ[١]، وإيَّاهُ يؤمُّ في تِلْكَ الفَلاَة لِسَعَتِهَا، وما يُخْشَىٰ من الحَيْرَةِ فيها، فالإِهْلاَلُ والاسْتِهْلاَلُ: هُوَ الاستِفْتَاحُ بالصِّيَاحِ بالشَّيْءِ، قَالَ عبَّاسُ بنُ نَاصِحٍ:[٢]

= السَّريعَ أُخَيَّ الرجز. وقد نَظَمَ الإمامُ العلاَّمةُ ابنُ مُعْطِيْ النَّحْوِيُّ «ألفيته» من البَحرين معاً الرَّجز والسَّريع قال:

لأَسِيَّمَا مَشْطُوْرِ بَحْرِ الرَّجَزِ إِذَا بُنِيْ عَلَىٰ ازْدِوَاجٍ مُوجَزِ
أَوْمَا يُضَاهِيْهِ مِنَ السَّرِيْعِ مُزْدَوَجَ الشُّطُوْرِ كالتَّصْرِيْعِ

قال شارح ألفيَّته الإمام العلاَّمة أحمدُ بنُ يوسف بن مالك الرُّعيني الغرناطيُّ الأندلسي (ت٧٧٩هـ): «ووجه مشابهة السَّريع للرَّجز أنَّهما لا يفترقان إلاَّ في الجزء الأخير وهو (مفعولاتُ) في السَّريع و(مستفعلن) في الرَّجز، ومع هٰذا الجزءان متقاربان لا فرق بينهما إلاَّ بالوَتِدِ المَفروقِ في آخر (مفعولات) والوَتِدِ المجموع في آخر (مستفعلن) وهٰذا الفرقُ يسيرٌ، وإذا قطع (مستفعلن) في الضَّرب الثَّاني من الرَّجز صار (مستفلْ) بسكون اللاَّم يُنقل إلىٰ (مفعولن) فإذا أتبعت العَرُوضَ للضَّربِ لأجل التَّصْرِيْعِ صار البيت (مستفعلن) (مستفعلن) (مفعولن) وذٰلِكَ أنَّ (مفعولات) في السَّريع إذا كشف حذفت تاؤه فيبقىٰ (مفعولا)...» وأطال في شرحه تجده هناك مفصلاً.

(١) لشرَّاح معاني الشِّعر في هٰذا البيت تأويلان راجعان إلىٰ معنىٰ (الفَرقد) وهل المقصود به (النَّجم المعروف) أو (ولد البقر الوحشيّ) وما ذكره المؤلِّف من أنَّه النَّجم المعروف هو رأي الأصمعيّ. وقال غيره: يريد إنَّهم في مفازة بعيدة من المياه، فإذا رأوا فرقداً ـ وهو ولد البَقرة الوَحْشِيَّة ـ أَهَلُّوا؛ أي: كبَّروا؛ لأنَّهم قد علموا أنَّهم قد قربوا من الماء» (اللِّسان) ولا تزال العامة بنجد تُسمِّي ولد بقر الوحش فرقداً و(أمّ الفرقدا) قصيدة مشهورة لشاعر عاميٍّ من شعراء بَلدتنا عُنيزة اسمه (الشُّعيبي) عاش في القرن الحادي عشر ـ فيما أظن ـ.

(٢) عَبَّاسُ بن ناصِح، أبوالعلاء الثَّقفيُّ، مولاهم، كان والده عبداً لمزاحمة بنت مزاحم الثَّقفيِّ وهو من بيتِ عِلْمٍ، وفَضْلٍ، وشِعْرٍ، وقَضَاءٍ، أصله بَرْبَرِيٌّ من نِفْزَةَ من قبائل البربر، ويُقال: =

= عباس بن نَاصح بن يلتت المَصمُودي. كذا قال نسَّابةُ أهل الجزيرة المفضَّل المَذْحَجيُّ. رحل به أبوه إلىٰ المشرق صَغيراً، فنشأ بمصر، وتردَّدَ على الحِجَاز طالباً لِلِسَانِ العَرَب، ثم دخل العِراقَ فلقِيَ الأصمعيَّ وغيرَه من عُلماء النَّحو البَصريين والكوفيين، ورَحَلَ ثانيةً لَمَّا وَجَّهَهُ الأميرُ عبدالرَّحمـٰن بن الحكم إلىٰ العراق لالتِماسِ الكُتُب القَدِيْمَة، فَلَقِيَ الحسنَ بنَ هانىءٍ (أبانُواس) فاستنشده فيقال: إنَّ الحسنَ قضىٰ له علىٰ نفسِهِ بالفَضْل، حكىٰ ذٰلك ابن الفَرَضيِّ وغيره، ورجع إلىٰ الأندلس، ومدح ملوكها، وكان شاعراً مُصقعاً، وشعره مؤلَّفٌ، مَعرُوفٌ، مَشروحٌ. قال ابن الفرضي: كان عبَّاس من أهلِ العِلْمِ باللُّغَةِ والعَرَبيَّةِ، وله حَظٌّ من الفقهِ والرِّوايةِ، لم يُشهرْ عنه؛ لغلبة الشِّعرِ عليه، كان يسلك في أشعاره مسالِكَ العرب القديمةِ، واستقضاهُ الحكم علىٰ شَذُوْنَةَ والجزيرة. هـٰذا ما ذكره القاضي عياض في (ترتيب المدارك» في ترجمة ابنه عبدالوهاب، قال عن ابنه: وكان من كبار الفقهاء، رحل مع ابن مُزَيِّن، وابنِ مَطْرُوحٍ وغيرهما.

وذكر القاضي عياض ـ رحمه الله ـ حفيده محمد بن عبدالوهاب بن عَبَّاسٍ، وابنَ حفيده عبدالوهاب بن محمد بن عبدالوهاب بن عبَّاس. وكلاهما من الفقهاء، والقُضاة والشُّعراء، وقال القاضي عياضٌ ـ رحمه الله ـ: «والنَّباهَةُ والعلمُ باقيان في بيتهم هـٰذا بالجزيرة، أدركنا منهم: أباعبدالله محمد بن عبدالوهاب، وكان من فقهائها المشاوَرين بها، وتوفي بها».

روىٰ الزُّبيديُّ في طبقات النَّحويين: ٢٦٢ قال: «أخبرني محمَّد بن عُمر بن عبدالعزيز، أخبرني عُفَيْرُ بن مسعودٍ، أخبرني عبدُالوَهَّاب بن عبَّاسِ بن ناصحٍ قال: كان أبي لا يقدِمُ من المشرق قادمٌ إلا كشفه عن مَنْ نَجَمَ في الشُّعراء بعد ابن هرمة، حتىٰ أتاه رجلٌ من التُّجارِ فأعلمه بظهور حسن بن هانىءٍ، وارتحاله من البَصرة إلىٰ بغداد، والمحل الذي حلَّه من الأمين وبني بَرْمَك فأتاه من شعره بقصيدتين. . . فقال أبي: هـٰذا أشعر الجنِّ والإنس، والله لا حَبَسَنِي عنه حابسٌ، فَتَجَهَّزَ إلىٰ المشرق». وذكر قصَّة لقائِهِ له وهي مثيرة جدًّا، قال ابن سعيدٍ في «المُغْرِب»: «وجعله الرَّازي فحلَ شُعَرَاءِ الأندلس» وقال السُّيوطي في

نَشَرَتْ هِمَّتِيْ فَبُتُّ أُنَاجِيْ هِلَّـةً مِـنْ قَصِيْـدَةٍ غَـرَّاءِ

يعني: فبُتُّ أناجِي استِفتاحاً من قَصِيْدَةٍ غَرَّاءَ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (القَرْنَيْنِ) [٤٢] في[1] حديث مالكٍ

الذي رَوَاهُ عن أَبي أيُّوبَ الأَنْصَارِيِّ: «إذْ كان يَغْتَسِلُ بالأَبْوَاءِ بينَ القَرْنَيْنِ وهو يَسْتُرُ بثَوْبٍ». [١/ ٣٢٣ رقم (٤)]. ما القرنانُ؟

قال [عبدُالملك]: هُمَا العَمُودان اللَّذانِ تَكونُ عليهما سانيةُ البِئْرِ.[2]

= «البغية»: «ومات بعد ثلاثين ومائتين».

أخباره في طبقات النَّحويين واللُّغويين: ٢٦٢، وترتيب المدارك: ٦/ ٢٦٨، وتاريخ علماء الأندلس: ١/ ٢٤٥، والمُغْرِب: ١/ ٣٢٤، وإنباه الرُّواة: ٢/ ٣٦٥، وبغية الوعاة: ٢/ ١٢، ونفح الطيب: ١/ ٣٤٣، ٣٤٤، ٢/ ٢٦١، ٣/ ٤٢٤.

إنَّما توسعتُ في ذكره؛ لأنَّ المؤلِّف استشهدَ بشعره، وهو ممن لا يحتَجُّ به؛ فأردت أن يُعْرَفَ قدرُهُ وتمكُّنُهُ من العلم، وما قيل عن شاعريته، فلعلَّ ذٰلك يكونُ شافعاً للمؤلِّف في ذٰلك. والله تعالى أعلم.

(١) بقية الكلام في الورقة رقم ٥٥ من الأصل.

(٢) كتاب البئر لابن الأعرابي: ٦٩، ٧٠ قال: «والشَّجارُ: خَشَبَتَان علىٰ جانِبَي البِئْرِ عليهما عارِضَةٌ، ودُون العَارضةِ بقدرِ ذِرَاعٍ أو ذِرَاعين عارضةٌ أُخرَىٰ...». ثم قال: «وإذا كان الشِّجاران من بناءٍ، طينٍ أو حِجَارَةٍ فهما: الزُّرنُوقانِ والقَرْنَانِ قال الشَّاعِرُ:

تأمَّل القَرْنَيْنِ فانْظُرْ مَاهُمَا
أَحَجَـراً أَمْ مَـدَراً تَرَاهُـمَـا

ويُراجع نوادر أبي زيد: ٤٧٧، وتهذيب اللُّغة: ٩/ ٨٨، والمُخصَّص: ١٠/ ٤٤، والفائق: ٢/ ٣٣٥، والصِّحاح واللِّسان والتاج (شجر) و(قرن). و(الزُّرنوقان) هٰكذا يُطلق =

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (التَّفَثِ) حيثُ جَرَىٰ ذكره في كتاب (الحَجِّ)، وفي (القُرآن) حيثُ يقول [عزَّ وجَلَّ][1]: ﴿لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ﴾

قال [عبدُالملك]: التَّفَثُ:[2] كلُّ ما حُرِّمَ علىٰ المُحرم بالحَجِّ من حَلقِ

= عليهما في عاميَّة أهل نجد الآن.

والبيتان من الرَّجز اللَّذان أنشدهما ابن الأعرابي لراجز مجهولٍ، أنشدهما أيضاً أبوزيدٍ الأنْصَارِيُّ ـ رحمه الله ـ في «نوادره» كما أشرتُ، وأنشدَ بعدَهُما:

إِنَّكَ لَنْ تَذِلَّ أَوْ تَغْشَاهُمَا
وتَبْرُكَ اللَّيْلَ إِلَىٰ ذُراهُـمَا

و(الأَبْوَاءُ) التي ذكرها مالك ـ رحمه الله ـ ولم يتعرَّضْ لها الشَّارحُ ـ رحمه الله ـ؛ لأنَّه إنَّما سُئِلَ عن القرنين فحسبُ، وتتميماً للفائدة أقول: قال أبوالوليد الوَقَّشِيُّ في تعليقه على الموطأ: ١/ ٣٥٣: «الأبواءُ: مَوضعٌ بجهة مكةَ وهو مَمْدُودٌ». أقول: ولو قال: بجهة المدينة لكان أولىٰ، وفي نهاية ابن الأثير: ١/ ٢٠، هو بفتح الهمزة، وسكون الباء والمدّ: جَبَلٌ بين مكة والمدينة، وعنده بلدٌ يُنسب إليه». أقول أيضاً: هـٰذا أقربُ إلىٰ الصَّوابِ من الأوَّلِ. فالأبواء من أعمالِ المدينةِ الشَّريفةِ، علىٰ ساكنها الصَّلاة والسَّلام.

ويُراجع عن الأبواء: معجم ما استعجم: ١٠٢، ومعجم البُلدان: ١/ ٧٩، والرَّوض المعطار: ٦، والمغانم المطابة: ٦ أيضاً، ووفاء الوفاء: ١١١٨، وهي الآن مَعروفةٌ قريبةٌ من مَستُورة، وبها قبرٌ يقال: إنَّه قبر آمنة أمِّ النَّبيِّ ﷺ، وجاء في غريب الحديث للخَطَّابِيِّ: ١/ ٣١٦: «قال أبوسُلَيمان: وفي حديث النبيِّ صلىٰ الله عليه [وسلم] أنَّ قريشاً لمَّا خرجت في غزوة أحدٍ فنزلوا الأبواء قالت هندُ بنتُ عتبة لأبي سُفيان بن حَرْبٍ: لو نجثتُم قبرَ آمنةَ أمِّ محمَّدٍ فإنَّه بالأبواءِ».

ويُراجع: أخبار مكة للأزرقي: ٢/ ٢٧٣، وفي وفاتها بالأبواء أو بمكة خلافٌ ليس هـٰذا موضع ذكره، وإن كان الرَّاجح أنَّه بالأبواءِ.

(١) سورة الحج: الآية: ٢٩.

(٢) شرحُ اللَّفظة في: معاني القُرآن للفرَّاء: ٢/ ٢٢٤، ومجاز القرآن لأبي عُبَيْدَةَ: ٢/ ٥٠، =

الشَّعْرِ وقَصِّ الشَّارِبِ، وتَقليمِ الأظفارِ، ونَتْفِ الإبطِ، وَحَلْقِ العَانةِ، وَقَتْلِ القَمْلِ، ولُبْسِ الثِّيابِ، ومَسِّ الطِّيبِ، فَالتَّفَثُ: اجتِنَابُ ذٰلِكَ كُلِّهِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (المِشْقِ) في حديثِ مالكٍ

الذي رَوَاهُ عن نافعٍ، عن أَسلمَ مولىٰ عُمَرَ بن الخَطَّابِ: «أنَّ عُمَرَ رأىٰ علىٰ طَلحةَ بنِ عُبيدالله ثوباً مَصْبُوغاً بمِشْقٍ وهو مُحْرِمٌ فقال: ما هٰذا يا طَلحةُ؟! فقال: ياأميرَ المؤمنين إنَّما هو مَدَرٌ، فقال له عُمَرُ: إنَّكُم أيُّها الرَّهْطُ أَئِمَّةٌ يَقْتَدِيْ بِكُمُ النَّاسُ، فلو أنَّ رَجُلاً جَاهِلاً رأىٰ هَـٰذا الثَّوْبَ عَلَيْكَ لَقَالَ: إنَّ طَلْحَةَ كان يلبسُ الثِّيابَ المُصَبَّغَةَ في الإحرامِ، فَلَا تَلْبسُوا أيُّها الرَّهْطُ شَيْئاً من هَـٰذه الثِّيابِ المُصَبَّغَةِ في الإِحْرَامِ» [١/ ٣٢٦ رقم (١٠)]

قال عبدُالمَلكِ: المِشْقُ: المَغْرَةُ[١] المَدَنِيَّةُ التي يُصبَغُ بها الثِّيابُ فيأتي لونُها يُشْبِهُ الوَرْسَ، ولم يَكْرَهْ عُمَرُ الصَّبغَ بالمِشْقِ للمُحْرِمِ، وَلَكنَّه يَخَافُ أَنْ يَحْمِلَهُ الجَاهلُ به عَلَىٰ غَيْرِ المِشْقِ إذَا رآهُ عَلَىٰ مثلِ طَلْحَةَ، فيستجيز لبسَ الثَّوبِ المَصْبُوغِ بغَيرِ المِشْقِ مثل الوَرْسِ أَوْ الزَّعْفَرَانِ، فإنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ نَهَىٰ أنْ يلبسَ المُحرِمُ ثَوْباً مَصْبُوغاً بوَرْسٍ[٢] أو زَعفرانٍ؛ لأنَّهما من الطِّيبِ

= ومعاني القرآن وإعرابه للزَّجاج: ٣/ ٤٢٣، والمُحرَّر الوَجيز: ١٠/ ٢٦٩، وزاد المسير: ٥/ ٤٢٦. وهي مشروحةٌ في كتب غريب الحديث والمعاجم اللُّغوية، ولٰكنها في كتب التفاسير أكثر وضوحاً. وتحدث عنها الفقهاء وشرحها شراح غرائب ألفاظ الفقهاءِ.

(١) في الأصل: «المغرا». والمَغْرَةُ: الطِّينُ الأحمرُ كذا في اللِّسان (مَغر) وكذا جاء في التَّمهيد لأبي عمر بن عبدالبرِّ: ١٦/ ١٢٣ وغيره.

(٢) الوَرْسُ: نبتٌ أصفرُ يكونُ باليَمَنِ الصِّحاح: (ورس). أقول ـ وعلىٰ الله أعتمد ـ جاء في كتاب النَّبات لأبي حنيفة الدِّيْنَوَرِيِّ: ١٦٥ قال: «هٰذا بابٌ نذكر فيه ما حضرنا ذكره مما يكون بأرض العرب من النَّبات الذي يُصبَغ به أو يختضبُ. . . فمنه: (الوَرْسُ) وهو يزرعُ =

ما هُما، وإن لم يبقَ في الثَّوبِ من صبغِ الوَرسِ والزَّعفرانِ إلاَّ دَرْسُهُ بعد غَسْلِهِ، فإنَّه لا يَجُوْزُ للمُحْرِمِ لُبسُهُ. فأمَّا ما صُبِغَ بغيرِ الوَرْسِ والزَّعْفَرَانِ من جميعِ الأَصْبِغَةِ كلِّها فلا بأسَ أن يحرمَ فيها المُحْرِمُ، إلاَّ ما كانَ من المُعَصْفَرَاتِ والمُفَدَّماتِ، فإنَّ مَالِكاً كَرِهَ للرِّجالِ أن يُحْرِمُوا فيها، انتَقَضَ صُبْغُهَا أو لم يَنْتَقِض، وَأَجَازَ للنِّساءِ أنْ يُحْرِمْنَ فِيْهَا، مَا لَمْ يَنْتَقِضْ صِبْغُهَا، وخَفَّفَ في المُوَرَّدِ من المُعَصْفَرِ أنْ يُحرِمَ فيه مَنْ احتَاجَ إليه من الرِّجَالِ، وَكَانَ تَركُ المَصْبُوغِ كلِّه في الإِحرام أَحَبَّ إلىٰ مالكٍ.

قال عبدُالملك: والمُفَدَّمُ: الشَّدِيْدُ الحُمْرةِ من المُعَصْفرِ[1]، والبَهْرَمَانِ[2]

= زَرْعاً وليس ببرِّيٍّ، ولستُ أعرفه بغيرِ أرضِ العَرَب، ولا من أرض العرب بغير بلاد اليمن. قال الأصمعيُّ: ثلاثةُ أشياءِ لا تكون إلاَّ باليمنِ وقد ملأتِ الأرضَ؛ الوَرْسُ، واللُّبانُ والعَصْبُ. أخبرني ابنُ بنتِ عبدِالرَّزَّاق قال: الوَرْسُ عندنا باليَمَن بحُفَاش، ومِلْحَان، وبِطْمَام، وشِجْنَان، وبالرُّقعة، ونجران، وبهَوزَن، وبجبال ابن أبي جعفر كلِّها. وقال: يزرعُ سنةً فيجلسُ عشر سنين، أي: يقيمُ في الأرض ولا يَتَعَطَّلُ. وقال: ونباتُهُ مثلُ نباتِ السِّمسم، فإذا جَفَّ عند إدراكِهِ تفتَّقَتْ خرائطُهُ فَيُنْتَفَضُ فينتفِضُ منه الوَرْسُ...».

(١) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٤٢١، والفائق: ٣/ ٩٤، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ١٨١، والنِّهاية: ٣/ ٤٢١. ويُراجع: تهذيب اللُّغة: ١٤/ ١٤٨، والتَّمهيد: ١٦/ ١٢٣، واللِّسان: (فدم).

(٢) في الأصل: «النَّهرمان» والتَّصحيح من المصادر.

وقوله هنا: «والبَهْرَمَانُ دونه في الحُمرة» في غريب أبي عُبَيْدٍ: «الأُرجوان: هو الشَّديدُ الحُمرةِ، ولا يُقال لغير الحُمرة: أرجوان. والبَهْرَمَانُ دونه بشيءٍ في الحُمرةِ، والمُفْدَمُ: المُشبَعُ حُمْرَةً...» وعنه في اللِّسان. وفي الجمهرة: ١١٢٤: «البَهْرَمَانُ: صبغٌ أحمر، وليس بعربي صَحِيْحٍ». وفي ص١٣٢٤: «وقالوا: البَهْرَمَانُ: لونٌ أحمر، وكذٰلكَ الأرجُوان، وهو فارسيٌّ معرَّبٌ». وعنه في المعرَّب للجَوَاليقي: ٥٥. وفي قصد السَّبيل للمحِبِّيِّ: ١/ ٣١٣ «البَهْرَمَان: ياقوتٌ أحمرُ، وقع في شعر المولَّدين كابن النَّبيه، فارسيٌّ».

دُونَهُ في الحُمْرَةِ، وهُمَا جائزانِ للمُحْرِمِ أَنْ يلبَسَهُمَا في إِحْرَامِهِ، جَاءَ [٥٥] ذٰلكَ عن عُثمان بنِ عفَّان، وكَانَ ابنُ عُمَرَ يَسْتَثْقِلُ الحُمْرَةَ كلَّها للمُحْرِمِ.

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح(النِّعال السِّبْتِيَّةِ)في حديثِ مالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن المَقْبَرِيِّ، عن ابنِ عُمَرَ أَنَّه قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ يَلْبَسُ النِّعالَ السِّبتيةَ وَيَتَوَضَّأُ فيها» [١/ ٣٣٣ رقم (٣١)].

قال عبدُالملكِ: كَانَ مالكٌ يَقُوْلُ: النِّعَالُ السِّبْتِيَّةُ هِيَ الَّتِي لاَ شَعْرَ لَهَا[١]،

---

(١) اختلف المفسِّرون لهٰذا الحديث بالمقصود بـ«النِّعَالِ السِّبتية» فروَىٰ أبوعُبَيْدٍ وغيره عن الأصمعيِّ، أنَّها المَدبُوغةُ، وعن أبي عَمرو الشَّيباني: أنَّها المَدبوغةُ بالقَرظِ. قال أبوحَنِيْفَةَ الدِّينَوَرِيُّ: «فما كان منها من جُلُودِ البقرِ خاصَّةً فإنَّ الأَصْمَعِيَّ زَعَمَ أَنَّهُ سِبْتٌ. وأمَّا أبوعمرو فزعم أنَّ كلَّ جلدٍ مدبوغٍ سِبْتٌ، بالقَرظِ دُبغ أو بغَيره، وقد اختُلِفَ علينا في ذٰلِكَ، فرويَ ما حَكيناه عن الأَصْمَعِيِّ عن أبي عَمروٍ، وما حكيناه عن أبي عَمروٍ عن الأَصْمَعِيِّ. قال أبوزِيَادٍ: السِّبتُ جـلودُ البَقَرِ، قال: ولا نقولُ للجلدِ سِبْتٌ حتَّىٰ يصيرَ حذاءً، فذٰلك حين ننسبه إلىٰ السِّبت فنقول: نَعْلٌ سِبْتٌ ونِعَالٌ سِبْتٌ وأنشدَ بيتَ عنترة. ثم قال: أبوزَيْدٍ: نَعْلٌ سِبْتٌ وهي من جُلودِ البقرة خاصةً...» ونقل في خزانة الأدب: ٤/ ١٤٧ كلام أبي حنيفة كلَّه أو أغلبه. وكلُّ هٰذا ذكره أبوالوليد الوَقَّشِيُّ في «تعليقه» مختصراً، ومثله في «الاقتضاب في غريب الموطأ» لليَفْرُنِيِّ وزاد: «وقال الخليلُ: هي جلودُ البقر المدبوغةُ بالقرظ، وقال ابنُ وهب: هي السُّيورِ التي لا شعرَ عليها أيَّ لونٍ كانت، ومن أي جلدٍ كانت، وبأيِّ دباغٍ دُبغَت، وهو ظاهرُ كلامِ ابنِ عُمر في هٰذا الكتاب، وهي مأخوذةٌ من السِّبت وهو الحلقُ. سَبَتَ: حَلَقَ. وقال بعضهم: فعلىٰ هٰذا ينبغي أن يقول: سَبْتِيَّةٌ - بفتح السين - ولم يُرْوَ إلاَّ بالكسرِ. قال الأزهريُّ: «كأنَّها من تَسَبَّتَتْ بالدِّباغ، أي: لانَتْ». وقال الدَّاوُدِيُّ: «هي منسوبةٌ إلىٰ موضع يقال له: سوقُ السِّبْتِ».

وفي غريب الحديثِ للأندلسيِّ المجهولِ نقل أغلبَ هٰذا ثم قال: «قال يعقوب:

=

وَتَفْسِيرُقَوْلِهِ: كانَ يَلْبَسُهَا سَاعَةَ يَتَوَضَّأُ، والبَلَلُ برجْلَيْهِ، يَقِي بهما رِجْلَيْه مِنَ التُّرابِ.

قال عبدُالملكِ: وهي مثلُ هذه النِّعَالِ الَّتي يُقَالُ لَهَا: السِّنْدِيَّةُ[1] الَّتِي لا شَعْرَ لَهَا، وَقَدْ قَالَ الشَّاعِرُ:[2]

= السَّبتُ: الحَلْقُ، يقالُ: سَبَتَ رَأْسَهُ يَسْبِتُهُ سَبْتاً». قال أبوعُبَيْدٍ: «وإنما ذُكرت السِّبتيَّة؛ لأنَّ أكثرهم في الجاهليَّة كان يلبسها غيرَ مدبوغةٍ إلاَّ أهل السَّعة منهم والشَّرف؛ لأنَّهم كانوا لا يُحسنون، ولا يلبسها إلاَّ أهل الجدَةِ منهم، كانوا يشترونها من اليمن والطائف. . .».

أقول ـ وعلىٰ الله أعتمدُ ـ: قال النَّابغةُ الذُّبيانيُّ في مَدْحِ بَنِي غَسَّان مُلُوكِ الشَّام:

رِقَاقُ النِّعالِ طَيِّبٌ حُجُزاتُهُمْ ... يُحَيَّوْنَ بالرَّيْحَانِ يومَ السَّبَاسِبِ

يُراجع: غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/١٥٢، وغريب ابن قُتيبة: ٢/ ٣٨٠، والفائق: ٢/١٤٨، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٥٤٢، والنِّهاية: ٢/ ٣٣٠، وغريب الحديث للأندلسي المجهول: ورقة: ١٣٨ (تقريباً). ويُراجع أيضاً: العين: ٧/ ٢٣٧، ومختصره: ٢/ ٢١٣، والنَّبات لأبي حنيفة الدِّيْنَوَري: ١٠٥، وجمهرة اللُّغة: ٣٤١، ٣٦٨، وتهذيب اللُّغة: ١٢/٣٥٨، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (سبت).

(١) لم أجد من ذكرها غير المؤلِّف. ولعلها مألوفة في بيئته آنذاك خاصَّةً.

(٢) هو عنترةُ بن شدَّادٍ العَبْسِيُّ، والبيت في ديوانه: ٢١٢. وهو من معلقته المشهورة. يُراجع: شرح القصائد السَّبع لابن الأنباري: ٣٥٢، وشرح القصائد التسع لابن النَّحاس: ٥١٨، وأدب الكاتب: ٣٩٤، وجمهرة اللُّغة: ١/ ١٥٢، ١٣١٥، والمُنصف: ٣/ ١٧، والخَصائص: ٢/٣١٢، وشرح المفصَّل: ٨/ ٢١، ومغني اللَّبيب: ١٦٩، والخزانة: ٤/ ١٥٤، وهو موجودٌ في أغلب مصادر التَّخريج السَّابقة، غريب أبي عُبَيْدٍ وكتاب النَّبات. . . وقبله في الدِّيوان:

وَمَشَكِّ سَابِغَةٍ هَتَكْتُ فُرُوْجَهَا ... بالسَّيْفِ عَنْ حَامِيْ الحَقِيْقَةِ مُعْلِمِ

رَبِذٍ يَدَاهُ بالقِدَاحِ إذَا شَتَا ... هَتَّاكِ غَايَاتِ التِّجَارِ مُلَوَّمِ

بَطَلٍ كَأَنَّ ثِيَابَهُ .... البيتَ

بَطَلٍ كأنَّ ثِيَابَهُ في سَرْحَةٍ   يُحْذَىٰ نِعَالَ السِّبْتِ لَيْسَ بتَوأمِ

ـ **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (الإنجاع) في حديث مالكٍ**

الذي رَوَاهُ عن جَعفرِ بنِ مُحمَّدٍ، عن أبيه: أنَّ المِقْدَادَ بنَ الأَسودِ دخل علىٰ عليٍّ بن أبي طالبٍ بالسُّقْيَا[1] وهو يَنْجعُ بَـكَرَاتٍ له دَقِيْقاً وخَبَطاً، فقال: هـٰذا عثمان يَنْهَىٰ عن أن يُقرنَ بين الحَجِّ والعُمْرَةِ فَخَرَجَ عليٌّ وعلىٰ يَدَيْهِ أثرُ الدَّقيقِ والخَبَطِ فما أَنْسَىٰ أَثَرَهُما علىٰ ذِرَاعَيْهِ حتَّىٰ دَخَلَ علىٰ عُثمان بن عفَّانٍ فقال: أنت تَنْهَىٰ عن أن يُقرنَ بينَ الحَجِّ والعُمرة؟! فقال عُثمان: ذٰلك رأيي، فَخَرَجَ عليٌّ مُغضَباً وهو يَقولُ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لبَّيك بِحَجٍّ وعُمْرَةٍ مَعاً» [١/ ٣٣٦ رقم (٤٠)].

قال عبدُالملكِ: أمَّا الإنجاعُ[2] فهو أن يُخْلَطَ الدَّقيقُ والخَبَطُ ثم يُثَرَّيَا بالماءِ فتُسقاهُ الإبلُ، ويُلقَمُ لها منه اللَّقِيْمُ، وقد سَمِعْتُ ابنَ المَاجِشُون يقولُ: كان عليٌّ حين جاءَه المقدادُ فقال له: هـٰذا عثمان يَنهىٰ عن أن يُقرنَ بينَ الحَجِّ والعُمرةِ مُهلاًّ بعُمْرَةٍ، فأدخلَ عليها الحَجَّ، وقال: لبَّيك بعُمْرَةٍ وحَجٍّ مَعاً.

قال عبدُالملكِ: وذٰلك أنَّ الحَجَّ يدخُلُ علىٰ العُمرةِ، وَلاَ تدْخُلُ العُمْرَةُ

---

(١) السُّقيا: قريةٌ جامعةٌ علىٰ طريق البحر بينَ مكَّة والمدينة، علىٰ يومين من المدينة، والسُّقيا أيضاً: مَوضعٌ آخرُ بوادي الجَزْل ببلادِ بني عُذرَة تُعرف بـ«سُقيا الجَزْلِ». والسُّقيا أيضاً: بئرٌ علىٰ باب المدينة بينها وبينَ ثنيَّة الوداع، وهي التي كان يُستَقَىٰ للنبيِّ ﷺ منها، وكان يستعذبُ مَاءَهَا. والظَّاهرُ أنَّ المراد هي الأُولىٰ؛ لأنَّها هي التي بعد الميقات مما يلي مكة.

ويُراجع: معجم ما استعجم: ٢/ ٧٤٢، ومعجم البُلدان: ٣/ ٢٥٨، والرَّوض المعطار: ٣٢٧، والمغانم المطابة: ١٧٩، ووفاء الوفاء: ٨٤٣، ٩٥٣، ١٠١٥، ١٢٣٤.

(٢) الفائق: ٣/ ٤٠٨، والنِّهاية: ٥/ ٢٢، واللِّسان: (نجع) آخر المادة.

علىٰ الحَجِّ، فَمَنْ أَهَلَّ بحَجٍّ، ثم أدخلَ عليه العُمْرَةَ سَقَطَتْ العُمْرَةُ ولم تَلزمُهُ، وكان بحَالةِ مفردِ الحجَّةِ، ومن أهلَّ بعُمرةٍ ثم أدخل عليها الحجَّ لَزِمَهُ، وكان قارناً لو ابتدأ القِرَانَ من أوَّل إهلاله، وكذٰلك فَعَلَ عليٌّ حين جاءه المِقْدَادُ، وقد أهلَّ بعضُ أصحابِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ عام حَجَّةِ الوَدَاعِ بالعُمرةِ، ثم قال لهم رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيُهِلَّ بِالحَجِّ مَعَ العُمْرَةِ، ثُمَّ لاَ يحلُّ حتَّىٰ يحلَّ منهما جميعاً».

قال عبدُالملكِ: هـٰذا ما لم يَطُفِ المُهلِّلُ بالعُمرةِ بالبَيْتِ، و[يَسْعَ] بينَ الصَّفَا والمَرْوَةِ فإذَا طَافَ فَلاَ يُهِلَّنَّ [٥٦] بعدُ بالحَجِّ، فإن فَعَلَ لزِمَهُ، وكان مُتمتِّعاً إلاَّ أنَّه يُنهىٰ عنه، وفيه كان عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ يَقُوْلُ: افصِلُوا بينَ(١) حَجِّكُم وعُمْرَتِكُمْ؛ فإنَّ ذٰلِكَ أَتَمُّ لحَجِّ أَحَدِكُم، وأَتَمُّ لعُمْرَتِهِ أنْ يَعْتَمِرَ في غيرِ أشْهُرِ الحَجِّ، ثُمَّ يقولُ: لو رَخَّصْتُ لَكُمْ لَظَلَّ أَحَدُكُم مُتَفَخِّذاً امْرَأَتَهُ وآخِذاً بِرِجْلَيْهَا تَحْتَ الأَرَاكِ، ثُمَّ راحَ مُلَبِّياً بالحَجِّ ورأسُهُ يَقْطُرُ ماءً، فَلاَ، ولاَ نِعَمْةً، ولئِنْ قَدِرْتُ عَلَىٰ أحدٍ فَعَلَ هَـٰذَا لأفْعَلَنَّ بِهِ وَلأَفْعَلَنَّ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

[الذي رواه] عن نافعٍ، عن ابنِ عُمَرَ: أنَّه قَالَ حينَ خَرَجَ إلىٰ مكَّة مُعْتَمِراً في الفِتْنَةِ: إنْ صُدِدْتُ عنِ البَيْتِ صَنَعْنَا كما صَنَعْنَا مَعَ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ، ثُمَّ التفت إلىٰ أَصحابه فَقَالَ: ما أمرُهُما إلاَّ واحِدٌ، أُشْهِدُكُم أَنِّي قد أَوْجَبْتُ الحَجَّ مع العُمرةِ» [١/ ٣٣٧ رقم (٤٢)].

قال عبدُالملكِ: أمَّا قولُهُ: «حينَ خَرَجَ إلىٰ مَكَّةَ مُعتَمِراً في الفِتْنَةِ» فَيَعْنِي

---

(١) مكررة في الأصل.

أيّامَ ابنِ الزُّبيرِ والحَجَّاجِ. وأمَّا قولُهُ: «إن صُدِدْتُ عن البَيْتِ» فيعني إنْ صدَّهُ الخَوْفُ وانسدادُ الطَّريقِ عن الوُصُولِ [إلىٰ][1] البيتِ لحالِ الفِتْنَةِ. وأمَّا قوله: «صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ» فيعني عامَ الحُدَيْبِيَة حين صَدَّتْهُ قريشُ عن الوُصُولِ إلىٰ البَيْتِ، فأهلَّ ابنُ عُمَرَ بِعُمرةٍ؛ من أَجْلِ أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ أَهَلَّ يومئذٍ بعُمْرَةٍ، حتَّىٰ إذا بلغَ ابنُ عُمَرَ البَيْدَاءَ[2] التفَتَ إلىٰ أصحابِهِ فقَالَ: ما أمرُهُمَا إلاَّ واحدٌ، يعني بهما الحَجَّ والعُمْرَةَ أمرُهُما واحدٌ فيمن صُدَّ فيهما عن البيتِ. يقولُ: سواءٌ صُدِدْتُ عن البَيْتِ وأنا مُحْرِمٌ بحجٍّ أو مُحرِمٌ بعُمرةٍ إنْ أصابني ذٰلك صَنَعْتُ كما صَنَعْتُ في عُمرتي مَعَ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ؛ يعني إنَّه يَحْلِقُ رأسَه، ويَنْحَرُ هَدْيَهُ إن كانَ معه، ويحلُّ من كلِّ شيءٍ حَرُمَ عليه حَيْثُما أصابه ذٰلك في حلٍّ أو حرمٍ، ولا قَضَاءَ عليه حَجًّا كان أو عُمْرَةً، وليس عليه أن يقيمَ مُحْرِماً حتَّىٰ يَصِلَ إلىٰ البَيْتِ كَمَا يَفْعَلُ المُحْصَرُ بالمَرَضِ، أو الكَسرِ، أو الخَطأ في العَدَدِ أو غير ذٰلك من وُجُوهِ فَوَاتِ الحَجِّ، ماعَدَا المَصدُوْدَ عن البَيتِ بعَدُوٍّ أو فِتْنَةٍ أو خَوْفٍ.

قال عبدُالملكِ: فَلِهَـٰذَا قَالَ ابنُ عُمَرَ يَومَئِذٍ: مَا أَمْرُهُما إلاَّ وَاحِدٌ، ثُمَّ قَالَ: إنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ الحَجَّ مَعَ العُمْرَة، يعني أنَّه أدخلَ الحَجَّ علىٰ العُمرةِ كما صَنَعَ عَلِيٌّ في حَدِيثِ المِقْدَادِ، ثُمَّ قَعَدَ حتَّىٰ جاءَ البيتَ فطافَ طَوَافاً واحِداً ورأىٰ ذٰلك مُجْزِئاً عنه وأَهْدَىٰ.

قال عبدُالملكِ: وإنَّما هـٰذا لِقِرَانِهِ الحَجَّ والعُمْرَةَ.

قال عبدُالملكِ: وَهَـٰكَذا فسَّر لي ابنُ المَاجِشُونَ.

---

(١) في الأصل: «عن...».

(٢) البَيْدَاءُ: شَرَفٌ مرتفعٌ من الأرض أمام ذي الحُلَيْفَةِ. يراجع: معجم ما استعجم: ١/ ٢٤٠، ومعجم البلدان: ١/ ٥٢٣، والمغانم المُطَابَة: ٦٧، ووفاء الوفاء: ١١٥٧.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ(الحَاقِفِ)[٥٧] في حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن يحيىٰ بن سَعيدٍ، في حديثِ البَهْزِيِّ: «إذْ مَرَّ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ هُوَ وَأَصْحَابُهُ وَهُمْ مُحْرِمُونَ حتَّىٰ إذَا كان بالأُثَايَةِ[1] بَيْنَ الرُّوَيْثَةِ[2]

---

(١) في «المُوطأ»: «الأُثَابَة»، وكذا في طبعة الدكتور بشَّار أيضاً. ويراجع: معجم ماستعجم: ١٠٦، ومعجم البُلدان: ١/ ٩٠، والمغانم المطابة: ٧، ووفاء الوفاء: ١٠١٣، ١١١٩.

قال البكريُّ: بضمٍّ أوله وباليَاءِ أُخت الواو، وآخرها هاءٌ...» وأورد حديث «الموطأ» المذكور هُنَا. وفي المغانم المطابة: «بالضَّمِّ والكسر: موضعٌ بين الحرمين بطريق الجُحْفَةِ إلىٰ مكة» وفي وفاء الوفاء: «بالمثلثة والمثناة التَّحتية كالنُّواية علىٰ الرَّاجح» وقال في موضع آخر: «مثلثة الهمزة، وبالمثناة التَّحتية قبل الهاء، واقتصر المجد هُنا كعياضٍ علىٰ ضمِّ الهمزةِ وكسرِهَا، ورجَّحَ في فضلِ المساجد الفتح كما تقدَّم».

أقول ـ وعلىٰ الله أعتَمِدُ ـ: لم يذكر هـٰذا اللَّفظُ أحدٌ ممن ألَّف في المُثلَّثات أعني: ابن السِّيد البَطليوسي، وابن مالك، والمجد الفَيْرُوزآبادي، فإذا ثبت هـٰذا فهو ممايستدرك عليهم

قال يَاقُوت: «أَثَايَةُ ـ بفتح الهَمزة وبعد الألف ياءٌ مفتوحةٌ ـ. قال ثابتُ بنُ أبي ثابتٍ اللُّغوي: هو من أثيتُ به: إذا وشيتُ، يقال: أثىٰ به يأثوا ويأْثِي. أيضاً: أثاية وإثاية، ولذٰلك رواه بعضهم بكسر الهمزة. ورواه بعضهم: (أثاثة) بثاءٍ أُخرىٰ. و(أثانة) بالنُّون وهو خطأٌ والصَّحيحُ الأولُ، وتُفتحُ همزته وتُكسر. وهو موضع في طريق الجُحْفَةِ بَينه وبينَ المدينة خَمْسَةٌ وعشرون فرسخاً».

أقول أيضا: ياقوت هُنا يحكي فيه الفَتح والكَسر، والبكريُّ يقول: بضمٍّ أوله، فاجتمعت الحركات الثلاث في أوله فصحّ قول السُّمهودي (مثلثة الهمزة) وصح أن يستدرك علىٰ المؤلِّفين المذكورين الجامعين للمثلثات. والله تعالىٰ أعلم.

(٢) يراجع: معجم ما استعجم: ٦٨٦، ومعجم البُلدان: ٣/ ١٠٥، والرَّوض المعطار: ٢٧٧، والمغانم المُطابة: ١٦٥، ووَفاء الوَفاء: ١٠١٢، ١٢٢٤. قال: «بالضمّ وفتح الواو وسكون المثناة تحت، وفتح المثلثة آخرها. قال ابن السِّكيت: منهلٌ بين مكة والمدينة». وهي علىٰ ليلتين من المدينة، وكان المجد الفيروزآبادي يقول: علىٰ ليلة.. فَصَحَّحَ ذٰلك السّمهودي. =

والعَرْجِ[1] إذا ظَبْيٌ حَاقِفٌ في ظِلٍّ وفيه سَهْمٌ، فزَعَمَ أنَّ [2]رَسُوْلَ الله ﷺ أَمَرَ رَجُلاً يَقِفُ عندَه لا يَرِيْبُهُ أحدٌ من النَّاس حتَّىٰ يُجَاوِزَهُ» [١/ ٣٥١ رقم (٧٩)].

قال عبدُالملكِ: الحَاقِفُ: الذي قد انْحَنَىٰ وَتَثَنَّىٰ في نَوْمِهِ[3]، وَلِهَـٰذَا قِيْلَ للرَّجُلِ إذا كان مُنْحَنِياً: حَقَفَ. وَكَثِيْرُ[هُ]: أَحْقَافٌ، ومنه قولُهُ عَزَّ وجَلَّ

= وفي التهذيب للأزهري: ١٥/ ١٢٥ «وُرَوَيثَةُ اسمُ منهلة من المناهل التي بين المسجدين».
وفي الرَّوض المعطار: «وتكون الرُّويثةُ آهلةً أيَّامَ الحاجِّ وفيها برك للماء يُقَال لها: الأحساء». ونقل السُّمهودي عن الأسدي فقال: «ووصف ما بالرُّويثة من الآبار والحياض فقال: ويقال للجبل المشرف عليها المقابل لبيوتها: «الحمراء» وللذي في دبرها عن يسارها قبل المشرق: «الحسناء»...» فهل الحسناء هي الأحساء في نَصِّ الحميري؟!

(١) معجم ما استعجم: ٩٣٠، ومعجم البلدان: ٤/ ٩٨، والرَّوض المعطار: ٤٠٩، والمغانم المطابة: ٢٥١، ووفاء الوفاء: ١٠١٣، ١٢٦٢. ضبطها البكريُّ بقوله: «بفتح أوله وإسكان ثانيه، بعده جيمٌ: قريةٌ جامعةٌ علىٰ طريق مكة من المدينة بينها وبين الرُّويثة أَرْبَعَةَ عَشَرَ ميلاً...» وذكر في الرَّوض المعطار أنَّ الشَّاعر العرجي يُنسب إليها، والصَّحيح أنَّه يُنسب إلىٰ عَرْجِ الطَّائف وهـٰذا غير ذٰلك.

(٢) في الأصل: «فرعم أن أمر رسول الله رجلاً» والتَّصحيحُ من «الموطأ».

(٣) تفسير هـٰذه اللَّفظة في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ١٨٨، وغريب ابن قُتَيْبَةَ: ١/ ٥٥١، والفائق: ١/ ٢٩٩، وغريب ابن الجَوزيِّ: ١/ ٢٧٧، والنِّهاية: ١/ ٤١٣. ويُراجع: العين: ٣/ ٥١، ومختصره: ١/ ٢٤٥، ومجاز القُرآن: ٢/ ٢١٣، وتفسير غريب القرآن لابن قُتَيْبَةَ: ٤٠٧، وجمهرة اللُّغة: ٥٥٣، وتهذيب اللُّغة: ٤/ ٦٩، والمُحرَّر الوَجيز: ١٣/ ٣٥٨، وزاد المسير: ٧/ ٣٨٣، وتفسير القُرطبي: ١٦/ ٢٠٣. والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (حَقَفَ).
وجاء في تفسير الحِقْفِ في كثير من المصادر أنَّه: «الجَبَلُ المُستَطِيلُ من الرَّمل» وصوابه الحَبْلُ؛ لأنَّ المُستطيل من الرَّمل يُسَمَّىٰ حَبْلاً بالحَاء المُهملةِ.

ـ في هُوْد ـ:[1] ﴿إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُۥ بِٱلْأَحْقَافِ﴾؛ لأنَّ منازِلَهُم كانت في أحقافِ الرِّمالِ، قال امرؤُ القَيْسِ:[2]

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الحَيِّ وانْتَحَىٰ   بِنَا بَطْنُ حِقْفٍ ذِيْ رُكَامٍ عَقَنْقَلِ

وتقولُ للشَّيء إذا ٱنْحَنَىٰ: قد ٱحقوقفَ قال العجَّاجُ:[3]

---

(١) سورة الأحقاف: الآية: ٢١.

(٢) ديوان ٱمرىء القَيْس: ١٥ وقبله:

خَرَجْتُ بِها تَمْشِيْ تجرُّ وَرَاءَنا   عَلَىٰ أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الحَيِّ . . .   . البَيْــتَ

ويُراجع: غريبُ أبي عبيد: ٢/١٨٨، وشرح أشعار السِّتة الجاهليِّن لأبي بكر عاصم بن أيُّوب البطليوسي: ٨٥ وروايتهما كرواية الدِّيوان، وهي رواية المؤلِّفِ. وأنشده ابن الأنباري في شرح القصائد. . . : ٥٤، وابن النَّحاس في شرحها أيضاً: ١٣٤. ويروىٰ:

* بنَا بَطْن خَبْتٍ ذِيْ عِقافٍ عَقَنْقَلِ *

وهٰذه الرِّوايةِ لا تَصلُح للاستشهاد بها هنا.

(٣) ديوان العجَّاج: ٢/ ٢٣٢ وقبله مما له به صلةٌ:

كَمَا رأَيْتَ الشَّارفَ المُوحَّفَا
بذَاتِ لَوْثٍ أو بِنَاجٍ أشْدَفَا
يَنْضُو الهَمَالِيْجَ ويَنضُو الزُّفَّفَا
ناجٍ طَوَاهُ الأيْنُ مِمَّا وَجَفَا
طَيَّ اللَّيالِي . . . . .البيتان

وقد وردا في كثير من المصادر، يردان معاً، أو يرد أحدُهما. يُراجع: غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/١٨٨ وهو مصدر المؤلِّف، والكتاب لسيبويه: ١/ ١٨٠، وشرح أبياته: ١/ ٣١٩، والنُّكت عليه للأعلم: ٣٩٠، ومَجاز القرآن: ١/ ٣٠٠، وتفسير غريب القرآن: ٦٩٣، والكامل: ١٩٧، ١٠٠٢، والأزمنة والأمكنة: ١/ ١٦٤، والمخصَّص: ١٠/ ١٣٧، وهو مذكور في أغلبِ مَصَادرِ تَخريج اللفظة: (حَقَفَ).

مَـرَّ اللَّيَـالِـيْ زُلَفـاً فَـزُلَفَـا

سَمَاوَةَ الهِلاَلِ حَتَّىٰ احْقَوْقَفَا

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

عن نافعٍ، عن ابن عُمَرَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «خَمْسٌ من الدَّوابِّ لَيْسَ عَلَىٰ المُحْرِمِ فِي قَتْلِهِنَّ جُناحٌ؛ الغُرَابُ، وَالحَدَأَةُ، وَالعَقْرَبُ، وَالفَأْرَةُ، وَالكَلْبُ العَقُوْرُ» [١/ ٣٥٦ رقم (٨٨)].

قَالَ عبدُالملك: لم يُخْصِصْ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ الكَلْبَ العَقُوْرَ بهـٰذا وَحْدَهُ، كُلَّ مَاعَقَرَ النَّاسَ وعَدَا عَلَيْهِمْ وأَخَافَهُم مثلُ الأسدِ، والنَّمرِ، والفَهدِ، والذِّئب، فهو الكَلْبُ العَقُوْرُ، وَمَا كَانَ مِنَ السِّبَاعِ لا تَعْدُو مثلِ الضَّبُعِ، والثَّعلَبِ، والهِرِّ، وما أَشْبَهَهَا مِنَ السِّباعِ فَلَيْسَتْ مِنَ الكَلْبِ العَقُوْرِ، ومَنْ قَتَلَ شَيْئاً منها وَدَاهُ، وَكَذٰلِكَ قَالَ مالكٌ.

وَحَدَّثَنِي أَبُومُعَاوِيَةَ المَدَنِيُّ[١]، عن يزيد بن عيَاضٍ، عن ابنِ حَرْمَلَةَ، عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «يَقْتُلُ المُحْرِمُ الحَيَّةَ، والسَّبعَ العَادِي» فهـٰذا يَجْمَعُهُ.

قَالَ عبدُالملكِ: أَلاَ تَرَىٰ أَنَّه يَجُوْزُ في كَلاَمِ العَرَبِ أَنْ تَقُوْلَ للسَّبعِ كَلْبٌ. وَقَدْ حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيْلُ بنُ أَبي أُوَيْسٍ، عن أَبيه، عن مُحَمَّدِ بنِ إِسْحَـٰق: أَنَّ عُتْبَةَ بن أَبي لَهَبٍ[٢] كان شَدِيْدَ الأَذَىٰ لِرَسُوْلِ اللهِ ﷺ فقالَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ]:

---

(١) لم أعثر عليه. وقد تقدَّم ذكره أيضاً.

(٢) ذكر أبوالفَرج الأصبهاني في الأغاني: ١٧/ ١٧٥ (دارالكُتُب) والقُرطبي في تفسيره: ١٧/ ٨٣ وغيرهما هـٰذا الخَبَرَ مُفصَّلاً وذكروا أنَّ الذي دَعَا عليه النَّبيُّ ﷺ هو عُتبة بن أبي لَهَبٍ كما ذكر المؤلِّفُ. وردَّ ذٰلك السُّهيليُّ في «الرَّوض الأُنُفِ» قال: «كانت رُقَيَّةُ بنتُ رَسُولِ الله ﷺ =

= تَحْتَ عُتْبَةِ بن أبي لَهَبٍ، وأمُّ كُلْثُومٍ تَحْتَ عُتَيْبَةَ فدعَا عليه النَّبيُّ ﷺ أن يُسَلِّطَ الله عليه كلباً من كلابه، فأفترسه الأسدُ من بين أصحابه وهم نيامٌ حولَهُ. أمَّا عُتْبَةُ ومُعْتِبٌ آبنا أبي لَهَبٍ فأسلما ولهما عَقِبٌ»، ويُراجع: المحبَّر لابن حبيب: ٥٣. وفي جمهرة نسب العَرب لابن الكَلْبيِّ: ٣٦ ما يؤكِّد ما ذَهَبَ إليه السُّهيليُّ حيثُ قال: «وولد أبولهب عُتْبَةَ ومُعْتِباً وعُتَيْبَةَ، وهو الذي أكله الأسدُ بحَوْرَان، وأمُّهم أمُّ جميل بنت حَرْبِ بن أُميَّة، وهي: ﴿حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ . . .».

أقول ـ وعلى الله أعتمد ـ: حَوْرَانُ كورةٌ واسعةٌ من أعمال دمشق، واسمُ الموضع الذي افترس فيه الأسدُ عُتيبةَ (وادي الغَاضِرَةِ) وهو مأسدةٌ، كذا في الأغاني، وعُتبة ومُعْتِبٌ ترجم لَهُمَا ابنُ سَعْدٍ في طبقاته جـ٤/ ٤١، ٤٢، والحافظُ ابنُ حجر في الإصابة: ٤/ ٤٤٠، و٦/ ١٧٥، وذكر قصَّة إسلامهما وشهودهما حُنَيْناً مع النَّبيِّ ﷺ وَفَرِحَ النَّبيُّ بإسلامهما، ولم يذكر الحافظ عُتَيْبَةَ، ولا ترجمَ له. وعُتْبَةُ وعُتَيْبَةُ كانا كلاهما صهراً للنَّبيِّ ﷺ علىٰ بنتيه رقية وأم كلثوم، فطلَّقاهما، فتزوجهما عثمانُ بنُ عَفَّانَ ـ رضي الله عنه ـ رقية، ثم أمُّ كلثوم. وهـٰذا معروفٌ.

ومما يؤكِّد ما ذهب إليه السُّهيلي ـ رحمه الله ـ أيضاً قصيدةٌ جيِّدةٌ لحسَّان بن ثَابتٍ ـ رضي الله عنه ـ في ديوانه: ٢/ ٤٢٩ صدَّرها جامع الديَّوان بقوله: «وقال حسان لعُتَيْبَةَ بن أبي لَهَبٍ، وكان يكنىٰ أباواسعٍ، وكان شديدَ الأذىٰ للنَّبيِّ ﷺ. . .

سَائِلْ بَني الأَشْعَرِ إنْ جِئْتَمُ ... مَا كَانَ أَنْبَاءُ أَبِي واسِعِ
لاَ وَسَّعَ اللهُ لَـهُ قَبْـرَهُ ... بَلْ ضَيَّقَ اللهُ عَلَىٰ القَاطِعِ
. . . .
فاستَوْجَبَ الدَّعْوَةَ مِنْه فَقَدْ ... بُيِّـنَ للنَّـاظِـرِ والسَّـامِـعِ
أَنْ سَلَّـطَ اللهُ بِـهِ كَلْبَـهُ ... يَمْشِيْ الهُوَيْنَا مِشْيَةَ الخَادِعِ
لاَيَرْفَعُ الرَّحْمَـٰنُ مَصْرُوعَكُمْ ... وَلاَ يُوْهِنُ قُوَّةَ الصَّارِعِ
مَنْ يَرْجِعُ العَامَ إِلىٰ أهلِهِ ... فَمَا أَكِيْلُ السَّبْعِ بالرَّاجِعِ
قَدْ كَانَ فِيْهِ لَكُمْ عِبْرَةٌ ... للسَّيِّدِ المَتْبُوْعِ والتَّابِعِ
مَنْ عادَ فَاللَّيْثُ لَهُ عَائِدٌ ... أَعظِمْ بِهِ مِنْ خَبَرٍ شَائِعِ

اللَّهُمَّ سلِّطْ عَلَيه كَلْباً من كِلاَبِكَ. فَخَرَجَ إلىٰ الشَّام مَعَ أَصْحَابٍ لَهُ، فَنَزَلَ منزلاً، فَطَرَقَهُمُ الأَسَدُ فتَخَطَّىٰ إلىٰ عُتْبَةَ مِنْ بَيْنِ أَصْحَابِهِ فَقَتَلَه» فَقَد صَارَ الأَسَدُ هَـٰهُنَا قَدْ لَزِمَهُ اسمُ الكَلْبِ، فهو يَدُلُّكَ علىٰ ما فسَّرتُ لَكَ، ومن ذٰلِكَ أَيْضاً قَوْلُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ:(1) ﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾ أَفلَسْتَ تَعْلَمُ أنَّ الفَهْدَ إِذَا عُلِّمَ فهو دَاخِلٌ في الجَوَارِحِ المُكَلَّبةِ.

قَالَ عبدُالملكِ: وَيَدْخُلُ في اسمِ العَقْرَبِ: الحَيَّةُ، والأُفْعُوانُ، والعَقْرُبانُ، وَأَمَّا الوَزَغُ فإنَّ مالِكاً كَرِهَ للمُحْرِمِ قَتْلَهَا، وَقَالَ: لَيْسَتْ مِنَ الخَمْسِ الَّتِي سَمَّاهَا رَسُوْلُ اللهِ ﷺ [٥٨].

قَالَ عبدُالملكِ: ولا بَأْسَ علىٰ المُحْرِمِ أنْ يَبْدَأَ السِّبَاعَ العَادِيَةَ الَّتِي

= ذكر القُرطُبيُّ وغيره من أذيَّتِهِ للرَّسُول ﷺ ما أخبر به «عن عروة بن الزُّبير ـ رضي الله عنهما ـ أنَّ عُتبة بن أبي لَهبٍ، وكان تحته بنت رسول الله ﷺ أراد الخروج إلىٰ الشَّام، فقال: لآتين محمداً فلأوذينَّه، فأتاه فقال: يا محمد هو كافرٌ بـ ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١﴾ وبالذي ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨﴾ ثم تَفَلَ في وجهِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وردَّ عليه ابنته وطلَّقها، فقال رَسُولُ الله ﷺ: اللَّهُمَّ سَلِّطَ عَلَيه كَلْباً من كِلاَبِكَ، وكان أبوطالبٍ حاضِراً فوَجَمَ لها وقال: ما كان أغناك يابن أخي عن هـٰذه الدَّعْوَة...».

أقول: هـٰذه من أبي طَالبٍ شَفَقَةٌ عَلَىٰ ابنِ أخيه لعِلْمِهِ بأنَّ دعوةِ النَّبي ﷺ مُتَحقِّقَةَ الوُقوع لا محالةَ، بإذنِ اللهِ تَعالىٰ، وَعِلْمُهُ هـٰذا بحقيقة صِدْقِ النَّبي ﷺ لم يؤدِّ به إلىٰ الإِسلام. ﴿وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ﴾ ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ...﴾ ﴿ذَٰلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ اللهم مُنَّ علينا بالهداية واختم لنا بصالح الأعمال ياأرحمَ الرَّاحمين آمين.

(1) سورة المائدة: الآية: ٤.

دَخَلَتْ في اسمِ الكَلْبِ العَقُورِ، وإن لم تَبدأْهُ هي بسُوءٍ مثل الأُسُوْدِ، والنُّمُوْرِ، والذِّئابِ، وما أَشْبَهَهَا، ولا يَبْدَأُ أَوْلاَدَها الصِّغَارَ بالقَتْلِ حتَّىٰ تَبْدَأَهُ، فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ أَسَاءَ، وَلاَ جَزَاءَ عَلَيْهِ.

قَالَ عبدُالملكِ: وأمَّا الثَّعْلَبُ، والهِرُّ الوَحشيُّ، فلا يجوزُ للمُحْرِمِ أَنْ يَقْتُلَهُمَا، وَإِنْ فَعَلَ وَدَاهُمَا، إلاَّ أَنْ يَبْدَآهُ وَيَعْدُوَا عَلَيْهِ فَقَتَلَهُمَا ولا شَيْءَ عَلَيْه. وَكَذٰلك الضَّبُعُ لا يَقْتُلُهَا المُحْرِمُ، فَإِنْ فَعَلَ وَدَاهَا بشَاةٍ، وَكَذٰلِكَ جَاءَ عَنْ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ أَنَّ في الضَّبُعِ شَاةً ،وَجَاءَ ذٰلِكَ عن عُمَرَ وَعَلِيٍّ، فَلاَ يَجُوْزُ للمُحْرِمِ قَتْلُهَا علىٰ حَالٍ، إلاَّ أنْ تَعْدُوَ عليه وتَبْدَأَهُ، فَلاَ بأسَ عِنْدَ ذٰلِكَ أَنْ يَقْتُلَهَا ولا جَزَاءَ لَهَا واعتُبِرَ ذٰلِكَ بالمُسْلمِ وهو أَعْظَمُ حُرْمَةً علىٰ المُسْلِمِ من الصَّيدِ عَلَىٰ المُحْرِمِ وهو إذا بَدَأَكَ وَأَرَادَكَ حَلَّ لَكَ دَفْعُهُ عن نَفْسِكَ، فَإِنْ قَتَلْتَهُ في دَفْعِكَ عن نَفْسِكَ كان دَمُهُ هَدْراً، وَلَمْ تَأْثَمْ في قَتْلِكَ له، فَكَيْفَ بالصَّيْدِ؟! وكذٰلك سِبَاعُ الطَّيرِ إِذَا بَدَأَتْكَ وعَدَتْ عَلَيْكَ ففي هٰذا قال الشَّعْبِيُّ[1]، وإبراهيمُ النَّخَعِيُّ: مَنْ حَلَّ بكَ فَاحْلُلْ بِهِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرْحِ (التَّقْرِيْدِ) في حديث مالكٍ الَّذِي رَوَاهُ عَنْ يَحيىٰ بنِ سَعِيْدٍ، [عن مُحَمَّد بن إبراهيم بن الحَارِث التَّيْمِيِّ][2]،

---

(١) هو الإمامُ الفقيهُ التابعيُّ عامرُ بن شَراحيل، وقيل: عامر بن عبدالله بن شَراحيل، أبوعمرو الكُوفيُّ، نسبته إلىٰ شعب هَمدان (ت١٠٦هـ). إمامٌ مشهورٌ عَلاَّمَة. أخباره في: طبقات ابن سعد: ٦/ ٢٤٦، وطبقات خليفة: ١٥٧، والمعارف لابن قُتيبة: ٤٤٩، ٤٥١، والجرح والتعديل: ٦/ ٣٢٢، ومقدمة الجرح والتعديل: ١٣٠، والأنساب: ٧/ ٣٤١، وتهذيب الكمال: ١٤/ ٢٨، وسير أعلام النُّبلاء: ٤/ ٢٩٤، وتهذيب التهذيب: ٥/ ٦٥.

(٢) عن «الموطأ»، وفيه: «ابن أبي الهدير» وهي على الوجه الصحيح في طبعة الدكتور بشار.

عَنْ رَبِيْعَةَ بن عبدالله بن الهُدَيْرِ[1]: «أنّه رأىٰ عُمَرَ يُقَرِّدُ بَعِيْراً له في طِيْنٍ بالسُّقْيَا وهو مُحْرِمٌ» [١/ ٣٥٧ رقم (٩٢)].

قال عبدُالملكِ: معنىٰ يُقَرِّدُ بَعِيْراً لَهُ: يَطْرَحُ عَنْهُ القُرَادَ، وكانَ مَالِكٌ لا يَأْخُذُ في ذٰلك بِفِعْلِ عُمَرَ، وَكَانَ يَكْرَهُ للمُحْرِمِ أَنْ يُقَرِّدَ بَعِيْرَهُ. ورَوَىٰ كَرَاهِيَةَ ذٰلكَ عن نَافعٍ عن ابن عُمَرَ، وعن القَاسِمِ[2] بنِ مُحَمَّدٍ، وعن ابنِ شِهَابٍ، وَبِكَرَاهِيَةِ ذٰلِكَ أَخَذَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح(عُرَنَة)و(مُحَسِّرٍ)في حَديثِ مالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ حينَ قَالَ: «عَرَفَةُ كلُّها مَوقِفٌ وارتَفِعُوا عن بَطْنِ عُرَنَةَ، وَالمُزْدَلِفَةُ كلُّها مَوْقِفٌ وارتَفِعُوا عن بَطْنِ مُحَسِّرٍ»[١/ ٣٨٨ رقم (١٦٦)].

قال عبدُالملكِ: عُرَنَةُ لَيْسَتْ مِنْ عَرَفَةَ[3]، وإنَّما هِيَ من الحَرَمِ، وعَرَفَةُ خَارِجَةٌ من الحَرَمِ، فالمَوقِفُ خارجٌ من الحَرَم ودَاخلٌ في الحِلِّ، وبَطْنُ عُرَنَةَ الذي أَمرَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ بالارتفاعِ عنه هو بَطْنُ الوَادِي الذي فيه مَسْجِدُ عَرَفَةَ وَمَا قَارَبَهُ، لا يَجُوزُ لأَحَدٍ أَنْ يَقِفَ في بَطْنِ الوَادِي، وَهِيَ مَسَايلُ يَسِيْلُ فيها

---

(١) بعدها في الأصل: «عن أبيه». وَهٰذه الزِّيادةُ غيرُ موجودةٍ في «المُوَطَّأ».

(٢) القاسم بن محمدٍ هٰذا حفيد أبي بكر الصِّديق ـ رضي الله عنه ـ تابعيٌّ، ثقةٌ، كان أعلم أهل زمانه، وهو أحدُ فقهاء المدينة السَّبعة الكبار (ت١٠٧هـ). أخباره في: طبقات ابن سعد: ٥/ ١٨٧، وتاريخ خليفة: ٣٣٨، وطبقاته: ٢٤٤، والجرح والتعديل: ٧/ ١١٨، وثقات ابن حبان: ٥/ ٣٠٢، وتهذيب الكمال: ٢٣/ ٤٢٧، وسير أعلام النبلاء: ٥/ ٥٣، والتَّبيين في أنساب القرشيين: ٥٤، ٢٧٩، ٣٥٤، وتهذيب التهذيب: ٨/ ٣٣٣. والسُّقيا: تقدم ذكرها ص٣٢١.

(٣) نقله البكريُّ في معجم ما استعجم: ١١٩١ في رسم (محسر) قال: «قال ابنُ حبيب: عُرَنَةُ ليست من عرفة». أقول: عُرَنَةُ ليس من عَرَفَاتٍ، وَلاَ من الحَرَمِ، فهو من الحِلِّ ولم يلحق بعرفات، وهٰذا مَعْروفٌ.

الماء إذا كان المَطَرُ [٥٩] يُقَالُ لَهَا الحِبَالُ[١]، وَهِيَ ثَلاَثَةٌ، أَقْصَاهَا مِمَّا يَلِي المَوْقِفَ، فأمرَ صَلَوَاتُ اللهِ عليه في الارتِفَاعِ عن تلكَ الحِبَالُ[١] إلىٰ سَفْحِ حَبْلِ[١] عُرَنَةَ، ويَنْبَغِيْ لإمامِ الحَاجِّ أَنْ يُوكِّلَ رِجَالاً يَدْفَعُونَ النَّاسَ من عُرَنَةَ إلىٰ عَرَفَاتٍ، فَإِنَّه مَنْ دَفَعَ عَنْ عُرَنَةَ فَلاَ حَجَّةَ لَهُ.

قَالَ عَبدُالملكِ: وأمَّا قولُهُ: «والمُزْدَلِفَةُ كُلُّها موقِفٌ» فإنَّ المُزْدَلِفَةَ تُسمَّىٰ بأَربعةِ أَسْمَاءٍ؛ هي المُزْدَلِفَةُ[٢]، وهي جَمْعٌ، وهي قُزَحُ، وهي المَشْعَرُ الحَرَامُ، إلاَّ أنَّ قُزَحَ في وسطِهَا عندَ المَنَارَةِ، وهي موقفُ الإمام غَدَاةَ [يوم النَّحْرِ][٣] إنَّما يَقِفُ علىٰ قُزَحٍ. وأمَّا قولُهُ: «وارتَفِعُوا عَنْ بطنِ مُحَسِّر» فإنَّ بطنَ مُحسِّرٍ مَعروفٌ، وهو مسيلٌ فيما بين المزدلفةِ ومنىً، وهو إلىٰ المزدلفةِ أقربُ، حين تَنْصَبُّ من المُزْدَلِفة إنَّما تَنْصَبُّ فيه، وهو مَسِيْرُ قدرَ رَمْيَةٍ بحَجَرٍ[٤] أو فوقَ ذٰلك قليلاً، والسُّنةُ أن تُحَرِّكَ فيه، إِنْ كُنْتَ مَاشِياً نَسَلْتَ[٥]،

(١) في الأصل: «الجبال» والصَّحيح أنَّها الحبال بالحاء المهملة جمعُ حَبْلٍ وهو المستطيل من الرَّملِ. وفي المصباح المنير: ١/ ١٢٩ «والحبال إذا أُطلقت مع اللاَّم فهي حبال عَرَفَة». والمؤلِّف ـ رحمه الله ـ توهمها جبال بالجيم؛ لذٰلك قال: سفح جَبَلِ عُرَنَةَ، والسَّفح للجبل لا لحبل الرَّمل.

(٢) في معجم ما استعجم: ٣٩٣ قال: «قال عبدالملك بن حبيب: «هي المُزدلفة وهي جَمْعٌ. .».

(٣) غير واضحة في الأصل، وهٰذه قراءتي فعسىٰ أن تكون صواباً.

(٤) في لفظ حديث الموطأ ١/ ٣٩٢ رقم (١٧٧).

(٥) جاء في اللِّسان: (نسل) «نَسَلَ الماشِيْ يَنْسُلُ نَسْلاً ونَسَلاً ونَسَلاَناً: أَسْرَعَ، قال:

وعَسَلاَنُ الذِّئبِ أَمْسَىٰ قَارِباً ... بَـرَدَ اللَّيْـلُ عَلَيْـهِ فَنَسَـلْ

وأنشد ابنُ الأعْرابيِّ:

=

وإن كنت راكباً هَرْوَلْتَ.

قال عبدُالملكِ: أمَّا قولُ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ بمنىً: «هـٰذا المَنْحَرُ وَكُلُّ مِنىً مَنْحَرُ» وقال في المَرْوَةِ[1]: «هـٰذا مَنْحَرٌ وكلُّ فِجَاجِ مَكَّةَ وطُرُقِهَا مَنْحَرٌ» فَكُلُّ ما قَارَبَ بُيُوتَ مكَّةَ فِجَاجَها وطُرُقَها فَهُوَ مَنْحَرٌ. وَمَا تَبَاعَدَ عَنِ البُيُوتِ فَلَيْسَ بِمَنْحَرٍ. وَأَمَّا مِنىً فَمَا كَانَ من العَقَبَةِ إلىٰ اليَاقُوتَةِ ـ وَهِيَ البِئْرُ وَمَا قَارَبَهَا ـ فَهُوَ مَنْحَرٌ، وَمَا تَبَاعَدَ من ذٰلِكَ، أَو كَانَ دُونَ العَقَبَةِ إلىٰ بَطْحَاءِ مَكَّة فليسَ بِمَنْحَرٍ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرْحِ (الأَخْشَبَيْنِ) و(المَأْزِمَيْنِ) في حديثِ مالكٍ في الحَجِّ، فقال: أمَّا الأَخْشَبَان فهما الجَبَلان اللَّذانِ بِمِنىً فِيْمَا[2]

= * عَسٌّ أَمَامَ القَوْمِ دَائِمُ النَّسلْ *

وقيل: أصلُ النَّسلانِ للذِّئبِ، ثم استُعملَ في غير ذٰلك، وأنسلتُ القَوْمَ: إذا تقدمتهم، وأنشد ابن بَرِّي: ـ لعديّ بن زَيْدٍ [ديوانه: ١٧٤] ـ

أَنْسَلَ الذِّرْعَانِ غَرْبٌ خَذِمٌ ... وعَلاَ الرَّبْرَبَ أَزْمٌ لم يَدَنْ

وفي التَّنزيل: ﴿فَإِذَا هُم مِّنَ الْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ ﴿٥١﴾﴾ [سورة يس]».

(١) الموطأ: ١/٣٩٣ رقم ١٧٨.

(٢) لعلها «فما بينهما» والأخشبان ينسبان إلىٰ مكة مرةً وإلىٰ منىً مرةً أخرىٰ، فيقال: أخشبا مكة وأخشبا منىً، والأصلُ في الأخشب الجَبَلُ، كذا قال الأَصْمَعِيُّ. وأخشبا مكة الجبلان المطيفان بها وهما: أبوقُبَيْسٍ والأحمر، وهو جَبَلٌ مشرفٌ وجهة علىٰ قينقاع. وأخشبا منىً: جبلان تحت العقبة.

ويراجع: غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/١٠٨، والفائق: ١/٣٦٩، وغريب ابن الجوزي: ١/٢٧٨، والنِّهاية: ٢/٣٢، المثنىٰ لأبي الطيب اللُّغوي: ٦٥٠، ومعجم ما استعجم: ١/١٢٣، ومعجم البلدان: ١/١٢٢، والرَّوضُ المعطار: ١٨، وجَنَىٰ الجنَّتين: ١٧، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (خشب).

بَيْنَهُمَا، وَالمَأْزِمَانِ[1]: الجَبَلَانِ اللَّذَانِ بينَ عَرَفَةَ وَالمُزدَلِفَةَ، يكونُ فيما بينهما زِحَامٌ شَدِيْدٌ ذٰلكَ اليَوْم.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبيبٍ عن شرح (المُلتزَم) في حديث مالكٍ عن ابنِ عبَّاسٍ حينَ قال: «ما بَين الرُّكْنِ والبَابِ» [١/ ٤٢٤ رقم (٢٥١)]

قال عبدُالملكِ: المُلْتَزَمُ: المَوْضِعُ الَّذِي يُعْتَنَقُ، ويُلِحُّ الدَّاعِيْ فيه بالدُّعَاءِ كَمَا فسَّرَ لِي مُطَرِّفٌ، وَقُلْتُ لَهُ: أَتُرَىٰ أَنْ يُعْتَنَقَ؟ قال: نَعَمْ، وقد سَمِعْتُ مَالِكاً يَسْتَحِبُّ ذٰلِكَ ويَرَاهُ. وَسَأَلْتُ ابنَ الماجشُون عن ذٰلِكَ فَقَالَ لي مِثْلَهُ وَقَالَهُ ابنُ نَافعٍ أَيْضاً، وَرَوَاهُ ابنُ وَهْبٍ عَنْ مَالكٍ أَيْضاً أَنَّه قَالَ لَهُ: المُتَعَوَّذُ ما بينَ الرُّكْنِ وَالبابِ لا بأسَ باعتناقه وَالتَّعَوُّذ بِهِ.

قَالَ مَالكٌ: ولا يُوْلِي المُتَعَوِّذُ ظَهْرَهُ إلىٰ البَيْتِ حِيْنَ يَدْعُو، ولٰكنْ لِيَسْتَقْبِلْهُ بِوَجهِهِ وَبِبَطْنِهِ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ مِن غَيرِ أَنْ [٦٠] يَتَعَلَّقَ بشَيْءٍ من الأَستارِ، ولٰكن يُلْصِقُ بها ذِرَاعَيْهِ وَوَجْهَهُ وَصَدْرَهُ وبَطْنَهُ.

قَالَ عبدُالمَلكِ: وَقَدْ حَدَّثَنِي أَسَدُ بنُ مُوْسَىٰ، عَنِ عَدِيِّ بنِ الفَضْلِ، عن عَمْرِو بنِ شُعيبٍ، عن أبيه، عن جَدِّهِ: «أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ كَانَ يَلْتَزِمُ عِنْدَ وَدَاعِهِ من البَيْتِ ما بَين الرُّكْنِ الأَسْوَدِ إلىٰ البَابِ وَيُلْصِقُ بِهِ بَطْنَهُ وَوَجْهَه»[2].

---

(١) معجم ما استعجم: ١١٧٣ قال: «بفتح أوله وإسكان ثانيه وكسر الزاي المعجمة معروفان بين عرفة والمزدلفة، وكل طريق بين جبلين فهو مأزم، وقيل: المأزمُ المَضِيْقُ في الجَبَلِ تضيق الجبال ويتَّسع ما وراءها وقُدَّامها، وهو من الأَزم، قال كثيِّرٌ [ديوانه: ٩٦]:

وَقَدْ حَلَفَتْ جَهْداً بِمَا نَحَرَتْ لَهُ ... قُرِيشٌ غداةَ المَأْزِمَيْنِ وَصَلَّتِ

ويُراجع: معجُم البلدان: ٥/ ٤٧، والرَّوضُ المعطار: ٥١٧، وجنىٰ الجنتين: ١٠٠، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج (أزم).

(٢) في الأصل: «وجهه» بسقوط الواو.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (العَقْصِ) و(الضَّفرِ) و(التَّلْبِيْدِ) في حديثِ مالكٍ

الذي رَوَاهُ عن يَحْيىٰ بنِ سَعِيْدٍ، عن سَعِيْدِ بنِ المُسيَّبِ: أَنَّ عُمرَ بنَ الخَطَّابِ قَالَ: مَنْ عَقَصَ رَأْسَهُ، أَوْ ضَفَرَ، أو لَبَّدَ، فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الحِلاَقُ» [١/ ٣٩٨ رقم (١٩٢)].

وقول عُمَرَ أَيْضاً: «مَنْ ضَفَرَ فَلْيَحْلِقَ ولا تَشَبَّهُوا بالتَّلْبِيْدِ» [١/ ٣٩٨ رقم (١٩١)].

قال عبدُالملكِ: يعني أنَّه لا خِيَارَ لِمَنْ ضَفَرَ، أَوْ عَقَصَ، أو فَتَلَ، في التَّقصِير بِإِحْلاَقٍ، وذٰلك أنَّ المُحْرِمَ بحَجٍّ أو عُمْرَةٍ إذا حَلَّ فهو مُخيَّرٌ، إِنْ شَاءَ حَلَقَ وَإِنْ شاءَ قَصَّرَ، إلاَّ مُحْرِماً لَبَّدَ، فإِنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ أَوْجَبَ الحِلاَقَ علىٰ مَنْ لبَّدَ، والضَّفرُ، والفَتْلُ، والعَقْدُ، والعَقْصُ، يشبهُ التَّلبيدَ في انتفاعِ المُحْرِمِ فيه. فَقَالَ عُمَرُ لاَ تشبَّهُوا بالتَّلْبِيْدِ، يَعْنِي أنَّه من شَبَّهَ بالتَّلبيدِ وَجَبَ عليه ما يَجبُ عليه إِذَا لَبَّدَ.

قال عبدُالملكِ: وتَفسيرُ التَّلْبِيْدِ: أَنْ يَجْعَلَ الصَّمغَ في الغَاسُوْلِ[1] ثُمَّ يُلَطِّخُ به رَأْسَهُ إِذَا أَرَادَ أن يُحرمَ؛ لِيَمْنَعَهُ ذٰلِكَ مِنَ الشَّعْثِ. وَتَفْسِيْرُ العَقْصِ: أَنْ

---

(١) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ٣٢، والفائق: ٣/ ٢٩٩، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٣١١، والنِّهاية: ٤/ ٢٢٤.

قال أبوعُبَيْدٍ: «يعني أن يجعلَ في رأسه شيئاً من صَمْغٍ وعَسَلٍ، أو أحدهما، ليتلبَّدَ فلا يقمل، هكذا حكىٰ لي يحيىٰ بن سعيدٍ وسألته عنه. وقال غيره: إنَّما التَّلْبِيْدُ: بقيا علىٰ الشعر لئلا يشعث في الإحرام، فلذٰلك وجب عليه الحلق شبيه بالعقوبة له، وكان سفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ يقولُ بعضَ هٰذا».

يَجْمَعَ شَعْرَهُ في قَفَاهُ إِذَا كان مُجَمَّماً لِئَلَّا يُشْعَثَ، وَالعَقْدُ كَذَٰلِكَ، وتفسيرُ الضَّفْر: أَنْ يَضْفِرَ شَعْرَهُ إِذَا كان مُجَمَّماً؛ لِيَمْنَعَ ذَٰلِكَ من الشَّعْثِ، وَكَذَٰلِكَ الفَتْلُ فَمَنْ فَعَلَ شَيْئاً مِنْ ذَٰلِكَ حَلَقَ رَأْسَهُ، وَلَمْ يَجُزْ له أَنْ يُقَصِّرَ؛ لأَنَّ هَـٰذَا الفِعْلَ يُشْبِهُ التَّلْبِيْدَ الذي أَوْجَبَ فيه رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] الحِلَاقَ، قَالَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ]: «مَنْ لَبَّدَ فَلْيَحْلِقْ».

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الجَفْرَةِ) في حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن أَبِي الزُّبير المَكِيِّ(١)، عن جَابِرِ بنِ [عبدِ] اللهِ: «أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ قَضَىٰ في الضَّبُعِ يَقْتُلُهَا المُحْرِمُ بِكَبْشٍ، وفي الغَزَالِ بِعَنْزٍ، وفي الأَرْنَبِ بعَنَاقٍ، وفي اليَرْبُوعِ بجَفْرَةٍ» [١/ ٤١٤ رقم (٢٣٠)].

قال عبدُالملكِ: الجَفْرَةُ: الجَدْيُ الذي قَدْ نَالَ الشَّجَرَ حينَ بَدَا أَنْ يَجْتَمِعَ الرَّعيُ فيه واللَّبَنُ، ولا يكونُ من الضَّأْنِ. وكذٰلِكَ فَسَّرَهُ لِي صَعْصَعَةُ(٢)، عن عَمْرِو بنِ قَيسٍ المَكِّيِّ، وقد تكونُ الجَفْرَةُ من الغِلْمَانِ أَيْضاً. سَمِعْتُ ابنَ المَاجِشُوْنِ سَأَلَ رَجُلاً في مَجْلِسِهِ من [٦١] فُصَحَاءِ المَدِينَةِ عن وَلَدِهِ ابنُ كَمْ

---

(١) الذي في «المُوطَّأ» (رواية يحيى): «عن أبي الزُّبَير أنَّ عُمَرَ...»

(٢) من شيوخ المؤلِّف في بلاد الأندلس اسمُهُ صَعْصَعَةُ بنُ سَلَّام الشَّامِيُّ الدِّمشقيُّ، أبوعبدالله يَروي عَن الأوزاعيِّ، وسعيدِ بنِ عبدالعزيز... قال ابنُ الفَرَضِيِّ: وكانت الفتيا دائرةً عليه بالأندلس أيَّام عبدالرَّحمـٰن بن معاوية، وصدراً من أيام هشام بن عبدالرَّحمـٰن... روىٰ عن صَعْصَعَةَ من أهل الأندلس عبدُالملك بن حَبِيْبٍ [صاحبا].. وذكره في كتاب «طبقات الفقهاء»، وتوفي صَعْصَعَةَ سنة ١٩٢هـ. ويراجع: تاريخ علماء الأندلس: ٢٠٣، وجَذوة المُقتبس: ٢٤٤، وبُغية المُلتَمِس: ٣٢٤، والعبر: ١/ ٣٠٩، والوافي بالوَفيات: ١٦/ ٣٠٨، والشَّذرات: ١/ ٣٣٢، وتهذيب تاريخ دمشق: ٦/ ٤٢٥... وغيرها.

هو؟ قال: هو ابنُ جَفْرَةٍ من الغِلْمَانِ، فلم يُنْكِرْ ذٰلِكَ ابنُ الماجشون[1].

قال عبدُالملك: والعَنَاقُ من المَعزِ أيضاً، وهو فوقَ الجَفرةِ، وهو لم يستَنَّ بعدُ[2]، وكان مالكٌ يقولُ: ليس العَمَلُ عندنا من حديثِ عُمَرَ هٰذا علىٰ ما قال في الأَرْنَبِ واليَرْبُوعِ؛ لأنَّه لا يُجْزِىءُ في الهَدْيِ في الجَزَاء إلاَّ ما يُجْزِىءُ في الضَّحَايا، وقد جَاءَ عن رَسُولِ الله ﷺ أن قال: لا يُجْزِىءُ منها إلاَّ المُسِنُّ، فالمسنُّ من المَعْزِ الثَّنِيُّ فَصَاعداً، ومن الضَّأنِ الجَذَعُ فَصَاعِداً، فلا يُحكَمُ في الجَزَاءِ بدونِ المُسِنِّ فهما في الأرنب واليَرْبُوعِ عَنْزاً مُسِنَّةً.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (الصَّفيف) في حديث مالكٍ

الذي رواه عن هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ، عن أبيه: «أنَّ الزُّبيرَ بنَ العوَّام كان يَتَزَوَّدُ صَفِيْفَ الظِّبَاءِ في الإِحْرَام» [١/ ٣٥٠ رقم (٧٧)].

قال عبدُالملكِ: الصَّفِيْفُ: القَدِيْدُ اليَابِسُ[3]، تَقُوْلُ: صَفَفْتُ الَّلحْمَ وأنا أَصُفُّهُ صَفًّا: إِذَا قَدَّدْتُهُ وَيَبَّسْتُهُ، قَالَ امْرُؤُ القَيْسِ:[4]

---

(١) جاء في اللِّسان: (جفر): «الجَفْرُ من أولاد الشَّاءِ: ما عظُم واستكرش. قال أبوعُبَيْدٍ: إذا بَلَغَ وَلد المعزىٰ أربعة أشهر، وجفر جنباه، وفُصل عن أمّه، وأخذ في الرَّعي فهو جَفْرٌ» ثم قال: «والغلامُ جَفْرٌ» وقال أيضاً: والجَفْرُ: الصَّبيُّ: إذا انتفخَ لحمُهُ وأكلَ، وصارت له كرشٌ، والأنثىٰ جفرة». وفي النِّهاية: «في حديث حليمة ظئر النبيِّ ﷺ قالت: «كان يشبُّ في اليوم شباب الصَّبيِّ في الشهر فبلغ ستًّا وهو جَفْرٌ» استجفر الصَّبيُّ: إذَا قَوِيَ علىٰ الأكل، وأصله في أولاد المَعزِ إذا بَلَغَ أربعةَ أشهُرٍ، وفُصلَ عن أمِّه وأخذَ في الرَّعي قيل له: جَفْرٌ». ويراجع: غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٢٩٢، والغريبين: ٣٤٧، وغريب ابن الجوزي: ١/ ١٦١، والنِّهاية: ١/ ٢٧٧، والصحاح، والتاج: (جفر).

(٢) الاستنانُ: الحركةُ والنَّشاطُ وَالمَرَحُ.

(٣) غريبُ أبي عُبَيْدٍ: ٤/ ٣ وأنشدَ بيتَ أمرىءِ القَيْسِ، والنِّهاية لابن الأثير: ٣/ ٣٧.

(٤) ديوانه: ٢٢، وشرح القصائد لابن الأنباري: ٩٧٠ وشرحها لابن النحاس: ١/ ١٨٣، =

فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ من بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيْفِ شِوَاءٍ أو قَدِيْرٍ مُعَجَّلِ

قال عبدُالملكِ: وَفِي هَـٰذَا الحَدِيثِ من الفِقْه جَوَازُ أكلِ لَحْمِ الصَّيْدِ للمُحْرِمِ إِذَا كان لم يَصِدْهُ، ولم يُعِنْ علىٰ صَيْدِهِ، ولم يُصَدْ من أَجْلِهِ.

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الخَذْفِ) في حديث مالكٍ «في حَصَا الجِمَارِ أَنَّها مثلُ حَصَا الخَذْفِ» [١/ ٤٠٧ رقم (٢١٤)].

قال عبدُالملكِ: حَصَا الخَذْفِ: الحِجَارَةُ الصِّغَارُ التي يُرْمَىٰ بِهَا بَيْنَ الأَصَابِعِ فَذَاكَ الرَّمْيُ هُوَ الخَذْفُ[١].

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (المِحَفَّة) في حديث مالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن إبراهيم بن عُقْبَةَ، عن كُرَيْبٍ مولىٰ ابن عَبَّاسٍ: «أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ مَرَّ بامرأةٍ وهي في مِحَفَّتِهَا فقيل[٢] لها: هـٰذا رَسُوْلُ الله ﷺ فَأَخَذَتْ بِضَبْعَيْ صَبِيٍّ كان مَعَهَا، فَقَالَتْ: أَلِهَـٰذَا حَجٌّ يارَسُوْلَ اللهِ؟ فقال: نَعَمْ ولَكِ أَجْرٌ» [١/ ٤٢٢ رقم (٢٤٤)].

قال عبدُالملكِ: المِحَفَّةُ: شَبِيْهَةٌ[٣] بالهَوْدَجِ تُوضَعُ علىٰ البَعيرِ[٤]، إلاَّ أَنَّ المِحَفَّةَ مكشوفةٌ، غيرُ مكسوَّةٍ سِتْراً، والهَوْدَجُ مَكْسُوٌّ. وَقَوْلُهُ: «أَخَذَتْ بِضَبْعَـــــــــــيْ

= وشرح أشعار السِّتَّةِ الجاهليين لأبي بكر عاصم: ١/ ١٠٥.

(١) النِّهاية لابن الأثير: ٢/ ١٦.

(٢) في الأصل: «فقال..».

(٣) في الأصل: «شبه».

(٤) في تهذيب اللُّغة: ٤/ ٣ «والمحفَّةُ: مركبٌ من مراكب النِّساء، وقال اللَّيثُ: رَحْلٌ يحفُّ بثوبٍ تركبه المرأة». ويراجع: العين: ٣/ ٣٠، ومختصره: ١/ ٢٣٧، والجمهرة: ١/ ١٠٠ والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (حفف).

[٦١] صَبِيٍّ» بباطنِ ساعِدَيْهِ، والضَّبْعُ: باطنُ السَّاعِدِ[١].

ـ **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (المُحَصَّبِ) في حديث مالكٍ**

الَّذي رَوَاهُ نافعٌ، عن ابن عُمَرَ: أنَّه كان يُصَلِّي الظُّهرَ والعَصْرَ، والمَغْرِبَ والعِشَاءَ بِالمُحَصَّبِ، ثم يَدْخُلُ مكَّةَ من اللَّيلِ» [١/ ٤٠٥ رقم (٢٠٧)]

أينَ ينتهِيْ حدُّ المُحَصَّبِ الذي يُستَحَبُّ النُّزولُ فيه؟

قال عبدُالملكِ: المُحَصَّبُ: هو الأَبْطَحُ[٢]، وَحَدُّهُ حدُّ الأَبْطَحِ، وأمَّا النُّزُوْلُ فَلَا رُخْصَةَ لأَحَدٍ من الحَاجِّ أَنْ يَدَعَهُ حتَّىٰ يُصَلِّيَ به الظُّهرَ والعصرَ والمَغْرِبَ والعِشَاءَ، كلُّ واحدةٍ في وقتها، ثم يَدْخُلُ مَكَّةَ بعدَ العِشَاءِ فقد كان مالكٌ يأمرُ بذٰلك ويُسْتَحِبُّ العَمَلَ به، وهو للإمامِ ألزمُ منه للنَّاسِ، أناخَ به رَسُوْلُ اللهِ ﷺ وأَبوبكرٍ، وعُمَرُ، وعُثْمَانُ، وَالخُلَفَاءُ. قَالَ: وإنْ أَحَبَّ المُنِيْخُ به من الحَاجِّ أن يَمْضِيَ إذَا صَلَّىٰ فيه الظُّهرَ والعَصرَ حتَّىٰ يأتيَ منه ويَدَعَ المقام به حَتَّىٰ يُمْسِيَ فَعَلَ، إلاَّ أنَّه لا يَنْبَغِي لأَحَدٍ أن يَدَعَ التَّعرِيْسَ به رَأْساً.

ـ **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ**

عن عائشةَ حين ذَكَرَأَنَّ الإمامَ كان يَدْفعُ من عَرَفَاتٍ وَيَقِفُ حَتَّىٰ يَبْيَضَّ ما بَيْنَهاوبَينَ النَّاسِ من الأَرْضِ، ثم تَدْعُو بالشَّرابِ[٣] فتفطِرُ»[١/ ٣٧٥رقم (١٣٣)]

---

(١) في النِّهاية: ٢/ ٧٣ «الضَّبْعُ ـ بسكون الباء ـ وسَطُ العَضُدِ، وقيل: هو ماتحتَ الإبط». ويُراجع: العين: ١/ ٣١١، ومختصره: ١/ ٢١٧، وتهذيب اللُّغة: ١/ ٤٨٥، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (ضَبَعَ).

(٢) مكانٌ مشهورٌ بمكَّة شرَّفها الله وهي تُسمَّىٰ الآن منطقه (العَدْل) وما جاوَرَهَا من الشُّشةِ وبعضِ شارع الحجِّ.

(٣) في الأصل: «بالبشراب».

قال عبدُالملكِ: قد قال فيه مالكٌ: إنَّما أَرَادَتْ[1] أن يَخْلُوَ لَهَا المَوْضِعُ من النَّاسِ فَلاَ يُرَىٰ شَيْءٌ منها عند فِطْرِهَا، ولم تُرِدْ به شَيْئاً من طُلُوعِ قَمَرٍ ولا غيرِهِ. قَالَ مالكٌ: وَالدَّفعُ من النَّاسِ أَحَبُّ إليَّ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

[الذي رواه] عن إبراهيم بن أبي عَبْلَةَ، عن طلحة بن عُبَيْدِاللهِ بن كَرِيْزٍ: أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قال: «ما رُؤِيَ الشَّيطانُ [يَوْماً] هو أَصْغَرُ ولا أَدْحَرُ ولا أَغْيَظُ منه في يوم عَرَفَةَ، وما ذٰلِكَ إلاَّ لما رَأَىٰ من تَنَزُّلِ الرَّحْمَةِ، وتَجَاوُزِ اللهِ عن الذُّنُوْبِ العِظَامِ، إلاَّ مَا رَأَىٰ يَوْمَ بَدْرٍ، قيلَ: وَمَا رَأَىٰ يومَ بَدْرٍ يَارَسُوْلَ اللهِ؟ قَالَ: أَمَا إنَّه قَدْ رَأَىٰ جِبْرِيْلَ يَزَعُ المَلاَئِكَةَ». [١/ ٤٢٢ رقم (٢٤٥)].

قال عبدُالملكِ: قد قال مَنْ لا يَعْرِفُ[2]: معنىٰ يَزَعُ المَلاَئِكَةَ: يَكُفُّهُمْ، وَلَيْسَ كَمَا قَالَ، لَوْ كَانَ: رَآهُ يَكُفُّهُمْ لَرَأَىٰ ما يُحِبُّ، لَـٰكنَّه رَآهُ يُعَبِّيهِمْ للقِتَالِ؛ وَالمُعَبِّي يُسَمَّىٰ وَازِعاً[3]، ومنه قَوْلُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ[4] [٦٣]: ﴿ وَحُشِرَ لِسُلَيْمَـٰنَ

---

(١) في الأصل: «أراد».

(٢) يقصُدُ به أباعُبَيْدٍ القَاسِمَ بنَ سَلاَّم، قَالَ في غريبِ الحَدِيْثِ: ٢/ ٢٢٨ «الوَازِعُ: الذي يَكفُّ النَّاسَ ويمنَعُهُم من الشَّرِّ». ولا شكَّ أنَّ أباعُبَيْدٍ أعلمُ وأعرفُ من المُؤَلِّفِ عفا الله عنه. وفي جمهرة اللُّغة: ٨١٨ «الوازع الذي يتقدَّم الصَّف في الحرب فيصلحه، ويردّ المتقدِّم إلىٰ مركزه».

(٣) في الأصل: «وازع».

(٤) سورة النَّمل: الآية: ١٧. جاء في مجاز القرآن لأبي عُبَيْدَةَ: ٢/ ٩٢ «أي: يدفعون فيستحث آخرهم ويحبس أولهم» وقريب منه في معاني القرآن للفرَّاء: ٢/ ٢٨٩، ومعاني القرآن وإعرابه للزَّجاج: ٤/ ١١٢، وإعراب القراءات لابن خالويه: ٢/ ٢٧٦، والمحرر الوجيز لابن عطيَّة: ١١/ ١٨٣، وزاد المسير لابن الجوزي: ٦/ ١٦٠، تفسير القرطبي: ١٣/ ١٦٨، والدُّر المصون: ٧/ ٥٨٢.

﴿جُنُودُهُۥ مِنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ وَٱلطَّيۡرِ فَهُمۡ يُوزَعُونَ ۝١٧﴾ تأويلُهُ: يُحْبَسُ أوَّلُهُم علىٰ آخرِهِم، وهو من التَّعبية ما هو.

قَالَ عبدُالملكِ: وفيه وَجْهٌ ثَانٍ: أنَّ «الوَازِعَ» الذي يَكُفُّ النَّاسَ ويَمْنَعُهُم مِنَ الشَرِّ، ومنه حَدِيثُ أبي بَكْرٍ ـ حين اشتُكِيَ إليه بعضُ عُمَّاله وقيل: أَقِدْنَا منه ـ فَقَالَ: «أَنَا [لا] أُقِيْدُ [مِنْ] مَنْ وَزَعَهُ اللهُ»[1].

قال عبدُالملكِ: الوَزَعَةُ: جَمَاعَةُ الوَازِعِ الذي يكفُّ النَّاسَ ويمنَعُهُم من الشَّرِّ، تقولُ منه: وَزَعْتُهُ وأنَا أَزَعُهُ وَزْعاً، وقد اتَّزعتُ أنا: إِذَا كَفَفْتَ، ومنه حديثُ الحَسَنِ البَصْرِيِّ حينَ قَالَ:[2] لابُدَّ للنَّاسِ من وُزَعَةٍ»، يَعْني: مِنْ وُلاَةٍ

---

(١) هٰذا لفظه في غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ٢/ ٢٢٨ وجاء في إعراب القراءات وعللها لابن خالويه: ٢/ ٢٧٦، وشرح مقصورة ابن دُرَيْدٍ له: حدَّثنا محمد بن عبدالواحد، عن ثعلبٍ، عن ابن الأعرابيِّ: أنَّ رَجُلاً شَتَمَ أبابكرٍ ـ رحمة الله عليه ـ في وجهه فَلَطَمَهُ رَجُلٌ من الأنصارِ فقالوا لأبي بكر: اقتَصَّ لنا، فقال: إنِّي لا أَقْتَصُّ ممن وَزَعَهُ اللهُ. وقال ابنُ خالويه أيضاً: «وشَبْيهٌ بهٰذا أنَّ عليًّا ـ صَلَوَاتُ الله عليه ـ لطم رجلاً فَشَجَّهُ فشكا عليًّا إلىٰ عمر ـ رضي الله عنه ـ فدعا عليًّا وقال: ما أردت من هٰذا؟ فقال: إنِّي رأيته يُسَارُّ أمرأة خاصٍ من خَوَاصِّ الله، فقال عمر: إنَّ لله عيوناً في أرضه، وإنَّ عليًّا عينُ اللهِ في أرضه، أي: خاصَّته. وفي خبر آخر قال: لم لطمته ياأبا الحسن؟ قال: رأيته ينظر إلىٰ حرم المسلمين في الطَّواف فقال للمَلْطُومِ: وقعت عليك عينٌ من عُيُون الله تعالىٰ».

(٢) قال ابن خالويه في إعراب القراءات: ٢/ ٢٧٦ «وكان الحسن البَصْرِيُّ قد تقلَّد القَضَاءَ فقال: لا يقربني عَوْنٌ ولا منكبٌ ولا شُرطيٌّ ـ والمنكبُ: عونُ العَرِيفِ، وقيل: المنكبُ قومُ العَرِيفِ ـ فازدحم النَّاسُ علىٰ الحَسَنِ فَقَالَ: لابدَّ للناس من وُزَعَةٍ، وبعث إلىٰ السُّلطان حتىٰ أمدَّه بالأعوانِ».

=

يَكُفُّونَهُم وَيَمْنَعُونَهُم مِنَ الشَرِّ. ومنه حَدِيْثُ مَالكٍ، عن عُثمان بنِ عفَّان: أنَّه كَانَ يَقُوْلُ:[1] «مَا يَزَعُ اللهُ النَّاسَ بالسُّلْطَانِ أكثرُ مِمَّا يَزَعُهُمْ بالقُرآنِ» يَعني: يَكُفُّهُمْ. وَقَالَ الشَّاعِرُ:[2]

وَقَدْ لاَحَ فِي عَارِضَيْكَ المَشِيْـ ـبُ ومِثْلُكَ بِالشَّيْبِ قَدْ يُوْزَعُ

يعني: قد يُكَفُّ.

قال عبدُالملكِ: وفيه وجهٌ ثالثٌ؛ قوله [عَزَّ وجَلَّ][3]: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ﴾ يعني: أَلْهِمْنِيْ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (السَّرحَةِ) في حديث مالكٍ

عن ابن عُمر[4]، قَالَ: قَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: «إِذَا كُنْتَ بَيْنَ الأَخْشَبَيْنِ مِنْ منىً ونَفَخَ بيَدِهِ نحوَ المَشْرِقِ فإنَّ هُنَاكَ وَادِياً يقالُ له: السُّرَرُ، به سَرْحَةٌ سُرَّ تَحْتَهَا سَبْعُونَ نَبِيًّا» [١/ ٤٢٤ رقم (٢٤٩)].

قال عبدُالملكِ: أمَّا السَّرْحَةُ: فَصِنْفٌ من الشَّجَرِ مَعْرُوفٌ[5] من شَجَرِ

= ويُراجع: النِّهاية: ٥/ ١٨٠، وتفسير القرطبي: ١٣/ ١٦٨، وفيه: «وقال ابن عَوْن: سمعتُ الحسن يقول ـ وهو في مجلس قضائه لما رأىٰ ما يصنع الناس ـ: «والله ما يُصلح هٰؤلاء النَّاسِ إلاَّ وُزَعَةٌ. وقال الحسن أيضاً: لابُدَّ للنَّاسِ من وَازِعٍ...».

(١) يُراجع: تفسير القرطبي: ١٣/ ١٦٨، عن ابن القاسم عن مالك مع اختلاف لفظه، وهو أيضاً في الدُّر المصون: ٧/ ٥٨٢، ويُراجع: النِّهاية: ٥/ ١٨٠.

(٢) لم أقف علىٰ البيت.

(٣) سورة النمل: الآية: ١٩.

(٤) يراجع سنده في «الموطأ».

(٥) جاء في اللِّسان: (سرح) ـ عن أبي حنيفة الدِّيْنَوَرِيِّ صاحبُ كتاب النَّبات ـ: «السَّرْحَةُ: دوحةٌ محلالٌ، واسعةٌ، يَحِلُّ تَحْتَهَاالناسُ في الصَّيفِ، ويبتنونَ تحتها البُيُوتَ، وظلُّها صالحٌ قال الشَّاعرُ: =

المَشْرِقِ، وَلَيْسَ يكونُ بالأَنْدَلُسِ، وكثيرُ السَّرْحَةِ: سَرْحٌ، وَالسَّرحُ لا يَعْبَلُ كَمَا لاَ يَعْبَلُ الأُتْرُجُّ[1] والزَّيْتُوْنُ والبَلُّوْطُ[2] وأشبَاهُهُ من الشَّجرِ الذي لا يَعْبَلُ،

= فَيَا سَرْحَةَ الرُّكْبَانِ ظُلُّكِ باردٌ ... وَمَاؤُكِ عَذْبٌ لا يَحِلُّ لِوَارِدِ

والسَّرْحُ: شجرٌ كبارٌ عظامٌ طوالٌ، لا يُرعَىٰ وإنما يُستظَلُّ فيه ويَنْبُتُ بنجدٍ في السَّهْلِ والغِلَظِ، ولا ينبتُ في رَمْلٍ ولا جَبَلٍ، ولا يأكله المالُ إلاَّ قليلاً، وله ثمرٌ أصفرُ، واحدته سَرْحَةٌ...» ونصُّ اللِّسان هـٰذا من المُحكم لابن سِيْدَةَ: ١٣٥/٢، ويراجع: العين: ١٣٧/٣، ومختصره: ٢٧٥/١، وجمهرة اللُّغة: ٥١٢، وتهذيب اللُّغة: ٢٩٨/٤، قال: «وأخبرني المنذريُّ، عن أبي الهَيْثَم أنَّه قال: السَّرْحُ: كُلُّ شَجَرٍ لا شَوْكَ فيها... قال: والعَرَبُ تكني عن المرأة بالسَّرحةِ النَّابتة علىٰ الماء، ومنه قوله [إسحٰق بن إبراهيم الموصليُّ]:

يَاسَرْحَةَ الماءِ قد سُدَّتْ مَوَارِدُهُ ... أَمَا إِلَيْكِ طَرِيْقٌ غير مَسْدُوْدِ

لِحَائِمٍ حَامَ حَتَّىٰ لاَ حَرَاكَ بِهِ ... مُحَّلاً مِنْ طَرِيْقِ الوِرْدِ مَرْدُوْدِ

كنَّىٰ بالسَّرْحَةِ النَّابتَةِ علىٰ الماءِ عن المَرأة؛ لأنَّها حِيْنَئِذٍ أَحْسَنُ ما تكونُ».

(١) جاء في اللِّسان (ترج): «الأُتْرُجُّ: مَعْرُوْفٌ، واحدتُهُ: تُرُنْجَةٌ وأُتْرُجَّةٌ، قال عَلْقَمَةُ بن عَبدةَ [ديوانه: ٥١]:

يَحمِلْنَ أُتْرُجَّةً نَضْخُ العَبِيْرِ بِهَا ... كَأَنَّ تِطْيَابَهَا بالأَنْفِ مَشْمُوْمُ

وحكىٰ أبوعُبَيْدَةَ: تُرُنْجَةٌ وتُرُنْجٌ..». أقولُ ـ وعلى الله أعتمد ـ: هي فاكهةٌ طيِّبةُ الطَّعْمِ والرِّيحِ جاء في الحَدِيْثِ: «مَثَلُ المُؤمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ القُرآن كَمَثَلِ الأُتْرُجَّة طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَرِيْحُها طَيِّبٌ...» وتُزرع بكثرة في بلدتنا عُنيزة، وهي شبيهةٌ بالبُرتقال، وهي أكبرُ منه حَجْماً، حَامضَةُ الطَّعْمِ، غَلِيْظَةُ القِشْرِ، كثيرة اللُّبِّ.

(٢) في اللِّسان: (بلط) «البَلُّوطُ: ثمرُ شَجَرٍ يؤكَلُ ويدبغُ بقشره» وفي الأنساب لأبي سعدٍ السَّمعاني: ٢٩٨/٢ «(البَلُّوطِيُّ) بفتح الباء الموحدة وضمّ اللام المشددة وفي آخرها الطَّاءُ المهملةُ: هـٰذه النِّسبة إلىٰ البَلُّوط، وهو شجرٌ يحملُ شيئاً يأكله الزُّهاد...» أمَّا عالمُ الأندلس وزَاهِدُها الإمامُ، العلاَّمةُ، الورعُ، أبوالحَكَمِ مُنْذِرُ بن سَعِيْدٍ البَلُّوطيُّ (ت٣٥٥هـ) فينسب إلىٰ (فَحْصِ البلُّوطِ) موضعٌ بجهة قرطبة.

وَمَعنىٰ لا يَعْبَلُ: لا يَتَسَاقَطُ وَرَقُهُ. وأمَّا قَوْلُهُ: «سُرَّ تَحْتَهَا سَبْعُوْنَ نَبيًّا» فَقَدْ قِيْلَ: قُطِعَتْ سُرُرُهُمْ؛ أَيْ: وُلِدُوا تَحْتَهَا، يَعْنِي: أنَّها كَانَتْ مَسْكَناً ومَحِلَّةً للأَنْبِيَاءِ، وَكَانَ مالكٌ يقُوْلُ:[1] بُشِّرُوا تَحْتَهَا بمَا يَسُرُّهُمْ، وَهُوَ أَحَبُّ إليَّ، وَبِهِ أَقُوْلُ، إِنَّه مِنَ السُّرُوْرِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

حِيْنَ ذَكَرَ أباذَرٍّ فقَالَ: «فَإِذَا بالنَّاسِ مُنْقَصِفِيْنَ علىٰ رَجُلٍ» [١/ ٤٢٥ رقم (٢٥٢)].

قال عبدُالملكِ: يعني: مُزدَحِمِينَ عليه، أَلاَ تَرَىٰ أنَّه قَالَ في الحَدِيْثِ: فَضَاغَطْتُ عَلَيْهِ، يَعنِي: فزَاحَمْتُ عليه[2].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبيبٍ عن شَرْحِ [٦٤]

الذي جَرَىٰ في كتابِ مالكٍ في الحَجِّ مِنْ ذِكْرِ التَّلْبِيَةِ مَا مَعْنَاهَا وَمَعْنَىٰ (لبَّيْكَ) فقَالَ: معنىٰ التَّلبيةِ: الإجابةُ، ومعنىٰ لَبَّيْكَ: أجبتُكَ، وإنَّما كان أصلُ التَّلبية في الحَجِّ من قَوْلِ اللهِ [عَزَّ وجَلَّ] في كتابه لإبراهيمَ خَلِيْلِهِ:[3] ﴿ وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ ﴾ فَمَنْ حَجَّ لبَّىٰ مُجيْباً لدَعوةِ إبراهيمَ عن اللهِ، فقالُوا: لبَّيكَ اللَّهُمَّ لبَّيكَ، أَيْ: أَجَبْنَاكَ اللَّهُمَّ أَجَبْنَاكَ[4]..

---

(١) في الأصل: «يقول مالك».

(٢) جاء في النِّهاية لابن الأثير: ٤/ ٧٣ «من القَصْفِ: الكسرُ والدَّفعُ الشَّديدُ لفُرط الزِّحام».

(٣) سورة الحج: الآية: ٢٧.

(٤) هٰذه اللَّفظة كثيرة الورود في الكتب مشروحة فيها ومعناها: إجابتي لك ياربِّ، مأخوذة من لَبَّ بالمكانِ وَأَلَبَّ به: إذا أقام به، وَتُستَعْمَلُ علىٰ لفظ التَّثنية في معنىٰ التكرير أي: إجابةً لَكَ بعد إجابةٍ، وإعرابها مصدرٌ منصوبٌ بعامل محذوف وجوباً. يراجع: غريب أبي عبيد: =

(شرحُ غريبِ كتابِ الجِهَادِ)[1]
(من مُوَطَّأ مالكِ بنِ أنسٍ رحمه الله)

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عَنْ زَيْدُ بنُ أسلمَ، عن أبي صالحِ السَّمَّانِ، عن أبي هُرَيْرَةَ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: ـ «الخَيْلُ لِرَجُلٍ أَجْرٌ، وَلِرَجُلٍ سِتْرٌ، وَعَلَىٰ رَجُلٍ وِزْرٌ، فأمَّا الَّذي له أجرٌ فَرَجُلٌ رَبَطَهَا في سَبيلِ اللهِ، فأطالَ لها في مَرْجٍ أو رَوْضَةٍ فما أَصَابَتْ في طِيَلِهَا ذٰلك من المَرْجِ أو الرَّوضةِ كانت له حَسَنَاتٌ، ولو أنَّها قطعت طِيَلَهَا في ذٰلك فاستَنَّت شَرَفاً أو شَرَفَيْن كانت آثارُها وأَرْوَاثُها حَسَنَاتٌ له، ولو أنَّها مَرَّتْ بنَهْرٍ فَشَرِبَتْ منه وَلَمْ يردْ أَنْ يَسْقِيَ به، كان ذٰلك له حَسَنَاتٌ، فهي له أجرٌ. ورَجُلٌ رَبَطَهَا تَغَنِّياً وتَعَفُّفاً، ولم ينسَ حقَّ اللهِ في رِقَابِهَا ولا في ظُهُورِهَا، فهيَ له سِتْرٌ. ورَجُلٌ رَبَطَهَا فَخْراً ورِيَاءً، ونِوَاءً لأهلِ الإسلامِ، فهي علىٰ ذٰلك وِزْرٌ» [٢/ ٤٤٤ رقم (٣)].

قَالَ عَبدُالمَلكِ: وأمَّا قَوْلُهُ: «فَأَطَالَ لَهَا في مَرْجٍ أَو رَوْضَةٍ» فإنَّ الرَّوْضَةَ

= ٣/ ٨٨، وغريب ابن قُتيبة: ١/ ٢٢٠، والغريبين: ١٦٦٦، وغريب ابن الجَوزي: ٢/ ٣١٠، والنِّهاية لابن الأثير: ٤/ ٢٢٢ ويُراجع: الفاخر: ٤، وتهذيب الألفاظ: ٤٤٧، والاتباع: ٥٤، والزَّاهر لابن الأنباري: ١/ ١٩٦ . . . وغيرها.

(١) الموطأ رواية يحيىٰ: ٢/ ٤٤٣، ورواية أبي مُصْعَبٍ: ١/ ٣٧٧، ورواية محمد بن الحسن: ١٠٧، ورواية سُوَيْدٍ: ٣٤٥، والاستذكار لأبي عمر: ١٤ / ٧، والتَّعْلِيْقُ على المُوَطَّأ لأبي الوَلِيد الوَقَّشيِّ: ١/ ٣٣٣، والمنتقىٰ لأبي الوليد: ٣/ ١٥٩، والقَبَس لابن العَرَبِيِّ: ٥٧٩، وتنوير الحوالك: ٢/ ٢، وشرح الزُّرقاني: ٢/ ٢ أيضاً، وكشف المُغَطَّىٰ: ٢١٦.

ما تناوَلَ الفرسُ في طِيَلِهِ[1]. والمَرْجُ: المَمْدُوْدُ المُهْمَلُ فيه. وأمَّا قَوْلُهُ: «فاْستَنَّتْ» فَمَعْنَاهُ: أَقْبَلَتْ وَأَدْبَرَتْ تَجرِيْ وتَمْرَحُ[2]. وأمَّا قَوْلُهُ: «رَجُلٌ رَبَطَهَا تَغَنِّياً وَتَعَفُّفاً» فيعني بالتَّغَنِّي: الاستِغْنَاءَ بها عن النَّاسِ[3]، تَقولُ منه: قد تغنَّيتُ تَغنِّياً، وتَغانيتُ تَغَانِياً، واسْتَغْنَيْتُ اسْتِغْنَاءً، علىٰ مِثَالِ تَفَعَّلْتُ، وتَفَاعَلْتُ واستَفْعَلْتُ، كُلُّ ذٰلك من تَصَارِيْفِ الكَلَامِ، قال أَعشىٰ بكرٍ:[4]

وكُنْتُ امْرَءاً زَمَناً بالعِرَا قِ عَفيفَ المُنَاخِ طَوِيْلَ التَّغَنْ

وَقَالَ المُغيْرَةُ بنُ حَبْنَاءَ التَّمِيْمِيُّ يُعَاتِبُ أَخاً لَهُ:[5]

---

(١) الطِّيَلُ: الحبل الذي يربط به الفرس.

(٢) اللِّسان(سنن) وقد تقدم مثل ذٰلك.

(٣) يُراجع: غريب أَبي عُبَيْدٍ: ١٧٢/٢ والنِّهاية: ٣/ ٣٩١، والعين: ٨/ ٤٥٠، ومختصره: ١/ ٥١٢، وتهذيب اللُّغة: ٨/ ٢٠١، ومجمل اللُّغة: ٦٨٧، والصِّحاح، واللِّسان، والتاج: (غني).

(٤) ديوانه (الصُّبح المنير): ٢٢ وهو في غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ٢/ ١٧٢، وتهذيب اللُّغة: ٨/ ٢٠١، والمُخصَّص: ٢/ ٢٧٦، واللِّسان: (غنى).

(٥) نسبة أبوعُبَيْدٍ في غريب الحديث: ٢/ ١٧٢ إلىٰ المُغيرة بن حَبْنَاء كما ذكر المؤلِّف، وهو مصدره، وهو له أيضاً الصَّحاح واللِّسان(غنى) وقد اختلف الرُّواة في نسبه اختلافاً كبيراً فنسب إلى عبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر بن أبى طالبٍ في دِيْوَانه: ٩٠، وإلى الأبيرد الرِّياحيِّ يخاطبُ حارثة بن زَيْدٍ في شرح شواهد المغني: ٥٥٥، عن ابن الأعرابي في «نوادره» وكذا هو في الأغاني أيضاً: ١٣/ ٨٤. وفي بهجة المجلس: ٧٠٩ نسبه إلىٰ جرير، وهو في ديوانه: ١/ ٨٠ ويَنْسَبُ إلى الأعشى في ديوانه: ٢٦١، إلى سيَّار بن هُبيرة بن ربيعة في ذيل الأمالي، وهو في طبقات ابن المُعتز: ١٥٥ ضمن قصيدة لنُصيب الأصغر المعروف بـ«أبى الحَجْنَاءِ» عَرَّفْتُ به قبل صفحات خَلَتْ يُراجع هناك. وفي «حماسة ابن الشَّجرى»، و«ربيع الأبرار» للزَّمخشري أنّها للفُضَيْلِ بن السَّائب، وهو مع نسبته إلى كلِّ شاعر ضمن أبياتٍ أُخَرَ قالها الشَّاعرُ بمناسبة عِتابِ مُفَصَّلٍ فى المصَادر المذكورة وغيرها، وربَّما تنازعَ =

= الأبياتِ أو القصيدةَ أكثرُ من شاعرٍ. والأبياتُ التى فيها الشَّاهدُ تُنسب إلىٰ المُغيرة بن حَبناء في معاتبة طلحة الطّلحات، لا في معاتبة أخيه كما ذَكَرَ المؤلِّفُ، وهو طَلْحَةُ بنُ عبدالله بن خَلَفِ الخُزَاعيُّ المعرُوف بـ«طلحةَ الجُود» و«طَلحةَ الخَير» و«طلحةَ الفيَّاضِ» و«طَلحة الطّلحات» وكان من أجوادِ العَرَبِ وشُجعانهم، وكبار قَادَتِهِمْ، كان والياً علىٰ سجستان وبها مات سنة٦٥، فقال عُبَيْدُاللهِ بن قَيْس الرّقيات يرثيه:

رَحِـمَ اللهُ أَعْظُمـاً دَفَنُـوْهـا … بسجِسْتان طلحةَ الطَّلَحاتِ

وكان طَلْحَةُ أعورَ، ذَهَبَتْ عَيْنُهُ بسمَرَقَنْدَ، له أخبارٌ مفصَّلةٌ في المحبر: ١٥٦، والمعارف: ٢٢٨، والخزانة: ٣/ ٣٩٤.

وَمِنْ أبيات القصيدة ـ كما جاء في شعر المغيرة الذى جمعه الدُّكتور نُوري حَمُّودي القَيسيُّ في شُعراء أُمويُّون: ١٠٧ ـ:

أَرَانِيْ إذَا أَمَّلْتُ منكَ سَحَابَةً … لتُمطِرَ بي عادَتْ عَجَاجاً وسَافِيا

إذا قلتُ جَادَتْني سَمَاؤُكَ يَامَنَتْ … شَآبِيْبُهَا أو يَاسَرَتْ عَنْ شَمَالِيَا

وأدْلَيْتُ دَلْوِيْ في دِلاَءٍ كَثِيْرَةٍ … فَأُبْنَ مِلاَءً غيرَ دَلْوِيَ كَمَا هِيَا

ولَسْتُ بلاَقٍ ذَا حِفَاظٍ ونَجْدَةٍ … مِنَ القَوْمِ حُرًّا بالخَسِيْسَةِ رَاضِيَا

فَإِن تَدْنُ مِنِّي تَدْنُ مِنكَ مَوَدَّتِي … وإِن تَنْأَ عَنِّي تَلْقَنِيْ عَنْكَ نَائِيَا

والمُغيرةُ بنُ حَبْنَاءَ ـ وهو أبوه علىٰ الأرجح، وقيل: أمُّه ـ شاعرٌ مِحْسِنٌ ينتهي نسبه إلىٰ حنظلة بن مالك بن زَيد مَناة بن تَميمٍ، لازم المُهَلّبِ، وامتَدَحَهُ بقصائد هي من عيون شعره، وله يقول:

إنَّ المُهَلَّبَ في الأَيَّامِ فَضَّلَهُ … عَلَىٰ مَنَازِلِ أَقْوَامٍ إِذَا ذكرُوا

حَزْمٌ وجُوْدٌ وأيَّامٌ له سَلَفَتْ … فيها يعدُّ جَسِيْمُ الأَمْرِ والخَطَرُ

مَاضٍ عَلَىٰ الهَوْلِ مَايَنْفَكُّ مُرْتَحِلاً … أَسْبَابَ مُعْضِلَةٍ يَعْيَىٰ بِهَا البَشَرُ

توفي المُغِيرَةُ شهيداً في نسف سنة ٩١هـ.

كِلاَنَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيْهِ حَيَاتَهُ ... ونَحْنُ إِذَا مِتْـنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا

وأمَّا قوله: «ولم يَنْسَ حقَّ الله في رِقَابها ولا ظُهُورِهَا» فالرِّقابُ: الحملانُ عليها والإِنْبَاتَاتُ بعَطِيَّـتِهَا في ذٰلك. والظُّهورُ: أن تحملَ عليها وترجعَ إليه. وأن يَغزوَ بها. وأمَّا قولُهُ: «وَنِوَاءً لأَهْلِ الإِسْلاَمِ» فيعني: مُنَاوَأَةً لهم، وعِدَةً عليهم.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح قوله: (بَرَّحَتْ بِنَا امرأةُ ابنِ أبي الحُقَيْقِ) [٦٥] في حَدِيْثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن ابن شِهَابٍ: «أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ نَهَىٰ الَّذِيْنَ قَتَلُوا ابن أَبي الحُقَيْقِ عن قَتْلِ النِّساءِ وَالوِلدان. قَالَ: فَكَانَ رَجُلٌ منهم يقُولُ: بَرَّحَتْ بنا امرأةُ ابنِ أبي الحُقَيْقِ بالصِّياحِ، فأرْفَعُ عليها السَّيْفَ ثم أَذْكُرُ نَهْيَ رَسُولِ الله ﷺ فَأَكُفُّ، وَلَوْلاَ ذٰلِكَ استرَحْنَا مِنْهَا» [٢/ ٤٤٧ رقم (٨)].

قال عبدُالملكِ: فَالمُبَرِّحُ من الأمرِ: المُضِرُّ المُؤْذِي، وهي كَلِمَةٌ

= يُراجع: الأغاني: ١٣/ ٨٤ (دار الكتب) وغيره.

وفي شعر عبدالله بن معاوية بن جعفر:

رأيتُ فُضَيْلاً كان شيئاً مُلَفَّفاً ... فَكَشَّفَهُ التَّمْحِيصُ حَتَّىٰ بَدَا لِيَا

فأَنْتَ أَخِيْ مَالَمْ تَكُنْ لِيَ حَاجَةٌ ... فإِنْ عَرَضَتْ أَيقَنْتُ أنْ لا أخالِيَا

فَلاَ زَادَ مَا بَيْنِيْ وَبَيْنَكَ بَعْدَ مَا ... بَلَوْتُكَ فِيْ الحَاجَاتِ إلاَّ تَمَادِيَا

فَلَسْتُ بِرَاءٍ عَيْبَ ذِيْ الوُدِّ كُلَّهُ ... وَلاَ بعْضَ مَا فِيْهِ إِذَا كُنْتَ رَاضِيَا

فَعَيْنُ الرِّضَا عَنْ كلِّ عَيْبٍ كَلِيْلَةٌ ... وَلٰكِنَّ عَيْنَ السُّخْطِ تُبْدِيْ المَسَاوِيَا

كِـلاَنَـا غَنِـيٌّ عَـنْ أَخِيْـهِ ... ... البيـت

إلىٰ غير ذٰلك من الأشعار التي على هـٰذا الوزنِ والقافية أُدْخِلَ فيها البَيْتُ المذكورُ، واللهُ أَعلمُ بحَقِيْقَةِ الحَالِ.

تتصرَّفُ في أشياء مُتَفَرِّقةٍ، تقولُ منها: هَمٌّ مُبَرِّحٌ، وضَرْبٌ مُبَرِّحٌ، وصِيَاحٌ مُبرِّحٌ، وحُبٌّ مُبَرِّحٌ، فالمُبَرِّحُ حيثُ ما وَقَعَ هو: البالغُ المُضرُّ المُؤْذِيْ[1].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبيبٍ عن شَرْحِ (التَّأَثُّل) في حَدِيْثِ مَالكٍ

الذي رَوَاهُ عن يَحيىٰ بن سَعِيْدٍ: في سَلَبِ قتيلِ أبي قَتَادَةَ حينَ قَالَ: فابتَعْتُ بثَمَنِهِ مَخْرَفاً في بَنِي سَلِمَةَ، فإنَّه لأولُ مَالٍ تأثَّلْتُهُ في الإِسلَامِ» [٢/ ٤٥٥ رقم (١٨)].

قال عبدُالملكِ: يعني اعتَقَدْتُهُ في الإِسْلَامِ، واتَّخَذْتُهُ أَصْلاً وعقدةً من مالِ المُتَأَثِّلِ المُعْتَقِدِ للشَّيءِ والجامع[2] للشَّيءِ، وكلُّ شَيْءٍ لَهُ أَصْلٌ قَدِيْمٌ، أو جُمِعَ حتَّىٰ يَصِيْرَ لَهُ أَصْلٌ فهو مُتأثِّلٌ[3]، قال لَبِيْدُ بن رَبِيعة: [4]

لله نَافِلَةُ الأَجَلِّ الأفْضَلِ ... وَلَهُ العُلَىٰ وأَثِيْثُ كلِّ مُؤَثَّلِ

وقال امرُؤُ القَيْسِ: [5]

---

(١) يُراجع: الغريبين: ١/ ١٥٠(ط) مصر، والنِّهاية: ١/ ١١٣، وجمهرة اللُّغة: ١/ ٢٧٤، وتهذيب اللُّغة: ٥/ ٢٧، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (برح).

(٢) من هنا إلى آخر بيتِ الأعشى عن غريب أبي عُبَيْدٍ ١٠/ ١٩٢ بلفظه ماعدا بيت حسَّان.

(٣) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «مُؤَثَّلٌ ومُتأثِّلٌ» وفي «التَّهذيب»: «مُؤَثَّلٌ».

(٤) ديوان لبيد: ٢٧١، وهو في غريب الحديث: ١/ ١٩٢، وتهذيب اللُّغة: ١٥/ ١٣١، واللِّسان: (أثل).

(٥) ديوان امرىء القيس: ٣٩، وقبله:

فَلَوْ أَنَّ ما أَسْعَى لأَدْنَىٰ مَعِيْشَةٍ ... كَفَانِيْ وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيْلٌ مِنَ المَالِ

ولٰكنَّما أَسْعَىٰ ... ... البيت

والبيت في غريب أبي عبيد: ١/ ١٩٢، والإنصاف: ١/ ٤٨، والتَّبيين: ٢٥٧، وشرح المفصَّل لابن يعيش: ١/ ٧٩، ٨/ ٥٧، والمغني: ٢٥٦، ٢٦٩، وشرح أبياته للبغدادي: =

وَلَـٰكِنَّما أَسْعَىٰ لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ   وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

وقالَ حَسَّانُ بن ثابتٍ:[1]

لَنَا حَرَّةٌ مَأْطُورَةٌ بِجِبَالِهَا   بَنَىٰ العِزُّ فِيهَا بَيْتَهُ فَتَأَثَّلاَ

يقول: صَارَ أَصْلاً للعزِّ.

قال عبدُالملكِ: وأَثْلَةُ الشَّيءِ: أَصْلُهُ، وقالَ الشَّاعِرُ:[2]

أَلَسْتَ مُنْتَهِياً عَنْ نَحْتِ أَثْلَتِنَا   وَلَسْتَ ضَائِرَهَا مَا حَنَّتِ الإِبِلُ

= ٢/ ١٦٢ واللِّسان (أثل).

(١) ديوانه: ١/ ٤٥ وروايته هناك: «فتَأَهَّلاَ»

وفي القصيدة نفسها:

وَنَحنُ الذُّرىٰ من نَسْلِ آدَمَ والذُّرىٰ   تَرَبَّعَ فِيهَا المجْدُ حَتَّى تأَثَّلا

ومما ينسب إلى حسان ديوانه: ١/ ٥٠٨:

وَرِثْنَا مِنَ البُهْلُولِ عَمْرِو بنِ عَامِرٍ   وحَارِثَةِ الغِطْرِيفِ مَجْداً مُؤَثَّلاَ

(٢) هو الأعشىٰ، ديوانه (الصّبح المنير): ٤٦ وفيه:

أَبْلِغْ يَزِيْدَ بَنِي شَيْبَانَ مَأْلُكَةً   أَبَا ثُبَيْتٍ أَمَا تَنفَكُّ تَأْتَكِلُ

أَلَسْتَ مُنْتَهِياً عن تِلْكَ إِثْلَتِنَا   وَلَسْتَ ضَائِرَهَا مَاأَطَّتِ الإِبلُ

تُغْرِي بِنَا رَهْطَ مَسْعُوْدٍ وإِخوتِهِ   عِند اللِّقاءِ فَتُرْدِيْ ثُمَّ تَعْتَزِلُ

لأَعْرِفَنَّكَ إِنْ جَدَّ النَّفِيْرُ بِنَا   وَشُبَّتِ الحَرْبُ بالطَّوافِ واحْتَمَلُوا

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْماً لِيُوْهِنَهَا   فَلَمْ يَضِرْهَا وأَوْهَىٰ قَرْنَهُ الوَعِلُ

ويزيدُ المذكور في الشعر هو يزيد بن مسهر الشَّيبانيّ.

والشَّاهد في غريب أبي عُبَيْد: ١/ ١٩٢ وهو هناك كرواية الديْوان، وتهذيب اللُّغة: ١٣١/١٥ ومَقَاييس اللُّغة: ١/ ٥٩، واللِّسان والتاج: (أثل). وفي الاقتضاب في غريب الموطأ لليَفْرُنيِّ: «والأَثْلَةُ والأَثَلَةُ ـ بتسكين الثاء وفتحها ـ أَصْلُ كلِّ شيءٍ».

قال عبدُالملكِ: والمَخْرَفُ: الحَائِطُ[1] هُوَ الَّذي عَنَىٰ به أبوقَتَادَةَ في الحَدِيْثِ، غير أنَّ نفسَ الكَلِمَةِ: أنَّ كلَّ حائطٍ أو جنانٍ أو حديقةٍ فيها شَجَرٌ له ثَمَرٌ من أيِّ أنواعِ الثِّمَارِ كَانَ فهو مَخْرَفٌ، وإنَّما اشتُقَّ اسمُ الخَرِيْفِ من المَخْرَفِ؛ لأنَّ الثِّمَارَ تُخْتَرَفُ فِيْهِ، أَيْ: تُجْتَنَىٰ فيه.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ [٦٦]

الَّذي رَوَاهُ عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ أنَّه قَالَ يَوْمَ حُنَيْنٍ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَفَاءَ اللهُ عَلَيْكُم مثلَ سَمُرِ تِهامة نَعَماً لَقَسَمْتُهُ بَيْنَكُمْ، ثُمَّ لا تَجِدُوْنِي بَخِيْلاً، ولا جَبَاناً، وَلاَ كَذَّاباً. فَلَمَّا نَزَلَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ قَامَ في النَّاسِ فَقَالَ: أَدُّوْا الخَائطَ والمِخْيَطَ، فإنَّ الغُلُولَ عَارٌ وَنَارٌ وَشَنَارٌ عَلَىٰ أَهْلِهِ يومَ القيامة» [٢/ ٤٥٧ رقم (٢٢)].

قال عبدُالملكِ: أمَّا قولُهُ: «لَوْ أَفَاءَ اللهُ عَلَيْكُمْ مِثْلَ سَمُرِ تَهامَةَ نَعَماً» قال: السَّمُرُ: شَجَرُ جبَالِ مكَّةَ[2] وما حَولَهَا وهي تِهَامَةُ، وَالنَّعمُ: الإِبِلُ وَالبَقَرُ والغَنَمُ، والأَنْعَامُ. وأمَّا قَوْلُهُ: «أَدُّوا الخَائِطَ والمِخْيَطُ» فإنَّ الخَائِطَ هَـٰهُنا:

---

(١) غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٨١، وغريب ابن قتيبة: ٢/ ٤، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٢٧٤، والفائق: ١/ ٣٥٩، والنِّهاية: ٢/ ٢٤. وهو في تعليق الوَقَّشيِّ، وغريب اليفرُني (الاقتضاب).

ويُراجع: العين: ٤/ ٢٥١، ومختصره: ١/ ٤٥١، وجمهرة اللُّغة: ١/ ٥٨٨، وتهذيب اللُّغة: ٧/ ٣٤٨، ومجمل اللُّغة: ٢٨٤، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (خَرَفَ).

وقال اليَفْرُنِيُّ في الاقتضاب في غريب الموطأ: «المَخْرَفُ: النَّخلُ، وقال ابنُ بُكيرٍ: المَخْرَفُ: الأرضُ يزرعُها. قال الأَصْمَعِيُّ: المَخَارِفُ: واحدُها: مَخْرَفٌ، وهو جنىٰ النَّخْلِ؛ لأنَّه يُخْتَرَفُ، أَيْ: يُجْنِىٰ... وقيلَ: المَخْرَفَةُ: سِكَّةٌ بين صَفَّين منَ نَخْلٍ يَخْتَرِفُ من أيِّها شَاءَ، أَيْ: يَجْنِي...».

(٢) في النِّهاية: ٢/ ٣٩٩ «السَّمُرُ من شَجَرِ الطَّلْحِ، وَالوَاحِدَةُ سَمُرَةٌ». أقولُ: هو شَجَرٌ مَعْرُوْفٌ لايزال علىٰ تسميته.

الخَيْطُ، وَالمِخْيَطُ [هي]: الإبرةُ، وقد تُسمِّي العَرَبُ الإبْرَةَ الخِيَاطَ أيضاً ومنه قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ:[1] ﴿حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾ تقولُ في ثُقْبِ الإبْرَةِ: السَمُّ، والثُّقْبُ، والخِيَاطُ: الإبْرَةُ، وَالخِيَاطُ أَيْضاً ـ في كَلَام العَرَبِ ـ الخُيُوْطُ، وَهُوَ الَّذي أرادَ رَسُولُ اللهِ [ﷺ] في هَـٰذا الحَدِيثِ حينَ قَالَ: «أدُّوا الخِيَاطَ وَالمِخْيَطَ» فَسَمَّىٰ الإبرةَ: المِخْيَطَ، وَسَمَّىٰ الخُيُوطَ: الخِيَاطَ[2]. وأمَّا قَوْلُهُ: «فإنَّ الغُلُوْلَ عَارٌ وَنَارٌ وَشَنَارٌ» فالشَّنَارُ: العَيْبُ. يقولُ: فَإنَّ الغُلُولَ نارٌ في الآخِرَةِ وَعَارٌ وعَيْبٌ في الدُّنيا[3].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن (السَّهْمِ العَائرِ) في حَديثِ مَالكٍ في مِدْعَمٍ حِيْنَ ذَكَرَأنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ كان بوادي القُرَىٰ فبينما مِدْعَمٌ يَحُطُّ رَحْلَ رَسُوْلِ اللهِ [ﷺ] إذْ جاءَه سَهْمٌ عائرٌ فأصَابَهُ فقَتَلَهُ» [٢/ ٤٥٩ رقم (٢٥)].

---

(١) سورة الأعراف: الآية: ٤٠ وفي الآية قراءةٌ أُخرىٰ هي: ـ ﴿حَتَّىٰ يَلِجَ الجُمَّلُ﴾. قال ابن الجَوْزِيِّ في زاد المسير: ٣/ ١٩٧ عن ابن الأنباريِّ قال: «وقد روىٰ شهر بن حوشب عن ابن عبّاسٍ أنّه قرأ: ـ ﴿حَتَّىٰ يَلِجَ الجُمَّلُ﴾ ـ بضمِّ الجيم وتشديد الميم، وقال: هو القَلْسُ الغَلِيْظُ». أقولُ: في اللِّسان: (قَلَسَ) «حَبْلٌ غليظٌ». قال ابن الجوزيِّ: «وهي قراءة أبي رَزين، ومُجاهدٍ، وابن مُحَيْصِنٍ، وأبي مجلز، وابن يعمر، وأبان عن عاصمٍ» وزاد غيرِ: الشَّعبيُّ، وأبو رجاء، ومالك بن الشِّخير، يراجع: المحتسب: ١/ ٢٤٩، وتفسَير القُرطبي: ٧/ ٢٠٧، والبحر المحيط: ٤/ ٢٩٧.

(٢) تهذيب اللُّغة: ٧/ ٥٠١، والنِّهاية: ٢/ ٩٢.

(٣) تهذيب اللُّغة: ١١/ ٣٤٠ عن أبي عُبيد في غريب الحديث: ٤/ ٤٢٩، وأنشدَأبو عُبَيْدٍ: للقُطاميِّ: [ديوانه: ١٤٢].

وَنَحْنُ رَعِيَّةٌ وهُمُ رُعَاةٌ وَلَوْلاَ رَعْيُهُم شَنَعَ الشَّنَارُ

ويراجع: الفائق: ٢/ ١٦٥ واللِّسان: (شنر) وأنشدا بيتَ القُطامي، المذكور وفي تعليق الوَقَّشِيِّ والاقتضاب لليَفْرُنِيِّ مزيدُ فائدةٍ فراجعها هناك إن شئْت.

قال عبدُالملكِ: السَّهمُ العَائرُ:[1] السَّهْمُ الذي لا يُعرَفُ رَامِيْهِ، فَإِذَا عُرِفَ رَامِيْهِ فَلَيْسَ بِعَائرٍ، وَكَذٰلِكَ السَّهْمُ الغَرْبُ أيْضاً هو مثلُ العَائِرِ.[2]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الكَلْمِ) في حديث مالكٍ

الذي رَوَاهُ عن أبي الزِّناد، عن الأَعْرَجِ، عن أبي هُريرة: أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قال: «والذي نَفْسِي بِيَدِهِ لا يُكْلَمُ أَحَدٌ في سَبيلِ اللهِ ـ واللهُ أعلمُ بمن يُكلَمُ في سبيله ـ إلاَّ جاءَ يومَ القيامةِ وجُرْحُهُ يَثْعَبُ دَماً، اللَّوْنُ لَوْنُ دَمٍ، والرِّيْحُ رِيْحُ مِسْكٍ» [٢/ ٤٦١ رقم (٢٩)].

قَالَ عبدُالملكِ: الكَلْمُ هو الجَرْحُ، فَمَعْنىٰ يُكْلَمُ: يُجْرَحُ، وَالكَثِيْرُ من الكَلْمِ: كُلُوْمٌ[3].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرحِ (الجَمْعِ) في حديثِ مَالكٍ

الذي رَوَاهُ [٦٧] عن رَسُوْلِ الله ﷺ حينَ ذَكَرَ الشُّهَدَاءَ فقالَ: «الشُّهَدَاءُ سَبْعَةٌ سِوىٰ القَتْلِ في سَبيل الله؛ المَطْعُوْنُ شَهِيْدٌ، والغَرِقُ شَهِيْدٌ، وصاحبُ

---

(١) في تعليق الوَقَّشِيِّ: «وهو مأخوذ من قولهم: عارَ الفَرَسُ: إذا أفلت».

(٢) جاء في اللِّسان (غرب): «وأصابه سَهْمٌ غَرْبٌ وغَرَبٌ: إذا كان لايُدْرَي مَنْ رَمَاهُ. وقيل: إذا أتاهُ من حيثُ لايَدرِيْ، وقيل: إذا تعمَّدَ به غيرَهُ فأصابَهُ، وقد يوصفُ به، وهو يُسكَّنُ ويُحَرَّكُ ويُضَافُ ولا يُضَافُ، وقال الكسائيُّ والأصمعيُّ: بفتح الرَّاء، وكذٰلك سَهْمُ غَرَضٍ. . . وقيل: هو بالسُّكون: إذا أتاه من حيث لايدريْ، وبالفتح: إذا رماهُ فأصابَ غيره. وقال ابنُ الأثير والهَرَويُّ: لم يثبت عن الأزهري إلاَّ الفتح». ويراجع: تهذيب اللُّغة: ٨/ ١١٤، والغريبين للهَرَوِيِّ: ١٣٦٣، والنهاية لابن الأثير: ٣/ ٣٥٠، والتَّاج: (غرب).

(٣) في التَّعْلِيْقِ عَلَىٰ المُوَطَّأ لأبي الوليد الوَقَّشِيِّ: «وَجَمْعُهُ كِلَامٌ وَكُلُوْمٌ» ومثله في «الاقتضاب في غريب الموطأ» لليفرُنيِّ وأنشدَ لجرير [ديوانه: ٢١٩]:

تَوَاصَتْ مِنْ تَكَرُّمِهَا قُرَيْشٌ ... بِرَدِّ الخَيْلِ دَامِيَةِ الكُلُوْمِ

ذاتِ الجَنب شَهِيْدٌ، والمَبْطُونُ شَهِيْدٌ، والحَرِقُ شَهِيْدٌ، والَّذي يَمُوْتُ تحتَ الهَدْمِ شَهِيْدٌ، والمَرْأَةُ تموت بجُمْعٍ شَهِيْدٌ». [١/ ٢٣٣رقم (٣٦)][1].

قال عبدُالملكِ: أَمَّا قَوْلُهُ: «المَرْأَةُ تَمُوْتُ بجُمْعٍ» فيعني أَنْ تَمُوْتَ وفي بَطْنِهَا جَنِيْنٌ[2]، قَالَ الشَّاعِرُ ـ وهو يَذْكُرُ مَاءً وَرَدَهُ ـ:[3]

وَرَدْناهُ في مَجْرَىٰ سُهَيْلٍ يَمَانِياً ... بِصُعْرِ البُرَىٰ مِنْ بَيْنِ جُمْعٍ وَخَادِجِ

فالخَادجُ: النَّاقةُ التي أَلْقَتْ وَلَدَهَا، والجُمْعُ: التي في بَطْنِهَا وَلَدُهَا، فَجائزٌ أن تقولَ: امرأةٌ جُمْعٌ: إذا كانت حاملاً تامًّا حَمْلُها، وجائزٌ أن تقولَ

(١) هذا الحديث من كتاب الجنائز في الموطأ؟!

(٢) كلام أبي عُبَيْدٍ في غريب الحديث أكثرُ وضوحاً وتفصيلاً من كلام المؤلِّف . قال: قال أبوزيدٍ: يعني أن تموتَ وفي بطنها ولدٌ، وقال الكسائيُّ مثل ذٰلك، قال: ويقال أيضاً بِجِمْعٍ، ولم يقله إلاَّ الكسائي، وقال غيرهما: وقد تكون التي تموت بجُمع: أن تموتَ ولم يمسها، رَجُلٌ لحديث آخر يروىٰ عن النَّبيِّ ﷺ مرفوعاً: «أيّما امرأة ماتت بجُمْعٍ لم تطمث دخلت الجنَّة»... ثم ذكر الشَّاهد الآتي، والشَّاهدُ وما بعده في كتابنا هو نفسُهُ كلامُ أبي عُبَيْدٍ مع تقديم وتأخير. ويُراجع في شرح هٰذه اللَّفظه: الغريبين: ١/ ٣٩٦(ط) مصر، ١/ ٣٧٨ (ط) الهند وغريب ابن الجوزيِّ: ١/ ١٧١، والنِّهاية: ١/ ٢٩٦. وهو في العين: ١/ ٢٤٠، ومختصره: ١/ ١٠٥، وجمهرة اللُّغة: ١/ ٤٨٤، وتهذيب اللُّغة: ١/ ٣٩٩،ومجمل اللُّغة: ١/ ١٩٨، والمُحكم: ١/ ٢١٢، والصِّحاح واللِّسان والتاج: (جمع).

(٣) البيت لذي الرُّمَّة في ديوانه: ١٨٥٢ (ملحقات الدِّيوان) عن الفائق للزَّمخشري: ١/ ٢١١، وهو في غريب أبي عُبَيْدٍ، و«تهذيب اللُّغة»، و«المحكم»، و«اللِّسان»... وغيرها غير منسوب، وفيها(بصُعْر البُري) وفي المحكم: (بصُعر اللِّوَىٰ) ولم أجد من شرحها، والبيت في وصف الإبل، ولعلَّ صحة العبارة في البيت «بصُفر البُرَىٰ».

و(البُرَىٰ) «جمعُ البُرَةِ وهي الحلقةُ في أنف البَعير». وقال اللِّحيَانِيُّ: هي الحلقة من صُفر أو غيره تُجْعَلُ في لحمِ أنفِ البَعيرِ» كَذَا في اللِّسان: (برىٰ).

أيضاً في المَرْأَةِ الحَامِلِ: هي بِجُمْعٍ، وَبِهَـٰذَا اللَّفْظِ جَرَىٰ الحَدِيْثُ، والآخر أَفْصَحُ[1]. وأمَّا قَوْلُهُ: «والمَطْعُوْنُ شَهِيدٌ» فيعني الذي يموتُ في الطَّاعُوْنِ.

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن (الكَرِيْمَةِ) في حديث مالكٍ الَّذِي رَوَاهُ عن يَحْيَىٰ بن سَعِيْدٍ، [عن][2] مُعاذِ بن جَبَلٍ [أنَّه] قَالَ: «الغَزْوُ غَزْوَانِ؛ فغَزْوٌ تُنْفَقُ فيه الكَرِيْمَةُ وَيُبَاشَرُ فيه الشَّرِيْكُ».

قال عبدُالملكِ: الكَرِيْمَةُ: الذَّهَبُ وَالفِضَّةُ[3]. والشَّرِيْكُ: الرَّفِيقُ.

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الزَّوْجَيْنِ) في حديث مالكٍ الذي رَوَاهُ عن ابنِ شِهَابٍ [عن حُمَيْدِ بنِ عبدالرَّحْمَـٰن بن عَوْفٍ، عن أبي هُرَيْرَةَ:] أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قَالَ: «مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيْلِ اللهِ نُوْدِيَ في الجَنَّة يا عبدَالله هَـٰذَا خَيْرٌ» [٢/ ٤٩٦رقم (٤٩)].

---

(١) ما ذكره المؤلِّفُ هـٰهنا غير واضحٍ، فلعل نقصاً قد لحق العبارة، وأكثرُ منه وضوحاً كلام الحافظ ابن عبد البرِّ ـ رحمه الله ـ قال في التَّمهيد: ١٩/ ٢٠٧ «أمَّا قولُهُ: «المرأةُ تموتُ بجُمعٍ» ففيه قولان لكلِّ واحدٍ منهما وجهان أحدُهما هي المرأةُ تموتُ من الولادةِ وولدها في بطنها، قد تمَّ خَلقُهُ، وماتَتْ من النِّفاسِ وهو في بَطنها لم تَلده. قال أبوعُبَيْدٍ: الجمعُ التي في بطنها ولدها، وأنشد قول الشَّاعر... وذكر الشَّاهد المذكور هنا، وقال: وقيل: إذا ماتت من الوِلاَدَةِ فسَوَاء ماتت وولدها في بطنها أو ولدتهُ، ثم ماتت بإثر ذٰلك.

والقولُ الآخرُ: هي التي تموتُ عَذْرَاءَ لم تُنكح، ولم تُفْتَضَّ، وقيل: هي المرأة التي تموتُ ولم تَطمِث، والمعنىٰ واحد لقوله عزَّ وجل: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ ﴿٥٦﴾﴾ [سورة الرحمـٰن] أي: لم يَطَأْهُنَّ، والقولُ الأولُ أشهرُ وأكثرُ واللهُ أعلمُ». وذكر عن ابن السِّكيت الضمَّ والكسر لغتان في الجيم. يُراجع إصلاح المنطق: ٣٦، وتهذيبه: ١٠٢.

(٢) في الأصل: «أن» والزيادة الأخرى عن «الموطأ».

(٣) وكذلك العِتَاقُ من الإبِلِ؛ ولذلك تُسمَّىٰ كرائمَ الأموالِ.

قال عبدُالملكِ: يعني بالزَّوْجَيْنِ في هَـٰذَا الحَدِيْثِ دِرْهَمَيْنِ، دِيْنَارَيْنِ، قَوْسَيْنِ، ثَوْبَينِ، خُفَّينِ، نَعْلَيْنِ، وَمَا أَشبهَ ذٰلك من الأَمْوَالِ والمَتَاعِ، هَـٰكَذَا فُسِّر لي.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ (الخَمْيس) في حديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن حُمَيْدٍ، عن أَنَسِ بنِ مالكٍ: «حينَ نَزَلَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ علىٰ أَهْلِ خَيْبَرَ فَصَاحُوا: مُحَمَّدٌ [٦٨] والله، محمدٌ والخَمِيْسُ»[٢/ ٤٦٨رقم(٤٨)]

قَالَ عبدُالملكِ: الخَمِيسُ في كلامِ العَرَبِ: العَسْكَرُ[١]، فإنَّـما قالُوا: مُحَمَّدٌ والعَسْكَرُ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ(شأن صَبِيْغ) حين قال ابنُ عبَّاس ـ في حديث مالكٍ ـ: «إِذْ سَأَلَهُ السَّائلُ عن تَفسيرِ الأنفال وألحَّ عليه في السُّؤال فقال ابنُ عبَّاسٍ: أَتَدْرُوْنَ ما مِثْلُ هَـٰذَا؟ مثلُ صَبِيْغٍ الذي ضَرَبَهُ عُمَرُ بن الخَطَّابِ» [٢/ ٤٥٥رقم (١٩)].

قال عبدُالملكِ بنُ حَبِيْبٍ: كان صَبِيْغٌ[٢] رَجُلاً اتُّهِمَ بالحَرُوْرِيَّةِ، وكان

---

(١) اللِّسان «خمس» وغيره.

(٢) هو صَبِيْغٌ بن عِسْلٍ الحَنْظَلِيُّ.

قال الحافظُ ابن حجرٍ في الإصابة: ٣/ ٤٥٨ «صَبِيْغٌ بوزن عَظِيْمٍ ـ وآخره بِمُعْجَمَةٍ ابن عِسْلٍ بمهملتين الأولي مكسورة والثانية ساكنة. ويقال: بالتَّصغيرِ، ويقالُ: ابن سَهْلٍ الحَنْظَلِيُّ، له إدراكٌ، وقصته مع عمر مشهورةٌ، روىٰ الدَّارميُّ عن طريق سُليمان بن يَسَار قال: قدم المدينة رجلٌ يقالُ له: صَبِيْغٌ بوزن عَظِيْمٍ وآخرِ مهملةٌ (كذا؟)، ابن عِسْلٍ، فجعل يسأل عن مُتَشَابِهِ القُرآن، فأرسلَ إليه عُمَرُ فأعدَّ له عَرَاجِيْنَ النَّخلِ، فقالَ: من أنتَ؟! قال أنا عبدُالله صَبِيغٌ، فقال: وأنا عبدُاللهِ عُمَرُ، فضَربه حتىٰ أدمىٰ رأسَهُ، فقال: حسبُكَ ياأميرَ المؤمنين قد ذَهب الذي كنتُ أجده في رَأسي».

قال الحافظ ابن حَجَرٍ ـ رحمه الله ـ: «وأخرَجَهُ من طريقِ نافع أتمَّ من هَـٰذَا، قال: ثُمَّ =

من أهلِ العِرَاقِ، وكان يَطُوْفُ في الأَمْصَارِ يكشِفُ عن غرائب القُرآن، ويَسألُ عن مِثْلِ: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ﴾[1] و﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ﴾[2] ويُنَقِّبُ عن أشباهِ ذٰلك تنقيبَ رَجُلٍ خِيْفَ أن يكون لَهُ عَوَرُ إلحادٍ، وأنَّه قَدِمَ علىٰ عَمْرِو بنِ العاص بمصرَ، فقال له عَمْرٌو ـ حين اتَّهَمَهُ ـ: أَنَا أَدُلُّكَ عَلَىٰ مَنْ يُجِيْبُكَ فيمَا تَكْشِفُ عنه، أنا أَكْتُبُ لَكَ إلىٰ أميرِ المُؤمنين عُمَرُ، وَأُرسلكَ مع رَسُولي، فَفَعَلَ، فلمَّا قدمَ عليه أمرَ به فَضَرَبَهُ بِرَطَائِبَ النَّخْلِ حتَّىٰ أَدْبَـرَ جِلْدُهُ، ثمَّ حَبَسَهُ حتَّىٰ إذا كَادَ أَنْ يَبْرَأَ أَخْرَجَهُ فَضَرَبَهُ ثمَّ حَبَسَهُ، فَفَعَلَ ذٰلِكَ به مِراراً. فَقَالَ له صَبِيْغٌ عن آخرِ ذٰلك: ياأميرَ المُؤمنين إنْ كُنْتَ تُريدُ قَتلِيْ فَقَتْلاً جَمِيْلاً، وإن كُنْتَ تُرِيْدُ دَوَائي فقد بَلَغَني الدَّوَاءُ، فَأَطْلَقَهُ وَكَتَبَ إلىٰ أبي مُوْسَىٰ وهو أميرُ العِرَاقِ أن لا يُجَالِسَهُ أحدٌ، فَكَانَ صَبِيْغٌ يَجْلِسُ في المُسْجِدِ وَحْدَهُ لا يَجلسُ مَعَهُ أَحَدٌ، يَطُوْفُ في المَجَالِسِ فيُدْفَعُ عنها، ثم كَتَبَ أَبُومُوْسَىٰ إلىٰ عُمر: إنَّه قَد ثَـبَتَتْ تَوبته، فَكَتَبَ إليه يَأْمُرُهُ أن يأذنَ للنَّاسِ في مُجَالَسَتِهِ، فَكَانَ صَبِيْغٌ يَقُوْلُ: واللهِ لنَهيُهُ النَّاسَ عن

= نفاه إلىٰ البصرة. وأخرجه الخطيب، وابن عساكرٍ عن طريق أنس والسَّائب بن زيدٍ، وأبي عثمان النَّهديِّ مطولاً ومختصراً، وفي رواية أبي عثمان: وَكَتَبَ إلينا عُمَرُ: لاتجالِسُوه، قال: فلو جَاءَ ونحنُ مائة لتفرّقنا». وضبط الحافظُ ابنُ ماكولا (الأميرُ) ـ رحمه الله ـ (عِسلُ) في كتابه الإكمال: ٢/ ١٢٦ «بكسر أوله وسكون ثانيه والمهملتين». وقال مَرَّةً: «عُسَيْل مُصَغَّراً»

وفي التّوضيح لابن ناصر الدِّين ـ رحمه الله ـ: ٥/ ٤٥٥، ٦/ ٢٨١. قال في الموضوع الأخير: «صَبِيْغُ بن عِسْلٍ، حدَّث عنه ابن أخيه عِسْل بن عبدالله بن عِسْلٍ، وقال ابنُ معين: بل هو صَبِيْغُ بن شريك. قلتُ: [ابن ناصر الدين] ذكره المُصَنِّفُ قبلُ في حرف الضَّاد المُعجمة، وعرَّفه بأنه الذي سأل عن المُتشابه...».

(١) سورة الذّاريات: الآية: ١.

(٢) سورة النازعات: الآية: ١.

مُجَالَسَتِي وَكَلَامِيْ كَانَ أَشدَّ عليَّ من ضَرْبي.

قال عبدُالملكِ: هَـٰكَذا أخبرني مُطَرِّفٌ عن مالكٍ، وعن العُمَرِيِّ في تفسيرِ شَأنِ صَبِيْغ.

(شرحُ غريبِ كتابِ الصِّيامِ)(١)

(من موطأ مالك بن أنس رحمه الله)

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (فإنْ غُمَّ عَلَيْكُم(٢)) في حديث مالكٍ الذي رواه عن ثَوْر بن زيد الدِّيَلِيِّ، عن ابن عبَّاسٍ: أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قَالَ: «لا تَصُوْمُوا حتَّىٰ تَرَوُا الهِلاَلَ، ولا تُفْطِرُوا حتَّىٰ تَرَوْهُ، فإنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فأَكْمِلُوا العِدَّةَ ثَلاثينَ» [١/ ٢٨٦ رقم (٣)].

مَا تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: «فإنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ» أَهِيَ مِنَ الغَيْمِ؟ فَقَالَ: لاَ لَيْسَتْ مِنَ الغَيْمِ، ولو كَانَتْ من الغَيْمِ لَقَالَ: فإن غُيِّمَ عَلَيْكُمْ، لـٰكنَّها من غَمِّ الالتباسِ، التباسِ العَدَدِ، من قِبَلِ الغَيْمِ، أو من قِبَلِ الشَّكِّ في الرُّؤية بالنِّسْيَانِ أو غَيْرِهِ(٣).

---

(١) الموطأ رواية يحيىٰ: ١/ ٢٨٦، ورواية أبي مُصعب: ١/ ٢٩٧، ورواية محمد بن الحسن: ١٢٢، ورواية سُويد: ٣٦٠، ورواية القعنبيِّ: ٣١٩، والاستذكار: ١٠/ ٥، والتَّعْليقُ على المُوَطَّأ لأبي الوَليد الوَقَّشيِّ: ١/ ٣٠١، والمُنتقىٰ لأبي الوَليد الباجي: ٢/ ٣٥ والقَبس لابن العَرَبيِّ: ١/ ٤٧٧، وتنوير الحَوَالك: ١/ ٢٦٩، وشرح الزُّرقاني: ٢/ ١٥٢، وكشف المغطى: ١٦٣.

(٢) في الأصل: «عليه».

(٣) قال الأزهريُّ في تهذيب اللُّغة: ١٦/ ١١٥ «قال اللَّيثُ: تقول: يومٌ غَمٌّ، وليلةٌ غَمَّةٌ، وأمرٌ غَامٌّ، ورَجُلٌ مَغمُوْمٌ ومُغْتَمٌّ: ذُو غَمٍّ. قَالَ اللهُ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ﴾ [يونس، الآية: ٧١]. قال أَبُو الهَيْثَم: أَي: مُبْهَماً من قَوْلِهم: غُمَّ عَلَيْنَا الهِلاَلُ فهو مَغْمُوْمٌ: إذا التَبَسَ». ويُراجع: العَين: ٤/ ٣٥٠، ومُختصره: ١/ ٤٨٥ وجَمْهَرَة اللُّغة ومُجمل اللُّغة: ٦٨٠ والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (غمم).

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ حديثِ [٦٩] مالكٍ

الذي رواه عن ابن شِهَابٍ، عن سالمِ بنِ عبدِالله بنِ عُمَرَ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إنَّ بلالاً يُنَادِيْ بلَيلٍ فكُلُوا واشرَبُوا حتَّىٰ يُنَادِيَ ابنُ [أُمِّ]مَكْتُوْمٍ، قال: كَانَ ابنُ أمِّ مَكْتُومٍ رَجُلاً أعمَىٰ لا يُنَادِيْ حتَّىٰ يُقال له: أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ» [١/ ٧٤ رقم (١٥)][(١)].

قال عبدُالملكِ: [ليس] معنىٰ قولهم في الحديث: «أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ» إفْصَاحاً بالصُّبْحِ، عَلَىٰ مَعْنَىٰ أنَّ الصُّبحَ قد انفَجَرَ وظَهَرَ، ولٰكنَّه علىٰ معنىٰ التَّحْذِيْرِ من اطلاعه، والتَّحضيض له علىٰ النِّداءِ بالأذانِ خيفةَ انفجاره، وكذٰلك هو في حديثِ يُونُسَ بنِ يَزِيْدَ، عن ابن شِهَابٍ، عن سَالِمِ بنِ عَبْدِالله أنَّه قَالَ: «كَانَ ابنُ أمِّ مَكْتُوْمٍ رجلاً ضَرِيْرَ البَصَرِ لا يُؤَذِّنُ حَتَّىٰ يَقُولَ له الناسُ ـ حين يَنْظُرُوْنَ إلىٰ بُزُوْغ الفَجْرِ ـ: أَذِّنْ».

وَحَدَّثَني مُطَرِّفٌ، عن العُمَرِيِّ، عن نافعٍ، عن ابنِ عُمَرَ قَالَ: «كَانَ يُؤَذِّنُ لِرَسُوْلِ الله ﷺ بلالُ بنُ رباحٍ وابنُ أمِّ مكتومٍ، فكان بلالٌ يؤذِّنُ بلَيْلٍ يُوقِظُ النَّاسَ، وكان ابنُ أمِّ مَكْتُوْمٍ يتوخَّىٰ الفَجْرَ فلا يُخْطِؤُهُ، فَكَانَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ يَقُوْلُ: كُلُوا واشرَبُوا حتَّىٰ يُنَادِيَ ابنِ أمِّ مَكْتُومٍ».

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن ابنِ حَرْمَلَةَ، عن سَعِيْدِ بنِ المُسَيَّبِ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لاَيَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الفِطْرَ، وَلَمْ يُؤَخِّرُوْهُ تَأخِيرَ أَهْلِ المَشْرِقِ» [١/ ٢٨٩ رقم (٧)].

(١) من كتاب الصلاة في «الموطأ».

قال عبدُالملكِ: لم يَعْنِ[1] أَهْلِ المَشْرِقِ من المُسلِمِيْنَ، فَلَمْ يَكُنْ[2] يَوْمَئِذٍ بالمَشْرِقِ مُسْلِمُون، إنَّما عَنَىٰ به أَهلَ الكِتَابِ.

وَقد حَدَّثَنِي ابنُ المُغِيْرَةِ، عن سُفيان الثَّوْرِيِّ، عن سِمَاك بنِ حَرْبٍ، قَالَ: «قيل لِعَمَّارِ بنِ يَاسِرٍ: إنَّ أباموسىٰ الأَشْعَرِيَّ يَقُوْلُ: لاَ يَحِلُّ لَكُمْ أن تُفْطِرُوا حتَّىٰ تَرَوُا الكَواكبَ، قَالَ عَمَّارٌ: ذٰلك فِعْلُ اليَهُوْدِ».

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن اختلاف أحاديث مالكٍ

في قُبلة الصَّائمِ بالتَّشْدِيْدِ والرُّخْصَةِ.

قال عبدُالملكِ: ليس ذٰلك باختِلاَفٍ من القَوْلِ والرِّوَايةِ، ولٰكنَّه علىٰ تَصَرُّفِ المَعْنَىٰ في ذٰلك، فَمَعْنَىٰ الشِّدَّة فيها أنَّه في الفَرِيْضَةِ وعلىٰ الشَّابِّ، وَمَعْنَىٰ الرُّخْصَة فيها أنَّه في التَطَوُّعِ وَعَلَىٰ الشَّيْخِ، ومَنْ مَلَكَ نَفْسَهُ عَنْ مَا بَعْدَهَا

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (العَرَقِ) في حديث مالكٍ

[٧٠] الذي رواه عن حُمَيْدِ بن عبدالرَّحمٰن [بن عَوْفٍ،][3] عن أبي هُريرة: «أنَّ رجلاً أفطرَ في رمضان فأمرَهُ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ أن يكفِّرَ بعِتْقِ رَقَبَةٍ أو صِيَام شَهرين مُتَتَابِعَين، أو إطْعَامِ ستِّين مِسْكيناً قال: لا أَجِدُ شَيْئاً، فَأُتِيَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ بعَرَقِ تَمْرٍ فقال: خُذْ هٰذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ» [١/ ٢٩٦ رقم (٢٨)].

قال عبدُالملكِ: العَرَقُ: ـ بِفَتْحِ الرَّاءِ ـ هُوَ المِكْتَلُ[4]، كَانَ يَسَعُ قَدْرَ

---

(١) في الأصل: «يعني».

(٢) في الأصل: «ولم يكن».

(٣) عن الموطأ.

(٤) اللَّفظةُ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ١٠٥، والفائق: ٢/ ٤٠٩، وغريب ابن الجَوزي: ٢/ ٨٨، والنِّهاية: ٣/ ٢١٩. ويُراجع: العين: ١/ ١٥٤، ومختصره: ١/ ٧٥ وجمهرة اللُّغة: ٢/ ٧٦٨، =

خمسةَ عشرَ صَاعاً، وهي سِتُّون مُدًّا. كذٰلك سَمِعْتُ مُطَرِّفاً وابنَ المَاجِشُوْنَ يَقُوْلاَنِ[1].

قال عبدُالملك: وإنَّما سُمِّيَ العَرَقُ لضَفْرِهِ؛ فإنَّ كلَّ مَضْفُورٍ فهو عَرَقٌ، وَلِذٰلِكَ سُمِّي المِكْتَلُ عَرَقاً؛ لأنَّه مَضْفورٌ بِالخُوْصِ، قَالَ أَبُوكَبِيْرٍ الهُذَلِيُّ[2]:

= والزَّاهر لابن الأنباري: ١٦٥، وتهذيب اللُّغة له: ١/ ٢٢، ومجمل اللُّغة: ٦٦١، والمحكم: ١/ ١١١، والصِّحاح واللِّسان والتاج: (عرق).

وفي «التَّعليقِ عَلَى المُوَطَّأ» لأبي الوليد الوَقَّشِيِّ، و«الاقتضاب» لليَفْرُنِيِّ مزيدُ فائدة.

وفي «الاقتضاب في غريب الموطأ» لليَفْرُنِيِّ: «قال أبوالوليدُ [الباجي]: قال بعضُ رواة الموطأ: «عَرْقٌ» بالإسكان وهو عندي وَهْمٌ؛ إنمّا العَرَقُ: العَظْمُ الذي عليه لحمٌ. (ع) [ابن عبدالبر] وأكثرهم يرويه بسكون الرَّاءِ، والصَّوابُ عند أهلِ اللُّغةِ الفتحُ، وزعم ابنُ حَبِيْبٍ أنَّه رواه مُطرِّفٌ عن مالكٍ بتَحريكِ الرَّاءِ».

هٰكَذَا نَقَلَ اليَفْرُنِيُّ عن ابن حَبِيبٍ، وليس هنا رواية مطرف عن مالكٍ كما ترىٰ؟! فلعلَّه نقله عن كتابٍ آخر لابن حبيبٍ، أو لعلَّها من الرِّوايات المأثورة عنه علىٰ ألسنةِ الطَّلبةِ... ويراجع المنتقىٰ لأبي الوليد الباجي: ٢/ ٥٥، والاستذكار لابن عبدالبرِّ: ١٠/ ١١٦، ثم قال الحافظ ابن عبدالبر: «كذٰلك سمعت مُطرِّفاً وابنُ المَاجِشُون...» وهي عبارةُ المؤلِّفِ هُنا كَمَا تَرَىٰ، ثُمَّ نَقَلَ عن الأَخْفشِ أَحْمَدَ بنِ عِمْرَانَ.

(١) في الزَّاهر للأزهري: «قال الشَّافِعِيُّ ـ رحمه الله ـ قال سُفيان: العَرَقُ المكتلُ. وقال الشَّافِعِيُّ: المكتلُ خَمْسَةَ عَشَرَ صاعاً، وهو ستُّون مدًّا. وهٰذه عبارة المؤلِّف.

(٢) شرح أشعار الهُذَلِيِّين: ١٠٧٦، واسمُ أبي كبيرٍ: عامرُ بن الحُلَيْس، أحدُ بني سَعْدِ بن هُذَيْلٍ، ثم أحد بني جُرَيْبٍ. له أخبارٌ في الشِّعر والشُّعراء: ٦٧٠، واللّآلي: ٣٨٧، والإصابة: ٧/ ٣٤٣ والخزانة: ٣/ ٤٦٦. وفي اسمه خلافٌ.

قال الحافظ ابن حجرٍ: «أبوكبير ـ بالموحدة ـ الهُذليّ. ذكره أبو موسىٰ، وقال: ذكر عن أبي اليقظان أنَّه أسلَمَ، ثم أتىٰ النَّبيَّ ﷺ فقال: أَحِلَّ لي الزِّنا، قال: أتحبُّ أن يُؤتَىٰ إليك مثل ذٰلك؟ قال: لا، قال: فأرضَ لنفسك. قال: فادع الله أن يذهبه عنّي.». وأبو موسىٰ =

نَغْدُوافَنَتْرُكُ في المَزَاحِفِ مَنْ ثَوَىٰ   وَنُمِرُّ في العَرَقَاتِ مَنْ لَمْ يُقْتَلِ

يقول: نأسرُهُم فَنشُدُّهم في العَرَقَاتِ يعني النُّسُوع؛ لأنَّها مضفورةٌ.

قال عبدُالملكِ: وكلُّ شَيْءٍ مُصْطَفٍّ مثل الطَّيرِ إذَا صُفَّتْ في السَّمَاءِ فَهِيَ عَرَقَةٌ؛ لأنَّهَا شُبِّهَت بِالشَّيءِ المَضْفُورِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ (الصَّفدِ) حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن عمِّه أبي سُهيل بنِ مالكٍ، عن أبيه، عن أبي هُرَيْرَةَ: أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قالَ: «إذَا دَخَلَ رَمَضَانُ فُتِحَتْ أَبْوَابُ الجَنَّةِ وغُلِّقَتْ أَبْوَابُ النَّارِ وصُفِّدَتِ الشَّيَاطِيْنُ» [١/ ٣١١ رقم (٥٩)].

قال عبدُالملكِ: يعني بقوله: «صُفِّدتِ الشَّياطين»: شُدَّتْ بالأَغلالِ وأُوثقتْ[(١)]، تَقُوْلُ منه: صَفَّدْتُ الرَّجُلَ فهو مُصَفَّدٌ، وأمَّا أَصْفَدْتُهُ بالألفِ

= المذكور في كلام الحافظ هو المدَينيُّ الحافظ له كتاب في الصَّحابة.

والشَّاهد من قصيدةٍ جيدةٍ أولها:

أَزُهَيْرُ هَلْ عَنْ شَيْبَةٍ من مُعَدَّلِ   أَمْ لا سَبِيْلَ إِلَىٰ الشَّبَابِ الأَوَّلِ

أَمْ لا سَبِيْلَ إلىٰ الشَّبَابِ وذِكْرُهُ   أَشْهَىٰ إِلَيَّ من الرَّحيقِ السَّلْسَلِ

وفي القصيدة عددٌ من شواهد النَّحو، واختار منها أبوتمام في «الحماسة» وابن قتيبة في «الشِّعر والشُّعراء» والبغداديُّ في «الخزانة» غيرهم. قال البغداديُّ في «الخزانة» وزعم بعضُ الرُّواة أنَّ هٰذه القصيدة لتأبَّط شرّاً قالها في ابن الزَّرقاء. قال ابن قتيبة في كتاب «الشعراء»: «وبعضُ الرُّواة ينتحل هٰذا الشعر تأبَّطَ شرًّا» وذكر قصة فيها طول تجدها هناك.

والبيتُ مذكورٌ في أغلبِ المَصَادِرِ التي ذكرتُها تخريج اللَّفظة (العَرَق).

(١) هٰذه اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٣٢٣، وغريب الحربي: ٧٠٧، والفائق: ٢/ ٣٠٢، وغريب ابن الجَوزي: ١/ ٥٩٢، والنِّهاية: ٣/ ٣٥.

=

إصْفَاداً: فهو أَنْ تُعطيَهُ وتَصلَهُ[1]، والاسمُ من العَطيَّةِ ومِنَ الوِثَاقِ: الصَّفَدُ، قَالَ النَّابِغَةُ الذُّبْيَانِيُّ ـ في صَفَدِ العطيَّة ـ:[2]

هـٰذا الثَّناءُ لَئِنْ بُلِّغْتُ مُعْتِبَةً   وَلَمْ أُعَرِّضْ أَبَيْتَ اللَّعْنَ بالصَّفَدِ

يقولُ: لم أَمْدَحْكَ لتُعْطِيَنِي. وَالكَثيرُ منهما جَميْعاً: أَصْفَادٌ، قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ:[3] ﴿وَءَاخَرِينَ مُقَرَّنِينَ فِي ٱلْأَصْفَادِ ۝٣٨﴾، وَقَالَ أَعْشَىٰ بَكْرٍ ـ في الأَصْفَادِ من العَطِيَّة ـ:[4]

= ويراجع: العين: ٧/١٠٣، ومختصره: ٢/١٧٧ وإصلاح المنطق: ٢٥٥، وتهذيب الألفاظ: ٥١٦ وجمهرة اللُّغة: ٦٥٥، وتهذيب اللُّغة: ١٤٨/٢١، ومجمل اللُّغة: ٥٣٦، وأفعال ابن القطاع: ٢/٢٢٩، وأفعال السَّرَقُسْطِيِّ: ٣/٣٧٩، والصِّحاح واللِّسان والتاج: (صفد).

(١) فعلت وأفعلت للزجاج: ٥٨ قال: «يقال: صفدتُ الرَّجُل بالحديد: شددته به، وأصفدته: إذا أعطيته مالاً أو خادماً».

أقول ـ وعلى الله أعتمد ـ: منه قول القُطاميِّ في ديوانه: ٨٥ يخاطب زُفر بن الحارث:

فإن هَجَوتُكَ ماتمَّت مُكارَمَتِي   وإن مَدَحْتُ لَقَدْ أَحْسَنْتَ إِصْفَادي

(٢) ديوان النَّابغة: ٢٧ والبيت مشهورٌ.

(٣) سورة ص: الآية: ٣٨، ومثلها قوله عزَّوجلَّ: ـ ﴿وَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُّقَرَّنِينَ فِي ٱلْأَصْفَادِ ۝٤٩﴾ سورة إبراهيم.

(٤) ديوانه: ٤٩ من قصيدة أولها:

أَجِـدُّكَ وَدَّعْـتَ الصِّبَا والـوَلائِدَا   وأَصْبَحْتَ بَعْدَ الجَوْرِ فيهنَّ قاصِدَا

وَمَا خِلْتُ أَنْ أَبْتَاعَ جَهْلاً بِحِكْمَةٍ   وَمَاخِلْتُ مِهْرَاساً بِلاَدِي وَمَارِدَا

(مِهْرَاسٌ)، و(مارِدٌ): موضعان باليَمامة. قاله ياقوت الحموي وغيره قال في معجم البلدان: ٥/٤٦. بعد أن أنشد البيتين: «قالوا في فَسره: (مهراسٌ)، و(ماردٌ)، و(منفوحةُ): من أرض اليمامة، وكان منزل الأعشي من هـٰذا الشقِّ. قال الحفصيُّ: ماردٌ: قُصَيْرٌ بمنفوحة جاهليٌّ». =

تَضَيَّفْتُهُ يَوْماً فَأَكْرَمَ مَقْعَدِي وَأَصْفَدَنِيْ علىٰ الزَّمانَةِ قَائِدا

يقولُ: وَهَبَ لِي قائداً يَقُودُني. فالاسمُ مِنَ العَطيَّة وَمِنَ الوثَاقِ: الصَّفَدُ، والمَصْدَرُ من صَفَدِ العَطيَّة: إصْفَادٌ، وَمِنَ الوِثَاقِ: صَفْدٌ وتَصْفِيدٌ وَالصِّفَادُ:[1] الشَّيْءُ الذي به يُصفَّدُ الإنسانُ، إمَّا حَبْلٌ، وإمَّا قَيْدٌ، وقال الشَّاعِرُ ـ يُعَيِّرُ لَقِيْطَ بنَ زُرَارَةَ بِأَسْرِ أَخِيْهِ ـ:[2]

= أقول ـ وعلى الله أعتمد ـ: منفوحة الآن حيٌّ في وسط مدينةالرِّياض، معروفة بهـٰذا الاسم قديماً وحديثاً. و(ماردٌ) و(مِهْرَاسٌ) لم يَعُدْ لَهُما ذكرٌ في المنطقة، فلعلَّ اسميهما قد تغيَّرا مُنذ زَمَنٍ بَعيدٍ، أو أندثرا فالله أعلم.

(١) في خزانة الأدب: ٤/ ٦٦ «والصِّفادُ ـ بكسر الصَّاد ـ: مايوثَقُ به الأسيرُ من قِدٍ وقَيْدٍ وغُلٍّ» .

(٢) البيتُ لعوف بن الخَرِع التَّيميِّ، وهو عَوْفُ بن عَطيَّةَ بن الخَرِعِ، والخَرِعُ يقال له: عمرو بن عيش بن وديعة بن عبدالله بن لؤيِّ بن عمرو بن الحارث بن تَيْمِ بن عبد مناة بن أدٍّ.

كذا في طبقات فحول الشُّعراءلابن سلام: ١/ ١٥٩وفيه خلافٌ. يراجع: الخزانة: ٢/ ٨٢، ٨٣

وهو من أبيات قالها يومَ رَحْرَحَان، وهو يومٌ من أيام العرب المشهورة بين تميم وبني عامر، ويعرف بـ«يوم رحرحان الثاني» و(رَحْرَحَانُ): جَبَلٌ قريب من عكاظ(؟) خلف عرفات كذا في معجم البلدان: ٣/ ٤١ وفيه نظرٌ؟! وفي يوم رحرحان الثَّاني هُزمت بنوتميم وأُسر فيه مَعْبَدُ بن زُرارة أخو حاجب بن زُرارة زعيم بني تَميم، وفَرَّ لَقِيْطُ بن زرارة، فأُسرَ معبدٌ ومات في أسره عند بني عامرٍ، فعيَّرت العرب حاجباً ولقيطاً وقومهما بذٰلك، وكان مما قيل فيه أبيات عوفٍ المذكور. كذا ذكر الأصفهاني في الأغاني: ١١/ ١٢٤ فما بعدها(دار الكتب) عن النقائض: ٢٢٨، وهو في معجم البلدان: ٣/ ٤١ مختصراً، والخزانة: ٣/ ٨٢ وغيرها. قال أبوالفرج: أخبرني علي بن سُليمان [الأخفش الصَّغير] ومحمَّد بن العبَّاس اليزيديَّ في «كتاب النقائض» قالا: قال أبو سَعيدٍ الحَسَنُ بنُ الحُسَيْن السُّكريّ، عن محمدِ بن حبيبَ، عن أبي عُبَيْدَةَ قال: كان من خبر رَحْرَحَان الثَّاني . . . » وأورد الخبر بطوله، تجده هناك.

= قال: وفي ذٰلك قولُ عَوفِ بن عَطيَّة بن الخَرِع التَّيمِيِّ يُعيِّر لقيطَ بنَ زُرَارَةَ:

هلاَّ فَوارِسَ رَحْرَحَانَ هَجَوْتَهُمْ عُشَراً تَنَاوَحُ في سَرَارَةِ وَادِ

لاَ يَأْكُلِ الإِبلُ الغِرَاثُ نَبَاتَهُ مَا إِنْ يَقُومَ عِمَادُهُ بِعِمَادِ

هَلاَّ كَررتَ علي أُخَيِّكَ . . . . البيت

وَذَكَرْتَ مِنْ لَبَنِ المُحَلَّقِ شَرْبَةً والخَيْلُ تَعدُو بالصَّفَاحِ بَدَادِ

لٰكِنْ تركتَهُ في عَمِيْقٍ قَعْرُها جَزَراً لِخَامِعَةٍ وَطَيْرِ عوادِ

لوكُنْتَ مُسْتَحِياً لِعرْضِكَ مَرَّةً قَاتَلْتَ أو لَفَدَيْتَ بالأَذْوَادِ

وقد قال غير عوف من الشُعراء في ذٰلك مما يطولُ ذكره.

ويُروىٰ: (ابن أمّك) ولم يكن مَعْبَدٌ أخاه لأُمِّه وهي أكثر الرِّوايات، ولٰكنَّه ابنُ جَدَّتِهِ والجدَّة أمٌّ كما أنّ الجدَّ أبٌ «أنا النبيُّ لا كذب أنا ابن عبد المطلب» ورواه مثل رواية المؤلِّف ابنُ السِّيد فيما كتبه علىٰ الكامل: ٤٤٣(ط) لاهور. وفي ردِّ أبي محمد بن الأعرابي المعروف بـ«الأسود الغُندجانيِّ» علي ابن الأعرابي في كتابه«النَّوادر» ـ وردُّ الأسود هٰذا عليه يُعرف بـ«ضالَّة الأديب» ـ. قال: «وقد غلط ابن الأعرابي من وجهين؛ أحدُهُما: أنَّ الشِّعرَ لعَوفِ بن الخَرِع، وهو قد نسبه إلى ابن كُراع.

والثاني: أنَّه قال: «علىٰ ابن أمِّكَ» وإنّما الرِّوايةُ: «علىٰ أُخَيِّكَ» بالتّصغير؛ لأنّ معبداً لم يكن لأمِّ لَقيطٍ».

(فائدة): يقول الفقير إلىٰ الله تعالىٰ عبد الرَّحمٰن بن سُليمان العثيمين ـ عفا الله عنه ـ:

أولاد زُرارة بن عُدَسٍ بن زيد بن عبدالله بن دارم عشرةٌ هم: أبوعكرشة حاجب صاحبُ القوس المشهور الذي رهنه كسرىٰ، وأبونهشل لقيطٌ ، وأبوالقعقاع مَعْبَدٌ، وخزيمة، وعلقمة، ولبيدٌ، وعمرو، ومالك، وعبدمناة، والحارث ولم يكونوا من أمّ واحدة.

وبعد يوم رَحْرَحَان بعام «يوم جبلة» قتل فيه لقيطاً المذكور.

هَلاَّ مَنَنْتَ علَىٰ أُخَيِّكَ مَعْبَدٍ   والعَـامِرِيُّ يُقُـوْدُهُ بِصِفَـادِ

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (خُلُوفِ فَمِ الصَّائمِ) في حديثِ مالكٍ [٧١]

الذي رَوَاهُ عن أبي الزِّنادِ، عَنِ الأعرجِ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «والَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائمِ أَطْيَبُ عندَ اللهِ من رِيْحِ المِسْكِ، يَقُوْلُ اللهُ: إِنَّما يَذَرُ شَهْوَتَهُ وَطَعَامَهُ وَشَرَابَهُ من أَجْلِي، فالصِّيامُ لِي، وَأَنَا أَجْزِيْ بِهِ، كُلُّ حَسَنَةٍ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إلىٰ سَبْعِمائَةِ ضِعْفٍ، إلاَّ الصِّيَامَ فَهُوَ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ». [١/ ٣١٠ رقم (٥٨)].

قَالَ عبدُالملكِ: أمَّا الخَلُوْفُ[1] فهو تَغَيُّرُ رِيْحِ الفَمِ لتَأْخِيرِ الطَّعَامِ عَنْهُ،

= والقصيدة التي فيها الشَّاهد اختارها المُفَضَّل في المفُضَّليات: رقم: (٩٤)، ويراجع شروحها لابن الأنباري، والمرزوقي، والخَطيب التبريزي. والبيتُ المذكورُ من شواهد كتب النحو؛ في كتاب سيبويه: ٢/ ٣٩ ، وشرح أبياته لابن السِّيرافي: ٢/ ٢٩٩، والمقتضب: ٢/ ٣٧١ ومجالس ثعلب: ٥٢٧، وأمالي ابن الشَّجَري: ٢/ ٢١٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٥٤ . . . وغيرها.

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في: غريبُ الحَديث لأبي عُبَيْدٍ: ١/ ٣٢٧، والنَصُّ له، وغريب الخطَّابي: ٣/ ٢٣٩ والفائق: ١/ ٣٨٧ وغريب ابن الجوزي: ١/ ٢٩٨، والنِّهاية: ٢/ ٦٧، ويُراجع: جمهرة اللُّغة: ٦١٥، وتهذيب اللُّغة: ٧/ ٤٠١، ومجمل اللُّغة: ٣٠٠، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (صوم) .

وهي في تعليق الوَقَّشيِّ، وغريب اليَفْرنيِّ، وغريب الأندلسيّ المجهول: ورقة: ٥٠ وفيه فوائد، وفي حاشية الورقة من غريب المجهول هٰذا نقلٌ مفيدٌ عن القابِسِيِّ والقاضي عياض وغيرهما.

قال الوَقَّشِيُّ في تعليقه: ١/ ٣١٨: «الخُلُوْفُ: ـ بضمِّ الخاء ـ التَّغَيُّر والرَّائحةُ، ومن فتح الخاء فقد أخطأ، وإنَّما هو بالضمِّ مصدر خلف يخلُفُ خُلُوفاً ونظيره: قَعَدَ يقعُدُ قُعُوداً =

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تقولُ منه: قد خَلَفَ فَمُهُ فهو يَخلُفُ خُلُوفاً[1]، ومنه الحَدِيْثُ الَّذي حَدَّثَنِيْهِ ابنُ

= وليس من المصادر التي جاءت علىٰ (فُعُولٍ) شيءٌ مفتوحُ الفَاءِ إلا ألفاظاً محصورةً شذَّت عن ما عليه الجمهور. وهي: الوَضُوءُ، والطَّهُوْرُ، والوَقُود، والوَلُوْعُ، والوَزُوعُ، ولايصُّح أنْ يُقالَ الخَلوُفُ ـ بفتح الخاء ـ إلا أن يُبنىٰ من خلف اسم فاعل يرادُ به المبالغةُ في الشيَّءِ كما يقال: ضَرُوبُ، وكَذُوبٌ، وقَتُولٌ للمبالغةِ في الكَذِبِ والضَّرْبِ والقَتلِ». وجاء في (مقدمة القاموس): «كلُّ ما كان في المصادر علىٰ (فُعُولٍ) كَقُعُود وخُرُوجَ ومجيئُهُ بالضَمِّ هو القياسُ، وشذَّ منه خمسةٌ وهي: الوَقُوْدُ، والطَّهُوْرُ، والوَضُوْءُ والقَبُوْلُ، والوَلُوْعُ» فأسقط واحداً، وزاد واحداً.

وفي غريب الحديث للخطّابي: ٣/ ٢٣٩ «أصحابُ الحديث يقولون: خَلُوفٌ بفتح الخاء، وإنَّما هو خُلُوْفٌ مضمومة الخاء . . .».

وفي غريب الحديث للأندلسيّ المجهول: «قال أبوعُبَيْدٍ عن بعض رجاله: خلف فوه وأخلف، وأهل الحديث يقرؤون هٰذا الحرف بضمِّ الخاء وفتحها، وكذٰلك روي عن القابسي في بعض التَّعاليق».

وفي هامش النُّسخةِ المذكورة أيضاً: قال القاضي عياض: «لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائمِ» بضمِّ الخاء قيَّدناهُ عن المُتْقِنِينَ وهو ما يخلف بعد الطَّعام في الفم من ريح كريهة لخلاء المعدة من الطعام. قال: وأكثر المحدثين يروونه بفتح الخاء، وهو خطأ عند أهل العربيَّة. قال: وبالوجهين ضَبَطْنَاهُ عن القابسيِّ. وفي بعض طرقه: «لخلفة فم الصَّائم» والمعنىٰ واحدٌ. وفي باب (هلَ يَقولُ: إنِّي صائمٌ): لَخَلْفُ بغير واوٍ، وعند بعضهم لَخُلْفُ فم الصَّائم، ووجه ذٰلك أن فتح الخاء لما يَخْلُفُ يقال له: خَلْفٌ وخَلَفٌ . أمَّابضمّ الخاء فيكون جمعَ خَوَالف أو خالفة لما يخلف الفم فَتَتَّفِقُ الرِّوايات من جِهَةِ المعنىٰ يقال: «خلف فوه يخلُفُ». يراجع: مشارق الأنوار: ١/ ٢٣٩ . ويقال: خَلَفَ وأَخْلَفَ، يراجع فعلت وأفعلت للزَّجاج: ٣١، وما جاء علىٰ فعلت وأفعلت للجواليقي: ٣٧، وأدب الكاتب: ٤٤١ .

(١) حديث عليٍّ رضي الله عنه في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٣٢٧ قال: حدثنيه ابنُ مهديّ عن سفيان. . . فحدّث به المؤلِّفُ عن شيخه ابن المغيرة؟ وعن أبي عُبيد في الفائق والنِّهاية وتهذيب اللُّغة =

المُغِيْرَةِ، عن سُفيان الثَّوريِّ، عن أبي إسحـٰق الهَمداني، عن عليٍّ: أنَّه سُئل: «أَيُقَبِّلُ الرَّجُلُ امرأتَهُ وهي صَائِمَةٌ؟ فقال: «وَمَا أَرَبُكَ إلىٰ خُلُوفِ فَمِهَا؟!»».

قَالَ عبدُالملكِ: أمَّا قَوْلُهُ: «كلُّ حَسَنَةٍ بعَشرِ أمثالِهَا إلىٰ سَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ إلاَّ الصِّيامَ فَهُوَ لي وَأَنَا أَجْزِيْ بِهِ» فقد عَلِمْنَا أَنَّ أَعْمَالَ البِرِّ كُلَّهَا هو[1] يَجْزِي بها، ولـٰكن معناه عندنا: إنَّ الصَّومَ ليس يَظهرُ من ابنِ آدم بلسانٍ ولا بعَمَلٍ فتكتبُهُ الحَفَظَةُ كما تكتُبُ الذِّكرَ الذي هو باللِّسانِ، وَكَمَا تَكْتُبُ الصَّلاَةَ التي بحركةِ البَدَنِ، وَكَمَا تَكْتُبُ الصَّدقةَ التي بالعَطِيَّةِ، وأمَّا الصِّيامُ فبنيَّة القَلْبِ، وَإِمْسَاكٍ عن حركةِ المَطْعَمِ والمَشْرَبِ، وحَركةِ الفَرجِ بالالتِذَاذِ بِهِ، يَقولُ اللهُ: أَنَا أَتَوَلَّىٰ جَزَاءَهُ عَلَىٰ ما أُحِبُّ من التَّضعِيفِ، وليس علىٰ كتابِ كَتَبَهُ حَفَظَتِي علىٰ عِبَادِيْ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ (الرَّفثِ) الذي نُهِيَ عنه الصَّائم في حديثِ مالكٍ الذي رواه عن رَسُوْلِ الله ﷺ. [١/ ٣١٠رقم (٥٧)].

فَقَالَ: هُوَ الخَنَىٰ، وَالإِفكُ، وَالمُنازعةُ، وَالمِرَاءُ، وَكلُّ كلامٍ قبيحٍ[2]، وذٰلك أن يُصَامَ من الكلام القبيح، كما يُصَامُ من الطَّعامِ والشَّرابِ. وقد حدَّثني الحَنَفِيُّ عَنِ ابن أبي ذِئْبٍ، عَنِ المَقْبَرِيِّ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَدَعْ في صِيَامِهِ قَوْلَ الزُّوْرِ وَالعَمَلَ بِهِ فَلَيْسَ للهِ حَاجَةٌ أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ».

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ قولِ [٧٢] أبي سَعِيْدٍ الخُدْرِيِّ في حديثِ مالكٍ كان المَسْجِدُ علىٰ عشرين عَرِيْشاً»[3].

= والعباب(الفاء) واللِّسان وغيرها. وأبوعُبَيْدٍ عندنا أصدقُ، وكلامه أوثَقُ.

(١) في الأصل: «وهو» بزيادة الواو.

(٢) سبق ذكرها في كتاب (الحج).

(٣) في حديث أبي سعيد الخدري في الموطأ: ١/ ٣١٩: «وكان المسجد علىٰ عَريشٍ». كذا؟!.

قال عبدُالملكِ: كان سَقْفُهُ معرَّشاً بالجَريد. ومعنىٰ قَوْلِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ حَتَىٰ تَلاحَىٰ رَجُلَان [: تَسَابَّا]. [١/ ٣٣٠رقم (١٣)].

(شرحُ غريب كتابِ البيُوعِ)[1]

(من موطأ مالك بن أنس رحمه الله)

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (العُرْبَان) في حديثِ مالكٍ

الذي رَواه عن عَمْرِو بنِ شُعيب عن أبيه، عن جَدِّهِ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ: «نَهَىٰ عَنْ بَيْعِ العُرْبَانِ».

قال عبدُالملك: إنَّما العُربانُ[2] الذي نَهَىٰ عن بَيْعِهِ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] ما وَصَفَ مالكٌ في كتابه من أن يشترِطَ المُبْتَاعُ للبَائِعِ إنْ تَمَّ البَيْعُ بيني وبينكَ فالعُربانُ من ثَمَنِ السِّلعة، وإن لم يتمَّ البَيْعُ بيني وبينك فالعُربانُ لَكَ، فكان هَـٰذَا مَكْرُوْهاً من وجهِ الخطار، والخطار[3] من القِمَار، والقِمَارُ من المَيْسِرِ الذي حَرَّمَ اللهُ في كتابِهِ، ولا بأسَ بالعُربان في البَيْعِ مِن غيرِ هَـٰذا الشَّرطِ، وذٰلِكَ أنَّ العُربان إنَّما هو تقدُّمه بعضُ الثَّمنِ أَوْ بَعْضُ الكِرَاءِ، وإنَّما العُربان في

---

(١) الموطأ رواية يحيىٰ: ٢/ ٦٠٩، ورواية أبي مصعب الزُّهري: ٢/ ٣٠٥، ورواية محمد بن الحسن: ٢٦٧، ورواية سويد الحَدَثاني: ٢٣١، ورواية القعنبي: ٤٢٢، والاستذكار: ١٩/ ٧، وَالتَّعْلِيْق عَلَى المُوَطَّأ لأبي الوليد الوَقَّشِيِّ: ٢/ ٩١، والمنتقي لأبي الوليد الباجيِّ: ٤/ ١٥٧، والقبس لابن العربي: ٧٧٥، وتنوير الحوالك: ٢/ ١١٨، وشرح الزُّرقاني: ٣/ ٢٥٠.

(٢) لم يشرح المؤلِّفُ ـ رحمه الله ـ لفظ (العربان) ولغاته وماجاء فيها عن العرب. وذكر ذٰلك الوقشي في تعليقه: ٢/ ٩١، ٩٢، مُفَصَّلاً فليُراجع هناك.

(٣) في الاستذكار: «لأنَّه من بَيْعِ الغَرَر والمُخَاطَرَة. .»، وفي مشارق الأنوار: ١/ ٢٣٤: «ومنه خطار السَّبق» وفي اللِّسان (خطر): «وَالخَطَرُ: السَّبْقُ الذي يترامى عليه في التَّرَاهُنِ، والجمع: أخطارٌ».

معناه أوَّل الشيءِ وعُنفوانه وَكَالرَّسُوْلِ، أَلاَ تَرَىٰ في الحَديثِ الَّذي حَدَّثَنِي عليُّ ابنُ مَعْبَدٍ البَصْرِيُّ، عن كَعْبِ الحَبْرِ أَنَّه قَالَ: «حَجر الحرام عربان الخراب»، يعني أنَّه أولُ الخَراب ورَسُولُهُ، وعُنْفُوَانُهُ، ونادِرَتُهُ، وهٰذا وشبهه من المعنىٰ، فَكَذٰلِكَ العُربان في البَيْعِ هو بهٰذا المعنىٰ، ولا بأسَ به ما لم يقع الشَّرط الذي وَصَفَ مالكٌ.

ـ **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (أزهاءِ الثَّمَرَةِ) في حديثِ مالكٍ** الذي رواه عن حُمَيْدٍ الطَّويل، عن أَنَسِ بنِ مَالك: أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ: «نَهَىٰ عَنْ بَيْعِ الثِّمارِ حَتَّىٰ تُزْهِيَ، فقيلَ لَهُ: يَا رَسُوْلَ اللهِ وَمَا تُزْهَيْ؟ فَقَالَ: حِيْنَ تَحْمَرُّ» [٢/ ٦١٨ رقم (١١)].

قَالَ عبدُالملكِ: وذٰلِكَ أَنَّ بَيْعَهَا قبلَ أَنْ تُزهِيَ من المُخَاطَرَةِ؛ لأَنَّ العَاهَاتِ تُسرِعُ إليها قبلَ أن تُزهِيَ، فإِذَا زَهَتْ[١] أُمِنَتْ عليها العَاهَاتُ، وذٰلِكَ أَنَّ لثمرِ النَّخْلِ دَرَجَاتٍ وَطَبَقَاتٍ سَبْعاً[٢]، يكونُ طَلْعاً، ثُم إغْرِيْضاً، ثم بَلَحاً،

---

(١) زهت وأزهت معناهما واحدٌ. قال الجواليقي ـ رحمه الله ـ فيما جاء علىٰ فعلت وأفعلت بمعنىٰ واحدٍ: ٤٤ «وزها النخْلُ وأزهىٰ: إذا بدت فيه الحُمرةُ والصُّفرةُ» ومثله تماماً في فعلت وأفعلت للزّجاج: ٤٥ وهو الأصل.

وقال أبوحاتم السجستاني في كتاب فعلت وأفعلت أيضاً: ١٣٢ «وأزهىٰ النَّخلُ: إذا احمرَّ ثمره أو اصفرَّ، ولا يقال: أزهىٰ البُسْرُ، قال: ولم يُعْرفْ زها النَّخلُ بغيرِ ألفٍ» لٰكن الزَّجاج والجواليقي نقلاه كما تَرَىٰ، وهما ثِقتَان في النَّقل، لغويان فقيهان حنبليان رحمهما الله تعالىٰ وفي كتاب غريب الحديث للأندلسي المَجهول: «أبوزيد: زهىٰ النَّخل وأزهىٰ. وقال الخَليلُ: أزهىٰ التَّمرُ بَدَا صلاحُهُ. ولم يعرف الأصمعي إلاَّ زَهَىٰ، ولم يعرف أزهىٰ. قال الأَصْمَعِيُّ: هو الزَّهو، وفي لغة أهل الحجاز الزُّهو بالضمِّ».

(٢) عن ابن حبيب في المنتقى: ٤/ ٢١٧مع اختلاف في اللفظ.

ثُم زَهْواً، ثُم بُسْراً، ثُم رُطَباً، ثُم تَمْراً، فأَوّلُ ما يطلعُ يكون طَلْعاً، ثُمَّ يَتَفَلَّحُ الجُفُّ عنه ويَبْيَضُّ فَيَكُوْنُ إغريضاً، ثُم يذهبُ عنه بياضُ الإغريضِ ويَعْظُمُ حَبُّهُ، وتَعلُوهُ خُضْرَةٌ فيكون عندَ ذلك بَلَحاً، ثُمَّ يَعْلُو تِلكَ [الخُضْرَة][1] صُفْرَةٌ[2] فعندَ ذلك يَكُوْنُ بُسْراً، ثم تَعلو تلكَ الصُّفرةِ دُكنةٌ وحُوَّةٌ ويَلِيْنُ وَيَسْتَنْضِجُ فعندَ ذٰلِكَ يكونُ رُطَباً، ثُمَّ يَذْبُلُ لليُبْسِ وَيَتَشَنَّجُ فعندَ ذلك يَكُوْنُ تَمْراً.

قال عبدُالملكِ: والإزهاءُ في كلِّ الثِّمار: إذا نَحَتْ نَاحِيَةَ الاحْمِرَارِ[3] [٧٣] وَأَيْنَعت للطِّيابِ. فذلك حينَ يَحِلُّ بَيْعُها.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ (البِطِّيخ) و(الطِّبيخِ) و(الخِربزِ) و(الجَزرِ) في كتابِ مَالكٍ في البُيُوعِ،

فَقَالَ: «أَمَّا الطِّبِّيخُ وَالبِطِّيخُ فَوَاحِدٌ[4]، العَرَبُ تُقَدِّم البَاءَ قبلَ الطَّاءِ،

---

(١) في الأصل: «الحُمْرَة».

(٢) أو حمرة أيضاً، وفي المنتقى: «تعلو الخُضرة حمرة فيكون زهواً، ثم يصفر صفرة فيكون بُسْراً».

(٣) ليس كلّ ثَمَرَةٍ حمراء، بل ولا كل بُسرة حمراء؟!

(٤) في اللِّسان (بطخ): «البِطِّيْخُ: لغتان..».

قال أبوالوليد الوَقَّشِيُّ: «بكسر الباء لاغيرُ». وفي قصد السَّبيل: ١/٢٨٨ «بالفتح مولَّدة، والصَّوابُ الكَسْرُ، وهو أنواع منه الهنديُّ ويُسَمِّيه أهل مصر «الأخضر» وأهل المغرب تقول له: (دَلاَّع)، وأهل الحجاز (حَبْحَب) وبعض أهل الشام (جبس)». **أقول:** ويُطلق عليه في عاميَّة أهل نَجْدٍ (الجُحُّ) وله حَظٌّ من فَصاحة، قال في اللِّسان: (جَحَحَ) «الجُحُّ: صغارُ البِطِّيخ والحَنْظَلِ قبل نُضجِهِ، واحدتُهُ: جُحَّةٌ، وهو الذي تُسمِّيه أهل نجدٍ الحَدَجَ». **أقول ـ وعلى الله أعتمد ـ:** والحَدَجُ في عاميَّة أَهل نجد كلُّ مكوَّرٍ صغير الحَجْمِ، كالحنظل وغيره.

وقال الوَقَّشيُّ أيضاً: «ومنهم مَنْ يجعلُ كلَّ بطيخ خربزاً، وكلامُ مالكٍ يقتضي أنهُ ليس البطِّيخ نفسه، ولذٰلك عطفَ أحدُاهما علىٰ الآخرِ، ولو كانا عنده نوعاً واحداً لاكتفىٰ بذكر أحدهما..».

والطَّاءَ قَبْلَ البَاءِ مثل جَذَبَ وجَبَذَ ومثل حَنا وَنَحا. وأمَّا الخِرْبِزُ فصِنْفٌ مَعْرُوْفٌ من البطِّيخِ يكونُ أملسَ مُدَوَّرَ الرَّأسِ مُنَقَّطاً كأنَّه الحَنْظَلُ الأَخْضَرُ، رقيقُ الجِلْدَةِ. وأمَّا الجَزَرُ فهو الإسْفِناريَّةُ[1]، أهلُ الحِجَازِ يُسمُّونَه الجَزَرَ، وأهلُ الشَّامِ يُسمُّونَهُ الإِصْطَفْلِين، وأهلُ الأَنْدَلُسِ يُسَمُّونَهُ الإسفِناريَّةَ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرحِ (العَرِيَّةِ) في حديثِ مالكٍ

الذي رَوَاهُ عن نافعٍ، عن ابنِ عُمَرَ: «أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ أرخَصَ لصَاحِبِ العَرِيَّةِ أن يَبِيْعَهَا بخَرْصِهَا» [٢/ ٦١٩ رقم (١٤)].

قال عبدُالملكِ: العَرِيَّةُ في الثِّمارِ بمنزلةِ العُمْرَىٰ في الدَّارِ[2]، وَبِمَنْزِلَةِ

---

(١) قال الوَقَّشِيُّ: «ويُقال: جِزَرٌ بكسر الجيم، وجَزَرٌ». ويراجع: قصد السَّبيل: ١/ ٣٨٤، قال: «محركةٌ ويُكسَرُ، معرّب (كزر)». وذكر المحبي في(الإطفلين) في كتابه قصد السبيل: ١/ ١٩٥. وقال: «الجزر الذي يؤكل يوناني معَّربٌ» وفي المعرب للجواليقي: ٩٢ عن ابن الأعرابي أنهَّا لغةٌ شاميَّةٌ.

(٢) أمَّا(العُمْرَىٰ) و(الرُّقبىٰ) فذكرهما المؤلِّف في موضعهما كما سيأتي إن شاء الله.

وأمَّا العرِّية فذكر أبوعُبَيْدٍ مثل ماذكر المؤلِّف في تعريفها وقال: «وقال بعضهم: بل هو الرَّجُلُ يكون له نخلة وسط نخلٍ كثيرٍ لرجلٍ آخر، فيدخل رَبُّ النَّخلةِ إلىٰ نخلته فربما كان مع صاحب النَّخل الكثير أهله في النخل، فيؤذيه بدخوله، فرُخِّص لصاحبِ النخلِ الكثيرِ أن يشتريَ ثَمَرَ تلك النَّخلة من صاحبها قبل أن يجدَّه بتَمْرٍ؛ لئلا يتأذىٰ به، قال أبوعُبَيْدٍ: والتَّفسير الأول أجود؛ لأنّ هٰذا ليس فيه إعراء...». وشرح الحافظ ابن عبد البرّ العريَّة شرحاً مفصلاً في التمهيد: ٢/ ١٦، ٣٢، ٤٢٤، ١٥/ ٢٢٣.

وقال الوَقَّشيُّ في تعليقه: «العريَّة: النَّخلة يُعطيها الرّجل الفقيرَ. قال سُوَيْدُبن الصَّامت:

أَدِيْنُ وَمَا دَيْنِي عَلَيْهِم بمَغْرَمٍ ... ولٰكِنْ علىٰ الشُّمِّ الجِلَادِ الفَوَادِحِ

عَلىٰ كلِّ خَوَّارٍ كأنَّ جُذُوعَهَا ... طُلِيْنَ بقَارٍ أو بَحمْأَةِ مَاتِحِ

وَلَيْسَتْ بَسْنهاءٍ ولا رُجبيَّةٍ ... وَلٰكِنْ عَرَايَا في السِّنِيْنَ الجَوائحِ» =

المِنْحَةِ في الماشيةِ، وذٰلك أن يَهَبَ الرَّجُلُ للرَّجُلِ ثَمَرَ الشَّجَرَةِ من شَجَرِهِ، أو الشَّجَرَاتِ أو النَّخَلاتِ عَامهِ ذٰلك، وَأُصُوْلُهَا لِصَاحِبِها، وكذٰلِكَ يُعمر الرَّجُلُ الرَّجُلَ سُكْنَىٰ دارِهِ حَيَاتَهُ، وَرَقَبَةُ الدَّارِ لِصَاحِبِهَا، وكذٰلِكَ يَمْنَحُ لَبَنَ نَاقتِهِ أو بقرتِهِ أو شاتِهِ[1] عامَهُ ذٰلِكَ والرِّقابُ لِصَاحِبِهَا، فالمَعنىٰ [في] ذٰلِكَ كُلِّهِ وَاحِدٌ[2]؛

= وكلام أبي عُبَيْدٍ والوَقَّشِيِّ في أصل العَرِيَّة عند العرب سواء في مدلول اللَّفظ اللغوي أو معناه الاصطلاحي قبل الاسلام. وكلام اليفرني أكثر دلالة علىٰ هـٰذا. قال في «الاقتضاب»: «واحدة العرايا عريَّةٌ، فعيلة بمعنىٰ مفعولة، من عَرَاهُ يَعْرُوهُ: إذا التمس معروفَهُ.

ويحُتمل أن تكون من عَرِيَ يعرَىٰ: كأنَّها عُرِّيت من جملة التَّحريم فعَرِيَت؛ أي: حَلَّت وخَرَجَتْ، وهي فعلية بمعنىٰ فاعلة. وقال: هو عروٌ من هـٰذا؛ أي: خلوٌ منه. وقال الخليلُ: العريَّة من النَّخل: التي تَعرَىٰ عن المُسَاوَمَةِ عندَ بيع النَّخلِ، والفعل: الإعراء وهو أن يجعلَ ثمرتها لمحتاجٍ، وكانت العربُ تمتدح بها...» وأنشدَ بيت سوَيْدٍ، وأحال علىٰ كتابه الكبير(المُختار الجامع بين المُنْتَقَىٰ والاستِذكَار) وتعريفها في «صحاح الجوهريّ» وغيره من كتب اللُّغة أكثرُ وضوحاً أيضاً.

وأمَّا تعريفها عند الفُقَهَاءِ، وكما جاءت في الحديث، وكما هي دلالتها الشَّرعيَّة فهي: «أن يجيءَ الرَّجُلُ إلىٰ صاحب الحائط فيقول له: بعني من حائطك ثمر نخلات بأعيانها بخرصها من التَّمر، فيبيعه إياها ويقبض التَّمر ويُسَلِّم له النَّخلات فيأكلها ويتّمرها» هـٰذا كلام أبي منصور الأزهري في الزَّاهر: ٢٠٦. وينظر: تحرير ألفاظ التنبيه: ١٨٠، وتهذيب الأسماء واللُّغات: ٢/ ١٨٢، والمغرب للمطرِّزي: ٢/ ٥٨، والدُّر النَّقي لابن عبد الهادي: ٢/ ٤٤٨. ويراجع تفسير اللَّفظة اللُّغوية في: غريب أبي عبيد: ١/ ٢٣٠، والفائق: ١/ ٢٩٨، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٩٠، والنِّهاية: ١/ ٢٣٠، وتهذيب اللُّغة: ٣/ ١٥٦ والصِّحاح، واللِّسان، والتاج: (عري).

(١) هـٰذا يُسَمَّى الإخبالَ، فإن أعاره الفحل يُسَمَّىٰ الإطراقَ.

(٢) في الأصل: «واحداً».

لأنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ منه لفظةً علىٰ حدةٍ كما فسَّرتُ لَكَ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ (الجَمْعِ) و(الجَنِيْبِ) من التَّمرِ في حديثِ مالكٍ

الذي رَوَاهُ عن زيدِ بنِ أَسْلَمَ، عن عَطَاءِ بن يَسَارٍ: «أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَـالَ لِعَامِلِهِ عَلَىٰ خَيْبَر: بِعِ الجَمْعَ بالدَّراهمِ، ثُمَّ ابْتَعْ بالدَّرَاهِمِ جَنِيْباً» [٢/ ٦٢٣ رقم (٢٠)].

قال عبدُالملك: الجَمْعُ: خَلطُ التَّمرِ الذي يَجْتَمِعُ فيه الطَّيِّبُ والرَّديءُ. والجَنيبُ: المُتَخَيَّرُ الذي قد نُقِّيَ عنه حَشَفُهُ ورَدِيْئُهُ[1].

قال[2] عبدُالملكِ: ولا يكونُ بَيْعُ [٧٤] الجَمْعِ واشْتِرَاءُ الجَنِيْبِ من إنسانٍ واحدٍ ولٰكنْ يَبِيْعُ من هَـٰذا وَيَبْتَاعُ من هَـٰذَا.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (المُزابَنَةِ) و(المُحَاقَلَةِ) في حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن ابن شهابٍ، عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ

---

(١) تفسير اللَّفظة في الغريبين: ١/ ٣٩٧ «ط» مصر، والفائق: ١/ ٢٣٤، والمجموع المغيث: ١/ ٣٦٠، والنِّهاية: ١/ ٢٩٦، واللِّسان والتاج: (جنب)، و(جمع).

قال الهَرَوِيُّ في الغريبين: «قال الأصمعيُّ: كلُّ لون من النَّخيل لايعرف اسمه فهو جَمْعٌ، يقال: «كثر الجَمْعُ في أرض بني فُلانٍ» وزاد في النِّهاية: «وقيل: تمرٌ مختلط من أنواع متفرقةٌ، وليس مرغوباً فيه...». وفي التَّاج: (جنب): «الجَنِيْبُ كأمير: تمرٌ جَيِّدٌ معروفٌ من أنواعه. وَالجَمْعُ: صنوفٌ من التَّمرِ تُجْمَعُ، وَكَانُوا يَبِيْعُوْن صاعين من التَّمرِ بصاعٍ من الجَنيبِ، فقال ذٰلك تنزيهاً لهم عن الرِّبا» قاله في سياق شرحه هذا الحديث.

(٢) في الأصل: «قال: وقال».

نَهَىٰ عن المُزابَنَةِ والمُحَاقَلَةِ» [٢/ ٦٢٥ رقم (٢٥)].

قال عبدُالملكِ: قد قال مالكٌ بإثرِ الحَدِيْثِ: إنَّ المُزابنةَ: اشتِرَاءُ الثَّمرِ بالتَّمرِ، وَالمُحاقلةُ: استكراءُ[١] الأَرضِ بالحِنْطَةِ.

قال عبدُالملكِ: وأصْلُ المُزابنةِ: المُخَاطَرَةُ والغَرَرُ، الزَّبنُ هو الخَطرُ،[٢] والخَطَرُ مِنَ القِمَار، والقِمَارُ من المَيْسرِ الَّذي حَرَّمَ اللهُ في كتابهِ، فمن المُزابنة اشتراءُ ثَمَرِ النَّخلِ في رُؤُوسِ النَّخلِ بكَيْلٍ مِنَ التَّمْرِ عَاجلٍ أو آجلٍ[٣]، أو

---

(١) في الموطأ: «كراء».

(٢) جاء في اللِّسان(خطر) قال: «الخَطَرُ: السَّبَقُ الذي يُتَرَامَىٰ عليه في التَّراهُنِ والجمع: أخطارٌ.. والخَطَرُ: الرَّهْنُ بعينه... والخَطَرُ والسَّبقُ والنَّدَبُ واحدٌ وهو كلُّه الذي يوضع في النِّضال والرِّهان فمن سبق أخذه».

(٣) أوضح الحافظ أبوعمر بن عبد البر مقصود كلام المؤلف هنا بعبارة أوسع فقال: «وأصل معنىٰ المُزَابَنَةِ في اللُّغة: المُخاطرةُ؛ لأنّه لفظٌ مأخوذٌ من الزَّبن وهو المقامرةُ والدَّفعُ والمغالبةُ، وفي معنىٰ القمار والزِّيادة والنُّقصان أيضاً حتىٰ لقد قال بعض أهل اللُّغة: إنَّ القمرَ مشتق من القمار لزيادته ونقصانه، فالمزابنةُ والقمار والمخاطرة شيءٌ مُتداخلٌ حتَّىٰ يشبهَ أن يكونَ أصلُ اشتقاقهما واحداً والله أعلم. تقول العرب: حربٌ زبونٌ، أي: ذاتُ دافعٍ وقِمارٍ ومُغالبةٍ. قال أبوالغول الطهوي:

فَـوارِس لا يملُّـون المَنَـايَـا ... إِذَا دَارَتْ رَحَىٰ حَرْبٍ زَبُونِ

وقال مَعمر بن لَقيط الإياديُّ:

عَبْـلُ الـذِّراعِ أَبِيًّـا ذا مُـزَابَنَـةٍ ... في الحَرْبِ يَخْتِلُ الرِّئال والسَّقَبَا

وقال معاوية:

ومُسْتَعْجِبٍ مما رَأَىٰ مِنْ أَنَاتِنَا ... ولو زَبَنَتْهُ الحَرْبُ لَمْ يَتَرَمْرَمِ

قال الفقير إلىٰ الله تعالىٰ عبدالرَّحمـٰن بن سليمان العثيمين ـ عفا الله عنه ـ: هـٰكذا جاء البيت الثاني من هـٰذه الأبيات في «التَّمهيد»: «قال مَعْمَرُ بن لَقِيْطِ الإِيَادِيُّ» وصوابه: =

= لَقِيطُ بنُ مَعْمَرِ الإِيَادِيُّ» وهٰكذا جاء صدره وعجزه في «التَّمهيد» وعَجزه في ديوان لقيطٍ هٰكذا:

* في الحرب لا عاجزاً نِكْساً ولا وَرَعَا *

والذي ذكره أبوعُمر ـ رحمه الله ـ هو عجزُ البيتِ الذي قبله مع بعضِ تحريفٍ.

فَسَاوِرُوْهُ فَأَلْفَوْهُ أخا عَلَلٍ ... في الحَرْبِ يَخْتَبِلُ الرِّئْبَالَ والسَّبُعَا

وتحرَّفت (السَّبُعا) إلىٰ (السقبا) في مطبوعة (التَّمهيد) والبيتُ من قصيدة عيْنيَّة مشهورة. أولها:

يا دَارَ عَمْرَةَ مِنْ مُحْتَلِّها الجَرَعَا ... هَاجَتْ لِيَ الهَمَّ والأَحْزَانَ والوَجَعَا

تَامَتْ فُؤَادِيْ بذات الجِزْعِ خَرْعَبَةٌ ... مرَّتْ تُرِيْدُ بذاتِ العَذْبَةِ البِيَعَا

جَرَّتْ لِمَا بَيْنَنَا حبلَ الشُّمُوسِ فَلاَ ... يَأْساً مُبِيْناً تَرَىٰ مِنْهَا ولا طَمَعَا

فما أزالُ علىٰ سَخْطٍ يُؤَرِّقُنِي ... طَيْفٌ تَعَمَّدَ رَحْلِي حَيْثُما وُضِعَا

وفيها:

قُوْمُوا قِيَاماً عَلَىٰ أَمْشَاطِ أَرْجُلِكُمْ ... ثُمَّ افزَعُوا قَدْ يَنَالُ الأَمْنَ من فَزِعَا

فَقَلِّدُوا أمرَكُم للهِ دَرُّكُمُ ... رَحْبَ الذِّراعِ بِأَمْرِ الحرْبِ مُضْطَلِعَا

لاَ مُتْرفاً إنْ رَخَاءُ العَيْشِ سَاعَدَهُ ... وَلاَ إِذَا عَضَّ مَكْرُوْهٌ به خَشَعَا

مُسَهَّدَ النَّوْمِ تَعنِيهِ ثُغُورُكُمُ ... يَرُوْمُ منها إلىٰ الأعداءِ مُطَّلَعَا

مَاانفَكَّ يَحْلِبُ دَرَّ الدَّهْرِ أَشطُرَهُ ... يَكُوْنُ مُتَّبِعاً طَوْراً ومُتَّبَعَا

ويُراجع ماذكره الوَقَّشِيُّ في «تعليقه»، واليَفْرُنِيُّ في «الاقتضاب في غريب الموطأ». وغريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٣٠، وغريب ابن قُتَيْبَةَ: ١/ ١٩٣، والغريبين: ٨١٣، والفائق: ١/ ٢٩٨ وغريب ابن الجوزي: ١/ ٤٣٠، والنِّهاية: ٢/ ٢٩٤.

واللَّفظةُ مشروحةٌ في العين: ٧/ ٣٧٤، ومختصره: ٢/ ٢٥٦، وجمهرة اللُّغة: ٣٣٥، الزَّاهر لابن الأنباري: ٢/ ٢٣٠ وتهذيب اللُّغة: ١٣/ ٢٢٧، والزَّاهر للأزهري: ٢٠٥، ٢١٢. والتَّمهيد: ٢/ ٣١٧ والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (زبن).

اشتراءُ الكَرمِ بكيلٍ من الزَّبيبِ عَاجلٍ أو آجلٍ، أو اشتراءُ التِّينِ في رُؤُوسِ الشَّجرِ بكيلٍ من يابسِ التِّينِ منثورٍ، أو بعدَّةٍ من جعالِ التِّينِ، واشتراءُ الزَّرعِ القائمِ بكيلٍ من الطَّعام، واشتراءُ الزَّرعِ المَحصودِ بكيلٍ من الطَّعام، واشتراءُ الزَّرعِ للدَّريسِ أو المُهذَّبِ المُصَبَّرِ بكيلٍ من الطَّعامِ. واشتراءُ الزَّيْتُوْنِ في رُؤُوسِ الشَّجرِ بكيلٍ مضمونٍ من الزَّيتونِ، أو بعدةٍ من أفساطِ الزَّيتِ هٰذا كُلُّه من المُزابنةِ، ومن المُزابنةِ بيعُ الجُزافِ من جَميعِ الأشياءِ كلِّها بكيلٍ، أو بوَزْنٍ، أو بعَدَدٍ من صِنْفِ ذٰلك الجُزَافِ، وهو يَتَصَرَّفُ في أنواعٍ من البُيُوعِ تعرِفُها بهٰذا الحَرْفِ الواحد الذي فَسَّرتُ لَكَ، وأصلُها بعدَ ما أخبرتك من أنَّها مُخَاطَرَةٌ وَغَرَرٌ.

قال عبدُالملكِ: وأمَّا المُحَاقَلَةُ: فاستكراءُ الأرضِ بالحنطةِ، أو بكلِّ ما يُزرعُ فيها من أَنواعِ الحُبُوبِ، أو بكلِّ ما يؤكَلُ أو يشربُ أو يؤتَدَمُ به، وإن لم يكنْ مما يُزْرَعُ فيها، كلُّ ذٰلك من المُحَاقلةِ، وَأَصْلُ ما نُهِيَ عن المُحاقلةِ أنَّها تُشبِهُ بيعَ الطَّعَامِ بالطَّعامِ إلىٰ أَجَلٍ. وأمَّا نَفْسُ الكَلِمَة فمُشتقةٌ من الحَقْلِ[1].

قال عبدُالملكِ: ومثله الحديثُ الذي حدَّثني الحِزَامِيُّ، عن سُفيان، عن عَمرو بنِ دينارٍ، عن جابرِ بنِ عبدِاللهِ: «أَنَّ رَسْولَ اللهِ ﷺ نَهَىٰ عن المُخَابَرةِ».

(١) في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٢٩: «بيعُ الزَّرعِ وهو في سُنبُله بالبُرِّ». يُراجع: غريب ابن قتيبة: ١/ ١٩٤، والغريبين: ٢/ ١١١، والفائق: ١/ ٣٠١، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٢٢٩، والنِّهاية: ١/ ٤١٦، ٢/ ٢٩٤.

واللَّفظة مشروحةٌ في العَين: ٣/ ٤٦، ومختصره: ١/ ٢٤٣، وجمهرة اللُّغة: ٥٥٧، والزَّاهر لابن الأنباري: ٢/ ٣٢٠، وتهذيب اللُّغة: ٤/ ٤٧، والزَّاهر للأزهريِّ: ٢٠٥، ٢١٢، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (حقل).

قال عبدُالملكِ: والمُخَابَرَةُ: أن يكريَ الأرضَ بالنِّصفِ أو الثُّلُثِ أو الرُّبُعِ أو أقلَّ من ذٰلك أو أكثرَ مما يدفعُ منها. وأمَّا نفسُ الكلمةِ فمشتقةٌ من الخَبْرِ[1]، والخَبْرُ حَرْثُ الأرضِ وعملُها، ومن ذٰلك يُسَمَّىٰ الأكّارُ خَبِيْراً[2]؛ لأنَّه يُخابرُ الأرضَ، وسُمِّيَ الأكَّارُ أكاراً من المُؤاكرة؛ لأنَّه يُؤاكِر الأرضَ معناه: يَحْرُثُها ويَعْمَلُهَا[3].

قال عبدُالملكِ: ومثلُه حديثُ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ: «أنَّه نَهَىٰ عن المُخَاضَرةِ[4]»

قال عبدُالملكِ: والمُخَاضَرَةُ[4]: بَيْعُ الثِّمارِ قبلَ أن يَبْدُوَ صَلاَحُها وهي

---

(١) اللَّفظة مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٣٢، وغَريب ابن قتيبة: ١/ ١٩٦، والغَريبين: ٢/ ١٧٧، والفَائق: ١/ ٣٤٩، وغَريب ابن الجوزي: ١/ ٢٦١، والنِّهاية: ٢/ ٧. ويُراجع: العين: ٤/ ٢٥٨، ومختصره: ٤٥٣، وجمهرة اللُّغة: ٢٨٧، وتهذيب اللُّغة للأزهري: ٧/ ٣٦٤، والزَّاهر له: ٢٥٥، والتَّمهيد: ٢/ ٣٢٠، ٣٢١. والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (خبر).
والخَبْرُ هُنا بفتح الخاء، وفي اللِّسان: (خبر) «وهو الخِبْرُ أيضاً بالكسر».

(٢) في الأصل: «يُسمَّىٰ الأكَّارَ والخَبْرَ» والتَّصحيحُ من غريب أبي عُبَيْدٍ والنَصُّ هنا له.

(٣) قال ابن قُتَيْبَةَ ـ رحمه الله ـ: «وكان ابنُ الأعرابيِّ يقولُ: وأصلُ المُخابَرَةِ من (خَيْبَرَ)؛ لأنَّ رسولَ الله ﷺ كان أقرَّها في أيدي أهلها علىٰ النّصف، فقيل: خابروهم، أي: عاملوهم في خيبر، قال: ثم تَنَازَعُوا فنهىٰ عن ذٰلك، ثم جازت بَعْدُ». وقال الحافظ أبوعُمر بن عبدالبرِّ ـ رحمه الله ـ: «وأمَّا المُخابرةُ فقال قومٌ: اشتقاقها من (خَيْبَرَ) علىٰ ما قدَّمنا ذكرُهُ. وقال آخَرُون: هي مشتقَّةٌ من الخَبْرِ، والخَبْرُ: حَرْثُ الأرضِ وعَمَلُها، وزَعَمَ مَنْ تأَوَّلَ هٰذا التَّأويل أنَّ لفظَ المخابرةِ كان قبلَ خَيْبَرَ، ولا دَليلَ علىٰ ما آدّعىٰ من ذٰلك والله أعلم».

(٤) كذا في الأصل: «المُخاطرة»؟؛ ويظهر أنه خطأٌ من المؤلِّف نفسه؛ صوابها: «المُخَاضَرَة» لما يأتي في كلامه بعدُ. قال ابنُ عبدالبر: «ويقال: حاقل فلانٌ فلاناً: إذا زارعه، كما [يُقَالُ:] خاضَرَه: إذا باعه شَيْئاً أخضرَ، وقد نَهَىٰ رسول الله ﷺ عن المُخاضرة، ونهىٰ عن بيع الثِّمار حتَّىٰ يبدُوَ صَلاحُها».

خُضْرٌ، ومنه حديثُ مالكٍ عن حُمَيدٍ الطَّويلِ، عن أنسِ بنِ مَالكٍ: «أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ نَهَىٰ عن بَيْعِ الثِّمَارِ حتَّىٰ تُزْهِيَ، قيل: يارَسُوْلَ الله: وَمَا تُزْهِي [٧٥] قال: حَتَّىٰ تَحْمَرَّ».

قال عبدُالملكِ: لأنَّها تَخْرُجُ إذا أَزْهَتْ عَنْ حَدِّ الخُضْرَةِ؛ لأنَّ البلحَ أَخْضَرُ، والزَّهوَ[1] أحمرُ، والبُسرَ أصفرُ[1].

قال عبدُالملكِ: وكلُّ هٰذا من المُخاطرة[2]، ومن المُخَاطَرَةِ أيضاً ما نَهَىٰ رسول الله ﷺ عنه من المُنَابَذَةِ والمُلامَسَةِ، والمُلاَمَسَةُ[3]: أن يشتريَ الرَّجُلُ الثَّوبَ من الرَّجلِ علىٰ اللَّمْسِ فقط، ولا يَنْشُرُهُ، ولا يَعرِفُ ما في دَاخِلِ طَيِّهِ علىٰ ذٰلك يَشتريه. وَالمُنَابَذَةُ[4]: أن يَنْبُذَ الرَّجُلُ إلىٰ الرَّجُلِ ثوبَهُ علىٰ أن يَنْبُذَ

---

(١) كلامُ المؤلِّف هُنا فيه نَظَرٌ، وفي غريب أبي عُبَيْدٍ: «أن يحمرَّ أو يصفرَّ» وفي اللِّسان: «زها» «والزَّهو البُسْرُ الملوَّنُ، يقال: إذا ظهرت الحُمرةُ والصُّفرةُ في النَّخلِ فقد ظهرَ فيه الزَّهوُ... وأزهىٰ النَّخلُ وزَهَا زُهُوًّا: تلوَّن بحمْرة وصُفْرَةٍ».

(٢) كذا في الأصل، وفي غريب أبي عُبَيْدٍ: ويدخُلُ في المُخاضرة أيضاً: بَيْعُ الرِّطاب والبقول وأشباهها» فكل ما مضىٰ من المخاضرة، وما يأتي من المُخاطرة.

(٣) غريب أبي عُبيد: ١/ ٣٣٤، والفائق: ٣/ ٣٩٩، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٣٨٦، والنِّهاية: ٥/ ٦، ويُراجع: جمهرة اللُّغة: ٣٠٦، وتهذيب اللُّغة: ١٤/ ٤٤١، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (نبذ).

(٤) قال أبوعُبَيْدٍ ـ رحمه الله ـ (عن المُنابذة والمُلامَسة): «أمَّا حديثه الآخر أنَّه نهىٰ عن المنابذة والملامسة ففي كلِّ واحدٍ منهما قولان...» فذكر في (المُنابذةِ) نحو ما قال المؤلِّف وقال: «ويُقالُ: إنَّما هو أن يقولُ الرَّجُلُ لصاحبه: إذا نبذتُ الحصاةَ فقد وَجَبَ البَيْعُ، وهو معنىٰ قوله: «إنَّه نهىٰ عن بيع الحَصَاة» وقال في (المُلامَسةِ): «وأمَّا المُلامَسَةُ: أن يقولَ: إذا لمست ثوبي أو لمستُ ثوبك فقد وجب البيع بكذا وكذا. ويقال: هو أن يلمسَ الرَّجُلُ المتاعَ من وراء الثَّوب ولاينظرَ إليه فيقع البيع علىٰ ذٰلك». ثم قال: «وهٰذه بيوعٌ كان أهلُ الجاهليَّة..».

الآخرُ إليه ثوبَه بيعاً، هٰذا بهٰذا، علىٰ غير تأمُّلٍ ولا كَشْفٍ، وهي بُيُوعٌ كان أهلُ الجَاهِلِيَّةِ يَتَبَايَعُونَهَا فَنَهَىٰ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ عنها، وَهِيَ من الغَرَرِ والمُخَاطَرَةِ والمُغَامَرَةِ التي فَسَّرتُ لَكَ فوقَ هَـٰذَا.

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ (الخَبْطِ) و(النَّوَىٰ) و(الكَتَمِ) و(الكُرْسُفِ) و(الفَرِوِ) و(الشَّبَهِ) و(الآنُكِ) و(السَّليخةِ) و(الشَّيْرَقِ) و(مهرِ البَغِيِّ) و(حُلوانِ الكاهنِ) في كتاب مالكٍ في (البيوع)

فقال: أمَّا الخَبْطُ:[1] فَوَرَقُ الشَجَرِ، يُخبَطُ الشَّجَرُ فيستنثرُ فيجمَع، ثُمَّ يُدَقُّ فَتَعْلَفُهُ الإبل. وأمَّا النَّوَىٰ:[2] فَنَوَىٰ التَّمر يُرضَّخُ بالمَرَاضِيْخ فَتَعْلَفُهُ الإبل. وأمَّا الكَتَمُ:[3] فَشَجَرٌ يُخضَبُ به الشَّعرُ مع الحِنَّاءِ، يُقالُ له الكَتَمُ، وهو بلسان عَجَم الأندلس الَّلطْرَنَةُ. وأمَّا الكُرْسُفُ: فهو القُطنُ[4]. وأمَّا الفَرْوُ: فلوزُ الحَريرِ. وأمَّا الشَّبَه[5]: فاللَّاطُون من الصُّفرِ. وأمَّا الآنُكُ[6]:

---

(١) تقدَّم ذكره في كتاب الحجِّ.

(٢) معروف.

(٣) يراجع: الفائق: ٣/٢٤٦، والنِّهاية: ٤/ ١٥٠.

(٤) تقدَّم ذكره مراراً.

(٥) في اللِّسان: (شبه) «الشَّبْهُ: النُّحاسُ يُصبَغُ فيصفرُّ. وفي «التَّهذيب» ضربٌ من النُّحاس يلقىٰ عليه دَوَاءٌ فَيَصْفَرُّ. قال ابنُ سِيْدَةَ: سُمِّيَ به؛ لأنَّه إذا فُعِلَ ذٰلك به أشبه الذَّهبَ بلونه» ويراجع: التَّهذيب: ٦/ ٩٠، واللِّسان، والتاج: (شبه).

(٦) الفائق: ١/ ٦٠، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٤٦، والنِّهاية: ١/ ٧٧، ويُراجع: ليس في كلام العرب: ٩٨، والمُعرَّب: ٣٣، والمصباح المنير: (أنك) وقصد السَّبيل: ١/ ١٤٥، وفي غريب الوَقَّشيِّ: «الآنُكُ: الأسربُ والأسرف ـ بالباء والفاء ـ وهو القزدير».

فالقصديرُ. وأمَّا السَّلِيْخَةُ[1]: فزيتُ البانِ قبل أن يُطَيَّبَ. وأمَّا الشَّيْرَقُ[2]: فزيتُ الجُلجُلانِ قبلَ أن يُطَيَّبَ، وهو الشَّيْرَجُ أيضاً بالجيمِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (السِّقاية) التي ذكر مالكٌ في حديثه

عن زَيْدِ بن أسْلَمَ، عن عَطَاءِ بن يَسَارٍ: أنَّ معاويةَ بن أَبي سُفيان باعَ سِقَايَةً من ذَهَبٍ أو وَرِقٍ بأكثرَ من وَزْنِهَا، فقالَ أبوالدَّرْدَاءِ: سَمِعْتُ رَسُوْلَ اللهِ [ﷺ] يَنْهَىٰ عن مثل هَـٰذَا، إلاَّ مثلاً بمثلٍ، فقال له معاويةُ: ما أرىٰ بـ[ـمثل] هـٰذا بأساً، فَقَالَ أبوالدَّرْدَاءِ: مَنْ يَعْذُرُنِيْ من مُعاويةَ أنا أُخبرُهُ عن رَسُوْلِ اللهِ [ﷺ] وهو يُخْبِرُنِي عن رَأْيِهِ، لاَ أُساكِنُكَ بأَرضٍ أَنْتَ بِهَا، ثُمَّ قَدِمَ أَبُوالدَّرْدَاءِ علىٰ عُمَرَ فَذَكَرَ ذٰلِكَ لَهُ، فَكَتَبَ إليه عُمَرُ أن لا يَبِيْعَ ذٰلك إلاَّ مثلاً بمثلٍ وَزْناً بوَزْنٍ». [٢/ ٦٣٤ رقم (٣٣)].

قال عبدُالملكِ: وَزَعَمَ أَصْحَابُ مَالكٍ أنَّها كانت قِلاَدَةً من ذَهَبٍ فيها جَوْهرٌ[3]، فَباعَهَا بما فيها بذَهَبٍ.

قالَ عبدُالملكِ: ولا أقولُ مَا قالُوا: ولا تُسمَّىٰ القِلاَدةُ سِقَايَةً، بل إنَّما كَانَتْ كَأساً من ذَهَبٍ أو وَرِقٍ أُتِيَ بِهَا في بَعْضِ المَغْنَمِ كَسِقَايَةِ يُوْسُفَ [عليه السلام]

---

(١) في تكملة الصِّحاح للصَّغاني: (سَلَخَ) «وسَليخةُ البَانِ: دِهْنُ ثَمَرِهِ قبل أن يُرَبَّبَ بأفاويه الطِّيب، فإذا رُبِّبَ ثَمَرُهُ بالمِسكِ والطِّيب ثم اعتُصر فهو منشوشٌ وقد نُشَّ نَشاً، أي: إختلف الدُّهن بروائح الطِّيب».

(٢) يُراجع: المصباح المنير: ٣٦٤، وشفاء العليل: ١٦٣، وقصد السَّبيل: ٢/ ٢١٤. وفي تهذيب اللُّغة: ١٠/ ٤٩١ «ثعلب عن ابن الأعرابي: الجُلجُلانُ: السِّمسمُ».

(٣) النِّهاية: ٢/ ٣٨٢، والتَّمهيد: ٤/ ٧٠... وغيرهما.

التي جَعَلَهَا في رَحْلِ أَخِيْهِ[1]، إنَّما كانَتْ كَأْساً [٧٦] من وَرِقٍ كَبِيْرَةً يُشْرَبُ

(١) سورة يوسف: الآية: ٧٠ ﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ فِى رَحْلِ أَخِيهِ﴾ قال القُرطبيُّ ـ رحمه الله ـ في تفسيره: ٩/ ٣٢٩ «السِّقايةُ والصُّواعُ شيءٌ واحدٌ: إناءٌ له رأسان في وسطه مقبضٌ، كان الملك يشربُ منه من الرأس الواحدِ، ويُكالُ الطَّعامُ بالرأسِ الآخرِ. قاله النَّقَّاشُ عن ابن عبَّاسٍ، وكلُّ شيءٍ يشربُ به فهو صُواعٌ وأنشد:

* نَشْرِبُ الخَمْرَ بالصُّواعِ جَهَاراً *

واختُلف في جنسه فرَوَىٰ شعبةُ، عن أبي بشرٍ، عن سَعيدِ بن جُبَيْرٍ، عن ابن عبَّاسٍ قال: كان صُواعُ الملكِ شيء (؟) من فِضَّةٍ يشبه المَكُّوْكَ، من فضةٍ مرصَّع بالجَواهر يُجعل علىٰ الرأس، وكان للعبَّاس واحدٌ في الجاهليَّة. وسأله نافعُ بن الأزرقِ: ما الصُّواعُ؟ فقال: الإناءُ، قال فيه الأعشىٰ [ديوانه: ١٤٦]:

وَلَهُ دَرْمَكٌ في رَأْسِهِ وَمَشَارِبُ   وقِدْرٌ وَطبَّاخٌ وصَاعٌ ودَيْسَقُ

وقال عكرمةُ: كان من فضةٍ، وقال عبدالرَّحمـٰن بن زيدٍ: كان من ذَهَبٍ، وبه كال طعامَهم مبالغةً في إكرامهم. وقيلَ: إنَّما يُكالُ به لعزَّة الطَّعام».

أقول ـ وعلى الله أعتمد ـ: هـٰكذا جاء بيت الأعشىٰ، وهو مركب من بيتين هما:

له دَرْمَكٌ في رأسِهِ ومَشَارِبٌ   ومِسْكٌ ورَيْحَانٌ وَرَاحٌ تُصَفَّقُ

وحُوْرٌ كَأَمْثَالِ الدُّمَىٰ ومَنَاصِفٌ   وقدر وطَبَّاخٌ . . . .

جاء في تعليق الوَقَّشِيِّ: «قال ابنُ وَهْبٍ: السِّقايةُ التي باعها مُعاوية كانت قلادة فيها خَزٌّ وذَهَبٌ وورقٌ. . . وهـٰذا غَلَطٌ، والقلادة لا يقال لها: سقاية في اللُّغة».

وفي التَّمهيد لابن عبدالبر ـ رحمه الله ـ: ٤/ ٧٠ «السِّقايةُ: الآنيةُ، قيل: إنَّها آنيةٌ كالكأس وشبهه يشرب بها. وقال الأخفش: السِّقايةُ: الإناء الذي يشربُ به. وقال أبوعُبَيْدَة في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ فِى رَحْلِ أَخِيهِ﴾ قال: السِّقاية: مِكْيَالٌ كان يُسمَّىٰ السِّقايةَ. وقال غيرُهُ: بل كُلُّ إناءٍ يشربُ فيه. وذكر ابن حَبِيْبٍ عن مالكٍ قال: السِّقايةُ البرَّادَةُ يبرِّدُ فيها الماء تعلَّقُ. وقال الأخفش: أهلُ الحجازِ يسمُّون البرَّادةَ سقايةً ويسمُّون الحوضَ الذي فيه الماء سقايةً» ونقلَ عن ابن وَهْبٍ ما تقدَّم في كلام الوَقَّشِيِّ ثم قال: «قال ابنُ حَبِيبٍ: من =

بها ويُكالُ بها، فأمَّا القِلادةُ التي تَرْجَمُوا أنَّها السِّقايةُ فتلكَ غيرُ السِّقايةِ، تلك قِلاَدَةٌ ابتَاعَهَا مُعَاوِيَةُ فيها تِبْرٌ وجَوْهَرٌ مِنْ لُؤْلُؤٍ ويَاقُوتٍ وَزَبَرْجَدٍ، ابتاعها معاويةُ بستِّمائةِ دينارٍ، فَنهاهُ عن ذٰلك عُبَادَةُ بنُ الصَّامتِ، وأخبَرَهُ أنَّه سَمِعَ رَسُوْلَ الله [ﷺ] يَنْهَىٰ عن ذٰلك، فقامَ عُبادة فَنَادَىٰ ألاَ إنَّ معاوية اشتَرَىٰ الرِّبا، ألاَ وإنَّه في النَّار إلىٰ حَلْقِهِ، فقال معاويةُ: أمَّا إذا أخْرَجْتَ لي وَجْهِيْ فَلاَ أُبالِي.

قال عبدُالملك: وَالقِلاَدةُ: العِقْدُ الذي تُعلِّقه المَرْأَةُ علىٰ نحرِها.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

عن يَحيىٰ بن سَعيدٍ، أنَّه سَمِعَ سعيدَ بن المسيَّبِ يقولُ: «قَطْعُ الذَّهبِ والوَرِقِ من الفَساد في الأرضِ». [٢/ ٦٣٥رقم (٣٧)].

قال عبدُالملك: يعني قَرْضُهَا حتىٰ يَصيرَ الوزنُ ناقِصاً فهو من الفَسَادِ الذي يَنبغي للإمامِ أَنْ يُعَاقبَ عليه مَنْ فَعَلَهُ بالضَّربِ أو بالسَّجْنِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرحِ (الصُّكوكِ) في حديثِ مالكٍ

حِيْنَ ذَكَرَ أنَّ صُكُوكاً خَرَجَتْ للنَّاسِ في زمانِ مَرْوَان [بنِ الحَكَمِ][1] من

= قال: إنَّ السِّقايةَ قلادةٌ فقد وَهِمَ وأَخطأ، وهو قولٌ لاوجهَ له عندأهلِ العلم باللِّسان».

قال الفقير إلىٰ الله تعالىٰ عبدالرَّحمٰن بن سُليمان العثيمين ـ عفا الله عنه ـ: قول أبي عُبَيْدَة في مَجاز القرآن له: ١/ ٣١٤ ونصُّه: «مكيالٌ يُكالُ به ويُشْرَبُ فيه» وَنَقْلُ ابنِ عبدِالبرِّ عن ابن حَبيْبٍ في النَّصِّ الأوَّلِ لم يرد في كتابنا هٰذا فلعلَّه في كتابٍ له آخر. ويظهر أنَّ المقصودَ بـ(الأخفش) هناأحمدُبن عِمْرَان بن سلامة الأَلْهَانِيُّ البَصْرِيُّ(ت بعد٢٥٥هـ) صاحبُ «غَريبِ المُوَطَّأ» وإن كان المتبادر إلىٰ الذِّهن أنه أبوالحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت٢١٦هـ) صاحب سيبويه. وقد راجعت كتابه في معاني القرآن: ١/ ٣٩٩ فذكر السِّقاية والصُّواع، ولم يذكرما ذكر الحافظ مما يرجح أنَّ المقصود هو الأَلْهَانِيُّ البَصريُّ المذكور. والله تعالىٰ أعلم.

(١) عن الموطأ. ومروان بن الحكم هو (الخَليفة) معروفٌ.

طعام الجار فتبايعَ الناسُ تلكَ الصُّكوكَ بينهم قبلَ أن يستوفُوها، فَدَخَلَ زيدُ بن ثَابتٍ وَرَجُلٌ من أصحاب رَسُوْلِ الله ﷺ علىٰ مَرْوَان [بن الحَكَمِ][1] فَقَالاَ له: أتُحلُّ بَيْعَ الرِّبا يامَرْوَانُ؟! فقال: أعوذُ باللهِ وَمَا ذٰلِكَ؟! فقالا: هٰذه الصُّكُوْكُ تَبَايَعَهَا النَّاسُ، ثُمَّ باعُوها قبلَ أن يَسْتَوْفُوْهَا، فَبَعَثَ مَرْوَانُ الحَرَسَ يَتَّبعونها يَنْتَزِعُونَهَا من أَيدي النَّاسِ وَيَرُدُّونَهَا إلىٰ أَهْلِهَا» [١/ ٦٤١ رقم (٤٤)]. ماتفسيرُ هَـٰذه الصُّكوك؟

قال عبدُالمَلكِ: كانت قَطَائِعَ أَقْطَعَهَا أهلُ المَدِينةِ من طَعَامِ مَالِ اللهِ الذي كان يُحْمَلُ من مِصْرَ في السُّفن إلىٰ الجَارِ[1]، وهو سَاحِلُ المَدِيْنَةِ فاقطِعَتْ للنَّاسِ منه قَطَائِعُ، فَبَاعَ ناسٌ قَطَائِعَهُم، وكانَ بَيْعُها أَوَّلاً حَلاَلاً، ثُمَّ إنَّ مَن اشترَاهَا بَاعَهَا أيضاً قبل أن يَسْتَوْفِيَها، فَكَانَ بيعُها الثَّاني حَرَاماً؛ لأنَّ مَنْ ابتاع طَعَاماً لم يَجُزْ لَه بَيْعُهُ حَتَّىٰ يَسْتَوْفِيَهُ، فأمرَ مَرْوَانُ بفَسْخِ البَيْعِ الثَّاني وَرَدِّه إلىٰ الباعَة الَّذين اشتَرَوْهُ أولاً من الَّذين أُقطِعُوه، ولم يُفسخْ بَيْعَ الَّذين أُقْطِعُوْهُ أولاً. فَهَـٰذَا تَفْسِيْرُهُ[2].

---

(١) يُراجع: نُزهة المُشتاق: ٥١، ومعجم ما استَعجم: ١/ ٣٥٥، ومعجم البُلدان: ٢/ ١٠٧، والروض المعطار: ١٥٣، ووفاء الوفاء: ٢/ ١١٧٣.

(٢) لم يُفسِّر الصُّكوكَ نفسَها، وفي النِّهاية: ٣/ ٤٣ «هي جمعُ صَكٍّ وهو الكتاب» وهو من الألفاظ المعرَّبة من الفارسيَّة وأصله في الفارسية (جك) وهو كتاب القاضي. يُراجع: تهذيب اللُّغة: ٩/ ٤٢٨، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (صكك). وهو أيضاً مفسَّرٌ في شفاء الغليل: ١٦٩، وقصد السَّبيل: ٢/ ٢٣٠. ولم يرد في جمهرة اللُّغة، ومن ثَمَّ لم يذكره الجَواليقي في «المعرَّب» ولم يستدركه ابنُ بَرِّي عليه في «حاشية المعرَّب» وذكر في هامش نسخة من المعرَّب نقلها محققه الشَّيخ أحمد شاكر في حاشية ص٢١٢ لـٰكنَّها منقولةٌ عن «الصِّحاح» ومع وجود الصِّحاح لا قيمة لها.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (المَضامين) و(المَلاقيح) في حديث [٧٧] مالكٍ

الذي رَوَاهُ عن ابنِ شِهَابٍ، عن سَعِيْدِ بنِ المُسَيَّب: قَالَ: «لا رباً في الحَيَوَانِ، وإنَّما نُهِيَ من الحَيَوَانِ عن ثَلاَثَةٍ؛ عن المَضَامِينِ، وَالمَلاَقِيحِ، وَحَبَلِ الحَبَلَةِ» [٢/ ٦٥٤ رقم (٦٣)].

قَالَ عبدُالمَلكِ: المَلاَقيحُ:[(١)] هي الأَجِنَّةُ الَّتِي في بُطُونِ إناثِ الإِبِلِ، والوَاحدُ منها: مَلْقُوحَةٌ، قال الرَّاجزُ[(٢)]:

إنَّا وجَدْنَا طَرَدَ الهَوَامِلِ
خَيْراً مِنَ التَّأْنانِ والمَسَائِلِ
وعِدَّةِ العَامِ وعَامٍ قَابِلِ
مَلقُوحةً في بَطْنِ نَابٍ حائِلِ

قال عبدُالمَلكِ: فالمَلاَقِيْحُ: الأَجِنَّةُ الَّتي في بُطُوْنِ إِنَاثِ الإِبِلِ. والمَضَامِيْنُ[(٣)]: ما في أَصْلاَبِ الفُحُوْلِ. وحَبَلُ الحَبَلَةِ: ولَدُ ذٰلك الجَنينِ الذي

---

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٠٧، والفائق: ٣/ ٣٢٤، وغريب ابن الجوزيِّ: ٢/ ٣٢٨، والنِّهاية: ٣/ ١٠٢، ويُراجع: جمهرة اللُّغة: ٥٦٩، والزَّاهر للأزهري: ٢١٢، وتهذيب اللُّغة له: ٤/ ٥١، ومجمل اللُّغة: ٨١٢، والتَّمهيد: ١٣/ ٣١٤، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (لقح).

(٢) الأبيات لمالكِ بنِ الرَّيْبِ المَازِنيِّ التَّمِيْمِيِّ، شاعرٌ مشهورٌ، الأبيات في ديوانه: ٨٤ مجلة معهد المخطوطات ١٥ ربيع الأول سنة ١٣٨٩هـ. ونقلها جامع شعره عن غريب الحديث لأبي عُبَيْد: ١/ ٢٠٨. ومنها في «الفائق» و«أساس البلاغة» و«اللِّسان» و«التاج»... وغيرها، والبيت الأخير في التَّمهيد: ١٣/ ٣١٥. وفي الأصل: «حامل».

(٣) اللَّفظة مشروحة في غريب أبي عبيد: ١/ ٢٠٧، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ١٩، والنِّهاية: =

في بَطْنِ النَّاقة، وهو نِتَاجُ النَّتاجِ[1]. كان أهلُ الجَاهِلِيَّة يَبِيْعُوْنَ الجَنِيْنَ في بَطْنِ

= ٣/ ١٠٢، ويراجع: جمهرة اللُّغة: ٩١١، وتهذيب اللُّغة: ١٢/ ٤٩، والزَّاهر للأزهريِّ: ٢١٢، ومجمل اللُّغة: ٥٦٧، والتَّمهيد: ١٣/ ٣٤، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (ضمن)

قال الأزهريُّ في الزَّاهر: «وسُمِّي ما في ظهور الفُحُولِ مضامين؛ لأنَّ الله عزَّ وجَلَّ أودعها ظهورها فكأنَّها ضمنتها، وقال:

إنَّ المَضَامين التي في الصُّلْب
ماءُ الفُحُولِ في الظُّهُورِ الحُدْبِ
لَيْسَ بِمُغْنٍ عَنكَ جَهْدَ اللَّزْبِ

أنشد الأزهريُّ البيتان الأول والثاني أيضاً في «تهذيب اللُّغة» بعد نقله عن أبي عُبَيْدٍ قال: «وأنشدَ غيرُهُ» ولم ينسبهما، وعنه في اللِّسان (ضَمَنَ) دون نسبة أيضاً. قال ابنُ عبدالبرِّ في التَّمهيد: ١٣/ ٣١٥ «وذكر المزني عن ابن شهابٍ شاهداً بأنَّ المَلاقيح ما في البُطُونِ لبعض الأعراب:

مَنَّيْتَنِيْ مَلاَقِحاً في الأَبْطُنِ
تُنْتَجُ ما تُنْتَجُ بَعْدَ أَزْمُنِ

(١) جاء شرح (حَبَل الحبلة) في الحديث الذي قبل هٰذا في «الموطأ» وهو حديث مالكٍ، عن نافعٍ عن عبدالله بن عمر: «أنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَىٰ عن بَيْعِ حَبَلِ الحَبَلَةِ، وكان بَيْعاً يتبايعه أهلُ الجاهليَّة، كان الرَّجُلُ يبتاعُ الجَزُورَ إلىٰ أن تُنْتَجَ النَّاقَةُ، ثم تُنْتَجُ التي في بطنها».

قال الحافظُ أبُوعُمر بن عبدالبرِّ: «وإن لم يكن تفسيره مرفوعاً فهو من قبل ابن عمر، وحَسْبُكَ به، وبهٰذا التأويل قال مالكٌ والشَّافعيُّ وأصحابهما، وهو الأجل المجهول، ولا خلافَ بين العُلماء أنَّ البَيْعَ إلىٰ مثل هٰذا من الأجل لا يجوز». وقال أبوعمر أيضاً: «وقال آخرون في تأويل هٰذا الحديثَ: معناه: بيعُ ولدِ الجَنين الذي في بطنِ النَّاقةِ، هٰذا قول أبي عُبَيْدٍ: عن ابن عُلَيَّة: هو نتاج النتاج، وبهٰذا التأويل قال أحمد بن حنبل، وإسحٰق بن راهوية، وقد فسَّر بعضُ أصحابِ مالكٍ هٰذا الحديث بمثل ذٰلك أيضاً. وهو بيعٌ أيضاً مجتمع علىٰ أنَّه لا يجوزُ ولا يحلُّ؛ لأنَّه بيعُ غررٍ ومَجهولٍ، وبيعُ ما لم يُخلق، وقد أجمع =

النَّاقةِ، وَيَبِيْعُوْنَ مَا يَضْرِبُ الفَحْلُ في عامِهِ أو في أَعْوَامٍ، وَيَبِيْعُوْنَ ولدَ الجَنين الَّذي في بَطْنِ النَّاقةِ، وَالمَعْنَىٰ في هَـٰذَا كُلِّهِ واحدٌ أَنَّه غَرَرٌ، فَنَهَىٰ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] عَنْ بَيْعِ الغَرَرِ.

قَالَ عبدُالملكِ: وقد رُوِي عن مالكٍ: أَنَّ المَلاقِيحَ ما في بُطُونِ الإِناثِ، وَالمَضَامِيْنَ ما في ظُهُوْرِ الفُحُوْلِ. وقد حدَّثني عبدالله بن موسىٰ، عن مُوسىٰ ابن عُبَيْدَةَ، عن عبدِاللهِ بن دِيْنَارٍ، عن ابنِ عُمَرَ[1]: «أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ نَهَىٰ عن المَجْرِ»، والمَجْرُ: أن يُباعَ البعيرُ أو غيره بما في بطنِ النَّاقةِ، كَانَ يَقُوْلُ منه: أَمْجَرْتُ فِي البَيعِ إِمْجَاراً. والغَدَوِيُّ[2]: أن يُباعَ البَعيرُ أو غَيْرُهُ بِمَا يَضْرِبُ

= العلماء علىٰ أنَّ ذٰلك لا يجوز في بُيُوع المُسلمين» ويُراجع: غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ٢٠٨/١.

وثمَّت تفسيرٌ ثالثٌ نقله الوَقَّشِيُّ في تعليقه، وعنه في غريب اليَفْرَنِيِّ (الاقتضاب) وهو في المحكم: ٣/ ٢٧٣، وغريب الأَنْدَلُسِيِّ المَجهولِ، وهامش تهذيب الألفاظ: ٣٤٥، ونسبوه إلىٰ ثعلب أنَّه قال: معنىٰ حبل الحبلة عندي إنَّما يعني به حملَ الكرمةِ قبل أن تبلغَ، والكرمةُ يُقال لها: الحبلةُ، وجعلَ حملها قبلَ أنْ يَبْلُغَ حبلاً، كما نهىٰ عن بَيْعِ ثمرِ النَّخلِ حتىٰ تُزهيَ». وردَّ عليه الوَقَّشِيُّ بقوله: «قال (ش) إنَّما قال ذٰلك؛ لأنَّه أنكر أن تجمعَ حُبلىٰ علىٰ حَبَلَةٍ، وأنْ لا يُستَعْمَلَ الحَبَلُ إلاَّ في النِّساء. والحَبَلُ وإن كان للنِّساء فهو يُستَعَارُ لغيرهنَّ، حكىٰ ذٰلك أبوزَيْدٍ وغيره، وقد استعاره ثعلبٌ نفسُه في تفسيره هـٰذه الكرمة...» وذكر كلاماً جيِّداً.

(١) الحديث بسنده أورده أبوعُبَيْدٍ في غريب الحديث: ٢٠٦/١. قال: حدَّثنيه زيد بن الحُباب... واللَّفظ بعد ذٰلك كله لأبي عُبَيْدٍ.

(٢) مازال الحديث موصولاً لأبي عُبَيْدٍ ـ رحمه الله ـ وحذف المؤلِّفُ ـ عفا الله عنه وسامحه ـ قول أبي عُبَيْدٍ: «وقال أبوعمرو...» والغَدَوِيُّ... ثم قال: وأنشدني للفَرَزْدَقِ ـ يذكر =

هـٰذا الفحلُ في عامِهِ، وقد ذَكَرَ ذٰلك الفَرَزْدَقُ في شِعْرِهِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبيبٍ عن شرح (الأتربيِّ) و(القَسِّيِّ) و (الزِّيقةِ) و(الشَّقَائقِ) و(السَّبايبِ) وعن شَرْحِ (السَّمَاسِرَةِ) و(البَرْنَامِجِ) وعن (دَارِ نَخْلَةٍ) وعن قولِ عُمَرَ: (بابن الحمال)».

فقال: أمَّا(الأتربيُّ)فثِيَابٌ تُعمَلُ بقَريةٍ من قُرىٰ مصر يُقَالُ لَهَا: أتريب.[1]

[وَأَمَّا] (القَسِّيُّ): ثيابٌ تُعْمل بالقَسِّ: ناحية من نواحي مصر.[1]

وَأَمَّا (الزِّيقةُ): فثيابٌ تُعْمَلُ بالصَّعيدِ، غِلاَظٌ، رَدِيئَةٌ.[1]

وَأَمَّا (الشَّقائقُ): فالأُزُرُ الضَّيِّقَةُ الرَّدِيئَةُ[1].

وَأَمَّا (السَّبايبُ): فالعَمَائمُ[1].

وَأَمَّا (السَّماسرةُ): فهُمُ الَّذين يَشْتَرُوْنَ الثِّيابَ للتِّجَارَةِ من الحَاكَةِ وَغَيْرِهِم، وواحِدُهُم: سِمْسَارٌ[2].

وَأَمَّا (البَرْنَامَجُ): فهو الكِتَابُ الَّذي فيه صِفَةُ المَتَاعِ الذي يُبَاعُ مُرَاجَمَةً

= قوماً ـ [ديوانه: ٢/ ٧٢٩]:

وَمُهُوْرُ نِسْوَتِهِمْ إِذَا مَاأَنكَحُوا غَـدَوِيُّ كُـلِّ هَبَنْقَـعٍ تِنْبَـالِ

قال: وقال غير أبي عمرو: غَذَوِيُّ ـ بالذَّال ـ».

(١) تقدَّم ذكرها في كتاب الصَّلاة ص(٢١٩).

(٢) فارسيٌّ معرَّبٌ، كذا قال الجواليقي في المُعرَّب: ٢٠١. ويُراجع شفاء الغليل: ١٤٨، وقصد السَّبيل: ٢/ ١٥٢ قال: هو المتوسط بين البائع والمشتري». وفي تاج العروس: (سمسر) «وهو الذي يُسمِّيه النَّاسُ الدَّلاَلَ؛ فإنَّه يدلُّ المُشتري علىٰ السِّلع، ويدلُّ البائع علىٰ الأثمان، وجمعُهُ: سَمَاسِرَةٌ. قال اللَّيث: وهي فارسيَّةٌ معرَّبة، ونقله شيخنا عن «معالم السُّنن» للخطابي، وهو في «المُزْهر» للجلال».

كلُّ ثَوْبٍ وثَمَنُهُ وصِفَتُهُ[(١)].

وأمَّا (دارُ نَخْلَةٍ): فهي بالمَدِيْنَةِ، يكونُ فيها البزَّازِيْنَ[(٢)].

وأمَّا (الحَمالُ): فهو الحَمْلُ والضَّمانُ.

ـ **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ**

الذي رواه [٧٨] عن أبي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هُرَيْرَةَ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَطْلُ الغَنِيِّ ظُلْمٌ» [٢/ ٦٧٤ رقم (٨٤)].

قَالَ عَبْدُالملكِ: الغنيُّ في هَـٰذَا الحَدِيْثِ: الذي يَجدُ لِغَرِيْمِهِ قَضَاءَ دَيْنِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَنِيًّا فِي غَيْرِ ذٰلك، هَـٰذَا مَعْنَىٰ الحَدِيْثِ وَوَجْهُهُ، وَقَد جَاءَ عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ أنَّه قَالَ[(٣)]: «ليُّ الوَاجِدِ يُحلُّ عُقُوْبَتَهُ وَعِرْضَهُ» فَقَالَ: الوَاجِدُ؛ فَكَانَ مَعْنَاهُ الذي يَجِدُ ما يَقْضِي بِهِ حَقَّ غَرِيْمِهِ، وَاللَّيُّ: هُوَ المَطْلُ[(٤)]، تَقُوْلُ:

---

(١) مُعَرَّبٌ أيضاً عن الفارسيَّة استدركه ابن بَرِّي علىٰ الجواليقي. حاشيته: ٥٠ قال: «وهي ألواحٌ يكتب فيها» وفي قصد السَّبيل: ١/ ٢٧٣ «الورقةُ الجامعةُ للحسابِ معرَّبُ (برنامه)».

أمَّا بيع البرنامج فقال أبوالوَليد الوَقَّشِيُّ في تعليقه: ٢/ ١٤٠: «بيع كانت العرب تُسمِّيه: (دهد وزاده) وهي لفظةٌ فارسِيَّةٌ معرَّبةٌ معناه: بيع الشَّيءِ الغائب بالصِّفة من غير نَظَرٍ».

(٢) دارُ نخلة: دارٌ في سوق المدينة الشريفة، قال السّمهودي في وفاء الوفاء: ٧٥٠ «دارُ نخلةَ وكانت لآل شيبة بن ربيعة، وإنَّما سُمِّيت دار نخلة لنخلةٍ كانت فيها».

(٣) الحديث في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١٧٣، وهو في مسند الإمام أحمد: ١/ ١٨٧.. والغريبين للهرويِّ: ١٧١٣، والفائق للزمخشري: ٣/ ٣٣٢، والنهاية لابن الأثير: ٤/ ٢٨٠... وغيرها.

(٤) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ١٧٣، ١٧٤، والغريبين: ١٧١٣، والفائق: ٣/ ٣٣٢، وغريب ابن الجَوزي: ٢/ ٣٣٦. والنِّهاية: ٤/ ٢٨٠. ويُراجع: جمهرة اللُّغة: ١/ ١٦٩، وتهذيب اللُّغة: ١٥/ ٤٢٨، والصِّحاح واللِّسان، والتَّاج: (لوى).

لَوَانِي دَيْنِي، وَهُوَ يَلْوِيْنِي لَيًّا وَلَيَّاناً، وَقَالَ أَعشىٰ بَكرٍ[1]:

يَلْوِيْنَنِي دَيْنِيْ النَّهارَ وَاقتَضِيْ ... دَيْنِي إِذَا وَقَذَ النُّعَاسُ الرُّقَّدَا

قَال عبدُالملكِ: أَمَّا قولُهُ: «يحلُّ عقوبتَهُ وعِرْضَهُ» فإنَّ عقوبتَهُ[2] حَبْسُهُ في السِّجْنِ، وَعِرْضُهُ: أَنْ يُشَدَّ لِسَانُهُ. فَالقَوْلُ[3] فيه خَاصٌّ[4] في بَدَنِهِ وَلَيْسَ في حَسَبِهِ[5]، ذٰلك وَجْهُ الحَدِيْثِ[6] مِمَّا بيَّن ذٰلك قَوْلُ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ: «لِصَاحِبِ الحَقِّ اليدُ والِّلسانُ» فتفْسِيْرُ اليَدِ: اللُّزُوْمُ. والِّلسَانِ: التَّقَاضِيْ[7].

---

(١) ديوانه (الصُّبح المنير): ١٥١، وفيه: «وأجتزى»، وبعده:

هَلْ تَذكُرينَ العَهْدَ يابنةَ مَالكٍ ... أيَّامَ نَرْتَبِعُ السِّتَارَ فَثَهْمَدَا

أيَّامَ أمنَحُكِ المَوَدَّةَ كُلَّها ... منِّي وأَرْعَىٰ بالمَغِيْبِ المأْحَدَا

قالت قُتَيْلَةُ ما لِجِسْمِكَ سَايِئاً ... وأَرَىٰ ثِيَابَكَ باليَاتٍ هُمَّدا

أَذْلَلْتَ نَفْسَكَ بعْدَ تَكْرُمَةٍ لَهَا ... أَمْ كُنتَ ذَا عَوَزٍ ومُنْتَظِراً غَدَا

أَمْ غَابَ رَبُّكَ فاعْتَرَتْكَ خَصَاصَةٌ ... فَلَعَلَّ ربَّكَ أنْ يَعُوْدَ مُؤَيَّدَا

رَبِّي كَرِيْمٌ لا يُكَدِّرُ نِعْمَةً ... وَإِذَا يُنَاشَدُ بِالمَهَارِقِ أنشَدَا

والشَّاهد في غريب أبي عُبَيْدٍ و«الفائق»، وتهذيب اللُّغة: ٩/ ٢٦٢، ١٥/ ٥٤٥ وغيرها.

وأنشد أبوعُبَيْدٍ وغيره لذي الرُّمة [ديوانه: ١٣٠٦]:

تُطِيْلِيْـنَ لِيَّـانِـي وَأَنْـتِ مَلِيَّـةٌ ... وَأُحْسِنُ يا ذاتِ الوِشَاحِ التَّقَاضِيَا

(٢) مازال النَّقلُ عن أبي عُبَيْدٍ في غريب الحديث: ٢/ ٧٤.

(٣) في الأصل: «بالقول».

(٤) في الأصل: «بخاص».

(٥) في الأصل: «حبيسه».

(٦) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «وكذٰلك وجهُ الحديثِ عندي، وممَّا يحقِّقُ ذٰلك حديثُ النبيِّ ﷺ «لِصَاحِبِ الحَقِّ...».

(٧) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «فسمعتُ محمد بن الحسن يُفسِّر اليَدَ باللُّزُوْمِ...» ومحمد بن الحسن =

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح حديث مالكٍ الَّذي رَوَاهُ [٧٨] عن أبي الزِّنادِ، عن الأعرجِ، عن أبي هُرَيْرَةَ: أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قَالَ: «لا تَلَقَّوُا الرُّكبانَ للبَيْعِ، ولا يَبِعْ بَعْضُكُم علىٰ بَيْعِ بَعْضٍ، ولا تَنَاجَشُوا، ولا يَبِعْ حاضِرٌ لِبَادٍ، ولا تَصُرُّوا الإبلَ والغَنَمَ، فمَن ابتاعها بعدَ ذٰلك فَهُوَ بخَيْرِ النَّظرين بَعْدَ أن يَحْلِبَها إنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وإن سَخِطَهَا رَدَّها وَصَاعاً من تَمْرٍ» [٢/ ٦٨٣ رقم (٩٦)].

قَالَ عَبْدُالملكِ: أمَّا قولُهُ: «لا تَلَقَّوُا الرُّكْبَانَ للبَيْعِ» فإنَّه نَهَىٰ أن تُتَلَقَّىٰ السِّلَعُ التي يُهبَطُ بها إلىٰ الأسواقِ فَتُشْتَرَىٰ قبل بُلُوغِهَا، وإن كان ذٰلك علىٰ مسيرة اليومِ أَوِ الأيَّامِ، ولا يَجُوْزُ للرَّجُلِ إذَا كان في الحَضَرِ أنْ يَشْتَرِيَ ما مرَّ به من السِّلَعِ، وإن كان علىٰ بابِه، كان اشتَرَاهُ للتِّجارةِ أو لِقُوتِهِ، إذَا كان لِتِلْكَ السِّلَعِ مَوَاقِفُ[1] في السُّوقِ تباعُ فيها وتُحمَلُ إليها، وهو إنْ فَعَلَ مُتَلَقٍّ. وما كان من السِّلع ليسَ لها مَوَاقِفُ في السُّوقِ وإنَّما يُطَافُ بِهَا، فَإذَا دَخَلَتْ بُيُوْتَ الحَاضِرَةِ وَأَزِقَّتِهَا فلا بأسَ أن يشتريَ وإن لم تبلغِ السُّوقَ. قال: ومَنْ كان مَنْزِلُهُ في غير الحَاضِرَةِ قَرِيْباً كَانَ منها أو بَعِيْداً فلا بأس أن يشتريَ ما مرَّ به لحاجَتِهِ وقُوتِهِ، وَلاَ يَجُوْزُ له أَنْ يَشْتَرِيَ للبَيْعِ حتَّىٰ تَبْلُغَ السِّلعةُ السُّوقَ الذي إليه خَرَجَتْ، وإن كانت القَرْيَةُ علىٰ مَسِيْرَةِ الأيَّام من المَوْضِعِ الذي تُحْمَلُ إليه تلك السِّلع، إذَا كان قد توجَّه بها نحوَه، كذٰلك قَالَ مالكٌ وأصحابُهُ.

قَالَ عبدُالملك: ومَنْ تلقَّىٰ فالحُكمُ فيه أن يُفْسَخَ ما اشتَرَىٰ؛ لأنَّه بَيْعٌ نَهَىٰ عنه رَسُوْلُ اللهِ ﷺ. فَإنْ لَمْ يُوْجَدِ البَائِعُ [٧٩] وَفَاتَ نَظَرُ الإمَامِ، فَإنْ لَمْ

= هو الشَّيباني (ت١٨٩هـ) صاحبُ أبي حَنيفة ـ رحمه الله ـ.

(١) في الأصل: «مَوَاقِفاً».

يكنِ المُبتاعُ مُعْتَاداً لِذٰلك أُسلمت إليه السِّلعةُ ونُهِيَ أن لا يعودَ، وإن كان مُعتاداً لذٰلك نُزِعَتْ منه. وإنْ كَانَتْ من السِّلعِ التي لَهَا أَهْلٌ رَاتِبُونَ في السُّوقِ يَشْتَرُوْنَهَا مِمَّن يَجْلِبُهَا وَيَبِيْعُوْنَهَا مِنَ النَّاس فإنَّها تؤخذُ منه، ويشترِكُ فيها أهلُ تلك السِّلعة إن أحبُّوها، وإنْ أَبَوْهَا بالثَّمنِ رُدَّتْ عليه، وإنْ كانَتْ من السِّلعِ التي ليس لها أهلٌ راتبون في السُّوق، وإنَّما جُلُّ أمرِهَا وشأنِها أن يَبِيْعَهَا جالبُها من النَّاسِ كافةً، فإنَّها تُؤخَذُ من يَدَيْهِ وتُوْقَفُ في السُّوقِ للنَّاسِ بالثَّمنِ الذي اشتَرَاها لا يَزِيْدُوْنَهُ شَيْئاً، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ مَنْ يشتريها إلاَّ بأنقصَ من ذٰلك الثَّمنِ رُدَّتْ عليه، وتُرَدُّ علىٰ كُلِّ حَالٍ إذا كان معتاداً لذٰلك، لِمَا رأىٰ السُّلطانُ من أَدَبِهِ بالشُّرَطِ، أو بالسَّجْنِ، أو بالإِخْرَاجِ مِنَ السُّوْقِ.

قال عبدُالملكِ: وَهَـٰذا في العُرُوضِ، فأمَّا الطَّعَامُ كُلُّه فَإِذَا تَلَقَّاهُ مُتَلَقٍ فإنَّه يُوْقَفُ للنَّاسِ كلِّهم يَشْتَرُوْنَهُ بالثَّمنِ، وإن كان لَهُم أَهْلٌ راتبون في السُّوقِ.

قَالَ عبدُالملكِ: فَإِنْ فاتَتِ السِّلْعَةُ في يدِ مبتاعِهَا بِبَيْعٍ أَفْضَلَ فيه فأحبُّ له أن يحتاطَ بالتَّصَدُّقِ بِذٰلك الفضلِ وليس بالحَرَامِ البَيِّنِ، وَهَـٰكَذَا سَمعتُ مَن لَقِيْتُ من أصحابِ مالكٍ يقُوْلُونَ، وَكلُّه قَوْلُ مَالكٍ ومذهبُهُ.

قال عبدُالملكِ: وأمَّا قولُهُ: «ولا يَبِعْ بَعْضُكُم علىٰ بَيْعِ بَعْضٍ» فإنَّما هو لا يَشْتَرِي بَعْضُكُم علىٰ شِرَاءِ بَعْضٍ؛ لأنَّ العَرَبَ تقول: بِعْتُ الشَّيءَ في معنىٰ اشتَرَيْتُهُ وَشَرَيْتُ الشَّيءَ في مَعْنَىٰ بِعْتُه[1] يَقُوْلُ اللهُ عَزَّوجَلَّ في كِتَابِهِ[2]:

---

(١) هو من الأضداد مُفَصَّلٌ في أضداد ابن الأنباري: ٧٢، ٧٣، والأضداد لأبي الطيب اللُّغوي: ١/ ٤٠ فما بعدها. ويُراجع: أضداد قطرب: ٩٨، وأضداد ابن السكيت ١٨٦، وأضداد أبي حاتم: ١٢٣، وأضداد التوّزي: ١٦٧.

(٢) سورة البقرة: الآية: ١٠٢.

﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ يعني: ما باعُوا به أَنْفُسَهُم وَقَالَ [عَزَّ وجَلَّ] في [سورة] يوسف(1): ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ﴾ هٰذا في شَرَيْتُ أَنَّها بمعنىٰ بِعْتُ، وأمَّا بِعْتُ في مَعنَىٰ اشتَرَيْتُ فإنَّ طَرَفَةَ بنَ العَبْدِ قَالَ(2):

فأَرَىٰ المَوْتَ أَعْدَادَ النُّفُوسِ ولاَ أَرَىٰ ... بَعِيـداً غَداً مَاأَقْرَبَ اليَوْمَ مِنْ غَدِ

وَيَأْتِيْكَ بالأَخْبَـارِ مَنْ لَمْ تَبِعْ لَهُ ... بَتَاتاً وَلَمْ تَضْرِبْ لَهُ وَقْتَ مَوْعِدِ

فَقَوْلُهُ: «مَنْ لَمْ تَبِـعْ لَهُ بتاتاً» يعني: لم تَشْتَرِ له زاداً، وقال الحُطَيْئَةُ أيضاً في معنىٰ ذٰلك(3):

---

(1) الآية: ٢٠.

(2) ديوانه: ٤٨، وبينهما:

سَتُبْدِيْ لَكَ الأيَّامُ ماكُنْتَ جَاهِلاً ... وتأْتِيْكَ بِالأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ

والشَّاهد في غريب الحديث: ٢/ ٥ والأول منهما برواية مضطربة وهو موجودٌ في كتب الأضداد السَّالفة وغيرها.

(3) ديوان الحُطيئة: ١٢٢ وروايته: «بمالِكِ» ومثلُ رواية المؤلِّفِ في غريب الحديث لأبي عُبيد: ٢/ ٥، وعنه نَقَلَ، وأضداد ابن الأنباري: ٧٥، وأضداد أَبي الطيِّب: ٤٢ والصِّحاح واللِّسان والتاج... وغيرها. وروايته هٰذه يَرُدُّها نَسَقُ الأبيات التي قبله والتي بعده وقافيتها. ولو كان منفرداً لاحتمل أن تكون روايةً. والبيتُ من أبياتٍ يمدَحُ بها عُيَيْنَةَ بنَ حِصْنِ بن حُذَيْفَةَ ابن بَدرٍ الفَزَارِيِّ، وقد قَتَلَتْ بَنُو عَامرٍ ابنَهُ مالكاً فغزاهم فأدركَ بثأرِهِ وَغَنِمَ وَغَنِمَ أصحابُهُ فَقَالَ الحُطَيْئَةُ:

فِدىً لابن حُصْنٍ ما أُرِيح فإنَّه ... ثمالُ اليَتَامَىٰ عِصْمَةٌ في المَهَالِكِ

سَمَا لِعُكَاظٍ من بَعْيدٍ وأَهْلِهَا ... بألفَين حَتَّىٰ دَاسَهُمْ بالسَّنابِكِ

فبـاع بنيـه بعضهـم ... ...البيت

وفي غريب أبي عُبَيْدٍ «بخسارة» بالسين وهو تَصحيفٌ ظاهرٌ من النُّسَّاخ أو الطِّباعة؟!

قال شارحُ الدِّيوان: الخُسَارَةُ: الرَّديءُ من الشَّيءِ، وخُشَارةُ النَّاسِ: سَفَلَتُهُم الَّذين لا خيرَ =

وَبَاعَ بَنِيْهِ بَعْضُهُمْ بخُشَارَةٍ   وبِعْتَ لِذُبْيَانَ العَلاَءَ بِمَالِكَا

فقوله: «وباع بنيه بعضهم بخُشَارةٍ» فهٰذا معنىٰ البَيْعِ بِعَيْنِهِ، و«بعت لذُبيان العَلاَءَ بِمَالِكا»، يقول: اشتريت لقومك الشَّرف بمالكٍ.

قَالَ عبدُالملكِ: فإنَّما وقع النَّهي في الحَديث علىٰ المشتري لا علىٰ البائع، ولا يستطيع النهي أن يقع هَـٰهُنا علىٰ البائع؛ لأنَّه لا يبيعُ أحدٌ علىٰ بَيعِ بائعٍ، إنَّما يَشتري مُشترٍ علىٰ شراءِ مشترٍ قد تقدَّمه، فأمَّا أن يبيعَ بائعٌ علىٰ بَيعِ بائعٍ فلا يكونُ، فهٰذا في الحَديثِ بَيِّنٌ أنَّ البيعَ هٰهُنا بمعنىٰ الاشتراء، كما فسَّرته لَكَ من كتابِ الله وشَرَحْتُهُ لك من كلامِ العَرَبِ ومن شعر الشُّعراء.

قال عبدُالملك: إلاَّ أنَّ مالكاً كان يقول: إنَّما تفسير النَّهي عن ذٰلك إذا ركن البائع إلىٰ مُبايعة[٨٠] المبتاع، واتفقا علىٰ الثَّمن أو قاربَ الاتفاق وجعل يشترطُ عليه الشُّروطَ، ويتبَرَّأ إليه من العُيُوبِ، ويشترطُ وزن الذَّهبِ في نقده وما أشبه هٰذا من مقاربة الاتفاق، فهٰذا الذي نهي عنه، فأمَّا قبل ذٰلك فلا.

قال عبدُالملك: فمَنْ جَهِلَ واجتَرَىءَ فاشتَرَىٰ علىٰ شراءِ أخيه بعد اتفاقهما فقد أساء، فَلْيَـتُبْ إلىٰ الله ويستغفره، وليعرضِ السِّلعةَ علىٰ أخيه الذي دخل فيها عليه، فإن أراد أن يأخذَ بالثَّمن الذي اشتراها به فليسلمها إليه، زادت أو لم تزد، إلاَّ إن كان أنفقَ عليها شَيْئاً حتىٰ زادت فليعطه النَّفقة مع الثَّمن، وإن كانت نَقَصَت وأَحَبَّ أن يأخذَها بنقصانها أخذها ولا شيءَ له غيرها، وكذٰلك سمعت من لقيت من أصحاب مالكٍ يقولون.

قال عبدُالملكِ: وأمَّا قولُهُ: «ولا تَنَاجَشُوا» فإنَّ المُنَاجَشَةَ: أَنْ يَدُسَّ

= فيهم، ومالكٌ ابنه كان رَهَنَهُ في صُلحٍ بينهم. والعَلاءُ: الشَّرفُ. أقولُ: ورهنُهُ ابنَهُ يناقضُ ما جاء في الخبرِ إنَّهم قَتَلُوْهُ؛ إلاَّ أن يكونوا قَتَلُوْهُ بعدَ رَهْنِهِ ذٰلك فاللهُ أعلمُ.

الرَّجُلُ الرَّجُلَ يُعطيه بسلعتهِ عَطاءً لا يريدُ شِرَاءَها بِهِ، ليعتبرَ بها من أرادَ شراءَها من النَّاسِ فتِلْكَ المُنَاجَشَةُ[1].

قالَ عبدُالمَلكِ: فَمَنْ جَهِلَ واجْتَرَىءَ فَفَعَلَ ذٰلِكَ فُسِخَ البَيْعُ، وإنْ أَدْرَكَ قَبْلَ أنْ يَفُوْتَ، إلاَّ أَنْ يُحِبَّ المُشتري أن يَتَمَسَّكَ به بذٰلك الثَّمنِ الذي أخذه به، وإن فَاتَ في يديهِ كَانَ عليه بالقِيْمَةِ، وذٰلِكَ إذا كان البائعُ هو دَسَّه، أو كان المُعطي ذٰلك من سببِ البائعِ، وإن لم يَكُنِ البائعُ دسَّهُ إلاَّ أنَّه من سَبَبِهِ مثل أن يكونَ عبدَه، أو ابنَهُ، أو شَرِيْكَهُ، أو مَنْ هُوَ من ناحِيَتِهِ، فإن كان أجنبيًّا ولم يَعْلَمْ به البَائعُ، ولا هُو من ناحِيَتِهِ فلا شَيْءَ علىٰ البَائعِ، وَلاَ يَلْزَمُهُ فَسخُ البَيْعِ، وإنَّما الإِثمُ علىٰ من فَعَلَ ذٰلك.

قال عبدُالملكِ: وأمَّا قَوْلُهُ: «ولا يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادٍ» فإنَّما عنىٰ أهلَ العمود[2] وأهلَ البَوَادِي والبَرَارِي مثل الأعرابِ، أراده أن يصيبَ النَّاس غِرَّتَهُمْ، وكذٰلك حدَّثني الحِزَامِيُّ، عن سُفيان، عن أبي الزُّبَيْرِ، عن جَابِرِ بنِ عبدِاللهِ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لا يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَدَعُوا النَّاس يَرْزُقُ اللهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ».

---

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ١٠، ٣/ ٣٦، وغريب ابن قُتَيْبَةَ: ١/ ١٩٩، والغريبين: ١٨١٢، والفائق: ٣/ ٤٠٧، والنِّهاية: ٥/ ٢١. ويُراجع: جمهرة اللُّغة: ١/ ٤٧٨، والزَّاهر لابن الأنباري: ١/ ٥٠٦، وتهذيب اللُّغة: ١٠/ ٥٤٢، ومجمل اللُّغة: ٨٥٦، والأفعال للسَّرقسطي: ٣/ ١٩٣، والمحكم: ٧/ ١٧٧، والمغرب للمطرِّزي: ٢/ ٢٩٠، وتهذيب الأسماء واللُّغات: ٢/ ١٦٠، والمطلع علىٰ أبواب المقنع: ٢٣٥، والمصباح المنير: ٩١٧، والدُّر النَّقي: ٤٧٢. والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (نجش).

(٢) كذا في الأصل «ويقصد البَوَادِي».

قال عبدُالملكِ: فأمَّا أهلُ القُرَىٰ الَّذين يَعرِفُونَ أَثْمَانَ سِلَعِهِمْ وَأَسْوَاقَها فلم يُعْنوا بالحَدِيْثِ، ولا بأسَ أَنْ يُباعَ لِمِثْلِ أُوْلَـٰئِكَ.

قال عبدُالملكِ: وإذَا باعَ الحاضِرُ للبادي فُسِخَ البَيْعُ؛ لأنَّ عقدَهُ وَقَعَ بما نَهَىٰ رَسُوْلُ الله ﷺ فَالفَسْخُ أولىٰ بِهِ، وَكَذٰلِكَ أَخْبَرَنِي أَصْبَغُ بنُ الفَرَجِ، عن ابن القَاسِمِ.

قَالَ عَبْدُالملكِ: وَالشِّرَاءُ للبَادِي مثلُ البَيْعِ له، أَلاَ تَرَىٰ قَوْلَ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ: «ولا يَبِعْ بَعْضُكُم علىٰ بَيْعِ بَعْضٍ» إنَّما معناه لا يَشْتَرِيْ بَعْضُكُمْ عَلَىٰ شِرَاءِ بعضٍ، فلا يجوزُ للحَضَرِيِّ أَنْ يشتريَ للبَدَوِيِّ ولا أن يبيعَ له، ولا أن يبعثَ البَدَوِيُّ إلىٰ الحَضَرِيِّ بمتاعٍ يبيعه له الحَضَرِيُّ، ولا يُشِيْرُ عليه في البَيْعِ إِذَا قَدِمَ عليه. وقد حدَّثني أبومُعاوية المَدَنِيُّ، عن يزيدَ بن عياضٍ: «أنَّ أباهُرَيْرَةَ رأىٰ رَجُلاً يُعَلِّمُ رَجُلاً من أهلِ البَادِيَةِ كَيْفَ يَبِيْعُ سِلْعَتَهُ؟ قَالَ أَبُوهُرَيْرَةَ: «وَيْحَكَ اتْرُكْهُ رُشْداً قَدْرَ غِوًى».

قال عبدُالملكِ: وأمَّا قولُهُ: «ولا تَصُرُّوا الإبلَ والغَنَمَ» فإنَّ المُصَرَّاةَ من الإبلِ والبَقَرِ والغَنَمِ التي قد صُرِّيَ اللَّبنُ في [٨١] ضَرْعِهَا أياماً. ومعنىٰ صُرِّيَ[١]: أَي: حُبِسَ حتَّىٰ يَجْتَمِعَ، فَعَظُمَ لذٰلك ضَرعُها، فَحَسَبَ المُشتَرِي أنَّ تِلكَ حالُها في حِلابِ كُلِّ يَوْمٍ فَغُرَّ بذٰلِكَ، وَأَصْلُ التَّصْرِيَةِ[٢]: حَبْسُ المَاءِ

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ٢٤١، والغريبين: ١٠٧٥، وغريب ابن الجوزيِّ: ١/ ٥٨٨، والنِّهاية: ٣/ ٢٧. ويُراجع جمهرة اللُّغة: ٧٤٦، وتهذيب اللُّغة: ١٢/ ٢٢٤، ومجمل اللُّغة: ٥٥٥، والصِّحاح، واللِّسان والتَّاج: (صرىٰ).

(٢) هو لفظُ أبي عُبَيْدٍ وأنشد بيتي الأغلب.

وجَمْعُهُ، العَرَبُ تقولُ: صَرَيْتُ المَاءَ وَصَرَّيْتُهُ، قَالَ الأَغْلَبُ الرَّجَّازُ[1]:

رَأَتْ غُلاَماً قَدْ صَرَىٰ فِي فِقْرَتِهْ
ماءُ الشَّباب عُنفوانُ شِرَّتِهْ

ومنه سُمِّيتِ المُصَرَّاةَ؛ كَأَنَّها مِيَاهٌ اجتَمَعَتْ، قَالَ: وَلَيْسَتِ المُصَرَّاةُ من الصِّرارِ[2]، وَلَوْ كَانَتْ منه لَكَانَتْ مَصْرُوْرَةً، وَلَـٰكِنَّه من صَرَّيْتُ علىٰ معنىٰ

---

(١) هو الأغلبُ بن جُشم بن عَمرو العِجْلِيُّ ـ علىٰ خلافٍ في ذٰلك ـ راجزٌ، جاهليٌّ، معمَّرٌ. أدركَ الإسلامَ فأسلمَ. قال ابنُ قُتَيْبَةَ: «وهاجرَ». أقول: في صحبته شَكٌّ عند من يشترط في الصُّحبة اللُّقيا. فهو مَعدودٌ في الصَّحابةِ عند ابن الأثير في أسد الغابة: ١/١٢٦، عن الأشيريِّ. ولم يَرْضَ ذٰلك الحافظُ ابنُ حَجَرٍ ـ رحمه الله ـ فقال في الإصابة: ١/٩٨ «قلتُ: ليس في قوله: «وهاجرَ» ما يدلُّ علىٰ أنَّه هاجَرَ إلىٰ النَّبي ﷺ فيحتمل أنَّه هاجرَ إلىٰ المدينة بعد موته ﷺ ولهـٰذا لم يذكره أحدٌ من الصَّحابة».

أقول ـ وعلىٰ الله أعتمد ـ: «لا هجرة بعد الفتح» ولم يذكره الحافظ مغلطاي في كتابه «الإنابة في المختلف فيه من الصَّحابة» مخطوط بخط مؤلِّفه لدي صورةٌ منه. مع أنَّ الحافظَ كثيرُ الاستقصاء؟! ويظهرُ أنَّ الأغلبَ لقبٌ مع أنِّي لم أجدْ من ذكر ذٰلك. سارَ الأغلبُ ـ رحمه الله ـ إلىٰ العِرَاقِ مع سَعْدِ بنِ أَبي وقَّاصٍ، وشهدَ الفُتُوحَ، وتوفي شَهِيْداً مع النُّعمان ابن مقرِّن ـ رحمه الله ـ في معركة نهاوند سنة ١٩هـ. يُراجع: طبقات فحول الشعراء: ٥٧١، والشعر والشعراء: ٥٩٥، واللَّالي: ٨٠١، والخزانة: ٢/٢٣٩. وجمع أراجيزه الدكتور نوري حمّودي القيسي ونشره في (شعراء أمويون) سنة ١٤٠٥هـ عالم الكتب بيروت (١٣٣ ـ ١٩٠). والبيتان في شعره ص١٥٢ ومعهما ثالث. وتخريجها ص١٨١ عن اللِّسان ومعجم المقاييس. أقول: ومصدرها الأَساسُ في غَرِيبِ أبي عُبَيْدٍ: ٢/٢٤١، وتَهذيب اللُّغة: ١٢/ ٢٢٤. والبيت الثالث هو: ـ كما في تهذيب اللُّغة عن شَمِرٍ ـ:

أَنْغَظَ حَتَّىٰ اشتَدَّ سُمُّ سُمَّتِهْ

وفي شعره: (أَتعَظَ) بالتَّاء المثناة؟!.

(٢) هو قول الشَّافعي الإمام ـ رحمه الله ـ، قال الأزهري في الزَّاهر: ٢٠٦: «وذكر الشافعيُّ =

حَبَسْتُ اللَّبنَ في ضَرْعِهَا، وقد سُمِّيَتِ المُصَرَّاةُ المُحَفَّلَةَ أيضاً، جاء ذٰلك عن ابنِ مَسعودٍ:[1] «أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ نَهَىٰ عن بَيْعِ المُحَفَّلَةِ، وَقَالَ: إنَّها خِلَابَةٌ، وَقَالَ: مَن اشتَرَىٰ مُحَفَّلَةً فَرَدَّهَا فَلْيَرُدَّ مَعَهَا صَاعاً من تَمْرٍ».

قال عبدُالملكِ: إنَّما سُمِّيت مُحفَّلَةً؛ لأنَّ اللَّبَنَ أُحفلَ في ضَرعِهَا فَصَارَتْ بذٰلك حافِلاً فيما يُرَىٰ ـ والله أعلمُ ـ، ولَيْسَتْ بحافلٍ، والحافلُ العَظيمةُ الضَّرْعِ الكَثِيْرَةُ اللَّبنِ[2].

ومنه قيل: قد احتَفَلَ القَومُ: إذا اجتَمَعُوا وكَثُرُوا، وقيلَ أيضاً: مَجْلِسٌ حَافِلٌ: إذا كَثُرَ أَهْلُهُ.

= ـ رحمه الله ـ المُصَرَّاةَ ففسَّرها أنَّها الناقةُ تُصَرُّ أَخْلَافُها ولا تُحْلَبُ أياماً، حتىٰ يجتمعَ اللَّبنُ في ضَرْعِهَا، فَإذَا حَلَبَهَا المُشتري استغزرها. قال أبومَنْصُورٍ: جائزٌ أن تكونَ سُمِّيت مُصَرَّاةً من صرّ أخلافها كما قال الشافعيُّ، وجائزٌ أن تكون سُمِّيت مُصَرَّاةً من الصَّرَىٰ وهو الجمعُ، يقال: صَرَيْتُ الماءَ في الحَوضِ: إذا جمعتَهُ، ويقال لذٰلك الماءِ صَرىً، وقال عَبِيْدُ بن الأبرص [ديوانه: ١٧]:

يَارُبَّ مَاءٍ صَرَىٰ وَرَدْتُهُ ... سَبِيْلُهُ خَائِفٌ جَدِيْبُ

ومَنْ جعله من الصَّرِّ قال: كانت المُصَرَّاةُ في الأصل مُصَرَّرةً فاجتمعت ثلاث راءات فقلبت إحداها ياءً، كما قالوا تَظَنَّيْتُ من الظَنِّ، وكما قال العجاج:

* تَقَضِّيَ البَازِيْ إذَا البَازِيْ كَسَرْ *

والمحفَّلةُ: مَعناها المُصَرَّاة». وأنشد الوقشي في «تعليقه» لذي الرمة [في ديوانه: ١٦٧٨]:

صَرَى آجِنٌ يَزْوِي لَهُ المَرْءُ وَجْهَهُ ... وَلَوْ ذَاقَهُ ضَمْـآنُ في شَـهْرِ نَاجِرِ

(١) حديث ابن مسعود وما بعده في غريب الحديث لأبي عبيد: ٢/ ٢٤٢.

(٢) أنشد الوقشي في تعليقه:

مُحَفَّلَةً تُظَنُّ غَدَاةَ رَاحَتْ ... مُعَلَّقَةً بِأَحْقِيْهَا الدِّلِيُّ

قال عبدُالملكِ: وفي حديثِ المُصَرَّاةِ[1] والمُحَفَّلَةِ أَصْلٌ لِكُلِّ من بَاعَ سِلعةً وقد زيَّنها بالباطلِ أنَّ البيعَ مَرْدُوْدٌ إذا عَلِمَ به المُشتَرِي فأحبَّ ردَّه؛ لأنَّه غِشٌّ وخِداعٌ وخِلاَبةٌ وَقَد قَالَ رَسُوْلُ الله ﷺ: «لا خِلاَبَةَ»[2].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرحِ (الحُلْوانِ) في حديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن ابن شِهَابٍ، عن أبي بكرِ بن عبدالرَّحمـٰن بن الحارث بن هِشَامٍ، عن أبي مَسعودٍ الأنصاريِّ: «أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ نَهَىٰ عَنْ أَكْلِ ثَمَنِ الكَلْبِ، وَمَهْرِ البَغِيِّ، وَحُلوانِ الكَاهِنِ» [٢/ ٦٥٦ رقم (٦٨)].

قَالَ عبدُالملكِ: أمَّا «ثمنُ الكَلْبِ» فيعني كلابَ الدُّور التي أمرَ بِقَتْلِهَا، ونهىٰ عن اتخاذِهَا. وأمَّا «مَهْرُ البَغيِّ» فالبَغِيُّ: الزَّانيةُ، وَمَهْرُهَا: مَا تُعطىٰ علىٰ زِنَاهَا. وَأَمَّا «حُلْوَانُ الكَاهِنِ» فقد قَالَ مَالِكٌ: إنَّه ما يُعْطَىٰ الكَاهِنُ علىٰ كِهَانَتِهِ.

قَالَ عبدُالمَلكِ: الحُلْوَانُ[3] في كَلاَمِ العَرَبِ: الرِّشْوَةُ علىٰ الشَّيءِ،

---

(١) هو كلام أبي عبيد في غريب الحديث: ٢/ ٢٤٢.

(٢) الخِلابَةُ: يعني الخِدَاعُ، يُقَالَ منه: خَلَبْتُهُ أخلبُهُ خِلاَبَةً: إذا خَدَعْتُهُ، كذا في غريب أبي عُبَيْدٍ. وذكر حديث الرَّجل الذي يُخْدَعُ في البَيع فقال له رسول الله ﷺ: «إذا بايعت فقل لا خِلاَبة».

(٣) شرح هـٰذه اللَّفظة في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٥٢، والغريبين: ٢/ ١٣١، والفائق: ١/ ٣٠٤، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٢٣٩، والنِّهاية: ١/ ٤٣٥. ويُراجع: جمهرة اللُّغة: ٧٥٠، والزَّاهر للأزهري: ٢١٦، وتهذيب اللُّغة: ٥/ ٢٣٣، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (حلو).
واللَّفظةُ مشروحةٌ أيضاً في غريب الوَقَّشِيِّ، وغريب اليَفْرِنِيِّ، وغريب الأندلسيِّ المجهول.
قال الوَقَّشِيُّ في التعليق على المُوطَّأ: ٢/ ١٣١: «الحُلوانُ: مُشتَقٌّ من الحَلاوة، وهو يُستعملُ في كلامِ العربِ علىٰ أربعةِ معاني. . .» وذكرها. وكذٰلك قال الأندلسيُّ المجهول، وقال: قال أبوعليٍّ في «النَّوادر» ويُراجع: أمالي ابن عليٍّ القالي: ٢/ ٢٧٦، وفيه: «قال أبوبكر: وفي الحُلوان أربعةُ أقوالٍ؛ أحدُها: أنَّ الحُلوانَ أُجرةُ ما يأخذُهُ الكاهنُ علىٰ كهانته، =

تَقُوْلُ منه: حَلَوْتُ الرَّجُلَ حُلْوَاناً: إذا رَشَوْتَهُ شَيْئاً، قال أوسُ بنُ حَجَرٍ التَّمِيْمِيُّ ـ وهو يذمُّ رَجُلاً ـ:[1]

كأنّي حَلَوْتُ الشِّعْرَ يَوْمَ مَدَحْتُهُ صَفَا صَخْرَةٍ صَمَّاءَ يُبْساً بِلاَلُها

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الكالىء) في حديث مالكٍ [٨٢] الذي رواهُ في «مُوَطَّئِهِ»

قال عبدُالملكِ: رَوَىٰ مالكٌ في كَرَاهِيَتِهِ مُجْمَلَةً بلا أثرٍ. وقد حَدَّثَنِي مُطَرِّفٌ، عن العُمَرِيِّ، عن نافعٍ، عن ابن عُمَرَ: «أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ نَهَىٰ عن الكَالِيءِ بالكَالِيءِ».

= والقولُ الثاني: أنَّ الحُلوانَ الرّشوةُ التي يُرشاها الكاهن علىٰ كهانته، وغير الكاهن، يقال: حلوتُ الرَّجُلَ أحلُوْهُ حُلْوَاناً، قال الشَّاعرُ:

كأنّي حَلَوْتُ الشِّعْرَ . . . . البيت

والقولُ الثالثُ: أنَّ الحُلْوَانَ: ما يأخُذُه الرَّجُلُ علىٰ مهر ابنَتِهِ، ثم اتسعَ فيه حتَّىٰ قيلَ في الرّشوة والعَطيَّةِ قالت امرأةٌ من العرب:

* لاَ يَأْخُذُ الحُلْوَانَ مِنْ بَنَاتِيا *

والقولُ الرَّابعُ: أنَّ الحُلوانَ هو ما يُعطاهُ الرَّجُلُ مما يستحليه ويَسْتَطْيِبُهُ. يقال منه حَلَوْتُ الرَّجُلَ: إذا أعطيتهُ ما يستحليه طعاماً كان أو غيره. . .». ويُراجع: ما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجري: ١٢٠، وأبوبكر الذي نقل عنه أبوعلي القالي هو ابن الأنباري شيخه ـ رحمه الله ـ.

(١) في غَريب أبي عُبَيْدٍ: «وأنشدنا الأصمعي. . .» وأنشد بعده:

أَلاَ تَقْبَلِ المَعْرُوفَ منّي تَعَاوَرَتْ مَنُولَةٌ أسْيَافاً عَلَيْكَ ظِلاَلُها

وهما في ديوان أوس: ١٠٠، وفيه: «يُبْسٍ»، وعن أبي عُبَيْدٍ في تهذيب اللُّغة: ٥/ ٢٣٤، ومقاييس اللُّغة: ٢/ ٩٤، ومُجْمل اللُّغة: ٢٤٧، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (حلو).

قال عبدُالملك: وهو النَّسِيْئَةُ بالنَّسِيْئَةِ، وهو مَهْمُوزٌ ممدودٌ[1]، وَالعَرَبُ تقولُ: أَنْسَأَ اللهُ فُلاناً أَجَلَهُ،[2] والنَّسِيْئَةُ: التَّأْخِيْرُ، قَالَ ابنُ هَرْمَةَ[3]:

لَيْتَ شِعْرِيْ هل للمَنَايَا لَدَيْنَا إِحْنَـةٌ أو نَسِيْئَـةٌ مِـنْ دُيُـوْنِ

ومنه قَوْلُهُ ـ عزَّ وَجَلَّ ـ:[4] ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ﴾ إنَّما هو تأخيرُهُم تَحْرِيْمَ المُحَرَّمِ إلىٰ صَفَرٍ، وتقولُ من الكَالِىءِ: تَكَلأْتُ كَلاءَةً: إِذَا اسْتَنْسَأْتَ شَيْئاً، وَالعَرَبُ تَقُوْلُ: بَلَغَ اللهُ بِكَ أَكْلأَ العُمُرِ، يَعْنُوْنَ آخِرَهُ وَأَبْعَدَهُ.

قَالَ عبدُالملكِ: وَالكَالِىءُ بِالكَالِىءِ يَدْخُلُ في وُجُوْهٍ كَثِيْرَةٍ مِنَ البَيْعِ، إلاَّ

---

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٠، والغريبين: ١٨٢٩، والفائق: ٣/ ٢٧٣، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٢٩٧، والنِّهاية: ٤/ ١٩٤، ويُراجع جمهرة اللُّغة: ١٠٨٣، وتهذيب اللُّغة: ١٠/ ٣٥٩، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (كلأ).

(٢) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «قال أبوعُبَيْدٍ: ومنه قولهم: أنسأ الله فلاناً أجلَهُ ونسأ الله في أجله بغير ألف. . .» يعني أنه يجيء فعل وأفعل بمعنى واحد، وكذلك جاء في كتاب فعلت وأفعلت للجواليقي: ٧٢، وذكر الزَّجاج هٰذا الحرف فيما يقال والمعنىٰ مختلفٌ، قال: «نسأتُ النَّاقةَ: ضربتها بالعصا وسقتها، وأنسأت في الشيءِ: أعطيتُ بالنَّسيئةِ». ولم يذكره بالمعنىٰ الواحدِ. ومن المعلوم أنَّ العَصَا تُسمىٰ منسأة كما جاء في كتاب الله تعالىٰ: ﴿تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ﴾ سورة سبأ: الآية: ١٤.

(٣) بيتُ ابنِ هَرْمَةَ هٰذا لم يرد في ديوانه، ويبدو أنَّها من شَوَارِدِ قصيدة أورد جامع الدِّيوان بعض أبياتها: ٢١٨ منها:

مَا أَظُنُّ الزَّمانَ يا أُمَّ عَمْرٍو تَارِكاً إِنْ هَلَكْتُ مَنْ يَبْكِيْنِي

كَمْ أَخٍ صَالِحٍ وَعَمٍّ وخَالٍ وابنِ عَمٍّ كَالصَّارِمِ المَسْنُوْنِ

قَدْ حَلَتْهُ عَنَّا المَنَايَا فَأَمْسَىٰ أَعْظُماً تَحْتَ مُلْحَدَاتٍ وَطِيْنِ

(٤) سورة التَّوبة: الآية: ٣٧.

أنَّ أصلَه أن تبيعَ ديناً لك علىٰ رَجُلٍ بدينٍ له علىٰ رَجُلٍ آخرَ، فذٰلِكَ لا يَجُوْزُ، وهو أَصْلُ الكَالِىءِ بالكَالِىءِ.

(شرحُ غريب كتاب الرَّضاعة)[1]

(من موطأ مالك بن أنس رحمه الله)

ـ سألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «الَّلبَنُ للفَحْلِ».

قال عبدُالملكِ: يعني أنَّ الَّلبنَ من المرأةِ التي تُرضِعُ يقعُ به التَّحريمُ في بناتِ زوجِهَا من غيرِهَا كَمَا يَقَعُ في بَنَاتِهَا، وَهَـٰذا مثلُ حَدِيْثِ مالكٍ، عن الزُّهْريِّ، عن عَمْرِو بنِ الشَّريدِ، عن ابنِ عبَّاسٍ: «أنَّه سُئل عن رَجُلٍ كانت له امرأتان فأَرْضَعَتْ إحداهُما غُلاماً، وأَرضعتِ الأُخرىٰ جَارِيةً، أَيَحِلُّ للغُلامِ أن يَتَزَوَّجَ الجاريةَ؟ قال: لا؛ لأنَّ الَّلقاحَ واحدٌ» [٢/ ٦٠٢ رقم (٥)].

قال عبدُالملكِ: هَـٰذَا تأويلُ «الَّلبنُ للفَحْلِ». ومثلُهُ حَدِيْثُ مالكٍ، عن هِشَامِ بنِ عُروة، عن أبيه، عن عائشةَ: «أنَّها اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا أَبُوالقُعَيْسِ[2] بَعْدَمَا

---

(١) الموطأ رواية يحيىٰ: ٦٠١، ورواية أبي مصعب الزُّهري: ٢/ ٥، ورواية محمد بن الحسن: ٢٠٨، ورواية سويد: ٢٨٠ ، والاستذكار: ١٨/ ٢٤١، والتَّعليق عَلَى المُوطَّأ: ٢/ ٦٣، والمُنتقىٰ لأبي الوليد: ٤/ ١٥١، والقَبَس لابن العربي: ٧٦١، وتَنوير الحوالك: ٢/ ١١٣، وشرح الزُّرقاني: ٣/ ٢٣٧، وكشف المغطى: ٢٦٧.

(٢) هَـٰكَذَا جَاءَ في الأصلِ، وهو خَطَأٌ، والصَّوابُ أنَّه أفلحُ أخو أبي قُعَيْسٍ، هـٰكذا جاء في حديث «الموطأ» وللحديث روايات أخرىٰ، منها الرِّواية التي ذكرها المؤلِّفُ، ووقعت في روايةٍ لمُسلمٍ، قال الحافظ ابن حجرٍ: «وهـٰذا وهمٌ من بعض رواته، وهو أبومعاوية راويه عن هشام فقد خالفه حمَّاد بن زيد عنه، وهو أحفظ منه لحديث هشام فقال: «إنَّ أخَا أبي القُعَيْسِ...». وأفلح أخو أبي قُعيس عَمُّ عائشة من الرَّضاعة، قال ابن مَنْدَه: عدادُهُ في بني =

حجبت، فأبت أن تأذنَ له، فقال: أنا عمُّك، أرضعَتْكِ امرأةُ أخي، فأبت أن تأذنَ له حتَّىٰ جاء رَسُوْلُ اللهِ ﷺ فذكرتَ ذٰلكَ له، فقال: هو عَمُّك فَلْيَلِجْ عَلَيْكِ» [٢/ ٦٠١ رقم (٢)].

ـ **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ (الغِيْلَةِ) في حديث مالكٍ** الذي رواه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهَىٰ عن الغِيْلَةِ حتَّىٰ ذكرتُ [٨٣] أنَّ الرُّومَ وفارسَ يَصْنَعُونَ ذٰلكَ فلا يَضُرُّ أَوْلاَدَهُمْ» [٢/ ٦٠٧ رقم (١٦)].

قال عبدُالملكِ: الغِيْلَةُ[1]: أَنْ يَمَسَّ الرَّجُلُ امرأتَهُ وهي تُرضِعُ، حَمَلَتْ أو لم تَحْمِلْ، عزلها أو لم يعزلْ، وكذٰلك سمعتُ ابن المَاجِشُوْنَ يقولُ، وسمعته يقول: تَنفيه العربُ شديداً وتقولُ: لو لم يَبْقَ من عُمر المُغيل إلاَّ يومٌ واحدٌ لَتبَيَّنَ فيه ذٰلك بصَرعٍ في جِسْمٍ، أو علَّةٍ من سُقْمٍ، أَلاَ تَرَىٰ أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قال: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهَىٰ عن الغِيْلَةِ» لِمَا عَلِمَ من ضَررِها، وأَلاَ تَرَىٰ أنَّ الرَّجُلَ يَحْلِفُ علىٰ امرأته وهي تُرْضِعُ أن لا يطأها حتىٰ تفطِمَ وَلَدَهَا، فلا يكونُ

= سُلَيْم. وقال أبوعُمَرَ يقال: إنَّه من الأشعريين. وروينا في حديث زيد بن أبي أُنيسة تخريج الإسماعيلي، من طريق عراك عن عروة، عن عائشة قالت: دَخَلَ عليَّ أفلحُ بنُ قُعَيْسٍ المَخْزُوْمِيُّ فاحتجبتُ منه. . . فذكر الحديث، وأصله لمسلم» هٰذا كله كلام الحافظ ابن حَجَرٍ ـ رحمه الله ـ في الإصابة: ١/ ٩٩، ويُراجع: الاستيعاب: ١/ ١٠٢.

(١) اللَّفظةُ مشروْحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ١٠٠، وغريب الخطَّابي: ٢/ ١٦٥، والغريبين: ١٣٩٩، والفائق: ٣/ ٨٣، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ١٧٠، والنِّهاية: ٣/ ٤٠٢، ويُراجع: تهذيب اللُّغة: ٨/ ١٩٥، ومجمل اللُّغة: ٦٩٨، وأفعال السرقسطي: ٢/ ٢٠، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (غيل).

مولياً لما يقي عن ولده من ضَرَرِ ذٰلك.

قال عبدُالملكِ: وَقَدْ بَلَغَنِي[1] أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «لاَ تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ سِرًّا، إنَّه لَيُدْرِكُ الفَارِسَ فيُدَعْثِرُهُ».

قال عبدُالملكِ: يقول: يُطَحْطِحُهُ ويُهدِّمُهُ بعدما قد صَارَ رَجُلاً قد رَكِبَ الخَيْلَ[2].

قال عبدُالمَلكِ: وَالعَرَبُ تقولُ[3] - في الرَّجُل تَمْدَحُهُ - ما حَمَلَتْهُ أُمُّه وُضْعاً، ولا أَرْضَعَتْهُ غَيْلاً، ولا وَضَعَتْهُ يَتَناً، ولا أَبَاتَتْهُ مَئِقاً»[4].

قَالَ عبدُالملكِ: أَمَّا قَولُهُمْ[5]: «ما حَمَلَتْهُ أُمُّه وُضْعاً» فهو أَنْ تَحْمِلَهُ عَلَىٰ حَيْضٍ. وَبَعْضُهُم يَقُولُ: تُضْعاً وَهُوَ صَوَابٌ.

وأَمَّا قَولُهُمْ: «ولا أَرضَعتْهُ غَيْلاً» فهو أَنْ تُوطَأَ وهي تُرْضِعُ، حَمَلَتْ أو لَمْ تَحْمِلْ، عَزَلَهَا أو لَمْ يَعْزِلْ.

وَأَمَّا قَوْلُهُم: «وَلاَ وَضَعْتُهُ يَتْناً» فَهُوَ أَنْ تَخْرُجَ رِجْلاَهُ قبلَ يَدَيْهِ في

---

(١) الحديث في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ١٠٠.

(٢) هٰذا كلام أبي عُبَيْدٍ ومعنىٰ يطحطح - كما جاء في اللِّسان -: (طحح) «وطحطح الشيءَ فتطحطح: فرَّقه وكسَّره إهلاكاً، وطَحْطَحَ بهم طحطحةً وطِحْطَاحاً - بكسر الطاء -: إذا بدَّدهم. اللَّيث: الطَّحْطَحَةُ: تفريقُ الشَّيءِ إهلاكاً، وأنشدَ:

فَيُمْسِي نَابِذاً سُلْطَانَ قَسْرٍ ... كَضَوْءِ الشَّمْسِ طَحْطَحَهُ الغُرُوبُ

ويُروىٰ: «طخطخه» بالخَاءِ...». ويراجع: العين: ٣/ ١٩، وأنشد البيت في خالد القَسْرِيِّ.

(٣) هٰذه عبارة أبي عُبَيْدٍ أيضاً والنَصُّ له. وقائل هٰذا هي أمُّ تأبَّط شرًّا تؤبِّنُهُ كما جاء في تهذيب اللُّغة للأزهري: ٨/ ١٩٤، وكذٰلك هو في تعليق أبي الوليد الوَقَّشِيِّ: ٢/ ٦٦.

(٤) في الأصل: «مائقاً».

(٥) الشرحُ كلُّه لأبي عُبَيْدٍ.

الوِلادةِ، تقولُ منه: قد أَيْتَـنَتِ المَرْأَةُ فهي[1] مُوتِنٌ، والوَلَدُ: مُؤْتَنٌ.

وأمَّا قَولُهُمْ: «وَلاَ أَبَاتَتْهُ مَئِقاً» فالمأَقُ من شِدَّة البُكَاءِ، وَقَدْ قَالَ بَعضُهم: هو أَنْ تُبَيِّتُهُ وحدَه لما يُخْشَىٰ من أَذَىٰ الجَزلَةِ[2].

قال عبدُالملكِ: وتقولُ في تَصريفِ الغَيْلِ: قد غَالَ الرَّجُلُ وَلَدَهُ وهو يُغيلُهُ إِغالةً وغَيْلاً، والاسمُ منه: الغَيلةُ، والولدُ: مُغَالٌ ومَغِيلٌ، قَال امرُؤُ القَيْسِ[3]:

فَمِثْلِكِ حُبْلَىٰ قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ ... فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِيْ تَمَائِمَ مُغْيِلِ

(شرحُ غَرِيبِ كتابِ النِّكاحِ)[4]

[من موطَّأ مالكِ بنِ أنسٍ رحمه الله]

ـ سألنا عبدَالملكِ بنَ حَبيبٍ عن شَرحِ حديثِ مالكٍ

الذي رَوَاهُ عن نافعٍ، عن ابنِ عُمَرَ: أن رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَىٰ خِطْبَةِ أَخِيْهِ» [٢/ ٥٢٣ رقم (٢)].

---

(١) في الأصل: «فهو».

(٢) هٰكذا؟ وليس في غريب أبي عُبَيْد.

(٣) ديوانه: ١٢، وهو من معلقته المشهورة، وهو في غريب أبي عُبيد: ٢/ ١٠٠ (محول) ولا شاهد فيه، وفي بعض نسخ كتاب أبي عُبيد (مغيل) وهو الصَّواب؛ ليصحّ الاستشهاد به. ويُراجع: الكتاب لسيبويه: ١/ ٢٩٤ وهما روايتان واردتان في البيت، لٰكنَّ الشَّاهدَ في الأولىٰ.

(٤) الموطأ رواية يحيىٰ: ٢/ ٥٢٣، ورواية أبي مُصعب الزُّهري: ١/ ٥٦٧، ورواية محمد بن الحسن: ١٧٦، ورواية سويد: ٢٥٤، والاستذكار لأبي عمر: ١٦ / ٧، والتَّعليق على المُوَطَّأ لأبي الوليد الوقَّشيِّ: ٢/ ٣، والمُنْتَقَىٰ لأبي الوليد الباجي: ٣/ ٢٦٤، والقبس لابن العربي: ٢/ ٦٧٧، وتنوير الحوالك: ٢/ ٦١، وشرح الزُّرقَانيِّ: ٣/ ١٢٤، وكشف المغطى: ٢٤٥.

قال عبدُالملكِ: وقد قال مالكٌ إنَّما معنىٰ النَّهي عن ذٰلِكَ إِذَا كَانَتِ المَرْأَةُ قد رَكَنَتْ إِلَيْهِ، واتَّفقا علىٰ صَدَاقٍ، وتَرَاضَيَا، فعندَ ذٰلك يُكْرَهُ للرَّجُل أن يَخْطِبَ علىٰ خِطْبَةِ أخيه.

قال عبدُالملكِ: وإذا أظهرتِ الرِّضَىٰ به أو قَارَبَتْ، وإنْ لَمْ يتَّفقا علىٰ صَدَاقٍ فلا يَخْطِبْهَا؛ لأنَّه قد يكون نِكاحاً ثابتاً إذا تمَّ الرِّضىٰ، وإن لم يُسَمَّ الصَّداقُ، وهو نِكاحُ التَّفويضِ، وكذٰلك سَمِعْتُ مُطَرِّفاً، وابنَ المَاجِشُون، وابنَ عبدِالحَكَمِ يقولون، وأخبرني أَصْبَغُ، عن ابنِ وَهْبٍ، وابنِ القاسمِ مثلَ ذٰلك؛ لأنَّ [٨٤] الإجابةَ البَيِّنَةَ اتفاقٌ وَإِنْ لم يُسمَّ صَدَاقٌ.

قَالَ عبدُالملكِ: وهو الذي نأخُذُ به، وقد كان ابنُ نافعٍ يَقُوْلُ: لاَ بَأْسَ أَنْ يَخْطِبَهَا الآخرُ إنْ رَضِيَتْ بالأوَّلِ حتَّىٰ يتَّفِقَا علىٰ صَداقٍ وَيَقبلَ علىٰ اشتِرَاطٍ، وَهُوَ خَطَأٌ مِنَ القَوْلِ.

قَالَ عبدُالملكِ: فَمَنْ جَهِلَ واجتَرَىٰ وخَطَبَ علىٰ خِطْبَةِ أَخِيْهِ في الوَقْتِ الذي يُكْرَهُ لَهُ فَقَد ظَلَمَ وَأَسَاءَ، فَلْيَتُبْ إلىٰ اللهِ وليَسْتَغْفِرْهُ، وليَتَحَلَّلْ صَاحِبَهُ مِمَّا صَنَعَ، وَلاَ يَبْلُغُ به الفَسْخُ لا قَبْلَ البِنَاءِ ولا بَعْدَهُ، وَلَيْسَ يُشبه في الفَسخ إذا اشترَىٰ علىٰ شِرَاءِ أَخِيْهِ؛ لأنَّ مِلْكَ النِّكاح لا يَنْتَقِلُ هٰكذا؟ إلاَّ أنْ يَشَأَ أن يَتَوَرَّعَ من قبل نَفْسِهِ، وَكَذٰلِكَ سَمِعْتُ مُطَرِّفاً وابنَ المَاجِشُون يَقُولان. وَقَالَ لي أَصْبَغُ عن ابنِ القَاسمِ: مثلَهُ، وقد كان ابنُ نافعٍ يَرَىٰ فيه الفَسخَ، قبل البِنَاءِ وبعدَهُ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن أبي حَازم بن دِيْنَارٍ، عَنْ سَهْلِ بن سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ: في الرَّجل الَّذي زَوَّجَهُ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ المَرْأَةَ بِمَا كَانَ مَعَهُ مِنَ القُرْآن؛ إذْ لَمْ يَجِدْ لَهُ

صَدَاقاً، فَقَالَ: كَانَ ذٰلِكَ خَاصًّا لِرَسُوْلِ اللهِ [ﷺ]، وَلَمْ يُجزْ ذٰلك رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] لأحَدٍ. فَقَدْ ثَبَتَ في الحَدِيثِ عنه صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ، حدَّثناهُ[1] ابنُ نافعٍ وَغَيرُهُ أنَّه قَالَ: «لا نِكَاحَ إلاَّ بِصَدَاقٍ، وَوَلِيٍّ، وشَاهِدَيْ عَدْلٍ، وَجَعَلَ أَدْنَىٰ الصَّدَاقِ رُبْع دِيْنَارٍ فَصَاعِداً».

ـ وَسَألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ [الَّذي رَوَاهُ] عن حُمَيْدٍ الطَّويلِ، عن أَنسِ بن مالكٍ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «للبِكْرِ سَبْعٌ، وللثَّيِّبِ ثَلاَثٌ» [٢/ ٥٣٠ رقم (١٥)].

قَالَ عبدُالملكِ: إنَّما هَـٰذَا إِذَا كَانَتْ له امرأةٌ غيرُها، حَيْثُ يَجِبُ عليه أَنْ يَقْسِمَ لِنَفْسِهِ لِهَـٰذِهِ يَوْماً وَلَيْلَةً، ولِهَـٰذه يَوْماً ولَيْلَةً، ففي ذٰلِكَ جَاءَتِ السُّنَّةِ، أن يُقيمَ عندَ التي تَزَوَّجَ سَبْعاً إنْ كانت بِكْراً، وَثَلاَثاً إن كَانَتْ ثيِّباً دُوْنَ صاحبَتِهَا، ثُمَّ بعدَ ذٰلك يَقْسِمُ بينهما بالسَّواءِ، فأمَّا إذَا لم يَكُنْ له غيرها فَلَيس عليه أَنْ يُقِيْمَ عِنْدَهَا بِكْراً كانت أو ثيِّباً، لا ثَلاَثاً وَلا سَبْعاً، وهو في ذٰلِكَ يخرجُ إلىٰ المَساجِدِ، وإلىٰ حَوَائِجِهِ، كانت عنده أُخْرَىٰ أو لم تَكُنْ غيرها.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن ما جَرَىٰ في كتابِ مالكٍ [٨٥] في (النِّكاح): «أنَّ مَا أَصَابَهُ الرَّجُلُ حَرَاماً من المَرْأَةِ إنَّ ذٰلك لا يُحَرِّمُ عليه تَزْوِيْج أُمِّها أو ابنَتِهَا، وأنَّها لا تَحْرُمُ بذٰلِكَ علىٰ ابنِهِ ولا علىٰ أبِيْهِ».

قَالَ عبدُالمَلك: رَجَعَ مالكٌ عن ذٰلك وأفتَىٰ دَهْرَهُ حتَّىٰ ماتَ بأن ذٰلك يَحْرُمُ[2]، وَأَنَّ مَا حَرَّم الحَلاَلَ فالحَرَام يُحَرِّمُهُ وعلىٰ هَـٰذَا العَمَلُ، وقد قِيْلَ

---

(١) لعلَّه قد دخل هـٰذه العبارة سقط، فابن نافع لا يحدِّث المؤلِّف؟!.

(٢) في الأصل: «تحرم».

لمالكٍ لو مَحَوْتَ الأوَّلَ من كِتَابكَ، فقال: قد سَارَتْ[1] به الرُّكْبَانُ، ورفع في الأمْصَارِ، فكان مما اختلف فيه من مضىٰ، فكنتُ قد اسْتَحْسَنْتُ الأخذَ بذٰلك، ثم رَأَيْتُ غَيْرَهُ أَحْسَنَ وَأَحْوطَ.

وقد سُئِلَ مالكٌ عن رَجُلٍ فَجَرَ بأمِّ امْرَأَتِهِ فيما دُوْنَ فَرْجِهَا فَأَمَرَهُ مَالِكٌ بِفِرَاقِ امْرَأَتِهِ، ورأىٰ أنْ قَدْ حَرُمَتْ عَلَيْهِ.

قال عبدُالملكِ: وبه نَقُوْلُ، وقد جَاءَتْ به الآثارُ، لِقُوَّتِهِ. حَدَّثَنِي ذٰلك قُدَامةُ بنُ مُحَمَّدٍ المَدَنِيُّ[2]، عن مَخْرَمَةَ بن بكيرِ بن الأَشَجِّ، عن أبيه، عن سعيد بن المُسَيَّبِ، والقاسمِ بن مُحَمَّدٍ، وَسَالِمِ بنِ عبدِالله، وسليمان بن يَسَارٍ، ويزيدَ بنِ قُسيطٍ، وأبي بكرِ بنِ عبدالرَّحمن بن الحارث بن هشامٍ، وأبي بكر بن سليمان بن أبي خَيْثَمَةَ، وعبدالله بن أبي سَلَمَةَ أنَّهم كانُوا يَنْهَوْنَ إذا زَنَىٰ الرَّجُل بالمَرْأَةِ أن يَتَزَوَّجَ ابنَتَهَا. وَقَالَ سَعِيْدُ بنُ المُسَيَّبِ: مَا حَرَّمَ الحَلاَلُ فَالحَرَامُ أَشَدُّ تَحْرِيْماً لَهُ.

قال عبدُالملكِ: وكان ابنُ عبَّاسٍ يقول: ما حرَّم حرامٌ حلالاً فقال

---

(١) في الأصل: «صارت».

(٢) هو قُدامةُ بنُ محمَّدِ بنِ قُدامة بن خَشرم بن يَسَارٍ الأشْجَعِيُّ المَدَنيُّ. محدِّثٌ، روىٰ عن أبيه وإسماعيل بن شَبِيَةَ، والحجَّاج بن صَفوان بن أبي يزيد، ومحمد بن صالح التَّمار وغيرهم، وذكر الحافظ المِزِّي أنَّ ممن أخذ عنهم مَخْرَمَةَ بن بُكَيْرٍ، وروىٰ عنه أحمد بن صالح المصري، وهٰرون الحمَّال، وهٰرون بن يزيد الجمَّال وغيرهم. وذكر أنَّ ممن أخذ عنه صاحِبُنا عبدُالملك بن حَبِيْبٍ المالكيُّ. قال ابنُ أبي حاتم: سألتُ أبي عن قُدامة بن محمد المديني فقال: لا بأسَ به. وسُئِلَ أبوزَرعة عن قُدامة فقال: لا بأسَ به. روىٰ له النَّسَائِيُّ، وقَالَ الحَافظُ ابنُ حَجَر: «صَدُوْقٌ يُخْطِىءُ». أخباره في الجرح والتَّعديل: ٧/ ١٢٩، والمَجْرُوحِين لابن حبَّان: ٢/ ٢١٩، وتهذيب الكَمَالِ: ٢٣/ ٥٥١، وتهذيب التَّهذيب: ٨/ ٣٦٥.

الشَّعْبِيُّ ـ لما بَلَغَهُ ذٰلك ـ: لو أخذتَ كُوزاً من خَمْرٍ فَسَكَبْتَهُ في جُبٍّ من مَاءٍ لَكَانَ ذٰلك المَاءُ حَرَاماً.

قال عبدُالملكِ: وجاء عن رَسُولِ الله ﷺ أنَّه قال: «مَلْعُوْنٌ مَنْ نَظَرَ فِيْ فَرْجِ امرأةٍ وأمِّها» وَجَاءَ عنه أنَّه قال: «مَنْ نَظَرَ إِلىٰ فَرْجِ امْرَأَةٍ وابنَتِهَا لم يَنْظُرِ اللهُ إِلَيْهِ يَوْمَ القِيَامَةِ».

ـ وسألنا عبدَالمَلكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الشِّغَارِ) في حديثِ مالكٍ

[الذي رَوَاهُ مالكٌ] عن نَافعٍ عن ابنِ عُمَرَ: «أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ نَهَىٰ عن الشِّغَارِ» [٢/ ٥٣٥ رقم (٢٤)].

قَالَ عبدُالملكِ: قد قال في الحَدِيْثِ: «وَالشِّغَارُ أن يُزَوِّجَ الرَّجُلُ الرَّجَلَ ابنَتَهُ علىٰ أن يُزَوِّجَهُ الآخرُ ابنَتَهُ ليس بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ».

قال عبدُالملكِ: وَسَوَاءٌ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ أو لَمْ يَكُنْ، وَكُلُّهُ شِغَارٌ إذَا لم يُزَوِّجه هٰذا إلاَّ علىٰ شرطِ أن يزوِّجه الآخر، إنَّما تفترقُ فيه تَسمية الصَّداقِ في الفَسخِ إذا لم يكن فيه صداقٌ فهو مفسوخٌ أبداً، قبل البِنَاء وبعدَهُ، وإذا كان معه صَدَاق فإنَّما يفسخ قبل البِنَاء، ويثبتُ بعده، وتُرَدُّ كلُّ واحدةٍ منهما إلىٰ صَدَاق مثلها، وإن سُمِّيَ للواحدةِ صَدَاقٌ ولم يُسَمَّ للأُخْرَىٰ صَدَاقٌ فُسِخَ نكاحُ التي لم يُسمَّ لها الصَّداقُ، قبل البِنَاءِ وبعدَه، ولم يُفْسَخْ نِكَاحُ الأُخْرَىٰ إلاَّ قبلَ البناءِ، ويثبتُ بعدَ البِنَاءِ، ويُرَدُّ إلىٰ صَدَاقِ مثلِهَا، وهو كلُّه قَوْلُ مالكٍ وأَصحابِهِ[٨٦].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ (النَّشِّ) في حديث مالكٍ[(١)]

[الَّذِي رَوَاهُ] عن جَعْفَرِ بنِ مُحَمَّدٍ، عن أبيه: «أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ لم

(١) لم يرد في «المُوَطَّأ» رواية يحيى، وهو عن جعفر بن محمد في غريب الحديث لأبي عبيد: ٢/ ١٨٩.

يُصدقِ امرأةً من نِسَائِهِ أكثرَ من اثني عَشَرَ دِرْهَماً، أوقية ونَشٌّ».

قَالَ عبدُالمَلكِ: الأُوقيَّة: أربعون دِرْهَماً، والنَّشُّ[1]: عُشرون دِرْهَماً. وَالنوَاةُ[2]: خَمْسَةُ دراهم، كذٰلك حدَّثني الحِزَامِيُّ، عن سُفيان، عن مَنْصُوْرٍ، عن مجاهدٍ في تفسيره ذٰلك. وكذٰلك أخبرني مُطرِّفٌ عن مالكٍ في تفسيره أيضاً. ومنه حَدِيْثُ مالكٍ، عن حُمَيْدٍ، عن أنسِ بن مَالكٍ[3]: «أن رَسُوْلَ الله ﷺ رأىٰ علىٰ عَبْدالرَّحْمَـٰن بن عَوْفٍ أَثَرَ صُفْرَةٍ فسأله رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] فأخبره أنَّه تزوَّج فقال رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] كم سُقْتَ إليها؟ فقال: زِنَةَ نَوَاةٍ من ذَهَبٍ فقال له رَسُوْلُ الله [ﷺ]: أَوْلِمْ ولو بشَاةٍ» [٢/ ٥٤٥ رقم (٤٧)].

قالَ عبدُالملكِ: فَقَوْلُهُ: «زِنةُ نَوَاةٍ من ذَهَبٍ» إنَّما هي خَمْسَةُ دَرَاهِمَ، وَلَم يَكُنْ ذَهَبٌ، كَانُوا يُسَمُّوْنَ الخَمْسَةَ دَرَاهِمَ: نَوَاةً، والعِشْرِيْنَ: نَشًّا، وَالأَرْبعين: أوقية[4]. وفي هـٰذا الحديث من الفقه أنَّه ردٌّ قَولِ مَنْ قَالَ: لا يَكُوْنُ الصَّدَاقُ أقلَّ من عَشَرَةِ دَرَاهِمَ، ألاَ تَرَىٰ أنَّ النَّبيَّ [ﷺ] لم يَرُدَّ عليه ما صَنَعَ، وأنَّه أيضاً لم يُنْكِرِ الصُّفرةَ حين ذَكَرَ له التَّزويجَ، وهو مثلُ الحَديثِ الآخرِ: «كانُوا يُرَخِّصُونَ في ذٰلك للشَّابِّ أيَّامَ عُرْسِهِ».

---

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/١٨٩، وغريب الحربي: ٨٧٩، والفائق: ٣/٤٢٨، والنِّهاية: ٥/٥٦، ويراجع: جمهرة اللُّغة: ١٤٠، وتهذيب اللُّغة: ١١/ ٢٨٢، ومجمل اللُّغة: ٨٤٣، والصِّحاح واللِّسان والتاج: (نشّ).

(٢) في الأصل: «والنَّوىٰ». وفي غريبِ الحَدِيْثِ للحَربيِّ: «وَالنَّواةُ ثلاثةٌ»، وفي «التَّمهيد» و«الاستذكار» عن الإمام أحمد أنَّها ثلاثةُ دَرَاهِمُ وثلثٌ.

(٣) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ١٩٠.

(٤) العبارة بلفظها في تعليق الوَقَّشِيِّ، وهي هنا وهناك لأبي عُبَيْدٍ في غريبِ الحَدِيْثِ فَرَحِمَ اللهُ أَباعُبَيْدٍ، وَصَرَّحَ الوَقَّشيُّ بنقله عن أبي عُبَيْدٍ.

ـ وسألناعبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح حديثي مالكٍ عن عمربن الخَطَّاب في نكاح السِّرِّ، وفي نكاحِ المُتعةِ، حينَ قَالَ: «لو تَقَدَّمْتُ فيها لَرَجَمْتُ» [٢/ ٥٤٢ رقم (٤٢)]. أَيُعمَلُ بالرَّجْمِ فيمَنْ دَخَلَ فيهما علىٰ مَعرفةٍ منه بمَكْرُوهِهِمَا؟ فَقَالَ: لا، ولٰكن يُعاقبُ عقوبةً ولاتبلغُ به الحَدَّ، وكذٰلكَ سَمِعْتُ مُطرِّفاً وابنَ المَاجِشُون يَقُوْلاَنِ، ورَوَيَاه عن مَالكٍ، وَقَالَهُ أصبغُ، عن ابن القاسمِ وغَيره، وقد كان ابنُ نافع يَرَىٰ الحَدَّ في نكاحِ المُتْعَةِ، وَلاَ يَرَاهُ في نِكَاحِ السِّرِّ، وَهُمَا سَوَاءٌ، لا حدَّ فيهما، وفيهما العُقُوبةُ المُوجِعَةُ، وإنَّما تأويلُ قولِ عُمرَ ـ عندنا ـ «لو تَقَدَّمْتُ فيهما لَرَجَمْتُ» علىٰ وَجْهِ التَّشْدِيْدِ في الزَّجْرِ عنه والمَنْعِ منه.

(شَرحُ غَريبِ كتابِ الطَّلاقِ)[1]

(من موطَّأ مالكِ بن أنسٍ رحمه الله)

[٨٧] ـ وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبيبٍ عن شَرحِ (الغَارِبِ) في حديثِ مالكٍ

في الرَّجُلِ الذي قَالَ لامرأتِهِ: «حَبْلُكِ عَلَىٰ غَارِبِكِ» [٢/ ٥٥١رقم(٥)].

قال عبدُالملكِ: أَمَّا مَعنىٰ ما أرادَ فَالتَّخَلِّي منها وَالفِراقُ لَهَا، وهو للمَدخُولِ بِهَا ثلاثاً ولا يَنوي، ولغيرِ المَدْخُوْلِ بِهَا ثلاثاً إلاَّ أَنْ ينويَ واحدةً. وأمَّا نَفْسُ الكَلِمَةِ فإنَّ الغَاربَ من الجَمَلِ: مُقَدَّمُ ما بَيْنَ سَنَامِهِ إلىٰ كَتِفَيْهِ.

---

(١) الموطأ رواية يحيىٰ: ٢/ ٥٥٠، ورواية أبي مُصعب: ١/ ١٠٦، ورواية محمد بن الحسن: ١٨٦، ورواية سويد: ٢٧١، والاستذكار لأبي عمر بن عبدالبرِّ: ١٧ / ٧، والتَّعليق على المُوطَّأ لأبي الوليد الوقشي: ٢/ ٢٧، والمنتقىٰ لأبي الوليد: ٤/ ٢، والقبس لابن العربيِّ: ٢/ ٧٢٢، وتنوير الحوالك: ٢/ ٧٩، وشرح الزُّرقاني: ٣/ ١٦٦، وكشف المُغَطَّى: ٢٥٦.

فَقَوْلُهُ: «حَبْلُكِ علىٰ غَارِبِكِ»[1] يعني أنَّه رَمَىٰ مَا بِيَدِهِ من مِلْكِهَا وَطَلَاقِهَا[2]، كَمَا يرمي الرَّجلُ خطامَ البعيرِ من يَدِه علىٰ ظَهرِهِ فلا يَبْقَىٰ معه منه شَيءٌ، وليس يسأل قائلُ ذٰلك اليوم عن ماأراد به، ولو قال: لم أردْ به طلاقاً لم يُقبلْ ذٰلك منه

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرحِ حديثِ مالكٍ في (المُتلاعِنَيْنِ)

الَّلذين لاعَنَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] بَيْنَهُما أَكَانَتِ المَرْأةُ حاملاً حينَ لاعَنَ بينَهُما؟ [٢/ ٥٦٦ رقم (٣٤)] قال: نَعَمْ، كذٰلِكَ رَوَىٰ مَالكٌ عن نافعٍ، عن ابن عُمَرَ.

قَالَ عبدُالملكِ: وَقَد بَلَغَنِي أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ ـ يَومئذٍ بعدَ الِّلعَانِ وَالافْتِرَاقِ ـ: «فَإِنْ جَاءَتْ به أُصَيْهِبَ[3]، أُثَيْبِجَ، خَمْشَ السَّاقين فهو لزَوْجِهَا، وَإِنْ جَاءَتْ به أَوْرَقَ، جَعْداً، جُمَاليًّا، خَدْلَجَ السَّاقَيْنِ، سَابِغَ الأَلْيتين فهو لِلَّذِي رُمِيَتْ به. فَجَاءَتْ به علىٰ النَّعتِ المَذكورِ فقال رَسُوْلُ الله ﷺ: لولاَ ما قَدْ سَلَفَ لكانَ لي ولَهَا شَأنٌ» حَدَّثَنِيهِ ابنُ المَاجِشُونَ وَغَيْرُهُ.[4]

---

(١) اللَّفظة مشروحة في غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ٤/ ٣١٣، ٣١٤، وغريب الخَطَّابي: ٢/ ٤٠٥، والنِّهاية: ٣/ ٣٥٠، ويُراجع: الزَّاهر لابن الأنباري: ٢/ ٣٥٧، والزَّاهر للأزهري: ٣٢٧، وتهذيب اللُّغة له: ٨/ ١١٧. وهو مثلٌ مشهورٌ يُراجع: جَمهرة الأمثال: ١/ ٣٨٢، ومَجمع الأمثال: ١/ ١٩٦، والمستقصىٰ: ٢/ ٥٦، وغيرها.

(٢) كذا جاء في الأصل، ولعله يقصد: وطلَّقها، لأنه إذا رَمَىٰ ما بيده من مكها فقد طلقها علىٰ التَّفصيل المذكور.

(٣) في الأصل: «أصهب» ويُصححه كلام المؤلِّف الذي بعده.

(٤) الحديثُ نَفْسُهُ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ٩٧، قال: «سمعتُ يزيدَ بن هَـٰرُون يُحدِّثه عن عبَّاد ابن مَنْصُورٍ، عن عكرمة، عن ابن عبَّاسٍ، عن النَّبيِّ ﷺ.

قال عبدُالملكِ: أمَّا قَوْلُهُ: «أُصَيْهِبُ» فهو تَصْغِيرُ أَصْهَبَ[1]. أمَّا قولُهُ: «أُثَيْبِجُ» فهو تصغيرُ أَثْبَجَ، وهو النَّاتِيءُ الثَّبَجِ، والثَّبَجُ: مابينَ الكاهلِ ووسطِ الظَّهْرِ، وهو من كلِّ شيءٍ وَسَطُهُ وَأَعْلاَهُ. وَ«الخَمْشُ» الدَّقِيْقُ السَّاقين. و«الأَوْرَقُ» الذي لَوْنُهُ بينَ سَوَادٍ وغُبْرَةٍ[2]، ومنه قيلَ للرَّمَادِ: أَوْرَقُ، وَللحَمَامَةِ: وَرْقَاءُ. وإنَّما وَصَفَهُ بالأُدْمَةِ. وأمَّا «الخَدْلَجُ» فالعَظِيْمُ السَّاقَين. وأمَّا قَوْلُهُ: «جُمَالِياً»[3] فإنَّ [4]بَعْضَهُم يَرْوِيْهَا بفَتْحِ الجِيْمِ يَذْهَبُ[4] بها الجَمَالِ، وَلَيْسَ هو من الجَمَالِ في شَيءٍ، ولو أرادَ الجَمَالِ لقالَ: جَمِيْلٌ، لَـٰكِنَّهُ جُمَاليٌّ ـ بِضَمِّ الجِيْمِ ـ يعني أنَّه عَظِيْمُ الخَلْقِ، شَبَّهَ خَلْقَهُ بِخَلْقِ الجَمَلِ، وَلِهَـٰذَا قيلَ للنَّاقةِ: جُمَاليَّةٌ؛ لأنَّها شُبِّهَتْ بِالفَحْلِ من الإبلِ في عظمِ الخَلقِ[5].

وفي هَـٰذا الحَديث من الفِقْهِ: أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ لاعَنَ بينَ الرَّجُلِ وامرأتِهِ وَهِيَ حَامِلٌ، وَهِيَ السُّنَّةُ، وفي ذٰلِكَ تَكْذِيْبُ أَبي حَنِيْفَةَ[6] الَّذي كَانَ يَزْعُمُ أَنَّه

---

(١) الشَّرح كلُّه عن أبي عُبَيْدٍ.

(٢) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «السَّوادِ والغبرةِ».

(٣) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «الجمالي» وما أثبته المؤلِّف هنا لفظ الحديث.

(٤) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «فإنهم يروونها... يذهبون بها...».

(٥) بعده في غريب أبي عُبَيْدٍ: «قال الأعشىٰ [ديوانه (الصبح المنير): ٧٠] ـ يَصِفُ ناقَتَهُ ـ:

جُمَاليَّةٌ تَغْتَلِيْ بالرِّدَافِ ... إِذَا كَذَّبَ الآثِماتُ الهَجِيْرَا

يقول: لا يصدقن في الهجير في سيرها في الهاجرة (كذا عبارته؟).

وقول المؤلِّفِ ـ عفا الله عنه ـ «وفي هـٰذا الحديث من الفقه...» هي عبارة أبي عُبَيْدٍ مع اختلاف لفظها بعد ذٰلك. وذكر أبوعُبَيْدٍ أنه رأي أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ.

(٦) هـٰذه عبارةٌ قاسيةٌ في حقِّ الإمام ـ رحمه الله ورضي عنه ـ وفي إطلاقها جَورٌ وظُلمٌ ظاهرٌ للإمام؟! وكان ينبغي للمؤلِّف التَّأدبَ معه، واختيار الألفاظ المناسبة عند الردّ عليه إن =

لا يُلاعَنُ بينَ الرَّجُلِ وامرأتِهِ حتَّىٰ تَضَعَ حَمْلَهَا لعلَّه نفشٌ يَنْفُشُ وَلَيْسَ بحَمْلٍ [٨٨].

ـ **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ قولِ مالكٍ في «مُوَطَّئِهِ»**

في امرأةِ المَفقودِ، وامرأة المُطلَّقِ الغائبِ إذا ارتَجَعَ فَبَلَغَها الطَّلاقُ ولم تبلغها الرَّجعةُ، ثُمَّ نُكحتَا جَميعاً أنَّه لا سَبيلَ لزَوْجَيْهِمَا إليهما بعدَ النِّكَاحِ، دخل بِهِمَا زَوْجَاهُما الآخَرَان أَوْ لَمْ يَدْخُلا [٢/ ٥٧٥ رقم (٥٢)].

قال عبدُالملكِ: رَجَعَ مالكٌ عن هَـٰذا القَولِ في المَسْألَتَيْنِ جَمِيْعاً، وَقَالَ: الزَّوجان الأوَّلان أَحَقُّ بهما ما لم يَبْتَنِ بِهِمَا الزَّوْجَانِ الآخران، وبهـٰذا نَقُوْلُ، وقدجَاءَ به الأثَرُعن عُمَرَ بن الخَطَّابِ في امرأةِ المَفقودِ، وامرأةِ المُرتَجِعِ

حَدَّثَنِي ابنُ المُغِيْرَةِ، عن سُفيان الثَّوريِّ، عن حَمَّادٍ، والأعمش، وَمَنصور، وإبراهيم النَّخَعِيِّ: «أنَّ أباكَتِفٍ طلَّقَ امرأتَهُ عَلاَنِيَةً، ثُمَّ رَاجَعَهَا وهو غَائِبٌ، وَأَشْهَدَ علىٰ ذٰلك، وكَتَبَ إليها بالرَّجْعَةِ، فلم يَبْلُغْهَا الكِتَابُ حتَّىٰ انقضَتْ عِدَّتُها، وَتَزَوَّجَتْ رَجُلاً، فَخَرَجَ أَبُوكَتِفٍ من الكُوْفَةِ عامِداً إلىٰ عُمَرَ بنِ الخَطَّاب، فأخبرَهُ خَبَرَهُ، فَكَتَبَ لَهُ عُمَرَ كتاباً فقال له: اذْهَبْ فإنْ لَمْ تَجِدْ زَوْجَهَا قَدْ دَخَلَ بها فأنتَ أَحَقُّ بامْرَأَتِكَ، فَجَاءَ أَبُوكَتِفٍ وَمَعَهُ كِتَابُ عُمَرَ حَتَّىٰ انتَهَىٰ إليها لَيْلَةَ بِنَائِهَا، وعندَها نِسْوَتُها لِيَدْفَعْنَهَا إلىٰ زَوْجِهَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا، فاسْتَحْلَفَهَا باللهِ ما غَشِيَهَا فحَلَفَت، فَأَغلقَ البابَ وباتَ معَهَا حتَّىٰ أَصْبَحَ، فَلَمَّا أَصْبَحَ أَخْرَجَ كتابَ عُمرَ»[١].

= دعت حاجةٌ إلىٰ ذٰلك. وما ذهب إليه أبوحَنِيْفَةَ هو رأيُ بعض المالكيَّة أيضاً، قال أبو الوليد الباجيُّ في المنتقىٰ: ٤/ ٧٥ «قال عبدُالملك من أصحابنا: لا لعانَ بينهما ولا قذفَ حتَّىٰ تضعَ؛ إذ لعلَّه لا حملَ بها، وبه قال أبوحنيفة...».

(١) الاستذكار لأبي عمر: ٧/ ٣١٤، ٣١٥ بروايات مختلفة عن مصنف عبدالرزاق: ٦/ ٣١٤، =

وَأَخْبَرَنِي عُبَيْدُاللهِ بنُ مُوسَىٰ[1]، عن عِيسَىٰ الحَنَّاطِ، عن عامرٍ الشَّعبِيِّ: أنَّ عمرَ بنَ الخَطَّابِ قَضَىٰ بمثلِ ذٰلك في امرأة المَفْقُودِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْح (الأَقْرَاءِ) في حديثِ مالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن ابنِ شِهَابٍ: أنَّه كان يَقُولُ: «عِدَّةُ المُطَلَّقَةِ الأَقْراءُ وَإِنْ تَبَاعَدَتْ» [١/ ٥٧٨ رقم (٦١)] مَا الأَقْرَاءُ؛ الأطهارُ أَمِ الحَيْضُ؟

قال عبدُالمَلِكِ: هَـٰذَا مما اختَلَفَ فيه عُلَمَاءُ المَدِينَةِ وَعُلَمَاءُ العِرَاقِ[2]،

= ويراجع: مصنف ابن أبي شيبة: ٥/ ١٩٤.

(١) هو عُبَيْدُالله بن مُوسَىٰ بن أبي المختار العَبْسِيُّ مولاهم، أبومحمد الكوفيُّ (ت٢١٣هـ) محدِّثٌ، صَدُوقٌ، ثِقَةٌ. روىٰ عن شُعبة وسفيان الثَّوري وابن جُرَيْجٍ. وروىٰ عنه البخاري، وإسحٰق الكوسج، والحارث بن أبي أُسامة، وإسحٰق بن راهويه وغيرهم. وثقه يحيىٰ بن معين، قال معاوية بن صالح: سألت يحيىٰ بن معين عنه فقال: «اكتب عنه فقد كتبنا عنه» وقال أبوحاتم: «صَدُوقٌ، ثقةٌ، حَسَنُ الحديث». أخباره في طبقات ابن سَعْدٍ: ٦/ ٤٠٠، وتاريخ الدُّوريِّ: ٢/ ٣٨٤، والتاريخ الكبير للبخاري: ٥/ ٤٠١، وتاريخ خليفة: ٤٧٤، وطبقاته: ١٧١، والجرح والتعديل: ٥/ ٣٣٤، وتهذيب الكمال: ١٩/ ١٦٤، وسير أعلام النُّبلاء: ٩/ ٥٥٣، وتذكرة الحفاظ: ١/ ٣٥٣، وتهذيب التهذيب: ٧/ ٥٠، وشذرات الذهب: ٢/ ٢٩.

(٢) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٨٠، ٤/ ٣٣٤، وغريب ابن قتيبة: ١/ ٢٠٥، وغريب الخَطَّابي: ١/ ٦٩٧، والغريبين: ١٥١٦، والفائق: ٣/ ١٧٧، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٢٢٧، والنِّهاية: ٤/ ٣٢. ويُراجع: العين: ٥/ ٢٠٥، ومختصره: ١/ ٥٨٢، وجمهرة اللُّغة: ١٠٩٢، وتهذيب اللُّغة: ٩/ ٩٧١، والزَّاهر للأزهري: ٣٤١، وتفسير غريب القرآن: ٥٢، والتَّمهيد: ١٥/ ٨٥، وطلبة الطلبة: ٥٢، وتهذيب الأسماء واللُّغات: ١/ ٨٦، والمصباح المنير: ٧٧١، وتفسير القرطبي: ٣/ ١١٧، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (قرأ). والقَرْءُ يُطلقُ علىٰ الطُّهر والحَيْضِ معاً فهو من الأضدادِ، وذٰلك أنَّه يُطلق ويُراد به وقت =

فقال عُلَماء المَدينةِ: الأقراءُ: الأطهارُ، فإذَا دَخلَتِ المُطَلَّقةُ في الدَّمِ من الحَيْضَةِ الثَّالثةِ حَلَّتْ، وقال عُلَماءُ العِرَاقِ: الأقراءُ: الحَيْضُ، فلا تَحِلُّ المُطلقةُ بدخولها في الدَّم من الحَيْضَةِ الثَّالثةِ حتَّىٰ تَغْتَسِلَ منها، وكذٰلك اختلفوا في تأويل قول الله عزَّوجلَّ: [1] ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ والقُرْءُ هي الأقراء[2].

= الشَّيءِ إذا حَضَرَ، هكذا قال أبوعُبَيْدٍ وغيره، فيصلح أن يكون وقت الطُّهر ووقت الحَيْضِ وكلاهما صَحيحٌ في الاصطلاح اللُّغوي، وفي الجمع بين هٰذين المعنيين يكون اللَّفظ نفسه للشيء وضدّه. يُراجع: الأضداد لابن الأنباري: ٢٧، وأضداد أبي الطَّيب اللُّغوي: ٢/ ٥٧١، وأضداد أبي حاتم: ١١٥، وأضداد ابن السِّكيت: ١٦٣، وأضداد الصَّغاني: ١١٢.

وقد تحدَّث الإمام الحافظ أبوعمر بن عبدالبر في «التَّمهيد» عن مذاهب الفقهاء وأقوال أئمة الحديث ونقلة اللُّغة بأوسع لفظ وأجزل عبارة فلتراجع هناك.

قال الفَقيه مُوَفَّق الدِّين أبومحمَّد بن قُدامة في المغني: ١١/ ١٩٩ «واختلف أهل العلم في قوله سُبحانه: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوْءٍ﴾ واختلفت الرِّواية في ذٰلك عن أحمد، فرويَ أنَّها الحيضُ، روي ذٰلك عن عُمر، وعليٍّ، وابن عبَّاسٍ، وسعيدِ بن المسيّبِ، والثَّوريِّ، والأوزاعِيِّ، والعَنبريِّ، وإسحٰق، وأبي عُبيدٍ، وأصحاب الرأي، وروي ذٰلك عن أبي بكر الصدِّيق، وعثمان بن عفَّان، وأبي مُوسَىٰ، وعبادة بن الصَّامت، وأبي الدَّرداءِ... قال: والرِّوايةُ الثَّانيةُ عن أحمد: أنَّ القُرُوءَ الأطهارُ، وهو قول زيدٍ، وابن عُمر، وعائشة، وسليمان بن يَسَارٍ، والقاسم بن محمَّدٍ، وسالم بن عبدالله، وأبان بن عثمان، وعمر بن عبدالعزيز، والزُّهري، ومالك، والشافعي، وأبي ثور، وقال أبوبكر بن عبدالرَّحمٰن: ما أدركت أحداً من فقهائنا إلاَّ وهو يقولُ ذٰلك. قال ابن عبدالبرِّ رَجَعَ أحمدُ إلىٰ أنَّ القروءَ الأطهارُ قال: وهي رواية الأثرم، ورأيت الأحاديث عمن قال: إنَّه أحقُّ بها حتىٰ تدخلَ الحَيْضَة الثالثة أحاديثها صحاحٌ قويَّةٌ...».

(١) سورة البقرة: الآية: ٢٢٨.

(٢) كذا جاء في الأصل.

قال عبدُالملكِ: فأمَّا أهلُ العِرَاقِ فلم أَسْمَعْ لهم فيه قَوْلَةً يَحْتَجُّوْنَ بها[1] وأمَّا أهلُ المَدينةِ فالحُجَّة لهم فيه بالآثار وبكَلَامِ العَرَبِ قَوِيَّةٌ بيِّنَةٌ.

رَوَىٰ مَالكٌ عن ابنِ شِهَابٍ عن عَمْرَةَ عن عَائِشَةَ أنَّها قَالَتْ: «الأقراءُ: الأَطْهَارُ». [١/ ٥٧٧ رقم (٥٤)].

وَرَوَاهُ مالكٌ أيضاً عن نافع عن ابن عمر عن أبيه عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ [٨٩] [١/ ٥٧٨ رقم (٥٨)].

وَرَوَاهُ مالكٌ أيضاً عن عُمَرَ بنِ الخطَّابِ، وعبدِالله بنِ عَمْرٍو، وَزَيْدِ بنِ ثابتٍ، وسعيدِ بنِ المُسيَّبِ وسليمانَ بنِ يَسَارٍ، وَالقَاسمِ بنِ محمَّدٍ، وَسَالمِ بنِ عبدِالله، وَأَبي بكرِ بنِ عبدالرَّحمـٰنِ بنِ الحَارثِ بنِ هشامٍ، وَابنِ شِهَابٍ، وَيَحْيَىٰ بنِ سَعيدٍ، وَزَيْدِ بنِ أَسْلَم، ونافعٍ مولىٰ ابنِ عُمَرَ، وَعُلَمَاءِ المدينة أَجْمَعِيْنَ من الصَّحَابَةِ والتَّابِعِيْنَ أَنَّهم قَالُوا: الأَقراءُ: الأَطْهَارُ، فَإِذَا دَخَلَتِ المُطَلَّقَةُ في الدَّمِ من الحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ حَلَّتْ.

قَالَ عبدُالملكِ: وقد قَال أعشىٰ [بَكْرٍ] مَا يَدُلُّ علىٰ ذٰلكَ مِمَّا قد أقرَّ بقَولِهِ أَهلُ العِراقِ ولم يَنْكِرُوْهُ، وإنَّما هُوَ كلامُ العَرَبِ مِنْهُمْ يُؤخَذُ، وَعَنْهُم يُحْمَلُ قالَ ـ وهو يَمْدَحُ رَجُلاً غَزَا غَزْوَةً فَغَنِمَ فيها وَظَفِرَ ـ:[2]

---

(١) حججهم في التَّمهيد وغيره.

(٢) ديوان الأعشىٰ (الصُّبح المنير): ٦٧ وروايته هناك: «مورثةٍ مالاً وفي المَجْدِ رِفْعَةً» وهي أولىٰ من رواية المؤلِّف التي نقلها عن أبي عُبَيْدٍ. لأنَّ العزَّ والرفعةَ معناهما واحدٌ. والبيت في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٨٠، ٤/ ٣٣٤، وفيه (مورثةً) بالنَّصب، والصَّوابُ جرُّها؛ لأنَّ قبله:

وَفِيْ كلِّ عَامٍ أنتَ جاشمُ غَزْوَةٍ ... تَشُدُّ لأقْصَاهَا عَزِيمَ عَزَائِكَا

مُوَرِّثَةٍ مالاً ... . البيت =

مُوَرِّثَةٌ عِزًّا وَفِيْ الحَيِّ رِفْعَةً   لِمَا ضَاعَ فِيْهَا مِنْ قُرُوْءِ نِسَائِكَا

فَمَعنىٰ القُرْءُ هَـٰهُنا: الأطهارُ: لأنَّه ضَيَّع أَقْرَاءَهُنَّ في غَزَاتِهِ فآثَرَهَا عَلَيْهِنَّ وشُغِلَ عَنْهُنَّ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن عبدِالله بنِ أبي بكرِ بنِ حَزمٍ، عن حُمَيْدِ بنِ نافعٍ، عن زَيْنَبَ بنتِ أبي سَلَمَةَ قَالَتْ: سَمِعْتُ أمِّي أمُّ سَلَمَةَ زوجُ النَّبيِّ [ﷺ] تقول: «جاءَتِ امرأةٌ إلىٰ النَّبيِّ ﷺ فقالَتْ: يارَسُوْلَ اللهِ إنَّ ابنَتِيْ تُوفي عنها زَوْجُهَا وقد اشتكَت عَينيها أفنكْحِلُهَا؟ فقَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: لاَ، ثُمَّ سَأَلَتْهُ مَرَّتين أو ثلاثاً كلَّ ذٰلك يقُوْلُ: لاَ. ثُمَّ قَالَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] إنَّما هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وعَشْراً، وقد كَانَت إِحْدَاكُنَّ في الجَاهِلِيَّة تَرْمِيْ بالبَعْرَةِ علىٰ رأسِ الحَوْلِ. قَالَ حُمَيْدُ بنُ نَافع: فَقُلْتُ لِزَيْنَبَ: وما تَرْمِيْ بالبَعْرَةِ عَلَىٰ رَأْسِ الحَوْلِ؟ فَقَالَتْ [زَيْنَبُ]: كانتِ المَرأَةُ إذا تُوفي عنها زَوجُها دَخَلَتْ حِفْشاً، وَلَبِسَتْ شَرَّ ثِيَابِهَا، ولم تمسَّ طِيباً ولا شيئاً حَتَّىٰ تَمُرَّ بها سَنَةٌ، ثُم تُأْتَىٰ بِدَابَّةٍ حِمَارٍ أوشَاةٍ أو طيْرٍ فَتَفْتَضَّ بِهِ، فقلَّ ما تَفتضُّ بشيءٍ إلاَّ ماتَ، ثم تَخرجُ فتُعْطَىٰ بَعْرَةً ثم تَرْمِيْ بها، ثم تُراجِعُ بعدُ ما شَاءَتْ من طِيْبٍ أَوْ غَيْرِه. [٢/ ٥٩٧ رقم (١٠٣)].

قال عبدُالملكِ: أمَّا الحِفْشُ فالبيتُ الصَّغيرُ[1] الرَّدِيْء الخَرِبُ،

= ولذٰلك أنشدهما بَعْضُ العلماء معاً ليعرفَ ذٰلك، يُراجع: غريب ابن قتيبة: ١/ ٢٥٠.

(١) اللَّفظَةُ مفسَّرةٌ في غَريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/١٩٦، وغريب ابن قتيبة: ١/٣١١، ٣١٢، ٢/٤٩٦، وذكر حديثَ الموطَّأ وفسَّره عن ابن وَهْبٍ، والفائق: ١/٢٩٥، والنِّهاية: ١/٤٠٧، وغريب الأندلسيِّ المجهول: ورقة: ٣٩، وفي هامشه فوائد عن السَّفاقسي وابن الأعرابي. وهي في غريب الوَقَّشِيِّ والاقتضاب لليفرني. ويُراجع: جمهرة اللُّغة: ٥٣٧، =

وَالحِصْنُ الرَّدِيءُ، أو المطلةُ الدَّنيئةُ وما أشبهها، كانتِ المرأةُ تَدْخُلُهُ إذَا تُوفِّيَ عنها زوجُها، وتلبسُ شرَّ ثيابِهَا، وَتَجْلِسُ علىٰ شرِّ أثاثِها وأقبحَ أحلاسِهَا، فلا تمسُّ طِيباً، ولا تغتَسِلُ، ولا تَخرجُ من ذٰلك البيت إلىٰ رأس الحَولِ فيكثرُ عليها الوَسَخُ وَالعَرَقُ، وَيَشْتَدُّ تَفلها، فإذَا كَانَ إلىٰ رأسِ الحَوْلِ أُتِيَتْ بدابَّةٍ حِمَارٍ أو شَاةٍ أو طيرٍ[1] أو شَيْءٍ فتَفتضُّ بِهِ، معناه: تَتَمَسَّحُ به، تَمْسَحُ بِهِ فَرْجَهَا، وَجَسَدَهَا ظَاهِرَهُ وَبَاطِنَهُ، فَقَلَّ ما كانتْ تتمَسَّحُ بشَيءٍ إلاَّ مَاتَ، وذٰلِكَ مِنْ شِدَّةِ تَفَلِهَا[2] وقُبحِ رِيْحِهَا، ثم تُؤتَىٰ بالبَعْرَةِ من بَعْرِ الغَنَمِ أَوِ الإِبلِ فتَرمِي بها أَمَامَهَا، فيكونُ ذٰلِكَ إحْلاَلَهَا. هـٰكَذا فَسَّرَ لي مُطَرِّفٌ وابنُ المَاجِشُوْنَ وَغَيْرُهُمَا. وَلَقَدْ قُلْتُ لِبَعْضِهِم: مَا كَانَ معنىٰ رَمْيِهَا بالبَعْرَةِ؟ فَقَالَ: كانت تَرمِي به من عَرَضَ لَهَا من كَلْبٍ أو غَيْرِهِ، يَرَىٰ من حَضَرَها أنَّ مقامَها حَوْلاً بَعْدَ زَوْجِهَا علىٰ تلكَ الحالِ من حُزنِهَا وإحْدَادِهَا أهونُ عليها من بَعْرَةٍ تَرمِي بِهَا كَلْباً، وقد ذَكَرَتِ العَرَبُ في أَشْعَارِهَا تلكَ الإقامةَ حَوْلاً، قَالَ لَبِيْدٌ[3]:

وهُمُ رَبِيْعٌ لِلْمُجَاوِرِ فِيْهُمُ والمُرْمِلاَتِ إذَا تَطَاوَلَ عَامُهَا

= وتهذيب اللُّغة: ٤/١٨٩، ومجمل اللُّغة: ٢٤٤، والمحكم: ٣/٨٠، والتَّمهيد: ١٧/٣١١، ٣٢١، والأفعال للسَّرقسطي: ١/٣٩٣ والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (حَفَش).

(١) جاء في تعليق أبي الوليد الوقَّشيِّ: ٢/٥٧: «وَقَعَ في بَعْضِ الرِّوايات «أو طَيْرٍ» والصَّوابُ: «طائِرٌ»؛ لأنَّ الطَّيْرَ جمعُ طائِرٍ».

(٢) التَّفَلُ: النَّتَنُ، وامرأة متفالٌ، قال امرؤ القَيْسِ: [ديوانه: ٣١]

إذَا مَا الضَّجِيْعُ ابتزَّها مِنْ ثيابِهَا تميلُ عَليه هَوْنَةٌ غيرَ مِتْفَالِ

كذا في اللِّسان: (تفل) وهـٰذه القافية هي قافية البيت الذي بعده في ديوانه يراجع.

(٣) ديوان لَبِيْدٍ: ٣٢١، والبيتُ من معلقته المشهورة، وهو في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/٩٧ وغيره.

وَنَزَلَ بذٰلِكَ القُرْآنُ وَهُوَ قَوْلُهُ [عَزَّ وَجَلَّ](1): ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ ثُمَّ نُسِخَ ذٰلِكَ بِقَوْلِهِ [عَزَّ وَجَلَّ](2): ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ فقال رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: «كيفَ لا تَصْبِرُ إِحْدَاكُنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وعَشْراً، وَقد كَانَتْ تَصْبِرُ حَوْلاً علىٰ أَسْوَأَ حَالِهَا؟!».

(شرحُ غريبِ كتابِ الحُدُودِ)(3)

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (العَسِيْفِ) في حديثِ مالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن ابن شهابٍ، عن عُبَيْدِاللهِ بنِ عبدِاللهِ بن عُتْبَةَ بنِ مَسْعُوْدٍ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزيدِ بنِ خَالِدٍ الجُهَنِيِّ: «أنَّهما أَخْبَرَاهُ أَنَّ رَجُلين اختصَمَا إلىٰ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ فقال أحدُهُما: يارَسُوْلَ اللهِ اقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللهِ، وَقَالَ الآخرُ ـ وهو أَفْقَهُهُمَا ـ: أَجَلْ يارَسُوْلَ اللهِ اقضِ بَيْنَنَا وائْذَنْ لِي في أَنْ أَتَكَلَّمَ، قَالَ: تَكَلَّمْ، فَقَالَ: إنَّ ابني كَانَ عَسِيْفاً عَلَىٰ هٰذَا فَزَنَىٰ بامْرَأَتِهِ، فَأَخْبَرَنِي أنَّ عَلَىٰ ابني الرَّجْمَ، فَافْتَدَيْتُ منه بمَائةِ شَاةٍ وَبِجَارِيةٍ لي، ثُمَّ إِنِّي سَأَلْتُ أَهْلَ العِلْمِ، فَأَخبرُونِي أنَّما علىٰ ابني جَلْدُ مَائةٍ وَتَغْرِيْبُ عَامٍ، وأَخْبَرُونِي إنَّما الرَّجْمُ عَلَىٰ

---

(1) سورة البقرة: الآية: ٢٤٠.

(2) سورة البقرة: الآية: ٢٣٤.

(3) الموطأ رواية يحيىٰ: ٢/٨١٩، ورواية أبي مُصعب الزُّهريِّ: ٢/١٥، ورواية محمد بن الحسن: ٢٤١، والاستذكار لأبي عمر: ٢٤/٧، والتَّعليقُ على المُوطَّأ لأبي الوليد الوَقَّشيِّ: ٢/٢٤٧، والمنتقىٰ لأبي الوليد الباجي: ٧/١٣٢، والقبس لابن العربي: ٩٧٧، وتنوير الحوالك: ٣/٣٨، وشرح الزُّرقاني: ٤/١٣٥، وكشف المغطى: ٣١١.

امرأتِهِ، فقالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: أمَا والَّذي نَفْسِي بِيَدِهِ لأقضيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللهِ، أمَّا غَنَمُكَ وَجَارِيَتُكَ فَرَدٌّ عليكَ، وَجَلَدَ ابنَهُ مائةً وغرَّبهُ عاماً، وأمر أُنَيْساً الأَسْلَمِيَّ أن يأتيَ امرأةَ الآخر فإن اعترَفَتْ رَجَمَهَا، فاعتَرَفَتْ فَرَجَمَهَا» [٢/ ٨٢٢ رقم (٦)].

قال عبدُالملكِ: العَسِيْفُ: الأجيرُ[1]، ومنه الحَدِيْثُ الآخرُ، حين بَعَثَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ سَرِيَّةً فَنَهَاهُمْ أن يقتُلُوا الوُصَفَاءَ والعُسَفاءِ. فالوُصَفَاءُ: الغِلْمَانُ، والعُسَفَاءُ: الأُجَرَاءُ. والعَسِيْفُ: الأجيرُ، والأَسِيفُ المَمْلُوكُ.

قَالَ عبدُالملكِ: وَالأَسِيْفُ ـ في غَيْرِ هَـٰذَا ـ الشَّدِيْدُ الحُزْنِ السَّرِيْعُ البُكَاءِ[2]؛ وذٰلِكَ أنَّ الأَسَفَ شدَّةُ الحُزنِ. ومنه قولُ عَائِشَةَ: «حِيْنَ أَمَرَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] أبابَكْرٍ أن يُصَلِّيَ بالنَّاسِ في مَرَضِهِ الَّذي مَاتَ منه: فَقَالَتْ: يارَسُوْلَ اللهِ إنَّ أبابكرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، ومَتَىٰ يَقُمْ مَقَامَكَ لا يَقْدِرُ علىٰ القِرَاءَةِ مِنَ البُكَاءِ».

قَالَ عبدُالملكِ: وَالأَسِيْفُ أيضاً: الغَضْبَانُ الشَّدِيْدُ الغَضَبِ[2]. والأَسَفُ: شِدَّةُ الغَضَبِ، وَشِدَّةُ الحُزْنِ. قَالَ يَعقُوْبُ [عليه السَّلام][3]: ﴿ يَـٰأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ وَٱبْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ ٱلْحُزْنِ ﴾ [٩١] يَقُوْلُ: وآشِدَّةَ حُزْني

---

(١) اللفظة مشروحة في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ١٥٨، والغريبين: ١/ ٧٥، والفائق: ٢/ ٢٢٩، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٩٥، والنِّهاية: ٣/ ٢٣٦، ويراجع: العين: ١/ ٣٣٩، ومختصره: ١/ ١٣٢، وجمهرة اللغة: ٨٤٠، وتهذيب اللغة: ٢/ ١٠٦، والصحاح واللِّسان والتاج: (عسف).

(٢) يُراجع: ما اتفق لَفظُهُ واختَلَفَ معناه لليَزِيْدِيِّ: ١٥٤، وما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشَّجري: ٦، ٢٣، ٢٩.

(٣) سورة يوسف: الآية: ٨٤.

علىٰ يُوسُفَ، وقالَ اللهُ [عَزَّ وَجَلَّ][١]: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا﴾ وقال عزَّ وجلَّ[٢]: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ تَقُوْلُ[٣]: منه أَسِفْتُ وَأَنا آسِفٌ أَسَفاً في الحُزنِ والغَضَبِ.

- **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ**

الذي رَوَاهُ عن يَحْيَىٰ بن سَعِيْدٍ، عن سَعِيْدِ بن المُسَيّب: أنَّ رَجُلاً من أَسْلَمَ جاءَ إلىٰ أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ فقال له: إنَّ الأَخِرَ زَنَىٰ، فَقَالَ له أَبُوبكرٍ: هل ذكرتَ هَـٰذا لأحَدٍ غَيْرِي؟ قَالَ: لاَ، قَالَ: فَتُبْ إِلىٰ اللهِ واسْتَتِرْ بِسِتْرِ اللهِ، فإنَّ اللهَ يَقْبَلُ التَّوبَةَ عن عِبَادِهِ، قَالَ: فَلم تُقَرِّرْهُ نفسُهُ حتَّىٰ أتىٰ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ، فَقَالَ لَهُ مِثْلَ مَا قَالَ لأبي بكرٍ، فقالَ له عُمَرُ بنُ الخَطَّاب مثلَ مَا قَالَ لَهُ أَبُوبكرٍ، فَلم تُقَرِّرْهُ نفسُهُ حتَّىٰ جاءَ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ: إنَّ الأَخِرَ زَنَىٰ فَأَعْرَضَ عنه رَسُوْلُ اللهِ ﷺ فَرَدَّدَهَا ثَلاَثَ مَرَّاتٍ كُلُّ ذٰلك يُعْرِضُ عنه، حتَّىٰ إِذَا أَكْثَرَ عليه بَعَثَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ إلىٰ أَهْلِهِ فَقَالَ: أَيَشْتَكِيْ، [أم] به جِنَّةٌ؟ فقالُوا: يارَسُوْلَ اللهِ وَاللهِ إِنَّه لَصَحِيْحٌ، فقال رَسُوْلُ الله [ﷺ] أَبِكْرٌ أَمْ ثَيِّبٌ؟ فَقَالُوا: بَلْ ثَيِّبٌ يارَسُوْلَ اللهِ، فأمرَ بِهِ رَسُوْلُ الله ﷺ فرُجِمَ» [٢/ ٨٢٠ رقم (٢)].

قيل لعبدِالمَلكِ: مَا كَانَ يُسمَّىٰ هَـٰذَا المُقِرُّ المَرْجُومُ؟ قَالَ: هُوَ مَاعِزُ بنُ مَالكٍ الأَسْلَمِيُّ[٤]. حَدَّثَنِي بذٰلِكَ أَسَدُ بنُ مُوْسَىٰ، عن شُعْبَةَ، عن سِمَاك بن حَرْبٍ، عن جَابرِ بنِ سَمُرَةَ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ حينَ أَمَرَ بمَاعِزِ بنِ مَالكٍ أنْ

(١) سورة الأعراف: الآية: ١٥٠.

(٢) سورة الزُّخرف: الآية: ٥٥.

(٣) في الأصل: «فقلت».

(٤) ترجمته في الاستيعاب: ٣/ ٤٠١، والإصابة: ٥/ ٧٠٥.

يُرجَمَ فَذُهِبَ بِهِ، قَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: «يَعْمَدُ أَحَدُكُم إِلىٰ المَرْأَة المُغِيْبَةِ إِذَا غَزَا النَّاسُ فيَبيت عندها كما يَبيتُ التَّيْسُ، ثم يَخْدَعُها بالكُثْبَةِ أو بالشَّيء، لا أُوتىٰ بأحدٍ فَعَلَ هٰذا إلاَّ نَكَّلْتُ به» فسُئِلَ عبدُالملكِ عن شرح الكُثْبَةِ، فقال: الكُثْبَةُ: القَليلُ من الَّلبن[1]، أو القَليلُ من الزُّبدِ، وهو الذي أراد بالكُثْبَةِ في هٰذا الحديث. والكُثْبَةُ ـ في كلام العرب ـ: كلُّ شيءٍ مجتمعٌ وهو مع اجتماعه قليلٌ، من لَبَنٍ، أو من زُبْدٍ، أو من طَعَامٍ أو غيره، وجِماعُ الكُثْبَةِ: كُثَبٌ، قال ذُوالرُّمة:[2]

مَيْلاَءَ مِنْ مَعْدِنِ الصِّيْرَانِ قَاصِيَةٍ ... أَبْعَارُهُنَّ عَلَىٰ أَهْدَافِهَا كُثَبُ

والصِّيْرَانُ: جَمَاعةُ البَقَرِ،[3] وواحدُها: صِوَارٌ، والأهدافُ: جَوَانِبُها، وواحدُها: هَدَفٌ، وكُلُّ ما استَشْرَفَ من الرَّملِ والأرضِ، والكُثَبُ: جِمَاعُ الكُثْبَةِ. يَقُولُ: عَلَىٰ كُلِّ هَدَفٍ كُثْبَةٌ مِنْ أَبعارِهَا، وَقَالَ الفَضْلُ بنُ

---

(١) اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/١٢٣، ٢١٠، والغريبين: ١٦١٦، والفائق: ٣/٤٠٠، وغريب ابن الجَوْزي: ٢/٢٨١، والنِّهاية: ٤/١٥١. ويُراجع: العين: ٣٥٢، ومختصره: ٢/٢٨، وجمهرة اللُّغة: ١/٢٧١، وتهذيب اللُّغة: ١٠/١٨٤، ومجمل اللُّغة: ٧٧٩، والتَّمهيد: ١٢/١١١، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (كثب).

(٢) ديوانه: ١/٨٢، وهو في غريب أبي عبيد: ٢/١٢٣، ٢١٠، وقوله: «ميلاءَ» مجرورة بالفتحة لعدم الصَّرف؛ لأنَّ قبل البيت:

فَبَاتَ ضَيْفاً إِلىٰ أَرْطَاةَ مُرْتَكِمٌ ... مِنَ الكَثِيْبِ لَهَا دِفْءٌ ومُحْتَجَبُ

مَيْــلاءَ ... ...

«مَيْلاءَ» صفة لـ«أرطاة».

(٣) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «واحدها صَوَارٌ وصِوَارٌ أيضاً» وفي اللِّسان: (صور) «اللَّيْثُ: الصِّوارُ والصُّوارُ: القَطيعُ من البَقَرِ، والعَدَدُ: أصورةٌ، والجمعُ: صِيْرَانٌ» ويُراجع العين: ٧/١٥٠، وفي مختصره للزَّبيدي ٢/١٩٣ لم يذكر إلاَّ الكسرِ. وهُما بالوجهين في جمهرة اللُّغة: ٧٤٥، ومجمل اللُّغة: ٥٤٥. وغيرهما.

العبَّاس[١] ـ في كُثْبَةِ اللَّبنِ ـ:

وتَعَـذَّرْتُ عَلَـىٰ لِـدَّاتِـهِ ... قَبْلَ إشرَاقِ الضُّحَىٰ غَنَّ الكُثَبْ

[٩٢] والغَنُّ واللَّبنُ[٢]: المَرْعَىٰ المخضرُّ. تقول في تصريفِ الكُثْبَةِ: كَثَبْتُ الشَّيءَ: إذا جَمَعتُهُ وأنا أَكْثُبُهُ كَثْباً، والفاعِلُ: كاثبٌ، قال أوسُ بنُ حَجَرٍ التَّميميُّ:[٣]

لأصْبَحَ رَتْماً دَقِيْقَ الحَصَا ... مَكَانَ النَّبِيِّ مِنَ الكَاثِبِ

يريدُ بالنَّبِيِّ: ما نَبَا من الحَصَا إذَا دُقَّ فنَدَرَ. وَالكَاثِبُ: الجامِعُ لما نَدَرَ منه.

---

(١) هو الفَضلُ بنُ العبَّاس بن عُتبَةَ بن أبي لَهَبٍ، شَاعرٌ هَاشِمِيٌّ، عَاشَ في زمن بني أميَّة وَمَدَحَهُمْ، وكان مُعاصراً لجَرير، والفرزدق، والأخطل، والأحوص، وعمر بن أبي ربيعة، والحارث بن خالد، وله مع بعض شعراء عصره مُساجلات ومُطارحات ونَقائض، موصوفٌ بالبخلِ والطَّمَعِ وحبِّ المالِ. أخباره في: الأغاني: ١٦/ ١٧٥ (دار الكتب)، ومعجم الشُّعراء: ١٧٨. ولم أجد الشَّاهد في مصادري، ويظهر أنَّه من القصيدة التي أولها:

شَابَ رَأْسِي وَلِدَاتِي لم تَشِبْ ... بَعْـدَ لَهْـوٍ وَشَبَـابٍ وَلَعِـبْ

ومنها قوله:

وَأَنَا الأَخْضَرُ مَنْ يَعْرِفُنِي ... أَخْضَرُالجِلْدَةِمن بَيْتِ العَرَبْ

مَنْ يُسَاجِلْنِي يُسَاجِلْ مَاجِداً ... يَمْلأُ الدَّلْوَ إِلَىٰ عِقْدِ الكَرَبْ

وكان أسود اللَّون، والأسود عند العرب يسمى أخضر. يراجع الأغاني: ١٦/ ١٧٢ وغيره. واجتهدت في ضبط البيت لأنِّي لم أجده؟!

(٢) كذا في الأصل: «الغَنُّ واللَّبن» والأَغَنُّ هو المرعىٰ المخضر.

(٣) ديوان أوس: ١١، والقَصيدةُ التي منها البيت في التَّعازي والمراثي للمبرِّدِ: ٣٣، ٣٤ قال: وهـٰذه القصيدة أمليناها بأسرها؛ لأنَّها جمعت تقدُّمَ كلِّ بيتٍ منها، وكثرة المعاني واختصارها. ورواية المؤلِّف: «دقيق...» وفي غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ١٢٤ «دُقَاقٌ» وكذٰلك هي في الدِّيوان والتَّعازي والمراثي للمبرِّد. قال أبوالعبَّاس: وقوله: «دُقَاق الحَصَىٰ» أي: «دقيقٌ مثل قولك: رجلٌ طُوالٌ وطَويلٌ، وجُسامٌ وجَسِيْمٌ، وخُفافٌ وخفيفٌ».

قيلَ لعبدِالمَلكِ بن حَبِيْبٍ: فمَنْ الَّذي قالَ فيه رَسُوْلُ اللهِ ﷺ لِهَزَّالٍ الأَسْلَمِيِّ في حديثِ مالكٍ، عن يَحْيَىٰ بنِ سَعِيْدٍ، عن سَعِيْدِ بن المُسَيَّب: يا هَزَّالُ لو سَتَرْتَهُ بِرِدَائِكَ لَكَانَ خَيْراً لك؟ [٢/ ٨٢١ رقم (٣)].

قَال عبدُالملك: هو ماعِزُ بنُ مالكٍ هٰذا المَرْجُومُ.

قيلَ لعَبْدِالمَلِكِ: ولِمَ قال ذٰلك رَسُوْلُ الله [ﷺ] لهَزَّالٍ[1] وقد أمر برَجْمِهِ؟ قَالَ: لأنَّ هَزَّالاً هُوَ قَادَهُ إلىٰ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ وَأَمَرَهُ أن يَعْتَرِفَ عَلَىٰ نَفْسِهِ بالزِّنا، وَلَمْ يأمُرْهُ بالسَّتْرِ عَلَىٰ نَفْسِهِ كَمَا أَمَرَهُ أَبُوبَكْرٍ وَعُمَرُ، وَكَانَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] يُحِبُّ سَتْرَ مَنْ زَنَا من أُمَّتِهِ مَا لَمْ يُرفَعْ ذٰلِكَ إِلَيْهِ؛ رَأْفَةً منه، فَإِذَا رُفِعَ ذٰلك إليه لَمْ يَجدْ بُدًّا من إقامةِ حَدِّ اللهِ، يَدُلُّ عَلَىٰ ذٰلك قولُهُ في حَدِيْثِ مالكٍ: «مَنْ أَصَابَ مِنْ هَـٰذِهِ القَاذُوْرَةِ شَيْئاً ـ يَعني الزِّنا ـ فَلْيَسْتَتِرْ بِسِتْرِ اللهِ، فإنَّه مَنْ يُبْدِ لَنَا صَفْحَتَهُ نُقِمْ عَلَيْهِ كِتَابَ اللهِ» [٢/ ٨٢٥رقم (١٢)].

ـ **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الأُتْرُجَّةِ) الَّتي ذَكَرَ مَالكٌ** في حَديثه: أنَّ عُثمانَ بنَ عفَّان قَطَعَ فيها بعدَ أنْ قُوِّمتْ بثلاثةِ دَرَاهِمَ» [٢/ ٨٣٢ رقم (٢٣)].

قَالَ عبدُالمَلكِ: كَانَ مَالِكٌ يَقُوْلُ: كَانَتْ أُتْرُجَّةً تُؤْكَلُ. وَقَالَ غَيْرُ مَالِكٍ: كَانَتْ من ذَهَبٍ مثلَ الحُمُّصَةِ. والقَوْلُ في ذٰلك عندنا ما قال مالكٌ: أنَّها كَانَتْ أُتْرُجَّةً تُؤْكَلُ[2].

ـ **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح(الثَّمَرِ)و(الكَثَرِ)في حديثِ مالكٍ** الَّذي رَوَاهُ عن يَحْيَىٰ بنِ سَعِيْدٍ، عن مُحمَّد بنِ يَحْيَىٰ بنِ حِبَّان، عن رَافعِ

---

(١) هَزَّالُ الأسلميُّ هـٰذا مترجمٌ في الاستيعاب: ٤/ ٩٩، والإصابة: ٦/ ٥٣٦ وغيرهما.

(٢) سبق ذكرها.

ابن خَدِيْجٍ: أَنَّه سَمِعَ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ يقولُ: «لا قَطْعَ في ثَمَرٍ وَلاَ كَثَرٍ» [٢/ ٨٣٩ رقم (٣٢)].

قَالَ عبدُالملكِ: أَمَّا الكَثَرُ فجُمَّارةُ النَّخْلِ(١). وأَمَّا الثَمَرُ فَمَا كَانَ في رُؤُوسِ النَّخْلِ وَالشَّجَرِ، وهو مِثْلُ الحَدِيْثِ الآخرِ: «لا قَطْعَ في ثَمَرٍ مُعَلَّقٍ، ولا حَرِيْسَةِ جَبَلٍ» [حديث رقم (٢٢)] يَعنِي بالثَّمرِ المُعلَّقِ ما كان في رؤُوس النَّخلِ والشَّجرِ لم يُجْدَدْ، وَذٰلِكَ الثَّمَرُ، فَإِذَا آواهُ الجَرِيْنُ ففيه القَطْعُ، والجَرِيْنُ - في كَلاَم أَهْلِ الحِجَازَ -:(٢) هُوَ المَوضعُ الذي يُيَبَّسُ فيه التَّمْرُ، ويُسمُّونه أيضاً: المِرْبَدَ ويُسمِّيه أهلُ [٩٣] العِرَاق: البَيْدَرَ، وأهلُ الشَّامِ: الأندَرَ، وقد يُسَمِّيه أهلُ البَصْرَة: الجُوْخَانَ.

قَالَ عبدُالملكِ: وحَرِيْسَةُ الجَبَلِ:(٣) كلُّ ما رَعَىٰ في الجَبَلِ والمَسَارحِ

---

(١) غَريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٨٧، والغريبين: ١٦١٨، والتعليق على المُوَطَّأ: ٢/ ٢٥٨، والفائق: ٣/ ٢٤٧، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٢٨١، والنِّهاية: ٤/ ١٥٢، ويُراجع: العين: ٥/ ٣٤٨، ومختصره: ٢/ ٢٧، وجمهرة اللُّغة: ٤٢٢، وتهذيب اللُّغة: ١٠/ ١٧٦، ومُجمل اللُّغة: ٧٧٨، والتَّمهيد: ١٩/ ٢١٣، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (كثر). في غريبِ أبي عُبَيْدٍ: «الكَثَرُ: جُمَّارُ النَّخلِ في كلامِ الأنصارِ، وهو الجَذْبُ أيضاً. وفي العين: «الكَثْرُ والكَثَرُ: جُمَّارُ النَّخلِ، ويقالُ: الكَثَرُ: الجَذْبُ وهو الجمَّارُ أيضاً. قال الضَّريرُ: الجَذْبُ: نخلٌ ينبتُ في جذوعِ النَّخلِ فيجذبُ ويؤكلُ جُمَّارُهُ، أي: يُقلَعُ» وفي التَّهذيب: عن أبي عُبَيْدٍ عن أبي عُبَيْدَةَ، وفي غريب أبي عُبَيْدٍ: «وقال أبوعُبَيْدٍ وغيره...» فلعلَّ صحتها: أبوعبيدة وغيره. وفي الفائق: «الكَثَرُ: جُمَّارُ النَّخلِ، وهو شَحْمُهُ الذي يَخْرُجُ به الكافور، وهو وِعَاءُ الطَّلعِ من جَوْفِهِ، سُمِّي جُمَّاراً وكَثَراً؛ لأنه أصلُ الكوافيرِ، وحيث تَجْتَمِعُ وتكثُرُ».

(٢) كله عن غريب أبي عُبَيْدٍ، ويراجع: التَّمهيد: ١٩/ ٢١٣، ٢٣/ ٣١٣.

(٣) هـٰذه اللَّفظةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٩٨، والغَريبين: ٤٢٣، والفائق: ١/ ٢٧١، وغريب ابن الجَوزي: ١/ ٢٠٤، والنِّهاية: ١/ ٣٦٧، ويُراجع: العين: ٣/ ١٣٧، ومختصره: =

من الماشيةِ وَالدَّوَابِّ فلا قَطْعَ فيمَا سُرِقَ منها، وإنَّما فيه الغُرْمُ والنَّكَالُ، فإذَا آواهُ المُرَاحُ ففيه القَطْعُ، والمُرَاحُ: المكانُ الذي تأوي إليه الإبلُ وَالمَاشِيَةُ، فما سُرِقَ منها من مُراحِهَا ففيه القَطْعُ، وكان لَهُ غَلَقٌ[1] أو لم يَكُنْ.

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ[2]

في اليَهُوْد[يِّ] واليَهُوديَّةِ الذين رَجَمَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ «فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يَجْنَأُ[3] عَلىٰ المَرْأَةِ يَـقِيْهَا الحِجَارَةَ» [٢/ ٨١٩ (١)] ما مَعنىٰ (يَجْنَأُ)؟

قال عبدُالملكِ: يعني يُكِبُّ عليها[4] حتَّىٰ تَقَعَ [الحِجَارَةُ] علىٰ

= ١/ ٢٧٤، وجمهرة اللُّغة: ٥١١، وتهذيب اللُّغة: ٤/ ٢٩٦، ومجمل اللُّغة: ٢٢٥، والمُحكم: ١/ ١٣١، والتَّمهيد: ١٩/ ٢١٢، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (سَرَحَ).

جاء في غَريب أبي عُبَيْدٍ ـ رحمه الله ـ: «قال أبوعُبَيْدٍ: فالحريسةُ تفسَّرُ تفسيرين، وبعضهم يجعلها السَّرقة نفسها... والتَّفسير الآخرُ: أن تكون الحريسة هي المحروسة فيقول: ليس فيما يحرسُ في الجبل قطعٌ؛ لأنه ليس موضع حرز وإن حُرِسَ» وفي تهذيب اللُّغة: «قال شَمِرٌ: الاحتراسُ: أن يُؤْخَذَ الشيءُ من المَرْعَىٰ. وقال ابنُ الأعرابيِّ: يقال للذي يَسرِقُ الغَنَمَ: مُحْتَرِسٌ، يُقَالُ للشَّاةِ التي تُسْرَقُ: حَرِيْسَةٌ» وفي الغريبين: «ويُقالُ: فلانٌ يأكل الحرسات؛ إِذَا سَرَقَ أغنامَ النَّاسِ وَأَكَلَهَا فالسَّارقُ مُحْتَرِسٌ، وهي الحَرَائِسُ. وأنشد:

لَنَا حُلَمَاءُ لا يشبُّ غُلاَمُنَا   غَرِيْباً ولا تَأْوَىٰ إِلَيْنَا الحَرَائِسُ

(١) في الأصل: «غلقا».

(٢) هـٰذه الفقرة مؤخَّرة في الأصل عن موضعها، وكان حقُّها أن تكون في أول كتاب الحدود لـٰكن المؤلف لم يلزم الترتيب.

(٣) في الموطأ: «يحنى» بالحاء بدون هَمْزٍ.

(٤) جاء في «تَعْلِيْقِ أبي الوليد الوقَّشِيِّ»: «يقالُ: جنأ الرَّجُلُ يجنأُ: إذا احدَوْدَب ومالَ وانحنىٰ. وأمَّا يجنىٰ ـ بغير همزٍ ـ فهي الرِّوايةُ، والوجهُ ما قُلناهُ، ولو كان مخفَّفَ الهمزةِ من جنأ يجنأ لكان يجنا بالألف مثل قرأ يقرا إذا خُفِّفَ. وروىٰ: «يحنىٰ» ـ بحاءٍ مهملةٍ ـ من حنيتُ =

اليَهُودِيِّ[1] دُونَها. والعَرَبُ تقولُ: أَجْنَىٰ وَأَخْنَىٰ عليه، بالجِيْمِ وَالخَاءِ، وَمعناه: أكبَّ، قال النَّابغةُ الذُّبْيَانيُّ[2]: [٩٤].

أَضْحَتْ خَلَاءً وأَضْحَىٰ أَهْلُهَا احتَمَلُوا ... أَخْنَىٰ عَلَيْهَا الَّذِيْ أَخْنَىٰ عَلَىٰ لُبَدِ

[شرح غريب كتاب الأشربة][3]

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الدُّبَّاء) في حديثِ مالكٍ الذي رواه عن نافع، عن ابن عُمر: أنَّ رسولَ الله ﷺ: «نَهَىٰ أن يُنْبَذَ في

= عليه: إذا عطفت عليه... ويروىٰ: «يُحانى عليها» وفي «الاقتضاب» لليفرني: «يُجْنِىءُ علىٰ المرأة» كذا الرِّواية والوجه: (يجنأ) بالهمزة وفتح النُّون أي: يميلُ وينحني، يقال: جَنِىءَ الرَّجُلُ يَجْنَأُ: إذا احدودَبَ، كذا قال الزُّبيديُّ. وقال صاحبُ «الأفعال» جَنِأَ يَجْنَأُ، وكذٰلك: هَدِأَ يَهْدَأُ فهو أَهْدَأُ، قال الرَّاجزُ:

* أَجْنَأُ يَمْشِي مِشْيَةَ الظَّلِيْمِ *

ويروىٰ: «أهدأ...». يُراجع: مختصر الزُّبيدي: ٢/ ٩٢. قال الحافِظُ أبوعُمر بن عبدالبرِّ: «هٰكذا قال يحيىٰ عند أكثر شُيُوخنا «يحنىٰ علىٰ المرأة» وكذٰلك قال القَعْنَبِيُّ وابنُ بُكيرٍ بالحاءِ، وقد قيل عن كلٍّ واحدٍ منهما «يَجْنِى» ـ بالجيم ـ قال أَيُّوبُ عن نافع: يُجافي عنها بيده. وقال مَعمر عن الزُّهريِّ عن سالمٍ عن ابن عُمَر يجافي بيده. والصَّوابُ فيه عند أهل اللُّغة «يَجْنَأ عن المرأة» ـ بالهمز ـ أي: يميلُ عليها، يقال منه: جنأ يَجْنَأُ جَنْئاً وجُنُوْءاً: إذا مالَ، والأجناء: المنجي، ويجنأ ويتجَنَّىٰ بمعنى واحدٍ».

(١) في الأصل: «علىٰ اليهودي عليه».

(٢) ديوان النَّابغة: ١٦. وفي اللِّسان: (خَنَىٰ) «أخنىٰ عليه الدَّهر: إذا مال عليه وأهلكه».

(٣) الموطأ رواية يحيىٰ: ٢/ ٨٤٢، ورواية أبي مُصعب: ٢/ ٤٥، ورواية محمد بن الحسن: ٢٤٨، والاستذكار: ٢٤ / ٢٥٧، والتعليق على الموطأ: ٢/ ٢٥٩، والمنتقىٰ: ٣/ ١٤١، والقبس لابن العَرَبيِّ: ٦٥٢، وتنوير الحَوالك: ٣/ ٥٥، وشرح الزُّرقاني: ٤/ ١٦٦.

الدُّبَّاءِ والمُزَفَّتِ» [٢/ ٨٤٣ رقم (٥)].

قَالَ عبدُالملكِ: الدُّبَّاءُ: القَرْعَةُ. والمُزَفَّتْ: كلُّ مازُفِّتَ من الآنية بالزِّفتِ.

قَالَ عبدُالملكِ: وقد روي غيرُ ذٰلك أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ رخَّصَ بعدَ ذٰلك في الانتِبَاذِ في الدُّبَّاءِ، والمُزَفَّتِ، والحَنْتَم، وجَميع الأَوعيَةِ والظُّروفِ. وَقَالَ: إنَّ وِعَاءً لا يُحَرِّمُ شَيْئاً، وَقَالَ: «أَلاَ وإنِّي كنتُ نهيتُكُم عن الانتباذِ في الأوعيةِ فانتبذوا، وكلُّ مُسْكرٍ حَرامٌ» فَرَدَّ ذٰلك [إلىٰ] المسكر من الأشربة حيث ما نُبِذَ، وأَحَلَّ ما لم يُسْكِرْ من الأَشْرِبَةِ حيثُ ما نُبِذَ، وبهـٰذا العَمَلُ، وعليه جَمَاعةُ النَّاسِ.

قَالَ عبدُالملكِ: وَالحَنْتَمُ:[1] ما كان من الفُخَّار أَخْضَر كان أو أَبيض.

قَالَ عبدُالملكِ: والبِتْعُ[2] في حَدِيْثِ مالكٍ [رقم (٩)]: شَرَابُ العَسَلِ.

---

(١) هـٰذه اللَّفظة مشروحة في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ١٨١، وغريب الحربي: ٦٦٦، وغريب الخطَّابي: ١/ ٣٦١، والغريبين: ٢/ ٢٤٧، والفائق: ١/ ٣٢٦، ٤٠٧، والمجموع المغيث: ١/ ٥٠٨، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٢٤٦، والنِّهاية: ١/ ٤٤٨، وغريب الوقشي، واليَفرنيّ

(٢) البِتْعُ: اسمٌ من أسماءِ الخَمر كذا ذكر ابن دِحْيَةَ الكَلْبِيُّ في «تَنْبِيْه البَصَائر» والمجد الفيروزآبادي في «الجَلِيْس الأنيس» وكلاهما في أسماء الخمر. قال ابن دحية: «هو نبيذُ العَسَل لا خلافَ في ذٰلك بين أهلِ اللُّغةِ وأهلِ الفقهِ» ونقل الفيروزآبادي في «الجليس الأنيس» عن «العُباب» للصَّغاني قوله: «البِتْعُ» والبَتَعُ: سلافةُ العنبِ، قال: وقيل: هما نبيذُ العَسَلِ، ثم نَقَلَ عن كُراعٍ [في المنتخب له: ٣٨٦] قوله: نبيذٌ يتخذ من العسل كأنه الخمرُ صَلاَبةً» وقال ابنُ دحيَةَ: «وقد جاء مفسَّراً أيضاً في الصَّحيحين من رواية شُعيب بن أبي حمزة. وَضَبَطَهُ الفيروزآبادي بقوله: بكسرِ البَاءِ وسكون التَّاءِ المُثناةِ من فوق، والبِتَعُ علىٰ مثال عِنَبٍ. ونقل ابن سِيْدَةَ في «المُخصَّص» علىٰ أبي علي الفارسيّ أنَّه مأخوذٌ من البَتْع ـ بفتح الباء والتاء ـ وهو شدَّة العُنُق. ويُراجع: غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ١٧٦، والنِّهاية: ١/ ٩٤

والغُبَيْرَاءُ:[1] هِيَ الأُسْكُرْكَةُ، وَهِيَ شَرَابُ القَمْحِ. وَالمِزْرُ:[2] شَرَابُ

(١) الغُبَيْرَاءُ (الأُسكركةُ) أو (السُّكركةُ) ذكرها ابنُ دِحْيَةَ الكلبيُّ في «تنبيه البَصَائر» والفيروزآبادي في «الجليس الأنيس» وفي «الغُبيراء» وأحالا علىٰ (السُّكركة) وصدَّر ابن دِحْيَةَ حديثه عنها بحدَيثِ مالكٍ في «المُوطَّأ» وقال: هـٰكذا رواه أكثر رواة «الموطأ» مُرسَلاً وتَفرَّدَ ابن وَهْبٍ بإسناده عن مالكٍ عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يَسَارٍ، عن عبدالله بن عَبَّاسٍ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «والأسكركةُ نَبيْذُ الأرْزِ وقيلَ: نَبيْذُ الذُّرة... ثم قال: وخطب أبوموسىٰ الأشعري فقال: ألا إنَّ خَمْرَ أهلِ المدينةِ البُسرُ والتَّمرُ، وخَمْرَ أهلِ فارسَ العِنَبُ، وخَمْرَ أهلِ اليَمَنِ البِتْعُ وهَو العَسَلُ. وخَمْرَ أهلِ الحبشة الأسكركة وهو الأرز، أسندَه حمَّاد بن سَلَمَةَ في «مُصَنَّفِهِ» ثم أحال ابن دِحْيَةَ علىٰ كتابه «وَهج الجمر في تحريم الخمر» يُراجع الكتاب المذكور ورقة: ٢٦. ولم يذكره الرَّقيق القَيْرَوَانِيُّ في كتابه «قُطب السُّرور في وَصْفِ الأَنبذةِ والخُمُرِ» وذكره ابن القَطَّاع وغيره مِمَّن خصَّ أسماءَ الخَمْرِ بالتَّأليف غير مَنْ تقدم ذكره. ولَفَظَةُ (السُّكركة) معرَّبة كذا قال الجَواليقي في المعرب: ٢٣٦. ويُراجعُ: قصد السَّبيل: ٢/١٣٨، ١٣٩، ١٤٢، وفي «الجليس الأنيس» السُّقرقع بقافين، وفي «قصد السَّبيل» ذكرهما وزاد (السُّترقع) بقلب القافِ الأولىٰ تاءً مثناةً فوقية وهي معرَّبةٌ من الحبشيَّة.

يُراجع: غريب أبي عُبَيْد: ٢/١٧٦، ٤/٢٧٨، والتعليق على الموطأ: ٢/٢٦٠، والفائق: ٣/٤٦، والنِّهاية: ٢/٣٨٣، وتَهذيب اللُّغة: ١٠/٤٢٦، والتَّمهيد: ٥/١٦٦، فمابعدها، واللِّسان والتَّاج: (غبر) و(سَكَكَ). وأحال الفيروزآبادي في كتابه «الجليس..» علىٰ «المحكم» لابن سِيْدَة وهو معروفٌ، و«فتيا فقيه العرب» وهي رسالة لابن فارس اللُّغوي طبعت في دمشق سنة ١٩٥٨م في مجمع اللُّغة العربيَّة.

(٢) (المِزْر) من أسماء الخمر أيضاً ذكره ابن دِحْيَة في «تَنْبيه البَصَائِر» ولم يذكره المجد الفيروزآبادي في «الجليس الأنيس» قال ابن دِحْيَة: «هو ما يُعمل من الذُّرة والشَّعير هـٰكذا ثبت في روايةٍ من «الصحيحين»... وقال: في «مُجمل اللُّغة» وهو روايتنا عن أبي جعفر الدَّاريِّ، عن الإمام يحيىٰ بن مندة، عن عمِّه أبي القاسم عبدالرَّحمـٰن، عن اللُّغوي أبي الحسين بن فارس مؤلِّفِهِ، قَال: المِزْرُ: نبيذُ الشَّعيرِ، والمِزْرُ الرَّجُلُ الأحمقُ». يراجع =

الذُّرةِ، فَرَدَّ رَسُوْلُ الله [ﷺ] هَـٰذِهِ الأَشْرِبَةَ إِلىٰ حَدِّ المُسْكِرِ، فَمَا أَسْكَرَ منها فَهُوَ حَرَامٌ، وَمَا لَمْ يُسْكِرْ منها فَهُوَ حَلَالٌ.

قال عبدُالملكِ: وَشَرَابُ الفَضِيْخِ[1] لا يَحِلُّ وإِنْ لم يُسْكِرْ، وهو البُسْرُ والرُّطَبُ جَمِيْعاً يُهْشَمَانِ ويُنبذَان، وذٰلك لا يَحِلُّ؛ لأنَّه مِنَ الخَلِيْطَين، وشَرَابُ الخَلِيْطَيْنِ لا يَجُوْزُ وإِنْ لَمْ يُسْكِرْ؛ بِهِ جاءَت الآثارُ عَنْ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ.

(شرحُ غريبِ كتابِ القَسامةِ والعُقُول)

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله][2]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرْحِ (اللَّوْثِ) من البيِّنَةِ الذي ذَكَرَ

= صحيح البخاري: ٣/ ٥٢، وصحيح مسلم: ٢/ ٢٠٠، ونصُّ ابن دحية علىٰ ابن فارس في المُجمل: ٨٣٠، ومقَاييس اللُّغة: ٥/ ٣١٩ أيضاً. واللَّفظة مشروحة في غريب أبي عبيد: ٢/ ١٧٦، وتهذيب اللُّغة: ١٣/ ٢٠٩، والتَّعليق على الموطأ: ٢/ ٢٥٩، والفائق للزَّمخشري: ٣/ ٣٦٣، والنِّهاية لابن الأثير: ٤/ ٣٢٤، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (مزر).

(١) الفضْيخُ من أسماءِ الخَمْرِ أيضاً ذكره ابن دِحْيَةَ في «تنبيه البصائر» والمجد الفيروزآبادي في «الجليس الأنيس» قال ابن دِحْيَةَ: «ثَبَتَ في الصَّحيحين فمن روايةِ أنس بن مالكٍ أنَّ الخمرَ لمَّا حُرِّمَتْ كانت (الفَضِيْخَ) لم يكن لهم شَرَابٌ غيرها، والفَضِيْخُ: بُسْرٌ يشدَخُ، أي: يُفْضَخُ ويُنْبَذُ حَتَّىٰ يُسكرَ في سُرعةٍ من غير أن تَمَسَّهُ النارُ، وقد ذكرنا ذٰلك في صحيح الآثار وروايات علماء الأمصار في كتاب «وَهج الجَمر في تحريم الخمر». يراجع: صحيح البخاري: ٣/ ٢٢٩ (تحريم الخمر) وصحيح مسلم: ٢/ ١٨٩، ووهج الجمر للمؤلف (مخطوط) ورقة: ١٨ . ونقل الفيروزآبادي عن الجوهري في الصِّحاح: (فضخ).

(٢) هما كتابان كما في الموطأ رواية يحيىٰ: ٢/ ٨٤٩، ٨٧٧، ورواية أبي مصعب الزُّهري: ١/ ٢٢١ (العقل)، ٢٥٩، ورواية محمد بن الحسن: ٢٢٦، ٢٣٤، والمنتقىٰ لأبي الوليد: ٧/ ٥١، ٦٦، وتنوير الحوالك: ٣/ ٥٨، ٧٧، وشرح الزُّرقاني: ٤/ ١٧٤، ٢٠٧.

مالكٌ في كتابه في (القَسَامةِ)

«من قال: لا تكونُ القَسامةُ إلاَّ بأَحدِ هـٰذين الوَجهين؛ إمَّا أن يَقُولَ المقتولُ: دمي عندَ فُلانٍ، ويُثبتُ ذٰلك من قَولِهِ بشاهدَيْ عَدْلٍ. أو يَأْتِي ولاةُ القَتِيْلِ بَلَوْثٍ من بَيِّنةٍ وإن لم تَكُنْ قاطعةً علىٰ معاينة القَتِيْلِ» [٢/ ٨٧٩ رقم (٢)]. فقال: سألت عنه مُطَرِّفَ بنَ عبدالله، فأخبرني أنَّه سأل عنه مالكاً، فقال له مالكٌ: الَّلوْثُ: اللَّطْخُ البَيِّنُ[(١)] مثلُ اللَّفيف من السَّواد والنِّساءِ والصِّبيان يَحْضُرُون ذٰلك، ومثلُ الرَّجُلين والنَّفَرِ يَشْهَدُوْنَ علىٰ ذٰلك وهم غيرُ عُدُولٍ، فتكون القَسَامَةُ معهم، قال لي مُطَرِّفٌ: فقلنا لمالكٍ: فالشَّاهِدُ العَدْلُ؟ قال: ذٰلك لَوْثٌ، وهو أَعْلَىٰ الَّلوْثِ وَأَحقُّهُ وأبيَنُهُ. قال لي مُطَرِّفٌ: وقد كان بعضُ أصحابِ مالكٍ يروي عنه أنه قال: لا يكونُ إلاَّ الشَّاهدُ العَدْلَ، وإنَّما ذٰلك وهمٌ مِمَّن رَوَىٰ ذٰلك فاحذَرْهُ، فإنَّما الَّلوْثُ: التِبَاسُ الأَمْرِ واختِلَاطُهُ، أَلاَ تَرَىٰ أنَّكَ تقولُ: قد التأثَ هَـٰذَا الأمرُ. وسألتُ عن ذٰلك ابنَ المَاجِشُون فقال لي مثل قول [مُطَرِّفٍ][(٢)]. وسألتُ عنه ابنَ عَبْدِالحَكَمِ، وأَصْبَغَ بنَ الفَرجِ فقالا لي مثله، وروياه عن ابنِ وَهْبٍ عن مالكٍ.

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن عبدِاللهِ بنِ أبي بَكْرِ بنِ عَمْرِو بنِ حَزْمٍ، عن أَبيه: أنَّ في الكتاب الَّذِي كَتَبَهُ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ لعَمْرِو بنِ حَزْمٍ في العُقُولِ: «أنَّ النَّفسَ بمائةٍ من الإِبل، وفي الأنفِ إِذَا أُوعَىٰ جَدْعاً مائةٌ من الإبل، وفي المَأْمُوْمَةِ ثُلُثُ الدِّيةِ، وفي الجَائِفَةِ مثلُهَا، وفي العَيْنِ خَمْسُوْنَ، وفي اليَدِ خَمْسُوْنَ، وفي

---

(١) النِّهاية: ٤/ ٢٧٥.

(٢) في الأصل: «مالك».

الرِّجْلِ خَمسون، وفي كلِّ أُصْبُع مما هُنالِكَ عَشْرٌ من الإبل، وفي السِّنِّ خَمْسٌ، وفي المُوْضِحَةِ خَمسٌ، وفي المُنَقِّلَةِ[1] خَمْسَ عَشْرَةَ» [١/ ٨٤٩ رقم (١)].

قال عبدُالملكِ: أمَّا قولُهُ: «في النَّفْسِ مائةٌ من الإبل» فهي الدِّيَةُ كلُّها فإن كان من أهلِ الإبلِ فَمَائةٌ من الإبل، وإن كانَ من أهل الذَّهَبِ فألفُ دِيْنَارٍ عَيْناً وإن كان من أهلِ الوَرِقِ فألفُ دِيْنَارٍ وَخَمْسُمَائة دينارٍ، دَرَاهِمَ علىٰ صَرفِ الدِّينَارِ العَين باثنَيْ عَشَرَ دِرْهَماً. وَأَهْلُ الإبلِ: هُمُ الأعرابُ، أهلُ الصَّحَارَىٰ والبَرَارِي. وأهلُ الذَّهَبِ أهلُ مكَّةَ، وَالمَدِيْنَةِ، وَالشَّامِ، وَمِصْرَ. وأهلُ [٩٥] الوَرِقِ أهلُ العِرَاقِ، وأهلُ الأَنْدَلُسِ.

قالَ: وأمَّا قَوْلُهُ: «وفي الأنفِ إذَاأُوْعِيَ جَدْعاً» فيعني إذا استُوعِبَ جَدْعاً، واستيعابه من أصلِ المارِنِ إلىٰ طَرَفِهِ، والمَارِنُ: ما لانَ من الأَنْفِ وليس العَظْمُ منه، وإذا قُطِعَ المَارِنُ ففيه الدِّيَةُ كَامِلَةٌ، وما قُطِعَ منه فبِحِسَابِ ذٰلك.

قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُهُ: «في المَأْمُوْمَةِ ثُلُثُ الدِّية» فإنَّ المَأْمُومَةَ: هي التي تَبْلُغُ أَمَّ الرَّأسِ[2]، ولذٰلِكَ سُمِّيَت المَأْمُوْمةُ، وأَمَّ الرَّأْسِ: والدِّمَاغُ، وقد يُسَمِّيْهَا

---

(١) «المنقلة» غير موجودة في الموطأ رواية يحيىٰ.

(٢) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٧٦، قال: «ثم الآمة، وقد يقال لها: المأمومة» وفي الزَّاهر للأزهريّ: ٣٦٤: «وهي التي تبلغ أمَّ الرأس، ويقال لها: المأمومة قال ابنُ شُمَيْلٍ: وأمُّ الرأس الخريطة التي فيها الدِّماغ. وقد شرح الأزهريُّ أنواعَ الشجاج وأسماءَها مما جمعه أبوعُبَيْدٍ للأصمعيِّ وغيره، ومن كتاب شَمِرٍ في غريب الحديث، ولم يفسر أحدٌ منهما ما فسَّره شمرٌ فليراجع هناك (الزَّاهر: ٣٦٢-٣٦٦). وفي تعليق أبي الوليد الوَقَّشِيِّ: ٢/ ٢٧٢: «فمن سمَّاها آمةً؛ فلأنَّها أَمَّتِ الدِّماغ، أي: قَصَدَتْهُ. ومن سمَّاها مأمومةً أراد: أنَّ الشَّاجَّ أَمَّ بها أمَّ الدّماغ، أي: قصده بها» ولم يذكر الثعالبي في كتابه «ثمار القُلوب» أمَّ الدِّماغ، وذكرها المحبي في «ما يعوّل عليه. .» وهو كالاستدارك عليه.

العَلَمَاءُ الآمَّةَ أيضاً، فَإِذَا أَفْضَتْ إلىٰ الدُّماغِ، كَبِرَتْ أَوْ صَغِرَتْ ولو بمَدْخَلِ إبرةٍ فهي مَأْمُوْمَةٌ، وَحدُّها من أَصْلِ الحَاجِبِ إلىٰ فَوق في دَوْرِ الرَّأسِ في كُلِّ مَوْضِعٍ يُفضِي إلىٰ الدِّمَاغِ، وَلاَ تَكُوْنُ المَأْمُوْمَةُ في الوَجْهِ.

وأمَّا قولُهُ: «في الجَائِفَةِ مِثلُها» فإنَّ الجائِفَةَ ما أَفْضَىٰ إلىٰ الجَوْفِ[1]، كَبِرَتْ أو صَغِرَتْ ولو بمدخَلِ إبرةٍ.

وأمَّا قولُهُ: «وفي اليَدِ خَمْسُوْنَ» «وفي الرِّجل خَمْسُوْنَ» فيعني أنَّ في كلِّ واحدةٍ منهما نِصْفُ الدِّيةِ.

وأمَّا قَولُهُ: «وفي كلِّ أُصْبُعٍ ممَّا هُنَالِكَ عَشْرٌ من الإبل» فيَعني أنَّ كلَّ أُصْبُعٍ من أَصَابِعِ اليَدِ والرِّجْلِ عُشْرُ الدِّيةِ، وَالخِنْصِرِ، وَالبِنْصِرِ، وَالوُسْطَىٰ، وَالمُسَبِّحَةُ، وَالإِبهَامُ في ذٰلكَ بالسَّوَاءِ، ثُمَّ في كُلِّ أُصْبُعٍ ثلاثُ أنامِلٍ، وهي مَفَاصِلُ الأَصَابعِ، ففي كلِّ أَنْمُلَةٍ ثُلْثُ عَقْلِ الأُصْبُعِ، إلاَّ الإِبهامَ فَإنَّه ليسَ فيها إلاَّ أَنْمُلَتَانِ، ففي كلِّ أَنْمُلةٍ من الإِبهام نِصْفُ عَقْلِ الأُصبُعِ، وإبهامُ اليَدِ والرِّجْلِ في ذٰلك سَوَاءٌ عندَ مَالِكٍ، وكُبَراءِ أَصْحَابِهِ، مُطَرِّفٍ، وابنِ المَاجِشُون وَأَشْبَاهِهِمَا، لم يختَلفُوا في أنَّ إبهامَ اليَدِ كإِبهامِ الرِّجْلِ إلاَّ ما كان من ابن نافعٍ، فإنَّه كان يقولُ في إبهامِ اليَدِ إنَّها ثَلاَثُ أَنَامِلٍ، فَجَعَلَ الأَنْمُلَةَ الثَّالِثَةَ أصلَ الكفِّ إلىٰ طَرَفِ الكُوْعِ، وذٰلك خَطَأٌ، لم نَسْمَعْ أَحَداً قالَهُ غَيْرُهُ، وقد أنكرَهُ أَصْحَابُ مَالكٍ كُلُّهُمْ.

---

(١) الجائفةُ ليست من الشِّجاج، كَذَا قال الوَقَّشِيُّ. قال: وتكون في الظَّهرِ والبَطْنِ. وفي العُباب للصَّغاني (الفاء): «الطَّعنةُ التي تبلغ الجَوْفَ» ولم يذكرها الأزهريُّ في الزَّاهر؛ لأنها لا تدخل في الشِّجاج. ويُراجع المجموع المُغيث: ١/ ٣٧٦.

وأمَّا قَولُهُ: «وفي السِّنِّ خَمْسٌ» فيعني أنَّ في السِّنِّ نصفَ عُشْرِ الدِّية، وأنَّ الأسنانَ في ذٰلِكَ سَوَاءٌ، مُقدَّمُها ومُؤَخَّرُها، وأَعلاَها وأَسفَلُهَا، لأنَّ كلَّها يَقَعُ عليه اسمُ السِّنِّ، وإنَّما قَالَ رَسُوْلُ الله [ﷺ]: «وفي السِّنِّ خَمْسٌ».

وَأَمَّا قَولُهُ: «وَفِي المُوْضِحَةِ خَمْسٌ» فإنَّ المُوْضِحَةَ ما أَوْضَحَ عن العَظْمِ[1]، كَبِرَتْ أو صَغِرَتْ، ولو بِمَدْخَلِ إِبْرَةٍ، ففيها نِصْفُ عُشْرِ الدِّيَةِ.

وأمَّا قولُهُ: «وَفِي المُنْقِّلَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ» فيعني أنَّ فيها العُشْرَ ونِصْفَ العُشْرِ من الدِّية، والمُنقِّلةُ[2]: ما طَارَ فَراشُ[3] الرَّأسِ، أو مَا نَقَلَ منها [فَرَاشُ] العِظَامِ، وبينَها وبينَ الدِّمَاغِ صِفَاقٌ صَحِيْحٌ[4].

قَالَ عبدُالملكِ: والهَاشِمَةُ في عَقلِها مثلُ المُنْقِلَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ، وهي التي تَهْشِمُ فَراشَ الرَّأسِ وتَصْدَعُهُ[5]، ثُمَّ هو مُسْتَمْسِكٌ، وبَيْنَهَا وَبَيْنَ الدِّمَاغِ

---

(١) في تعليق الوقَّشِيِّ: ٢/ ٢٧١: «أي: تُبدي وَضَحَهُ، وهو بَيَاضُ العَظْمِ» وفي الزَّاهر للأزهريّ: ٣٦٣ عن الشَّافعي رحمه الله: «وليس في شيءٍ من الشِّجاج قِصَاصٌ إلاَّ في المُوضَحةِ، وأمَّا غيرُها من الشِّجاج ففيها الدِّيةُ». ومثله في غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٧٦.

(٢) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٧٦، والزَّاهر: ٣٦٤. وفي تعليق أبي الوليد الوَقَّشِيِّ: ٢ / ٢٧٢: «وهي التي تخرجُ عظاماً صِغاراً شُبِّهَتْ تلك العظام بالنَّقل وهي صغارُ الحجارةِ. وبعضُ المالكيَّة يجعلُ الهَاشِمَةَ والمُنَقِّلَةَ سَوَاءً وذٰلك غَلطٌ، وكيف يصحُّ هٰذا وفي الهاشمةِ عشرٌ من الإبل عند جمهور الفقهاءِ، وفي المُنَقِّلةِ خَمْسَ عَشْرَةَ؟!».

(٣) جاء في اللِّسان: (فرش) «فَرَاشُ الرَّأسِ: طرائقُ دقاقٌ من القِحْف، وقيل: مارَقَّ من عظم الهامة، وقيل: كلُّ رقيقٍ من عظمٍ فراشةٌ، وقيل: كلُّ عظم ضُرِبَ فطارت منه عظامٌ رقاقٌ فهي الفراشُ. . .» وذكرَ حديثَ المُوَطَّأ.

(٤) الصِّفَاقُ: جلدةٌ رقيقةٌ تحت الجلد الأعلىٰ وفوق اللَّحمِ.

(٥) غريب أبي عبيد: ٣/ ١٧٦، والزَّاهِرُ: ٣٦٣. قال أبومنصور الأزهريّ: «وكان ابنُ الأَعْرَابِيِّ بعدَ (الموضحةِ): (المقرِّشةَ) قال: وهي التي يصير منها في العظم صديع مثل الشعر ويُلمس =

صِفَاقٌ صَحِيْحٌ، فَإِذَا تَشَظَّىٰ[1] الفَراشُ ونُقِلَتْ منه العِظَامُ فعندَ ذٰلِكَ تكونُ مُنَقِّلَةً، والمُوضِحَةُ والمُنَقِّلَةُ والهَاشِمَةُ تكونُ في الرَّأسِ، ودوره في الجبهةِ وَالوَجْهِ حَدَّها من اللَّحْيِ الأَعْلىٰ إلىٰ فَوقٍ، ولا تكونُ في اللَّحْيِ الأَسْفَلِ، ولا في الأنفِ؛ لأَنَّهما عَظمان مُنفردان من الرَّأسِ، وما كان فيهما من مُنقلةٍ ومُوْضِحَةٍ أو هَاشِمَةٍ فليست كهَاشِمَةِ [٩٦] الرَّأسَ ومُوضِحَتِهِ ومُنْقِلَتِهِ، وإنَّما هي كَجُرحٍ من سائرِ الجِرَاحِ التي ليس لها عَقْلٌ مُسَمًّى، يكون في عَمدِهَا القَوَدُ، وليسَ في خَطئها شيءٌ، إلاَّ أن يشينَ بعدَ البُرْءِ فيكونُ في شَـيْنِها حُكُومَةٌ.

قَالَ عبدُالملكِ: وقد يكونُ في الرَّأسِ والجَبْهَةِ والوَجْهِ شِجَاجٌ غيرُ هـٰذا، قد جَرَىٰ ذِكرُها في كُتُبِ [أهلِ] العِلْمِ من قولِ مَالكٍ وَغَيْرِهِ وهي: (الدَّامِيَةُ)، [و(الحَارِصَةُ)، و(السِّمْحَاقُ)،][2] و(البَاضِعَةُ)، و(المُتَلاَحِمَةُ)، و(المِلْطَىٰ)، و(المُوضِحَةُ) و(الهَاشِمَة)، و(المُنَقِّلَةُ)، و(المَأمُومَةُ) فهي كلُّها عشرٌ، مُسمَّياتٌ بأَسْمَائِهَا، مَوْصُوْفَةٌ بِصِفَاتِها، مُخْتَلِفَةٌ في إقرارها، فأوَّلُها: (الدَّاميَةُ) وهي التي تَدْمِي بخَدْشٍ أو خدشٍ[3]. ثُمَّ فوقَها (الحَارِصَةُ) وهي التي

= باللِّسان لخفائه».

(١) في اللِّسان: (شَظىٰ) «وتَشظَّىٰ الشَّيْء: تفرَّق وتَشَقَّق وتطاير قال:

يَا مَنَ رأىٰ لي بُنَيَّ اللذَيْنِ هُما كَالدُّرَّتَين تَشَظَّىٰ عَنهُمَا الصَّدَفُ»

وكان حَقُّه أن يقول: «قالت» لأنَّ الشِّعرَ لامرأةٍ، لكنَّه نظراً إلىٰ أنه لا يَعْرِفُ قائله، قال: «قال» يُريد ناظم الشِّعْرِ سواء أكان رجلاً أم امرأة، وقائلة البيتِ عائشةُ بنتُ عبدالمَدَان زوجة عُبَيْدِالله بن العبَّاس بن عبدالمطلب، وقد قتل بُسر بن أرطأة وَلَدَيها والقِصَّة مشهورةٌ.

(٢) ساقط من الأصل مذكورة بعد أثناء التَّفصيل، ويدلُّ علىٰ سقوطها أيضاً قوله: «فكلُّها عشرٌ».

(٣) هكذا في الأصل. والدَّامية في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٧٧، والزَّاهر: ٣٦٣ وفي غريب أبي عُبَيْدٍ: «وهي التي تدمىٰ من غير أن يسيلَ منها دَمٌ. ومنها الدَّامِعَةُ وهي التي يسيل منها دم» =

تَحْرِصُ الجلدَ، أَي: تَشُقُّهُ شقًّا قَليلاً[1]، ومنه قيل: حَرَصَ القَصَّارُ الثَّوبَ: إِذَا شَقَّه. ثمَّ فوقها (السِّمْحَاقُ) وهي التي تَسلخُ الجلدَ وحدَه[2]، كأنَّها تكشطُه عن الَّلحْمِ، ثم فَوقها (الباضِعَةُ) وهي التي تبضَعُ الَّلحْمَ بعدَ الجِلْدِ[3]، أَيْ: تَشُقُّهُ. ثم فَوقها (المُتَلَاحِمَةُ) وهي الَّتِي قد أحدَّت في الَّلحْمِ فَقَطَعَتهُ في غير موضعٍ[4]، ثُمَّ

= وفي الزَّاهر ذكر أبومنصور الأزهري ـ رحمه الله ـ عكس ذٰلك فقال: «الدَّامعةُ: وهي التي تدمعُ بقطرةٍ من دَم، ثم الدَّاميَةُ وهي أكثرُ من الدَّامِعَةِ» وجمع بينهما الوَقَّشِيُّ في تعليقه: ٢/ ٢٧٢ فقال: «ثم الدَّاميَةُ ويقال لها: الدَّامِعَةُ، وهي التي يسيلُ منها دَمٌ. ومن النَّاس مَنْ فرّق بينهما، فجعل الدَّاميةَ هي التي تَدْمَىٰ من غير أن يسيلَ منها دَمٌ، وجعَلَ الدَّامعةَ التي يَسيلُ منها دَمٌ كما يَسيلُ الدَّمعُ من العَيْنِ».

(١) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٧٤، والزَّاهر: ٣٦٢، قال أبوعُبَيْدٍ: «وأول الشِّجاج الحارصَةُ...» وأورد نَصّ ما جاء هنا ثم قال: «ويقال لها: الحَرْصَةُ أيضاً» ومثله في الزَّاهر وتعليق الوَقَّشِيِّ: ٢/ ٢٧٢.

(٢) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٧٥، قال: «وكلُّ قشرة رقيقة أو جلدة رقيقة فهي سِمْحَاقٌ، فإذا بلغت الشَّجَّة تلك القشرة الرَّقيقة حتىٰ لا يبقىٰ بين العَظم واللَّحْمِ غيرها فتلك الشجَّة هي السِّمْحَاقُ». وفي غريب أبي الوليدِ الوَقَّشِيِّ: «وكلُّ قشرةٍ رقيقةٍ سِمْحَاقٌ، ويقال: علىٰ ثُربِ الشَّاةِ سَمَاحِيقُ من شَحْمٍ، وعلىٰ السَّماء سَمَاحيقُ من غَيْم، أي: شيءٌ رقيقٌ» هـٰذا إنَّما نقله أبوالوليد من الغريب المصنَّف لأبي عُبَيْدٍ. يُراجع غريب المصنَّف: ١/ ٢٣٨ (ط تونس).
قال أبوالوليد الوَقَّشِيُّ أيضاً: ويقال لها أيضاً (المِلْطَاءُ) بالمدّ، و(المِلْطَىٰ) بالقصر، و(المِلْطَاةُ) بالتَّاء. وشكَّ أبوعُبَيْدٍ في (المِلْطَاءِ) فقال: لا أدري أمقصورة أم ممدودة؟ وقال الخليلُ: بالمدّ علىٰ وزن حِرْبَاءَ». يراجع: العين: ٧/ ٤٣٥، ومختصره: ٢/ ٢٧٩، قال: «المِلْطَاءُ ـ بوزن الحِرْبَاءِ ـ ممدودٌ مذكر. قال: وهي الشَّجَّةُ التي يُقال لها: السِّمْحَاقُ، يقال: شج رأسه شجَّةً ملطاء».

(٣) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٧٥، والزَّاهر: ٣٦٣.

(٤) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٧٥، وغريب المصنَّف له: ١/ ٢٣٨، والزَّاهر: ٣٦٣.

فَوْقَها (المِلْطَىٰ) وهي دُونَ المُوْضِحَةِ[1]، بينها وبينَ العَظمِ صِفَاقٌ رَقِيْقٌ. ثمَّ فَوْقَها (المُوضِحَةُ) وهي التي أوضَحَتْ عن العَظْمِ، وقد فَسَّرْتُها لَكَ وما فوقها من الهَاشِمَةِ، وَالمُنْقِلَةِ، والمَأْمُوْمَةِ، وأمَّا هَـٰذِهِ التي سَمَّيْتُ لَكَ دُون المُوْضِحَةِ، فليس لواحِدةٍ منها عَقْلٌ مُسمًّىٰ، لـٰكنْ في عمدِهَا القِصَاصُ، وفي خَطَئِهَا حُكُوْمَةٌ إنْ بَرأَتْ علىٰ عَتْلٍ، والحُكُوْمَةُ في ذٰلك علىٰ قَدْر شَيْن العَتْلِ وقَدْر صَاحِبهِ في الرِّجال، وإن بَرأَتْ عَلَىٰ غيرِ عَتْلٍ علىٰ استِوَاءٍ وَالتِئَامٍ فَلاَ شَيْءَ في خَطَئِهَا. والعَتْلُ: العَيْبُ[2]، وذٰلك أن يَبْرَأَ الجُرْحُ علىٰ عِوَجٍ أو عَلَىٰ لَحْمٍ نَاتِيءٍ أو ما أَشْبَهَ ذٰلِكَ من الأَمْرِ الَّذي يَشِيْنُ وَيَعِيْبُ.

قَالَ عبدُالملكِ: وقد وَهِمَ شَارِحُ العِرَاقِيِّين[3] في السِّمْحَاقِ حين جَعَلَها فيما بينَ المِلْطَىٰ والمُوْضِحَةِ، وليسَ بينَ المِلْطَىٰ والمُوْضِحَةِ دَرَجَةٌ؛ لأنَّ المِلْطَىٰ إنَّما بينها وبينَ المُوضِحة صِفَاقٌ رَقِيْقٌ، فَإِذَا شُقَّ ذٰلك الصِّفَاقُ كانت مُوْضِحَةً، وإنَّما السِّمْحَاقُ بينَ الحَارِصَةِ وَالبَاضِعَةِ؛ لأنَّ الحَارِصَةَ التي تشقُّ الجِلْدَ، وَالبَاضِعَةُ التي تَشُقُّ الَّلحْمَ، والسِّمْحَاقُ فيما بَيْنَهُمَا التي تَسْلَخُ الجِلْدَ كأنَّها تَكْشِطُهُ عن الَّلحْمِ، ولذٰلِكَ وَصَفَهَا ذُوالرُّمة في شِعْرِهِ ـ حينَ ذَكَرَ سَلْخَ الذِّئْبِ جِلْدَةَ السَّلاَ عن الجَنِيْنِ ـ فَقَالَ[4]:

---

(١) تقدَّم أنها (السِّمحاق).

(٢) اللِّسان: (عتل).

(٣) هو أبوعُبَيْدٍ القاسم بن سَلَّامٍ الهَرَوِيُّ صاحبُ «غريب الحديث»، و«غريب المصنَّف» الإمام المُحدِّث، اللُّغوي، العلاَّمة، وقد تعمَّد المؤلِّف إخفاءَه، وقد نَقَلَ أكثرَ فوائِدِ كتابه ولم يُشر إليه ـ سامحه الله وعفا عنه ـ وقد تكرر مثل هـٰذا فيما تقدم.

(٤) لم يرد في ديوان ذي الرُّمة؟ وورد في بعضِ نُسخ غَريب الحَديث لأبي عُبَيْدٍ دون نسبة. =

يَشُقُّ سَمَاحِيقَ السَّلاَعَنْ جَنِينِهَا أَخُو قَفْرَةٍ بَادِ السَّغَابَةِ أَطْحَلُ

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن ابنِ شهابٍ، عن عِرَاكِ بن مالكٍ، عن سُليمان بن يَسَارٍ «أنَّ رَجُلاً من بني سَعْدِ بنِ لَيْثٍ أجرَىٰ فَرَساً فَوَطِيءَ علىٰ أُصْبُعِ رَجُلٍ من جُهَيْنَةَ فَنُزِيَ فِيْهَا[1] فَمَاتَ» فَقَضَىٰ فيها عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ بالقَسَامَةِ. [٢/ ٨٥١ رقم (٤)].

قَالَ [٩٧] عبدُالمَلكِ: معنىٰ نُزِيَ فيها[2]: تَمَادَىٰ سَيَلاَنُ الدَّمِ من الأُصْبُعِ حَتَّىٰ مَاتَ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الغُرَّة) في حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن ابنِ شِهَابٍ، عن سَعْيدِ بن المُسيَّب: «أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَضَىٰ في الجَنِيْنِ يُقْتَلُ في بَطْنِ أمِّه بغُرَّةٍ عَبْدٍ أو وَلِيْدَةٍ، فَقَالَ الذي قُضِيَ عليه: كَيْفَ أَغْرَمُ مَا لاَ شَرِبَ ولاَ أَكَلْ، ولا نَطَقَ ولا اسْتَهَلْ، ومِثْلُ ذَلِكَ يُطَلْ[2]؟!

= يراجع غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٧٥ (هامش).

(١) في الموطأ رواية يحيىٰ فنزىٰ منها.

ويُراجع في (نزا) النِّهاية: ٥/ ٤٣، واللِّسان (نزا) وفي غريب الوَقَّشِيِّ: «قال قوم من أهل اللغة: هـٰذا تَصحيفٌ، وإنما هو «فنزف» أي جرىٰ منها دم كثير ضَعَّفه. ويجوز عندي أن لا يكون تصحيفاً؛ لأنَّه يقال: نزا ينزو نزواً: إذا وَثَبَ، وقصعةٌ نازيةٌ ونزيَّةٌ: إذا كان لها جوفٌ كبيرٌ، ونزا الشَّعر ينزو: إذا ارتفع وتجاوز حدّه فيكون المراد: أن الأصبع وَرَمَتْ وانتَفَخَتْ انتفاخاً مُفرطاً. وقيل: إنَّه من النُّزَاءِ وهي علة تأخذ المَعِزَ فتبولُ الدَّمَ فتموت ويسمّىٰ التُّفاز أيضاً...».

(٢) في الموطأ «بَطَلْ» هكذا مضبوطة بالشَّكل.

قال أبوالوليد الوقشيُّ في «التعليق على الموطأ»: ٢/ ٢٦٨: «روي (بَطَلْ) و(يُطَلّ) الأول من البُطلان، والثاني: من طُلَّ دمه فهو مَطْلُوْلٌ: إذا لم يكن فيه قَوَدٌ ولا عَقْلٌ» وفي اللِّسان: =

فَقَالَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ]: إِنَّمَا هَـٰذَا من إِخْوَانِ الكُهَّانِ» [١/ ٨٥٥ رقم (٦)].

قال عبدُالملكِ: [لَيْسَت] الغُرَّةُ العَبْدَ أَو الوَلِيدةَ، إِنَّمَا الغُرَّةُ: المَمْلُوْكُ ذَكَراً كَانَ أَوْ أُنثىٰ، والغُرَّةُ مرَّ به[1] في الحَدِيْثِ ثُمَّ فسَّرها بالعبدِ أو الوليدةِ[2]، وَلَيْسَتِ الغُرَّة مُضَافةً إِلىٰ العَبْدِ ولا إِلىٰ الوليدةِ، وكذٰلِكَ هُوَ في حَدِيْثِ

= (طلل) «الطَلُّ: هَدْرُ الدَّم: وقيل: هو أن لا يثأر به، ولا تُقبلَ ديتُهُ، وقد طَلَّ الدَّمُ نفسه طَلَلاً وطللته أنا... أبوزيدٍ: طُل دَمُهُ وأطله الله؛ ولا يقال: طَلَّ دَمُهُ بالفتح. أبوعُبَيْدة والكسائيُّ يقولان. ويقال: أُطِلَّ دمه. -أبوعُبَيْدَةَ فيه ثلاث لُغَاتٍ: طَلَّ دَمُهُ، وطُلَّ دَمُهُ، وأُطِلَّ دَمُهُ».

وفي شعر تأبّط شرًّا: ٢٤٧

إنَّ بالشِّعْبِ الَّذِيْ دُوْنَ سَلْعٍ ... لَقَتِيْــلاً دَمُــهُ مَــا يُطَــلُّ

وربما نسب البيت والقصيدة التي منها البيت إلى الشنفري، يراجع: ديوانه: ١١٧.

(١) كذا جاء في الأصل.

(٢) هـٰذا تفسير المقصود بها لا تفسير اللَّفظة نفسها، وتفسيرُ اللَّفظةِ جاء في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١٧٦/١، وغريب ابن قتيبة: ٢٢٢/١، والغريبين: ١٣٦٧، والتَّعليق على المُوَطَّأ لأبي الوليد الوقَّشيِّ: ٢/ ٢٦٨، وغريب ابن الجوزيِّ: ٢/ ١٥١، والنِّهاية: ٣/ ٣٥٣.

قال ابنُ قتيبة: «سُمِّيا بذٰلك؛ لأنَّها غُرَّةُ ما يَملكُ الرَّجُلُ أي: أفضلُهُ وأشهرُهُ والعربُ أيضاً تجعلُ الفَرَسَ غُرَّةً؛ لأنَّه غرةُ ما يُمْلَكُ وقال ابنُ أحمرَ: [ديوانه: ١٠٧]

إِنْ نَحْنُ إلاَّ أُناسٌ أَهْلُ سَائِمَةٍ ... مَا إِنْ لَنَا دُوْنَها حَرْثٌ وَلاَ غُرَرُ

وشبيه بذٰلك في «تعليق الوقشي» وزاد: «أو من قَوْلِهِمْ: فُلانٌ غَرِيْرٌ بهـٰذا الأمر؛ أي: كَفِيْلٌ به؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يتكفَّل بأمر مولاه». وفي «النِّهاية» عن أبي عمرو بن العَلاَء: الغُرَّةُ عَبْدٌ أبيضُ، أو أَمَةٌ بَيْضَاءَ، وسُمِّي غُرَّة لبياضِهِ، فلا يقبل في الدِّية عبدٌ أسود ولا جارية سوداء، وليس ذٰلك شرطاً عندَ الفُقَهَاءِ، وإنَّما الغُرَّةُ عندهم ما بلغ ثمنُه نصفَ عُشر الدِّية من العَبيد والإماءِ». ونقل صَاحِبُ الغَريبين عن أبي سعيد الضَّريرِ: الغُرَّة عند العرب أَنْفَسُ شَيْءٍ يُمْلَكُ.

حَمَلِ بن مالكٍ بن النَّابغةِ[1] حينَ أَتَىٰ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «كُنتُ بينَ جَارِيَتَيْنِ لِي فَضَرَبَتْ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَىٰ بِمِسْطَحٍ[2] فَأَلْقَتْ جَنِيْناً مَيِّتاً وَمَاتَتْ، فقضَىٰ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ بِدِيَةِ المَقْتُولِ علىٰ عاقلةِ القَاتِلَةِ، وجَعَلَ في الجَنِيْنِ غُرَّةً، عبداً أو وَلِيْدَةً».

قال عبدُالملكِ: ومنه قولُ مُهَلْهِلٍ[3]:

---

(1) حديث حَمَلٍ في غَريبِ أبي عُبَيْدٍ: ١/ ١٧٥، ويراجع: الاستيعاب: ١/ ٤٢٨، والتَّمهيد: ٦/ ٤٧٩، وذكر الحافظ ابن عبدالبرِّ اسمي الجاريتين، وأخبار حَمَلٍ في أسد الغابة: ٢/ ٥٨، والإصابة: ٢/ ١٢٥، وطبقات ابن سعدٍ: ١/ ٣٦، ١٧٦، والتاريخ الكبير: ٣/ ١٠٨، والجرح والتَّعديل: ٣/ ٣٠٣، والإكمال: ٢/ ١٢٢ وغيرها.

و(حَمَل) بالحاء المهملة وفتحتين. قال الحافظ ابن ناصر الدِّين في التَّوضيح: ٢/ ٤٣٠ حَمَلٍ بحاءٍ. قلتُ: مهملة مفتوحة كالميم. قال: حَمَلُ بن مالكٍ بن النَّابغة. قلتُ: ويقال: حَمَلَةُ بن مالكٍ».

أقول ـ وعلىٰ الله أعتمدُ ـ: وهو هُذَليٌّ يُكنىٰ أبانَضْلَةَ، استعمله رَسُوْلُ اللهِ ﷺ علىٰ صَدَقَات هُذَيْلٍ نَزَلَ البَصْرَةَ، وله بها دارٌ، عَاشَ إلىٰ خلافة عُمَرَ. قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «جاء ذكره في حديث أبي هُريرَةِ في «الصَّحيح» في قصَّةِ الجَنين. ورواه أبوداود والنَّسائي بإسنادٍ صحيح أيضاً من حديث ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما».

(2) شرحه المؤلِّف كما سيأتي.

(3) البيتان في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ١٧٦، لمُهَلْهِلٍ، وهو شاعرٌ جاهليٌّ اسمه امرؤ القيس، وقيل: عديٌّ ـ قاله ابن سلاَّمٍ ـ، ابن ربيعة، من بني جُشم بن بكر، من بني تَغلب، خال امرؤ القيس، وجدُّ عَمْرو بن كلثوم لأمِّه. قَادَ حَرْبَ البَسُوْسِ علىٰ إثرِ مقتل أخيه كُليبٍ. مات في البادية بعد تقدم سنة، وقيل: مات أسيراً. أخباره في معجم الشعراء: ٢٤٨، وطبقات الشعراء: ٣٩، والمؤتلف والمختلف: ١١. ولقبه في كشف النِّقاب لابن الجوزي: ٤٣٧، ونزهة الألباب للحافظ ابن حجر: ٢٠٧، لقِّب بذلك؛ لأنَّه أول من هلهلَ الشِّعرَ؛ أي: أطاله، قال أبوهلال العسكري في الأوائل: ٢/ ١٩٤ «أول من قصَّد القصائد مُهلهل يقول =

كلُّ قَتِيْلٍ في كُلَيْبٍ غُرَّهْ

حَتَّىٰ يَنَالَ القَتْلَ آلُ مُرَّهْ

يقولُ: كلُّ قَتِيْلٍ بكُلَيْبٍ فليسَ بكُفْوءٍ لَهُ، إنَّمَا هُمْ بِمَنْزِلَةِ العَبِيْدِ وَالإِمَاءِ، حتَّىٰ أَقْتُلَ آلَ مُرَّةَ فَهُمُ الأَكْفَاءُ حِيْنَئِذٍ.

قَالَ عبدُالملكِ: والمِسْطَحُ[1]: عُوْدٌ من أَعوادِ الخِبَاءِ أو الفِسْطَاط، قال مَالكُ بنُ عَوْفٍ النَّضريُّ[2]:

= الفرزدق: [ديوانه: ٢/ ١٥٩ دار صادر].

[وأخو بَني قَيْسٍ وهُنَّ قَتَلْنَهُ] ومُهَلْهِلُ الشُّعَرَاءِ ذَاكَ الأَوَّلُ

يُراجع: العمدة: ١/ ٨٧، والشِّعر والشُّعراء: ٢٩٧. ويراجع أيضاً: غاية الوسائل إلىٰ معرفة الأوائل لابن باطيش: ورقة ٢٢٥ بخطه.

والشاهد الذي أورده المؤلِّف قاله مهلهل لما قتل بجيراً ابن أخي الحارث بن عُبَادٍ وقال: بُؤْبِشِسْعِ نَعْلِ كُلَيْبٍ، وَقَال مُهَلْهِلٌ:

كُلُّ قَتِيْلٍ في كُلَيْبٍ حُلاَّم

حَتَّىٰ ينالَ القَتْلُ آلَ همَّام

كُلُّ قتيل... ... البيتين

يراجع الخبر في الأغاني: ٥/ ٤٥ فما بعدها (ط) دار الكتب والخبرُ مشهورةٌ في كتب الأدب وغيرها.

(١) الشَّرحُ كلُّه لأبي عُبَيْدٍ، رحم الله أباعُبَيْدٍ، يُراجع: غريب الحديث له: ١/ ١٧٥.

(٢) النَّضْريُّ ـ بالضَّاد المُعْجَمَةِ ـ هَـٰكَذَا هُنا وفي غَرِيْبِ أبي عُبَيْدٍ والصَّحِيْحُ أنَّه (النَّصْرِيُّ) بالصَّاد المهملة، منسوب إلىٰ (بني نَصْر بن مُعاوية بن بكر بن هَوَازن) وهو مالكُ بن عَوْف بن سَعِيد ابن ربيعة بن يربوع، أبوعليٍّ. كَانَ رَئِيسَ المشركين يومَ حُنين. ثم أسلمَ، وكان من المؤلَّفةِ قلوبهم، وشهد القادسيَّةَ وفتحَ دمشق. هو معدودٌ في شُعَرَاء الصَّحَابةِ وأورَدَ له الحافظ ابن عَسَاكر في تاريخه بعضَ شعرِهِ. وذكره خَليفة بن خياطٍ في عمَّالِ النَّبيِّ ﷺ علىٰ هَوَازِن، =

تَعَرَّص ضَيْطَارُ خُزَاعَةَ دُونَنَا   وَمَا خَيْرُ ضَيْطَارٍ يُقلِّب مِسْطَحَا

قال عبدُالملكِ: والضَّيْطَارُ: العِلْجُ الضَّخْمُ، والكثيرُ: ضَيَاطِرَةٌ، يَقُوْلُ: لَيْسَ مَعَهُ سِلاَحٌ يُقَاتِلُ به غير مِسْطَحٍ، يعني عُوْدَ الخِبَاءِ كَمَا فَعَلَ العِلْجُ وَالعَبْدُ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن ابنِ شِهَابٍ، عن سَعيدِ بنِ المُسَيَّب: أنَّه كَانَ يَقُوْلُ: «في الشَّفَتَيْنِ الدّيةُ كَامِلَةً، فإذا قُطِعَتِ السُّفْلَىٰ فَفِيْهَا ثلثا الدِّية» [٢/ ٨٥٦ رقم (٦)].

قال عبدُالملكِ: كان مالكٌ يَقُوْلُ: هَـٰذَا قَوْلٌ شَاذٌّ لَيْسَ عليه جَمَاعَةُ العُلَمَاءِ، وَالسُّفْلَىٰ وَالعُلْيَا في دِيَتِهِمَا سَوَاءٌ، في كُلِّ وَاحِدةٍ نِصْفُ الدِّيَةِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ [٩٨] حَديثِ مالكٍ

= ونَصْرٍ، وثقيفَ، وسعدِ بن مالكٍ، وَسَمَّاهُ (عوف بن مالك) قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «كذٰلك قال، وكأنه انقَلَبَ عليه، والمعروف مالك بن عَوْفٍ. ومن طرائف الأخبار أنَّ مالكاً ـ رضي الله عنه ـ هـٰذا لمَّا فُتحت دمشق سَكَنَهَا فأقطَعَهُ معاويةُ ـ رضي الله عنه ـ داراً كانت كنيسة للنَّصَارَىٰ عُرفت بعد ذٰلك بدار بني نَصْرٍ، وخاصم النَّصارىٰ فيها أيام عمر بن عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ فردَّها عليهم، فلما ولي يزيد بن عبدالملك ردَّها علىٰ بني نصرٍ. عن (تاريخ مدينة دمشق). يُراجع: الاشتقاق: ٢٩٢، والمعارف: ٨٦، ٣١٥، ومغازي الواقدي: ٢/ ٨٨٥، وسيرة ابن هشام: ٢/ ٤٣٧، والمحبر: ٢٤٦، ٤٧٣، والإكمال: ١/ ٣٩٠، وتاريخ خليفة: ٥٧، ٦٠، والإصابة: ٤/ ٧٤٣، ٥/ ٧٤٢.

البيت الذي أنشده له المؤلِّف في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ١٧٥، وهو في التهذيب: ٤/ ٢٧٩ وفيه (عوف) ١١/ ٤٩٠ وفيه مالك. وكذٰلك هو في اللِّسان في موضعين في الأول عوف، وفي الثاني مالك تبعاً المذكور في اسمه الذي مَرَدُّهُ الوَهْمُ، يقولُ أبومِحْجَنٍ الثَّقَفِيُّ:

هَابتِ الأَعْدَاءُ جَانِبَنَا   ثُمَّ تَغْزُونا بني سَلِمَهْ

وَأَتَـانَا مَـالِـكٌ بِهِـمُ   نَاقِضاً للعَهْدِ والحُرُمَهْ

الَّذي رَوَاهُ عن يَحيىٰ بنِ سَعِيْدٍ: أَنَّه سَمِعَ سُليمانَ بنَ يَسَارٍ يذكُرُ أَنَّ المُوْضِحَةَ في الوَجْهِ مثلُ المُوضِحَةِ في الرَّأسِ، إلاَّ أَنْ يَعِيْبَ الوَجْهُ فَيُزَادَ في عَقْلِهَا مَا بَيْنَهَا وبينَ نِصْفِ عَقْلِ المُوضِحَةِ» [١/ ٨٥٨ رقم (٦)].

قال عبدُالملكِ: قَدِ اختَلَفَ قولُ مَالكٍ في الزِّيَادَةِ في شَيْنِ مُوضِحَةِ الوَجْهِ، فَمَرَّةً قالَ بقَولِ سُليمان بن يَسَارٍ في هَـٰذا الحَدِيْثِ، وَمَرَّةً قَال: يُزاد فيها مبلغُ الشَّينِ وإنْ جَاوَزَ عَقْلُهَا. وَقَالَ مَرَّةً: لاَ أَرَىٰ أن يُزادَ فيها شيْءٌ وإن شانت، إنَّما هو حديثٌ حدَّثَنِيْهِ يَحْيَىٰ بنُ سعيدٍ، عن سُليمان بنِ يَسَارٍ، لم يَبْلُغْنِي أَنَّ أَحَداً قَالَ ذٰلِكَ غَيْرَهُ.

وَاختَلَفَ قَوْلُ بعض أَصْحَابِ مَالكٍ باختِلاَفِهِ.

قال عبدُالملكِ: فَأَحَبُّ قَوْلِهِ إليَّ، وأقواهُ عندي في الحُجَّة واتباعِ السُّنةِ أن لا يزادَ فيها للشَّين شَيءٌ؛ لأنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ حِيْنَ قَالَ: «وفي المُوْضِحَةِ نِصْفُ عُشْرٍ قد علم أنَّها تَبْرأُ علىٰ شَيْنٍ وعلىٰ غيرِ شَيْنٍ، فلم يَسْتَثْنِ فيها شَيْئاً، فلا يكونُ لأحدٍ أن يزيدَ علىٰ فريضةِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ.

ومن الدَّليل علىٰ أنَّه لا يَنْبَغِي أن يُزادَ للشَّيْنِ: أنَّ المُوْضِحَةَ تكونُ بقَدرِ مَدْخَلِ إبرةٍ فَيَكُوْنُ فيها نِصْفُ عُشْرِ الدِّيةِ، وَتَكُوْنُ شِبْراً فَلاَ يُزَادُ فيها شَيْءٌ علىٰ نِصْفِ عُشْرِ الدِّيةِ؛ لأنَّها مُوْضِحَةٌ علىٰ كلِّ حالٍ.

وَمِنَ الحُجَّةِ في ذٰلك أَيْضاً: أَنَّ المُوْضِحَةَ قد تَبْرأُ، أو تَعُوْدُ لهَيْئَتِهَا فَلا يَنْقُصُ من عقلِهَا شَيْءٌ.

وَمِنَ الحُجَّةِ في ذٰلك أَيْضاً: أَنَّ المُوضحةَ في الرأسِ إذا بَرِئَتْ علىٰ قَرَعٍ لا يُزادُ في عَقْلِهَا لِمَكَانِ القَرَعِ؛ فينبغي لمن زَادَ في مُوضحَةِ الوَجْهِ لمكانِ الشَّينِ أن يزيدَ في مُوضِحَةِ الرأسِ إذا بَرِئَتْ علىٰ قَرَعٍ، وإلاَّ فقد فرَّقَ بينَ قَوْلِهِ،

فَلَئِنْ كَانَ لا يَتَّبِعُ القِيَاسَ فِيهما جَمِيْعاً وَأَرَادَ اتباعَ السُّنَّةِ في مُوْضِحَةِ الرَّأْسِ فَليتبعِ السُّنةَ وَالقِياسَ في مُوضِحَةِ الوَجْهِ أَيْضاً، لأنَّ القِيَاسَ أن لا يفرِّقَ بَينَ المُوْضِحَةِ في الرَّأْسِ والمُوْضِحَةِ فِي الوَجْهِ، وَالسُّنَّةُ اتباعُ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ في قَوْلِهِ: «وفي المُوضِحَةِ نصفِ عُشْرِ الدِّية» فلم يَسْتَثْنِ، ولم يُميِّزْ مُوْضِحَةَ الوَجْهِ مِنْ مُوْضِحَةِ الرَّأْسِ، وَلاَ إذا شَانَتْ، ولا إذَا لم تَشِنْ، مع تَضْعِيْفِ مَالِكٍ لحَدِيْثِهِ فِي ذٰلك عن يَحيىٰ بنِ سَعيدٍ، عن سُلَيْمَان بنِ يَسَارٍ، إذ قَالَ: «وإنَّما هو حَدِيْثٌ حَدَّثَنِيْهِ يَحْيَىٰ بن سعيد، عن سليمان بن يسارٍ، ولم يَبْلُغْنِي أنَّ أَحَداً قال ذٰلك غَيْرَهُ»، استنكاراً لَهُ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

[الذي رَوَاهُ] عن يَحيَىٰ بن سَعِيْدٍ، عن سَعِيْدِ بن المُسيِّب أنَّه كان يقول: «إذا أُصِيْبَتِ السِّنّ فاسوَدَّتْ ففيها عقلها تَامًّا، فإن طُرِحَت بعد أن تَسْوَدَّ ففيها عَقْلُهَا أَيْضاً تَامًّا» [٢/ ٨٦١ رقم (٧)].

قال عبدُالملكِ: إذا ضُربَتْ فاسوَدَّتْ انتُظِرَ بها سَنَةً، فإن مَضَتْ علىٰ سَوَادِهَا به بعدَ السَّنة ففيها عقلها تامًّا، كذٰلِكَ قَالَ مالكٌ في الانتظارِ بها سَنَةً، [٩٩].

قَالَ عبدُالملكِ: فإن هيَ لم تسوَدّ واخْضَرَّتْ أو احمَرَّتْ أو اصفَرَّتْ فله في اخضِرَارِهَا أكثرُ مما له في احمِرَارِهَا، وله في احْمِرَارِهَا أَكثرُ مما له في اصفرارها؛ لأنَّ الخُضْرَةَ أَقْرَبُ إلىٰ السَّوادِ من الحُمْرَةِ، والحُمْرَةُ أَقْرَبُ إلىٰ السَّوَادِ من الصُّفْرةِ، وإنَّما يُنظر في ذٰلك بالاجتهادِ، فإنْ رأىٰ أنَّ فضلَ ما بين الخُضْرَةِ والسَّوَادِ عُشْرُ عَقْلِ السِّنِّ، فَلَهُ عَقْلُ السِّنِّ إلاَّ عُشر عقلها وكذٰلك إذا احمَرَّتْ أو اصفَرَّتْ فعلىٰ هٰذا الحساب.

قَالَ عبدُالملكِ: وإذا ضُرِبَتْ السِّنُّ فاضْطَرَبَتْ، فَلَهُ في ذٰلك بحساب ما ذَهَبَ من قوّتها، إن كان ذهب نصفُ قوتها أو ثلثها أو ربعها، كان له من عقلها بحساب ذٰلك والقَوْلُ في ذٰلك قولُهُ مع يمينه، بعد أن يختبر بما يُستطاعُ اختباره به، ثم إن أُصيبت سنُّهُ تلكَ بعد ذٰلك وهي مُضطربةٌ علىٰ حالِها كان له ما بَقِيَ من عَقْلِهَا.

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن يَحيىٰ بن سَعِيْدٍ، عن عُرْوَةَ بنِ الزُّبير: «أنَّ رَجُلاً يُقالُ له: أُحَيْحَةُ بنُ الجُلاَّحِ، كَانَ له عَمٌّ صَغيرٌ، هو أصغرُ من أُحيحَة، وكانَ عندَ أَخْوالِهِ، فَأَخَذَهُ أُحَيْحَةُ فَقَتَلَهُ، فَقَالَ أَخْوالُهُ: كُنَّا أَهْلَ ثمِّهِ ورَمِّهْ، حَتَّىٰ إِذَا اسْتَوَىٰ علىٰ عَمَمِّهْ، غَلَبَنَا حَقُّ امرئٍ في عَمِّهْ. قَالَ عُرْوَةُ: فَلِذٰلِكَ لا يَرِثُ قاتلُ مَنْ قَتَلَ» [٢/ ٨٦٨ رقم (١١)].

قال عبدُالملكِ: وأمَّا قَوْلُهُم: «كنَّا أهلَ ثَمِّهِ ورَمِّهْ» فإنَّ مِنْ أصحابَ مالكٍ مَنْ قال تَفسيره: كُنَّاأَهْلَ حَضَانَتِهِ وَتَربيتِهِ، ومنهم مَنْ قَالَ: كُنَّا أهلَ خَيْرِهِ وشَرِّهِ.

قال عبدُالملكِ: وهُما سَوَاءٌ، وإنَّما فسَّروا معنىٰ الكلمة، ولم يُفَسِّروا نفسَ الكَلِمَةِ، وَنَفْسُها: أنَّ الثَمَّ: هو الرَّطْبُ[١] من النَّباتِ الَّذي يُرعَىٰ، والرَّمَّ: اليَابِسُ مِنْه[٢]، وقد قَالَ الرَّاجزُ:

تَضَمَّنَتْهُ عِرْمِسٌ[٣] سَبُوحُ

---

(١) اللِّسان: (ثمم).

(٢) اللِّسان: (رمم).

(٣) لم أجده في مصادري. و(العِرْمِسُ): الناقة الصُّلبة. و(السَّبُوحُ): صفةٌ للفَرَس. جاء في اللِّسان: (سبح) «وسَبْحُ الفَرَسِ: جَرْيُهُ، وفَرَسٌ سَبُوْحٌ وسابِحٌ: يَسْبَحُ بيديه في سيره. =

عَيْرَانَةٌ خَطّارَةٌ جَمُوحُ
في بَلَدٍ لَيْسَ به تَسْرِيحُ
كَأَنَّ ثَمَّ شِيْحِهِ مَجْلُوحُ

قَالَ عبدُالملكِ: فإنَّما هو منهم تميلُ[1] حِيْنَ قَالُوا كُنَّا أهلَ ثَمِّهِ ورَمِّهِ، أي: أَهْلَ رَطْبِهِ وَيَابِسِهِ، إِذْ كَانُوا أَهْلَ تَرْبِيَتِهِ وَحَضَانَتِهِ، وَأَهْلَ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ؛

= والسَّوابحُ: الخَيْلُ؛ لأنها تسبحُ، وهي صفة غالبة».

أقولُ ـ وعلىٰ الله أعتمد ـ: هي هُنا صفةٌ للنَّاقةِ لا للفَرَسِ فلعلَّها علىٰ التَّشبيه والاستعارة. و(عَيْرَانة) صفة للنَّاقة النَّاجية في نشاطٍ من ذٰلك. وقيل: شُبِّهت بالعَيْرِ في سُرعتهاونشاطها، وليس ذٰلك بقويٍّ، وفي قصيدة كَعْبٍ:

* عَيْرَانَةٍ قُذِفَتْ بالنَّحْضِ في عُرُضٍ *

هي الناقةُ الصُّلْبَةُ تشبيهاً بعير الوحش، والألف والنون زائدتان» عن اللِّسان (عير). (خطَّارَةٌ) في اللِّسان (خطر): «وناقة خطارة تخطرُ بذنبها والخطيرُ والخُطارُ: وقعُ ذنبِ الجَمَلِ بين وركيه إذا خَطَرَ. والجَمُوحُ: صفة للفَرَسِ واستعارة الرَّاجز هنا للنَّاقة كما في (السَّبوح) والفرسُ الجَمُوحُ له معنيان: أحدهما يوضع موضع العَيْبِ، وذٰلك إذا كان من عادته ركوبُ الرَّأسِ لا يَثنيه راكبه وهٰذا الجماح الذي يردُّ منه بالعَيْبِ. والثاني: أن يكون سريعاً نشيطاً مروحاً، وليس بعيب يردُّ منه، ومصدَرُهُ: الجُمُوْحُ...» عن «اللِّسان» أيضاً و(المَجْلُوْحُ) يقال: نباتٌ مَجْلُوحٌ: أُكِلَ ثم نَبَتَ، والثُّمامُ المَجْلُوْحُ والضَّعَة المجلوحة: التي أكلت ثم نبتت، وكذٰلك غيرها من الشَّجر قال يُخاطِبُ ناقته:

أَلاَ ازحَمِيْهِ زَحْمَةً فَرُوحِيْ
وَجَاوِزِيْ ذَا السَّحَمِ المَجْلُوحِ
وَكَثْرَةَ الأَصْوَاتِ والنُّبُوحِ

والمَجْلُوْحُ: المأكولُ رأسه.. كلُّ ذٰلك من اللِّسان: (جلح).

(١) كذا في الأصل.

لأنَّهم هم الذين كانوا احتضنوه وكَفَلُوه ووَلَوْهُ؛ لأنَّه كان ابن أختهم.

قَالَ عبدُالملكِ: وقد يُقال في الثَمِّ: الثُّمامُ أيضاً، وَلَيْسَ الثُّمامَ بعَينه الذي يُسمىٰ ثُماماً من شَجَرِ الصَّحْرَاءِ، ولـٰكنَّ الثُّمامَ من الثَمِّ فهو الرَّطبُ من النَّباتِ كُلِّهِ، أي نَباتٍ كان، الذي أسفل من الأرض وتَمَّ نباته إلاَّ أنه رَطْبٌ لم ييبس، فإذا يبس فهو رَمٌّ ورُمَامٌ، وإياه أراد عمر بن الخطَّاب حين قال[1]: «اغزُوا مادامَ الغَزْوُ حُلْواً خَضِراً، قبل أن يكونَ مُرًّا عَسِيْراً، يكون ثُماماً، ثم يَصِيْرُ رُمَاماً، ثم يَصِيرُ حُطَاماً، فَإِذَا انْتَاطَتْ المَغَازِي[2] وكَثُرتِ العَزَائِمُ، واستُحِلَّتِ الغَنَائمُ، فخَيرُ غَزْوِكُمُ الرِّباطُ» [١٠٠] فإنَّما شبَّه عُمرُ الجِهَادَ ومثَّله بالنَّباتِ، ويكونُ ثَماً وَثُمَاماً: إذَا كَانَ رَطْباً، فإذا يَبس واشتدَّ كان رَمًّا ورُماماً، ثم إذا تكسَّر وتَحَطَّمَ كان حُطَاماً. فأمَّا قَوْلُهُ: «فإذا أنتَاطَتِ المَغَازِيْ» يعني: تَبَاعَدَتْ. وَقَوْلُهُ: «كَثُرَتِ العَزَائِمُ»[3] يعني اشتدَّ استكْرَاهُ السُّلطانِ للنَّاسِ علىٰ الغَزْوِ؛ لِمَشَقَّةِ ذٰلك عليهم؛ لِبُعْدِهِ منهم، وقلَّةِ عونَ السُّلطانِ لهم عليه بالمالِ. وَقَوْلُهُ: «استُحِلَّت الغَنَائمُ»[4] يقولُ: تستحلُّها الوُلاةُ عليها، ثم يُمْسِكُوْنَهَا

---

(١) قول عمر ـ رضي الله عنه ـ في غريب ابن قُتَيْبَةَ: ٢/ ٩، والغريبين: ٢٩٥، وغريب ابن الجوزي: ١/ ١٢٩، والفائق: ١/ ١٥٧، والنِّهاية: ١/ ٢٢٣. قَالَ ابنُ قُتَيْبَةَ: «حدّثنيه محمدٍ، عن إبراهيم بن محمد الحجِّي، عن عبدالرحمـٰن ابن زيدٍ، عن أبيه، عن عمر».

(٢) اللِّسان: (نوط) وذكر حديث عمر هـٰذا.

(٣) كذا في الأصل، وفي غريب ابن قتيبة: «واشتدت» وتفسير المؤلف يدلُّ علىٰ ذٰلك، فلعلها سهوٌ من الناسخ.

(٤) في غريب ابن قتيبة: «ومُنِعَت..».

لأنْفُسهم، ويَحبِسُونها عن أَهْلِهَا والَّذين غَنِمُوها [أمَّا قولُهُ:] «فخيرُ غَزْوكم يَومئذٍ الرِّباط» يعني لأنَّ الرِّباطَ أمرٌ يفعلُهُ الرَّجلُ لنَفْسِهِ لا يَحْتَاجُ فيه إلىٰ والٍ يكونُ عليه كَمَا يكونُ عليه الوَالي في الجهَادِ قائماً، عَنَىٰ فَسَادِ الوُلاةِ، وتعدِّيهم، وتركهم العملَ بالكتابِ والسُّنة، فلذٰلك فضل يومئذ الرّباطُ الذي لا ولاة فيه علىٰ الجهادِ لفسادِ ولاته، وكذٰلك قال عُمَرُ أيضاً في الحديثِ الآخرِ الَّذي حدَّثنيه ابنُ المَاجِشُونَ، عن عَمِّهِ: أنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ قَالَ: «إذا لُبِسَت الكُمَّة، وغُطِّت العُمَّة، ولم يُعمل بكتابٍ ولا سُنَّة، فخيرُ غَزْوِكُمُ الرِّباط».

قال عبدُالملكِ: وأمَّا قولُهُ في حديث أُحَيْحَةَ: «حتَّىٰ إذا استَوَىٰ علىٰ عَمَمِّهْ» فَمَعْنَاهُ:[1] علىٰ تَمامِهِ وبُلوغِهِ، «غَلَبْنَا حَقُّ امرىءٍ في عَمِّهْ» فَمَعْنَاهُ:

(١) اللَّفظة مشروحة في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٤/٤٠٤، وغريب ابن قتيبة: ٢/٩، والغريبين: ١/٢٩٨ (ط) مصر، والفائق: ١/١٥٧، وغريب ابن الجَوْزيِّ: ١/١٢٩، والنِّهاية: ١/٢٢٣. ويراجع: تهذيب اللُّغة: ١٥/٩٦، والصِّحاح واللِّسان والتاج: (ثمم) و(رمم).

قال أبوعُبَيْدٍ: «هكذا يُحَدِّثُونَه: أهل ثُمَّة ورُمَّه بالضمِّ، ووجهه عندي: ثَمِّه ورَمِّه بالفتح...»
ونقل ابن الجوزيِّ في غريبه عن الأزهريِّ قوله: والصَّحيحُ عندي ضَمُّهما. وفي تعليق أبي الوليد الوَقَّشيِّ: ٢/٢٧٦: ويروىٰ: «ثمِّه ورَمِّه» و«ثُمِّه ورُمِّه» فمن فتحهما جعلهما مصدرين ومن ضمهما جعلهما اسمين. ويروىٰ: «عَمَمِّهْ» وهو الأشهر، و«عُمُمِّه» بضمِّ العين والميم الأولىٰ وتشديد الميم الثانية، والمراد بذٰلك: عظم الخلق وكمال الجسم قال الشاعر:

* فَرْعَاءُ مَمْكُورَةٌ في فَرْعِهَا عَمَمُ *

وفي «الاقتضاب في غريب الموطأ» لليَفْرُنيِّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ ذكر ذٰلك وزاد عليه من كلام أبي عُبَيْدٍ، والجيَّاني، وابن المُرابط، والقاضي عياضٍ، وإن كان لم يصرح بذكر هٰذا الأخير.
وهٰذا الكلام ينسب أيضاً إلىٰ سَلْمَىٰ أمِّ عبدالمطَّلب، وسبب هٰذا الكلام أنَّ هَاشِماً تزوَّج سَلمَىٰ بنت زَيْدٍ، فولدت له بالمدينة عبدالمُطَّلب فانتزعه من أمِّه وحمله إلىٰ مكة فقالت أمُّه:
كنا ذو ثمِّه ورمِّه: =

رَبَّيْنَاهُ صَغِيراً فلمَّا بلغَ وَخَرَجَ من حَدِّ التَّربية وَالحَضَانة إلىٰ البلوغ والتَّمام كان ابنُ أَخيه أحقَّ به منَّا، ولولا ذٰلِكَ لم نَدَعْهُ لابن أخٍ قَتَلَهُ؛ لأنَّ أُحَيْحَةَ إنَّما أخذَهُ منهم بالقعود؛ لأنَّه إلىٰ جذم نَسَبِ أبيه فكانَ هو أَولىٰ به من أَخْوَالِهِ، ثُمَّ من بعدِ ذٰلك وقعَ بنفسِ أُحَيْحَةَ قَتْلُهُ ليَرِثَ مالَهُ، وكان ذا مالٍ كثيرٍ، وإنَّما كان قَتلُهُ إيَّاه في الجَاهليَّة قبلَ إسلام أُحَيْحَةَ[1]، فمن قبل ذٰلك قال عُروة في الحديثِ: «فلا يَرِثُ قاتلٌ مَنْ قَتَلَ» حتَّىٰ استَبَانَ بفعلِ أُحَيْحَةَ أنَّ القَرِيْبَ قد يَقْتُلُ قريبَه لِيَرِثَهُ، يقولُ: فلذٰلك مُنِعَ القَاتِلُ في الإسلامِ ميراثَ مَنْ قَتَلَ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الجُبَارِ) في حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن ابنِ شِهَابٍ، عن سَعِيْدِ بنِ المُسيَّبِ، وأبي سَلَمَةَ بن عبدِالرَّحمٰن عن أبي هُرَيْرَةَ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «جَرْحُ العَجْمَاءِ جُبَارٌ، والبِئرُ جُبَارٌ، وَالمَعْدِنُ جُبَارٌ، وفي الرِّكازِ الخُمُسُ» [٢/ ٨٦٨ رقم (١٢)].

قال عبدُالملكِ: الجُبَارُ: الهَدْرُ.[2] والعَجْمَاءُ: هي البَهِيْمَةُ، وإنَّما سُمِّيت

= كنا ذَوِيْ ثِمِّهِ وَرَمِّهْ
حَتَّىٰ إذَا قَامَ عَلَىٰ أَتَمِّهْ
انْتزَعُوْهُ عَنْوَةً مِنْ أُمِّهْ
وغَلَبَ الأخْوَالُ حَقَّ عَمِّهْ

ولا أدري فلعلَّها حادثتان فالله أعلم. ومن المُصادفة أن سَلْمَىٰ المَذْكُوْرَةَ هٰذه كانت تحت أحيحه بن الجلاح فتزوجها بعده هاشم بن عبدمناف.

(١) أُحَيْحَةُ بن الجُلاَّح الأوْسِيُّ هٰذا جَاهِلِيٌّ ماتَ قبل الإسلام بَدْهرٍ، وهو شَاعرٌ مشهورٌ صاحب مَزارعٍ وضِياعٍ حولَ المدينة، مشهورٌ بالبخل جدًّا، واستظهر الحافظُ ابنُ حَجَرٍ أن يكونَ المذكورُ في هٰذا الحديثِ حفيداً له مُسمّى باسمه واسم أبيه. يراجع: الإصابة: ١/ ٣٥.

(٢) شرحُ اللَّفظة في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٨١، ٢٨٢، وغريب الحربي: ٢/ ٤٢٢، والغريبين: =

عَجْمَاءَ؛ لأنَّها لا تتكلَّمُ. وقد حدَّثني أسدُ بنُ موسىٰ[1]، عن المُبارك ابن فضالة، عن الحَسَنِ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ذَكَرَ اللهَ في السُّوقِ كانَ لَهُ مِن الأجْرِ بِعَدَدِ كُلِّ فَصِيْحٍ فِيْهَا وَأَعْجَمَ».

قال عبدُالملكِ: فالفَصِيْحُ [١٠١]: الإنسانُ، وَالأعْجَمُ: البَهِيْمَةُ، وكذٰلك كُلُّ مَنْ لا يقدرُ علىٰ الكَلَامِ فهو أَعْجَمُ ومُسْتَعْجَمٌ ومُعْجِمٌ، وَمِنْ هَـٰذَا

= ١/ ٣١٤، الفائق: ٢/ ٣٩٥، وغريب ابن الجوزي: ١/ ١٣٥. والنِّهاية: ١/ ٢٣٦، ٣/ ١٨٧، وغريب الأندلسي المجهول: ٣٣. ويُراجع: العين: ٦/ ١١٦، ومختصره: ٨٠، وجمهرة اللُّغة: ١/ ٢٦٥، وتهذيب اللُّغة: ٥٧١١، ومُجمل اللُّغة: ٢٥٠، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (جبر) (عجم) قال أبوالوليد الوَقَّشِيُّ في «التعليق على المُوَطَّأ»: ٢/ ٢٧٧: «والجُبَارُ: الهَدْرُ الذي لا دية فيه ولا أرش، واشتقاقه من أجبرته علىٰ الشيء: إذا أكرهته عليه... ويجوز أن يكون مشتقاً من الجبَّار من النخل، وهي التي فاتت اليَدَ بُسُوقاً فكأن المعنىٰ: إن الدِّية ممتنعةٌ لا يوصلُ إليها... قال: «وفي البئر الجُبَارُ ثلاثةُ أقوالٍ:

أحدها: أنَّها البئر العَادِيَّة التي لا يعلم لها صاحبٌ يقع فيها الشيء فذٰلك هَدْرٌ.

والثاني: أنَّها البئرُ الممتلكةُ يقع فيها شيءٌ فلا ضمان علىٰ مالكها.

والثالث: أنها البئر المستأجرُ علىٰ حفرها فتسقط علىٰ الأجير فهي هَدْرٌ». وفي الاقتضاب لليفرُني مثله، وعنه نقل. وفي كتاب النَّخل لأبي حاتم السجستاني: ٥٥، ٦٠ قال: «فإذا فاتت الأيدي أن تنالَ رُؤُوْسُهَا فهي النَّخلُ الجُبَارُ، ليس بالطَّويلِ ولا بالقَصِيْرِ، قال المُخَبَّلُ القُرَيْعِيُّ:

حَتَّى أَبَاءُوا حَوْلَ بَيْتِيَ هَجْمَةً ... بَكَرَاتُها كَنَوَاهِمِ الجَبَّارِ

(١) هو أحدُ شُيُوخِ المُؤلِّف يعرف بـ«أسد السُّنة» تقدم التَّعريفُ به. وفي غريب أبي عُبَيْدٍ أورد هـٰذا الحديث بسنده فقال: «سمعتُ المُبارك بن سَعِيدٍ بن مسروق يحدِّثُ عن عمرو بن قيس عن الحسن قال...» وأورد الحديث بلفظه. والشَّرح بعد ذٰلك هنا لأبي عُبَيْدٍ، وأورد أبوعبيد الحديث الآخر.

حَدِيْثُ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فاسْتَعْجَمَتْ عليه قِرَأَتُهُ فَلْيَنَمْ» يعني: إذا اعتقل لسانُهُ من النُّعاس فَلَمْ يَقْدِرْ علىٰ القِرَاءَةِ. ومنه أيضاً: حديثُ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ:[1] «صَلاَةُ اللَّيلِ جَهْراً، وصَلاَةُ النَّهارِ عَجْمَاءُ» يقولُ: لا يُسمَعُ فيها قراءةٌ، ومنه قولُ ذِيْ الرُّمَّةِ:[2]

أحبُّ المَكَانَ القَفْرَمِنْ أجْلِ أَنَّنِيْ ... بِهِ أَتَغَنَّىٰ باسْمِهَا غَيْر مُعْجِمِ

فالمُعجمُ: المُجَمْجِمُ الذي لا يَبِيْنُ كلامُهُ[3].

قال عبدُالملكِ: وإنَّما جُعل جَرْحُ العَجْمَاءِ جُبَاراً إذَا كانت مُتَفَلِّتَةً ليس لها قائدٌ أو سائقٌ أو راكبٌ، فما أصابته عند ذٰلك بيدٍ أو رجلٍ فهو هَدرٌ، فإذا كان لها قائدٌ أو سائقٌ أو راكبٌ فما أصابت عند ذٰلك بوَطءٍ بيدٍ أو رجلٍ فهو علىٰ مَنْ قادها، أو سَاقَهَا، أَو كان راكباً؛ لأنَّ الجنايةَ حينئذٍ ليست للعَجماء، وإنَّما هي جنايةُ قائِدِهَا، أو سَائِقِهَا، أو رَاكِبِهَا؛ لأنَّه هو أوطأها. وقد ضمَّنَ عُمَرُ بنُ الخطَّابِ الذي أَجْرَىٰ فرسَهُ عقلَ ما أصابَ الفَرَسُ، فالقائدُ والسَّائقُ، والرَّاكبُ أحرَىٰ أن يغرَمُوا من الذي أَجْرَىٰ فَرَسَهُ، وَكَذٰلِكَ قال مالكٌ.

قال عبدُالملكِ: وَلَوْ كَانُوا ثلاثتهم اجتمَعُوا عَلَيْهَا، رَاكِبٌ وَسَائِقٌ وَقَائِدٌ،

---

(١) مازال النَصُّ لأبي عُبَيْدٍ، وفي غريب أبي عُبَيْدٍ: «ومنه قولُ الحَسَنِ صلاةُ النَّهار عَجْمَاءُ» وفي الفائق: «ومنه قول الحسن ـ رحمه الله ـ: «صَلاَةُ النَّهارِ عَجْمَاءُ. . .» وفي النِّهاية: «ومنه حديث الحَسَنِ. . .».

(٢) ديوانه: ١١٧٢ من قصيدة أولها:

أَلاَ أَيُّهَـٰذَا المَنْزِلُ الدَّارِسُ اَسْلَمِ ... وأُسْقِيتَ صَوْبَ البَاكِرِ المُتَغَيِّمِ

والشاهد: في الكامل: ٣٨٦، ٨٥٥، والشِّعر والشُّعراء: ٥٥٥، والعُمدة: ٢/ ٣١٣، والمنازل والدِّيار: ١/ ٨٤.

(٣) اللِّسان: (جمم) «وجَمْجَمَ الرَّجُلُ وتَجَمْجَمَ: إذا لم يُبَيِّنْ كلامه».

وَكَان الرَّاكب بيده عِنانُها كانوا شُركَاءَ في الضَّمَانِ، وإن كان الرَّاكِبُ ليس بيَدِهِ عِنانُها فلا ضَمَانَ عليه، والضَّمَانُ علىٰ القَائِدِ والسَّائِقِ؛ لأنَّ الرَّاكِبَ عندَ ذٰلك كَجَوْلَقٍ[1] علىٰ ظَهْرِهَا، وَسَوَاءٌ في ذٰلك كُلِّه مَا وَطِئَتْ عليه بيدٍ أو برِجْلٍ فيما فَسَّرتُ لَكَ، إلاَّ أن يكونَ إنَّما رَمَحَتْ بِرِجْلِهَا فأصابَتْ شَيْئاً فلا ضَمانَ علىٰ رَاكِبِهَا ولا علىٰ سَائِقِهَا ولا علىٰ قائِدِها، وَسَوَاءٌ كانت سَائِرةً أو وَاقِفَةً، وهو تأويلُ الحَديثِ[2] الذي حدَّثنيه ابنُ المُغيرة، عن سُفيان الثَّوريِّ، عن أبي قَيْسٍ الأَوْدِيِّ، عن هُذَيلِ بنِ شَرحبيل: أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قَالَ: «الرِّجْلُ جُبَارٌ» قال: مَعْنَاهُ: أن يكونَ الراكبُ يسيرُ علىٰ دابَّتِهِ فَتَنْفَحُ الدَّابَّةُ بِرِجْلِهَا في سَيْرِهَا، فذلِكَ هَدْرٌ، وإن كان عليها راكبٌ، ولأنَّ له أن يَسيرَ في الطَّريقِ وأنَّه لا يُبْصِرُ ما خَلْفَهُ، إن تكونَ الرَّمْحَةُ والنَّفْحَةُ إنَّما كانت من نَخْسَةٍ أو ضَرْبَةٍ أو كَجَّةٍ، من رَاكِبِهَا أَو سَائِقِهَا أو قَائِدِهَا، فيكون ضَمَانُ ذٰلك علىٰ من نَخَسَهَا أو ضَرَبَهَا أو

---

(١) في اللِّسان: (جَلَقَ) «الجُوالِقُ والجُوالَقُ بكسر اللاَّم وفتحها، الأخيرة عن ابن الأعرابي: وعاءٌ من الأوعية معروفٌ معرَّبٌ وقوله ـ أنشده ثعلبٌ ـ:

أُحِبُّ ماوِيَّة حُبًّا صادِقَا
حُبَّ أبي الجُوالِقِ الجُوَالِقَا

أي: هو شديد الحبّ لما في جُوالقه من الطَّعام...».

ويراجع: المُعرَّب للجواليقي: ١١٠ وفيه: «أعجميٌّ معرَّبٌ، وأصله بالفارسيَّة» «كُوَالَهْ» وجمعه جَوَالِق بفتح الجيم، وهو من نادر الجمع» وفي تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة للجواليقي أيضاً: ٥٢ «وهو الجُوالِقُ بضمِّ الجيم ولا تفتح في الواحد إنَّما تفتح في الجمع، ومثله: حُلاحل وحَلاحل وقُلاقل وقَلاقل» ومثله في شفاء الغليل: ٩٢، وفي قصد السَّبيل: ١/ «بكسر الجيم واللاَّم، أو بالضمّ وفتح اللاَّم وكسرها: وِعَاءٌ معروفٌ...

(٢) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢٨٢١ «وأمَّا الحَدِيثُ المرفوع «الرِّجْلُ جُبَارٌ...».

كَجِّها وَحْدَهُ.

قَالَ: وإن كان واقفاً عليها في طَرِيْقٍ أو مَكَانٍ لا يَجُوزُ له الوقوفَ فيه فما أصابَتْ نَفْحَةً أو غيرَ ذٰلك فالضَّمَانُ عليه، إلاَّ أن يُوقِفَهَا عَلَىٰ بَابِ السُّلْطَانِ، أو بَابِ المَسْجِدِ، أو علىٰ بَابِ عالِمٍ، أو بَابِ نفسِهِ، وَمَا أَشْبَهَ ذٰلك فإنَّ هٰذا من الأمرِ بالمَعْرُوْفِ الفَاشِي في الناسِ فَلاَ ضَمَانَ عليهِ.

قال: وأمَّا قولُهُ: «البِئْرُ جُبَارٌ» فيَعْنِي أنَّ مَنْ سَقَطَ في بئرٍ فَمَاتَ فهو هَدْرٌ لا شيءَ علىٰ صَاحِبِ البِئْرِ، إِذَا حَفَرَهَا في مُلْكِهِ وَحَيْثُ يَجُوْزُ لَهُ حَفْرُهَا، وَكَذٰلِكَ مَا حَفَرَ الرَّجُلُ من بلاَّعةٍ للمَطرِ، أو كَنِيْفٍ إلىٰ جَنْبِ جِدَارِ غَيْرِهِ، إِذَا هو أَتْقَنَهُ فَسَقَطَ [١٠٢] فيه إِنْسَانٌ فَمَاتَ فَلاَ ضَمَانَ عليه؛ لأنَّ هٰذا مما فَشَا فِعْلُهُ في النَّاسِ، وصُنِعَ قَدِيْماً، فَلَمْ يَكُنْ ذٰلك عند مَن مَضَىٰ تَعَدِّياً، وكذٰلك إِذَا أَنْفَقَ، وكذٰلك قالَ مالكٌ. وما حَفَرَ من هَٰذَا حَيْث لاَ يَجُوْزُ لِحَافِرِهِ حَفْرُهُ فَمَا سَقَطَ فيه فمَاتَ فهو ضَامِنٌ لَهُ.

قَالَ: فَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَالمَعْدِنُ جُبَارٌ» فهي المَعَادِنُ[1] التي يَعْمَلُ فيها النَّاسُ مَنْ هَلَكَ فيها مِمَّن حَفَرَ لِنَفْسِهِ، أو مِمَّن استُؤْجِرَ علىٰ الحَفْرِ فيها، أو مِمَّن مرَّ بها فَسَقَطَ فيهَا فَمَاتَ فَكُلُّ ذٰلِكَ هَدْرٌ.

وأمَّا قولُهُ: «وفي الرِّكازِ الخُمُسُ» فإنَّ الرِّكَازَ: المَالُ المَدْفُوْنُ العَادِيُّ الَّذِي دُفِنَ قَبْلَ الإسْلاَمِ[2]، ذٰلك الرِّكَازُ، وفيه الخُمُسُ للهِ يُوْضَعُ في مَوَاضِعِ

---

(١) هي التي يُستخرج منها الذَّهب والفضَّة، وكذٰلك ما أشبهها من المناجم.

(٢) قال أبوعُبَيْدٍ في غريب الحديث: «وأمَّا قوله: «وفي الرِّكاز الخُمُسُ» فإنَّ أهلَ العراقِ وأهلَ الحِجَازِ اختلفوا في الرِّكازِ، فقال أهلُ العراقِ: الرِّكازُ: المعادنُ كلُّها، فما استخرج منها من شيءٍ فلمُستخرجها أربعة أخماسٍ مما أصابَ ولِبَيْتِ المال الخُمُسُ، قالوا: وكذٰلك المالُ =

الخيرِ، وأربعةُ أَخْمَاسِهِ لِمَنْ وَجَدَه حَيْثُ وَجَدَهُ، في أَرضٍ حُرَّةٍ، أو عَنَوِيَّة، أو ذِمِيَّةَ، إِذَا كَانَتْ لَهُ، أو كَانَتْ فَلاَةً. وإِنْ كَانَتْ الأَرْضُ مِلْكاً لِرَجُلٍ فَالأَرْبَعَةُ أَخْمَاسٍ لِصَاحِبِ الأَرضِ؛ لأَنَّها وَمَا في جَوْفِهَا لَهُ، وليسَ للذي وَجَدَهُ فيها فيه شَيْءٌ، مثل أن يَكُوْنَ أَجِيْرٌ يَحْفُرُ لِرَجُلٍ في دَارِهِ أو أَرْضِهِ فَيَجِدُ في حَفْرِهِ رِكازاً فذٰلِكَ لِصَاحِبِ الأرضِ أو الدارِ، وليس هو للأَجيرِ الحَافرِ، وفيه الخُمُسُ.

وأمَّا المَعادِنُ ففيها رُبْعُ العُشُرِ بِسَبِيْلِ الزَّكاةِ، وَكَذٰلِكَ قَالَ مَالِكٌ وَرَوَاهُ عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ في مَعَادِنِ القَبَلِيَّةِ[1] أَنَّه أَخَذَ منها رُبعَ العُشْرِ إذا بَلَغَ وَزْنُهَا مائتي دِرْهَمٍ من الفِضَّةِ، أو عِشرين مِثْقَالاً من الذَّهَبِ، وَمَا زادَ فَبِحِسَابِ ذٰلك.

- **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح حديث مالكٍ**

الَّذي رَوَاهُ عن أبي الزِّنادِ، عن سُلَيمان بن يَسارٍ: «أنَّ سَائِبَةً أعتقَهُ بعضُ الحَاجِّ فَقَتَلَ ابنُ رَجلٍ من بَني عَابِدٍ، فَجَاء العَابِدِيُّ أبوالمَقتولِ إلىٰ عُمر بن الخَطَّاب يَطْلُبُ دِيَةَ ابنِه، فَقَالَ عُمَرُ: لاَ دِيَةَ لَهُ. فَقَالَ العَابِدِيُّ[2]: أَرَأَيْتَ لَوْ قَتَلَهُ ابْنِي؟ فَقَالَ عُمرُ: إذاً تُخرِجُوْنَ دِيَتَهُ. فَقَالَ العَابِدِيُّ: هُوَ إذاً كَالأَرْقَمِ، إنْ

= العاديُّ يوجدُ مدفوناً مثل المعدن علىٰ قياسه سواءً، وقالوا: إنَّما أصل الرِّكازِ المَعْدَنُ، والمال العاديّ الذي قد ملكه الناسُ مشبَّه بالمعدن. وقال أهل الحِجَازِ: إنَّما الرِّكازُ المال المَدْفُون خاصَّةً مما كنزه بنو آدم قبل الإسلام فأمَّا المعادنُ فليست بركازٍ وإنما فيها مثل ما في أموال المسلمين من الزَّكاة إذَا ما أصاب مائتي درهم كان فيه خمسة دراهم، وما زاد فبحساب ذٰلك، وكذٰلك الذهب إذا بلغ عشرين مثقالاً كان فيه نصف مثقالٍ، وما زاد فبحساب ذٰلك».

(١) تقدَّم ذكرها ص: ٢٧٥.

(٢) هٰذه النِّسبة إلىٰ عابد بن عبدالله بن عمرو بن مخزوم. قال السَّمعانيُّ في الأنساب: ٣٠٨/٨ «والعجب أنَّه قد اجتمع في بني مخزومٍ عابد وعايذ».

يُقْتَلْ يَنْقِمْ، وإن يُتْرَكْ يَلْقِمْ».

قالَ عبدُالملكِ: أَمَّا قَوْلُ عُمَرَ: «لا دِيَةَ لَهُ» فإنَّ السُّنَّةَ في السَّائِبَةِ[1] يقتُلُ خَطَأً أنَّ المُسْلِمِيْنَ يَعْقِلُوْنَ عَنْهُ، وهُمْ يَرِثُوْنَ عَقْلَه إذَا لَمْ يَدَعْ وَلَداً، وأنَّه إنْ قَتَلَ عَمْداً قُتِلَ بمَن قَتَلَ، وَكَذٰلِكَ يُقْتَلُ بِهِ مَنْ قَتَلَهُ.

قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُ العَابِديِّ: «هُوَ إذاً كَالأَرْقَم» يعني الحَيَّةَ الذَّكَرَ. وَقَوْلُهُ: «إنْ يُتْرَكْ يَلْقِمْ وإنْ يُقْتَلْ يَنْقِمْ» يقولُ: مَنْ تَرَكَهُ ولم يَقْتُلْهُ إلتَقَمَهُ، ومَنْ قَتَلَهُ مَاتَ، كَأَنَّه ذَهَبَ به إلىٰ مِثْلِ حَدِيْثِ الأنْصَارِيِّ الذي قَتَلَ الحَيَّةَ فَمَاتَ بِعَهْدِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ في الحَدِيْثِ الَّذي رَوَاهُ عَنْ مَالِكٍ.

---

(١) الفائق: ٢/ ٢١٥، والنِّهاية: ٢/ ٤٣١. ويُراجع تهذيب اللُّغة: ١٣/ ٩٩، واللِّسان: (سيب).

انتهىٰ الجزء الأول من الكتاب من تجزئة محقِّقه عَفَا اللهُ عَنْهُ

ويليه في الجزء الثَّاني (شرح غريب كتاب الأقضية)

والحَمْدُ لله أولاً وآخِراً وَظَاهِراً وَبَاطِناً

وصلَّىٰ اللهُ عَلىٰ نبيِّنا مُحَمَّدٍ وعلىٰ آلِهِ وَسلَّمَ

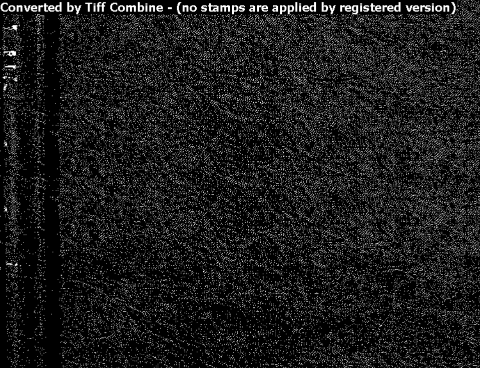
تمَّ في رمضان سنة ١٤١٧هـ

بمنزلي بمكة المكرمة










Bibliotheca Alexandrina
0359602